جامعة القاهرة

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

قسم السياسة والاقتصاد

المعونات الغذائية الأجنبية ودورها في التنمية الأفريقية مع دراسة خاصة بمنطقة أفريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٨٠.

بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية

من قسم السياسة والاقتصاد (اقتصاد)

إعداد

ديزي رءوف راجي

إشراف

الأستاذ الدكتور

فرج عبد الفتاح فرج

أستاذ الاقتصاد ورئيس مجلس

قسم السياسة والاقتصاد بمعهد

البحوث والدراسات الأفريقية

السيد الدكتور

عراقي عبد العزيز الشربيني

أستاذ مساعد الاقتصاد

قسم السياسة والاقتصاد

بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

٢٠٠٧



Ak

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم السياسة والاقتصاد

المعونات الغذائية الأجنبية ودورها في التنمية الأفريقية مع دراسة خاصة بمنطقة أفريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٨٠.

بحث مقدم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الأفريقية
من قسم السياسة والاقتصاد (اقتصاد)

إعداد
ديزي رءوف راجي

إشراف

السيد الدكتور	الأستاذ الدكتور
عراقي عبد العزيز الشربيني	**فرج عبد الفتاح فرج**
أستاذ مساعد الاقتصاد	أستاذ الاقتصاد ورئيس مجلس
قسم السياسة والاقتصاد	قسم السياسة والاقتصاد بمعهد
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية	البحوث والدراسات الأفريقية

٢٠٠٧

لجنة المناقشة والحكم

تشكلت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من كل من

أ.د. محمد محمد البنا (أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة / جامعة المنوفية) **عضواً**

أ.د. فرج عبد الفتاح فرج (أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية/ جامعة القاهرة)

د. عراقي عبد العزيز الشربيني (أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية/ جامعة القاهرة) **مشرفان**

د. هيام على زين الدين الببلاوى (أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية/ جامعة القاهرة) **عضواً**

وقد قامت اللجنة بمناقشة الطالبة يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/٢/١٧ وقررت قبول الرسالة ومنح الطالبة درجة دكتوراه الفلسفة فى الدراسات الافريقية من قسم السياسة والاقتصاد (اقتصاد) بمرتبة الشرف الأولى.

شكر وتقدير

يشرفني أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى أستاذي الدكتور عراقي الشربيني أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد بالمعهد لتفضله بالإشراف على الرسالة ودعمه المستمر وعطائه الفياض لإنجاز هذا العمل منذ بدايته وحتى مراحله الأخيرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور فرج عبد الفتاح فرج أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم السياسة والاقتصاد بالمعهد الذي تحمل عبء الإشراف على الرسالة ولم يدخر جهدا في توجيهي وإرشادي ليخرج هذا العمل في أفضل صورة ممكنة.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذين جليلين هما الأستاذ الدكتور محمد محمد البنا أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة المنوفية والأستاذة الدكتورة هيام علي البيلاوي أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم السياسة والاقتصاد بالمعهد لتفضلهما بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

ولا يفوتني في هذا المقام التقدم بالشكر إلى أساتذتي في قسم السياسة والاقتصاد بالمعهد، وأخص بالذكر الأستاذة الدكتورة هويدا عبد العظيم والأستاذ الدكتور محمد عاشور على ما قدموه لي من عون لإتمام هذا العمل.

والشكر واجب أيضا إلى زميلاتي رحاب عثمان ورانيا حسين وسماح سيد لتعاونهم الصادق في مراجعة بعض أجزاء الرسالة والمساعدة في بعض النواحي الشكلية.

ملخص الدراسة

تم تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء منذ عقد سبعينيات القرن العشرين، وقد اقتصرت على حالات الإغاثة والطوارئ، إلا أنه منذ عام ١٩٨٠ بدأ التوسع في تقديم هذه المعونات بهدف تحقيق التنمية. وتعد أفريقيا الجنوبية أكثر الأقاليم الإفريقية معاناة من حالات تدني مستوى التغذية منذ عام ٢٠٠٠، حيث تعرض الإقليم إلى نوبات متكررة من الطقس السيئ أثرت بالسلب على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تدهور الأداء الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة في العديد من دول الإقليم.

وقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل أساسي وهو هل يمكن الاعتماد على المعونات الغذائية كمورد تنموي ثابت ومستقر، وما هو تأثير هذه المعونات على التنمية في الدول الإفريقية وبالتحديد في مجال التنمية البشرية وتنمية القطاع الزراعي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول إضافة إلى خاتمة وملحق إحصائي، حيث تناول الفصل الأول مبررات تقديم المعونات الغذائية، أما الفصل الثاني فقد تناول الاتجاهات الرئيسية للمعونات الغذائية في أفريقيا، وقد تم من خلال الفصل الثالث عرض سياسات تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا، وتم في إطار الفصل الرابع التعرف على أثر المعونات الغذائية على تنمية القطاع الزراعي في أفريقيا، في حين أختص الفصل الخامس بدراسة المعونات الغذائية والتنمية في أفريقيا الجنوبية.

وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من الخلاصات أهمها:-

١- عدم حصول الدول الإفريقية على الكم المناسب لها من معونات التنمية، إذ تركزت معظم المعونات المقدمة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث البشرية والطبيعية. كما أن المحدد الأساسي لعملية توزيع المعونات الغذائية العالمية هو المصالح السياسية والاقتصادية للدول المانحة، وعليه تكون الدول الأكثر تلقياً للمعونات هي الأكثر تحقيقاً لهذه المصالح بغض النظر عن مدى احتياجها لهذه المعونات.

٢- تم تقديم المعونات الغذائية من قبل الجهات المانحة بناء على الاحتياجات الغذائية في الدول المتلقية دون التأثر بأية اعتبارات سياسية أو منافع اقتصادية، مما أدى إلى زيادة فاعلية الدور التنموي للمعونات المقدمة على أساس متعدد، إذ تمتلك الجهات المانحة

القدرة على توفير التمويل النقدي والعيني لإقامة مشروعات تنموية واسعة النطاق بالمقارنة بقدرة الدول المانحة.

٣- استطاعت المعونات الغذائية أن تحد من الآثار السلبية الناتجة عن تدهور حالة الأمن الغذائي، كما استطاعت العمل على تحسين الأوضاع المعيشية في بعض المناطق المتضررة في عدد من الدول الإفريقية بالإضافة إلى نجاحها كسياسات تعويضية لبرامج الإصلاح الاقتصادي. إلا أنه لا يوجد ما يؤكد على ظهور آثار إيجابية لهذه المعونات على التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة المتلقية، حيث اقتصرت منافع التنمية على مناطق ومقاطعات بعينها ولم تمتد لتشمل تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

٤- ضيق نطاق الآثار المثبطة للقطاع الزراعي، إذ اقتصر ظهور هذه الآثار على بعض صغار المنتجين والمزارعين ولم تمتد لتصل إلى مستوى القرارات الحكومية في الدول المتلقية، إلا أنه لا توجد آثار إيجابية يعتد بها في مجال تنمية القطاع الزراعي باستثناء حالات فردية لبعض المزارعين الذين تمكنوا من توفير مدخلات العملية الزراعية بسبب زيادة الدخل الحقيقي.

٥- لم تظهر أية آثار سلبية على السياسة الزراعية كنتيجة لتقديم هذه المعونات، إذ أن فشل هذه السياسات هي أحد أسباب تراجع الإنتاج الغذائي ومن ثم حاجة الدول الإفريقية إلى المعونات الغذائية، كما أن الدول الإفريقية ملتزمة بتطبيق حزمة سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي وتخضع لأحكام اتفاقية تجارة السلع الزراعية.

وبناء على ما سبق، فإن تقديم المعونات الغذائية لا يعنى تحقيق التنمية بشكل مباشر بل لابد من تدخل الحكومة في توجيه هذه المعونات إلى خطط التنمية المحلية بحيث يتم استغلالها كمورد تمويلي مع التنسيق فيما بينها وبين أنماط المعونات والمساعدات الأخرى – وبالتحديد المعونات المالية والمساعدات الزراعية – حتى يمكن إنشاء مشروعات تنمية القطاع الزراعي وتوفير مدخلات العملية الإنتاجية، على أن يقتصر دور المعونات الغذائية في هذه الحالة على توفير مستوى أفضل للتغذية في الجماعات المتضررة بحيث تستطيع المشاركة كقوة عاملة في مشروعات تنمية القطاع الزراعي.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

رقم الصفحة

قائمة الجداول الواردة بالملحق الإحصائي

مقدمـــة

تعد المعونات الغذائية أحد أنماط المعونات الأجنبية، إلا أنـــها تثـير الجـــدل مقارنـــة بغيرهـــا من المعونات الأخرى لما لها من طبيعة خاصة؛ فالمعونات الغذائية تقدم في صـــورة عينية، ويتم تدبيرها من أسواق الغذاء في الدول المانحة أو من أسواق الغذاء العالمية، ثم يتـــم شحنها بدون مقابل للدول المتلقية. وتتلقى الدول المعونات الغذائية دون فـــرض أيـــة شـــروط عليها من قبل الدول المانحة، إذ لا تنطبق على المعونات الغذائية نفـــس الشـــروط الصارمـــة المرتبطة بتقديم المعونات المالية. وعلى الرغم من ارتباط تقديم المعونات الغذائيـــة باســـتيراد بعض السلع الغذائية من الدول المانحة إلا أنها تساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات فـــي حالة إحلال سلع المعونات الغذائية محل الواردات الغذائية التجارية، كما تعد عنصرا إضافيـــا فى المعونات الأجنبية.

وتمثل المعونات الغذائية نسبة محدودة من إجمالي تدفقـــات المعونـــات والمســـاعدات التنموية، إذ إن المقدم منها يتأثر بوجود فائض غذائي لدى الدول المانحة، وتنبع أهميتـــها مـــن دورها في مواجهة حالات سوء التغذية، وتقديم الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث البشـــرية والطبيعية، ومن ثم يحظى دور المعونات الغذائية في إغاثة اللاجئين وتخفيف المعاناة البشـــرية فى حالات الكوارث الطبيعية والبشرية باهتمام إعلامى كبير. وتتزايد الحاجة إلـــى المعونـــات الغذائية في الدول الأقل نموا بسبب عدم قدرتها النسبية على إنتاج واستيراد الغذاء؛ إذ تتعـــوض هذه الدول لأزمات غذائية حادة ومتكررة فى ظل ندرة النقد الأجنبي اللازم لتغطية احتياجاتـــها من الاستيراد الغذائي.

ويتم تقديم المعونات الغذائية فى إطار عمليات التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة، أو بهدف الإغاثة في حالات الطوارئ. والجدير بالذكر أن مفهوم معونات الطـــوارئ قـــد شـــهد اتساعا في الآونة الأخيرة ليشمل عمليات منع أو الحد من تكرار حدوث الأزمات الغذائية فـــي المستقبل؛ وذلك من خلال إنشاء مخزون احتياطي للغذاء مع العمل علـــى تحســـين الظـــروف البيئية كمواجهة عملية التصحر، كما امتد مفهوم معونات الطوارئ ليشـــمل عمليـــات إعـــادة التأهيل والتسكين عقب انتهاء حالة الطوارئ، وتحسين العمليات الإنتاجية للغذاء على المســـتوى المحلي. ويعد هذا المفهوم الواسع لمعونات الطوارئ تدعيما للدور التنموي للمعونات الغذائيـــة، حيث يتم توجيه هذه المعونات في عمليات إعادة البناء والتعمير للمناطق المتضررة من حـــالات الكوارث.

وقد تزايد الاهتمام بتقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء بسبب تزايـــد الحاجة إلى الواردات الغذائية نتيجة لانخفاض نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي؛ حيـــث تعـــاني

دول أفريقيا جنوب الصحراء من ظروف بيئية ومناخية غير مواتية لزراعة السلع الغذائية، بالإضافة إلى عدم ملاءمة السياسات الاقتصادية المطبقة لتحقيق تنمية القطاع الزراعي مما ترتب عليه تراجعاً في الإنتاج الغذائي المحلي. كما أدى تراجع أسعار السلع التصديرية الأولية المنتجة في تلك الدول، بالإضافة إلى تزايد أعباء المديونية الخارجية بها، إلى تراجع المتاح من النقد الأجنبي لتمويل الواردات الغذائية، ومن ثم زيادة الحاجة إلى المعونات الغذائية في الدول الأفريقية.

وقد بدأ تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء أثناء أزمة الغذاء العالمي في سبعينيات القرن العشرين، وكان معظمها في صورة معونات طوارئ، كما تم البدء في تقديم المعونات الغذائية بهدف التنمية منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين، وحتى ذلك التاريخ لم يكن هناك اهتمام على صعيد الدراسات التطبيقية والمؤسسات الدولية بالمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ لم تكن من أكثر الأقاليم المتلقية لهذه المعونات مقارنة بدول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنه مع تزايد حاجة دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى المعونات الغذائية بشقيها التنموي والمقدم لأهداف الطوارئ تزايد اهتمام الجهات والدول المانحة بتقديم القدر الأكبر من المعونات الغذائية إلى الدول الأفريقية، وقد نتج عن ذلك ظهور العديد من الدراسات التي تتناول عملية تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء بالشرح والتحليل.

وقد أفردت الباحثة فصلاً خاصاً لتناول عملية تقديم المعونات الغذائية فى إقليم افريقيا الجنوبية، والذي اجتاحته أسوأ نوبتا جفاف في عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٠، مما أثر بالسلب على الإنتاج الغذائي في دول الإقليم؛ إذ استمر تراجع حصاد المحاصيل الغذائية الأساسية لسنوات متتالية. ويرجع السبب في أزمة الغذاء التي بدأت منذ عام ٢٠٠٠ إلى تزامن العديد من الأسباب المناخية والاقتصادية والسياسية مما جعل تردي الوضع الغذائي في هذا الإقليم نموذجا للدراسة؛ حيث تجمعت فيه كافة العوامل السلبية التي يمكن أن تؤثر على الإنتاج الغذائي في أي إقليم آخر. وقد دفعت هذه العوامل العديد من المؤسسات البحثية والجهات المانحة نحو الاهتمام بدراسة الحالة الغذائية والمعيشية فى دول الإقليم، ومن ضمنها القضايا والمشكلات المرتبطة بعمليات تقديم وتوزيع المعونات الغذائية.

وطبقا لتصنيف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وكذلك برنامج الغذاء العالمي، تتم التفرقة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث يتم ضم شمال أفريقيا مع منطقة الشرق الأوسط باعتبارهما إقليماً متلقياً منفرداً ومستقلاً عن إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، أما دول أفريقيا الجنوبية المتلقية للمعونات الغذائية فقد تم تحديدها من قبل هذه

المنظمات على أنها تشمل أنجولا وبتسوانا وليسوتو وسوازى لاند ومالاوى وموزمبيق وموريشيوس ومدغشقر وناميبيا وزيمبابوي وزامبيا.

وعن الفترة الزمنية للدراسة، فيعد عام ١٩٨٠ هو بداية التوسع فى تقديم المعونات الغذائية التنموية إلى إفريقيا جنوب الصحراء، إذ اقتصر تقديم هذه المعونات خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين على حالات الكوارث والإغاثة. وعلى الرغم من ذلك، فلا توجد بيانات متسقة عن اتجاهات تقديم هذه المعونات إلى الإقليم خلال عقد ثمانينات القرن العشرين، باستثناء بعض المؤشرات التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في بعض الدراسات، ولذلك سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على سلسلة بيانات متسقة أعدها برنامج الغذاء العالمي وتناول عملية تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ بشكل مفصل، مع التركيز على عام ٢٠٠٠ باعتباره أخر عام توافرت فيه بيانات متكاملة. كما ستضم الدراسة عدد من المؤشرات ونتائج دراسات أجريت قبل عام ١٩٨٠ وبعد عام ٢٠٠٠، لبيان نشأة وتطور تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي والاستدلال منها على اتجاهات توزيع هذه المعونات وتدعيم النتائج التي تم التوصل إليها أثناء البحث.

وتستمد الدراسة أهميتها من مجموعة من العوامل، سواء على الصعيدين العالمي أو الإقليمي؛ فعلى الصعيد العالمي، ظهر العديد من التغيرات المؤثرة على عملية تقديم المعونات الغذائية مثل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها الدول المتقدمة والتي أثرت بالسلب على ميزانياتها وموازين مدفوعاتها، كذلك توقيع الاتفاقية الزراعية في إطار الجات، والتغيرات التكنولوجية والمناخية، وزيادة عدد السكان وما ترتب عليه من زيادة الطلب الغذائي في الدول النامية، وظهور التكتلات الإقليمية في الدول المتقدمة وما صاحبه من تغير في السياسة الزراعية في الدول المانحة الرئيسية. وتؤثر كافة هذه العوامل على الإنتاج الغذائى، كما تؤثر على أسواق الغذاء المحلية والعالمية.

وفي ظل الاتفاقيات التجارية والزراعية على المستوى العالمي ظهرت عدة اتجاهات بعضها يؤيد الاستمرار في تقديم المعونات الغذائية، والبعض الآخر يعارض تقديم مثل هذه المعونات. فهناك اتجاه يدعو إلى ضرورة زيادة حجم المعونات الغذائية على المستوى العالمي، إذ إن المقدم منها فعليا يقل عن نصف المستهدف من قبل المؤسسات المانحة التابعة للأمم المتحدة، كما أنه لا يمثل سوى نسبة محدودة من إجمالى الفائض الغذائي لدى الدول المانحة الرئيسية وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا. وقد تزامنت هذه

الآراء المؤيدة لتقديم المعونات الغذائية مع ظهور مجموعة من الاتجاهات الحديثة في عمليات التقديم مثل:

١- التوسع في تقديم المعونات الغذائية على أساس متعدد، أي العمل على زيادة مساهمة الجهات والمؤسسات في تقديم هذه المعونات وعلى رأسها برنامج الغذاء العالمي.

٢- زيادة الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية كمصدر لسلع المعونات الغذائية، وفي إطار هذه المعاملات يتم شراء السلع الغذائية من إحدى الدول النامية (أو من مناطق الفائض في الدول المتلقية نفسها) وشحنها إلى الدول المتلقية (أو تقديمها إلى مناطق العجز في الدولة المتلقية).

٣- زيادة مساهمة المعونات الغذائية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية، مع تبني المفهوم الواسع لمعونات الطوارئ والذي يشمل إعادة بناء وإعمار المناطق المتضررة.

وفى المقابل تتعدد الآراء المعارضة لتقديم المعونات الغذائية، فبعضها يذهب إلى إمكانية الاستغناء عنها والاعتماد على المعونات المالية إذ إنها أكثر كفاءة وفاعلية فى تحقيق التنمية، بالإضافة إلى قدرتها على شراء الغذاء من السوق العالمى، فى حين يذهب البعض الآخر إلى نقد المعونات الغذائية لما لها من آثار مثبطة للقطاع الزراعى، وكذلك إمكانية اتخاذها ذريعة لتجاهل إصلاح السياسات الزراعية من قبل حكومات الدول المتلقية للمعونات، بالإضافة إلى دورها فى زيادة التبعية فى المستقبل بسبب زيادة الاعتماد على الغذاء المستورد.

وعلى الصعيد الإقليمي، تزايد طلب الدول الأفريقية على المعونات الغذائية سواء في حالات الإغاثة أو للحد من الآثار السلبية المترتبة على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي؛ فقد أدى تطبيق بعض السياسات المتضمنة فى هذه البرامج - مثل إلغاء الدعم المقدم إلى المزارعين، وإلغاء الدعم الممنوح على السلع الغذائية الأساسية، وتطبيق برامج الخصخصة - إلى إثارة العديد من الانتقادات الموجهة إلى تلك البرامج. كما تضرر العديد من الجماعات - مثل المتعطلين عن العمل وصغار المزارعين في الريف - من جراء تطبيق مثل هذه السياسات. وفى ظل هذه الظروف تزايدت حاجة الدول الأفريقية إلى المعونات الغذائية.

وقد سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات هي:

١- هل يمكن الاعتماد على المعونات الغذائية كمورد تنموي ثابت ومستقر.

٢- هل تم توزيع هذه المعونات على الدول والأقاليم والأفراد الأكثر احتياجا.

٣- هل تم تقديم هذه المعونات بكميات وأنماط مناسبة لطبيعة مشكلة الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء.

٤- هل أثرت هذه المعونات تأثيرا إيجابيا على التنمية في الدول الأفريقية، وبالتحديد في مجال التنمية البشرية وتنمية القطاع الزراعي.

وبصدد التعرف على إجابة هذه التساؤلات سوف تتناول الدراسة عدة جوانب بالشرح والتحليل:-

أولاً: دوافع المانحين من تقديم هذه المعونات، حيث تمثل هذه الدوافع العامل المحدد لكميات المعونات الغذائية وتوزيعها الجغرافي، ومنها يمكن تحديد مدى إمكانية الاعتماد على المعونات الغذائية كمورد تنموي ثابت ومستقر.

ثانياً: أهم الاتجاهات الرئيسية للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء (وإقليم أفريقيا الجنوبية) من حيث الكم والهيكل السلعي والتوزيع على الدول المتلقية والاقترابات الحديثة في تقديم هذه المعونات، ومن هذه الاتجاهات يمكننا التعرف على وضع أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك أفريقيا الجنوبية كإقليم متلقي للمعونات الغذائية على المستوى العالمي، وتطور هذا الوضع خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: تحديد التركز الجغرافي للمعونات الغذائية، سواء في الدول الأفريقية المتلقية، أو في المقاطعات والجماعات الأكثر احتياجا لهذه المعونات داخل الدولة المتلقية؛ وذلك لبيان مدى عدالة توزيعها على كل من مستوى الدولة المتلقية والمناطق والجماعات السكانية داخل هذه الدولة.

رابعاً: تحديد الأهمية النسبية لأنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ودولها، وكذا أهم الإنجازات والمشكلات المؤثرة على فاعلية أداء هذه المعونات لدورها التنموي.

خامساً: دراسة مدى كفاية المعونات الغذائية للاحتياجات الغذائية، وكذلك مدى ملاءمة الهيكل السلعي لهذه المعونات لأنماط الاستهلاك السائدة، إذ إن توفير الغذاء المناسب كما ونوعا هو ما يميز المعونات الغذائية عن غيرها من أنماط المعونات الأخرى.

سادساً: دراسة أثر المعونات الغذائية على القطاع الزراعي؛ وذلك للتعرف على دور هذه المعونات في مواجهة أهم أسباب مشكلة العجز الغذائي في الدول الأفريقية، وهو تراجع إنتاج القطاع الزراعي.

وبناء على ما تقدم فسوف يتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول : يتناول الفصل الأول مبررات تقديم المعونات الغذائية من قبل الدول المانحة، ومبررات الطلب عليها من قبل الدول المتلقية، ويقصد بهذه المبررات أهداف المانحين، وأهم التشريعات الحاكمة لتقديم هذه المعونات على المستوى العالمي، وكذلك أسباب الأزمة الغذائية ومؤشراتها في أفريقيا جنوب الصحراء والتي أدت إلى ظهور الحاجة إلى المعونات الغذائية، مع توضيح أهم المفاهيم

والأسس النظرية الخاصة بعملية تقديم المعونات الغذائية، من خلال دراسة أهم أنماط هذه المعونات والنقد الموجه لها، والدور التنموي المتوقع منها، ووجهات النظر المؤيدة والمعارضة لتقديمها، وكذا قضايا التوزيع والتقديم، والجدل النظري حول ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي، مع التعرف على مستقبل تقديم المعونات الغذائية في ظل اتفاقية تجارة السلع الزراعية في إطار الجات.

ويعرض الفصل الثاني لكل من حجم المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وهيكلها السلعي خلال فترة الدراسة، مع التركيز على دور الصيغ الحديثة في تقديم المعونات الغذائية في عملية تقديم هذه المعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

ويناقش الفصل الثالث سياسات تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء من حيث توزيعها الجغرافي والنوعي، ويقصد بالتوزيع الجغرافي موقف الدول المانحة من تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وكذا نصيب الدول الأفريقية من المعونات الغذائية المقدمة على المستويين العالمي والإقليمي، وأسباب هذا التوزيع، والنتائج المترتبة عليه، كذلك تتم مناقشة عدالة توزيع المعونات الغذائية على الأقاليم الجغرافية المتضررة، والجماعات الأكثر احتياجا داخل نفس الدولة المتلقية، والآثار السلبية المترتبة على غياب عدالة التوزيع. أما التوزيع النوعي فيقصد به أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء ودولها، والأهمية النسبية لكل نمط فى إجمالي المعونات الغذائية مع مناقشة الجدل الدائر حول تحديد أفضل صور تقديم المعونات الغذائية والتي تتمثل في: المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية والتقييم النقدي وتقديم المعونات الغذائية في صورة نقدية، وكذا محددات تطبيق كل آلية، والإيجابيات والسلبيات المترتبة على كل منها، مع عرض إنجازات المعونات الغذائية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء، وتقييم أداء مشروعات المعونات الغذائية في الدول الأفريقية، وتحديد أهم المعوقات التي واجهت هذه المشروعات.

ويختص الفصل الرابع بدراسة أثر المعونات الغذائية على التنمية في الدول الأفريقية من خلال توضيح الجدل الدائر حول مدى جدوى المعونات الغذائية فى تحقيق أهداف التنمية مقارنة بغيرها من أنماط المساعدات التنموية الأخرى، كما يتناول الفصل دراسة أثر المعونات الغذائية على مستوى التغذية السائد كما ونوعا، وبالتحديد على أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك أثر هذه المعونات على تنمية القطاع الزراعي في الدول الأفريقية من خلال التعرف على تأثيرها على كل من السياسة الزراعية، وأسعار السلع الغذائية، والإنتاج الغذائي، وتثبيت المعروض من الغذاء في السوق المحلي.

أما الفصل الخامس فقد خصص لدراسة دور المعونات الغذائية في التنمية في أفريقيا الجنوبية، حيث يتناول هذا الفصل أسباب الأزمة الغذائية في أفريقيا الجنوبية، وأهم مؤشراتها، وتطور تقديم المعونات الغذائية إلى الإقليم، وإنجازات برنامج الغذاء العالمي ومشروعات المعونات الغذائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع توضيح الأسباب التي أدت إلى نجاح هذه المشروعات في تحقيق أهدافها، وكذا الآثار السلبية المترتبة على تنفيذها، مع عرض لأهم قضايا ومشكلات المعونات الغذائية في أفريقيا الجنوبية.

وتنتهي الدراسة بخاتمة حول أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول
مبررات تقديم المعونات الغذائية

الفصل الأول
مبررات تقديم المعونات الغذائية

يختص هذا الفصل بدراسة الإطار الواقعي لعملية تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي، ويقصد بمبررات تقديم المعونات الغذائية تلك الدوافع التي أدت إلى قيام الدول المانحة بتقديم هذه المعونات، وكذا أسباب الطلب عليها من قبل الدول المتلقية.

لذا سيتم تناول نشأة وتطور تقديم المعونات الغذائية مع بيان أهداف المانحين المؤثرة على عملية تقديم هذه المعونات، وكذلك أسباب الأزمة الغذائية في الدول الأفريقية، بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية والقضايا المثيرة للجدل حول عمليتي تقديم وتوزيع المعونات الغذائية، وذلك من خلال مبحثين يختص الأول بعرض الظروف المحيطة بنشأة وتطور عملية تقديم المعونات الغذائية في الدول الأفريقية، مع ذكر أهم تعريفات وأنماط المعونات الغذائية والجدل حول دورها التنموي، في حين يتناول المبحث الثاني الإطار النظرى لأهم قضايا ومشكلات المعونات الغذائية.

المبحث الأول
المعونات الغذائية : المفاهيم والأسس النظرية

هناك العديد من التعريفات التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية، وحددتها الهيئات الدولية لعملية تقديم المعونات الغذائية، حيث تعرف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) المعونات الغذائية بأنها : "أحد أنماط التحويل الخارجي للموارد - وبالتحديد السلع الغذائية – المقدمة بهدف توفير الغذاء بصورة مباشرة للمنتفعين في الدول المتلقية أو لحكومات هذه الدول من أجل تحسين مستوى الأمن الغذائي أو تحقيق أي أهداف تنموية أخرى"،(١) في حين يتجه برنامج الغذاء العالمي - وهو أحد منظمات الأمم المتحدة - إلى تعريف المعونات الغذائية بأنها : "المساعدات المقدمة في هيئة سلع غذائية بأسعار مدعمة أو بدون مقابل من قبل حكومات الدول المانحة، وكذلك من قبل المنظمات غير الحكومية والهيئات والمنظمات الدولية، مقترنة ببعض المنح النقدية المقدمة بهدف شراء سلع غذائية، كما يمكن أن يتم تقديم قروض وائتمان موجه لشراء السلع الغذائية على أن يتم السداد بدون فوائد خلال فترة زمنية تزيد عن ثلاث سنوات، أي بشروط ميسرة". ويوضح هذا التعريف أنه يمكن تقديم المعونات الغذائية في عدة صور واستعمالها بآليات مختلفة بحيث تتنوع مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية. (٢)

وقد لجأت بعض الأدبيات الاقتصادية إلى تعريف المعونات الغذائية بشكل أكثر تبسيطا باعتبارها "تحويلاً نوعياً من دول مرتفعة الدخل وذات فائض غذائي (الدول المانحة) إلى دول منخفضة الدخل وذات عجز غذائي (الدول المتلقية)، أو أنها "السلع الغذائية المقدمة من دولة إلى دولة أخرى بدون مقابل أو بشروط ميسرة لمساعدة الدولة المتلقية على تلبية احتياجاتها الغذائية"، أو هي "المورد الدولي المجاني المقدم في شكل غذاء".(٣)

وبصفة عامة يمكن فهم مصطلح المعونات الغذائية على أنه كافة الموارد الغذائية المقدمة بهدف تحسين حالة الأمن الغذائي للفقراء بغض النظر عن جهة تمويلها، سواء عالمية أو محلية، خاصة أو عامة. (٤)

---

(١) Anne Thomson and Manfred Metz : **Implications of Economic Policy and Food Security**, (Rome : Food and Agriculture Organization, FAO, 1997), p. 225.

(٢) John Shaw and Edward Clay (eds.) : **World Food Aid Experiences of Recipients and Donors,** (Rome : World Food Programme, WFP, 1994), p. 1

(٣) Christopher B. Barrett : "Food Aid : Is It Development Assistance, Trade Promotion, Both or Neither", **American Journal of Agricultural Economics,** Vol. 80, No. 2, (Iowa : American Agricultural Economics Association, 1998), p. 566.

(٤) Sarah Lowder and Terri Raney : **Food Aid : A Primer**, ESA Working Paper No. 05. 05, http : // www. fao. org / es / esa, June 2005, p.1.

وستقتصر هذه الدراسة على تناول المعونات الغذائية الأجنبية، أي المساعدات العالمية - سواء من دول أو هيئات - المقدمة في صورة غذاء إلى الدول المتلقية المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول أولهما نشأة المعونات الغذائية على المستوى العالمي وأهم أنماطها، وإيجابيات وسلبيات كل نمط، والهدف منه، كذلك التعرف على أهم المانحين، والهدف من وراء تقديم هذه المعونات، والمشروطيات المرتبطة بعملية التقديم، والتشريعات الحاكمة لعمليتي تقديم وتوزيع هذه المعونات سواء على مستوى الدول المانحة أو على المستوى العالمي، كما يوضح هذا المطلب تطور تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي، والدور التنموي المتوقع لها، وأهم الانتقادات الموجهة لهذا الدور. في حين يختص المطلب الثاني ببيان أسباب الأزمة الغذائية في أفريقيا باعتبارها الدافع وراء الطلب على هذه المعونات من قبل الدول الأفريقية.

المطلب الأول
النشأة والتطور

ترجع نشأة المعونات الغذائية كأحد أنماط المساعدات المقدمة إلى الدول النامية إلى خمسينيات القرن العشرين عندما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية فوائض إنتاجية من المحاصيل والحبوب، وقد تم الاتجاه إلى تقديمها كمعونات في صورة عينية إلى الدول التي تعاني عجزا في إنتاجها الغذائي؛ وذلك لإحداث التوازن في أسواق الغذاء المحلية والعالمية. وقد سمي برنامج المعونات الغذائية الأمريكية في البداية ببرنامج إحلال الفوائض، وهي تسمية أكثر وضوحاً من الاسم الذي أطلق على هذا البرنامج فيما بعد "برنامج الغذاء لأجل السلام" والذي يعرف اختصارا بـ PL 480، وقد وافق الكونجرس الأمريكي على العمل بهذا البرنامج منذ عام ١٩٥٤. وينقسم برنامج المعونات الغذائية الأمريكية إلى ثلاثة بنود، ينص البند الأول على تقديم برامج المعونات الغذائية إلى الدول الصديقة، أما البند الثاني فينص على تقديم المساعدات الغذائية في حالة المجاعات والكوارث البشرية والطبيعية، وبناء على البند الثالث يتم تقديم المعونات الغذائية في صورة برامج تهدف إلى تشجيع العلاقات التجارية بين الدول المتلقية والولايات المتحدة، أو لتحقيق أهداف استراتيجية أخرى(١).

(١) D. John Shaw : **The UN World Food Programme and The Development of Food Aid,** (New York : Palgrave, 2001), p. 32.

ومنذ ذلك الحين، اتخذت المعونات الغذائية ثلاثة أنماط أساسية هي : البرامج والمشروعات والطوارئ، وهو التقسيم المتبع فى الإحصاءات الدولية. وتعد معونات البرامج والمشروعات المعونات التنموية، أما معونات الطوارئ فهى تلك المقدمة لأهداف الإغاثة.

أولاً : أنماط المعونات الغذائية :

يقصد ببرامج المعونات الغذائية تلك المعونات الغذائية التي يتم تقديمها كمنح أو بقروض ميسرة من حكومة الدولة المانحة (أو الجهات المانحة) إلى حكومة الدولة المتلقية، والتي تقوم بدورها ببيع هذه السلع في السوق المحلي بأسعار مدعمة وتجميع إيرادات المبيعات فى صندوق خاص يهدف إلى دعم الميزانية العامة، وبالتالي تعد برامج المعونات الغذائية مورداً اقتصادياً؛ حيث تقوم بتوفير النقد الأجنبي الذي كان من المتوقع استعماله في استيراد الغذاء؛ أي أنها تعد أحد موارد سد الفجوة الغذائية في الدولة المتلقية، بالإضافة إلى كونها أحدى الآليات الداعمة لميزان المدفوعات والميزانية العامة؛ وذلك من خلال قيام الدولة المتلقية بتجميع إيرادات بيع سلع هذه المعونات في صندوق خاص، مع توجيه هذه الإيرادات إلى تنمية القطاع الزراعي والبيئة الريفية. وتعرف عملية بيع سلع برامج المعونات الغذائية بأسعار مدعمة فى أسواق الدول المتلقية بعملية "التقييم النقدي"، وسيتم التعرف على محددات هذه العملية وأسباب اللجوء إليها عند تناول سياسات تقديم المعونات الغذائية. والجدير بالذكر أن نمط برامج المعونات الغذائية يشكل زيادة في المعروض من الغذاء على المستوى المحلي، لذا فهو النمط الذي يثير التساؤل حول أثر المعونات الغذائية على حوافز قطاع الزراعة، وبالتحديد أسعار السلع الغذائية المحلية،[1] وهو ما سيتم تناوله بشكل أكثر تفصيلاً في هذا الفصل.

أما مشروعات المعونات الغذائية فهي تلك المعونات الغذائية التي يتم توزيعها على الجماعات والأفراد بصورة مباشرة سواء كمقابل عيني لمشاركتهم في مشروعات التنمية، أو تقديمها مجانا دون أى مقابل للمترددين على المشروعات الصحية والغذائية الموجهة إلى الأفراد الأكثر احتياجا، وعادة ما يتم تقديم وإدارة هذا النمط من المعونات الغذائية من قبل الجهات والهيئات المانحة، ويعد برنامج الغذاء العالمي رائداً في هذا المجال.

وتنقسم مشروعات المعونات الغذائية التي يقوم برنامج الغذاء العالمي بإنشائها إلى أربعة أقسام رئيسية هي : مشروعات الأعمال العامة كثيفة العمالة – مشروعات تنمية المجتمع – مشروعات الاستقرار وتحسين الحالة المعيشية للمزارع، – مشروعات إعادة البناء

---

(١) Bjorg Colding and Per – Pinstrup Andersen : "Food Aid as an Aid Instrument, Past, Present and Future", in: Finn Tarp and Peter Hjertholm (eds.) : **Foreign Aid and Development, lessons learnt and Directions for The Future,** (London : Routledge, 2000), p. 203.

والتأهيل. وتهدف مشروعات الغذاء مقابل العمل التي يتم إنشاؤها من قبل برنامج الغذاء العالمي إلى الربط ما بين عمليات الطوارئ وتحقيق التنمية في المدى الطويل، والتنمية البيئية المستدامة، والمساندة في تطبيق الإصلاح القطاعي والهيكلي، وتوفير فرص العمل والتدريب للفتيات والنساء والفقراء والجماعات المتضررة والأكثر احتياجا من أجل الحد من حالات الفقر، والمساعدة في تحقيق الاعتماد على الذات لدى هذه الفئات، والعمل على تطوير البنية الأساسية بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتنمية القطاع الريفي.(١)

أما عن تقسيم مشروعات المعونات الغذائية المتبع من قبل (الفاو) فهو يضم قسمين أساسيين : التنمية الحضرية والزراعية، وتنمية الموارد البشرية. وبالنسبة لمشروعات التنمية الحضرية والزراعية فهي تضم المشروعات العامة كثيفة العمالة – مشروعات التنمية المحلية التي تقدم الغذاء للمجتمعات الفقيرة مقابل مشاركتها بالعمل في مشروعات البنية الأساسية – مشروعات تحقيق الاستقرار في المناطق الزراعية التي تقدم الغذاء للمزارعين والمقيمين في الريف في فترة انتظار حصاد المحصول أو عند حدوث مشكلات في أنظمة الزراعة التقليدية. أما مشروعات تنمية الموارد البشرية فتضم كلا من : مشروعات التغذية الموجهة للنساء – مشروعات تغذية الأمهات والأطفال – مشروعات التغذية في المدارس والمعاهد التدريبية.

وبصفة عامة تهدف مشروعات المعونات الغذائية إلى :

١- تحسين الحالة الصحية ومستويات التغذية لدى الأطفال والأمهات عن طريق تقديم الغذاء الإضافي في مراكز رعاية الأمومة والطفولة.

٢- مساندة العملية التعليمية وبالتحديد في المدارس الابتدائية والتعليم الفني.

٣- تحويل دخول إضافية للفقراء من خلال التوظيف في مشروعات تنمية البنية الأساسية كثيفة العمالة.

٤- مساندة صغار المزارعين من خلال توفير المعونات الغذائية لهم خلال فترة الانتقال لموسم زراعي جديد.

٥- مساندة عملية تحرير سوق الغذاء المحلي من خلال العمل على تثبيت المعروض من الغذاء وإنشاء احتياطي غذائي.(٢)

---

(١) John Shaw : "Future Directions for Development and Relief with Food Aid", in: Joachim Van Braun (ed.) : **Employment for Poverty Reduction and Food Security**, (USA : International Food Policy Research Institute, IFPRI, 1995), pp. 262, 263.

(٢) FAO : **Food Aid in Africa, An Agenda for The 1990'S**, (Rome : FAO, May 1991), pp. 6 – 8.

ويتم اختيار مجال المشروعات كثيفة العمالة طبقا لمستوى الأمن الغذائي وحالة الأزمة الغذائية السائدة؛ ففي حالة الأزمات والكوارث الطبيعية والبشرية يسود نمط الإغاثة أي مشروعات ذات بنية أساسية بسيطة وأصول محدودة ذات مستوى إنتاجي منخفض مع زيادة الاعتماد على المكون البشري في العمليات الإنتاجية. وفي حالة الأزمات الموسمية تتم إقامة مشروعات في مجال التنمية الزراعية ورعاية الغابات، وتتركز أصول هذه المشروعات في الموارد الطبيعية المتاحة. أما في حالة إقامة مشروع تنموي فيتم إنشاء المشروعات ذات المستوى التقني المرتفع كمشروعات إنشاء الطرق حيث تتوافر المشاركة التكنولوجية مع القوى العاملة. (١)

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه المشروعات :

١- ارتفاع التكاليف الإدارية واللوجيستية مع وجود اتجاه لزيادة الاحتياجات النقدية في المستقبل من أجل صيانة المشروعات المنشأة بالفعل.

٢- عدم إمكانية الاعتماد على هذه المشروعات كمصدر تشغيل دائم للعمالة؛ إذ تنتهي عملية التوظيف بانتهاء تنفيذ المشروع، ومن ثم فهي لا تسهم في حل جذري لمشكلة البطالة.

٣- في العادة يتم البدء في هذه المشروعات في مواسم الجفاف وحالات الطوارئ، أي أنها تبدأ في نطاق ضيق يعتمد على مدخلات بدائية، ومن ثم يصعب التوسع في نطاق هذه المشروعات لتصبح مشروعات تنموية تحقق أهدافا اقتصادية واسعة.

٤- غياب الرقابة والإدارة الفعالة أثناء تنفيذ المشروعات مع غياب العمالة الماهرة مما يؤدي إلى إهدار الموارد المتاحة وتدني مستوى المخرجات من هذه المشروعات، كما أنه في العديد من الحالات يتم إنشاء هذه المشروعات بحيث لا تتواءم مع الحياة الطبيعية والبيئة المحيطة بالمشروع مما يؤثر على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل. (٢)

٥- يمكن أن تؤدي مشروعات الغذاء مقابل العمل إلى ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي من خلال ثلاثة عوامل هي :

أ- تراجع استهلاك السلع الغذائية المنتجة محلياً بسبب زيادة الاعتماد على سلع المعونات الغذائية فى النمط الاستهلاكى الغذائى لدى مواطنى الدول المتلقية.

ب- تؤدي المشاركة بالعمل في هذه المشروعات إلى تباعد العمالة عن القطاع الزراعي بسبب التنافس ما بين سوق العمل المحلي وفرص العمل المتوفرة في هذه المشروعات مما

---

(١) Joachim Van Braun et. al. : **Famine in Africa : Causes, Responses and Prevention,** (Baltimore : The John Hopkins University Press, 1999), p. 159.

(٢) D. John Shaw : **op. cit.,** pp. 90 – 95.

انظر أيضا : P. J. Dearden and P.J. Ackroyd : "Reassising The Role of Food Aid", **Food Policy,** Vol. 14, No. 3, (Oxford : Elsevier Science Ltd, 1989), p. 226.

يؤدى إلى تراجع منتجي السلع الغذائية المحلية عن زراعة المزيد من الغذاء المحلـي وكذلـك الإنتاج الغذائي المعيشي.

جـ- المنافسة على مدخلات الإنتاج ما بين هذه المشروعات وعمليات الزراعة المحليـة، إذ إن عمليتي تقديم وتوزيع المعونات الغذائية تحتاجان إلى نفس البنية الأساسية المسـتعملة فـي الإنتاج الزراعي المحلي، وبالتالى فإن التنافس على استعمال موارد البنية الأساسية المحـدودة يؤدى إلى تراجع المتاح من هذه المدخلات لإتمام العمليات الإنتاجية فـي القطـاع الزراعـي المحلي مما يترتب عليه تلف المحاصيل بسبب غياب الكم المناسب من آليات التخزين ووسـائل النقل الموجه إلى حفظ هذه المحاصيل ونقلها إلى الأسواق. والجدير بالذكر أن هـذه المشـكلة بالتحديد يعاني منها صغار المزارعين الأكثر فقرا، إذ لا يعانى منها منتجـو السـلع الغذائيـة والزراعية المعدة للتصدير والتي تتولى تخزينها ونقلها الشركات الكبرى. [١]

وبالنسبة للنمط الثالث من أنماط المعونات الغذائية وهو معونات الطوارئ فيتم تقديمـه كرد فعل للكوارث الطبيعية كما فى حالة المجاعات، والنقص الحاد في الإنتاج الغذائي بسـبب الجفاف أو هجوم الحشرات وإصابة المحاصيل الغذائية بالآفات والأمراض، أو بسبب الكـوارث البشرية كالحروب والصراعات الأهلية. ويتم توزيع هذه المعونات بشكل مباشر ومجاني علـى الجماعات المتضررة من جراء هذه الكوارث. بهدف الحفاظ على الحيـاة وإنقـاذ الجماعـات المتضررة سواء في حالة الكوارث البيئية والطبيعية الطارئة أو فى حالة الأزمـات السياسـية المحلية.

وقد شهد مفهوم معونات الطوارئ توسعا بحيث امتد هدفه إلـى منـع ظـهور هـذه الكوارث والأزمات في المستقبل؛ وذلك من خلال إنشاء مخزون احتياطي للغذاء، والعمل علـى تحسين العمليات الإنتاجية الغذائية والأوضاع البيئية المحيطة من خـلال مواجهـة عمليـات التصحر، وتنفيذ عمليات إعادة التأهيل والتسكين للاجئين والنازحين. وقد أصبح الـهدف مـن معونات الطوارئ في الآونة الأخيرة هو إعادة البناء وإعمار المناطق المتضررة. ومـن أهـم الانتقادات الموجهة إلى معونات الطوارئ: طول الفـترة الزمنيـة اللازمـة لوصولـها إلـى مستحقيها، كما أنها تفتقد الفاعلية بسبب عدم ملاءمتها للاحتياجـات الغذائيـة فـي المنـاطق المتضررة. [٢]

---

(١) Tony Jackson and Deborah Eade : **Against The Grain : The Dilemma of Project Food Aid,** (Oxford : Oxfam, 1982), pp. 85 – 90.

(٢) Kunikert Raffer and H.W. Singer (eds.) : **The Foreign Aid Business, Economic Assistance and Development Cooperation,** (United Kingdom : Edward Elgar, 1996), p. 81.

ومع تطور عملية تقديم المعونات الغذائية، وظهور المزيد من الأهداف التنموية لـــهذه المعونات، ظهر اتجاه جديد في تقسيم المعونات الغذائية المقدمة بهدف التنمية بحيث يضم:

١- المعونات الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ البشرية المزمنة.
٢- شبكات الأمان وحماية الأصول الإنتاجية.
٣- معونات التنمية.

وتبعا لهذا التقسيم فإن النمطين الأول والثاني هما حالة التوزيـــع المباشـــر والمجـــاني للغذاء، أما النمط الثالث فيمكن أن يتم تقييمه نقدياً وتوجيه إيرادات البيع إلى تنفيذ خطط التنميـــة فى الدول المتلقية.

ومن أهم العمليات التي يمكن تصنيفها في إطار النمط الأول حماية الحيـــــاة البشـــرية والحالة الصحية والغذائية للجماعات المتضررة حيث يمكن الاعتماد على مشـــروعات الغـــذاء مقابل العمل في بداية ظهور الأزمات الغذائية من خلال التدخل المبكر قبـــل ظـــهور الآثـــار السلبية على الحالة المعيشية للأفراد في مناطق هذه الأزمات، ويتم تصميم هـــذه المشـــروعات بحيث لا يمكن تنفيذها أو المشاركة فيها أثناء حالات الطوارئ إذ لابد من توافر حد أدنى مـــن الطاقة البدنية والمستوى الصحي المناسب للجهد المبذول في هذه المشروعات مع وجود حالـــة من الاستقرار تسمح باستمرارية العمل، ولذلك يتم البدء فى هذه المشروعات عقـــب عمليـــات الإغاثة.

في حين يشكل النمط الثاني صمام الأمان للحماية من حدوث تراجـــع فـــى مســـتوى المعيشة لدى الجماعات السكانية الأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والمناخية، أو تلك التـــى تعرضت بالفعل لمثل هذه الصدمات في فترات لاحقة. أما النمط الثالث فيـــهدف إلـــى تراكـــم الأصول الإنتاجية - وليس مجرد حمايتها كما في حالة النمط الثاني - سواء كان ذلك من خلال التوزيع المباشر للغذاء أو من خلال مشروعات الأعمال العامة ومن أهم نماذج هـــذا النمـــط: مشروعات التغذية الإضافية – الرعاية الصحية للأمهات والأطفال – مشروعات الغذاء مقـــابل التعليم – مشروعات الغذاء مقابل العمل – مشروعات الغذاء مقابل المشاركة في أنشطة معينـــة كالتدريب المهني والائتمان الزراعى.(١)

وعند البدء في تقديم المعونات الغذائية كان نمط البرامج هو المسئول عن نســـبة ٥٠% إلى ٦٠% من المعونات العالمية إلا أنه شهد تراجعاً منذ سبعينيات القـــرن العشـــرين ليمثـــل ٢٠% فقط من المعونات الغذائية العالمية. ويرجع ذلك إلى بدء تطبيق مراحل تحرير تجـــارة الغذاء على المستوى العالمي، وتفضيل الدول المانحة تقديم سلعها الغذائيـــة كصـــادرات فـــي

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell: **Food Aid After Fifty Years, Recasting Its Role,** (New York: Routledge, 2005), pp. 122 – 126 .

السوق العالمية. وقد تزامنت الاتجاهات السابقة مع تزايد الاهتمام بالبعد الإنساني في عملية تقديم المعونات الغذائية، لذلك ارتفعت مساهمة معونات الطوارئ في إجمالي المعونات الغذائية لتصل إلى ٥٠% من إجمالي المعونات الغذائية العالمية في نهاية القرن العشرين.

وفي المقابل شهد نصيب مشروعات المعونات الغذائية من الإجمالي العالمي للمعونات الغذائية ثباتا خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٣، حيث تراوح نصيبها ما بين ١٥% إلى ٣٠%، وبذلك احتلت دائما المرتبة الثالثة والأخيرة فى ترتيب أنماط المعونات الغذائية. ويرجع عدم منافسة هذا النمط مع باقي أنماط المعونات الغذائية إلى غياب الأدلة القاطعة حول دورها الإيجابي في التنمية مع عدم وجود معايير ثابتة لقياس أثرها على الأداء الاقتصادي في الدول المتلقية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تقديم وإدارة هذا النمط من المعونات.(١)

ثانيا: الاتجاه العام للمعونات الغذائية العالمية :

يتسم تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي بالتذبذب والتراجع منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٣، وقد تزايدت حدة هذا التذبذب منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين حيث تراجعت كمية المعونات الغذائية المقدمة عالميا خلال حقبة السبعينيات عن مثيلتها في الخمسينيات من ١٣ مليون طن متري إلى ٦ ملايين طن متري، وفي الثمانينيات تراوحت الكميات المقدمة حول ١٠ ملايين طن متري مع بدء زيادة الكميات المقدمة في التسعينيات لتصل إلى حوالي ١٢ مليون طن متري، باستثناء عام ١٩٩٢ الذي شهد طفرة في تقديم هذه المعونات حيث وصلت إلى ١٧ مليون طن متري ويرجع ذلك إلى حالة الجفاف التي انتابت العديد من الدول الأفريقية فى هذا العام. وتعد فترة التسعينيات من القرن العشرين أكثر الفترات تقلبا في عملية تقديم المعونات الغذائية؛ إذ تراجعت هذه المعونات لتصل إلى ٦ ملايين طن متري في عام ١٩٩٦، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ١٢ مليون طن متري في عام ١٩٩٩(٢).

ويرجع هذا التذبذب إلى عدم الثبات في المعونات الغذائية الأمريكية، والتي تعد المسئولة عن النسبة الأكبر من المعونات الغذائية العالمية، وهو ما يتضح من بيانات الجدول رقم (١)، حيث يسهم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا مجتمعين بنسبة تقترب من ٨٠% من المعونات الغذائية العالمية خلال تسعينيات القرن العشرين، في حين تسهم الولايات المتحدة منفردة بنسبة تتراوح ما بين ٤١% و ٦٤% من المعونات الغذائية

---

(١) Sarah Lowder and Terri Raney: **op.cit.**, p.8

(٢) World Food Programme Official Site : **2000 Global Food Aid in Figures,** http://www. wfp. org, Table No. 9.

العالمية خلال الفترة محل الدراسة، أما الاتحاد الأوروبي فتتراوح نسبة ما يقدمه من معونات ما بين ٧% تقريبا في عام ٢٠٠٠ (أدنى مساهمة) و٢٨% تقريبا في عام ١٩٩٥ (أعلى مساهمة). ويلاحظ وجود تذبذبات حادة في المعونات الغذائية المقدمة من الاتحاد الأوروبي خلال تسعينيات القرن العشرين، كذلك تتراوح نسبة ما تسهم به كندا من معونات ما بين ٢,٧٥% في عام ٢٠٠٠ و٧,٣% في عام ١٩٩١.

وقد توافرت بيانات عن نصيب المعونات الغذائية العالمية من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية المقدمة على المستوى العالمى إلى الدول النامية خلال ثمانينيات القرن العشرين، ويلاحظ انخفاض مساهمة المعونات الغذائية فى هذه المساعدات خلال النصف الثاني من هذا العقد؛ ففي حين وصلت نسبة المعونات الغذائية إلى إجمالي المساعدات التنموية الرسمية في عام ١٩٨١ إلى ١١,٥%، بدأ التراجع منذ عام ١٩٨٦ حيث لم تسهم سوى بنسبة ٨,٥% من المساعدات التنموية الرسمية، ثم بدأت هذه النسبة فى التراجع لتصل إلى أدني نسبة لها في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ (٥,٨% و ٦,١% على التوالي)[١].

كذلك توافرت بيانات عن نصيب المعونات الغذائية من المساعدات التنموية الرسمية خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٧، وقد وصلت أعلى مساهمة للمعونات الغذائية في المساعدات التنموية الرسمية المتعددة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٦,٦% في عام ١٩٩٣، في حين أن أقل نسبة مساهمة هي ٣,٧% في عام ١٩٩٦. وعن نصيب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من دول لجنة التنمية، تبين مساهمة المعونات الغذائية بـ ٥,٦% في عام ١٩٩٥ وهى أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة، بينما وصلت أقل مساهمة إلى ٢,٨% في عام ١٩٩٤. أما نصيب هذه المعونات من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من قبل كافة المانحين على المستوى العالمي فقد وصل إلى ٣,٤% في عام ١٩٩٥ في أفريقيا جنوب الصحراء، في حين سجل أقل نسبة (١,٦%) في عام ١٩٩٤.

وعلى الرغم من قلة نسبة مساهمة المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في إجمالي المساعدات التنموية المقدمة إليها إلا أنها تعد أعلى من المساهمة المتحققة على مستوى كافة الدول النامية؛ إذ إن نصيب المعونات الغذائية من المساعدات المتعددة التي تم تقديمها إلى كافة الدول النامية قد وصل في أعلى نسبة له إلى ٥% في عام ١٩٩٣، وتراجع في العام التالي مباشرة ليصل إلى ١,٨%، في حين حققت المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول النامية نسبة ٤% من إجمالي المساعدات التنموية المقدمة من دول لجنة

---

(١) FAO: **Food Aid in Figures 1992,** Vol. 10, pp.32-34

التنمية في عام ١٩٩٣، ونسبة ٢,٧% من إجمالي المساعدات التنموية المقدمة من كافة الدول المانحة في نفس العام أيضاً، وهو ما يشير إلى النصيب المتواضع للمعونات الغذائية بين كافة أنماط المعونات والمساعدات التنموية الأخرى سواء على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء أو الدول النامية الأخرى.(١)

وتعد الولايات المتحدة أكثر الدول المانحة تقديما للمعونات الغذائية، باستعمال مؤشر نصيب هذه المعونات من إجمالي المساعدات الرسمية التنموية، فقد وصلت هذه النسبة إلى ٢٠,٤% في عام ١٩٨١، و ٢٢,٧% في عام ١٩٨٩، فى حين وصلت فى أدنى نسبة لها إلى ١٤,٢% في عام ١٩٩٠. أما بالنسبة لكندا وأستراليا فقد شكلت المعونات الغذائية نسبة تتراوح ما بين ١٢% و ١٨% لكندا وبين ٧% و ١٦% لأستراليا خلال نفس العقد، أما أقل المساهمات للمعونات الغذائية في إجمالي المساعدات التنموية الرسمية فهي لكل من فرنسا والسويد وهولندا، حيث لا تزيد هذه المساهمة عن ٥,٦% في أعلى نسبة لها بفرنسا عام ١٩٨١، و٤,٩% في عام ١٩٨٠ للسويد، و١,٩% في عام ١٩٨٦ لهولندا.(٢)

وقد أوضحت أحدى الدراسات أن نصيب المعونات الغذائية فى المساعدات التنموية الرسمية على المستوى العالمي في تراجع مستمر، ففي حين وصل إلى ١٥% من إجمالي المساعدات التنموية الرسمية في عام ١٩٧٢ فقد انخفض إلى ٥% فقط في تسعينيات القرن العشرين. وقد أوضحت هذه الدراسة أن السبب الأساسي في هذا التراجع هو تراجع حجم المعونات الغذائية المقدم على المستوى العالمي؛ ففى حين بلغ إجمالي الحبوب الغذائية المقدم كمعونات في منتصف الستينيات إلى ١٥ مليون طن فقد انخفض خلال أزمة الغذاء العالمية في أوائل سبعينيات القرن العشرين ليصل إلى ٥,٨ مليون طن، ثم تزايد مرة أخرى ليصل إلى ١٧ مليون طن خلال أزمة الغذاء في أفريقيا في عام ١٩٩٣/٩٢. والجدير بالذكر أن هذه الكميات قد شهدت انخفاضاً آخر في عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٥,٩ مليون طن فقط، أى أن شحنات المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمى قد انخفضت بنسبة ٤٠% عن الهدف المحدد من قبل مجلس الغذاء العالمي وهو ١٠ ملايين طن سنويا.(٣).

(١) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD): **Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Reciepients, Disbursements, Commitments, Country Indicators,** 1993 – 1997, (Paris: OECD,1999), pp.270,273.

(٢) FAO: **Food Aid in Figures .., op. cit.,** pp. 32, 34.

(٣) Bjorg Colding and Per-Pinstrup Andersen: **op. cit.,** p. 197.

ويتم توزيع القدر الأكبر من المعونات الغذائية العالمية في صورة حبوب، ويشكل القمح النصيب الأكبر في هذه الحبوب يليه الذرة ثم الأرز. ومنذ سبعينيات القرن العشرين تم توزيع نسبة ٥% من المعونات الغذائية من سلع غذائية أخرى غير الحبوب، وقد تزايدت هذه النسبة لتتراوح ما بين ١٠% إلى ١٥% منذ عام ٢٠٠٠، وتضم هذه المجموعة السلعية كلا من الألبان ومنتجاتها – الزيوت النباتية – المسلي – البقوليات.(١)

وتسهم الولايات المتحدة بنسبة تتراوح ما بين ٥٠% و ٦٠% من حبوب المعونات الغذائية، كما تقوم بتمويل نسبة ٦٠% من عمليات برنامج الغذاء العالمي، ويلي الولايات المتحدة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا، وكندا. وقد تزايدت مساهمة الاتحاد الأوروبي في المعونات الغذائية العالمية من ٣% من الحبوب في السبعينيات إلى ١٥% في التسعينيات، ثم شهدت هذه المساهمة تراجعا منذ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٥% فقط، كذلك تراجعت مساهمة الحبوب الكندية في المعونات الغذائية العالمية من ٥% إلى ٢% خلال نفس الفترة. وتتراوح مساهمة اليابان في حبوب المعونات الغذائية ما بين ١% إلى ١٠%، وقد حققت أعلى مساهمة لها خلال حقبة تسعينيات القرن العشرين. أما استراليا فتسهم بنسبة ضئيلة في حبوب المعونات الغذائية العالمية (من ١% إلى ٢%). ومنذ عام ٢٠٠٠ ظهر كل من الهند والصين باعتبارهما من الدول المانحة، كما أن مساهمة باقي الدول المانحة قد شهدت تزايداً خلال عقد تسعينيات القرن العشرين (من ٥% إلى ١٠%) بل وصلت إلى ٢٠% منذ عام ٢٠٠٠.(٢)

ثالثا: الدول والهيئات المانحة والدول المتلقية للمعونات الغذائية

تعد الولايات المتحدة المانح الأساسي للمعونات الغذائية، بل إنها أول دولة اتجهت إلى تقديم هذه المعونات بسبب وجود فائض غذائي لديها، فقد وافق الكونجرس الأمريكي على قانون المساعدة والتنمية التجارية والزراعية في عام ١٩٥٤، وهو ما يعرف "بقانون الغذاء مقابل السلام"، ويعد أول تشريع دولي منظم لعملية تقديم المعونات الغذائية، ويتضمن هذا القانون ثلاثة بنود تحدد أنماط المعونات الغذائية المقدمة، كما سبق البيان، وينص البند الأول على تقديم هذه المعونات بأسعار مدعمة - وليس في صورة منح - على أن يتم تقييم هذه السلع نقديا وبيعها بأسعار مدعمة في أسواق الدول المتلقية، أما البند الثاني فينص على تقديم سلع المعونات الغذائية مجانا للمنظمات غير الحكومية سواء العاملة في الولايات المتحدة أو في خارجها، في حين ينص البند الثالث على تقديم السلع الغذائية في صورة منح للدول الأكثر فقرا في العالم. وقد إستمرت الولايات المتحدة في إصدار تشريعات خاصة بتقديم المعونات

---

(١) Sarah Lowder and Terri Raney : **op. cit.**, pp. 2, 3.

(٢) **Ibid.**, p.4

الغذائية تبعا للتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، والمثال على ذلك البرنامج الخاص بتقديم المعونات الغذائية من فائض الإنتاج الغذائي (البند ٤١٦-ب). أما "الغذاء مقابل التنمية" فيتم تقديمه لمساندة الدول التي تعمل على تحرير قطاعها الزراعي، إما في صورة منح أو بأسعار مخفضة، كما تم توفير احتياطي سنوي يصل إلى ٤ ملايين طن من القمح والذرة والسورجوم والأرز لتدعيم البند الخاص بتقديم معونات الطوارئ في حالة وجود عجز في الفائض الغذائي الأمريكي، بالإضافة إلى تحديد برنامج خاص بتقديم الغذاء إلى أطفال المدارس وهو ما سمي "الغذاء مقابل التعليم".

وبناء على ما سبق، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تقدم معوناتها الغذائية في صورة قروض ميسرة أو تفرض بيعها بأسعار مخفضة فى أسواق الدول المتلقية مع قصر عامل المنح على المعونات المقدمة في حالات الطوارئ فقط، كما أنها تقدم الجزء الأكبر من سلع معوناتها الغذائية على أساس ثنائي ومن سلع أمريكية المنشأ، أى أنها أقل الدول المانحة اعتمادا على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية،(١) وهو مفهوم سيتم تناوله بالتفصيل لاحقا.

وقد بدأ العمل ببرنامج المعونات الغذائية الأوروبية بعد توقيع أول ميثاق للمعونات الغذائية في عام ١٩٦٧، وقد تزايدت مساهمة الاتحاد الأوروبى (السوق الأوروبية المشتركة آنذاك) في المعونات الغذائية من ٠,٥% في عام ١٩٦٥ لتصل إلى حوالي ٢% في بداية سبعينيات القرن العشرين. ومع تراجع مساهمة الولايات المتحدة في المعونات الغذائية العالمية في منتصف تسعينيات القرن العشرين إرتفعت مساهمة الاتحاد الأوروبي في تلك المعونات. ويعد الاتحاد الأوروبي المانح الأساسي لسلع المعونات الغذائية من غير الحبوب، وبالتحديد الألبان ومنتجاتها والمسلي والزيوت النباتية، وهو ما يؤكد على ارتباط تقديم المعونات الغذائية بالفائض الإنتاجي الغذائي في الدول المانحة. وبناء على تشريعات الاتحاد الأوروبي يتم تقديم هذه المعونات في صورة منح مع إعطاء الأولوية للدول الأكثر فقرا وبخاصة تلك الدول التي تحاول تطبيق برامج الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية، وقد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم ٢٨% من معوناته الغذائية في صورة معاملات ثلاثية ومشتريات محلية، كما أن هناك تحديداً مسبقاً لحجم المعونات الغذائية التي يقدمها كل عضو في الاتحاد كذلك الهيكل السلعي وأنماط التقديم.(٢)

(١) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder : **Food Aid or Hidden Dumping ? Seperating Wheat from Chaff,** Oxfam Briefing paper No. 71, 24 March 2005, pp. 2, 11 – 13.

(٢) Peter Unvin : **The International Organization of Hunger,** (London : Kegan Paul International, 1994), pp. 130, 141.

وقد وصلت مساهمة كل من كندا وأستراليا واليابان مجتمعة إلى ١٥% من المعونات الغذائية منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين حتى عام ٢٠٠٠ مع وجود تفاوت في أنصبة كل منهم من عام إلى آخر.(١)

وتعد كندا ثاني أكبر مانح بعد الولايات المتحدة – باستعمال مؤشر متوسط نصيب الفرد من المعونات الغذائية العالمية وتقدم ٩٠% من معوناتها الغذائية بالاعتماد على سلع منتجة داخل أراضيها، وهدفها من تقديم هذه المعونات هو إحلال فائض الإنتاج الزراعي مثلها فى ذلك مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم بتقديم معونتها الغذائية في صورة منح، ولم تلجأ إلى عمليات التقييم النقدي إلا بعد عام ٢٠٠٠. ولا تقدم كندا أية معونات غذائية في صورة برامج، بل إن الحجم الأكبر من معوناتها الغذائية يتم تقديمه في صورة مشروعات، ومع إرتفاع تكاليف نقل سلع معوناتها الغذائية، والتي تصل إلى ٤٠% من قيمة هذه المعونات، بدأت في تقديم معوناتها الغذائية من سلع غذائية منشأة في دول نامية أو في الدول المصدرة التقليدية.(٢)

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأ ظهور دور الجهات والهيئات المانحة في عملية تقديم المعونات الغذائية، حيث أصبح لبرنامج الغذاء العالمي دور بارز في عملية تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي، وبذلك ظهر مفهوم تقديم المعونات الغذائية على أساس متعدد فى الدراسات النظرية والتطبيقية. ومنذ عام ٢٠٠٠ أسهمت المعونات الغذائية المقدمة على أساس ثنائي بنسبة تراوحت ما بين ٢٥% إلى ٣٠% من إجمالي حبوب المعونات الغذائية، في حين أسهم برنامج الغذاء العالمي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ بنسبة ٤٠% من إجمالي حبوب المعونات الغذائية العالمية، وكذلك أسهمت المنظمات غير الحكومية بنسبة تتراوح ما بين ٢٧% و٢٩% خلال نفس السنوات. وبصفة عامة، فإن المعونات الثنائية تأخذ شكل البرامج في حين يتم تقديم معونات المشروعات والطوارئ إما بشكل ثنائي أو متعدد.(٣) وسيتم تناول نشأة برنامج الغذاء العالمى ودوره فى تقديم المعونات الغذائية بشكل أكثر تفصيلاً فى جزء لاحق.

ويوضح الجدول رقم (٢) مساهمة الدول المانحة في إجمالي المعونات الغذائية العالمية، والتوزيع على الأقاليم المتلقية في عام ٢٠٠٠، حيث تقدم الولايات المتحدة النسبة الأكبر من هذه المعونات على المستوى العالمي، بل وعلى مستوى كافة الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية. وتصل مساهمتها إلى ٦٤,٣٦% في إجمالي المعونات الغذائية العالمية،

(١) Bjorg Colding and Per Pinstrup Andersen: **op.cit.**, p.198.

(٢) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder : **op. cit.**, pp. 13 – 15.

(٣) Sarah Lowder and Terri Raney : **op. cit.**, p. 12.

و٩٠% في إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أوروبا الشرقية، وهي أعلى مساهمة للولايات المتحدة على مستوى الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية، في حين أن أقل مساهمة للولايات المتحدة في إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى الأقاليم المتلقية على المستوى العالمي هي ٥٣% في أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، ويأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بين الدول المانحة بفارق كبير عن الولايات المتحدة، إذ يسهم بـ ٦,٩٩% من إجمالي المعونات الغذائية العالمية، أي عشر ما تقدمه الولايات المتحدة، وأكبر مساهمة له في المعونات الغذائية المقدمة إلى الأقاليم المتلقية على المستوى العالمي هي ١٦,٣٣% في أفريقيا جنوب الصحراء، ثم تأتي في المرتبة الثالثة اليابان وتسهم بـ ٥,٧٤% من الإجمالي العالمي، ثم كندا بنسبة ٢,٧٥%، وأستراليا بـ ٢,٥٦%.

وعن مشروطيات الدول والهيئات المانحة لتقديم المعونات الغذائية، فقد كان الشرط الأساسي المحدد لتقديمها في خمسينيات القرن العشرين هو وجود تحالفات سياسية واقتصادية ما بين الدول المانحة والدول المتلقية، ومن أهم الأمثلة على ذلك تقديم الولايات المتحدة المعونات الغذائية للدول التي سمحت لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها. وفي الستينيات تركزت مشروطية تقديم المعونات الغذائية في التزام الدول المتلقية بتحقيق تنمية اقتصادية خصوصا في القطاع الزراعي بحيث تصبح المعونات الغذائية عاملاً مساعداً في العملية التنموية، وبالتحديد في تحسين مستوى الإنتاجية الزراعية، والمثال على ذلك حالة الدول الآسيوية وبالتحديد الهند. ووفقا لهذا الشرط كان يتم الربط ما بين تقديم المعونات الغذائية وقدرة الدولة المتلقية على الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات في مجال إنتاج الغذاء. أما في حقبة الثمانينيات فقد ظهر اتجاه جديد في تحديد مشروطية تقديم المعونات الغذائية من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المانحة مثل اليونيسيف والبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي، حيث تم توجيه المعونات الغذائية بشكل أكثر تركيزاً إلى الدول التي تطبق برامج التثبيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي؛ وذلك بهدف الحد من معاناة الفئات المتضررة من جراء تطبيق هذه البرامج، وهو الاتجاه الذي يعرف اصطلاحا بالوجه الإنساني لعملية التثبيت.(١)

وقد ترتب على المشروطيات السابق ذكرها أنه خلال فترة خمسينيات القرن العشرين وجهت الولايات المتحدة القدر الأكبر من معوناتها الغذائية إلى دول أوروبا الغربية لخدمة أهدافها السياسية. وخلال حقبة السبعينيات من القرن العشرين كانت آسيا هي أكثر الأقاليم تلقيا للمعونات الغذائية إذ نجحت الدول الآسيوية في تطبيق برامج الثورة الخضراء مما أدى إلى

(١) Raymond F. Hopkins : "Reform in The International Food Aid Regime : The Role of Consensual Knowledge", **International Organization,** Vol. 46, No. 1, (Cambridge: MIT Press, 1992), pp. 260 – 263.

تحسن مستوى الأمن الغذائي، وذلك بالاستعانة بالمعونات الغذائية كمورد تمويلي. كذلك وجهت الولايات المتحدة معوناتها الغذائية إلى عدد من الدول الآسيوية لأسباب استراتيجية وعسكرية مثل فيتنام وكمبوديا وكوريا الجنوبية. وقد تراجعت آسيا كإقليم متلقٍ للمعونات الغذائية في نفس حقبة ظهور أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها أكثر الأقاليم تلقيا للمعونات الغذائية منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن؛ بسبب تتابع موجات الجفاف والطقس السيئ في العديد من الدول الأفريقية، وكذلك تراجع تقديم المعونات الغذائية إلى دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ ثمانينيات القرن العشرين، في حين تراجع تقديم هذه المعونات إلى شمال أفريقيا والشرق الأوسط منذ تسعينيات القرن العشرين. وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية فهي أقل الدول حصولا على المعونات الغذائية العالمية باستثناء خمسينيات القرن العشرين وبداية التسعينيات.

وأكثر الدول حصولا على المعونات الغذائية من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣ هي بالترتيب: أثيوبيا – بنجلاديش – روسيا الاتحادية – كوريا الشمالية – جمهورية مصر العربية – موزمبيق – الهند – السودان – إندونيسيا – بيرو. ومن بين ١٣٨ دولة تتلقى المعونات الغذائية على المستوى العالمي هناك ٤٥ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٧ دولة في آسيا، و ٣١ دولة في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، و١٧ دولة في أوروبا الشرقية، و١٥ دولة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.(١)

وبصفة عامة، فإن هناك ثلاثة أهداف أساسية تكمن وراء تقديم الدول والهيئات المانحة للمعونات إلى الدول المتلقية، وهي الأهداف السياسية والاقتصادية والإنسانية.

وتتمثل الأهداف السياسية في تدعيم التبعية السياسية الدولية ما بين الدول المانحة والدول المتلقية، حيث يتم تقديم هذه المعونات إلى الدول الصديقة أو تلك المرغوب في كسب صداقتها، وبالتالي فإن التغيرات في العلاقات السياسية الدولية تؤدي إلى تغير الدول المتلقية، إذ إن تدعيم التبعية السياسية يعني إمكانية تحقيق الدول المانحة لأهدافها السياسية على المستوى الدولي من خلال مساندة الدول المتلقية لها سواء في عملية التصويت في الأمم المتحدة و/أو الموافقة على إقامة تحالفات عسكرية وإنشاء قواعد عسكرية على أراضي الدولة المتلقية، وهو ما يعني الإسهام في تحقيق الهدف الاستراتيجي والجيوسياسي للدولة المانحة في دول أو أقاليم بعينها.(٢)

---

(١) Sarah Lowder and Terri Raney: **op. cit.**, p.6.

انظر أيضاً : Bjorg Colding and Per – Pinstrup Andersen : **op. cit.**, p. 199.

(٢) Peter Unvin : **op. cit.**, p. 134.

أما عن الدوافع الاقتصادية فتتمثل في إحلال فائض الحبوب والمحاصيل الغذائية مما يعني تحقيق الثبات في أسواق الدول المانحة، كذلك تتوقع الدول المانحة زيادة الطلب التجاري على سلعها الغذائية التي اعتاد مواطنو الدول المتلقية استهلاكها طوال فترة تقديم المعونات الغذائية مما يعني إمكانية فتح أسواق تصديرية جديدة لمنتجات الدول المانحة في المدى الطويل.(١)

ويعد الدافع الإنساني هو أكثر الدوافع أهمية لدى الهيئات المانحة التي تشعر بالالتزام نحو تحسين مستوى معيشة فقراء العالم الثالث، حيث تقوم بتوزيع معونات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والبشرية على اللاجئين والنازحين وضحايا الحروب والمجاعات، وكذلك الجماعات الأكثر احتياجا وتضررا من الأوضاع الاقتصادية والبيئية المتردية. ويلاحظ غياب الحسابات السياسية والاقتصادية في عملية تقديم المعونات الغذائية في حالات الطوارئ؛ إذ تلتزم الهيئات والدول المانحة الحياد السياسي التام عند تقديم هذا النمط من المعونات.(٢)

وتهدف الولايات المتحدة - أكبر مانح للمعونات الغذائية على المستوى العالمي - من تقديم المعونات الغذائية إلى عدد من المبررات السياسية والاقتصادية، إلا أن تحقيق الأمن الغذائي ليس هدفاً أساسياً من بينها، حيث تشمل هذه المبررات عدداً من المنافع الاقتصادية مثل إحلال فائض الإنتاج الغذائي، والعمل على اتساع سوق التصدير الغذائي الأمريكي في المستقبل، بالإضافة إلى الاعتبارات الجيوسياسية والتى تعد المحرك الأساسى لعملية تقديم المعونات الغذائية الأمريكية.

وقد ترتب على ذلك عدم ملاءمة حجم تدفقات المعونات الغذائية الأمريكية مع الحاجة الفعلية لهذه المعونات، حيث يزداد تقديمها في حالة انخفاض أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية، ويتراجع حجمها في حالة زيادة الأسعار، أي أنه لا يوجد ارتباط بين تقديم المعونات الغذائية الأمريكية ومستوى الأمن الغذائي في الدول المتلقية، إذ تعتمد كميات المعونات المقدمة على أسعار الغذاء في السوق العالمي، وفي العديد من الحالات لا يتم تقديم المعونات الغذائية الأمريكية كإضافة إلى المعروض من الغذاء على المستوى المحلي في الدولة المتلقية، بل إنه يتم إحلالها محل الواردات الغذائية.(٣) كذلك يلاحظ عدم ملاءمة السلع

---

(١) Raymond F. Hopkins: "Aid for Development: What Motivates Donors", in: Edward Clay and John Shaw (eds.): **Poverty, Development and Food,** (London: Macmillan Press, 1987), p. 161.

(٢) Peter Unvin : **op. cit.** p. 147.

(٣) Christopher B. Barrett: "Does Food Aid Stabilize Food Availability", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 49, No. 2, (Chicago: University of Chicago Press, 2001), p. 430.

الغذائية المقدمة كمعونات مع الاحتياجات الغذائية في الدول المتلقية، المثال على ذلك هو تقديم الولايات المتحدة اللبن المجفف المنزوع الدسم كمعونات غذائية بسبب زيادة المخزون منه بما يزيد عن نصف مليون طن فى عام ٢٠٠٢، وتبعا لذلك تضاعفت كميات الألبان المقدمة من الولايات المتحدة كمعونات غذائية خلال عام واحد ٢٠٠١ / ٢٠٠٢. وقد بررت الولايات المتحدة هذه الزيادة على أنها أحد مكونات برنامج الغذاء مقابل التعليم الذى بدأت في تنفيذه كأحد برامج المعونات الغذائية منذ عام ٢٠٠٠. وقد شهد هذا الاتجاه معارضة من قبل الدول المانحة الأخرى وبخاصة تلك المصدرة للألبان المجففة، والتي اعتبرت مثل هذا التصرف من قبل الولايات المتحدة بمثابة إغراق يؤثر سلبا على مصالحها التجارية العالمية.(١)

وفي إحدى الدراسات التي حاولت التعرف علي محددات تقديم المعونات الغذائية الأمريكية تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لإجمالي شحنات المعونات الغذائية الأمريكية المقدمة من القمح والأرز، وقد أظهر التحليل القياسي وجود علاقة ارتباط قوية ما بين كل من إنتاج ومخزون هذه السلع في الولايات المتحدة وتوقيت تقديم شحنات المعونات الغذائية، مع عدم وجود علاقة ما بين إنتاج هذه المحاصيل في الدول المتلقية وشحنات المعونات الغذائية الأمريكية، كما أظهر التحليل وجود علاقة عكسية ما بين شحنات المعونات الغذائية الأمريكية والصادرات التجارية الأمريكية مما يدل على استعمال المعونات الغذائية كعامل مثبت في السوق المحلي الأمريكي في حالات تذبذب الإنتاج والصادرات الغذائية الأمريكية.(٢)

وعن تحقيق المعونات الغذائية للأهداف الاقتصادية طويلة المدى للدول المانحة، أوضح العديد من الدراسات عدم تحقق هذه الأهداف؛ إذ إن كميات المعونات الغذائية المقدمة محدودة، كما أن ارتفاع تكاليف النقل والشحن يشكل عبئا على ميزانية الدول المانحة، والدليل على ذلك أن أقصى نسبة وصلت إليها المعونات الغذائية من إجمالي الصادرات الزراعية الأمريكية هي ٢٥% في أول ١٥ عاما منذ بدء تقديم هذه المعونات. وفي دراسة قياسية اعتمدت على بيانات شحنات برامج المعونات الغذائية الأمريكية وتجارة هذه السلع في ١٨ دولة متلقية للمعونات الغذائية الأمريكية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٥ وتهدف إلى التعرف على أثر المعونات الغذائية الأمريكية على قطاع التصدير الأمريكي، تبين وجود علاقة عكسية ما بين نصيب الفرد من الشحنات المقدمة من المعونات الغذائية ونصيب الفرد من الواردات

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **op. cit.**, p. 34.

(٢) Dolly J. Diven: "The Domestic Determinants of U.S. Food Aid Policy", **Food Policy**, Vol. 26, No. 5, 2001, pp. 455 – 474.

الغذائية فى الدول المتلقية، وبذلك يكون العائد التجاري المتوقع من جـــراء تقديـــم المعونـــات الغذائية الأمريكية ضئيلاً، بل إنه شهد تراجعاً نتيجة لتقديم المعونات الغذائية الأمريكية.(١)

أما تفسير زيادة الطلب على السلع الغذائية من قبل بعض الدول المتلقية فـــي صـــورة واردات من الدول المانحة – كما في حالة اليابان وألمانيا الغربية وتايوان وكوريـــا الجنوبيـــة والبرتغال – فهي ترجع بالأساس إلى زيادة الدخل في هذه الدول وارتفاع مستوى المعيشة بـــها، وليس إلى برامج المعونات الغذائية. ومن الجدير بالذكر أن هناك عددا من الدول المتلقية مثـــل: الهند وفيتنام ويوغوسلافيا والبرازيل وأسبانيا وبولندا ظهرت فى السوق العالميـــة باعتبارهـــا منافساً في تصدير الحبوب وليس كمستورد للغذاء من قبل الدولـــة المانحـــة وهـــي الولايـــات المتحدة. وعلى الرغم من وجود بعض الأمثلة التي توضح وجود علاقة ما بين تقديم الولايـــات المتحدة للمعونات الغذائية وزيادة الاستيراد الغذائي من قبل بعض الدول المتلقية مثـــل الفلبيـــن والمغرب وباكستان، إلا أن ذلك يرجع بالأساس إلى اعتبارات سياسية، وليس بسبب تأثير هـــذه المعونات على أنماط الاستهلاك الغذائي في هذه الدول.(٢)

ومن هنا يثور التساؤل حول أسباب استمرار الدول المانحـــة – وبـــالتحديد الولايـــات المتحدة – في تقديم المعونات الغذائية على الرغم من عـــدم تحقيـــق الأهـــداف الاقتصاديـــة المرجوة. وتكمن الإجابة في وجود بعض جماعات المصالح التي تعتمـــد علـــى تقديـــم هـــذه المعونات كأساس في إنتاج سلعها مثل حالة منتجي زيت بذرة الصويا في الولايـــات المتحـــدة، وكذلك منتجي اللبن المجفف في الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل المعونات الغذائيـــة أكـــثر مـــن نصف شحنات هذه المنتجات للخارج؛ وبالتالي يتوقـــف اســـتمرار عمـــل هـــؤلاء المنتجيـــن واستمرار مشاركتهم في السوق المحلية والعالمية على تقديم المعونات الغذائية. والجدير بـــالذكر أن منتجي ومصدري الذرة والأرز واللبن المجفف في الولايات المتحدة من أكثر المســـتفيدين من تقديم شحنات من المعونات الغذائية والتي تمثل النسبة الأكبر مـــن صادراتـــهم التجاريـــة (٣٣,٧% للبن المجفف و١٥,٥% للأرز و١٢% للقمح) خـــلال الســـنوات ١٩٨٠ - ٢٠٠١. كذلك حاولت جماعات المصالح إدخال العنب ضمن سلة المعونات الغذائية؛ وذلك بسبب زيـــادة إنتاجها المحلي منه، وتعرضها لخسائر نتيجة لتراجع أسعاره في السوق المحلية الأمريكية.(٣)

---

(١) Christopher B.Barrett et. al.: "The Dynamics Effects of U.S. Food Aid", **Economic Inquiry,** Vol. 37, No. 4, (long Beach, California: Western Economic Association, 1999), pp. 647 – 656.

(٢) Peter Unvin: **op.cit.,** pp. 135, 136.

(٣) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell: **op.cit.,** pp. 32, 33.

انظر أيضا Gawain Kriple and Sarah K. lowder: **op. cit.,** pp. 2, 11 – 13

وتضم جماعات المصالح سابقة الذكر كلا من أصحـــاب شــركات تجـهيز الغــذاء، وشركات الشحن البحري، والمنظمات غير الحكومية، والتي يشكل نشاطها عملية احتكار فـــي مجال إعداد وتجهيز السلع الغذائية المقدمة كمعونات. ويرجع السبب في سيطرة هذه الجماعات على عملية تقديم المعونات الغذائية الأمريكية إلى وجود تشريعات تفــرض تقديــم المعونـــات الغذائية من سلع غذائية منتجة في الولايات المتحدة، وشحن ٧٥% منها بوسائل نقـــل تحمــل العلم الأمريكي، كما أنه لابد من تعبئة وتجهيز ٥٠% من هذه المعونات قبل شحنها بالاعتمـــاد على شركات أمريكية.(١) والخلاصة، أن الولايات المتحدة تقــدم المعونـــات الغذائيـــة لخدمـــة أغراضها الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى أهدافها الجيوسياسية، وهو ما يظهر جليـــا مـــن خلال تركز تقديم هذه المعونات إلى الدول الصديقة.

وعليه يمكن إيجاز أهم المبادئ الحاكمة لعملية تقديم المعونات الغذائية من قبل الـــدول المانحة في أربع نقاط أساسية :

١- تقديمها من الفائض الغذائي والمخزون في الدول المانحة.

٢- اعتبارها غذاءً إضافياً في الدول المتلقية (أي أنـــها إضافـــة علـــى الإنتـــاج المحلـــي والواردات الغذائية).

٣- تقديمها تبعا لالتزامات قصيرة المدى تتأثر بالأهداف السياســـية والاقتصاديـــة للـــدول المانحة.

٤- تقديمها للتغذية المباشرة للأفراد الجوعى. (٢)

ومن أهم الترتيبات العالمية المحددة لتنظيم عملية تقديم المعونات الغذائية قيام (الفـــاو) بإنشاء اللجنة الاستشارية الفرعية لإحلال الفائض، وتقع إدارة هذه اللجنة في واشــنطن، وقـــد بدأت عملها منذ عام ٦٩ / ١٩٧٠، وتضم ٤١ دولة مانحة ومتلقية، ويتلخص دورها الأساســـي فى التأكد من أن المعونات الغذائية العالمية المقدمة إلى الدول المتلقيـــة لا تتعـــدى احتياجـــات السوق الأساسية فى هذه الدول؛ وذلك للحفاظ على الطاقة الاستيعابية في أسواق الغذاء فى هـــذه الدول، وكذلك الحفاظ على منافع التصدير للدول المانحة. وقد تراجع دور هذه اللجنـــة بســـبب غياب التشريعات الرسمية والآليات المنفذة سواء على المســـتوى العـــالمى أو داخـــل الـــدول المانحة.(٣)

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : "Towards a Global Food Aid Compact", **Food Policy,** Vol. 31, Issue 2, 2006, p. 109.

(٢) Raymond F. Hopkins : "The Evolution of Food Aid Toward a Development First Regime", in : J. Price Gittinger et. al. (eds.) : **Food Policy, Integrating Supply, Distribution and Consumption,** (Baltimore : The John Hopkins University Press, 1987), p. 246.

(٣) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Towards .. op. cit.,** p. 108.

وقد اتجه كل من الولايات المتحدة وكندا إلى إقناع الدول المانحة الأخرى بتوقيع ميثاق يحدد الكمية المقدمة سنويا من المعونات الغذائية بشكل إلزامي، وذلك ليحل هذا الميثاق محل اتفاقية القمح العالمية التى تم التوقيع عليها فى عام ١٩٦٢ من قبل الدول المصدرة للقمح. ويهدف هذا الميثاق إلى توزيع عبء تقديم المعونات الغذائية ما بين الدول المانحة، على أن تلتزم كل دولة مانحة موقعة على الميثاق بتسليم معوناتها الغذائية وتوزيعها بصورة منفردة على أساس المنح.(١)

ويفرض ميثاق المعونات الغذائية التزام الدول المانحة بتقديم قدر محدد من المعونات الغذائية في صورة حبوب، بغض النظر عن حالة الإنتاج والأسعار والمخزون في كل من الدول المانحة والمتلقية. وفي عام ١٩٦٧ تم تحديد تقديم ٤,٢٥ مليون طن سنويا من الحبوب كمعونات غذائية على المستوى العالمي، ثم ارتفعت هذه الكمية في عام ١٩٨٠ لتصبح ٧,٦ مليون طن سنويا، ثم تراجعت في عام ١٩٩٥ إلى ٥,٣٥ مليون طن سنويا من الحبوب؛ وذلك بسبب خفض كل من الولايات المتحدة وكندا لالتزاماتهما بنسبة ٤٥%و ٣٣% على التوالى. أما ميثاق عام ١٩٩٩، فقد حدد كمية المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي بـ ٤,٩ مليون طن من الحبوب، على أن يتم تقديمها سنويا لمدة ثلاث سنوات، كذلك نص الميثاق على ضرورة تنوع سلة الغذاء لتضم الزيوت واللبن المجفف والسكر والبذور.(٢)

والجدير بالذكر أنه على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة من قبل الدول والجهات المانحة إلا أنها تقتصر على إلزام المانح بتقديم كميات محددة من المعونات الغذائية دون وجود أي إلزام حول تحديد الدول المتلقية الأولى بالحصول على المعونات، أو تحديد الهدف من تقديم هذه المعونات، وكذلك وسيلة تقديمها. وعلى الرغم من وجود التزامات من قبل الدول المانحة تحدد عملية تقديم المعونات الغذائية والدولة الأولى بالحصول عليها إلا أنه لم يتم فرض مبدأ التعهد الذي يضع شروطا وضمانات لتأمين استمرارية عرض المعونات الغذائية.(٣)

وتعتمد النماذج المستخدمة في تقدير احتياجات الدولة المتلقية من المعونات الغذائية على تقدير احتياجات الاستيراد طبقا لسيناريوهات النمو السكاني، ونمو الإنتاج الغذائي، ومستوى الاستهلاك الغذائي، مع حساب قدرة الواردات على الإسهام في الوفاء بإجمالي

(١) D. John Shaw: **op. cit.**, pp. 72 – 74.

(٢) **Ibid.**, p. 240.

(٣) John Shaw: "The Dimensions of Food Aid in Africa", in: Deryke Belshaw and Ian Livingston (eds.): **Renewing Development in Sub-Saharan Africa**, (London: Routledge, 2002) , p. 199.

احتياجات الغذاء، والتي تتوقف بدورها على قدرة الدولة على السداد بالنقد الأجنبي. والجدير بالذكر أن هذه القدرة تتأثر بمكاسب التصدير واحتياطي النقد الأجنبي، وما يتبقى من احتياجات الغذاء التي لم تستطع الواردات الغذائية تغطيتها هو كميات المعونات الغذائية اللازمة لمواجهة احتياجات الاستهلاك الغذائي في الدول المتلقية.(١)

ومن أهم المشكلات التي تواجه عملية تقدير احتياجات المعونات الغذائية صعوبة تحديد الاتجاهات المستقبلية للمتغيرات المستعملة في عملية التقدير، مثل الطلب المحلي، والاحتياجات الاستهلاكية، والواردات التجارية الغذائية، والإنتاج الغذائي المحلي. لذلك تعتمد بعض التقديرات على قيم تاريخية دون الأخذ في الاعتبار حدوث أية تغييرات في المستقبل.(٢)

ويلاحظ أن الوكالات الدولية والهيئات المانحة لا تستعمل نفس المتغيرات في نماذج تقدير احتياجات المعونات الغذائية مما يؤدي إلى تنوع بل واختلاف هذه التقديرات. وقد لوحظ انخفاض التقديرات القائمة على أساس الطلب الفعلي على الغذاء عن تلك التي يتم تقديرها بناء على مستوى التغذية المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية.(٣)

والجدير بالذكر أن عملية تقدير الاحتياجات من المعونات الغذائية لا تدخل في اعتبار الدول المانحة عند تحديدها لكميات المعونات الغذائية المقدمة؛ إذ تعتمد الدول المانحة في تقديمها للمعونات الغذائية على الفائض الغذائي بها وليس احتياجات الدول المتلقية. أما المؤسسات البحثية فهى الأكثر إهتماماً بتقدير الاحتياجات من المعونات الغذائية؛ بسبب اهتمامها بدراسة وتحليل مستويات التغذية في دول العجز الغذائي، وكذا دور المعونات الغذائية في سد الفجوة الغذائية في هذه الدول، كذلك فإنه في حالة التفاوض على مواثيق المعونات الغذائية وتوقيع الاتفاقيات في مؤتمرات الغذاء العالمية فإن هذه التقديرات تعد من أهم المؤشرات اللازمة لإتمام هذه المفاوضات وتوقيع المواثيق والاتفاقيات.

---

(١) Lehman B. Fletcher : Food Aid as a Development Resource : Performance, Potential and Prospects," in : Lehman B. Fletcher (ed.) : **World Food in The 1990'S: Production, Trade and Aid,** (Boulder : Westview Press, 1992), pp. 248, 249.

(٢) P. J. Dearden and P. J. A chroyd : **op. cit.,** p. 221.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أساليب تقدير احتياجات المعونات الغذائية انظر :
Khalid Riaz : "Methodologies Used to Assess Food Aid Needs", in : Lehman B. Fletcher (ed.) : **op. cit.,** pp. 266, 267.

رابعا: الدور التنموي للمعونات الغذائية في الدول المتلقية:

حددت الدراسات النظرية عدداً من المنافع التنموية التي يمكن أن تحققها المعونات الغذائية في الدول المتلقية من خلال عدة قنوات مثل:

١- إضافة موارد يمكن استعمالها في زيادة الاستهلاك المحلي الحالي والتراكم الرأسمالي في المستقبل.

٢- الحد من عجز ميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي الذي كان من المتوقع أن يتم توجيهه إلى استيراد السلع الغذائية.

٣- زيادة المتاح المحلي من الغذاء.

٤- يتم توجيه هذه المعونات بالأساس إلى الفقراء، لذا يمكنها أن تحد من انتشار حالة الفقر في الدول المتلقية من خلال قيام مشروعات المعونات الغذائية بتحسين كل من الحالة الصحية والغذائية والتعليمية للفقراء.

٥- يمكن أن تعمل مشروعات الغذاء مقابل العمل على تحقيق الأهداف التنموية في الدول المتلقية من خلال تكاملها مع الاستراتيجية التنموية المحلية.

٦- مساندة الميزانية العامة، ففي حالة التقييم النقدي لبرامج المعونات الغذائية يتم بيع سلع المعونات الغذائية بأسعار مدعمة في الأسواق الغذائية في الحضر، وتجميع إيرادات البيع في صندوق خاص لدعم إيرادات الميزانية العامة.(١)

٧- كذلك يمكن استغلال المعونات الغذائية، والتي تعمل على زيادة الدخل الحقيقي لصغار المزارعين، في توفير قدر من الدخل يتم توجيهه لشراء المدخلات الزراعية كالبذور والمخصبات وتوفير الغذاء للثروة الحيوانية.

٨- تعمل المعونات الغذائية على الحفاظ على الحالة الصحية للقوى العاملة في المناطق المتضررة، وهو ما يسهم في مواجهة أحد أسباب مشكلة تراجع الإنتاج الزراعي.

٩- يشجع إنشاء شبكات الأمان قيام المزارعين بتنويع إنتاجهم الزراعي واتباع أساليب إنتاج زراعي تحقق إنتاجية أعلى للمحصول.

١٠- تعمل البنية الأساسية التي يتم إنشاؤها ضمن عملية توزيع المعونات الغذائية على إزالة إحدى أهم العقبات التي تواجه التداول التجاري للسلع الزراعية في المناطق النائية.(٢)

١١- يمكن ربط المعونات الغذائية بالسياسات الاقتصادية المحلية الهادفة إلى النمو والإصلاح، حيث يمكن أن تعمل هذه المعونات على الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

---

(١) Kunibert Raffer and H.W. Singer (eds.): **op.cit.**, p. 81.

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.**, pp. 187 – 189.

وعن الدور المتوقع للمعونات الغذائية في برامج الإصلاح الاقتصادي :

١- المشاركة أو المساهمة في إجمالي الموارد التمويلية المتاحة في تنفيذ هذه البرامج.

٢- توفير النقد الأجنبي مما يعني المساعدة في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، وهو أحد أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي.

٣- العمل على تعويض الجماعات المتضررة من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير الدخل وفرص العمل لها، كذلك تعمل هذه المعونات على حماية المضارين من جراء خفض الإنفاق العام؛ وذلك من خلال المساندة في عملية تعليم الأطفال وتوفير الغذاء المجاني أو المدعم، كما تعمل مشروعات الغذاء مقابل العمل على إنشاء البنية الأساسية والحفاظ على الموجود منها، وتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الفقيرة؛ وذلك للحد من الآثار السلبية الناتجة عن تراجع الإنفاق الخدمي المطبق في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

٤- يؤدي بيع سلع المعونات الغذائية في السوق المحلي إلى خفض أسعار الغذاء، وهو مؤثر إيجابي للحد من التضخم؛ إذ إن ارتفاع أسعار الغذاء هو أهم أسباب التضخم في دول العجز الغذائي، كما تعمل إيرادات البيع على خفض عجز الميزانية العامة، وبالتالي قد تسهم المعونات الغذائية في تنفيذ إحدى أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي وهي خفض عجز الميزانية العامة والحد من التضخم.

٥- المساعدة على توفير حالة الاستقرار المعيشي وتحسن مستوى الأمن الغذائي، وهو شرط مسبق لنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي.

٦- مساندة البرامج القطاعية ذات الصلة بالإنتاج الغذائي.

٧- المساعدة من خلال صناديق التمويل المشتركة على توفير التمويل المحلي للمشروعات والبرامج داخل إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي. (١)

ويلاحظ إن حدوث هذه المنافع واقعيا ليس أمرا حتميا بمجرد تقديم المعونات الغذائية، بل إن العبء الأساسي في تحقيق هذه الأهداف يقع على حكومات الدول المتلقية، وهو ما يوضحه العديد من الدراسات التي تناولت نماذج ناجحة في استعمال المعونات الغذائية كمورد تنموي في العديد من الدول الآسيوية.

(١) Hans Singer : "Food Aid and Structural Adjustement in Sub-Shaharan Africa", in : Edward Clay and Olav Stokke (eds.) : **Food Aid Reconisdred, Assessing The Impact on Third World Countries,** (London : Frank Cass, 1991), pp. 180 – 190.

خامساً : أهم الانتقادات الموجهة للمعونات الغذائية :

بعد التعرف على المبادئ الحاكمة لعملية تقديم المعونات الغذائية من قبل الدول المانحة تبين أن هذه المبادئ تعمل على تكريس التبعية ومبادئ التجارة الليبرالية، كما أنها لا تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية في الدول المتلقية بل يقتصر دورها على إشباع الجوعى، أي أنها معونة استهلاكية بالأساس وليست تنموية. ويمكن تحديد أهم الانتقادات الموجهة إلى عملية تقديم المعونات الغذائية فيما يلي:

١- عدم وصولها في التوقيت المناسب بالكميات المناسبة وبالنوعية السلعية الملائمة لأنماط الاستهلاك المحلي، أى أن تكون هذه السلع غير ملائمة للاستهلاك في حالة الجفاف والمجاعات مثل تقديم الدول الأوروبية للألبان المجففة في حالات الجفاف.

٢- يمكن أن تعمل المعونات الغذائية على تغيير أذواق المستهلكين، وزيادة الطلب على السلع الغذائية المستوردة، وهو ما يعني المزيد من التبعية فى المستقبل.

٣- يمكن أن يؤدي تقديم المعونات الغذائية إلى تراخي حكومات الدول المتلقية فى تطبيق سياسات إصلاح القطاع الزراعي، وكذا إهمال تطبيق سياسات الأمن الغذائي في المدى الطويل. (١)

٤- يتم تقديم المعونات الغذائية من فائض إنتاج الدول المانحة بما يتناسب مع تحقيق أهداف هذه الدول، وليس بناء على الاحتياجات الفعلية والإنسانية في الدول المتلقية.

وعن أهم المشكلات المرتبطة بتقديم المعونات الغذائية بناء على الفائض الغذائي في الدول المانحة، أنه في حالة ارتفاع أسعار الحبوب في السوق العالمية تزداد صادرات السلع الغذائية من قبل الدول المانحة؛ حيث تقوم تلك الدول بعرض فائضها الغذائي كصادرات في السوق العالمية، ومن ثم يتراجع المتاح تقديمه من السلع الغذائية كمعونات، في حين تعاني الدول المتلقية وهي دول العجز الغذائي من عدم قدرتها على توفير الغذاء بسبب ارتفاع قيمة الواردات مما يعني زيادة حاجتها إلى المعونات الغذائية. ويتضح مما سبق عدم إمكانية الاعتماد على المعونات الغذائية في حالة تقلب أوضاع السوق العالمية، بل إنه في هذه الحالة كلما زاد احتياج الدول المتلقية للمعونات الغذائية - بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية - كلما تراجع المتاح من هذه المعونات. (٢)

ومن أهم الأمثلة على هذه الحالة هو ما تعرض له الاقتصاد العالمى في عام ١٩٧٣ من صدمات اقتصادية أدت إلى ارتفاع شديد في أسعار الحبوب في السوق العالمية، وما ترتب على ذلك من زيادة معاناة العديد من الدول النامية من مشكلة العجز الغذائي الحاد، وعلى

(١) Kunikert Raffer and H.W. Singer (eds.) : **op.cit.,** p. 83.

(٢) Bjorg Colding and Per-Pinstrup Andersen : **op.cit.,** p. 197.

الرغم من ذلك إنخفضت المعونات الغذائية الأمريكية بنسبة ١٠% بسبب تقديم السلع الغذائية إلى السوق العالمية كصادرات بدلا من تقديمها كمعونات، وقد تكرر هذا الموقف خلال الفترة (٩٥ - ١٩٩٧) حيث وصلت المعونات الغذائية العالمية إلى حوالي ٤ - ٧% من صادرات الحبوب الأمريكية، في حين إرتفعت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ إلى ١٢% و ٢٠% من صادرات الحبوب الأمريكية، وهما العامان اللذان تراجعت فيهما أسعار الحبوب في السوق العالمية.

كذلك لوحظ وجود ارتباط قوى ما بين توقيت تقديم المعونات الغذائية الأمريكية وأوقات توافر مخزون آخر العام خلال فترة خمسين عاما منذ بدء الولايات المتحدة في تقديم هذه المعونات، فمع زيادة إنتاج الحبوب والمحاصيل يقوم المزارعون بتقديم الفائض كمعونات غذائية في العام التالي. (١)

ومما سبق يمكن القول بأن عملية تقديم المعونات الغذائية يصعب الاعتماد عليها كمورد تنموي ثابت ومستقر، إذ إن ربط عملية التقديم بالفائض يؤدي إلى تعارض المصالح ما بين الأهداف التنموية والإنسانية في الدولة المتلقية من جهة وبين مصالح الدول المانحة وجماعات المصالح من جهة أخرى.

٥- ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى المعونات الغذائية أثرها السلبي على حوافز قطاع الزراعة في الدول المتلقية، وهو ما يعرف بالآثار المثبطة للقطاع الزراعى، حيث يمكن أن يتراجع الإنتاج الزراعى فى الدول المتلقية في المدى الطويل. وقد بدأ الاهتمام بالآثار السلبية لتقديم المعونات الغذائية منذ عام ١٩٦٠ في كتابات الباحث (شولتز)، والتي احتوت على النقد التالي : (في حالة بيع سلع المعونات الغذائية في الأسواق المحلية في الدول المتلقية فإنه سينتج عن ذلك انخفاض في الأسعار مما يؤدي إلى تراجع المخرجات الزراعية المحلية)، وقد تلت ذلك في عام ١٩٧٩ دراسة لكل من (ماكسويل وسينجر) تضمنت المزيد من الانتقادات للمعونات الغذائية من خلال الربط ما بين المعونات الغذائية وأثرها على أسعار السلع الغذائية المحلية وكل من السياسة الزراعية وأسواق العمل الزراعي، بالإضافة إلى تناول بعض الدراسات الأخرى أثر المعونات الغذائية على العادات الغذائية وتغير الأذواق بعيدا عن السلع المنتجة محليا، وما لذلك من تأثير سلبي على الإنتاج الغذائي في الدول المتلقية. (٢)

---

(١) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder : **op.cit.**, pp. 20, 21.

(٢) Simon Maxwell : "The Disincentive Effect of Food Aid : A Pragamatic Approach", in : Edward Clay and Olav Stokke (eds.) : **op.cit.**, p. 66.

ويقوم هذا الانتقاد على فرضية أساسية هي أن المعونات الغذائية تشكل عرضاً إضافياً للغذاء، وهو ما يعني تراجع أسعار الغذاء في السوق المحلي مما يؤدي إلى تراجع دخل صغار منتجي الغذاء على المستوى المحلي، ومن ثم تراجع قدرتهم الإنتاجية فى المدى الطويل. أما في حالة إحلال المعونات الغذائية محل الواردات التجارية الغذائية دون وجود أي مصدر أخر لزيادة العرض الغذائي، فإنه لا يوجد أي تأثير لهذه المعونات على أسعار السلع الغذائية المحلية خصوصاً في حالة تقديمها بأسعار مدعمة أو تقديمها مجانا للأفراد الأكثر احتياجا. والجدير بالذكر أنه فى حالة انخفاض أسعار السلع الغذائية المحلية بسبب زيادة المعروض من الغذاء فإن هناك بعض الآثار الإيجابية المتمثلة في زيادة رفاهية المستهلكين بسبب زيادة الدخل الحقيقي مما يعني اتجاه هؤلاء المستهلكين إلى استهلاك مزيد من السلع الغذائية، كذلك يمكن أن يتحول المزارعون إلى زراعة السلع النقدية المعدة للتصدير، وهو ما يعني إمكانية زيادة الدخل الشخصي بل والدخل القومي أيضا.

ويلاحظ أن السعر المحدد للغذاء في أسواق الدول المتلقية للمعونات لا يعبر عادة عن الندرة الحقيقية لهذه السلع في السوق؛ إذ أن هذا السعر يتم تحديده مسبقاً من قبل الإدارة الحكومية، وفى هذه الحالة تؤدي زيادة الطلب على السلع الغذائية منخفضة السعر إلى زيادة هذه الأسعار في الأجل الطويل، ومن ثم يزداد الحافز على زيادة الإنتاجية الزراعية،[1] أي أن هناك بعض العوامل المؤثرة بالإيجاب على حوافز قطاع الزراعة في الدولة المتلقية للمعونات الغذائية في حالة تراجع أسعار السلع الغذائية المحلية نتيجة لتقديم هذه المعونات، وهى حالة ظهور الآثار المحفزة للقطاع الزراعى.

وقد أوضحت بعض الدراسات ضعف استجابة التغير في الإنتاج الغذائي، في الدول المتلقية للمعونات الغذائية، للتغير في أسعار السلع الغذائية، ويرجع ذلك إلى وجود محددات أخرى غير السعر تؤثر على الإنتاج الغذائي في هذه الدول كالحالة المناخية، وموسمية الإنتاج الزراعي، والسياسات الزراعية والمشكلات اللوجيستية (النقل والتخزين)، كما أن انخفاض أسعار السلع الغذائية قد يؤدي تدريجيا إلى زيادة الطلب عليها، أي ارتفاع هذه الأسعار تدريجيا في المستقبل، كما أن مشروعات المعونات الغذائية وبرامج التغذية الإضافية قد تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق لدى الأفراد، ومن ثم تزداد قدرتهم على الاستهلاك الغذائي، فيزداد الطلب على الغذاء ومن ثم ترتفع الأسعار.

ويتضح من العرض السابق أن انخفاض أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية في الدولة المتلقية للمعونات الغذائية لا يعني حتمية ظهور الآثار المثبطة للقطاع

---

(١) P. J. Dearden and P.J.Ackroyd : **op.cit.**, p. 226.

الزراعي المحلي. (١)

إلا أن هناك بعض الدراسات التى أشارت إلى أن معظم أنماط المعونـات الغذائيـة لا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي بالقدر الذي يعتبر حافزاً لزيادة الإنتاجية الزراعيـة، حيـث إن الطلب الإضافي على الغذاء - نتيجة لانخفاض سعره - قد يقل عن المعروض الغذائي المترتب على تقديم المعونات الغذائية، كما أن التغير في أنماط الاستهلاك الغذائي قد يؤدي إلى تراجـع الطلب على السلع الغذائية المحلية بسبب إحلال سلع المعونات محل المنتج الغذائـي المحلـي، لذلك فلابد من تطبيق إجراءات حكومية لمساندة الطلب المحلي على الغذاء دون الاعتماد علـى زيادة هذا الطلب بشكل مباشر بسبب زيادة المعروض من الغذاء وانخفـاض أسـعار الغـذاء المحلية. (٢)

وقد حددت إحدى الدراسات أهم العوامل المحددة لظـهور الآثـار المثبطـة للقطـاع الزراعي في الدول المتلقية:

١- مدى إضافة المعونات الغذائية للطلب المحلي، فكلما زاد عامل الإضافة كلما تراجعـت الآثار السلبية على الأسعار، وبالتالي فإن الآثار السلبية لبرامج المعونات الغذائية على أسـعار السلع الغذائية تفوق مثيلتها من أنماط المعونات الأخرى.

٢- توقيت وفترة تقديم المعونات الغذائية، فإذا تم تقديمها خلال تراجع الإنتاج الغذائى فـإن الأسعار ستنخفض، ولكن ليس إلى القدر الذي يؤثر بالسلب على حوافـز قطـاع الزراعـة، وبالتالى يفضل التوقف عن تقديم هذه المعونات عند بـدء التحسـن فـي مسـتوى الإنتاجيـة الزراعية، إذ إن قصر فترة تقديم المعونات الغذائية لا يؤثر على التغير فـي الأذواق الغذائيـة المحلية.

٣- تزداد هذه الآثار المثبطة للقطاع الزراعي في مناطق إنتاج الغذاء في الريف، إذ إن زيادة المعروض الغذائي تؤثر بشكل مباشر على أسعار الغذاء في الريف، في حين تـتراجع حدة هذه الآثار في الحضر حيث إن السلع الغذائية المعتاد اسـتهلاكها هـي بالأسـاس سـلع مستوردة، كما أن التغير في المعروض من الغذاء في الحضر لا يؤثر على أسـعاره بسـبب زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه السلع لدى مستهلكي الحضر الأكثر عددا والأعلى دخلا. (٣)

(١) Jim Fitzpatrick and Andy Storey: "Food Aid and Agricultural Disincentives", **Food Policy,** Vol. 14, No. 3, 1989, pp. 242, 243.

(٢) Frances Stewart : "Food Aid Pitfalls and Potential," **Food Policy,** Vol. 11, No. 4, 1986, p. 377.

(٣) **Ibid.,** pp. 318, 319.

لذلك تذهب بعض الدراسات إلى قصر تقديم المعونات الغذائية بشكل عيني في حالات العجز الغذائي الحاد وذلك لفترة زمنية قصيرة، على أن يتم تقديمها في صورة نقدية لتمويل مشروعات الأعمال العامة والتغذية الإضافية (وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل عند عرض قضايا التقديم).

وقد قدم هذا المطلب نظرة سريعة على نشأة المعونات الغذائية وتطورها، وأنماطها، وأهم المانحين وأهدافهم، والتشريعات المنظمة لتقديم هذه المعونات على المستوى العالمي، والدور التنموي المتوقع من وراء تقديمها، وأهم الانتقادات الموجهة إليها، وسيتناول المطلب التالي الأزمة الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء للتعرف على أسباب توجيه المعونات الغذائية إلى هذا الإقليم، ومدى حاجته إلى هذه المعونات.

المطلب الثاني
الأزمة الغذائية وتدهور حالة الأمن الغذائي

يرجع ظهور المشكلة الغذائية الأفريقية إلى أوائل ستينيات القرن العشرين، وبالتحديد في عام ١٩٦٢ حينما أصبحت الدول مستورداً صافياً للغذاء، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتزايد حاجتها إلى استيراد الغذاء. ففي عام ١٩٦٠، كان إنتاج أفريقيا جنوب الصحراء والهند من الحبوب حوالي ٥٠ مليون طن لكل منهما، وفي نهاية ثمانينيات القرن العشرين أصبحت الهند تنتج ١٥٠ مليون طن من الحبوب بسبب تطبيقها لبرنامج "الثورة الخضراء"، وهو عبارة عن مجموعة سياسات زراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي، في حين أن إنتاج أفريقيا جنوب الصحراء لم يزد عن ٥٠ مليون طن، وقد تزامن ذلك مع وجود زيادة سكانية وارتفاع في معدلات التصحر في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وقد ترتب على ما سبق عدم كفاية المعروض من الغذاء المحلي، حيث لا يحصل ٤٠% من السكان على القدر الكافي من الغذاء بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي، وعدم إمكانية التوسع في الاستيراد الغذائي بسبب ندرة النقد الأجنبي.

ومن أهم الدلالات على بدء ظهور الفجوة الغذائية منذ عام ١٩٦٠ تزايد متوسط الإنتاج السنوي للمحاصيل الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١,٦%، في حين أن الزيادة السكانية قد وصلت إلى ٢,٨%، أي أن هناك فجوة بين النمو السكاني والإنتاج الغذائي. وقد تراكم هذا العجز ليصل إلى نسبة ٤٠% في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين. وفي نفس العقد سجل متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء ٦٠٠ كيلو جرام سنويا من الحبوب، في حين حقق نفس المتوسط في أمريكا الشمالية ٨٠ ألف

كيلو جـــرام سنويـــا من الحبـــوب في نفس الحقبـــة الزمنيـــة، أي أن النسبة فيما بينهما هـــي ١ : ١٣٠.

ومنذ عام ١٩٨٤ بدأ ظهور المجاعات في كـــل مـــن إثيوبيـــا والســـودان وأنجـــولا وموزمبيق، وتعد إثيوبيا أكثر الدول تأثرا بالمجاعة والجفاف؛ لأنه في معظم الدول الأفريقيـــة استمر السكان في الإقامة في المزارع في محاولة منهم لتحسين مستوى المعيشـــة والحصـــول على كفايتهم من الغذاء، أما في إثيوبيا فقد أدت المجاعة إلى الهجرة المنظمة للسكان وإقامتـــهم في مخيمات اللاجئين. (١)

وقد عانت دول ساحل غرب أفريقيا من حالة جفاف حـــادة بـــدأت فـــي عـــام ١٩٧٣ وشملت سبع دول هي : تشاد وجامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وبوركينافاسو، وقـــد تأثر بهذه الحـــالة حوالي ٢٥ مليون فرد، كما أدت إلى وفاة ١٠٠ ألف فرد، ونفـــوق مليـــون رأس من الماشية، وذلك على الرغم من تقديم ٢,٥ مليون طن من معونات الطوارئ، في حيـن عاني ٣٠ مليون فرد في ٢١ دولة من حالات المجاعة، وقدرت الحاجة إلى المعونات الغذائيـــة في بداية الأزمة بنحو ٧ ملايين طن. (٢) وعلى الرغم من تجاوز إقليم غـــرب أفريقيـــا هـــذه الأزمة الغذائية إلا أنه لا تزال هناك مؤشرات على تراجع الأمن الغذائي فـــي بعـــض دولـــه، والمثال على ذلك سيراليون التي كانت أكبر مصدر للأرز في ستينيات القرن العشـــرين، فـــي حين وصلت قيمة وارداتها من الأرز في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢ مليون دولار. (٣)

كما أن تزايد الرقم القياسي للإنتاج الغذائي من ١٠٠ في عام ١٩٦٥ إلـــى ٢٢١ فـــي عام ١٩٩٨ لم تصاحبه زيادة مماثلة في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي؛ إذ شهد هذا المؤشـــر تناقصا حادا خلال هذه الفترة، والدليل على ذلك هو تراجع الرقم القياسي لنصيب الفـــرد مـــن الغذاء من ١٠٠ إلى ٨٦ خلال الفترة المذكورة. (٤)

والجدير بالذكر أن أفريقيا جنوب الصحراء هي الإقليم النامي الوحيد في العالم الـــذي تراجع متوسط نصيب الفرد فيه من الإنتاج الغذائي بصفة مستمرة لمدة ٤٠ عاما (وبـــالتحديد منذ عام ١٩٦٠)، وقد أرجع العديد من الدراسات هذا التراجع إلـــى زيـــادة حجـــم الســـكان

---

(١) H.W. Singer : "The African Food Crisis and The Role of Food Aid", **Food Policy,** Vol. 14, No. 3, 1989, pp. 169, 197.

(٢) D. John Shaw : **op.cit.,** pp. 160 - 162

(٣) Willy H. Verheye : **Food Production or Food Aid, An African Challenge,** World Bank Findings Paper No. 190, (Washington D.C.: The World Bank, September 2001), p.1

(٤) **Idem.**

بمعدلات لا تتلاءم مع زيادة المعروض من الغذاء مما أثر بالسلب على توازن البيئة الطبيعية، حيث تراجع الإنتاج الزراعي بسبب الظواهر البيئية غير المواتية كالتصحر والجفاف، بالإضافة إلى وجود عوامل بشرية أخرى كالزراعة الكثيفة والرعي الجائر مما أثر بالسلب على خصوبة التربة وإمكانات التوسع في الإنتاج الزراعي في المستقبل.[١]

والجدير بالذكر أن حالات الجفاف هي ظاهرة تتسم بها أفريقيا جنوب الصحراء منذ آلاف السنين، ويرجع ذلك إلى انتشار المناطق الصحراوية، وطبيعة المناخ مع وجود حياة البداوة والتنقل الرعوي مما أثر على المساحات المتاحة للزراعة، كما يعد فقر الغطاء النباتي وانتشار الأمراض والآفات من أهم أسباب مشكلة الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء.

كذلك استمر الميراث الاستعماري والمتمثل في استغلال الأراضي الزراعية لصالح السلع الزراعية النقدية مع إهمال الإنتاج الغذائي واقتصاره على الزراعة المعيشية حتى بعد الاستقلال. وقد زاد من سوء الموقف ظهور الحروب والنزاعات الأهلية وحالات عدم الاستقرار السياسي وما نتج عنها من غياب للتنمية الاقتصادية بل وانتشار حالات الكساد والفقر مع ظهور مشكلات اللاجئين والنازحين، وما يعنيه ذلك من غياب الاهتمام بالقطاع الزراعي، والضغط على الموارد التمويلية والغذائية المتاحة.

كذلك تتأثر الدول الأفريقية بالتقلبات الاقتصادية على المستوى العالمي، وموجات الركود والكساد، ومن أهم هذه التقلبات : تدهور معدل التبادل التجاري الدولي لغير صالح الدول النامية بصفة عامة مما يفقد هذه الدول مصادر التمويل الممكن الحصول عليها بالنقد الأجنبي، وهو ما يعني ضعف قدرتها على الاستيراد. ومن الطبيعي أن يتأثر القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي بهذه التقلبات.

وقد أجمعت الدراسات على أن أكثر العوامل تأثيرا على الوضع الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء هي ضغط السكان على الموارد الطبيعية المحدودة، بالإضافة إلى ثبات الفن الإنتاجي المستعمل في مزارع إنتاج الغذاء حيث لا تزال الزراعة المعيشية البدائية تشكل نسبة يعتد بها من القطاع الزراعي الأفريقي، في حين يقتصر إنتاج المزارع الواسعة والتي تستعمل فنا إنتاجيا حديثا على إنتاج السلع النقدية مثل الكاكاو والبن والشاي والقطن والتبغ وكلها سلع زراعية غير غذائية.

---

(١) Anna Kajumlo Tidaijuka : "Food Security in Africa, Agriculture, Trade and The Environment", **New Economy**, Vol. 11, Issue 3, (UK : Blackwell Publishing Limited, 2004), p. 170.

وبالنسبة لمشكلة الغذاء في حضر دول أفريقيا جنوب الصحراء فترجع إلى انتشار حالات الفقر، وتدني مستويات الدخول مع تذبذب أسعار الغذاء الأساسية واتجاهها نحو الارتفاع، أما في الريف فترجع مشكلة الغذاء إلى انتشار ظاهرة الزراعة المعيشية وموسمية الإنتاج الزراعي مع وجود المجتمع الرعوي والطبيعة المعيشية المتنقلة وما يؤدي إليه من تأثير سلبي على التوازن البيئي في هذه المناطق. (١)

ويضاف لكل ما سبق زيادة الطلب على الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل ٢,٨ % في الفترة ٩٠ - ١٩٩٨ سواء أكان طلباً على الحبوب أم اللحوم، ويرجع ذلك إلى زيادة معدلات نمو السكان في تلك الفترة بما يقرب من ٢,٤% سنوياً، في حين أن أعلى معدل نمو للناتج الزراعي في نفس الفترة هو ٢,٣% سنوياً. كما أثر تراجع متوسطات الدخول الفردية بالسلب على مستوى الأمن الغذائي، حيث يعاني ٤٣ % من سكان أفريقيا جنوب الصحراء من نقص التغذية في تسعينيات القرن العشرين مقابل ٣٧% قبل عقدين، كذلك يعاني العديد من الدول الأفريقية من زيادة نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، إذ وصلت هذه النسبة فى أثيوبيا إلى ٤٧%، تليها بوروندي ٤٥%، ثم اريتريا ٤٤%، ومالي ٤٣%، والنيجر ٤٠%.(٢)

ومع تزايد معدلات النمو السكاني في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٣% - ٤% سنوياً تضاعف عدد السكان خلال الربع الأخير من القرن العشرين، كما تراجعت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من ٧٤% من السكان في عام ١٩٦٥ إلى ٥٧% في عام ١٩٩٨ بسبب زيادة معدلات التحضر مما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي مع زيادة الطلب على

---

(١) أهم الدراسات التي تناولت النقاط السابقة بمزيد من الشرح والتحليل :

- Johan Pottier : **Anthropology of Food, The Social Dynamics of Food Security,** (USA : Blackwell Publishers Inc., 1999), pp. 142 – 167.
- Stephen Devereux : "Famine in Africa", in : Stephen Devereux and Simon Maxwell (eds.) : **Food Security in Sub-Saharan Africa,** (London : Institute of Development Studies, 2001), pp. 120 – 140.
- Jean Philippe Platteau : "The Food Crisis in Africa : A Comparative Structural Analysis", in : Jean Dréze et. al. (eds.) : **The Political Economy of Hunger, Selected Essays,** (Oxford : Clarendon Press, 1995), pp. 445 – 545.

(٢) د / هويدا عبد العظيم عبد الهادي : "الأمن الغذائي والسياسات الزراعية في منطقة الجنوب الأفريقي"، بحث مقدم إلى : مؤتمر مستقبل الأمن الغذائي الأفريقي، (جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٤ - ٢٥ يونيو ٢٠٠٣)، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٥.

الغذاء، وكذلك تزايد اعتماد سكان الريف على الاستهلاك المعيشي الذي أصبح لا يكفي الاحتياجات الغذائية للسكان. (١)

ومما سبق يمكن تحديد أهم أسباب مشكلة الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء في عدد من النقاط هي :

١- البيئة الطبيعية، مثل حالة المناخ، وتردى حالة التربة بسبب الرعي الجائر والزراعة الكثيفة، وانتشار الآفات والأمراض مما أثر على إنتاجية القطاع الزراعي بالسلب.

٢- القوى الاقتصادية الخارجية والتي تؤثر على القدرة الاستيرادية وسياسة التنمية الاقتصادية، وتأثيرها بالسلب على حوافز تنمية القطاع الزراعي.

٣- السياسات الاقتصادية المحلية غير الملائمة لتنمية القطاع الزراعي، مثل تزايد الاهتمام بالتنمية الصناعية وإهمال القطاع الزراعي حيث تراجع الاستثمار الحكومي الموجه إلى القطاع الزراعي، وتطبيق سياسة التسليم الجبري للمحاصيل الزراعية، وفرض الرقابة على الإنتاج والأسعار، وقد تلا ذلك تطبيق سياسة تحرير القطاع الزراعي وما ترتب عليها من الحرمان من الإعانات المقدمة لصغار المزارعين، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية نتيجة لتحرير أسعار الصرف مما أثر بالسلب على حوافز الإنتاج الزراعي لدى هذه الفئات. (٢)

والجدير بالذكر أنه حتى في حالة تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي فإن ذلك يعني قطاع التصدير أي السلع الزراعية النقدية، في حين أن المنتجات الزراعية الغذائية - وبخاصة المحاصيل والحبوب - لا تلقى نفس الاهتمام الموجه لزراعة السلع التصديرية النقدية، بل إن إنتاجها يرتكز بالأساس على القطاعات المعيشية. مما ترتب عليه زيادة استيراد السلع الغذائية، وتبعا لذلك وصل نصيب القمح المستورد من إجمالي المعروض في أسواق دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٧٠% في عام ٢٠٠٠. (٣)

٤- العوامل السياسية والاجتماعية من تفشي الصراعات والحروب الأهلية وغياب بيئة الاستقرار السياسي اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية.

---

(١) Willy H. Verkeye : **op.cit.,** p. 2

(٢) Rebecca Huss – Ashmore : "Prespectives on The African Food Crisis," in : Rebecca Huss – Ashmore and Solomon H. Katz (eds.) : **Africa Food Systems in Crisis, Part one : Microprespectives,** (New York : Gordon and Breach Science Publishers, 1989), p.9.

انظر أيضا : Mark Thomas et. al : **Food Aid To Sub – Saharan Africa A Review of The Litreature,** WFP occasional Paper No.13, (Rome: WFP, February 1989), pp. 7-9.

(٣) Anna Kajumula Tibaijuka : **op. cit.,** p. 171.

٥- العوامل البيولوجية كالسكان وعاداتهم، وانتشار الاقتصاد المعيشي وموسمية الإنتاج الزراعي، وارتباط سوء التغذية بالأمراض والأوبئة المتواطنة. [١]

وبالإضافة إلى الأسباب العامة للأزمة الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء فإن هناك عوامل أخرى تؤثر على مستوى التغذية لدى الجماعات المختلفة في دول الإقليم، وتؤدي إلى تباين مستوى التغذية ما بين هذه الجماعات بل وما بين الأفراد داخل نفس الجماعة، وأهم هذه العوامل :

١- مستوى الدخل والقوى الشرائية.

٢- توزيع الدخل والغذاء ما بين أفراد الأسرة الواحدة تبعا للتقاليد والأعراف السائدة، وكذلك تبعا لاحتياج بعض أعضاء هذه الأسرة مثل : الأمهات والأطفال وكبار السن والمرضى وهم أكثر الفئات العمرية والنوعية التي تسود فيها حالة سوء التغذية.

٣- المحتوى الغذائي؛ أي كيفية استخدام الغذاء المتاح وطرق تخزينه وإعداده وطهيه.

٤- الأوضاع الغذائية؛ ويقصد بها المتاح من الغذاء (كما ونوعا)، وكذلك المستوى الصحي العام للأفراد إذ إنه المحدد لشهية الأفراد حيث يتزامن سوء حالة التغذية مع غياب المستوى الملائم للمعيشة الصحية من ماء نقي وصرف صحي، وهما من أهم المؤثرات على الحالة الصحية ومن ثم المستوى الغذائي[٢].

وتوضح الإحصائيات زيادة عدد من يعانون من نقص التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء من ١٧٣ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢ إلى ٢٠٠ مليون نسمة في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٩، ويعيش حوالي ٩٧% ممن يعانون من انعدام الأمن الغذائي في دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث يصنف أكثر من ثلث السكان (٣٤%) على أنهم يعانون من حالات نقص التغذية. وعلى الرغم من انخفاض عدد من يعانون من نقص التغذية في غرب أفريقيا من ٣٧,٦ مليون نسمة إلى ٣٢,١ مليون نسمة خلال الفترة سابقة الذكر، إلا أن هذا العدد قد شهد تزايداً في جميع أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء خلال هذه الفترة. وفي عام ٢٠٠١ عاني ٢٨ مليون نسمة في ٢١ دولة من أفريقيا جنوب الصحراء من حالات عجز غذائي نتيجة للجفاف والفيضانات والصراعات[٣].

---

(١) Rebecca Huss-Ashmore : **op.cit.** p.9

(٢) Frances Stewart : **op.cit.**, p. 312.

(٣) الفاو : الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، (روما : الفاو، مايو ٢٠٠٢)، ص ص ٧٩ و ٨٠.

وتعد الأسباب والمؤشرات سابقة الذكر بمثابة الدليل على عدم قدرة الـدول الأفريقيـة على الوفاء باحتياجات الغذاء لقطاع كبير من مواطنيها، ومع تراجـع قدرتـها علـى تمويـل الواردات تزداد حاجتها إلى المعونات الغذائية لسد الفجوة الغذائية المتزايدة في عدد مـن دول الإقليم والتي وصلت إلى حد المجاعة في العديد من الحالات.

المبحث الثاني
قضايا المعونات الغذائية ومشكلاتها

تناول المبحث السابق تعريفات المعونات الغذائية، والإطار الواقعي لنشأتها وتطورهـا، وكذا الآراء المؤيدة والمعارضة لتقديمها، مع بيان أسباب الأزمة الغذائية في أفريقيـا؛ وذلـك بهدف توضيح الخلفية النظرية والواقعية لعملية تقديم المعونات الغذائية على المستوى العـالمي، ومدى حاجة أفريقيا جنوب الصحراء لهذه المعونات. ويختص هذا المبحث بتوضيح أهم قضايـا تقديم وتوزيع المعونات الغذائية التي واجهت كلاً من الدول المانحة والمتلقية عند تداولها لـهذه المعونات؛ وذلك لمحاولة التعرف على أفضل طرق التقديم والتوزيع لتحقيق الـهدف التنمـوي من جراء تقديم المعونات الغذائية، والمشكلات التي تواجه كل طريقة منها، ومحددات نجاحها.

المطلب الأول
قضايا التقديم

يقصد بقضايا التقديم عملية اختيار أفضل آلية لتقديم المعونات الغذائية تبعاً لحالة سـوء التغذية السائدة في كل دولة متلقية، وعادة ما تتم المفاضلة بين عدد من الآليات مثـل: التقديـم العيني أم النقدي، التوزيع المجاني أم التقييم النقدي، الاعتماد على سـلع الفـائض الإنتـاجي الغذائي في الدول المانحة أم شراء سلع غذائية منتجة في دول أخرى. وبناء عليه سيتم تقسـيم هذا المطلب إلى أربعة أجزاء تناقش ثلاثة منها آليات التقديم، مع تخصيـص الجـزء الأخـير لمناقشة مستقبل عملية تقديم المعونات الغذائية.

أولاً : التقديم العيني أم النقدي للمعونات الغذائية :

سبق بيان أن المعونات الغذائية هي أحد أنماط المسـاعدات الاقتصاديـة العينيـة، إذ يرتبط تقديمها بسلعة معينة هي الغذاء، إلا أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة لهذا النمـط من المساعدات مثل : التذبذب في الكميات المسلمة، تأخر موعد التسليم، عدم ملاءمـة السـلع المقدمة للنمط الاستهلاكي السائد في الدول المتلقية، بالإضافة إلى صعوبـات التوزيـع (التـي سيتم تناولها في المطلب التالي مباشرة)، لذا ظهرت بعض الاتجاهات التي تدعو إلـى تقديـم المعونات الغذائية في صورة نقدية على أن يتم شراء الغذاء من السوق العالمي أو من السـوق الإقليمي تبعا لحالة الفائض ومستوى الأسعار، وقد بدأت الدول الأوروبية بتحديد نسـبة ١٠% من معوناتها الغذائية لتقديمها في صورة نقدية منذ نهاية ثمانينيات القـرن العشـرين، كذلـك يفضل بعض الباحثين هذا النمط من التقديم على اعتبار أنه ذو فاعلية في حالة البدء في تحسـن الإنتاج الغذائي في الدولة المتلقية، وبالتالي لا يؤثر بالسلب على حوافز القطاع الزراعي. (١)

---

(١) Raymond F. Hopkins : **Reform in .... op.cit.,** p. 257.

وقد أوضحت الخبرات العملية ارتفاع تكلفة عملية التقديم العيني بسبب وجود مشكلات لوجيستية (نقل / تخزين / كادر إداري مدرب ... إلخ) مما يؤدي في بعض الحالات إلى زيادة تكلفة العمليات المرتبطة بالتقديم عن قيمة نفس السلع المقدمة كمعونات. فطبقا لإحدى الدراسات تبين أن نقل الغذاء من الدول المانحة إلى الدول المتلقية يؤدي إلى زيادة سعره بنسبة ٣٣%، كما أن نقل الغذاء – وبخاصة في حالات الطوارئ – يحتاج إلى فترات زمنية طويلة قد تصل إلى ستة شهور وهو ما لا يتناسب مع شدة الحاجة إلى التقديم الفوري للغذاء. وقد تم تطبيق بعض الطرق العملية لخفض تكاليف تقديم المعونات الغذائية كالاستفادة من اقتصاديات الحجم لشحنات الغذاء من خلال تجميع عمليات الشحن والنقل الجوي لعدد من المشروعات في نفس مناطق العجز في الدولة المتلقية، والاعتماد على نظام عام لتسليم السلع والتعاقد مع الموزعين في القطاع الخاص بأسعار تنافسية. (١)

وعلى الرغم من تصاعد الاتجاه نحو تقديم المعونات الغذائية في صورة نقدية إلا أن هناك تأييداً لتقديم الغذاء بشكل عيني؛ وذلك لوجود بعض الدراسات الميدانية التي أشارت إلى الدور الإيجابي لعملية التقديم العيني للمعونات الغذائية على مستوى التغذية وبخاصة للفئات الأكثر احتياجا كالنساء والأطفال، فالتقديم العيني للمعونات الغذائية يعد بمثابة مورد تحويلي يمكن استغلاله كسلع أو كنقد في حالة بيعه في السوق المحلي (كليا أو جزئيا) تبعا لحاجة الأفراد المتلقين، وهو ما يؤدي في كل الحالات إلى تحسن الحالة الصحية والغذائية لهؤلاء الأفراد، (٢) كما أن التقديم العيني أفضل من النقدي في حالة عدم كفاية المعروض من الغذاء، إذ إن زيادة الدخل الفردي مع عدم توافر الغذاء سيؤدي إلى رفع أسعار الغذاء بما يشكله هذا من صعوبة في الحصول على القدر الكافي من الغذاء للطبقات الأكثر احتياجا. (٣)

وقد حددت إحدى الدراسات الشروط التفضيلية لكل من التقديم العيني والنقدي للمعونات الغذائية حيث يفضل التقديم العيني في حالات الإغاثة والطوارئ، إذ إن التقديم العيني هو الحل الأمثل لزيادة مستوى الأمن الغذائي خصوصاً في حالة أن تراجع هذا المستوى يرجع إلى نقص المتاح من الغذاء، أما التقديم النقدي فهو الحل الأمثل في حالة تراجع مستوى الأمن الغذائي بسبب انتشار حالات الفقر مع وجود أسواق غذائية متكاملة

---

(١) John Shaw : **The Dimensions of .. op.cit.,** pp. 202, 203.

انظر أيضا : Gawain Kriple and Sarah K. lowder : **op.cit.,** pp. 25, 26

(٢) David Tschirley and Julie Howard : **Title II Food Aid and Agricultural Development in Sub-Saharm Africa : Towards a Principle Argument for When and When Not to Monetize,** Mishigane State University International Development Working Paper No. 81, (Mishingane : Mishigane State University, 2003), p. 15.

(٣) John Shaw : **The Dimensions of … op.cit.,** p. 202.

وكفء. والجدير بالذكر أن التقديم النقدي للمعونات الغذائية يعمل على حل الرابطة ما بين عملية تقديم المعونات الغذائية والفائض المتاح من الغذاء لدى الدول المانحة. وعلى الرغم مما سبق فلا يزال هناك تأييد لأهمية تقديم المعونات الغذائية في صورة عينية لما لها من آثار إيجابية على مستوى التغذية.(١)

ثانياً : التوزيع المباشر المجاني أم التقييم النقدي للمعونات الغذائية :

يقصد بعملية التقييم النقدي – كما سبق البيان – بيع سلع المعونات الغذائية المقدمة كبرامج من خلال جهة أو هيئة حكومية في الدول المتلقية في السوق المحلية، وتجميع إيرادات البيع في صندوق خاص لتمويل عمليات التنمية الزراعية والريفية، أو تقديمها كمورد للميزانية العامة. وتختلف هذه العملية عن قيام بعض المنتفعين ببيع سلع المعونات الغذائية – التي حصل عليها المنتفع أو المشارك في المشروعات بشكل مباشر ومجاني – بهدف الحصول على سلع غذائية أخرى أكثر مواءمة للاحتياجات الغذائية، أو للحصول على سلع أخرى غير غذائية كما سيتضح لاحقا.

وتعد عملية التقييم النقدي إحدى قضايا تقديم المعونات الغذائية المثيرة للجدل؛ إذ يعتبرها بعض الباحثين بمثابة تقديم إعانات تصدير للدول المانحة، في حين يعتبرها البعض الآخر عاملاً إيجابياً في تثبيت أسعار الغذاء المحلي وتنمية عملية تسويق الغذاء.

ويلاحظ تزايد الاتجاه العالمي نحو عمليات التقييم النقدي لبرامج المعونات الغذائية؛ ففي عام ١٩٩٠ تم تقييم ١٠% من المعونات الغذائية الأمريكية نقدا، وقد تزايدت هذه النسبة لتصل إلى ٧٠% في عام ٢٠٠١، وتناقصت إلى ٦٠% في عام ٢٠٠٢ مع تحويل النقد الناتج عن البيع لتمويل مشروعات التغذية الإضافية. والجدير بالذكر أن عملية التقييم النقدي للمعونات الغذائية تجعلها معونات غير موجهة؛ حيث إنه لا يتم توزيعها على الأفراد الأكثر احتياجا، وهو ما يتعارض مع الهدف الإنساني لتقديم المعونات الغذائية، وإن كان يمكن اعتبارها أكثر ملاءمة لتحقيق الهدف التنموي لهذه المعونات بسبب توجيه النقد الناتج عن البيع لعمليات ومشروعات التنمية المحلية. (٢)

ويرجع ظهور عملية التقييم النقدي إلى تزايد الحاجة إلى النقد فى عملية تقديم وتوزيع المعونات الغذائية بسبب وجود التكاليف الإدارية واللوجيستية. وفي حالة إجراء عملية تقييم نقدى لبرامج المعونات الغذائية فإن العامل المحدد لكفاءة استعمال النقد الناتج عن عملية البيع

---

(١) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder : **op.cit.**, pp. 10, 11, 26.

(٢) **Ibid.**, p. 24.

هو قدرة المنظمات غير الحكومية والحكومات في الدول المتلقية على استعماله في تمويل خطط التنمية في مناطق العجز الغذائي. (١)

وهناك تدرج في المراحل ما بين التوزيع المجاني للغذاء والتقييم النقدي، حيث يتم التوزيع المجاني المباشر من قبل الهيئات الحكومية في حالات الطوارئ، ومشروعات الغذاء مقابل العمل، ومشروعات التغذية الإضافية، تلي ذلك عملية بيع سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية وشراء غيرها من السلع الغذائية المحلية، ثم مرحلة توفير السيولة لتغطية نفقات الإدارة والنقل والتخزين والإنفاق على مدخلات المشروعات، أما المرحلة الأخيرة فهي التقييم النقدي الكامل. (٢)

ويقوم برنامج الغذاء العالمي بإجراء عملية التقييم النقدي بهدف تقديم النقد اللازم للإنفاق على مشروعات المعونات الغذائية، وكذلك لتوفير النقد في حالات الطوارئ والإغاثة للإنفاق على المستلزمات الصحية والمعيشية الأخرى من دواء ومخيمات، بالإضافة إلى توفير النقد للإنفاق على عمليات النقل والتخزين، وبالتالي توفر عملية التقييم النقدي المرونة في تقديم المعونات الغذائية، حيث يمكن استعمالها فى التنوع ما بين التقديم العيني والنقدي للغذاء. (٣)

وعادة ما يتم الاختيار ما بين عملية التقييم النقدي والتوزيع المباشر للغذاء تبعا لأسباب الأزمة الغذائية، إذ تعمل عملية التوزيع المباشر على توجيه الموارد إلى الأفراد الذين يعانون من حالة سوء التغذية، ويتم الاعتماد عليها في حالة عدم توافر المعروض من الغذاء بسبب القصور الموسمي في العرض، وفي حالة الرغبة في زيادة الغذاء المتاح للاستهلاك، أما التقييم النقدي فهو الحل المثالي لمواجهة نقص مستوى التغذية الناتج عن انخفاض مستوى المعيشة. ويلاحظ أن هذه هي نفس أسباب التفضيل السابق ذكرها عند الاختيار ما بين التقديم العيني والنقدي. (٤)

---

(١) David Tschirley and Julie Howard : **op.cit.,** p. 7.

(٢) Simon Maxwell and Guy Templer : "The Monetization of Project and Emergency Food Aid : Project level Efficiency First", **Food Policy,** Vol. 19, No. 1, 1994, p. 14.

(٣) WFP : **Policies on The Use of WFP Food Aid Relief and Development Activities : Monetization,** Policy Issues, Agenda Item 5a, (Rome: WFP, 1997), p. 5.

(٤) Sholomo Reutlinger : "From Food Aid to Aid for Food, Into The 21st Century", **Food Policy,** Vol. 24, No. 1, 1999, p. 12.

انظر أيضا : Simon Maxwell and Guy Templer : **op.cit.,** p. 13

أما أهم محددات فاعلية عملية التقييم النقدى فهى:

١- أسعار الصرف : ففي حالة تقييم سعر الصرف بالقيمة الحقيقية له فإنه يمكن بيع سلع المعونات الغذائية في السوق بأسعار الواردات مما ينتج عنه تراكم نقدي يمكن استعماله في مشروعات التنمية، أما في حالة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية فإن النقد المتوفر بالعملة المحلية سيكون أقل من القيمة الحقيقية للمعونات الغذائية، أى أن تقييم سعر العملة المحلية بغير قيمتها الحقيقية يشكل قيدا على كفاءة عملية التقييم النقدي، وبالتالى فإن التوزيع المباشر هو الحل الأمثل.

٢- دعم الغذاء : في حالة دعم أسعار الغذاء المحلي في المناطق الحضرية لا يجب أن يتم التقييم النقدي لسلع المعونات الغذائية بناء على الأسعار المدعمة السائدة في أسواق الغذاء بالحضر، إذ ان تقديم هذا الدعم للفقراء يقتضى أن تتم عملية التقييم النقدي لسلع المعونات الغذائية بالاعتماد على أسعار تحقق الغرض من المعونات الغذائية في مجال زيادة مستوى الأمن الغذائي لدى الجماعات الأكثر احتياجاً. (١)

٣- سوق الغذاء المحلية : في حالة وجود أسواق غذائية محلية متكاملة وكفء فإنه يفضل إجراء عملية التقييم النقدي؛ إذ ستصبح للنقد قيمة أكبر عند المستهلكين بالمقارنة بالغذاء، كذلك في حالة عدم توافق سلع المعونات الغذائية مع أذواق المستهلكين فإنه يفضل إجراء عملية التقييم النقدي.

٤- حالة التوزيع المجاني المباشر على الأفراد الأكثر احتياجا: حيث يكون الهدف هو المساهمة المباشرة في تنمية الموارد البشرية، وفي هذه الحالة فإن التوزيع المباشر للغذاء هو الأكثر منفعة لهؤلاء الأفراد من تقديم النقد.

٥- التبعية : إذ يعتقد بعض الباحثين أن بيع سلع المعونات الغذائية يؤدي إلى مزيد من التبعية بسبب إمكانية التغير في أنماط الاستهلاك الغذائي مما قد يؤدي إلى زيادة الاستيراد الغذائي في المدى الطويل، في حين أن التوزيع المباشر للغذاء يعمل على تحسين الصحة العامة لدى الأفراد، ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية البشرية التي يمكن استغلالها في عمليات التنمية المعتمدة على الذات، ومن هذا المنظور فإن التوزيع المباشر للغذاء أفضل من عملية التقييم النقدي.

٦- التركيز على حالة الفقر : وفي هذه الحالة يتم توجيه النقد الناتج عن البيع - بيع سلع المعونات الغذائية بأسعار مدعمة - إلى البند الخاص بمواجهة الفقر في نفقات الميزانية العامة.(٢)

---

(١) **FAO : Food Aid in Africa .. op.cit.,** pp. 23 – 25.

(٢) John Shaw : **The Dimensions of … op.cit.,** pp. 201, 202.

وعادة ما يتم اللجوء إلى التقييم النقدي في حالة التزامن ما بين العجز المزمن والحاد في إنتاج الغذاء مع وجود عجز دائم في ميزان المدفوعات، ويشترط ملاءمة السلع الغذائية المقدمة كمعونات مع أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة في الدولة المتلقية حتى تتحقق فاعلية عملية التقييم النقدي. ويذهب بعض الباحثين إلى أنه في حالة توافر القدر الكافي من المساعدات التنموية فإنه يفضل عدم اللجوء إلى عمليات التقييم النقدي للمعونات الغذائية.(١)

ثالثاً : المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية:

يقصد بالمعاملات الثلاثية : حالة شراء الدولة المانحة أو الجهة المانحة لسلع غذائية منتجة في دولة نامية، تسمى عادة الدولة العارضة، لاستخدامها كمعونات غذائية في دولة أخرى هي الدولة المتلقية للمعونات الغذائية، وعادة ما تكون هذه الدولة العارضة هي دولة نامية مصدرة للسلع الغذائية، وتقوم الدولة المانحة بشراء السلع الغذائية من هذه الدولة النامية بناء على سعرها في السوق العالمية. أما المشتريات المحلية فالمقصود بها هو شراء الدولة أو الجهة المانحة لسلعة غذائية من مناطق الفائض وبيعها في مناطق العجز في نفس الدولة.

ويرجع قيام الدولة المانحة بشراء سلع المعونات الغذائية من الدولة العارضة إلى عدد من الأسباب مثل حالة عدم توافر فائض غذائي مع رغبة هذه الدول في الوفاء بكمية المعونات الغذائية السنوية المقرر تقديمها. كما يتم الاعتماد على هذه الأنماط من تقديم المعونات في حالة عدم توافر سلع غذائية في الدولة المانحة تناسب النمط الاستهلاكي الغذائي السائد في الدولة المتلقية، كذلك يتم الاعتماد على هذه الآلية في حالة رغبة بعض الدول المانحة غير المنتجة للغذاء في تقديم المعونات الغذائية مثل اليابان والمملكة العربية السعودية. (٢)

وعن أهم الانتقادات الموجهة لهذه الآلية :

١- صعوبة الاعتماد عليها كمورد ثابت لتقديم المعونات الغذائية؛ إذ إن الدولة العارضة للسلع الغذائية في هذه الحالة هي دولة نامية وتعاني أساسا من تذبذب إنتاجها من عام إلى آخر.

٢- التكاليف الإضافية التي تتحملها الدولة أو الجهة المانحة بسبب دخول طرف ثالث في هذه المعاملات وهي الدولة العارضة للسلع الغذائية، والتي تحصل على مقابل نقدي لشراء سلع المعونات الغذائية منها، بالإضافة إلى تكاليف الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإدارة عمليات النقل والتسويق من الدولة العارضة إلى الدولة المتلقية. (٣)

---

(١) David Tschirley and Julie Howard : **op. cit.**, p. 7.

(٢) Mark Thomas et. al. : **op.cit.**, p. 57.

(٣) Bjorg Colding and Per-Pinstrup Andersen : **op.cit.**, p. 216.

٣- مرور فترة زمنية يعتد بها ما بين اتخاذ القرار بتقديم المعونات الغذائية بالاعتماد على هذه الآلية وشحنها إلى الدولة المتلقية، إلا أن خبرة الدول الأوروبية أوضحت المساواة في توقيت شحن وتقديم المعونات الغذائية في كل من حالة المعاملات الثلاثية وحالة تقديم المعونات الغذائية من سلع منتجة في الدولة المانحة.

٤- على الرغم من تماثل السلع الغذائية المقدمة في حالة المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية مع تلك المنتجة في الدولة المتلقية إلا أن هناك بعض المشكلات المرتبطة بصلاحية وجودة هذه السلع الاستهلاكية. (١)

٥- نقص المعلومات عن الفوائض الغذائية في الدول العارضة والدول المتلقية، بالإضافة إلى صعوبة وضع جداول تسليم منتظمة بسبب ندرة وسائل النقل، وضعف تسهيلات التخزين مع وجود مشكلات في رقابة الجودة، وقصور العمليات الإدارية. (٢)

والجدير بالذكر أن المنتفع الأساسي من عملية تقديم المعونات الغذائية بناء على هذه المعاملات هو حكومات الدول العارضة وليس المزارعون أو منتجو الغذاء بها، إذ إن التعامل الأساسي يكون ما بين الدولة المانحة وحكومة الدولة العارضة للسلع الغذائية.

وعلى الرغم من الانتقادات سابقة الذكر إلا أن هناك عدداً من المنافع التي يمكن استغلالها من جراء تقديم المعونات الغذائية تبعا لهذه المعاملات، إذ ترتكز الاتجاهات المؤيدة لتقديم المعونات الغذائية بالاعتماد على هذه الآلية على عدد من المبررات هي:

١- تشجيع التجارة البينية والمحلية ومساندة برامج الأمن الغذائي وبخاصة في حالة المشتريات المحلية، كما تعد هذه الآلية إحدى أدوات إدارة فائض الإنتاج الغذائي وعاملاً مساعداً في عملية تحرير الأسواق الغذائية في كل من الدولة العارضة والدولة المتلقية.

٢- تحسين مستوى البنية الأساسية ونظام الإدارة بسبب زيادة الاستثمارات الموجهة لهذه المجالات من قبل الدول والهيئات المانحة في كل من الدولة العارضة والدولة المتلقية.(٣)

٣- زيادة الطلب على الغذاء في الدولة العارضة لسلع المعونات الغذائية، وما يعنيه ذلك من ظهور الآثار المحفزة للقطاع الزراعي، مع زيادة مكاسب الصرف الأجنبي بسبب شراء السلع الغذائية المنشأة في هذه الدولة، وما يعنيه ذلك من احتمال حدوث توسع في الإنتاج الزراعي، والمزيد من توظيف العمالة الزراعية، وزيادة الدخل في الريف.

---

(١) Edward Clay and Charlotte Benson : "Aid for Food : Acquisition of Commodities in Developing Countries for Food Aid in The 1980'S", **Food Policy,** Vol. 15, No. 1, 1990, p. 9.

(٢) FAO : **Food Aid in Africa .. op.cit.,** p. 27.

(٣) John Shaw : **The Dimensions of .. op.cit.,** p. 203.

٤- الانخفاض النسبي في تكاليف الشحن والنقل مع الاستفادة من سرعة تقديم المعونات الغذائية.

٥- تقديم سلع معونات غذائية أكثر ملاءمة لاحتياجات الجماعات المتضررة، وهو ما يعني تحقيق الأمن الغذائي لهذه الجماعات بشكل فعال مع تفادي حدوث تغير في أنماط الاستهلاك الغذائي في المستقبل. (١)

أي أن الاتجاه المؤيد لهذه الآلية يذهب إلى إمكانية تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية في كل من الدول المتلقية والدول العارضة في حالة الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية كآلية لتقديم المعونات الغذائية، إذ إنها إحدى وسائل الحد من ارتفاع تكاليف عملية التسليم النوعي مع ضمان سرعة التقديم، وتوفير نوعية غذاء أكثر ملاءمة للنمط الاستهلاكي الغذائي السائد في الدول المتلقية، بالإضافة إلى دورها في تشجيع التجارة البينية وتنمية القطاع الزراعي في الدولة العارضة.

رابعاً : المعونات الغذائية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة :

نصت اتفاقية تجارة السلع الزراعية المرفقة بالجات على تخفيض الدعم الذي تمنحه الحكومات للمزارعين ومنتجي السلع الزراعية، وكذلك خفض الدعم المباشر المقدم للصادرات الزراعية التي تعتمد على هذا الدعم في تنافسها في سوق التصدير العالمية. وقد وضعت اتفاقية الزراعة بعض الاستثناءات من هذه التخفيضات في حالة تقديم المعونات الغذائية والمساعدات الزراعية على ألا يكون تقديم هذه المعونات والمساعدات بهدف دعم الصادرات، وأن يتم تقديمها في إطار الأسس العامة المحددة من قبل (الفاو)، كما نصت الاتفاقية في مادتها العاشرة على ضرورة التزام الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بتنفيذ برامج المعونات الغذائية بشكل غير مشروط وفي صورة منحة كاملة، كما تضمنت الاتفاقية أيضا مبدأ تقديم التعويض إلى الدول النامية والأقل نموا عن الآثار السلبية المحتمل حدوثها عند تخفيض مستويات الدعم التي كانت تمنحها الدول المصدرة للغذاء على منتجاتها الزراعية تحسبا لأن يؤدي تحرير التجارة في السلع الزراعية إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، وانخفاض حجم المعونات الغذائية. (٢)

وتتمثل أهم مقترحات منظمة التجارة العالمية في تنظيم تقديم المعونات الغذائية في :

١- تقديمها في صورة منح كاملة.

---

(١) Anne Thomson and Manfred Metz : **op.cit.**, pp. 236, 237.

(٢) D. J. Shaw and H.W. Singer: "A Future Food Aid Regime : Implications of The Final Act of The Uruguay Round", **Food Policy**, Vol. 21, No. 4/5, 1996, pp. 447, 448.

٢- تقديمها في حالات الطوارئ والإغاثة من خلال الهيئات الدولية المانحة والمنظمات غير الحكومية، وبناء على طلب مقدم من حكومات الدول المتضررة إلى حكومات الدول المانحة، على أن يتم التعامل مع أية كميات إضافية تفوق الكمية المطلوبة في هذه الدول طبقا لإجراءات التصدير الدولية.

٣- يجب تقديم المعونات الغذائية المقدمة لأهداف تنموية في صور نقدية بحيث يتم شراء السلع الغذائية سواء من السوق المحلية أو الإقليمية، على أن يتم توزيعها من قبل الهيئات والجهات الدولية.

٤- يجب ألا تقوم الحكومات المتلقية للمعونات الغذائية بإعادة تصديرها.

٥- يجب أن تقوم الدول والجهات المانحة بإبلاغ الجهات الدولية الرسمية بأية عملية توزيع للمعونات الغذائية لكي يتم قيدها في بيانات المنظمات العالمية.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال رافضة لتطبيق هذه المبادئ إذ استمرت في تقديم إعانات التصدير إلى منتجي السلع الغذائية مما يعني استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأمريكية على المستوى العالمي. وعلى الرغم من تحديد منظمة التجارة العالمية لحدود المعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموا إلا أنه قد ظهرت بعض التحفظات من قبل الدول الأعضاء في هذه المنظمة على هذه المعاملة التفضيلية. مما أدى إلى تجميد مناقشة وضع المعونات الغذائية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، خصوصاً بعد إصرار منظمة التجارة العالمية على فك الرابطة ما بين عملية تقديم المعونات الغذائية وتقديم الصادرات التجارية الغذائية إلى الدول المتلقية. (1) ويعد الاتحاد الأوروبي أكثر المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بالاستمرار في تقديم الإعانات ودعم الصادرات الزراعية. ويفضل تقديم المعونات الغذائية في صورة منح وقصر تقديمها مجاناً على حالات الطوارئ فقط، على أن يتم تقديمها في صورة قروض ميسرة في حالة توجيهها لتحقيق أهداف تنموية في الدولة المتلقية، مع التركيز على مراعاة احتياجات الدول المتلقية أكثر من مصالح الدول المانحة. (٢)

المطلب الثاني
قضايا التوزيع

يقصد بعملية توزيع المعونات الغذائية أو "التوجيه"، كما تسمى في بعض الدراسات، تلك الممارسة التي يتم على أساسها تقديم المعونات الغذائية في كل من الدول وكذا الأقاليم

---

(١) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder : **op.cit.**, pp. 15, 29.

انظر أيضا : C. B. Barrett and D. G. Maxwell : **Towards .. op. cit.**, p. 108.

(٢) Jennifer Clapp : "WTo Agricultural Trade Battles and Food Aid", **Third World Quarterly**, Vol. 25, No. 8, (London : Third World Foundation for Social and Economic Studies, 2004), p. 1443.

الجغرافية داخل الدولة المتلقية، وكذلك الجماعات والأفراد الأكثر استحقاقا لهذه المعونات بحيث تتم مراعاة أولوية الاحتياج حتى لا تحصل الفئات غير المستحقة أو الأقل استحقاقا لهذه المعونات على القدر الأكبر منها مما يحد من فاعلية الدور التنموي للمعونات الغذائية. ويرجع الاهتمام بعدالة توزيع وتوجيه المعونات الغذائية إلى عدد من الأسباب منها :

١- محدودية المتاح من سلع المعونات الغذائية، ولذلك يجب استغلالها بالشكل الأمثل حتى لا يتم إهدار هذه الموارد الاقتصادية المحدودة، وهو ما ينطبق على أي مورد تمويلي أو عنصر إنتاجي.

٢- تعتبر المعونات الغذائية أداة لمواجهة حالة انعدام الأمن الغذائي، لذلك لابد من توجيهها بشكل أكثر كفاءة لصالح هؤلاء الذين يعانون من مشكلات الأمن الغذائي أكثر من غيرهم.

٣- الغذاء مورد حيوي وأساسي، وفي حالة عدم حصول أي فرد على القدر الكافي منه لفترة زمنية قصيرة قد يعاني من حالة جوع شديدة قد تتطور لتصل إلى حالة الوفاة، لذا فإن الوصول إلى الأفراد الأكثر احتياجا في الوقت المناسب لهو أمر في غاية الأهمية من الوجهة الإنسانية، وفي حالة النجاح في هذه المهمة فإن المعونات الغذائية تعد من الأدوات التنموية الأكثر فاعلية، إذ إنها تسهم في تنمية رأس المال البشري بشكل مباشر.

٤- في حالة نجاح المعونات الغذائية في تحقيق مستوى أفضل من الدخول والتوظيف، وما يعنيه ذلك من ظهور آثار إيجابية على الرفاهية والتغذية للجماعات الأكثر احتياجا تتراجع الآثار المثبطة للقطاع الزراعي. (١)

ويرجع تعقيد عمليتي التوزيع والتوجيه إلى احتوائهما على عدد من المراحل هي:

١- التوزيع على المستوى الدولي؛ أي اختيار الدول الأكثر استحقاقاً للمعونات الغذائية.

٢- اختيار الأقاليم والمقاطعات الأكثر احتياجا داخل الدولة المتلقية.

٣- اختيار الجماعات والفئات الأكثر احتياجا داخل هذه الأقاليم.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل يمكن حدوث ما يسمى بأخطاء الاستبعاد والتضمين. ويقصد بأخطاء "التضمين" التوزيع على الجماعات الأقل احتياجا، في حين يقصد بأخطاء "الاستبعاد" استبعاد الجماعات الأكثر احتياجا. وتؤدي أخطاء التضمين إلى إهدار الموارد المقدمة كمعونات مع زيادة تبعية هؤلاء الأفراد والجماعات لعملية تقديم المعونات الغذائية، وما يترتب عليه من تشوه في الأسواق، وظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي، ومن ثم استمرار مشكلة العجز الغذائي. وعلى جانب آخر تعمل أخطاء الاستبعاد على زيادة حدة المشكلة الإنسانية لدى الأفراد غير القادرين على إنتاج الغذاء أو القدر الكافي منه.

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.,** pp. 139, 140.

وتظهر أخطاء الاستبعاد والتضمين كنتيجة لعدد من الأسباب منها :

١- صعوبة الحصول على المعلومات السليمة والكاملة التي تخص كافة الجماعات في دولة ما في نفس الفترة الزمنية، وكذلك عدم توافر بيانات مستوى التغذية في الدول ذات العجز الغذائي.

٢- صعوبة تحديد التفاوت في مستوى انعدام الأمن الغذائي بين الدول والجماعات المختلفة.

٣- المشكلات اللوجيستية التي تواجه عمليتي نقل وتوزيع المعونات الغذائية مما يعني ظهور عدد من أخطاء التوجيه سواء من حيث الكم أو التوقيت المناسب. (١)

٤- وجود علاقة ما بين طبقة النخبة والأغنياء مع هؤلاء القائمين على أعمال التوزيع، كذلك يلاحظ التركيز على الطبقات الأكثر فقرا والأكثر احتياجا والتي يهتم بها الإعلام العالمي.

٥- حصول بعض الفئات كالنساء والأطفال وكبار السن على كميات متزايدة من المعونات الغذائية حتى في حالة عدم اختلاف احتياجاتهم الغذائية عن باقي السكان؛ وذلك بسبب اهتمام عدد من المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بهذه الفئات.

٦- اتباع التوزيع التاريخي للمعونات الغذائية على المناطق والدول المتضررة في فترات زمنية سابقة دون النظر إلى تغير الأوضاع الغذائية بها.

٧- عدم الإبلاغ الفورى عن مناطق العجز الغذائي في حالة حدوث المجاعة.

٨- يستلزم تقديم المعونات الغذائية لأغراض التنمية الاستمرار في توجيه هذه المعونات إلى نفس المناطق والدول لفترة زمنية طويلة حتى يتم الانتهاء من تحقيق الهدف التنموي لمشروعات المعونات الغذائية.

٩- أدى الاستثمار في البنية الأساسية وتحسن مستواها في مناطق جغرافية محددة إلى سهولة تقديم المعونات الغذائية إلى هذه المناطق بسبب تحقيقها لمنافع اقتصاديات الحجم، في حين تحتاج المناطق الجديدة إلى العديد من عمليات تأهيل وإنشاء بنية أساسية وعمل دراسات بيئية واجتماعية، وهو ما يعني زيادة الإنفاق المالي والفني، ومن ثم تصبح المناطق الأقدم من حيث الحصول على المعونات الغذائية هي الأسهل والأقل تكلفة عند توزيع هذه المعونات. (٢)

---

(١) **Ibid.**, pp. 141, 142.

(٢) Christoper B. Barrett and Daniel C. Clay : "How Accurate is Food for Work Self Targeting in The Presence of Imperfect Factor Market ? Evidence from Ethiopia", **The Journal of Development Studies,** Vol. 39, No. 5, (London : Frank Cass, 2003), p. 156.

انظر أيضا : Thomas S. Jayne et. al. : "Targeting Food Aid in Rural Ethiopia : Chronic Need or Interia", **Journal of Development Economic,** Vol. 68, No. 2, (Amesterdam : North Holland Publication Company, 2002), p. 249.

وينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء، يختص الأول بالتوزيع علـــى الـــدول المتا والثاني بالتوزيع على الأقاليم والمقاطعات داخل نفس الدولة المتلقية، والثالث بـــالتوزيع الجماعات والأفراد الأكثر احتياجا.

أولاً : توزيع المعونات الغذائية على الدول المتلقية :

على الرغم من تأكيد كل التشريعات الدولية المنظمة لعملية توزيع المعونات الغذا على ضرورة تفضيل الدول الأكثر احتياجا والأقاليم المتضررة وإعطائها الأولوية عند تو المعونات الغذائية، إلا أن الملاحظ أن الدوافع السياسية والاقتصادية للدول المانحة هـــي تسيطر على قرارات توزيع المعونات الغذائية.

وبصفة عامة شهدت عملية توزيع المعونات الغذائية على الدول المتلقية العديـــد التغييرات منذ البدء في تقديم هذه المعونات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانيـــة، حيـــث ك المملكة المتحدة وألمانيا واليابان أهم الدول المتلقية لهذه المعونات. ومنـــذ الخمســـينيات . الستينيات من القرن العشرين كانت الدول الآسيوية هي أكثر الأقاليم تلقيا للمعونات الغذائي استبعاد الصين بسبب الحرب الباردة ما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. لذلـــك تم تقديم المعونات الغذائية في هذه الحقبة على الهند وباكستان وبولندا وكوريا الجنوبية وتـــ وتركيا ويوغسلافيا وهي الدول التي يتركز فيها الصـــراع مـــا بيـــن المعســـكرين[١]. و السبعينيات بدأ التوجه نحو دول العجز الغذائي منخفض الدخل، والدول الأكثر فقراً، وتلك تعاني من كوارث بشرية وطبيعية حيث تم تحديد مستوى معياري لنصيب الفرد من الدخل قبل الولايات المتحدة، وبناء عليه يتم اختيار الدولة الأكثر استحقاقاً للمعونـــات الغذائيـــة استبعاد دول مثل البرتغال وإسرائيل ومالطا والمستعمرات الفرنسية السابقة من قائمـــة ال المتلقية للمعونات الغذائية. وبالمثل تراجعت اليابان عن تقديم معوناتها الغذائيـــة إلـــى ال الآسيوية، والتي اعتادت تقديم هذه المعونات إليها لتدعيم الشراكة التجارية.

والجدير بالذكر أنه حتى مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالمعونـــات الغذائيـــة لا ت المؤثرات السياسية والاقتصادية هى المحددة لقرار توزيع المعونات الغذائية مـــا بيـــن ال الأولى بهذه المعونات، والمثال على ذلك هو تقديم الولايات المتحدة المعونات الغذائية بصد منتظمة إلى بيرو والسلفادور، في حين أن هناك دولا أخرى تعاني من تردي مســـتوى ا الغذائي بها بشكل يفوق المستوى السائد فى هاتين الدولتين وتحصل على كميـــات أقـــل المعونات الغذائية الأمريكية.[٢]

---

(١) stopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.**, p. 38.

(٢) mond F. Hopkins : **Reform in .. op.cit.**, pp. 257 – 260.

وفي حقبة التسعينيات من القرن العشرين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم كميات متزايدة من المعونات الغذائية إلى روسيا على الرغم من كونها دولة لا تعاني من عجز غذائي، كما أنها ليست من الدول الأقل دخلا على المستوى العالمي، ويرجع الهدف من ذلك إلى رغبة الولايات المتحدة في تدعيم العلاقات السياسية ومساندة النظام الحاكم. (١)

ولبيان الأثر الاقتصادي على قرارات توزيع المعونات الغذائية الأمريكية احتلت آسيا المرتبة الأولى في الحصول على المعونات الغذائية الأمريكية حتى سبعينيات القرن العشرين، كما اعتاد كل من الهند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وباكستان وإسرائيل وتركيا وفيتنام على الحصول على ٧٥% من إجمالي حبوب المعونات الأمريكية، في حين أنه في عام ٢٠٠١ تراجع نصيب هذه الدول مجتمعة إلى ٥% فقط من حبوب المعونات الأمريكية بسبب زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في هذه الدول. (٢)

وقد تناول العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على قرارات توزيع المعونات الغذائية على الدول المتلقية حيث ركز على المعونات الغذائية الأمريكية؛ إذ إنها أهم الدول المانحة وأكثرها مشاركة على المستوى العالمي. ويلاحظ تأثر عملية التوزيع بالمصالح السياسية والعسكرية للولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٩. وفي دراسة أخرى حول قرارات توزيع المعونات الغذائية في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ اتضح أن الأيديولوجيات السياسية ومنافع التصدير هي من محددات عملية توزيع المعونات الغذائية الأمريكية.

فى حين أوضحت دراسة أخرى أن هناك اختلافاً في قرارات الدول المانحة المرتبطة بعملية توزيع المعونات الغذائية ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠؛ ففي حقبة السبعينيات من القرن العشرين كانت مصالح المانحين أكثر تأثيرا على قرارات التوزيع عن حقبة الثمانينيات، كما أن المعونات الغذائية المقدمة من جهات أو هيئات مانحة دولية أكثر تأثرا باحتياجات الدول المتلقية عن تلك المعونات المقدمة من الدول المانحة. ويعد تقديم معونات الطوارئ أكثر تأثرا باحتياجات المتلقين عن تأثرها بمصالح المانحين. (٣)

كما تبين من هذه الدراسة أن الدول المانحة تفضل تقديم المعونات الغذائية إلى الدول الأقرب جغرافيا؛ لانخفاض تكاليف النقل والتخزين، كما تؤثر رغبة الدول المانحة في اتساع

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.**, pp. 29 – 31.

(٢) **Ibid.**, p. 10.

(٣) Eric Neumayer: "Is The Allocation of Food Aid Free from Donor Interest Bias?", **The Journal of Development Studies,** Vol. 41, No. 3, 2005, pp. 397 – 399.

نفوذها الإقليمي على التوسع الجغرافي في تقديم هذه المعونات، بالإضافة إلى استعمالها كعامل محفز لإقامة تحالفات سياسية وبخاصة فى حالة الرغبة فى كسب التأييد في عمليات التصويت في الأمم المتحدة. أما عن المصالح الاقتصادية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن هذه المصالح ليست ذات تأثير على قرارات المانحين في توزيع المعونات الغذائية.

ومن أهم المحددات ذات التأثير على قرارات المانحين الخاصة بتوزيع المعونات الغذائية التعداد السكاني للدول المتلقية، فقد أوضحت الدراسة أن الدول الأكثر كثافة سكانية هي الأكثر تلقيا للمعونات الغذائية على الرغم من أن الأمر الواقع يشير إلى أن عدد السكان ليس مؤشراً للحاجة إلى المعونات الغذائية، كما أن الدول الأقل كثافة سكانية ليست هي الأقل احتياجا إلى المعونات الغذائية.

ويعد الاتحاد الأوروبي وبرنامج الغذاء العالمي من أكثر المانحين اهتماما باحتياجات الدول المتلقية وإعطائها الأولوية في قرارات عملية التوزيع، وذلك على النقيض من الولايات المتحدة التي تؤثر المصالح السياسية بشكل أساسي على عملية تقديمها للمعونات الغذائية. (١)

ثانياً : توزيع المعونات الغذائية على الأقاليم والمقاطعات داخل الدولة المتلقية :

تتم عملية التوزيع في هذه المرحلة بناء على ثلاث استراتيجيات؛ الأولى هى توزيع المعونات الغذائية على أكثر الأقاليم احتياجا دون الاتجاه إلى توزيعها على كافة الأقاليم المتضررة، أما الثانية فهى تحديد الأسر المعيشية الأكثر احتياجا من بين كافة الأقاليم المتضررة، فى حين تعد الاستراتيجية الثالثة عبارة عن تطبيق الاستراتيجية الترجيحية ما بين الاتجاهين السابقين.

والجدير بالذكر أن الاستراتيجية الأولى أقل تكلفة ولا تحتاج إلى أعمال لوجيستية معقدة، إلا أن كفاءتها وفاعليتها في مواجهة حالة الجوع ليست واضحة، كما أن عدم الاعتماد على السلطات المحلية في عملية التوزيع يؤدي إلى صعوبة تحديد الفئات الأكثر احتياجا. وعلى الرغم من أن المسئولين المحليين أكثر قدرة على تحديد هذه الفئات إذ يتوافر لديهم قدر أكبر من البيانات، إلا أنه في حالة وجود مصالح شخصية وسياسية في عملية توجيه المعونات الغذائية فإن الاعتماد على الإدارة المحلية يعد من أسباب سوء توزيع المعونات الغذائية. ويشير الواقع العملي إلى أن المعلومات والبيانات المتاحة للدول والهيئات المانحة غير كافية لتحديد الأقاليم والمناطق والجماعات الأكثر احتياجا. (٢)

---

(١) **Ibid.**, pp. 403 – 409.

(٢) T. S. Jayne et. al. : "Giving The Poor ? Targeting of Food Aid in Rural Ethiopia", **World Development**, Vol. 29, No. 5, (Oxford : Pergamon Press, 2001), p. 888.

وتشترط آلية توزيع المعونات الغذائية داخل الدولة المتلقية – سواء على الأقاليم أو على الأفراد – ألا يحصل أي فرد مؤهل صحيا أو جسمانيا على المعونات الغذائية مجانا، بل لابد من مشاركته في وظائف مشروعات الأعمال العامة على أن يتم تقديم المعونات الغذائية في حالات الطوارئ والإغاثة بهدف تحقيق الاعتماد على الذات وحماية الأصول المملوكة لهذه الأسر الأكثر احتياجاً والمتضررة من الكوارث البشرية والطبيعية. (١)

وعن الأسس المتبعة في اختيار القرى المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، فإن هناك بعض المعايير المحددة من قبل الجهات المانحة مثل : مدى الحاجة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، ومستوى الفقر ومدى الحاجة إلى التوظيف، وتوافر البنية الأساسية بحيث يمكن الحصول على الوقود والمدخلات الأخرى في أقصر وقت وبأقل تكلفة، وكذلك مدى توافر التسهيلات التمويلية في مناطق إنشاء هذه المشروعات. (٢) وقد أوضحت الدراسات الميدانية أن اختيار موقع مشروعات الغذاء مقابل العمل يتأثر بالمقومات اللوجيستية، إذ يتم الابتعاد عن القرى البعيدة عن الطرق المرصوفة والأسواق بغض النظر عن مدى احتياجها لهذه المشروعات، (٣) كما أن اختيار مواقع هذه المشروعات يتم على أساس تحقيق المنفعة التنموية طويلة المدى، حيث يتم اختيار الموقع بناء على العائد الاستثماري. وبالطبع تكون هذه المناطق ليست بحاجة إلى هذه المشروعات، أو في أفضل الظروف هي المناطق الأقل احتياجا لمثل هذه المشروعات. (٤)

ويلاحظ وجود تماثل في التوزيع الجغرافي داخل الدولة المتلقية لكل من معونات الطوارئ ومعونات المشروعات، ذلك على الرغم من أن معونات الطوارئ يتم تخطيطها سنويا ومعونات المشروعات يتم تخطيطها بناء على خطة طويلة المدى. ويمكن استنتاج أن هذا التماثل يرجع إلى تفضيل مناطق بعينها دون أخرى تتوافر فيها المقومات المشجعة لتقديم المعونات الغذائية بصفة عامة. (٥)

---

(١) Daniel C. Clay et. al. : "Food Aid Targeting in Ethiopia, A Study of Who Needs and Who Gets It", **Food Policy,** Vol. 24, No. 4, 1999, pp. 393, 394.

(٢) Berhanu Gebremedhin and Scott M. Swinton : "Reconciling Food for Work Project Feasibility with Food Aid Targeting in Tigray, Ethiopia", **Food Policy,** Vol. 26, No. 1, 2001, p. 890.

(٣) **Ibid.,** p. 901

(٤) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op.cit.,** p. 145.

(٥) T. S. Jayne et. al. : **op.cit.,** pp. 905, 906

ثالثاً : توزيع المعونات الغذائية على الجماعات والأفراد الأكثر احتياجا :

حتى في حالة نجاح توزيع المعونات الغذائية على الإدارات المحلية فإن ذلك لا يعني توجيه المعونات الغذائية إلى الجماعات الأكثر فقرا داخل هذه الإدارات. وهناك آليات محددة لعملية توزيع المعونات الغذائية على الجماعات والأفراد المضارين سواء في حالة التوزيع المباشر أو عند المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، وقد تم تحديد هذه الآليات منذ البدء في توزيع المعونات الغذائية، وتشرف على تنفيذها السلطات المحلية في الدول المتلقية وكذلك الجهات المانحة. وتتمثل هذه الآليات في :

١- التوجيه الإداري : ويتم اختيار الجماعات الأولى بالحصول على المعونات الغذائية بناء على قرار جهات إدارية ومن قبل أفراد غير مستفيدين من هذه المعونات لضمان الحياد، وذلك بالاعتماد على بعض مؤشرات كملكية الماشية، والعمر، والنوع، والحالة الصحية والغذائية والمتاح من الموارد الإنتاجية.

٢- التوجيه الذاتي : ويقصد به آلية جذب المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل من خلال فرض أجور منخفضة في مشروعات الغذاء مقابل العمل؛ لضمان مشاركة الفئات الأكثر فقرا واستبعاد الفئات الأغنى التي لا تجد هذه الأجور مجزية للمشاركة في هذه الأعمال.

٣- التوجيه القائم على المجتمع، من خلال معرفة أعضاء المجتمع المدني بحالة الأمن الغذائي ومستواه لدى الأسر المعيشية وقدرتهم على أداء الأعمال. وبناء على اختيارات أعضاء المجتمع المدني يتم تحديد الأفراد الأكثر استحقاقاً وقدرة على المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل أو الحصول على الغذاء مجانا. (١)

والجدير بالذكر أن عملية التوجيه الإداري يشوبها العديد من أوجه القصور، إذ يمكن أن يتم التركيز على طبقة النخبة مع إهمال الأقليات والجماعات المهمشة، وبالتالي تستحوذ طبقة النخبة على منافع المعونات الغذائية مع استبعاد الأقلية من المشاركة في هذه المشروعات، كما أن هناك اتجاهاً يفضل مشاركة طبقة النخبة في مشروعات الغذاء مقابل العمل إذ إنها تضم أكثر الأفراد قدرة على المشاركة بالعمل.

أما فى حالة اتباع آلية التوجيه الذاتي في تحديد المشاركين في مشروعات المعونات الغذائية فإنها تؤثر على كفاءة الإنتاج؛ إذ لا تأخذ في الاعتبار مشاركة الأفراد الأكثر صلاحية في أداء العمل، كما أن تحديد العائد العيني بأقل من المستوى السائد يؤدي إلى مشاركة الأقل صلاحية والأقل تأهيلا، كما أن انخفاض مستوى العائد من هذه المشروعات قد يؤدي إلى

---

(١) Daniel C. Clay et . al. : **op.cit.,** pp. 393 – 395.

استبعاد الفئات الأكثر احتياجا مثل النساء حيث يكون الدخل منخفضاً إلى الحد الـذي لا يفـي بمقابل كم الجهد المبذول في كل من العمل والمنزل.

أما عن التوجيه القائم على اختيار المجتمع، فإنه كلما توافرت بيانات عن حالة الجفـاف والأمطار ومستويات التغذية ومستوى أسعار السلع الغذائية كلما ارتفعت كفاءة عمليتي التوزيـع والتوجيه، إذ يكون من السهل في هذه الحالة تحديد الأفراد الأكثر احتياجـا وكميـات السـلع الغذائية اللازمة لتحسين مستوى التغذية. وبالطبع فإنه في حالة وجود تعددية سـواء دينيـة أو عرقية أو سياسية مع انتشار الفساد في الإدارة المحلية فإن هذه الآلية في التوزيع تعد من أكـثر الآليات فشلا في تحقيق عدالة توزيع المعونات الغذائية، بل إن وجودها عبارة عـن أداة مـن أدوات تكريس مبدأ التمييز والتفرقة في هذه المجتمعات.(١)

ولابد من التأكيد على الفرق ما بين القدرة على المشاركة في مشروعات الغذاء مقـابل العمل وعلى الأحقية في هذه المشاركة، حيث تضع هذه المشروعات شروطاً خاصـة باللياقـة البدنية والصحية مما يعني استثناء كبار السن والجوعى أي الفئات الأكثر فقـرا، كمـا يعتمـد بعض هذه المشروعات على أولوية التسجيل. ويحقق هـذا النمـط مـن التوظيـف أفضـل الاختيارات للمشاركة في المشروعات حيث يتم انتقاء الأفراد الأكثر احتياجا والأكـثر قـدرة على العمل. فعلى سبيل المثال، فإن الأسرة الأكثر عددا قد تكون أكثر قدرة على المشـاركة إلا أنها ليست الأكثر أحقية في حصول كل أفرادها على فرص عمل في هذه المشروعات. وفـي حالة توافر القدرات الصحية والبدنية لدى الأفراد الأكثر غنى - وبخاصة الذين يمتلكون الـثروة الحيوانية والأراضي الزراعية - فإن ذلك لا يعني أحقيتهم في المشاركة في مشروعات الغـذاء مقابل العمل، ذلك على الرغم إمكانية تحقيق مستوى إنتاجي مرتفع عند مشاركتهم بالعمل فـي هذه المشروعات. وتبعا لآليات المشاركة في مشروعات الغذاء مقـابل العمـل فـإن الأسـر الصغيرة التي ترأسها النساء كبيرات السن واللاتي لا يملكن سوى نصيب ضئيل من الأراضـي وكذلك تلك الأسر ذات الأعداد الكبيرة من العمالة تعد من أكثر الأسـر المعيشـية اسـتحقاقا للمشاركة في هذه المشروعات. كذلك يؤثر عامل السن والنوع على عملية الاختيـار الفـردي للمشاركة في هذه المشروعات. وتوضح الدراسات الميدانية في العديد من مواقع مشـروعات الغذاء مقابل العمل أن الاختيار الفعلي للمشاركين في هذه المشروعات يتوقف بالأساس علـى القدرة على إتمام العمل وليس مجرد الأحقية أو الرغبة في المشاركة.(٢)

---

(١) Christopher B.B arrett and Daniel G. Maxwell: **Food Aid After .. op. cit.,** pp. 144, 145.

(٢) Berhanu Gebremedhin and Scott M. Swinton: **op. cit.,** pp. 91 – 94.

أما عن الأفراد والجماعات الأكثر فقرا فيفضل تقديم المعونات الغذائية لهم في صورة مشروعات التغذية الإضافية و/ أو التوزيع المجاني المباشر بحيث لا يتعارض تقديم المعونات الغذائية لهم مع الأهداف التنموية لمشروعات الغذاء مقابل العمل. ومن أهم محددات عملية توزيع المعونات الغذائية على الأفراد والجماعات داخل الدولة المتلقية:

١- موارد الأسرة المعيشية أى الممتلكات من أراض زراعية وثروة حيوانية، وكذلك المستوى التعليمى والصحى لأفراد هذه الأسرة.
٢- التوزيع النوعي والعمري لأفراد الأسرة المعيشية الواحدة.
٣- مستوى صحة الأطفال، والذى يتم تحديده بالاعتماد على الطول والوزن.
٤- توافر التسهيلات اللوجيستية كعامل محدد لتوزيع المعونات الغذائية بصفة عامة.
٥- الأوضاع البيئية المتغيرة مثل حالة المناخ وظهور الآفات والحشرات الزراعية.
٦- نصيب هذه الجماعات من المعونات الغذائية في فترات سابقة.(١)

وقد قامت إحدى الدراسات باختبار العلاقة بين مدى الحاجة إلى المعونات الغذائية واختيار الجماعات المتلقية لهذه المعونات، وقد تبين أن تقديم المعونات الغذائية إلى هؤلاء الأفراد لا يتوقف على مدى احتياجهم للغذاء، كما أنه لا يوجد ثمة تأثير لبعض المتغيرات مثل الدخل الناتج من العمل غير الزراعي، وملكية الثروة الحيوانية، ومستوى هطول الأمطار، والإقامة والاستقرار في أقاليم محددة على المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل أو حتى الحصول على الغذاء المجاني، في حين أن العوامل الأكثر تأثيرا على اختيار الأفراد المتلقين للمعونات الغذائية هي: السن، والنوع، والحصول على المعونات الغذائية في فترات زمنية سابقة، ووجود علاقة بين هؤلاء المنتفعين والكادر القائم على عملية التوزيع،(٢) وهو ما يعني أن الحاجة إلى المعونات الغذائية، ومدى القدرة على المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل ليست هي العامل المحدد لحصول الجماعات والأفراد على المعونات الغذائية، بل إن العوامل الديموجرافية والطبقية هي المحدد الأساسي لحصول فئات وأفراد بعينهم على هذه المعونات.

والجدير بالذكر أن هناك تفضيلات للمشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل من قبل الأفراد المتلقين للمعونات الغذائية. فمثلاً يؤدي وجود الأطفال إلى تراجع رغبة الفتيات والنساء في المشاركة في هذه المشروعات، كما تعد زيادة ملكية الثروة الحيوانية والمستوى

---

(١) Thomas S. Jayne et. al.: **op. cit.,** pp. 258 – 263

(٢) **Ibid.,** pp : 252, 253.

انظر أيضا Daniel C. Clay et. al.: **op.cit.,** p. 405.

التعليمي من أهم أسباب تراجع تلك الرغبة، في حين أن صغر السن وتوافر الصحة البدنية محددان أساسيان لإقبال الأفراد على المشاركة بالعمل في مشروعات المعونات الغذائية.(١)

(١) Tesfaye Teklu : "Labor – Intensive Public Works : The Experience of Botswana and Tanzania", in: Joachim Van Braun (ed.): **op.cit.**, pp. 164, 165.

الفصل الثاني
الاتجاهات الرئيسية للمعونات الغذائية في أفريقيا

الفصل الثاني
الاتجاهات الرئيسية للمعونات الغذائية
في أفريقيا

اقتصر دور المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء على الإغاثة والمساعدات في حالات الطوارئ لعدة عقود، إلا أنه منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين اتجهت جهود الدول والهيئات المانحة إلى الاهتمام بالدور التنموي للمعونات الغذائية في الإقليم، ذلك بالإضافة إلى حماية اللاجئين وضحايا الكوارث الإنسانية والبشرية من خلال عمليات إعادة تسكين وتأهيل هؤلاء اللاجئين والنازحين، ويرجع ذلك التوجه إلى الاهتمام العالمي بمفهوم التنمية المستدامة وبخاصة في الأقاليم الأكثر فقرا في العالم، بالإضافة إلى التوسع في تعريف معونات الطوارئ من مجرد كونها رد فعل سريع وقصير المدى للإغاثة إلى اعتبارها عملية مركزة لمواجهة الكوارث قبل وبعد حدوثها. وقد بدأ هذا الاتجاه بإنشاء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لشبكة الإنذار المبكر في القارة الأفريقية.

وقد بدأ تزايد تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في سبعينيات القرن العشرين، مع بدء ظهور أزمة الغذاء العالمية وتزايد الاحتياجات الغذائية في الدول الأقل دخلا ذات العجز الغذائي، لذلك تزايد نصيبها من المعونات الغذائية الأمريكية إلى ٣١% و ٤٤% في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مقارنة بـ ٢% و ١٢% في خمسينيات وستينيات نفس القرن. وترجع زيادة نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية إلى زيادة حجم معونات الطوارئ بسبب حالات الجفاف والمجاعات التي اجتاحت الإقليم.(١)

وفي هذا السياق يتم تناول تطور تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا، ويقتضي ذلك التعرف على نصيب الإقليم من المعونات الغذائية العالمية، وكذا الهيكل السلعي لهذه المعونات المقدمة إليها، مع توضيح أهم الصيغ الحديثة في تقديم هذه المعونات على المستوى العالمي وانعكاساتها على تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وقد حددت الدراسات الاقتصادية والتقارير الدولية أن أهم هذه الصيغ هو الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، وكذلك تزايد الاعتماد على تقديم المعونات الغذائية من قبل الجهات والهيئات المانحة. وسيتم التركيز على دور برنامج الغذاء العالمي فى التنمية الأفريقية لما له من نشاط بارز في تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمي، وكذلك على مستوى القارة الأفريقية سواء في حالات الإغاثة أو لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال

---

(١) Bjorg Colding and Per-Pinstrup Andersen : **op.cit.**, p. 120.

الاعتماد على البيانات المتوفرة خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠، والتي أعدها برنـامج الغذاء العالمي بحيث تضم كافة عمليات تقديم المعونات الغذائيـة علـى المسـتوى العـالمي، بالإضافة إلى بيانات الفاو عن اتجاهات المعونات الغذائية خلال فترة الثمانينيات وإن كانت أقـل شمولا من سابقتها.

المبحث الأول
الحجم والهيكل

يوضح هذا المبحث تطور عملية تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء من خلال مطلبين؛ يتناول الأول منهما نصيب الإقليم من إجمالي المعونات الغذائية العالمية، مع التعرف على نصيب الإقليم من أنماط وسلع المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي، في حين يتناول المطلب الثاني التوزيع السلعي للمعونات الغذائية على دول الإقليم، والأهمية النسبية لكل سلعة في سلة الغذاء المقدمة كمعونات إلى أفريقيا ودولها؛ وذلك للتعرف على مدى ثبات أو تذبذب كميات المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا، ومن ثم يمكن تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها كمورد تنموي ثابت ومستقر، كما أن تحديد أهم السلع المقدمة كمعونات يسهم في التعرف على مدى ملاءمة هذه السلع لأنماط الاستهلاك الغذائي السائد.

المطلب الأول
نصيب أفريقيا من المعونات الغذائية العالمية

شهدت المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء تذبذبا خلال حقبة تسعينيات القرن العشرين، إذ إنه في بداية هذه الفترة تم تسليم حوالي ٤ ملايين طن من الغذاء كمعونات في عام ١٩٩١، وارتفعت هذه الكمية لتصل إلى ٦ ملايين طن في العام التالي مباشرة، وقد تلا ذلك انخفاضاً مستمراً حتى عام ٢٠٠٠، إذ وصلت الكمية المسلمة من المعونات الغذائية إلى ٣,٧ مليون طن، وقد سجل عام ١٩٩٧ أقل قيمة متلقاة من المعونات الغذائية خلال فترة الدراسة وهي ٢,٥ مليون طن. ويلاحظ أن هذا التذبذب يتزامن مع تذبذب كميات المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي.(١)

وتحصل أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة يعتد بها من المعونات الغذائية العالمية على الرغم من تذبذب كمياتها المقدمة على المستوى العالمي، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في الحصول على هذه المعونات بين الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية على المستوى العالمي خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين (ماعدا عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨) حيث جاءت أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الثانية بعد أوروبا الشرقية في الحصول على المعونات الغذائية العالمية فى عام ١٩٩٣، فى حين جاءت فى المرتبة الثانية بعد آسيا فى عام ١٩٩٨. ويتضح من الجدول رقم (٣) أن أعلى نسبة حصلت عليها أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية هي ٤٠% في عام ١٩٩٢، وأقل نسبة هي ١٨,٧٦% في عام ١٩٩٩، وهو

---

(١) WFP Official Site : **2000 Global .. op. cit.,** Table No. 9, 10.

العام الذى احتلت فيه المرتبة الثالثة بين الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية العالمية بعد كل من أوروبا الشرقية وآسيا، أي أن التراجع في الكمية المطلقة للمعونات الغذائية المسلمة إلى الإقليم من ٤ ملايين طن في عام ١٩٩١ إلى ٣ ملايين طن في عام ٢٠٠٠ تقابله زيادة في نصيب الإقليم من المعونات الغذائية العالمية من ٣٢% في عام ١٩٩١ إلى ٣٤,٥% في عام ٢٠٠٠، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم المعونات الغذائية العالمية.[١]

وقد أوضحت التقارير السنوية لبرنامج الغذاء العالمي حصول أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة تبلغ حوالى ٣٠% من المعونات الغذائية العالمية خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وبذلك احتلت المرتبة الثانية بين الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية بعد آسيا، في حين أنه في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ جاءت أفريقيا جنوب الصحراء في المركز الأول من حيث الحصول على المعونات الغذائية العالمية بين الأقاليم المتلقية إذ حصلت على نسبة تبلغ حوالى ٥٠% من المعونات الغذائية العالمية المقدمة فى هذين العامين. [٢]

وعن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من معونات الطوارئ العالمية، يوضح الجدول رقم (٤) حصول الإقليم على المرتبة الأولى بين الأقاليم المتلقية لمعونات الطوارئ الغذائية خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٩٩، بل وصلت النسبة التي حصل عليها إلى ٧٣% من إجمالي معونات الطوارئ العالمية في عام ١٩٩٢ (وهي أعلى نسبة خلال عقد التسعينيات). وعلى الرغم من تراجع نصيب الإقليم من معونات الطوارئ العالمية خلال هذا العقد (من ٧١% في عام ١٩٩١ إلى ٥٠% في عام ٢٠٠٠) إلا أنه لا يزال يحتل المرتبة الأولى في الحصول على هذا النمط من المعونات على مستوى الأقاليم المتلقية.

وعن التوزيع الجغرافي لمعونات المشروعات العالمية ونصيب أفريقيا جنوب الصحراء منها، يوضح الجدول رقم (٥) حصول أفريقيا جنوب الصحراء على المرتبة الأولى في عام ١٩٩٩ فقط بنسبة ٣٨,١٦%، في حين تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة في بعض السنوات، أما أقل نسبة حصل عليها الإقليم من معونات المشروعات العالمية فهي ٢٣,٢٥% في عام ١٩٩٢. وقد شهدت معونات المشروعات المقدمة إلى الإقليم تزايدا من ٦٦١ ألف طن في عام ١٩٩١ إلى ٨٤٤ ألف طن في عام ٢٠٠٠ مما أدى إلى زيادة النسبة التي حصل عليها الإقليم من هذا النمط من المعونات من ٢٤% إلى ٣١% خلال فترة الدراسة.[٣]

---

(١) **Idem.**

(٢) WFP : **WFP Annual Report 2004,** p. 48.

(٣) WFP Official Site : **2000 Global .. op. cit.,** Table No. 9, 10.

ويوضح الجدول رقم (٦) التوزيع الجغرافي لمعونات البرامج العالمية خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠. ويلاحظ تناقص نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من برامج المعونات الغذائية العالمية خلال فترة الدراسة إذ تراجع نصيبها من الإجمالي العالمي من ١٥% تقريبا في عام ١٩٩١ إلى ٦,٧% في عام ٢٠٠٠، بل إن عام ١٩٩٩ قد سجل أقل نسبة وهي ٤,٠٣%، في حين وصلت أعلى نسبة حصل عليها الإقليم إلى ٢٧,٨٦% في عام ١٩٩٧.

ويتضح مما سبق أن هناك تذبذبا في كميات المعونات الغذائية المقدمة سواء على المستوى العالمي، أو تلك المقدمة إلى الإقليم سواء كقيمة مطلقة أو كنسبة من الإجمالى العالمى، وما ينطبق على إجمالي المعونات الغذائية ينطبق أيضا على أنماط المعونات الغذائية الثلاثة ونصيب الإقليم منها، كذلك تبين استحواذ الإقليم على القدر الأكبر من معونات الطوارئ العالمية في حين تراجعت مكانة الإقليم في حالة الحصول على معونات المشروعات والبرامج وهي الأنماط المؤثرة على العملية التنموية.

وعن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من سلع المعونات الغذائية العالمية المقدمة خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، فتوضحه الجداول من (٧ إلى ١٩). وقد حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على أعلى نسبة حبوب في عام ١٩٩٢ (٤٢,١٦%)، أما أقل نسبة حصلت عليها من إجمالي الحبوب المقدمة على المستوى العالمي فهي ١٨,٦٧% في عام ١٩٩٩، ثم ما لبثت وأن ارتفع نصيبها من الحبوب في عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٣٥,٢١%. وتحتل أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة من الأولى إلى الثالثة من حيث حصولها على حبوب المعونات الغذائية وذلك تبعا لتذبذب الكميات المتحصل عليها (الجدول رقم ٧).

أما الجدول رقم (٨) فيوضح نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية من غير الحبوب، وقد وصلت أعلى نسبة حصل عليها الإقليم إلى ١٩,٤٦% في عام ١٩٩٩، ثم ما لبثت أن ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى ٣٠,٣٧% في عام ٢٠٠٠، وإن كانت هذه النسبة أقل من مثيلتها في عام ١٩٩١ (٣٤,٧٨%). ويلاحظ أن أوروبا الشرقية تحتل المرتبة الأولى عادة في الحصول على المعونات الغذائية من غير الحبوب.

وبالنسبة للقمح ودقيقه، يوضح الجدول رقم (٩) نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من الإجمالي العالمي المقدم منه كمعونات. وقد شهد نصيب الإقليم تزايدا من ٢٥,٤٥% في عام ١٩٩١ ليصل إلى ٣٢,٥% في عام ٢٠٠٠، وعلى الرغم من هذا التزايد إلا أن نصيب الإقليم من القمح ودقيقه قد شهد تذبذباً خلال فترة الدراسة؛ ففي عام ١٩٩٩ حصل الإقليم على ١٢,٧٢% فقط من القمح ودقيقه المقدم كمعونات على المستوى العالمي، ليأتي الإقليم في

المرتبة الثانية بعد آسيا، بل إنه في بعض السنوات جاء في المرتبة الثالثة بعد آسيا وأوروبا الشرقية.

أما عن الأرز، فقد بدأ الإقليم في الحصول على كميات متزايدة منه منذ عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤ بحيث ارتفعت النسبة المتحصل عليها لتمثل نصف المقدم عالميا، وأعلى نسبة حصل عليها من الإجمالي العالمي هي ٥٦,٥٤% في عام ١٩٩٢، ثم أخذت في الانخفاض في عام ١٩٩٤ لتصل إلى ٢١,٧٧%، ويرجع ذلك إلى انخفاض الكمية المقدمة من ٤ ملايين طن إلى ٢,٥ مليون طن،[1] مع زيادة الكم المقدم من الأرز كمعونات إلى آسيا والتي استمرت في الحصول على القدر الأكبر من الأرز المقدم كمعونات غذائية منذ عام ١٩٩٥ حتى نهاية فترة الدراسة (الجدول رقم ١٠).

ويوضح الجدول رقم (١١) التوزيع الجغرافي للحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية إلى الأقاليم المتلقية، حيث حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على الكم الأكبر منها، بل واحتلت المرتبة الأولى بين الأقاليم المتلقية لها باستثناء عام ١٩٩٩، حيث جاءت في المرتبة الثانية بعد أوروبا الشرقية بـ ١% تقريبا. وقد حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على أعلى نسبة حبوب خشنة في عام ١٩٩٦ (٨١,٥٥%)، وأقل نسبة حصلت عليها هي ٣٩,٥٤% في عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت هذه النسبة مرة أخرى في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٥٤,٩٤%.

أما بالنسبة للغذاء المركب / المخلط، فقد جاءت أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الثانية بعد آسيا من حيث الحصول على هذا النوع من الحبوب، وقد تراوح ما حصلت عليه خلال سنوات الدراسة ما بين (٢٤,٩١% في عام ١٩٩٦) و (٤٠,٩٩% في عام ٢٠٠٠)، كما يتضح من الجدول رقم (١٢).

وبالنسبة لمنتجات الألبان حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على قدر لا بأس به من المقدم منها كمعونات على المستوى العالمي، بل إنها جاءت في عدد من السنوات في المرتبة الثانية بين الأقاليم المتلقية بعد أوروبا الشرقية، وفي بعض السنوات جاءت في المرتبة الثالثة بعد آسيا وأمريكا اللاتينية. ويوضح الجدول رقم (١٣) أن عام ١٩٩٧ هو العام الذي حصلت فيه أفريقيا جنوب الصحراء على أعلى نسبة من منتجات الألبان (٣١,٠٨%)، أما في عام ١٩٩٢ فقد حصل الإقليم على أقل نسبة منها (٨,٤%).

كما يوضح الجدول رقم (١٤) ضآلة نصيب الإقليم من معونات اللحوم والأسماك العالمية فى بعض سنوات الدراسة (٠,٧٢% في عام ١٩٩٩، و ٤% في عام ٢٠٠٠)، في

---

(١) Idem.

حين حصل الإقليم على نسب معقولة من هذه السلع المقدمة كمعونات في بعض السنوات الأخرى حيث وصل نصيب الإقليم من الإجمالي العالمي إلى ٥٠,٧٨% في عام ١٩٩٦. وبالنسبة للزيوت والدهون، حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة يعتد بها بالنسبة للأقاليم المتلقية، حيث جاءت في المرتبة الأولى خلال سنوات الدراسة باستثناء عام ١٩٩٧ والذي حصلت فيه على ٢٨,٨٣% من الإجمالي العالمي لتأتي في المرتبة الثانية بعد دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أما أعلى نسبة حصلت عليها أفريقيا جنوب الصحراء من معونات الزيوت والدهون العالمية فهي ٤١,٦٦% في عام ١٩٩٦، وهو ما يظهر في بيانات الجدول رقم (١٥).

أما الجدول رقم (١٦) فيوضح التباين في حصول أفريقيا جنوب الصحراء على البقوليات خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، ففي عام ١٩٩٧ حصلت على ٥٨,٤٨% من بقوليات المعونات الغذائية العالمية، وفي العامين التاليين حصلت على ٢٦,٤٧% و ١٨,٦٨% على التوالي. وقد احتلت أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الأولى في الحصول على بقوليات المعونات العالمية في بعض سنوات الدراسة، وفي بعض السنوات الأخرى جاءت في المرتبة الثانية بعد أوروبا الشرقية.

ويوضح الجدول رقم (١٧) نصيب الإقليم من باقي سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب. إذ حصل الإقليم على أعلى نسبة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على التوالي (٤٠,١% و ٤٤,٩٢%)، في حين حصل في عام ١٩٩٧ على ١٩,٦٨% من هذه المعونات، وجاء في المرتبة الثانية بعد آسيا، إلا أنه بصفة عامة قد حصلت على الكم الأكبر من السلع المتنوعة غير الحبوب المقدمة كمعونات غذائية.

ويعطى الجدول رقم (١٨) ملخصا عن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من سلع المعونات الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٠. وقد حصل الإقليم على ٣٥,٢١% من حبوب المعونات الغذائية العالمية، و ٣٠,٣٧% من المعونات الغذائية من غير الحبوب. وتعد الحبوب الخشنة والغذاء المركب / المخلط من أكثر السلع التي حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على النسبة الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة منها على المستوى العالمي؛ إذ استحوذ الإقليم على ٥٤,٩٤% و ٤٠,٩٩% من الحبوب الخشنة والغذاء المركب / المخلط المقدم كمعونات غذائية عالمية، كما حصل الإقليم على ٣٩,٣٩% من الزيوت والمواد الدهنية، و ٣٢,٥% من القمح ودقيقه، و٢٥,٥٣% من البقوليات المقدمة كمعونات غذائية عالمية، في حين لم يحصل الإقليم سوى على ٤,١٤% من معونات اللحوم والأسماك، و١١,٠٦% من منتجات

الألبان، و ١٥,٢١% من الأرز المقدم كمعونات غذائية على المستوى العالمى خلال عام ٢٠٠٠.

ويرجع حصول أفريقيا جنوب الصحراء على القدر الأكبر من الحبوب الخشنة والغذاء المركب / المخلط المقدم كمعونات غذائية عالمية إلى أن النمط الغذائي السائد في دول الإقليم يعتمد بالأساس على مثل هذه الحبوب الخشنة، كما أن الغذاء المركب / المخلط هو أكثر أنواع سلع المعونات الغذائية تقديما في حالات الطوارئ، أما القمح ودقيقه أو الأرز فتحصل عليه دول الإقليم في صورة برامج فقط.

ويوضح الجدول رقم (١٩) نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية المقدمة في عام ٢٠٠٠، حيث حصل الإقليم على ٣٤,٥٨% من المعونات الغذائية العالمية، و٨٠,٨٦% من معونات الاتحاد الأوروبي، و٦٢,٦٥% من المعونات الغذائية الألمانية و ٦٥,٢١% من معونات المملكة المتحدة، كما يعد كل من النرويج وهولندا من أكثر الدول المانحة للإقليم في عام ٢٠٠٠ (٧٣,١٨% و ٥٨,٦٦%)، في حين أن الولايات المتحدة قدمت ٢٨,٦٥% فقط من معوناتها الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء، ذلك على الرغم من مساهمتها في المعونات الغذائية العالمية بنسبة تبلغ حوالى ٦٠%، أما كندا فقد قدمت ٣٧,٩% من معوناتها الغذائية العالمية إلى الإقليم، أي أن أكثر الدول المانحة على المستوى العالمي هي الأقل تقديما للمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠. والجدير بالذكر أن هذه النسبة تشكل أكبر مساهمة فى المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.(١)

وقد توافرت بيانات عن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من الحبوب المقدمة كمعونات غذائية في عام ١٩٩٢. ويوضح الجدول رقم (٢٠) أن كلا من المملكة المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهولندا من أكثر المانحين تقديماً للمعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء، إذ وصلت النسبة المقدمة إلى الإقليم من إجمالى معوناتهم العالمية إلى ٩٨,٥٩%، ٩٧,٦٢%، ٩١,٦% على التوالي، تليهم ألمانيا بنسبة ٧٨,٣٩%، في حين قدمت الولايات المتحدة نسبة ٣١,٨٨% من معوناتها الغذائية العالمية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ١٩٩٢، وهو ما يتفق مع الاتجاه السائد في عام ٢٠٠٠ من أن الدول المانحة الكبرى هي الأقل إسهاما في المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) تقدمت الاشارة إلى مساهمة الدول المانحة فى المعونات الغذائية المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء عند تحديد الدول المانحة والمتلقية للمعونات الغذائية فى الفصل السابق. وتبين من الجدول رقم (٢) أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى أسهما بنسبة ٧٠% من إجمالى المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم فى عام ٢٠٠٠.

والجدير بالذكر أنه خلال حقبة ثمانينيات القرن العشرين كانت الولايات المتحدة هي المانح الأساسي في تقديم هذه المعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ أسهمت بنسبة ٤٧% و ٤٥% من حبوب المعونات الغذائية والسلع من غير الحبوب المقدمة إلى الإقليم، في حين أسهم الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٥% من معونات الحبوب و ٢٧% من المعونات من غير الحبوب المقدمة إلى الإقليم. (١)

وعن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من سلع المعونات الغذائية العالمية خلال عقد الثمانينيات، فتوضحه الجداول من (٢١) إلى (٣١). فالجدول رقم (٢١) يوضح التوزيع الجغرافي لحبوب المعونات الغذائية العالمية على الأقاليم المتلقية خلال الفترة ٨٢ / ١٩٨٣ - ٩١ / ١٩٩٢، ويلاحظ منه تراجع نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من ٢٧,٥٤% في عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ١٣.٣١% في عام ١٩٩٢/٩١، وقد حصلت على أكبر نصيب لها من الحبوب المقدمة كمعونات غذائية عالمية في عام ٨٤ / ١٩٨٥، واحتلت المرتبة الثانية من حيث الحصول على حبوب المعونات الغذائية بعد آسيا ودول الباسفيك أو بعد شمال أفريقيا والشرق الأوسط باستثناء عامي ٨٤ / ١٩٨٥ و ٨٥ / ١٩٨٦ اللذين جاءت فيهما في المرتبة الأولى من حيث الحصول على الحبوب المقدمة كمعونات غذائية على المستوى العالمي.

كما يوضح الجدول رقم (٢٢) نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من أنواع حبوب المعونات الغذائية العالمية خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٩٢/٩١، حيث حصل الإقليم على نسبة من الحبوب العالمية المقدمة كمعونات غذائية خلال فترة الدراسة تتراوح ما بين الثلث والربع تقريبا، وأعلى نسبة حصل عليها الإقليم هي ٣٨,٧٧% في عام ١٩٨٥/٨٤، وأقل نسبة هي ٢٤,٤٦% في عام ١٩٩٠/٨٩، كذا يلاحظ تذبذب هذه النسبة خلال فترة الدراسة، وهي السمة المميزة في عملية تقديم المعونات الغذائية كما أوضحت بيانات حقبة التسعينيات من القرن العشرين فيما سبق.

وقد حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على النصيب الأكبر من الحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية عالمية خلال النصف الأول من ثمانينيات من القرن العشرين إذ وصل نصيبها منها إلى ٧٩,٣٢% خلال عام ١٩٨٦/٨٥، وفي النصف الثاني من فترة الدراسة حصلت على القدر الأكبر من الأرز المقدم كمعونات غذائية عالمية بنسب تتراوح حول ٥٠% من المقدم على المستوى العالمي. أما القمح، فقد حصل الإقليم منه على نسب يعتد بها وصلت إلى ٢٨,٥% من الإجمالي العالمي في عام ١٩٨٥/٨٤، في حين أن أقل نسبة حصل عليها الإقليم من معونات القمح العالمية هي ١٧,٢٢% في عام ١٩٩٠/٨٩.

---

(١) FAO : **Food Aid in Africa .... op.cit.,** p.9

أما الجدول رقم (٢٣) فيوضح نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب خلال الفترة ١٩٨٢ – ١٩٩٢، وقد حصلت على نسب متفاوتة من اللبن المجفف المقدم كمعونات غذائية عالمية خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أعلى نسبة في عام ١٩٩٠ (٣٦,٥٥%)، وأقل نسبة هي ١٣,٧٩% في عام ١٩٨٩. أما منتجات الألبان فإن أعلى نسبة حصل عليها الإقليم من الإجمالي العالمي هى ٣٨,٤٧% في عام ١٩٨٩، وأقل نسبة هي ١٠,٤% في عام ١٩٩٠. وبالنسبة لزيت الخضراوات، فإن أعلى نسبة هي ٣٧,٥١% في عام ١٩٨٥، وأقل نسبة هي ١٤,٧١% في عام ١٩٨٧. ويعد المسلي أكثر السلع الغذائية من غير الحبوب المقدمة كمعونات تذبذبا في النصيب الذي حصل عليه الإقليم، ٣٩,٢% من الإجمالي العالمي في عام ١٩٨٥ و ٣,٨٩% في عام ١٩٨٨. وتوضح النسب سابقة الذكر وجود تفاوت فى نصيب الإقليم من سلع المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمى.

وعن نصيب القارة الأفريقية من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى كل من الدول النامية والدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي، يوضح الجدول رقم (٢٤) نصيب القارة الأفريقية من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى هاتين المجموعتين من الدول خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ – ١٩٩٢/٩١، فقد تراوح نصيب القارة الأفريقية من الحبوب المقدمة كمعونات إلى الدول النامية حول ٥٠% تقريبا باستثناء عام ١٩٨٥/٨٤ (٦١,٥٦%) وعام ١٩٨٨/٨٧ (٥٤,٧٢%). أما عن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي فقد وصل إلى ٤١,٩٧% في عام ١٩٨٥/٨٤، أما أقل نسبة حصلت عليها فهي ٢٨,٣٩% في عام ١٩٨٤/٨٣.

ويوضح الجدول رقم (٢٥) نفس المؤشرات السابقة ولكن للقمح، فقد حصلت القارة الأفريقية على نصف القمح المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية (٤٤,٩٢% في عام ١٩٩٢/٩١ وهي أقل نسبة، وأعلى نسبة هي ٥٧,٦٤% في عام ١٩٨٥/٨٤)، كذلك حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ربع القمح المقدم كمعونات غذائية إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي باستثناء عامي ١٩٨٥/٨٤ و ٨١ / ١٩٨٢ حيث حصل فيهما الإقليم على ٣٠,٣٧% و ١٨,٨٤% من معونات القمح على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (٢٦) حصول القارة الأفريقية على نسب متفاوتة من الأرز المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية، من ٢٢,٧٣% في عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٥٦,٦٩% في عام ١٩٩٢/٩١، في حين حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على نسبة تزيد عن نصف معونات الأرز المقدمة إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (٧٢,٨٩% في عام

١٩٨٢/٨١)، وأقل نسبة حصلت عليها هي ٤٥,١٢% في عام ١٩٨٤/٨٣، وقد شهدت هـذه النسبة تزايدا بعد عام ١٩٨٤/٨٣ لتصل إلى ٦٨,٤٤% في عام ١٩٩٢/٩١.

وعن الحبوب الخشنة، يوضح الجدول رقم (٢٧) نصيب القارة الأفريقية من هذه الحبوب المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول النامية، وكذا نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي. ويلاحظ التذبذب في نصيب القارة الأفريقية من الحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول النامية (٨٢,٢٨% في عام ١٩٨٦/٨٥ و٤٣,٨٩% في عام ١٩٨٢/٨١)، وهو ما يتماشى مع نفس اتجاه التذبذب في حصول أفريقيا جنوب الصحراء على الحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (٨٥,٢٥% في عام ١٩٨٦/٨٥ و ٥٢,٨٩% في عام ١٩٨٣/٨٢).

كما حصلت القارة الأفريقية على قدر متفاوت من اللبن المجفف المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية، وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (٢٨). ففي حين حصلت على ٢٠,٠٧% من اللبن المجفف في عام ١٩٨٨، وصلت هذه النسبة إلى ٥١,٤٤% في عام ١٩٩٠. وعلى الرغم من التزايد الذي شهدته هذه النسبة خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين إلا أنها ما لبثت أن شهدت انخفاضا حتى عام ١٩٨٩، ثم ارتفاعاً مفاجئاً في عام ١٩٩٠ وانخفاضاً آخر في عام ١٩٩١. أما عن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من اللبن المجفف المقدم إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي، فقد وصلت أعلى نسبة في عام ١٩٨٥ إلى ٤٧,٧٢%، أما أقل نسبة فهي ٢٢,٢% في عام ١٩٨٩، ثم ما لبثت أن شهدت زيادة مرة أخرى خلال آخر عامين في فترة الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (٢٩) نصيب القارة الأفريقية من منتجات الألبان المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩١، حيث وصل إلى أعلى نسبة وهى ٤٩,٩٩% في عام ١٩٩١، في حين سجل أقل نسبة في عام ١٩٨٣ (٢٦,٤٢%). وعن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من منتجات الألبان المقدمة كمعونات إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي فقد وصل إلى ٤٧,٩٢% في عام ١٩٨٥، في حين اتجه إلى الانخفاض ليصل إلى ١٦,٢% في عام ١٩٩١.

ويوضح الجدول رقم (٣٠) نصيب القارة الأفريقية من معونة الزيوت النباتية المقدمة إلى الدول النامية، وكذلك نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من تلك المعونة المقدمة إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٩١. ويلاحظ حصول القارة الأفريقية على نسب متفاوتة من الزيوت النباتية خلال سنوات الدراسة، فعلى الرغم من حصولها على نسبة ٤٢,٢٩% في عام ١٩٨٩ إلا أنها سجلت في عام ١٩٩١ أدنى نسبة لها

وهي ٥,٣٥%. أما بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، فقد شهد نصيبها من الزيوت النباتية المقدمة إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي تزايدا خلال سنوات الدراسة من ٦,٥٧% في عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٣٨,٠١% في عام ١٩٩١، أما أعلى نسبة فقد تحققت في عام ١٩٨٥ وهي ٣٩,٣٢%.

وفي الجدول رقم (٣١) يتضح تذبذب نصيب القارة الأفريقية من المسلي المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال فترة الدراسة؛ فأعلى نسبة هي ٤٩,٤% في عام ١٩٩١، وأقل نسبة هي ٨,٨٣% في عام ١٩٨٨. وبالمثل بالنسبة لنصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المسلي المقدم إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي حيث وصلت أعلى نسبة إلى ٥٩,٠٤% في عام ١٩٨٥، في حين أن أدنى نسبة هي ٧,١٩% في عام ١٩٨٨.

والخلاصة هى تذبذب نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية سواء كنسبة من الإجمالي، أو كنسبة من أنماط وسلع هذه المعونات، بل وتفاوته في بعض الأحيان؛ إذ يتوقف نصيب الإقليم من هذه المعونات على الأهمية النسبية للقارة الأفريقية بين الأقاليم المتلقية، كذلك يتوقف على وجود حالات طوارئ وعمليات إغاثة، فأكثر السنوات التي حصل فيها الإقليم على نصيب من المعونات الغذائية العالمية هي السنوات التي تعرضت فيها إحدى الأقاليم أو الدول الأفريقية لكوارث بشرية أو طبيعية، في حين أن حدوث مثل هذه الكوارث فى مناطق أخرى يؤدى إلى تراجع تقديم المعونات الغذائية لأفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنه منذ عام ١٩٩١ أصبحت أفريقيا جنوب الصحراء أكثر الأقاليم الجغرافية تلقيا للمعونات الغذائية الإجمالية وكذلك معونات الطوارئ وحبوب المعونات الغذائية، في حين تراجع مركزها بين الأقاليم المتلقية لمعونات المشروعات والبرامج، وهي الأنماط التنموية للمعونات الغذائية. كذلك لا تعد أفريقيا جنوب الصحراء من الأقاليم الأكثر تلقيا للمعونات الغذائية من غير الحبوب (وبالتحديد الألبان ومنتجاتها واللحوم والأسماك)، وهي السلع الغذائية الأكثر قيمة غذائية.

المطلب الثاني
الهيكل السلعي

يوضح هذا المطلب الأهمية النسبية لسلع المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ودولها، وقد أوضح العديد من الدراسات الميدانية أن الحبوب هي الأكثر إسهاما في سلع المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم ودوله، حيث يعد القمح ودقيقه من البنود الأساسية في حبوب المعونات الغذائية، تليه الحبوب الخشنة (السورجوم - الشعير - الشوفان)، أما البقوليات فهي أكثر السلع أهمية في هيكل المعونات الغذائية المقدمة من غير الحبوب،

وبالتحديد الفاصوليا والعدس، ويلي البقوليات الزيوت النباتية والمسلي، أما باقي السلع فيتم تقديمها بكميات ضئيلة، إذ تسهم بنسب لا يعتد بها في الهيكل السلعي للمعونات الغذائية المقدمة إلى دول الإقليم وبالتحديد الألبان ومنتجاتها واللحوم والأسماك[1]، وهو ما سيتضح من الجداول والبيانات التالية.

فالجدول رقم (٣٢) يوضح التوزيع السلعي للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠، حيث تشكل الحبوب الكم الأكبر من سلع المعونات الغذائية، وقد وصلت أقل نسبة مساهمة للحبوب في الهيكل السلعي إلى ٨٤,١١% في عام ١٩٩٥، في حين أن أعلى نسبة هي ٩١,٥١% في عام ١٩٩٢.

وعن توزيع حبوب المعونات الغذائية يوضح الجدول رقم (٣٣) توزيع حبوب المعونات الغذائية تبعا لنوع السلعة خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠. وقد اتضح منه أن كلاً من القمح ودقيقه والحبوب الخشنة يحتلان المركز الأول والثاني بالتبادل خلال فترة الدراسة، وأن أعلى نسبة شكلها القمح ودقيقه من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا هي ٥٥,٨٨% في عام ٢٠٠٠، وأقل نسبة هي ٢٦,٧٥% في عام ١٩٩٣. وبالنسبة للحبوب الخشنة فإن أعلى نسبة هي ٥٨,٣٤% في عام ١٩٩٣، وأقل نسبة هي ٣١,٠١% فى عام ١٩٩١. ويأتي الأرز في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بين حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء (١٤,٠٧% في عام ١٩٩١، وأقل نسبة هي ٥,٨٩% في عام ٢٠٠٠). أما الغذاء المركب / المخلط فيسهم بنسبة محدودة من حبوب المعونات الغذائية (١,٧٩% في عام ١٩٩٢)، وأعلى نسبة مساهمة له هي ٥,٩٦% في عام ٢٠٠٠. هذا على الرغم من حصول أفريقيا جنوب الصحراء على الكم الأكبر من هذا النوع من الحبوب المقدم كمعونات غذائية على المستوى العالمى كما اتضح فيما سبق.

وعن نصيب أنواع الحبوب من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، يوضح الجدول رقم (٣٤) نفس الاتجاهات سابقة الذكر؛ فالقمح ودقيقه والحبوب الخشنة هي صاحبة النصيب الأكبر من الهيكل السلعي للمعونات الغذائية، حيث أسهم القمح ودقيقه بـ ٤٩,٥١% من إجمالي المعونات الغذائية في عام ٢٠٠٠، وهى أعلى نسبة خلال سنوات الدراسة. وبالنسبة للحبوب الخشنة فإن أعلى نسبة مساهمة هي ٢٧,٨٩% في عام ١٩٩١، في حين لا يشكل كل من الأرز والغذاء المركب / المخلط سوى نسبة محدودة في

---

(١) Sarah Lowder and Terri Raney : **op.cit.**, p.3

انظر أيضا : FAO : **Food Aid in Africa ... op.cit.**, pp. 6,7

John Shaw : **The Dimensions of ... op.cit.**, p. 192.

الهيكل السلعي للمعونات الغذائية، فأعلى نسبة مساهمة لكل من الأرز والغذاء المركب / المخلط هي ١٢,٦٥% في عام ١٩٩١ و ٧,٢٦% في عام ١٩٩٧ على التوالي.

أما عن التوزيع السلعي لغير الحبوب من المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠، فقد شكلت البقوليات النسبة الأكبر من غير الحبوب ٦٦,٨٥% في عام ١٩٩٧، تليها الزيوت والدهون بنسبة ٤٢,٧٩% في عام ٢٠٠٠، ثم البنود الأخرى بنسبة ١٣,٠٢% في عام ١٩٩٢. أما منتجات الألبان واللحوم والأسماك فهي الأقل مساهمة في الهيكل السلعي من غير الحبوب، إذ وصلت أعلى مساهمة لها إلى ١٠,٤٧% و٤,٩٥% في عام ١٩٩١ على التوالي (الجدول رقم ٣٥).

وعن نصيب أنواع سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب إلى الاجمالى المقدم فى نفس الفترة الزمنية، فقد شكلت البقوليات نسبة ١٠,٢٩% من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠. أما الزيوت والمواد الدهنية فإن أعلى نسبة أسهمت بها هي ٤,٨٨% في عام ٢٠٠٠، ثم البنود الأخرى بنسبة ١,٤٨% في عام ١٩٩٥، واللحوم والأسماك بنسبة ٠,٦٨% في عام ١٩٩٦، وهو ما يتضح من بيانات الجدول رقم (٣٦).

أما الجدول رقم (٣٧) فيوضح التوزيع السلعي للمعونات الغذائية في كل دولة أفريقية في عام ٢٠٠٠، ويلاحظ أن الحبوب هي صاحبة النصيب الأكبر من سلع المعونات الغذائية المقدمة إلى هذه الدول باستثناء غينيا التي حصلت على ٢٥,٢٨% من معوناتها الغذائية في صورة حبوب. أما أعلى مساهمة للحبوب في الهيكل السلعي للمعونات الغذائية فهي ٩٩,٧% في توجو، تليها مالاوى بنسبة ٩٩,٥٢%. أما أقل الدول حصولا على معوناتها الغذائية في صورة حبوب فهي مدغشقر ٥٠,٨٨%.

ويوضح الجدول رقم (٣٨) الهيكل السلعي لحبوب المعونات الغذائية في دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، ويتضح منه أن القمح هو صاحب أكبر نصيب في حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم (٥٥,٨٨%)، كذلك يلاحظ أنه صاحب أكبر نصيب على المستوى العالمي أيضا (٦٠,٥٥%). وأكثر الدول التي يمثل القمح فيها النسبة الأكبر من معونات الحبوب هي : اريتريا (٩٤,٥٢%)، وأقل الدول هي الصومال (١٤,٣٨%)، ثم كينيا (٧,٢٤%). وتشكل الحبوب الخشنة ٣٢,٢٦% من معونات الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء (مقارنة بـ ٢٠,٦٨% على المستوى العالمي)، وأكثر الدول الأفريقية التي تسهم الحبوب الخشنة فى معوناتها الغذائية المقدمة فى صورة حبوب هي ليسوتو (١٠٠%) وأقلها هي سيراليون بنسبة (٠,٨٨%). أما الغذاء المركب / المخلط فيسهم بنسبة ٥,٩٦% من حبوب

المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم مقارنة بنسبة ٥,١٢% على المستوى العالمي، وأعلى نسبة مساهمة له فى حبوب المعونات الغذائية هى ٥٨,٩٣% فى جامبيا، فى حين أن أقل نسبة مساهمة له هى ٠,٥٥% من الحبوب المقدمة كمعونات إلى موزمبيق. والأرز هو أقل الحبوب إسهاما في الهيكل السلعي لحبوب المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء (٥,٨٩%) (مقارنة بـ ١٣,٦٥% على المستوى العالمي)، ويشكل نسبة ١٠٠% من معونات الحبوب المقدمة إلى كل من توجو والكاميرون وغينيا، في حين يسهم بنسبة ٠,٢٣% من حبوب المعونات المقدمة إلى ليبيريا.

ويوضح الجدول رقم (٣٩) الأهمية النسبية للهيكل السلعي للمعونات الغذائية من غير الحبوب في دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠. ويأتي كل من البقوليات والزيوت والمواد الدهنية في المرتبتين الأولى والثانية على التوالي ٤٦,٤١% و ٤٢,٧٩% مقارنة بـ ٥٥,٢١% و ٣٢,٩٩% على المستوى العالمي، وتشكل البقوليات النسبة الأكبر في الهيكل السلعي للمعونات الغذائية من غير الحبوب في كل من زيمبابوى ٩٥,٩٦%، ورواندا ٨٠,٥٧%، أما أقل نسبة إسهام لها فهي ٦,١٤% في جيبوتي. وبالنسبة للزيوت والمواد الدهنية فهي تسهم بـ ٩٨,٥٢% في الهيكل السلعي للمعونات الغذائية المقدمة من غير الحبوب إلى جمهورية جنوب أفريقيا، في حين أن أقل نسبة إسهام لها هي ١٣,٢٤% في زامبيا. وتشكل الأصناف الأخرى نسبة يعتد بها في المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء (٩,٣٨) مقارنة بـ ٦,٣٤% على المستوى العالمي، وتصل أعلى مساهمة لها في زامبيا ٥٢,٤٢% من السلع من غير الحبوب المقدمة كمعونات، وأقل نسبة هي ٠,٣٧% في بوركينا فاسو. وبالنسبة لمنتجات الألبان واللحوم والأسماك فهي تسهم بنسبة ضئيلة في إجمالي سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب ١,٠٨% و ٠,٣٤% في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بـ ٢,٩٨% و ٢.٤٧% على المستوى العالمي، إلا أن هناك العديد من الدول الأفريقية التي تحصل على معوناتها الغذائية من غير الحبوب كاملة في صورة منتجات الألبان مثل نيجيريا وتوجو، في حين تسهم اللحوم والأسماك بنسبة ٧٧,٤٩% في الهيكل السلعي من المعونات من غير الحبوب في ساحل العاج. وهناك العديد من الدول الأفريقية التي لا تحصل على أية معونات غذائية من الألبان ومن اللحوم والأسماك.

وعن نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠، فإن إثيوبيا هي أكثر دول الإقليم حصولا على حبوب المعونات الغذائية ٤٠,٩٧%، تليها كينيا بفارق كبير ٧,٢%. وكذلك تعد إثيوبيا أكثر دول الإقليم حصولا على القمح ودقيقه (٦٣,٥٦%)، وعلى الغذاء المركب / المخلط (٣٣,٦٩%). وأقل الدول حصولا على حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم هي غينيا الاستوائية والجابون ٠,٠٣%،

وأكثر الدول حصولا على الأرز كمعونات مقدمة إلى الإقليم هي تنزانيا ١٤,٤٣%. وتمثل الحبوب الخشنة نسبة ١٨,٧٣% من المعونات الغذائية من الحبوب المقدمة إلى كينيا (الجدول رقم ٤٠).

ويلاحظ أن نفس الترتيب هو السائد عند حساب نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من حبوب المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٠، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٤١)، حيث تحصل أفريقيا جنوب الصحراء على ٥٨,١٥% من المعونات الغذائية في صورة قمح، وعلى ٥٤,٩٤% من معونات الحبوب الخشنة العالمية و ٤٠,٩٩% من معونات الغذاء المركب / المخلط، و ١٥,٢١% من معونات الأرز. وبالنسبة لنصيب الدول الأفريقية من سلع المعونات الغذائية العالمية، تحصل إثيوبيا على ١٤,٤٢% من معونات الحبوب، و ٢٠,٦٥% من معونات القمح، و ١٣,٨١% من معونات الغذاء المركب / المخلط، تليها كينيا بنسبة ٢,٥٤% من إجمالي المعونات الغذائية العالمية، وكذا تحصل على ١٠,٢٩% من معونات الحبوب الخشنة العالمية.

ويوضح الجدول رقم (٤٢)، توزيع سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، حيث إن إثيوبيا هي أكثر الدول حصولا على المعونات من غير الحبوب المقدمة إلى الإقليم (١٦,٦٣%) كما حصلت على النصيب الأكبر من الزيوت والمواد الدهنية (١٩,٤٢%)، تليها رواندا بنسبة ١٣,٥١% من إجمالي غير الحبوب المقدمة كمعونات إلى الإقليم، ثم كينيا بنسبة ١٢,٢٣%، في حين تعد نيجيريا أكثر دول الإقليم حصولا على منتجات الألبان (٢٣,٤٤%)، وبنين هي الأكثر حصولا على اللحوم والأسماك (٢٢,٥٥%)، وحصلت رواندا على نسبة ٢٣,٤٥% من البقوليات، وإريتريا هي الأكثر حصولا على الأصناف الأخرى (٢٣,١٦%).

ويؤكد الجدول رقم (٤٣) على نفس الترتيب السابق في توزيع سلع المعونات الغذائية العالمية من غير الحبوب المقدمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، إذ حصل الإقليم على ٣٠،٣٧% من سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة على المستوى العالمي، وعلى ٤٤,٩٢% من الأصناف الأخرى المقدمة كمعونات غذائية من غير الحبوب على المستوى العالمي، وعلى ٣٩,٣٩% من الزيوت والمواد الدهنية، و١١,٠٦% من منتجات الألبان و ٤,١٤% من اللحوم والأسماك، وحصلت إثيوبيا على ٥,٠٥% من إجمالي المعونات من غير الحبوب المقدمة على المستوى العالمي، تليها رواندا بنسبة ٤,٠١%، ثم كينيا ٣,٧١%، وحصلت إريتريا على ١٠,٤% من الأصناف الأخرى، ورواندا على ٥,٩٩% من معونات البقوليات المقدمة على المستوى العالمي، كذلك حصلت إثيوبيا على القدر الأكبر من

معونات الزيوت والمواد الدهنية على المستوى العالمي (٧,٦٥%)، وبنين على ٠،٩٣% من اللحوم والأسماك المقدمة كمعونات على المستوى العالمي، أما نيجيريا فحصلت على ٢,٥٩% على منتجات الألبان. ويلاحظ ضآلة نصيب الدول الأفريقية من المعونات الغذائية العالمية المقدمة من سلع غذائية غير الحبوب.

وتوضح الإحصائيات أن كلاً من إثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان هي أكثر الدول الأفريقية حصولا على معوناتها الغذائية في صورة حبوب وبالتحديد القمح ودقيقه خلال حقبة الثمانينيات، في حين تراجعت مساهمة السلع الغذائية من غير الحبوب في الهيكل السلعي للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ودولها خلال نفس الفترة.[١]

ومن العرض السابق يمكن القول أن هناك دولا أفريقية هي الأكثر استحواذا على سلع المعونات الغذائية، في حين لا تحصل باقي الدول إلا على نصيب ضئيل من هذه السلع، وهو أمر يرجع بالأساس إلى تركز التوزيع الجغرافي للمعونات الغذائية في دول بعينها في أفريقيا جنوب الصحراء كما سيتضح لاحقا.

(١) FAO : Food Aid in Figures ... op.cit., pp. 52 – 82.

المبحث الثاني
الصيغ الحديثة في تقديم المعونات الغذائية

تتمثل أهم الصيغ الحديثة في تقديم المعونات الغذائية في الاعتماد المتزايد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، أي تقديم السلع الغذائية غير المنتجة في الدولة المانحة كمعونات إلى الدول المتلقية، كما تزايد دور المنظمات العالمية - أي تقديم المعونات الغذائية في صورة متعددة - في تقديم المعونات الغذائية الموجهة إلى تحقيق أهداف التنمية بالإضافة إلى دورها في حالات الإغاثة. وسيتم التركيز على دور برنامج الغذاء العالمي باعتباره أكثر هذه المنظمات نشاطا على المستوى العالمي، وكذلك هو الأكثر تنوعاً في أنماط المعونات الغذائية التي يقوم بالإنفاق عليها، إذ يمتد نشاطه إلى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

لذا سيتناول هذا المبحث دور هذه الصيغ الحديثة في تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا من خلال مطلبين، يعرض أولهما لدور المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، والآخر يركز على دور الجهات المانحة فى التنمية الأفريقية.

المطلب الأول
المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية

سبق التعرف على هذه الآلية ومشكلاتها والنقد الموجه إليها في فصل سابق من هذه الدراسة، أما هذا المطلب فسيوضح أهم هذه العمليات في أفريقيا جنوب الصحراء مع عرض للبيانات المتاحة عن هذه العمليات.

وقد بدأ الاتجاه نحو استعمال المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية كآلية جديدة لتقديم المعونات الغذائية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال أزمة الغذاء التي بدأت في ثمانينيات القرن العشرين، حيث لم يؤثر الجفاف على كل الدول الأفريقية وعلى كل الأقاليم في نفس الدولة بنفس المستوى والحدة، وقد نتج عن ذلك وجود فوائض غذائية في بعض مناطق القارة الأفريقية، فى حين ظهر العجز الغذائي فى مناطق أخرى، وقد تزامن ذلك مع رغبة الدول المانحة في تقديم المعونات الغذائية بشكل نقدي، وكذلك رغبة الدول الأفريقية في الحصول على سلع غذائية تتماثل مع تلك المنتجة محليا، ولذلك ارتفعت مساهمة المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية بنسبة ٥٢% في عام ١٩٨٧/٨٦ عن العام السابق مباشرة، ثم ارتفعت

مرة أخرى بنسبة ٢٣% في عام ١٩٨٨/٨٧. (١)

ومنذ عام ١٩٨٤/٨٣ تزايدت هذه المعاملات من أقل من مليون طن إلى ما يزيد عن مليون طن في عام ١٩٨٧/٨٦، أي زيادة مساهمة هذه المعاملات من ٤,٦% من حبوب المعونات الغذائية العالمية إلى ٨,٥%. أما على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء، فقد ارتفعت كمية المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية من ٣٠٠ ألف طن إلى ٧٦٠ ألف طن، أي من ٩% إلى ٢٣% من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة إلى الحبوب المنتجة في دول أفريقيا جنوب الصحراء تم الاعتماد على حبوب مستوردة من دول أخرى نامية كالأرز من الدول الآسيوية. (٢) وخلال ثمانينيات القرن العشرين قدمت اليابان – المنتج الأساسي للأرز – القمح إلى كينيا، في حين قدمت أستراليا – المنتج الأساسي للقمح – الذرة إلى تنزانيا.(٣) وقد حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ٥٠% أو أكثر من معاملاتها الثلاثية ومشترياتها المحلية من دول مصدرة للغذاء غير تقليدية من خارج الإقليم، إذ وصلت هذه النسبة إلى ٧٠% خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢، أما النسبة الباقية من سلع المعاملات الثلاثية فقد تم الحصول عليها من دول خارج الإقليم.(٤)

وعن الهيكل السلعي للمشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية في أفريقيا جنوب الصحراء، أسهم الأرز بنسبة ٤٣% من إجمالي حبوب المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية التي تم تقديمها إلى دول القارة الأفريقية، أما الحبوب الخشنة فقد مثلت ٥٣% من إجمالي المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية. وقد تم الحصول على هذه السلع من كينيا ومالاوى وزيمبابوى، وتم الحصول على البقوليات من خلال المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، أما الأسماك فجاءت من تايلاند بالأساس.

ومن أهم عمليات المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء هى تلك التي قام بها برنامج الغذاء العالمي من مبادلة القمح ودقيقه مقابل الحبوب الخشنة

---

(١) Edward Clay and Charlotte Benson : "Triangular Transections, Local Purchases and Exchanges Arrangements in Food Aid : A Provisional Review with Special Reference to Sub-Saharan Africa", in : Edward Clay and Olav Stokke (eds.) : **op.cit.,** p. 150.

(٢) Mark Thomas et.al. : **op.cit.,** p. 56.

(٣) Raymond F.Hopkins: "Food Aid: Sollution, Palliative or Danger for Africa's Food Crisis, in: Stephen K.Commins et. al. (eds.): **Africa's Agrarian Crisis, The Roots of Famine,** (Boulder: Lynne Rinner, 1986), p.204.

(٤) FAO: **Food Aid in Figures.. op. cit.,** p.49.

وبالتحديد الذرة البيضاء والثورجوم والشعير إذ إنها أكثر السلع الغذائية استخداما لدى مواطني الدول الأفريقية. (١)

وفي عام ١٩٩٧ تم شراء ١٠ آلاف طن لتقديمها كمعونات غذائية باستعمال آلية المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية في إحدى عشرة دولة أفريقية أهمها : إثيوبيا ومالاوى والنيجر والسودان وأوغندا، في حين لم تظهر أية مشتريات في واحد وثلاثين دولة متلقية للمعونات الغذائية في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٠. ويعتمد حجم الغذاء المقدم من الدول الأفريقية كمعونات غذائية على الفائض الغذائي في هذه الدول، وعلى المصادر النقدية المتاحة لدى المانحين والتي يتم توجيهها للإنفاق على عمليات النقل والتخزين. (٢)

وأهم عمليات المعاملات الثلاثية في أفريقيا جنوب الصحراء خلال ثمانينيات القرن العشرين هى تقديم القمح كمعونات غذائية لكل من كينيا والسودان والحصول على الحبوب الخشنة المنتجة في هذه الدول لتقديمها كمعونات غذائية إلى مناطق العجز الغذائي في هذه الدول أو في دول أفريقية أخرى تعاني من حالة عجز غذائي. وفي العادة تقوم الدولة المانحة بتقديم سلعتها الغذائية كمعونات في حضر الدول الأفريقية، مع تقديم السلعة الغذائية المنتجة في الدولة العارضة (حالة المعاملات الثلاثية) أو الدولة المتلقية (حالة المشتريات المحلية) في ريف الدولة ذات العجز الغذائي.(٣)

أما عن أهم عمليات المشتريات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء فهي حالة إثيوبيا في أكتوبر ١٩٩٢. ويرجع تقديم المعونات الغذائية بالاعتماد على هذه الآلية إلى ارتفاع تكاليف نقل سلع المعونات الغذائية المقدمة من الدول المانحة والتي وصلت إلى ٩٠٠ دولار للمليون طن، في حين أن تكاليف النقل الداخلي والتخزين والتداول تراوحت ما بين ١٠٠ - ٣٠٠ دولار للمليون طن آنذاك. وعلى الرغم من الميزة التنافسية لأسعار سلع المعونات الغذائية فى السوق العالمية عن سعر المنتج الغذائي المحلي إلا أن ارتفاع تكاليف النقل من الدول المانحة إلى إثيوبيا قد أدى إلى تفضيل الاعتماد على المشتريات المحلية، فقد بلغ ما تقوم الدولة المانحة بإنفاقه على نقل المعونات الغذائية حوالى ٩٠% من تكلفة المشتريات المحلية من الذرة، و٦٠% من تكاليف المشتريات المحلية من القمح والثورجوم. (٤)

---

(١) Edward Clay and Charlotte Benson :**Triangular Transactions.. op.cit.**, p. 154.
انظر أيضاً Bjorg Colding and Per-Pinstrup Andersen : **op.cit.**, p. 215.

(٢) John Shaw : **The Dimensions of … op.cit.**, p. 203.

(٣) Mark Thomas et.al. : **op.cit.**, p. 58

(٤) Anne Thomson and Manfred Metz : **op.cit.**, p. 237.

ومن أهم عمليات المشتريات المحلية في ثمانينيات القرن العشرين توجيه القمح المقدم كمعونات غذائية إلى كينيا إلى المناطق الحضرية، مع تقديم الفول والذرة البيضاء المنتجة محليا للاستهلاك في المناطق الريفية. أما في الكاميرون، فقد قامت الدول المانحة بتوفير الأرز كغذاء في المناطق الجنوبية مقابل تقديم الذرة المنتجة محليا إلى مناطق الشمال كسلعة غذائية. (١)

وقد أدى نجاح هذه العمليات إلى توسع المانحين في الاعتماد على هذه الآلية لتقديم المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أكثر الدول المانحة اعتماداً على هذه الآلية السويد وهولندا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة والنرويج وبلجيكا. وفي عام ١٩٩٧ شكلت المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية حوالي ربع تدفقات المعونات الغذائية على المستوى العالمي قبل تراجعها إلى ١٠% و ١٧% في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ على التوالي.(٢)

وقد توافرت بيانات عن هذه الآلية الجديدة في تقديم المعونات الغذائية. فبالنسبة لنصيب أفريقيا جنوب الصحراء من كل المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية يوضح الجدولان رقما (٤٤ و ٤٥) حصول الإقليم على ٧٠,٩% من المشتريات المحلية من الحبوب في عام ٢٠٠٠، وعلى ٣٤,٣% من المعاملات الثلاثية من الحبوب في نفس العام، أي أن الإقليم هو الأكثر تعاملا بالمشتريات المحلية على مستوى الأقاليم المتلقية، في حين يأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا من حيث التعامل بالمعاملات الثلاثية في مجال تقديم المعونات الغذائية. أما عن المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة تبعاً لهذه الآلية فقد جاء الإقليم في المرتبة الثانية من المشتريات المحلية بعد أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، وفي المرتبة الثالثة من المعاملات الثلاثية بعد كل من الشرق الأوسط وآسيا.

ويوضح الجدول رقم (٤٦) أكثر الدول المانحة اعتماداً على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية عند تقديمها للمعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، حيث يلاحظ حصول الإقليم على ١٠٠% من المشتريات المحلية من الحبوب المقدمة من فرنسا، وعلى ٩٨,٨% من تلك المقدمة من فنلندا، و ٩٣,٧% من بلجيكا. أما أقل الدول المانحة تقديما لحبوب المشتريات المحلية إلى الإقليم فهي أستراليا، إذ قدمت ١٥,٨% فقط من مشترياتها المحلية من الحبوب إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وبالنسبة للمعاملات الثلاثية من الحبوب، فقد قدم كل من النمسا والدانمارك وفنلندا وإيطاليا وفرنسا كل معاملاتها الثلاثية من

---

(١) FAO : **Food Aid in Africa ... op.cit.**, p. 26.

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid .. op.cit.**, p. 159.

الحبوب إلى أفريقيا جنوب الصحراء، تليهم أيرلندا التي قدمت ٩٤,٥% من المعاملات الثلاثية من الحبوب. أما سويسرا فقد قدمت ٢٢,١% فقط من حبوب معاملاتها الثلاثية إلى الإقليم.

ويوضح الجدول رقم (٤٧) نفس المؤشرات السابقة ولكن للمعونات الغذائية من غير الحبوب. وقد تبين حصول أفريقيا جنوب الصحراء على ١٠٠% من المشتريات المحلية من غير الحبوب المقدمة من فنلندا وفرنسا، وعلى ٨٤% مما تقدمه كندا، وأقل نسبة حصل عليها الإقليم من دولة مانحة هي ٦,٦% من هولندا. أما عن المعاملات الثلاثية، فقد حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ١٠٠% مما تقدمه فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة من المعاملات الثلاثية من غير الحبوب، وعلى ٦٩،٢% مما تقدمه السويد، وعلى ٤,٨% مما يقدمه الاتحاد الأوروبي.

أما الجدول رقم (٤٨) فيوضح نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من كل من الواردات والمشتريات المحلية سواء من الحبوب أو غير الحبوب في عام ٢٠٠٠. وقد حصل الإقليم على أعلى نسبة من المتغيرات سابقة الذكر، إذ احتل المرتبة الأولى في الحصول على المعونات الغذائية سواء كواردات أو كمشتريات محلية من الحبوب وغير الحبوب، كما استحوذ على ٦٠,٧٢% من المشتريات المحلية من الحبوب، وعلى ٦٧,٣٨% من المشتريات المحلية من غير الحبوب على المستوى العالمي بإجمالي ٦١,٤٥% من المشتريات المحلية المقدمة في عام ٢٠٠٠. وقد شكلت واردات الحبوب ٩١,٣٧% من معونات الحبوب، أما الواردات من غير الحبوب فأسهمت بنسبة ٩٠,٧٧% من المعونات من غير الحبوب، وشكلت الواردات ككل نسبة ٩١,٣% من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، أي أن المشتريات المحلية أسهمت بـ ٨,٧% من إجمالي المعونات الغذائية، وبـ ٩,٢٣% من المعونات الغذائية من غير الحبوب، وبـ ٨,٧% من المعونات الغذائية من الحبوب.(١).

ويوضح الجدول رقم (٤٩) التوزيع السلعي لكل من الواردات والمشتريات المحلية من المعونات الغذائية المقدمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، وقد سبق بيان أن الحبوب هي المسيطرة على الهيكل السلعي للمعونات الغذائية في كل الدول الأفريقية. فبالنسبة للواردات، فإن غينيا هي الدولة الوحيدة التي حصلت على ٢٥,٢٨% من واردات معوناتها الغذائية في صورة حبوب، وكذلك مدغشقر التي حصلت على نسبة ٤٧,٣٢%، أما باقي الدول فإن هذه النسبة تزيد عن ٥٠% مثل غينيا الاستوائية بنسبة ٥٤,٨٢%، وبنين بنسبة ٦٠,٧٢%، في حين وصلت هذه النسبة إلى أعلى من ٩٠% في ستة عشر دولة أفريقية. وقد تم تقديم المشتريات المحلية في صورة حبوب في عدد من الدول الأفريقية، بل إن

(١) WFP Official Site : **2000 Global ... op.cit.,** Table No.1

هذه النسبة وصلت إلى ١٠٠% في عدد من الدول مثل بنين وتشاد وليسوتو ومالاوى والنيجر وسيراليون وتنزانيا. وتعد أنجولا الدولة الوحيدة التي حصلت على الكم الأكبر من مشترياتها المحلية في صورة سلع من غير حبوب (٧٥,١٦%)، كما وصل عدد الدول التي لا تحصل على معوناتها الغذائية في صورة المشتريات المحلية إلى إحدى عشرة دولة في أفريقيا جنوب الصحراء.

وتوضح بيانات عام ٢٠٠٠ أن الدول المانحة تفضل التعامل بالمعاملات الثلاثية أكثر من المشتريات المحلية إذ تم تقديم ٦٣% من حبوب المعونات الغذائية من دولة منشأ غير الدول المانحة بالاعتماد على آلية المعاملات الثلاثية بالمقارنة بـ ٣٧% بالاعتماد على المشتريات المحلية. أما أكثر الدول المانحة اعتمادا على آلية المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية في عام ٢٠٠٠ فهي : كوريا واليابان والاتحاد الأوروبي وألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا وأستراليا. وتسهم كوريا بنسبة ٣٦% تقريبا من إجمالي المعاملات الثلاثية من الحبوب، في حين يسهم الاتحاد الأوروبي بنسبة ١٩% تقريبا من إجمالي المشتريات المحلية من الحبوب. (١)

وتعد إثيوبيا أكثر دول الإقليم حصولا على المشتريات المحلية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، تليها السودان ثم سيراليون، كما حصل كل من إريتريا وكينيا على نسبة يعتد بها من الحبوب المقدمة كمشتريات محلية. أما عن المشتريات المحلية من غير الحبوب، فقد حصلت إثيوبيا على القدر الأكبر منها، تليها أوغندا ورواندا وكينيا والسودان. (٢)

المطلب الثاني
دور الهيئات المانحة

يعد برنامج الغذاء العالمي أقدم وأهم الهيئات المانحة للمعونات الغذائية سواء في حالات الإغاثة أو في عمليات إعادة البناء والتعمير التي تلي الكوارث البشرية والطبيعية، وكذلك في مشروعات التنمية في المناطق المتضررة، وتلك التي يمكن أن تتعرض للكوارث الطبيعية في المستقبل. لذلك سيتم التركيز في هذا المطلب على دور برنامج الغذاء العالمي في التنمية الأفريقية لما له من ثقل وانتشار جغرافي مقارنة بغيره من الهيئات المانحة.

---

(١) **Ibid.**, Table No. 5, 8a

(٢) **Ibid.**, Table No.1.

وترجع نشأة برنامج الغذاء العالمي إلى عام ١٩٦١ نتيجة الجهود المبذولة من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وقد بدأ عمله في عام ١٩٦٣ على أساس تجربته لمدة ثلاثة أعوام، ومع إثبات البرنامج لجدارته في مجال تقديم الإغاثة وفي حالات الطوارئ إعترفت به الأمم المتحدة كأحد هيئاتها الدائمة في عام ١٩٦٥.

وفي عام ١٩٧٦ قام كل من برنامج الغذاء العالمي والفاو بإنشاء احتياطي الغذاء العالمي لاستعماله في حالات الطوارئ. والجدير بالذكر أنه نفس العام الذي بدأ فيه تزايد الاعتماد على تقديم المعونات الغذائية بصورة متعددة من خلال تركز نشاط الجهات والهيئات المانحة على عمليات الإغاثة وحالات الطوارئ وبخاصة مع ظهور أزمة الغذاء الحادة منذ عام ١٩٧٤/٧٣. وقد تم عقد مؤتمر الغذاء العالمي بهدف الحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة، والذى أصدر توصياته بوضع برنامج عمل يعتمد بالأساس على نشاط برنامج الغذاء العالمي في تنفيذه.

ولا يقتصر نشاط برنامج الغذاء العالمي على حالات الإغاثة فقط بل يمتد إلى عدد من المجالات التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. ومنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين قدم البرنامج المعونات الغذائية في حالات الأزمات الإنسانية الحادة في كل من القارتين الأفريقية والآسيوية. ويعد البرنامج هو المسئول عن ٩٥% من المعونات الغذائية المقدمة من الجهات المانحة، بل وصلت مساهمته إلى حوالي ٤٠% من المعونات الغذائية العالمية في عام ٢٠٠١، وتزايدت لتصل إلى ٤٩% في عام ٢٠٠٤. (١)

وفي خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ وصلت مساهمة المعونات الغذائية المقدمة من جهات وهيئات مانحة إلى ٣٨% من إجمالي المعونات الغذائية العالمية، وأسهم برنامج الغذاء العالمي بـ ٩٩% من هذه النسبة، في حين أسهمت المعونات الغذائية المقدمة على أساس ثنائي بنسبة ٣٤%، والمنظمات غير الحكومية بنسبة ٢٨% من إجمالي المعونات الغذائية العالمية. (٢)

ويعتمد برنامج الغذاء العالمي في العادة على المنح النقدية التي يتلقاها من الدول المانحة، ويقوم بشراء الغذاء وتقديمه للدول ذات العجز الغذائي، ويتم الشراء إما من دول الفائض الغذائي ذات الدخل المرتفع، أو من الدول النامية المصدرة للغذاء. ويعتمد البرنامج

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid ... op.cit.**, pp. 61, 62.
انظر أيضا : WFP : **WFP Annual .. op.cit.**, p. 48

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid ... op.cit.**, p. 14.

على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية كآلية لتقديم المعونات الغذائية بنسبة وصلت إلى ٢٥% في عام ٢٠٠٠، ذلك بالمقارنة بـ ١٠% في حالة الدول المانحة، حيث تعتمد الدول المانحة على فائضها الغذائي ولا تلجأ إلى شراء الغذاء الذي تقدمه كمعونات إلا في أضيق الحدود. (١)

وقد أسهمت الولايات المتحدة بـ ٦٣,٣% من تمويل برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠١، و٥١,٧% في عام ٢٠٠٢، أي حوالي ١٠ أمثال ما يسهم به ثاني أكبر ممول - الاتحاد الأوروبي - وضعف مجموع ما تقدمه العشر دول المانحة التالية للولايات المتحدة في ترتيب المساهمة في تمويل نشاط برنامج الغذاء العالمي. وتقدم الولايات المتحدة مساهمتها في صورة عينية، في حين يقدم كل من كندا وهولندا والمملكة المتحدة مساهماتهم في صورة نقدية. ويتم استعمال هذا النقد في الإنفاق على العمليات اللوجيستية المختلفة، وفي شراء الغذاء سواء من السوق العالمية أو تبعا لترتيبات المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية. (٢)

وعن أهم السمات المميزة لنشاط برنامج الغذاء العالمي :

١- البعد عن تسيس عملية تقديم المعونات الغذائية؛ إذ تتم المساهمة بشكل جماعي من قبل الدول المانحة مما يترتب عليه تراجع التكاليف وزيادة فاعلية عملية التقديم بسبب توافر خبرات ومهارات الشحن والتخزين والنقل، مع وجود قاعدة بيانات متقدمة تسهم في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ العمليات والمشروعات المختلفة.

٢- وضع برنامج الغذاء العالمي خطط عمل وسياسة تنفيذية يمكن اتباعها في كافة حالات الطوارئ والتنمية، ويرجع ذلك إلى تعدد وتنوع الخبرات في مجال تقديم المعونات الغذائية في العديد من الدول، وكذلك العديد من حالات المجاعات والطوارئ، لذلك تم تطبيق سياسات وبرامج خاصة بالتنبؤ بحالات الجفاف، بل والحماية من الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى التنوع في وسائل وآليات تقديم المعونات الغذائية.

٣- أثرت عمليات برنامج الغذاء العالمي إيجابيا على فاعلية مشروعات المعونات الغذائية، وأعطت لها أبعادا جديدة وأدوارا مؤثرة في عملية التنمية المستدامة.

٤- التوسع في عمليات الإغاثة سواء في حالات الكوارث البشرية أو الطبيعية، مع الاهتمام بالبعد التنموي بعد الانتهاء من مواجهة حالات الطوارئ.

٥- اقتران عمليات الإغاثة بالتنمية مما أدى إلى ظهور اتجاه جديد في تقديم المعونات الغذائية مثل إعادة الإعمار، وعمليات التسكين وتأهيل النازحين واللاجئين عند عودتهم إلى ديارهم. (٣)

---

(١) **Ibid.**, pp. 15, 16.

(٢) **Idem.**

(٣) D. John Shaw : **op.cit.**, pp. 1, 2.

وقد قامت إحدى الدراسات باختبار مدى كفاءة المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي في الوفاء باحتياجات الدول المتلقية مقارنة بدور الدول المانحة. وقد أظهرت علاقات الانحدار ومعاملات الارتباط أن برنامج الغذاء العالمي أكثر كفاءة من المعونات الغذائية الثنائية في تقديم الغذاء في دول العجز الغذائي منخفضة الدخل، مع وجود تغير في درجة استجابة المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي تبعا للإقليم المتلقي والفترة الزمنية مما يدل على زيادة قدرة البرنامج على التجاوب مع المتغيرات في حاجة الدول المتلقية للغذاء، وتراجع الأثر البيروقراطي والسياسي على اتخاذ قرار تقديم وتوزيع المعونات الغذائية من قبل برنامج الغذاء العالمي منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، ويرجع ذلك بالأساس إلى تركيز البرنامج على تحقيق هدف رفع مستوى الأمن الغذائي في الدول المتلقية، حيث تزداد قدرة تجميع السلع الغذائية لدى البرنامج بشكل يفوق مثيلتها في الدول المانحة التي تعتمد بالأساس على فائضها الإنتاجي المحلي فقط، كما أن البرنامج أكثر قدرة على مواجهة المشكلات اللوجيستية مع انخفاض تكاليف التقديم بشكل نسبي بسبب الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وتكرار عمليات النقل والتخزين مما أدى إلى قصر الوقت المستهلك في عملية تقديم وتوزيع المعونات الغذائية. (١)

فالهدف الأساسي للهيئات والمؤسسات الدولية هو الوفاء باحتياجات الدول ذات العجز الغذائي، ويعد ذلك من أسباب الاتجاه العالمي نحو تقديم المعونات الغذائية على أساس متعدد. وقد تزايد دور هذه الهيئات والمؤسسات خلال الربع الأخير من القرن العشرين بسبب زيادة حالات الطوارئ، والحاجة إلى نشاط الإغاثة بشكل واسع، بالإضافة إلى فاعلية هذه الجهات في الوصول إلى الجماعات والمناطق المتضررة في وقت وبتكلفة أقل وبكفاءة أعلى.

وقد تعددت المشروعات التي أنشأها برنامج الغذاء العالمي في أفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ١٩٩١، وشملت العديد من القطاعات التنموية ومجالات الاستثمار البشري. وبصفة عامة يتم توجيه الجزء الأكبر من مشروعات التغذية المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي إلى الدول الأفريقية إلى مجالات التنمية البشرية وبالتحديد الصحة والتعليم، إذ يؤكد برنامج الغذاء العالمي على ضرورة مساندة التعليم الابتدائي لأكبر عدد ممكن من الأفراد الذي ينقصهم التعليم الأساسي. وقد ساعدت وجبات الغذاء المدرسية على زيادة نسبة الحضور، وكذلك تنمية القدرة على التعليم. كذلك يقدم برنامج الغذاء العالمي الغذاء لمرضى المستشفيات والحوامل والأمهات والأطفال والرضع بشكل مباشر ومجاني مع الربط ما بين تحسين مستوى

---

(١) C. B. Barrett and K.C. Heisey : "How Effectively Does Multilateral Food Aid Respond to Fluctuating Needs", **Food Policy,** Vol. 27, No. 5 – 6, 2002, pp. 477 – 489.

التغذية لهذه الفئات والحصول على التسهيلات الصحية ونشر الوعي الصحي لدى هذه الفئات.[1] وتتمثل أهم هذه المشروعات في :

١- مشروعات تغذية أطفال المدارس الابتدائية :

وقد تم إنشاء هذه المشروعات في بعض الدول الأفريقية لتنشيط العملية التعليمية، والحد من ظاهرة التسرب من الدراسة، وبخاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات المستوى المنخفض من الدخل في المناطق الحضرية والتي تعاني من زيادة في نسبة الأمية ما بين مواطنيها. وعادة ما تستمر هذه المشروعات لعدد من السنوات المتتالية حتى يمكن التأثير على التزام الطلاب وتحسين مستواهم الغذائي.

ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، تم وضع برنامج مدته ثلاث سنوات يهدف إلى توفير السلع الغذائية اللازمة لـ ٤٠ ألف طالب في مراحل الدراسة الابتدائية وما قبلها في المناطق المتأثرة بالجفاف في شمال البلاد، كذلك تم تقديم وجبات لخمسة آلاف طالب ثانوي. [2]

كما تم تقديم المساعدات الغذائية لعدد من أطفال المدارس الابتدائية في كل من الكاميرون وغينيا الاستوائية بعد تأكد برنامج الغذاء العالمي من التزام الحكومة المحلية تجاه العملية التعليمية، ورغبتها في الاستمرار في تنفيذ هذا البرنامج من خلال توفير تمويل له من ميزانيتها السنوية.

وفي المرحلة التالية لهذه المشروعات وافق برنامج الغذاء العالمي على تقديم حبوب قيمتها ٤,٦ مليون دولار كمساعدة في مشروع تغذية ٥٠ ألف طالب في أكثر المناطق تضرراً في شمال وجنوب مدينة (شوا) بإثيوبيا، وكذا في شمال وجنوب مدينتي (ولو والتيجراى)، وهي المناطق الأكثر تضررا من الجفاف والحرب الأهلية في حقبة تسعينيات القرن العشرين؛ حيث أدى تدمير المدارس إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال من التعليم، وكذلك قدم البرنامج نموذجا جديدا لمشروع مقصف المدرسة في (تشاد) من خلال تقديم وجبة غذائية دافئة يوميا لـ ٦٠ ألف طالب في المدارس الابتدائية والثانوية. [3]

٢- برامج تحسين مستوى الصحة:

من أهم هذه البرامج مشروع تحسين صحة الأطفال دون سن الخامسة في (تشاد)، حيث كان يعاني نصف أطفال تشاد من حالة سوء التغذية مع تعرض الثلث للوفاة، كما يعاني

---

(١) WFP : **Food Aid Review .. 1993.**, pp. 64, 65.

(٢) **Ibid.**, p. 91.

(٣) WFP : **Report of The Committee on Food Policies and Programmes of The World.Food Programme,** December 1991, p. 57.

حوالي ١٦% من الأطفال تحت سن الخامسة من حالة سوء التغذية، لذا تم تقديم سلة غذاء إلى ٤٤ ألف طفل دون سن الخامسة من هؤلاء المترددين على المراكز الصحية، وتضم هذه السلة: اللبن والزيت والسكر وخليط الصويا بالذرة الذي يتم طهيه وتقديمه في وجبة دافئة للأطفال المرضى يوميا حتى يتم الشفاء، كما يتم تقديم المساعدة الصحية للسيدات اللاتي يترددن على المراكز الاجتماعية الحكومية وعيادات الأمومة والطفولة، حيث تتلقى ١٤ ألف سيدة المساعدة الصحية والغذائية سنويا.

وقد تم التوسع في تقديم الغذاء المخلط إلى أطفال المدارس والمرضى في المستشفيات في كينيا بعد نجاح تقديمه إلى اللاجئين الصوماليين، إذ تتمتع هذه النوعية من الغذاء بارتفاع سعراتها الحرارية. (١)

٣- مشروعات تنمية مهارات التعليم والتدريب :

من أكثر هذه المشروعات نجاحا هو ذلك المشروع الذي تم إنشاؤه في تشاد واستمر عمله لمدة أربع سنوات بدءا من عام ١٩٩٠. وقد تم تقديم المعونات الغذائية في هذا المشروع كجزء متكامل مع استراتيجية الحكومة الموجهة إلى تحسين مستويات التعليم والتدريب. وطبقا لهذا المشروع تم توفير وجبة يومية لـ ١٦٠ ألف متدرب وطالب في المدارس الفنية وبرامج التدريب المهني، كما تلقى كل من المدرسين والطهاة معونات غذائية كأجر عيني تكميلي للدخل الشهري النقدي. (٢)

٤- مجال التنمية الريفية :

تتركز المشروعات في هذا المجال على تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك حماية البيئة والرقابة على عملية التصحر. ومن أهم نماذج هذه المشروعات: إنشاء مخازن الحبوب في بوركينا فاسو، والحفاظ على الثروة الغابية في كينيا.

وقد قام برنامج الغذاء العالمي بتقديم الغذاء كأجر عيني للعاملين في مجال تنمية الأراضي خلال المرحلة الانتقالية في برامج الإصلاح الاقتصادي. ويشكل الأجر العيني من الغذاء حافزاً للمشاركة بالعمل في خطة الحكومة الخاصة بأنشطة حماية الثروة الغابية. ومن أكثر هذه المشروعات نجاحا تلك التي أقيمت في مالي، والتي عملت على تنمية النشاط الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء للعاملين في الأنشطة الإنتاجية الزراعية - وبخاصة إنتاج السلع الغذائية - وفي مجال إعادة تأهيل وحماية الموارد الطبيعية،

---

(١) **Ibid.**, pp. 67, 68.

(٢) **Ibid.**, p. 92.

ويصل عدد العاملين في هذه الأنشطة إلى ١٦ ألف أسرة. وقد تم تقديم هذه المساعدات الغذائية في إطار خطة تنموية شاملة وضعتها الحكومة المحلية. (١)

كما أسهم برنامج الغذاء العالمي في مشروعات التنمية الريفية في كل من موريتانيا والنيجر. وبعد نجاح مشروع إنشاء مخازن الحبوب في بوركينا فاسو تم تقديم ٢٤,٨ مليون دولار للمساعدة في مشروع متكامل للتنمية الريفية يضم مشروعات للري وإنشاء عدد من الطرق البرية، ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق الاستقرار لعدد من الأسر الفقيرة، وتقديم الغذاء لهم حتى موعد أول حصاد. وقد تم تقديم الغذاء كعائد عينى في مشروعات زراعة الأشجار وإنشاء السدود والمحافظة على الموارد المائية. وقد أسهمت هذه المشروعات في تحقيق جودة إنتاج المحاصيل، وكذلك تحسين مستوى الثروة الحيوانية مما أثر بالإيجاب على مستوى معيشة المزارعين وسكان القرى وبخاصة مع إنشاء عدد من مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال إنشاء المرافق الضرورية في الريف كالسكك الحديدية والمدارس والصيدليات وحظائر الحيوانات، وكذلك إصلاح ٦٠٠ كيلو متر من الطرق. (٢)

كذلك تم التوسع في مشروعات التنمية الريفية في مالى، وتركيزها على العاملين في مجال إنتاج الأرز والحدائق، مع إنشاء الأسواق الغذائية حول نهري السنغال والنيجر، بالإضافة إلى الاهتمام بالمراعي، وتشييد حواجز المياه والسدود الصغيرة والقنوات المائية بهدف مواجهة حالة تآكل التربة مع غرس الأشجار لحماية الحقول من حالة التصحر. (٣)

ويعد العمل على تحسين حالة التغذية أحد أهم مشروعات التنمية الريفية، مثل الحال في رواندا، حيث تم توفير فرص عمل في مجالات بعيدة عن النشاط الزراعي، وذلك لتحقيق هدفين هما زيادة معدل التشغيل والتوظيف لدى الأسر الفقيرة، وعدم المساس بالعمالة الزراعية لتفادي الآثار السلبية على حوافز الإنتاج الزراعي. (٤)

٥- مساعدة الجماعات المتضررة :

ويقصد بها الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا من جراء الكوارث الطبيعية والبشرية، ويعد ذلك هو أكثر المجالات التي توجه لها المساعدات والمعونات الغذائية لما لها من تأثير إنساني وإعلامي واسع في المجتمع الدولي. ففي تشاد تم توفير الغذاء لـ ٤٤٠٠ طفل يعانون

---

(١) **Idem.**

(٢) **Ibid.**, p. 62.

(٣) **Idem.**

(٤) **Ibid.**, p. 63.

من حالة سوء التغذية، ولـ ١٤٦٠٠ أم من خلال المراكز الاجتماعية وعيادات الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تقديم الغذاء لأربعة آلاف من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الفئات التي لا تستطيع الحكومة توفير التغذية لها. (١)

وفي رواندا قدم برنامج الغذاء العالمي المعونات الغذائية لـ ٢٦٠٠ أسرة مقيمة في مناطق زراعة الأرز وفول الصويا، واستمر حصول هذه الأسر على المساعدات الغذائية لمدة اثني عشر شهرا، وهي الفترة اللازمة للحصول على أول حصاد، كما قدم البرنامج التدريب للعمالة غير المؤهلة، والمشاركة في بناء المنازل والأعمال التنموية الأخرى.(٢)

٦- حماية اللاجئين وإعادة تسكين الأفراد في عدد من الدول الأفريقية :

وافق برنامج الغذاء العالمي على عدد من المشروعات الخاصة بإعادة تأهيل وتسكين اللاجئين في عدد من الدول الأفريقية هي: جيبوتي وكينيا وليبيريا وموزمبيق ورواندا وأوغندا وزائير وزامبيا وزيمبابوي، كما تم تنفيذ عدد من عمليات الإغاثة في كل من : أنجولا وبتسوانا وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وغينيا بيساو وليسوتو ومالاوى وناميبيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي، ومن أهم هذه المشروعات :

أ - برنامج مساعدة ضحايا الجفاف واللاجئين السودانيين والصوماليين والإثيوبيين في كينيا.

ب - مساعدة النازحين واللاجئين في كل من بوروندي والصومال والسودان ورواندا.

جـ - مساعدة ضحايا الجفاف واللاجئين في أوغندا.

د - مساعدة الجماعات المتضررة في كينشاسا، وكذلك اللاجئين البورونديين في زائير.

هـ - مشروعات مواجهة الجفاف في إريتريا، وكذلك مشروعات إعادة توطين العائدين الإريتريين من السودان، وذلك من خلال إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل التي أسهمت في تحسين الطرق، وإنشاء المباني السكنية، وتخطيط زراعة الأشجار.

و - مشروع إقليم ليبيريا، وهو أكبر مشروعات الإغاثة التي قدمها برنامج الغذاء العالمي، حيث تم تقديم المعونات الغذائية إلى كل من ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وغينيا، وذلك من خلال إنشاء عدد من المشروعات التنموية في مجالات البنية الأساسية والزراعة والثروة الحيوانية والتجارة والنقل ونظم الري. وقد تم توفير المدخلات من الحبوب والعدد والأدوات بالإضافة إلى المساعدات الفنية والنقدية المقدمة لتنمية البنية الأساسية وتحسين مستوى الإنتاج الغذائي. (٣)

---

(١) **Ibid.**, p. 93.

(٢) **Ibid.**, p. 94, 95.

(٣) **Ibid.**, pp. 96 – 106.

وقد ذكر أحد تقارير السكرتارية التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمي في عام ١٩٩٢ أن عام ١٩٩١ هو أكثر الأعوام التي حصلت فيها أفريقيا جنوب الصحراء على المعونات الغذائية المقدمة من البرنامج، بل إن حجم المعونات المقدم يفوق ما تم تقديمه أثناء أزمة الغذاء التي شهدها الإقليم منذ عام ١٩٨٥/٨٤، حيث حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ٧١% من معونات الطوارئ التي قدمها برنامج الغذاء العالمي في عام ١٩٩١، بسبب انتشار الجفاف في إقليمي القرن الأفريقي وأفريقيا الجنوبية.[١]

وعن دور برنامج الغذاء العالمي في مرحلة ما بعد الإغاثة والاتجاه إلى تنمية المناطق المتضررة من الجفاف والحروب الأهلية قام البرنامج بوضع برامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة في عدد من الدول الأفريقية، مثل حالة إثيوبيا، حيث لم يقتصر دور البرنامج على مجرد التوزيع المجاني للغذاء في حالة الطوارئ، بل قدم المساندة للجهود الحكومية التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وإعادة تأهيل اللاجئين، وذلك من خلال مشروعات الغذاء مقابل العمل. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الأجور المدفوعة إلا أنها استطاعت توفير الحد الأدنى من الغذاء للأفراد الأكثر احتياجاً. وقد تم إنشاء سلسلة من مشروعات الغذاء مقابل العمل بشكل مكثف ومنتشر جغرافيا لتشمل كل المناطق المتضررة من جراء الجفاف. ومن أهم مجالات هذه المشروعات إنشاء المنازل للعديد من الفقراء، وكذلك مشروعات تغذية الأطفال.[٢]

ويهدف هذا الاقتراب إلى إقامة مجموعة من مشروعات الأعمال العامة لتوفير فرص العمل والدخل للجماعات المتضررة، وتوفير البنية الأساسية، والعمل على تطوير المتاح منها بهدف زيادة الإنتاجية الزراعية مع تنمية القطاع الريفي، ووضع إجراءات خاصة بمنع حدوث الآثار السلبية الناتجة عن حالات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. والجدير بالذكر أن هناك العديد من الأمثلة على مشروعات المعونات الغذائية التي تم إنشاؤها في حالات الإغاثة، واستمر عملها بعد انتهاء حالات الجفاف لتتوجه جهودها لأغراض التنمية مثل :

١- التوسع فى مشروعات الغذاء مقابل العمل في كل من غانا وبوركينا فاسو بدلا من مجرد تقديم معونات الطوارئ في عام ١٩٩١.

٢- كينيا : إقامة مشروعات في المناطق الجافة وشبه الجافة لتوفير الغذاء والعمل على تحسين حالة الأمن الغذائي في مرحلة الجفاف.

٣- جيبوتي : قدم برنامج الغذاء العالمي فرص العمل في المناطق الريفية مما أدى إلى تراجع الحاجة للمعونات الغذائية في حالات الطوارئ.

---

(١) John Shaw : **Future Directions .. op.cit.**, p. 264.

(٢) WFP : **Food Aid Review .. op.cit.**, p. 60.

٤- بوركينا فاسو : ساعد برنامج الغذاء العالمي الجهود الحكومية في تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات المعزولة، وذلك من أجل الحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية.

٥- السودان : يعد برنامج العمل الريفي في مناطق الجفاف أحد أهم أدوات مساندة نشاط الأعمال كثيفة العمالة التي تعمل على إنشاء فرص توظيف وتوفير الدخل خلال فترة الكساد، مع توفير تسهيلات التنمية الريفية وأهمها تحسين وسائل عرض المياه.

وقد أدت كل هذه الجهود إلى تحسين مستوى التغذية وتوفير فرص العمل خلال المواسم غير الزراعية وفي أوقات المجاعات، مع العمل على تحسين البنية الأساسية المحلية. وقد ترتب على ذلك الحد من هجرة سكان الريف للبحث عن مستوى معيشة أفضل، وإمكانية تحقيق التنمية في المناطق المتضررة في المدى الطويل، كما أسهمت هذه المشروعات في عملية إعادة التأهيل والتي تعد شرطا مسبقا لعملية التنمية، مع توفير المدخلات الفنية والرأسمالية من خلال أنشطة برنامج الغذاء العالمي. وتظهر أهمية المعونات الغذائية في حالة إعادة التسكين واستقرار النازحين واللاجئين عند عودتهم إلى ديارهم، وظهور الحاجة الملحة إلى عمليات إعادة البناء والتعمير، حيث قدم برنامج الغذاء العالمي الغذاء لأكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ سوداني وصومالي عائدين من إثيوبيا، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية للاجئين الإثيوبيين العائدين من الصومال. وفي السنغال يقوم اللاجئون من موريتانيا، وأغلبهم مزارعون ورعاة، بالعمل في نشاط الزراعة والثروة الحيوانية، كما شاركت النساء في إعداد طعام الأطفال في كينيا. (١)

كذلك قدم برنامج الغذاء العالمي الإغاثة لأكثر من مليونى فرد لاجئ من ليبيريا وسيراليون، وكذا النازحين من ليبيريا وساحل العاج وغينيا وسيراليون من خلال إنشاء نطاق واسع من المشروعات التنموية ذات الصلة بالبنية الأساسية وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية. وتعد كافة النماذج السابقة عمليات ربط معونات الطوارئ والإغاثة بالمشروعات التنموية. (٢)

ويتضح من العرض السابق تنوع مجالات تقديم المعونات الغذائية من قبل برنامج الغذاء العالمي إلى أفريقيا؛ إذ شملت مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية والتغذية، كما اتسع نطاق المنتفعين بها من أطفال وكبار ولاجئين وفقراء. ويتم تحديد المجالات والأفراد الأولى بإقامة المشروعات تبعا لأسباب وحدة الأزمة الغذائية في كل دولة بصفتها المنفردة.

وتوضح مجموعة الجداول التالية حجم إنفاق برنامج الغذاء العالمي على المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا، وأهم أنماط هذه المعونات، وأهميتها النسبية.

---

(١) John Shaw : **Future Directions .. op.cit.**, pp. 263 – 266.

(٢) **Idem.**

فالجدول رقم (٥٠) يوضح نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية التنموية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٩٣. فخلال العشر سنوات الأولى (٦٣ - ١٩٧٢) حصلت أفريقيا جنوب الصحراء على ١٦% من المعونات الغذائية التنموية التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٤٢%) وآسيا ودول الباسيفيك بنسبة (٢٧%). وقد شهد نصيب أفريقيا جنوب الصحراء زيادة تدريجية، وإن كانت متذبذبة خلال سنوات الدراسة، إلا أنها وصلت إلى أعلى قيمة لها في عام ١٩٩٣ وهي ٤٦%.

ويوضح الجدول رقم (٥١) نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من معونات الطوارئ التي قدمها برنامج الغذاء العالمي، والتى جاءت في المرتبة الثالثة خلال الفترة ٦٣ - ١٩٧٢، وبلغ متوسط ما حصلت عليه ٢٣,٥% بعد كل من آسيا (٤٠%) وشمال أفريقيا والشرق الأوسط (٢٤%). ويلاحظ تذبذب نصيب أفريقيا جنوب الصحراء وزيادته المفاجئة خلال بعض سنوات الدراسة مثل ١٩٧٣ و١٩٨٣ و١٩٩٠، ويرجع ذلك إلى ظهور العديد من حالات الكوارث البشرية والطبيعية في عدد من دول الإقليم خلال هذه السنوات، إلا أن أعلى نصيب حصل عليه الإقليم هو ٨٥,٣% من إجمالي معونات طوارئ برنامج الغذاء العالمي المقدمة في عام ١٩٩٠.

ولم تتوافر بيانات عن نصيب عمليات تسكين اللاجئين والنازحين من إجمالي نفقات برنامج الغذاء العالمي إلا للسنوات من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣، والتى احتلت أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الأولى خلالها بين الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية. فبدءا من عام ١٩٨٩ حصلت على ٤٥,٤%، ووصلت أعلى نسبة حصلت عليها ٧٦,٢% في عام ١٩٩١، ثم تناقصت لتصل إلى ٦٨,١% في عام ١٩٩٣ (الجدول رقم ٥٢).

وعن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من عمليات التنمية والإغاثة المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٣، والذى توضحه الجداول من (٥٣) إلى (٥٥)، فقد وصل أعلى نصيب حصلت عليه من نفقات برنامج الغذاء العالمي على عمليات الإغاثة ومشروعات التنمية خلال الفترة ٩٦ - ١٩٩٩ إلى ٥٢% في عام ١٩٩٦، وأقل نصيب هو ٤٤% في عام ١٩٩٩، كما وصل أعلى نصيب للفرد إلى ١,٤١ دولار في عام ١٩٩٨. وتحتل أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الأولى بين الأقاليم المتلقية للمعونات التنموية ومعونات الإغاثة المقدمة من برنامج الغذاء العالمي.

أما عن نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات التنموية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي خلال نفس الفترة، فيوضحه الجدول رقم (٥٤). وقد تبين حصول الإقليم على

نسب تتراوح ما بين ٢٩% و ٣٤% تقريبا من معونات الطوارئ المقدمة من البرنامج فاحتلت بذلك المرتبة الثانية بعد آسيا، كما جاءت أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من هذه المعونات (باستثناء عام ١٩٩٩)، والذي احتلت فيه المرتبة الثانية في نصيب الفرد من معونات الطوارئ المقدمة من البرنامج بعد أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي. وعن الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١، جاءت أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأولى بين الأقاليم المتلقية لعمليات الإغاثة من قبل برنامج الغذاء العالمي سواء من حيث إجمالي النفقات أو من حيث نصيب الفرد؛ ففي عام ٢٠٠٠ وصل نصيب الإقليم إلى ٥٥,٤% من إجمالي نفقات الإغاثة المقدمة من قبل البرنامج، كما سجل أعلى نصيب للفرد في عام ٢٠٠١ وهو ١,٧٤ دولار (الجدول رقم ٥٥).

أما عن نصيب الإقليم من مشروعات التنمية في نفس الفترة، فقد جاء في المرتبة الثانية بعد آسيا في إجمالي النفقات (أعلى نسبة هي ٤٢,٣% في عام ٢٠٠١)، وبعد أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي في نصيب الفرد باستثناء عام ١٩٩٨ الذي أتى فيه الإقليم في المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من مشروعات التنمية (الجدول رقم ٥٦).

ويستكمل الجدولان (٥٧ و ٥٨) نفس البيانات عن سنوات الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، حيث تناقص نصيب الإقليم من الإنفاق على عمليات التنمية والإغاثة ليصل إلى ٤٨,٨% في عام ٢٠٠٣، في حين تزايد نصيبه من الإنفاق على عمليات التنمية في نفس الفترة ليصل إلى ٥٤,٨% في نفس العام.

ويلخص الجدول رقم (٥٩) نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على أنماط المعونات الغذائية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١، وقد تراوح نصيب الإقليم ما بين ٤٤,٣١% (أقل نسبة في عام ١٩٩٩) و ٥٦,٢% (أعلى نسبة في علم ١٩٩٥)، وبذلك احتل المرتبة الأولى بين الأقاليم المتلقية للمعونات من برنامج الغذاء العالمي. وبالنسبة لمعونات التنمية فقد حصل الإقليم على قدر لا بأس به (٢٨,٧٢% في عام ١٩٩٨ و٤٢,٩٧% في عام ٢٠٠١)، في حين تراجع نصيب الإقليم من معونات الإغاثة من ٦٨,٨٧% في عام ١٩٩٥ إلى ٥٣,٦١% في عام ٢٠٠١، ذلك على الرغم من استحواذه على المرتبة الأولى من حيث الحصول على معونات الطوارئ المقدمة من برنامج الغذاء العالمي، وكذا حصل الإقليم على نسب متذبذبة من الإنفاق على العمليات الخاصة؛ ففي عام ١٩٩٦ حصل على ٧٣,٠٢%، في حين أنه في العام التالي تراجعت هذه النسبة لتصل إلى ٢٥,١٦%. أما أعلى نسبة حصل عليها الإقليم من الإنفاق على هذه العمليات من قبل برنامج الغذاء العالمي فهي ٥٧,٢٩% في عام ٢٠٠١ وقد شهد نصيب الإقليم من الصناديق الخاصة انخفاضا حادا في

عام ٢٠٠١ إذ وصل نصيبه إلى ١٣،٠٥% من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على الصناديق الخاصة، ذلك على الرغم من حصول الإقليم على ٥٣،٠٦% من الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٥، أما في عام ١٩٩٧ فقد تم سحب ما قيمته ٣٩،٥% من الرصيد المقدم من برنامج الغذاء العالمي.

وعن التوزيع النمطي للمعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي خلال السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩، تبين أن الإغاثة هي صاحبة النصيب الأكبر من هذه المعونات ٨٣% في عام ١٩٩٨، تليها التنمية (أعلى نسبة هي ١٩% في عام ١٩٩٧)، في حين شكلت العمليات الخاصة والصناديق الخاصة نسباً محدودة، إذ وصلت أعلى مساهمة لكل منهما إلى ٣% في عام ١٩٩٨، و٤% في عام ١٩٩٩ على التوالي.(١)

وقد اتضح من التقارير السنوية لبرنامج الغذاء العالمي أن معونات التنمية شكلت النسبة الأقل من إنفاق برنامج الغذاء العالمي على أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. فمنذ عام ٢٠٠٠ حققت معونات التنمية نسبة تتراوح ما بين ٨% إلى ١١%، في حين شكلت معونات الإغاثة بشقيها - الطوارئ وإعادة تأهيل وتسكين اللاجئين - القدر الأكبر من معونات برنامج الغذاء العالمي، والتي تراوح نصيبها ما بين ٨٦% إلى ٩٠% خلال السنوات من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤، أي أن السمة الأساسية للتوزيع النمطي للمعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء هي سيطرة معونات الإغاثة والطوارئ وتشكيلها النسبة الأكبر من المعونات الغذائية. (٢)

ويوضح الجدول رقم (٦٠) نصيب كل نمط من أنماط المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى الإجمالي المقدم إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩، مع تقسيم الأنماط الرئيسية إلى المشروعات والأهداف الفرعية. وقد سجلت معونات التنمية أعلى مساهمة في إجمالي المقدم إلى الإقليم في عام ١٩٩٧ بنسبة ١٩،٣٢%، أما الإغاثة فأعلى مساهمة لها هي ٨٣،٢٥% في عام ١٩٩٨، في حين أسهم كل من العمليات الخاصة والصناديق الخاصة بنسب محدودة (٢،٩٥% أعلى نسبة في عام ١٩٩٨) و (٤،٤٦% أعلى نسبة في عام ١٩٩٩) على التوالي. ويعد الإنفاق على حالات الطوارئ، وبالتحديد الكوارث البشرية وحماية اللاجئين والنازحين، من أكثر مجالات الإنفاق إسهاما في إجمالي المقدم من البرنامج إلى الإقليم، إذ وصلت أعلى مساهمة لها إلى ٥٧،٣٦% في عام ١٩٩٨، وبالنسبة للكوارث البشرية فهي ٤٥،١٥% في نفس العام، أما حماية اللاجئين والنازحين فقد

---

(١) حسبت من: WFP : WFP Annual Report, Various Issues

(٢) WFP : WFP Annual .. op.cit., p. 49.

حصلت على ٣٢,١٧% في عام ١٩٩٦. أما أهم مجالات التنمية في أنماط المعونات الغذائية المقدمة من البرنامج إلى الإقليم فهي : تنمية الموارد البشرية، تغذية الأمهات وأطفال المدارس، الزراعة والتنمية الريفية، الإنتاج الزراعي على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (٦١) نفس التوزيع السابق ولكن بصورة أكثر شمولية للسنوات من ١٩٩٨ - ٢٠٠٣. وتأتي معونات الإغاثة في مقدمة الأنماط من حيث الأهمية النسبية إذ تراوحت نسبتها ما بين ٨٠% و ٩٠% خلال سنوات الدراسة، تليها معونات الطوارئ والتي زادت نسبتها عن ٥٠% في كل سنوات الدراسة، أما المعونات الموجهة لعمليات إعادة تسكين النازحين واللاجئين فجاءت في المرتبة الثالثة. كما تشكل حالات الطوارئ النسبة الأكبر من معونات الإغاثة مقارنة بعمليات إعادة تسكين اللاجئين والنازحين، فى حين تأتى معونات التنمية في المرتبة الرابعة مسجلة أعلى نسبة لها وهى ١٣% فى عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ على التوالى. وقد حصل الاقليم على ٥٦% من إجمالي نفقات برنامج الغذاء العالمي في عام ٢٠٠٢، وهي أعلى نسبة حصل عليها خلال سنوات الدراسة، فى حين أن أقل نسبة هي ٤٤% في عام ١٩٩٩.

أما عن نصيب أنماط المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من الانفاق على هذه الأنماط المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي خلال السنوات ١٩٩٦ - ١٩٩٩، فيوضح الجدول رقم (٦٢) حصول الإقليم على نسب تتراوح ما بين ٤٤,٢٥% في عام ١٩٩٩ و٥٢,٢٧% في عام ١٩٩٨ من إجمالى نفقات البرنامج على المستوى العالمى، إذ حصل الإقليم على أكبر نصيب من الإجمالي العالمي المقدم من برنامج الغذاء العالمي في مجالات الإغاثة والطوارئ والإنفاق على مواجهة حالات الجفاف وسوء الحصاد والكوارث البشرية وحماية اللاجئين والنازحين، إلا أن هناك تراجعاً في حصول الإقليم على نفقات مواجهة حالات الجفاف وسوء الحصاد في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، ويرجع ذلك إلى أن هذا المجال من النفقات متغير تبعا للأوضاع المناخية، وكذلك بند الإنفاق على الكوارث الطبيعية المفاجئة والذي أخذ القيمة صفر في عام ١٩٩٦ مقابل ٢١,٩% في عام ١٩٩٨؛ إذ تتفاوت الحاجة إلى هذه النفقات تبعا للأوضاع البيئية السائدة. أما أكثر النسب تذبذبا فهي العمليات الخاصة والصناديق الخاصة حيث يتوقف نصيب الإقليم من الإجمالي العالمي على عدد من المتغيرات مثل كثافة حالات الإغاثة واتساع نطاق عمليات التسكين وإعادة تأهيل اللاجئين والنازحين، وكذلك مدى التغير في المخزون الغذائي، حيث يتم السحب من هذه الصناديق للإنفاق على المستجدات في المجالات سابقة الذكر.

أما عن نصيب الإقليم من إجمالى إنفاق البرنامج على عمليات التنمية فهو ثابت نسبيا خلال سنوات الدراسة، إذ يبلغ حوالي ٣٠% من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي الموجه

إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر المجالات التي يستحوذ فيها الإقليم على الكم الأكبر من نفقات برنامج الغذاء العالمي هي مجالات : تنمية الموارد البشرية، وتغذية الأمهات وأطفال المدارس، ومحو الأمية وأنماط التعليم الأخرى، في حين يحصل على نسب معقولة - وإن كانت محدودة نسبيا بالمقارنة بباقي مجالات التنمية سابقة الذكر - من الإنفاق على تنمية البنية الأساسية الريفية والزراعة والتنمية الريفية ثم الإنتاج الزراعي على التوالي.

أي أن النصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق العالمي على أنماط المعونات المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء يتركز في عمليات الإغاثة والطوارئ وإحلال اللاجئين والنازحين، في حين تنصب عمليات التنمية علي مجال الخدمات الاجتماعية، وتأتي تنمية القطاع الزراعي في آخر قائمة الاهتمامات، حيث يحصل الإقليم على أقل نسبة من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي الموجه إلى تنمية القطاع الزراعي مقارنة بباقي المجالات والمشروعات.

ويؤكد جدول رقم (٦٣) على الاتجاه السابق، إذ يوضح نصيب الإنفاق على أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي الإنفاق العالمى لبرنامج الغذاء العالمي، وقد اتضح حصول الإقليم على النصيب الأكبر من المعونات المقدمة لأهداف الإغاثة والطوارئ وحماية اللاجئين، في حين تأتي معونات التنمية بشقيها (الزراعة والتنمية الريفية، وتنمية الموارد البشرية) في المرتبة التالية.

ويوضح الجدول رقم (٦٤) توزيع مشروعات التنمية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء تبعا للنمط خلال سنوات الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩، ويتضح منه أن كلاً من تنمية الموارد البشرية وتغذية الأمهات وأطفال المدارس الابتدائية احتلا المرتبة الأولى والثانية في مشروعات التنمية، تليهما الزراعة والتنمية الريفية والإنتاج الزراعي، في حين أتت البنية الأساسية الريفية في المرتبة الثالثة، ثم محو الأمية والتعليم. أما عمليات الاستقرار وإنشاء الاحتياطي الغذائي فهما الأقل أهمية في مشروعات التنمية.

وقد استحوذ الإنتاج الزراعي على النصيب الأكبر من مشروعات الزراعة والتنمية الريفية، تليه البنية الأساسية الريفية. وعلى الرغم من زيادة الإنفاق الموجه إلى عمليات الاستقرار خلال سنوات الدراسة إلا أن الأهمية النسبية للاحتياطي الغذائي قد شهدت تراجعا خلال فترة الدراسة مما يدل على وجود سحب منه خلال هذه السنوات، كما شكلت تغذية الأمهات وأطفال المدارس النسبة الأكبر من تنمية الموارد البشرية (٨٥,٥% في عام ١٩٩٨ أدنى نسبة، وأعلى نسبة هي ٩٢,٨%)، أما أعلى نسبة لمساهمة محو الأمية والتعليم فهي ١٤,٥% من إجمالي الإنفاق على تنمية الموارد البشرية.

ويوضح الجدول رقم (٦٥) توزيع معونات الطوارئ المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء تبعا للنمط خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩، حيث شكلت معونات الطوارئ النسبة الأكبر من معونات الإغاثة (٦٩% في عام ١٩٩٨)، ثم جاء إحلال اللاجئين والنازحين في المرتبة التالية (٤١% في عام ١٩٩٦)، في حين استحوذ الإنفاق على الكوارث البشرية النسبة الأكبر من معونات الطوارئ (٧٣% في عام ١٩٩٧، و٩٢% في عام ١٩٩٦) يليه بفارق كبير نصيب حالات الجفاف وسوء الحصاد، أما الإنفاق على حالات الكوارث الطبيعية المفاجئة فهو الأقل إسهاما في معونات الطوارئ، وعلى الرغم من أنه لم يتم توجيه أية نفقات لهذا البند في عام ١٩٩٦ إلا أن نصيبه قد وصل إلى ٦% في عام ١٩٩٨.

وعن الأهمية النسبية لأنماط المعونات الغذائية المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠١، فإن معونات الإغاثة وقد شكلت النسبة الأكبر من المعونات المقدمة إلى : أنجولا وإثيوبيا وليبيريا ومالاوى وناميبيا ورواندا وموزمبيق وسيراليون والصومال وكينيا وتنزانيا وزامبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجابون وزيمبابوى. أما الدول التي شكلت معونات التنمية النسبة الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إليها من قبل برنامج الغذاء العالمي فهي : بنين وبتسوانا والكاميرون وبوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا وليسوتو والسنغال وموريشيوس وسيراليون ومدغشقر ومالى. أما العمليات الخاصة فلم يتم تقديمها سوى لعدد محدود من الدول الأفريقية : أنجولا وليبيريا ورواندا وسيراليون والصومال والسودان.

وأكثر الدول الأفريقية حصولا على المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي هي: إثيوبيا وليبيريا وأنجولا وموزمبيق والسودان ورواندا، سواء كقيم إجمالية أو في مجالات التنمية والإغاثة خلال السنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠١، إذ حصلت على النصيب الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمى إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك على تلك المعونات المقدمة على المستوى العالمي خلال نفس سنوات الدراسة، أي أنها أكثر الدول الأفريقية حصولا على المعونات الغذائية المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.[1] ويرجع ذلك إلى كونها أكثر الدول الافريقية تعرضاً للكوارث البشرية والطبيعية.

الخلاصة هى أن برنامج الغذاء العالمي يوجه الكم الأكبر من نفقاته إلى عمليات الإغاثة والطوارئ في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد تبين تركز هذه النفقات في عدد محدود من الدول بسبب تعرضها للكوارث الطبيعية والبشرية أكثر من غيرها في الإقليم، كما أن الإنفاق على التنمية يتركز على مجالات التنمية الاجتماعية والإنسانية بالأساس، في حين تأتي أهمية تنمية القطاع الزراعي في آخر مجالات التنمية التي يقوم برنامج الغذاء العالمي بالإنفاق عليها.

(١) WFP : **WFP Annual Report,** Various Issues.

الفصل الثالث
سياسات تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا

الفصل الثالث
سياسات تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا

تقدمت الإشارة إلى أهم سياسات تقديم المعونات الغذائية العالمية، مع بيان تنوعها تبعاً للهدف، وتعدد مراحلها تبعاً لعملية التوجيه، إذ تعد عدالة توزيع المعونات الغذائية سواء على مستوى الدول المتلقية أو على مستوى المناطق والجماعات المتضررة داخل هذه الدولة أهم محددات فاعلية سياسة تقديم هذه المعونات. لذا سيتم تناول عملية توجيه وتوزيع المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ودولها بحيث يمكن التعرف على مدى عدالة توزيع المعونات الغذائية وتقديمها إلى الفئات الأكثر تضرراً والأكثر احتياجاً. كما أن دراسة آلية تقديم المعونات الغذائية، أى الصورة التى يتم تقديم سلع المعونات الغذائية على أساسها سواء من خلال التقديم العينى أم النقدى أم الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، وكذلك التعرف على أنماط التقديم (برامج - مشروعات)، تعد أمراً ضرورياً لتحديد الدور التنموي للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

وسيقوم هذا الفصل بالرصد والتحليل لأهم سياسات تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا، مع عرض بعض النماذج التطبيقية فى عدد من الدول الأفريقية، ولذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول محددات حصول أفريقيا جنوب الصحراء على المعونات الغذائية العالمية، وكذلك اتجاه توزيع هذه المعونات على الدول الأفريقية، بالإضافة إلى دراسة عملية تقديم هذه المعونات إلى المناطق والمقاطعات الأكثر احتياجاً للغذاء داخل هذه الدولة المتلقية. أما المبحث الثانى فيعرض أنماط وآليات المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، مع تحديد دور كل منها فى التنمية الأفريقية. فى حين يتناول المبحث الثالث تقييم فاعلية تقديم المعونات الغذائية إلى الجماعات والأفراد الأكثر احتياجاً داخل الدولة المتلقية.

المبحث الأول
التوزيع الجغرافي

يرجع الاهتمام بدراسة التوزيع الجغرافى للمعونات الغذائية إلى كونه المؤشر لعدالة توزيعها سواء على المستوى الإقليمى أو المحلى. وتتسم المعونات الغذائية بتعدد مستويات توزيعها، لذا سيتم تناول عملية التوزيع الجغرافى للمعونات الغذائية فى أفريقيا جنوب الصحراء من خلال التعرف على وضع أفريقيا جنوب الصحراء ودولها بالنسبة لمراحل التوزيع المختلفة، حيث يتم البدء بالتعرف على محددات اختيار أفريقيا جنوب الصحراء كإقليم متلقى من قبل الدول المانحة، ثم توزيع هذه المعونات بين الدول الأفريقية من خلال التعرف على نصيب كل دولة أفريقية من إجمالى المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، وأخيراً بيان مدى عدالة توزيع المعونات الغذائية على المقاطعات الأكثر احتياجاً داخل الدولة المتلقية.

أولاً: التوزيع على الدول المتلقية:

أجرى العديد من الدراسات للتعرف على العوامل المؤثرة على قرارات تقديم المعونات الغذائية الأمريكية[١] إلى الدول الأفريقية، وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي وتحديد المتغير التابع بحجم المعونات الغذائية الأمريكية (باعتبارها أكبر مانح)، أما المتغيرات المستقلة فهي: مدى حاجة الدول الأفريقية إلى المعونات الغذائية، بالإضافة إلى عدد من المعايير المحددة للعلاقات الاقتصادية والسياسية للدول الأفريقية. وقد تم استخدام الرقم القياسي لمستوى المعيشة ليعبر عن مدة الحاجة إلى المعونات الغذائية في الدول الأفريقية، ويضم هذا الرقم عدداً من المؤشرات مثل توقع العمر عند سن عام واحد، ومعدل وفيات الأطفال، ونسبة الأمية، ونصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى المحلي، وتوقع الحياة عند الميلاد وتعداد السكان. وعن البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية، فهو يضم متغيرات خاصة بالتجارة الخارجية، وذلك للتعرف على إمكانية أن تصبح الدولة الأفريقية شريكة تجارية للولايات المتحدة في المستقبل، وهو الهدف الاقتصادي من وراء تقديم المعونات الغذائية الأمريكية، لذلك تم قياس إجمالي الصادرات والواردات من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الصادرات والواردات مع المستعمر السابق (الدولة الاستعمارية السابقة). أما البعد السياسي فقد تم قياسه بالاعتماد على التباين في عملية التصويت في الأمم المتحدة لصالح أو ضد المصالح الأمريكية، بالإضافة إلى قياس مستوى العلاقات التجارية مع أكبر ثلاث دول

---

(١) يتم التركيز على المعونات الغذائية الأمريكية فى كافة الدراسات باعتبارها الدولة المانحة الرئيسية لهذه المعونات على المستوى العالمى.

اشتراكية – أثناء فترة الحرب الباردة – وهى الاتحاد السوفيتي والصين وتشيكوسلوفاكيا، وكذا قياس طبيعة العلاقات السياسية بين الدول الأفريقية والدول الاستعمارية السابقة.

وقد تم إجراء هذا القياس على ٣٢ دولة أفريقية خلال سنوات الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٨، وقد تبين من الدراسة أن تعداد السكان هو أحد المؤثرات في تقديم المعونات الغذائية الأمريكية بغض النظر عن مدى حاجة السكان، كما أن الدول الأفريقية ذات الرقم القياسي الأعلى في مستوى المعيشة هي الأكثر حصولا على المعونات الغذائية. أما عن البعد الاقتصادي، فقد تبين وجود علاقة إيجابية قوية ما بين تقديم المعونات الغذائية الأمريكية والمعايير الاقتصادية المحددة في هذا النموذج، كذلك فإن معايير العلاقات السياسية ذات تأثير واضح على تقديم المعونات الغذائية الأمريكية إلى الدول الأفريقية، حيث تزداد المعونات الغذائية الأمريكية بزيادة ارتباط الدول الأفريقية بالدول الشيوعية، وكذلك في حالة تصويتها في فترات سابقة لغير صالح المصالح الأمريكية في الأمم المتحدة. ويرجع ذلك إلى رغبة الولايات المتحدة في استقطاب هذه الدول الأفريقية في المستقبل.

وقد أوضحت الدراسة أن التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأفريقية مع المستعمر القديم تتناسب طرديا مع مستوى المعونات الغذائية الأمريكية، وتؤكد هذه النتيجة على رغبة الاستقطاب من قبل الولايات المتحدة، وكذلك فإن تراجع هذه التبعية يؤدى إلى زيادة مستوى المعونات الغذائية الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة مستوى هذه المعونات في حالة وجود استقلال سياسي سواء عن الدول الاستعمارية السابقة أو عن الولايات المتحدة.

وبدراسة أكثر هذه العوامل ثقلا في محددات تقديم المعونات الغذائية الأمريكية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء تبين أن عامل فتح الأسواق التجارية الجديدة والسيطرة على المواد الخام من أقوى العوامل لدى الولايات المتحدة في تقديم معوناتها إلى هذه الدول، ذلك بالمقارنة بباقي العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى.(١)

وفي دراسة أخرى تناولت نفس العلاقات القياسية ولكن خلال سنوات الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠، اتضح أن كلاً من المصالح الجيوسياسية وعملية إحلال الفائض الغذائي هما من العوامل المحددة لتقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال هذه الفترة الزمنية، في حين احتلت الدوافع الإنسانية المرتبة التالية، بالإضافة إلى ضعف قوة تأثيرها. أما الهدف الاقتصادي والمتمثل في فتح أسواق تجارية جديدة فلم يظهر له أي تأثير على تقديم

---

(١) Richard Vangroff: "Food and Development : PL 480 Aid to Black Africa", **The Journal of Modern African Studies,** Vol. 20, No.1, (Cambridge : Cambridge University Press, 1982), pp. 27 – 43.

المعونات الغذائية الأمريكية إلى الدول الأفريقية. وبدراسة العوامل المؤثرة على عملية تقديم المعونات الغذائية الامريكية تبعاً لكل بند من بنود التشريع الأمريكى الخاص بتقديم المعونات الغذائية تبين أن الدافع السياسي هو المؤثر على تقديم برامج المعونات الغذائية الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء مع عدم وجود ثمة أثر للدافع الإنساني، في حين يمثل الدافع الإنساني، المؤثر الأساسي على تقديم المعونات الغذائية الأمريكية تبعا للبند الثاني، ويعد ذلك بمثابة الانعكاس التطبيقي للهدف المحدد من وراء تقديم المعونات الغذائية تبعا لكل بند من بنود التشريعات الأمريكية الخاصة بتقديم المعونات الغذائية. كذلك يلاحظ وجود تفاوت فى شدة كل دافع حسب الفترة الزمنية؛ فمنذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ ظهرت الدوافع السياسية وعملية إحلال الفائض كمؤثر أساسي على قرار تقديم المعونات الغذائية الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء، أما منذ عام ١٩٨٠ فإن العامل الإنساني هو من أكثر العوامل المحددة لتقديم المعونات الغذائية مع وجود تراجع تام للأهداف السياسية. ويرجع هذا التحول فى الهدف من تقديم المعونات الغذائية إلى حدوث العديد من المجاعات، وزيادة الحاجة إلى عمليات الإغاثة فى حالات الكوارث الطبيعية والإنسانية. والجدير بالذكر أن الأهمية الجيوسياسية قد شهدت تراجعا حادا منذ تسعينيات القرن العشرين، أي منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة مما أدى إلى زيادة قوة العامل الإنساني كهدف من وراء تقديم المعونات الغذائية الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء.(١)

ومن هذه الدراسات، يمكن استنتاج أن تغير الأهمية النسبية لمحددات تقديم المعونات الغذائية الأمريكية إلى أفريقيا جنوب الصحراء يعني عدم إمكانية الاعتماد على هذه المعونات كمورد تنموي ثابت ومستقر، والأمثلة على ذلك عديدة؛ ففي عام ١٩٨١ قامت الولايات المتحدة بقطع المعونات الغذائية عن موزمبيق بسبب قيامها بالتصويت ضد المصالح الأمريكية في مجلس الأمن، كذلك عدم حصول إثيوبيا في عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ إلا على القدر اليسير من معونات الإغاثة الأمريكية بسبب تطبيقها للمبادئ الاشتراكية، ذلك على الرغم من وجود حالة جفاف حادة ترتبت عليها إحدى أسوأ المجاعات الأفريقية. ومع زيادة التركيز الإعلامي على المأساة الإنسانية في إثيوبيا قامت الولايات المتحدة بتقديم كميات زائدة عن الحد من شحنات المعونات الغذائية إليها، إلا أن توقيت تقديمها تزامن مع بدء تحسن الإنتاجية الزراعية، أي أن أكثر الفترات التي تلقت فيها إثيوبيا المعونات الغذائية هي أفضلها حصادا خلال فترة خمسة عشر عاما منذ بدء حالة الجفاف في السبعينيات من القرن العشرين. (٢)

---

(١) Richard Ball and Christopher Johnson : "Political, Economic and Humanitarian Motivations for PL 480 Food Aid : Evidence from Africa", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 44, No. 3, 1996, pp. 529, 530.

(٢) Christopher B. Barrett : **Does Food Aid., op. cit.,** p. 344.

انظر أيضا : Raymond F. Hopkins : **The Evolution .. op. cit.,** pp. 246, 247.

وقد استمرت أفريقيا جنوب الصحراء في الحصول على القدر الأكبر من المعونات الغذائية وبخاصة في حالات الطوارئ منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين حتى عام ٢٠٠٠، والاستثناء الوحيد هو بداية التسعينيات، حيث تم توجيه القدر الأكبر من المعونات الغذائية الأمريكية إلى روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابقة، والتي بدأت في التحول من نظامها السياسي والاقتصادي. وبالطبع فإن الهدف الأساسي من هذا التوجه في توزيع المعونات الغذائية هو هدف سياسي. وبصفة عامة فإن سياسة المساعدات التنموية الرسمية الأمريكية تتوقف بالأساس على أهداف خارجية مثل تحقيق الأمن القومي والأهداف الجيوسياسية الأمريكية، حيث يتم الربط ما بين تقديم هذه المساعدات – ومن ضمنها المعونات الغذائية – بعدد من الأهداف السياسية مثل إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، وإغاثة اللاجئين في مناطق الوجود العسكري الأمريكي كالبلقان وأفغانستان، وكذلك منطقة جنوب شرق آسيا أثناء حرب الفيتنام.(١)

والخلاصة هي أن أخطاء الاستبعاد والتضمين في عملية توزيع المعونات الغذائية على المستوى الدولي إنما ترجع بالأساس إلى مراعاة المصالح السياسية والاقتصادية في الدول المانحة دون الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول المتلقية. وعلى الرغم من تزايد تقديم المعونات الغذائية إلى الدول المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي إلا أنه لا يزال هناك تأثير للاهتمامات السياسية والتجارية من قبل الدول المانحة على عمليتي تقديم وتوزيع المعونات الغذائية على المستوى العالمي، والمثال على ذلك أن تقديم الولايات المتحدة للمعونات الغذائية إلى إقليم أفريقيا الجنوبية أثناء الأزمة الغذائية التي بدأت منذ عام ٢٠٠٠ يرجع بالأساس إلى أهداف إنسانية وتنموية، إلا أنه لم يتم تقديم هذه المعونات إلا بعد الوفاء بالمستلزمات الغذائية الموجهة لخدمة الأهداف السياسية الأمريكية في أقاليم أخرى متلقية للمعونات.(٢)

وللتعرف على أكثر الدول الأفريقية تلقيا للمعونات الغذائية تم استخدام بيانات الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠ لمعرفة نصيب هذه الدول من إجمالي المعونات الغذائية العالمية ومن المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. ويوضح الجدول رقم (٦٦) نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية خلال سنوات الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠، وقد اتضح منه استحواذ إثيوبيا على أكبر نسبة تحصل عليها دولة أفريقية من المعونات الغذائية العالمية، إذ تراوحت هذه النسبة ما بين ١٣,٢١% في عام ٢٠٠٠ (أعلى نسبة) و ٣,٠٨% في عام ١٩٩٣ (أقل نسبة). وعلى الرغم من تذبذب نصيب إثيوبيا خلال سنوات الدراسة إلا أنها احتلت دائما المرتبة الأولى في الدول الأفريقية من حيث

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid ... op. cit.**, pp. 11, 48.

(٢) **Idem.**

حصولها على المعونات الغذائية العالمية، وجاءت السودان فى المرتبة الثانية خلال السنوات ١٩٩١ حتى ١٩٩٤، إلا أنه منذ عام ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠ جاءت رواندا في المرتبة الثانية (باستثناء عام ١٩٩٩ الذي احتفظت فيه السودان بالمرتبة الثانية)، كما احتلت ليبيريا مكانة ما بين الدول الأفريقية من حيث حصولها على نسبة يعتد بها من المعونات الغذائية العالمية خلال سنوات الدراسة، حيث وصلت أعلى نسبة حصلت عليها إلى ٢,٣٥% في عام ١٩٩٦، أما أقل نسبة فهي ٠,٦٣% في عام ١٩٩٩. وبالنسبة لاريتريا فإن أكبر نسبة حصلت عليها هي ٢,٥٧% في عام ١٩٩٤، مع تذبذب نصيبها خلال سنوات الدراسة، حيث إنها لم تحصل إلا على نسب محدودة جداً من المعونات الغذائية العالمية في عدد من سنوات الدراسة حيث وصل نصيبها إلى ٠,٢٣% من هذه المعونات في عام ١٩٩٩، في حين لم تحصل باقي دول أفريقيا جنوب الصحراء – باستثناء دول أفريقيا الجنوبية – إلا على نسب ضئيلة من المعونات الغذائية العالمية.

ويوضح الجدول رقم (٦٧) نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم خلال السنوات ١٩٩١ – ٢٠٠٠، ومنه يلاحظ وجود تماثل في اتجاهات التوزيع مع الاتجاهات سابقة الذكر، حيث حصلت إثيوبيا على النصيب الأكبر من المعونات المقدمة إلى الإقليم (١٠,٩٢% في عام ١٩٩٣ أقل نسبة، و٣٨,٢% أعلى نسبة في عام ٢٠٠٠)، مع تذبذب نصيبها. وعلى الرغم من استحواذ إثيوبيا على النصيب الأكبر دائما من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم إلا أنه فى عام ١٩٩٣ حصلت مالاوى على نسبة أكبر من هذه المعونات مما حصلت عليه إثيوبيا، ثم جاءت السودان في المرتبة الثانية، باستثناء الأعوام من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨، حيث احتلت رواندا المرتبة الثانية. وبالإضافة إلى ليبيريا وإريتريا فإن الصومال وغانا وكينيا وبوركينافاسو من الدول الأفريقية التي حصلت على نسب يعتد بها من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، تليهم الرأس الأخضر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا والنيجر. ويلاحظ اختلاف مواقع كل من هذه الدول في ترتيب حصولها على المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء باختلاف سنوات الدراسة، فعلى سبيل المثال، فإنه في حين اتجه نصيب إريتريا إلى التزايد شهد نصيب رواندا انخفاضا خلال النصف الثاني من التسعينيات، أما السودان فقد شهدت تزايدا منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٩، ثم انخفض نصيبها في عام ٢٠٠٠. وهناك دول أفريقية لم تحصل على أية معونات غذائية كالجابون وسيشيل، أما نيجيريا فلم تحصل على المعونات الغذائية إلا في ثلاث سنوات فقط وبنسب ضئيلة، وكذلك جمهورية جنوب أفريقيا لم تحصل على هذه المعونات إلا في ست سنوات وبنسب لا يعتد بها.

الخلاصة أن هناك تركزاً في تقديم المعونات الغذائية العالمية إلى عدد محدود من الدول الأفريقية خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، ويلاحظ أن هذه هي السمة السائدة خلال حقبة الثمانينيات أيضاً إذ استحوذ كل من: إثيوبيا والسودان وكينيا ومالي وغانا على القدر الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. (١)

ثانياً: التوزيع على المقاطعات داخل الدولة المتلقية:

سبق بيان أن هناك مستويين لدراسة عدالة توزيع المعونات الغذائية داخل الدولة المتلقية، أولهما هو تحديد المقاطعات الأكثر احتياجا، أما المستوى الآخر فهو تحديد الجماعات المتضررة والأكثر احتياجاً داخل هذا الإقليم. وقد سبق إيضاح محددات عملية التوزيع على هذين المستويين والمشكلات التي تنتج عن غياب عدالة التوزيع، وسيتناول هذا الجزء عدداً من الدراسات الميدانية التي أجريت في إثيوبيا للتعرف على مدى عدالة توزيع المعونات الغذائية على المقاطعات الأكثر احتياجاً داخل الدولة المتلقية. ويرجع اهتمام المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية بعملية توزيع المعونات داخل إثيوبيا إلى كونها أكثر دول العالم تلقيا للمعونات الغذائية منذ بدء أزمة الغذاء العالمية في عام ١٩٧٠، بل وتعتبر من أكثر الدول جذبا للدراسات الميدانية في مجال الأمن الغذائي ومستوى التغذية بصفة عامة، كما تعد أقدم وأكثر الدول الافريقية حصولا على المعونات الغذائية سواء في صورة مشروعات أو في حالات طوارئ، حيث تم تقديم المعونات الغذائية إليها بكميات متزايدة ولسنوات طويلة بهدف الحد من حالات التدهور الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع الاتجاه إلى توظيف أكبر عدد ممكن من الأفراد للحد من انتشار حالة الفقر في المناطق والأقاليم المتضررة.

وقد أدى طول الفترة الزمنية التي تم فيها تقديم هذه المعونات، وكذلك كثرة الكميات المقدمة منها إلى إثارة العديد من التساؤلات حول تأثير هذه المعونات على المقاطعات والأقاليم المتضررة فى المدى الطويل. ومن الملاحظ أن القدر الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى إثيوبيا تم توجيهه إلى عمليات الإغاثة والطوارئ باعتبارها هدفاً عاجلاً وقصير المدى مع تراجع الاهتمام بالأهداف التنموية طويلة المدى. ومع بدء توجه الهيئات المانحة إلى الربط ما بين هدفي الإغاثة والتنمية اتجهت الحكومة الإثيوبية إلى التركيز على تحقيق مقومات التنمية في مشروعات المعونات الغذائية، مع التدخل في عملية توزيعها ووضع المعايير والمحددات اللازمة لهذه العملية. فخلال تسعينيات القرن العشرين قامت السلطات الإثيوبية بتحديد أكثر الأقاليم احتياجا لهذه المعونات من خلال الاعتماد على عدد من المعايير مثل: الأقاليم التي لا تضم أعداداً كبيرة من مالكي الأراضي، والأقاليم التي تعاني

---

(١) FAO : **Food Aid in Africa .. op.cit.**, p. 10.

نقصا في بنيتها الأساسية، والأقاليم ذات المستوى المتدني من الإنتاجية الزراعية بسبب الكوارث البشرية والطبيعية، وكذلك الأقاليم ذات الأسر المعيشية التي ترأسها النساء ولا توجد بها عمالة من الذكور البالغين. ومن المتوقع أن يحقق اتباع هذه المعايير قدراً من العدالة في توزيع المعونات الغذائية، وبخاصة إذا تمت عملية التوزيع في نفس عام الإحصاء، إلا أن المشكلة الأساسية في هذه المعايير هي تنوعها، وتغير العديد منها على مدار السنة في العديد من الأقاليم. (١)

وقد أوضحت الدراسات التي تناولت عملية توزيع المعونات الغذائية داخل إثيوبيا أن إقليم التيجراى هو نموذج لتركز تقديم المعونات الغذائية إلى مناطق العجز الغذائي، حيث حصل هذا الإقليم على نسبة من المعونات الغذائية المقدمة إلى إثيوبيا تعادل ثمانية أمثال المتوسط المتحصل عليه في الأقاليم الأخرى، وينطبق هذا التركز الإقليمي على التوزيع المجاني أو على مشروعات الغذاء مقابل العمل، كما حصل إقليما التيجراى والأمهرا مجتمعين على ٧٠% من المعونات الغذائية المقدمة إلى إثيوبيا، وقد استمر هذا الاتجاه في عملية التوزيع منذ مجاعة عام ١٩٨٦/٨٥، وقد ترتب على هذا التركز وجود تراكم معرفي من قبل الجهات المانحة للأوضاع المعيشية والبيئية السائدة فى هذه المناطق، وما نتج عنه من إنشاء بنية أساسية متطورة عملت على استمرار تقديم المعونات الغذائية إلى هذه المناطق – حتى مع تحسن مستوى الأمن الغذائي – بدلا من التوسع في تقديمها إلى أقاليم أخرى أكثر تضررا.(٢)

كذلك يرجع سوء توزيع المعونات الغذائية إلى وجود أخطاء إحصائية في بيانات الفقر والأمن الغذائي في إثيوبيا؛ ففي عام ٩٥ / ١٩٩٦ تم حساب مؤشر حالة الفقر والأمن الغذائي بناء على بيانات ٨٤ / ١٩٨٥، ومن ثم تم اتباع نفس التوجه الجغرافي الإقليمي في توزيع الغذاء بدلا من إجراء الدراسات والأبحاث عن المناطق والجماعات الجديدة الأكثر احتياجا، حيث اعتبرت الدول والجهات المانحة أن المناطق المتضررة كما هي ولم يطرأ عليها أي تغيير سواء كان جغرافيا أم كميا. (٣)

كما أن هناك مبرراً تنموياً لتركز تقديم المعونات الغذائية إلى إقليم التيجراى بإثيوبيا، حيث تم إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال الحفاظ على التربة من التآكل من خلال القيام بعمليات التشجير وإنشاء السدود والحواجز المائية، وهى مشروعات في حاجة إلى كثافة عنصر العمل. والجدير بالذكر أن سكان هذه المنطقة هم من المزارعين الأكثر فقراً، لذلك تطابقت الحاجة إلى إقامة مشروعات كثيفة العمالة مع وجود عمالة فقيرة في حاجة إلى

(١) T.S. Jayne et.al. : **op.cit.,** p. 906.

(٢) Daniel C. Clay et. al. : **op.cit.,** pp. 397, 398.

(٣) Thomas S. Jayne et. al. : **op.cit.,** p. 249.

الغذاء المجاني والمقدم إليهم بصورة مباشرة، وبالتالي فإن تركز تقديم المعونات الغذائية إلى هذه المناطق له ما يبرره، حيث يعتمد تنفيذ هذه المشروعات واستمرار عملها على توفير طرق برية ممهدة ومناطق إمداد قريبة، وكلها أمور لابد من ترتيبها مسبقا قبل البدء في إنشاء هذه المشروعات مما يستلزم استمرار تدفق المعونات الغذائية لفترة زمنية طويلة هي فترة الإعداد والتنفيذ لهذه المشروعات. (١)

وتبعاً لدراسة تناولت عملية تقديم المعونات الغذائية إلى ريف إثيوبيا للتعرف على مدى عدالة توزيع المعونات الغذائية سواء تلك التي يتم توزيعها مجانا أو كعائد عيني في مشروعات الغذاء مقابل العمل، تبين أنه لا توجد استجابة بالتغيير في الكميات الموزعة من المعونات الغذائية على المناطق الإقليمية التي تتعرض للصدمات المناخية، كما أن الكم السلعي الذي تم توزيعه لا يتناسب مع شدة الصدمة والاحتياجات الغذائية، يضاف إلى ذلك أن المناطق التي تلقت الكم الأكبر من المعونات الغذائية خلال تسعينيات القرن العشرين لم تكن هي أكثر المناطق تضررا من حالات العجز الغذائي، بل هي المناطق التي كانت أكثر احتياجا للغذاء خلال مجاعة ٨٤ / ١٩٨٥، في حين حصلت المناطق الأكثر تضررا في التسعينيات على قدر محدود من المعونات الغذائية، أي أن هناك جموداً في عملية توزيع المعونات الغذائية على الرغم من ظهور العديد من المشكلات المناخية في عدد من الأقاليم الجغرافية بإثيوبيا، ويرجع هذا الجمود إلى ارتفاع التكاليف الثابتة اللازمة لتحقيق التنوع في مناطق توزيع المعونات الغذائية، بالإضافة إلى وجود تفضيلات في توزيع المعونات الغذائية من قبل الحكومة الإثيوبية لخدمة أهدافها السياسية. (٢)

وقد أوضحت دراسة أخرى أن هناك تنوعاً وتبايناً واسع النطاق في عملية توجيه المعونات الغذائية داخل الأقاليم الجغرافية بإثيوبيا، فمثلا هناك ارتباط ما بين انخفاض نصيب الفرد من الدخل والحصول على المعونات الغذائية في إقليم الأمهرا، في حين لا يوجد مثل هذا الارتباط في أقاليم الجنوب، وعلى النقيض من ذلك فقد تم توجيه مشروعات الغذاء مقابل العمل بكفاءة إلى محدودي الدخل في كل من إقليم التيجراى وأوروميا، في حين لم يرتبط توجيه مشروعات الغذاء مقابل العمل بالدخل ونصيب الفرد منه في إقليم الأمهرا والأقاليم الجنوبية، إلا أن هناك تسجيلاً لبعض الحالات التى تتسم بالكفاءة في عملية توجيه المعونات الغذائية في الأقاليم الجنوبية بسبب قيام السلطات المحلية بتوفير المعلومات والبيانات اللازمة للاستدلال بها في عمليات التوزيع. كما تبين من الدراسة السابقة أن الاختلاف في نصيب الفرد من المعونات الغذائية لا يرجع إلى الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشية أو حتى

(١) Berhanu Gebremedhin and Scott M. Swinton : **op.cit.**, pp. 85, 87.

(٢) Thomas S. Jayne : **op.cit.**, p. 285.

المستوى المعيشي السائد في الأقاليم، بل إن هذا الاختلاف يرجع بالأساس إلى الترتيبات التوزيعية السائدة فى الأقاليم الجغرافية.

وعلى الرغم من ضرورة اختلاف مناطق الحصول على معونات المشروعات والطوارئ؛ إذ إن لكل منهما هدفاً مختلفاً، كما أن عملية تقديم كل منهما تتم بناء على خطط وسياسات مختلفة، إلا أن الملاحظ هو وجود تطابق في الأقاليم الجغرافية التي تحصل على هذين النمطين، وبالطبع يرجع هذا التماثل إلى وجود تركز جغرافى عند تحديد الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية داخل نفس الدولة. (١)

---

(١) T. S. Jayne et.al. : **op.cit.,** pp. 905, 906.

المبحث الثاني
التوزيع النوعي

يقصد بالتوزيع النوعي الأهمية النسبية لأنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا. وسيتناول هذا المبحث أنماط المعونات الغذائية الموجهة لتحقيق أهداف تنموية، وهي التي سبق تحديدها في نمطين أساسيين هما: البرامج والمشروعات، وذلك من خلال مطلبين يتناول الأول أنماط المعونات الغذائية بصفة عامة، في حين يركز المطلب الثاني على إنجازات مشروعات المعونات الغذائية ومشكلاتها.

المطلب الأول
أنماط المعونات الغذائية

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أجزاء، يختص الجزء الأول ببيان الأهمية النسبية لكل نمط من أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ودولها، وذلك من خلال بيانات عام ٢٠٠٠، ويركز الجزء الثاني على الدور التنموي لبرامج المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء، وأهم عمليات التقييم النقدي، أما المفاضلة بين آليات تقديم المعونات الغذائية فيخصص لها الجزء الثالث.

أولا: توزيع المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء تبعا للنمط:

يوضح الجدول رقم (٦٨) نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية وأنماطها في عام ٢٠٠٠، إذ أنه العام الوحيد الذى توافرت فيه بيانات تفصيلية حول التوزيع النمطى للمعونات الغذائية فى كافة دول افريقيا جنوب الصحراء. وقد حصل الإقليم على ٣٤,٥٨% من إجمالي المعونات الغذائية العالمية. واحتل المرتبة الأولى من حيث الحصول على معونات الطوارئ والمشروعات على المستوى العالمي، في حين جاء في آخر مرتبة من حيث الحصول على معونات البرامج على المستوى العالمي. وتوضح بيانات حقبة الثمانينيات من القرن العشرين حصول أفريقيا جنوب الصحراء على نصف معوناتها الغذائية في صورة معونات طوارئ، فى حين احتلت البرامج المرتبة التالية في الأهمية بعد معونات الطوارئ. [1] إلا أنه منذ التسعينيات تراجع نصيب برامج المعونات الغذائية مقابل زيادة مساهمة مشروعات المعونات الغذائية[2].

ويمكن الاستدلال على هذا الاتجاه من خلال بيانات الجدول رقم (٦٩) الذي يوضح الأهمية النسبية لأنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠. فمعونات الطوارئ هي أهم أنماط المعونات الغذائية التي يحصل عليها

---

(١) FAO : **Food Aid in Africa .. op.cit.**, p. 6.

(٢) الجداول من ٣ – ٦ في الملحق الإحصائي.

الإقليم إذ وصلت مساهمتها إلى ٧٢,٦٨% من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم فى عام ٢٠٠٠، في حين أن أقل مساهمة لها هي ٥٤,٥٤% في عام ١٩٩٨. وبالطبع شهد نصيب معونات الطوارئ من إجمالي المعونات الغذائية تذبذبا خلال سنوات الدراسة، وهذا ما تتسم به عملية تقديم المعونات الغذائية بصفة عامة ومعونات الطوارئ بصفة خاصة إذ يرتبط تقديمها بوجود حالات كوارث بشرية وطبيعية.

أما معونتا البرامج والمشروعات فتتباين أهميتهما النسبية في المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال سنوات الدراسة، حيث تأتي معونة البرامج في المرتبة الثانية تبعا لأهميتها النسبية بين أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم باستثناء السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠. وقد وصلت أعلى نسبة مساهمة لها ٣٠,٥٥% في عام ١٩٩٢، وأقل نسبة مساهمة هي ٥,٠٦% في عام ٢٠٠٠. أما معونات المشروعات فقد وصلت أعلى مساهمة لها في المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم إلى ٣٣,٩٣% في عام ١٩٩٩، في حين وصلت أدنى مساهمة إلى ٩,٧٨% في عام ٢٠٠٠.

ويوضح الجدول رقم (٧٠) الأهمية النسبية لكل نمط من أنماط المعونات الغذائية المسلمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠. ويلاحظ أن معونة الطوارئ شكلت النصيب الأكبر من هذه المعونات (أكثر من ٨٠%) في عدد لا يستهان به من الدول الأفريقية، بل إن هناك عدداً من الدول الأفريقية حصلت على معوناتها الغذائية في صورة طوارئ فقط وهي: أنجولا وبوروندي وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا والجابون ورواندا وسيراليون. وقد وصلت مساهمة معونة الطوارئ إلى ٩٩,٩% من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى غينيا بيساو، و٩٨% في كل من كينيا وليبيريا، و٩٧,٤٤% في كل من الصومال والسودان.

وفى عام ٢٠٠٠ حصل بعض الدول على معوناته الغذائية في صورة مشروعات فقط وهي: الكاميرون وساحل العاج وغينيا الاستوائية وليسوتو ونيجيريا وجمهورية جنوب أفريقيا وتوجو وزيمبابوي، كما حصلت غينيا على ٩٨,٠٦% من معوناتها الغذائية في صورة مشروعات، تليها النيجر بنسبة ٩٢,٧٥%، وأفريقيا الوسطى بنسبة ٩١,١٩%، ثم موزمبيق بنسبة ٦١,٨٣%، وملاوي بنسبة ٨٥,٥٦%، ومدغشقر بنسبة ٧٦,٨٣%، وزامبيا بنسبة ٦٨,٣%. وتعد الكونغو الدولة الأفريقية الوحيدة التي تحصل على معونتي الطوارئ والمشروعات مناصفة.

أما معونة البرامج فهي الأقل أهمية في أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، إذ لم تحصل ٢٦ دولة في عام ٢٠٠٠ على أية معونات غذائية في

صورة برامج، وتعد ساوتومي وبرنسيب الدولة الوحيدة التي تزداد فيها الأهمية النسبية لمعونة البرامج بين باقي أنماط المعونات، إذ تمثل ٦٢,٧% من إجمالى المعونات الغذائية المقدمة إليها، تليها الكاميرون بنسبة ٥٤,٦٩%، ثم موريتانيا بنسبة ٤٤,٧٥%، وتنزانيا بنسبة ٤٤,٢٥%.

وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء ككل، فقد سبق بيان أن معونة الطوارئ هي الأكثر أهمية بين أنماط المعونات الغذائية. ويلاحظ من بيانات عام ٢٠٠٠ أن معونة الطوارئ هى النمط الأكثر أهمية على المستوى العالمي، حيث وصلت مساهمتها في الإجمالي العالمي إلى ٤٩,٤٦% أي حوالي النصف، وتحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية بين باقى الأنماط، كما أن نصيبها في أفريقيا جنوب الصحراء هو ٧٢,٦٨%، أي أعلى من نصيبها من الإجمالى العالمى، كما يلاحظ أن نصيب البرامج من المعونات الغذائية العالمية هو ٢٦,١١% ويحتل بذلك المرتبة الثانية في الأهمية، في حين أنها لم تسهم سوى بـ ٥,٠٦% فقط من المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء لتحتل بذلك المرتبة الثالثة بين أنماط المعونات الغذائية.

ويوضح الجدول رقم (٧١) نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم موزعة حسب الأنماط في عام ٢٠٠٠، حيث جاءت إثيوبيا في المرتبة الأولى من حيث الحصول على إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء وحصلت على ٣٨,٢% من هذه المعونات، كما احتلت المرتبة الأولى في الحصول على أنماط المعونات الغذائية الأخرى، إلا أن نصيبها من الطوارئ هو أعلى نصيب مقارنة بباقي الأنماط الأخرى؛ إذ حصلت على ٤٣,٠٣% من إجمالى معونات الطوارئ المقدمة إلى الإقليم مقارنة بـ ٢٦,٤٥% و٢٠,٤٧% لكل من المشروعات والبرامج على التوالى، وجاءت كينيا في المرتبة الثانية من حيث الحصول على المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم؛ إذ حصلت على ٧,٨% من إجمالى المعونات، كما حصلت على ٩,٤٨% من معونات الطوارئ المقدمة إلى الإقليم، و٣,٩٧% من معونات المشروعات، أما معونات البرامج فلم تحصل منها إلا على نسبة ضئيلة، وفي المرتبة الثالثة جاءت رواندا من حيث الحصول على معونة الطوارئ المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٧,٧٦%، وبالنسبة لباقى أنماط المعونات فقد حصلت على ٢,٣٧% من مشروعات المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، في حين أنها لم تحصل على أية معونات في صورة برامج، أما إريتريا فجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الحصول على إجمالي المعونات الغذائية، والمرتبة الرابعة من حيث الحصول على معونات الطوارئ، والمرتبة الثانية من حيث حصولها على معونات المشروعات. وعلى الرغم من أن غانا لم تحصل سوى على ٢,٦٥% من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء إلا أنها حصلت على قدر لا بأس به من معونتى المشروعات والبرامج المقدمتين

إلى أفريقيا جنوب الصحراء (٩,٥١% و١٠,٤٤% على التوالى). أما أكثر الدول حصولا على برامج المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء فهي الرأس الأخضر بنسبة ١٥%، ثم تنزانيا بنسبة ١٣,٨٩%. وأيضاً فإن الدول التي حصلت على معونات طوارئ بنسبة يعتد بها هي ليبيريا والسودان. وأما الدول التي حصلت على نسبة معقولة من معونات المشروعات فهي: بوركينا فاسو وتنزانيا وأوغندا، كذلك حصل كل من تنزانيا والرأس الأخضر على نسبة يعتد بها من معونات البرامج تليهما موريتانيا والسنغال.

وعن نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من أنماط المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي يوضح الجدول رقم (٧٢) هذه الأنصبة، فقد حصلت إثيوبيا على ٣١,٢١% من المعونات الغذائية العالمية، وعلى ٢١,٨٧% من معونات الطوارئ العالمية، وعلى ٨,٣٣% من معونات المشروعات العالمية، وجاءت كينيا في المرتبة الثانية من حيث حصولها على إجمالي المعونات الغذائية، وكذلك معونات الطوارئ العالمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء (٢,٦٩% و ٤,٨٢% على التوالي)، ثم إريتريا بنسبة ٢,٢٤% و ٣,٨٧% لإجمالي المعونات الغذائية ومعونات الطوارئ، أما أكثر الدول الأفريقية حصولا على معونات المشروعات العالمية فهي غانا (٣%).

ثانيا: الدور التنموي لبرامج المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء:

أسهمت برامج المعونات الغذائية بما يصل قيمته إلى ٤٠٠ مليون دولار في ميزان مدفوعات عدد من الدول الأفريقية خلال ثمانينيات القرن العشرين، كما تشير البيانات المتاحة عن هذه الفترة إلى أن المعونات الغذائية قد تم إحلالها محل الواردات التجارية مما أدى إلى توفير النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تحويل النقد الناتج عن بيع سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية بأسعار مدعمة إلى الميزانية العامة، وتوجيه هذه الإيرادات إلى بعض مشروعات التنمية، والمثال على ذلك السودان في عام ١٩٨٠؛ إذ تم تمويل أكبر مشروعين تمويين زراعيين في دارفور من حصيلة مبيعات القمح في الخرطوم، كذلك المشروع التعاوني لتنمية زراعة نبات السفانا قد تم تمويله من بيع السلع المقدمة كمعونات من الدول الأوروبية، وهي مشروعات كان يصعب تمويلها من الميزانية العامة السودانية التي تواجه ضغوطا شديدة على إيراداتها. كما استطاع العديد من الحكومات الأفريقية أن يوفر الغذاء بأسعار مخفضة لسكان الحضر دون وجود مشكلات أو تأثيرات سلبية على الفقراء أو على النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال بيع برامج المعونات الغذائية بأسعار مدعمة. كذلك شكلت هذه البرامج مصدر رزق غير محسوب أو غير متوقع لعدد من الأفراد حينما تم تقديمها في السوق المحلية بأسعار مدعمة.[1]

(١) FAO: **Food Aid in Africa ..op.cit.**, p. 13.

وفي حقبة تسعينيات القرن العشرين كان لبرامج المعونات الغذائية دور مهم في تنمية بعض الصناعات في عدد من الدول الأفريقية وبخاصة في مجال منتجات الألبان وقطاع إنتاج الحبوب المجهزة؛ فقطاع الألبان من أكثر قطاعات التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء حاجةً إلى الاهتمام والتنمية؛ إذ إنه من المتوقع تزايد الطلب على منتجات الألبان في الألفية الجديدة بنسبة ٤% سنويا حتى عام ٢٠٢٠؛ وذلك لوجود زيادة سكانية مع الاتجاه إلى التغيير في العادات الغذائية، بالإضافة إلى أن تنمية هذا القطاع أمر إيجابي في مجال التوظيف والتشغيل. ويواجه صغار الملاك العديد من المعوقات التى تحد من قدرتهم على توجيه الاستثمار إلى هذا القطاع مثل: ارتفاع تكاليف التسويق، وصعوبة نقل اللبن السائل من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصنيع، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التسويق والتخزين لهذه المنتجات مع وجود مخاطر كثيرة نتيجة لموسمية إنتاج واستهلاك الألبان.

وقد كان للمعونات الغذائية المقدمة إلى عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء دورٌ إيجابى في تحسين حالة قطعان الماشية المنتجة للألبان، وإنشاء تعاونيات تسويقية، مع توجيه الاستثمار إلى عمليات التخزين والنقل بهدف تشجيع صناعة منتجات الألبان ذات القيمة المضافة مما ترتب عليه زيادة الإنتاجية، وكفاءة عمليات التسويق والتوزيع، مع توفير منتجات الألبان مرتفعة الجودة بأسعار مناسبة للمستهلكين ذوي الدخول المنخفضة في الريف والحضر. ومن أمثلة الدول الأفريقية التي حققت الاستفادة من المعونات الغذائية في مجال تنمية الألبان: كينيا وإثيوبيا ورواندا.(١)

ويتسم قطاع الألبان في كينيا بوجود العديد من صغار المنتجين الذين يعتمدون على بيع الألبان في المزارع مباشرة؛ إذ يتم تداول نسبة ٤٣% إلى ٤٨% من الألبان المنتجة في الأسواق المحلية، ويقوم هؤلاء المنتجون باستهلاك القدر الأكبر منها. ويعد ارتفاع تكاليف النقل والتداول من المعوقات المؤثرة على نشاط صغار المنتجين بحيث يصعب الاستغلال التجاري الأمثل لإنتاجهم. وقبل عام ١٩٩٢، كانت هناك قوة احتكارية لقطاع صناعة منتجات الألبان، وبعد ذلك تم تحرير عمليات الإنتاج والتسويق في هذا القطاع، ومن ثم ظهور العديد من الوحدات الإنتاجية لتصنيع الزبد والجبن والزبادي. وقد عملت المعونات الغذائية على تثبيت كميات وأسعار المدخلات المتاحة لدى صغار المستثمرين في مجال تصنيع الألبان، وهو ما انعكس على توفير منتجات الألبان بأسعار مناسبة.

---

(١) Awudu Abdulai et. al.: **Food Aid and Food Market Development in Sub-Saharan Africa**, Development Strategy and Governance Division (DSGD) Discussion Paper No. 5, (Washington D.C.: IFPRI, April 2004), pp. 39, 40.

وفي إثيوبيا، تم استعمال الألبان المقدمة كمعونات غذائية من أجل تنمية صناعة منتجات الألبان من خلال تقديم هذه المعونات مجانا كمدخلات للوحدات الإنتاجية الخاصة بهذه الصناعات، كما تم بيع هذه المعونات في السوق المحلية وتحويل النقد الناتج عن بيعها لتنمية هذه الصناعات.

وفي رواندا شهدت صناعة الألبان انهياراً تاماً خلال فترة الحرب الأهلية ١٩٩٠ - ١٩٩٤، حيث تراجع الإنتاج ليصل إلى ٤٠ ألف لتر في اليوم في عام ١٩٩٩، مع وجود عجز وصلت قيمته إلى ١٨٣٥٠٠ لتر في اليوم. وقد تم بيع الألبان المقدمة كمعونات من قبل الولايات المتحدة في السوق المحلية وتحويل إيرادات البيع بهدف مساندة إدارة الموارد المحلية والمشروعات الأخرى، إلا أنه كان من الأفضل أن يتم توجيه هذه المعونات لمساندة صناعة منتجات الألبان ذات القيمة المضافة مباشرة، مع تنظيم عمل المنتجين في صورة تعاونيات، مثلما الحال في كينيا وإثيوبيا، حتى يمكن الحصول على معدات النقل والتخزين والأدوات الإنتاجية المختلفة.(١)

ويعد قطاع تصنيع الحبوب المجهزة من أهم الصناعات الغذائية في إقليم غرب أفريقيا التي أسهمت المعونات الغذائية في تنميتها؛ حيث أدى تقديم المعونات الغذائية من الأرز والقمح إلى التغير في أذواق المستهلكين مع زيادة النمو الحضري خصوصاً مع زيادة الاستثمارات الموجهة إلى إنشاء المخابز ووحدات إنتاج المخبوزات في عدد من دول غرب أفريقيا، وهو أمر إيجابى حيث يؤدى إلى زيادة معدلات التشغيل وارتفاع مستويات الدخول في كل من الريف والحضر. وقبل وصول شحنات المعونات الغذائية لم تكن هناك استثمارات كافية لتوجيهها إلى مجالات التدريب والتجهيز لهذه الصناعة، كما أدى استعمال الغذاء المخلط / المركب في معسكرات اللاجئين وفي برامج تغذية أطفال المدارس إلى بروز إمكانيات التعاقد ما بين الدول المانحة والجهات القائمة على التصنيع الغذائي في الدول المتلقية بهدف استعمال السلع الغذائية الخام في إنتاج هذا الغذاء المجهز بدلا من استيراده بالكامل. وقد تم استعمال المعونات الغذائية في مساندة الطاقة الإنتاجية لصغار الملاك من المزارعين في فترة ما قبل الحصاد حتى يمكن توفير السيولة النقدية لهؤلاء الملاك أثناء فترة الجفاف، مع تقديم فرص العمل لهم بحيث يمكنهم إعادة توزيع وقت العمل ما بين التوظيف مقابل الأجر وما بين العمل في مزارعهم الخاصة، وبالتالي تمكن هؤلاء المزارعون من توفير المدخلات الإنتاجية كالمخصبات والبذور والميكنة مع توفير خدمات رعاية الثروة الحيوانية.(٢)

---

(١) **Ibid**., pp. 41, 42.

(٢) **Ibid**., p. 43.

وفي أوغندا أسهمت حصيلة مبيعات الزيت المكرر في تنمية صناعة زيـوت البـذور على الرغم من أن كمية السلع المقدمة كمعونات غذائية قد شكلت نسـبة ٢% إلـى ٧% مـن إجمالي الإنتاج المحلي مضافا إلى الواردات. ولم تظهر أية آثار مثبطة للقطاع الزراعي بسـبب نجاح عملية التقييم النقدي وتوجيه النقد النـاتج عن البيـع إلى تمويـل الاستثمـارات فـي مجال تسويق وتجهيز زيوت البذور مما أسهم في زيادة إنتاج هذه الزيـوت مـا بيـن عـامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٠.[١]

ويذهب بعض الباحثين إلى تفضيل تقديم المعونات والمساعدات التنمويـة بـدلا مـن المعونات الغذائية؛ إذ إنها تسهم بشكل مباشر في تنمية هذه الصناعات دون الحاجة إلى التقييـم النقدي للمعونات الغذائية، إلا أن الآراء المؤيدة لعملية تقديم المعونات الغذائية تؤكد على أهميـة هذا النمط من المعونات لما له من تأثير مباشر على تحسين مستوى التغذية من خلال توفـير سلع غذائية بأسعار مدعمة، بالإضافة إلى الدور التنموي فـي مجـال الصناعـات الغذائيـة. فالمساعدات التنموية قد تفتقر إلى هذا التوجيه، بل إنها لا تأخذ في الاعتبـار هـدف تحسـين مستوى التغذية للأفراد الأكثر احتياجا. وبصفة عامة يتم التقييم النقدي في دول أفريقيا جنـوب الصحراء لتحقيق بعض الأهداف الأساسية مثل:

١- مساندة مشروعات الغذاء مقابل العمل وبالتحديد في مجال تنميـة الثـورة الحيوانيـة، وصناعة منتجات الألبان، وإنشاء احتياطي البذور، وتثبيت أسعار السلع الغذائية.

٢- البيع بسعر تعاوني خارج نطاق السوق التجارية المحلية، وذلك بهدف استعمال النقـد الناتج عن البيع في مشروعات تنموية لتوظيف الفقراء.

٣- بيع سلع مشروعات المعونات الغذائيـة لتمويـل البنـود غـير الغذائيـة فـي هـذه المشروعات.

٤- توفير السلع الغذائية بأسعار مدعمة للأفـراد المقيميـن والمشـاركين فـي منـاطق مشروعات النقد مقابل العمل.

٥- بيع السلع الغذائية لتغطية تكاليف النقل والتداول والتخزين.[٢]

إلا أن أكثر هذه الأنماط انتشارا في أفريقيا جنوب الصحراء هو التقييم النقدي من أجـل تغطية النفقات المرتبطة بتداول الغذاء، وكذلك لتغطية النفقـات غـير الغذائيـة لمشـروعات المعونات الغذائية.[٣]

---

(١) David Tschirley and Julie Howard: **op. cit.**, p. 23.

(٢) Mark Thomas et. al.: **op. cit.**, p. 53.

(٣) Simon Maxwell and Guy Templer: **op. cit.**, p. 9.

وقد قام بعض الدول الأفريقية بإنشاء هيئات وجهات مسئولة عن بيع سلع المعونات الغذائية وتجميع هذا النقد الناتج عن عمليات البيع لاستعماله في مشروعات تنموية. ومنذ عام ١٩٩٤ سجل العديد من حالات النجاح في تمويل مشروعات التنمية باستعمال إيرادات بيع هذه السلع في كل من أوغندا وموزمبيق وغينيا بيساو، وقد تم توجيه سلع المعونات الغذائية لصغار المنتجين بحيث تسمح بتوفير قدر من المنافسة في الأسواق التجارية المحلية في كل من أوغندا ورواندا مع توجيه إيرادات البيع لتنمية صناعة الزيوت.(١)

وقد أوضحت إحدى دراسات برنامج الغذاء العالمي أن هناك العديد من المشكلات التي تواجه كلاً من عملية التقييم النقدي والتوزيع المباشر للغذاء في دول أفريقيا جنوب الصحراء. فبالنسبة للتقييم النقدي، فإنه يواجه مشكلات تقييم العملة المحلية بأعلى من قيمتها – وذلك قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى – كذلك ضعف مستوى الأسواق، وغياب الآلية المناسبة لاستغلال النقد الناتج عن عملية التقييم النقدي في المشروعات التنموية، في حين أن التسليم المباشر للغذاء يواجه بالعديد من المشكلات مثل غياب عدالة التوزيع، وارتفاع التكاليف المرتبطة بعمليات التوزيع، وتدنى وسائل التخزين.(٢)

ويرجع الاعتماد على التوزيع المباشر للمعونات الغذائية في دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى ظهور العديد من العقبات التي تواجه عملية التقييم النقدي، والتي نتجت بالأساس عن طبيعة السياسات الاقتصادية المطبقة في هذه الدول، إلا أنه منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، ومع البدء في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، تم التقييم النقدى لثلاثة أرباع المعونات الغذائية المقدمة لغير حالات الطوارئ، أي أن عملية التقييم النقدي تتم في كل من معونات البرامج كاملة، وفى ٢٠% تقريبا من مشروعات المعونات الغذائية، كما يتم التقييم النقدي لجزء محدود من معونات الطوارئ، حيث يتم توزيع معظم معونات الإغاثة والطوارئ في صورة عينية بدون مقابل مع استعمال النقد لتمويل العمليات الإدارية واللوجستية.(٣)

ثالثا: آليات تقديم المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء:

وعن المفاضلة بين صور تقديم المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء توصلت إحدى الدراسات والتي تناولت ١٤ مشروعاً للغذاء مقابل العمل في بعض الدول الأفريقية في عام ١٩٩١ إلى قيام هذه المشروعات بزيادة مستوى الأمن الغذائى لدى المواطنين الأكثر فقراً. وفي دراسة أخرى تناولت مشروعات تغذية أطفال المدارس في عام

---

(١) David Tschirley and Julie Howard: **op. cit.**, p. 12.

(٢) John Shaw: **The Dimensions of Food ... op. cit.**, pp. 197 – 199.

(٣) **Ibid.**, p. 202.

١٩٩٨ تبين دورها الإيجابي في الحد من الإنفاق على العملية التعليمية، كما أدى التوزيع العيني للمعونات الغذائية على النساء إلى زيادة مستوى الأمن الغذائي وبالتحديد لدى الأطفال، في حين لم تظهر هذه النتائج الإيجابية في حالة تقديم الأجور النقدية إلى البالغين من الذكور. فدراسة الواقع الأفريقي تشير إلى أن حالة سوء التغذية تؤثر سلبيا على النساء والأطفال بشكل يفوق تأثيرها على الرجال البالغين، كما أن النساء والأطفال لا تتوافر لديهم فرص التوظيف المتاحة لدى الذكور البالغين. وفي حالة عدم توافر العرض الغذائي لسد الاحتياجات الغذائية فإن المعونات الغذائية المقدمة في صورة عينية أفضل من النقد وبخاصة في حالة غياب الأسواق المحلية المناسبة لتداول السلع الغذائية، وضعف مستوى النقل والتخزين. وبذلك يعد التوزيع المباشر للغذاء هو الأسلوب الأمثل لزيادة موارد الغذاء للجماعات الأكثر احتياجا في الأجل القصير.(١)

وبسؤال المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل في إثيوبيا عن تفضيلاتهم في وسائل الدفع، اختلفت الإجابة تبعاً لموقع المشروع؛ ففي حالة بعد موقع المشروع عن الأسواق الغذائية فإنه يفضل تقاضي الأجر عينا، أما في حالة توافر سوق غذائية قريبة من موقع المشروعات فإن الأجر النقدي هو المفضل من قبل المشاركين، كذلك يفضل الأجر النقدي في حالة توافر وسائل نقل كفء للأسواق الغذائية، لذا يفضل السكان الحصول على النقد من أجل استعماله في عمليات النقل من موقع الإقامة إلى مواقع المشروعات والأسواق. وهناك اتجاه جديد لتقديم العائد من هذه المشروعات كمزيج ما بين النقد والغذاء وذلك لمواجهة التذبذبات السنوية والموسمية في القوى الشرائية.(٢)

وقد قامت إحدى الدراسات بسؤال ٣٢٤٤ أسرة معيشية مشاركة في المشروعات المقامة في مجال تنمية القطاع الزراعي في ريف إثيوبيا عن الأجر الأسبوعي المناسب للمشاركة في هذه المشروعات، وقد تبين أن العلاقة الإيجابية المتوقعة ما بين زيادة العائد العيني في مشروعات الغذاء مقابل العمل والرغبة في المشاركة فيها غير متحققة، كما أن العديد من الفقراء القادرين جسمانيا لا يجدون العائد العيني حافزا للمشاركة في هذه المشروعات إذ يمكنهم العمل مقابل عوائد نقدية أفضل في مناطق أخرى، أى أن العائد العيني ليس هو المحدد الوحيد للمشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل في إثيوبيا، بل يوجد العديد من العوامل الأخرى التي تحدد عملية المشاركة مثل: نصيب الفرد من عناصر الإنتاج

---

(١) Bjorg Colding and Per-Pinstrup Andersen: **op. cit.**, pp. 205 – 207.

(٢) Patrick Webb and Shubh K. Kumar: "Food and Cash for Work in Ethiopia: Experiences during Famine and Macroeconomic Reform", in : Joachim Van Braun (ed.) : **op. cit.**, p. 213.

الأخرى، أي ملكية الأراضي والثورة الحيوانية، كذلك الرغبة في توفير مزيد من الوقت للعمل في أنشطة أخرى أو رعاية الأسرة. كما أن ملاءمة نوعية الغذاء المقدم كعائد عيني مع أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، وبعد المسافة بين مناطق توزيع الغذاء والمناطق السكنية هي أهم محددات تفضيل الحصول على العائد العيني.(١)

وعلى الرغم من بدء الاتجاه إلى المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية كآلية لتقديم المعونات الغذائية بشكل عيني أكثر سرعة وأكثر ملاءمة لأنماط الاستهلاك الغذائي السائد وأقل تكلفة إلا أن الواقع الأفريقي يشير إلى أن هذه المعاملات تواجه نفس المشكلات اللوجيستية في عمليات تقديم وتوزيع المعونات الغذائية المقدمة مباشرة من الدول المانحة، باستثناء مشكلات النقل والشحن البحري، إذ تعد وعورة الطرق وتردي حالة البنية الأساسية في دول أفريقيا جنوب الصحراء من أهم معوقات تقديم المعونات الغذائية بغض النظر عن مصدر السلعة.

وقد ذكر أحد تقارير برنامج الغذاء العالمي أنه خلال ثمانينيات القرن العشرين كان هناك ارتفاع في تكاليف نقل السلع الغذائية من كينيا إلى جنوب السودان، وكذلك من كينيا إلى جنوب إثيوبيا. وقد أدت وعورة التضاريس وصعوبة عملية النقل إلى انقضاء فترة زمنية في تقديم المعونات الغذائية، ذلك على الرغم من تقديمها من دولة مجاورة أو من دول في نفس الإقليم الجغرافي. كذلك تبين من بعض الدراسات أنه في حالة الاتفاق على تقديم هذه السلع من دول غير أفريقية، كالدول الآسيوية في حالة الأرز، فإن فترة المفاوضات والشحن تزيد عن مثيلتها فى حالة تقديم المعونات الغذائية بشكل مباشر من الدولة المانحة، كما تزداد التكاليف فى هذه الحالة بسبب تعدد مراحل التفاوض، وطول مسافة النقل عن حالة تقديم المعونات الغذائية بالآلية المعتادة. وتؤدي القيود غير التعريفية والتعقيدات الإدارية إلى إعاقة مرور وتداول السلع الغذائية ما بين الدول الأفريقية، ومن الأمثلة على ذلك حالة نقل الذرة من كينيا إلى إثيوبيا ومن مالي إلى السنغال في عام ٨٦/ ١٩٧٨ على الرغم من أنها دول في نفس الإقليم الجغرافي.(٢)

المطلب الثاني
مشروعات المعونات الغذائية

يسعى هذا الجزء إلى دراسة الدور التنموي لمشروعات المعونات الغذائية، وعرض تقييم هذا الدور في بعض المشروعات المنشأة في عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel C. Clay: **op. cit.**, pp. 157, 161, 175.

(٢) Mark Thomas et. al.: **op. cit.**, pp. 67, 68.

ويتناول هذا المطلب المشروعات التي أقيمت في إقليمي شرق وغرب القارة الأفريقية، على أن يتم تناول المشروعات في إقليم أفريقيا الجنوبية في الجزء الخاص بدراسة هذا الإقليم.

وبصفة عامة تقوم الدول والجهات المانحة بتوفير المساعدات الغذائية تبعا لعدد من الأهداف أهمها: إنقاذ الأرواح أثناء الأزمات، حماية الحياة الطبيعية كالتربة ومصادر المياه والثروة النباتية والحيوانية، العمل على تحسين الحالة الصحية والغذائية للأطفال والأمهات والجماعات المتضررة والأكثر احتياجا، مساندة العملية التعليمية، إنشاء مشروعات البنية الأساسية والتنمية الريفية مع التركيز على تنمية وتحسين أداء القطاع الزراعي ككل والإنتاج الغذائي بصفة خاصة. وأكثر أنماط مشروعات المعونات الغذائية انتشارا في الدول الأفريقية هي: المشروعات العامة كثيفة العمالة، والتى تعمل على تقديم الغذاء كجزء من الأجور بهدف مواجهة مشكلة البطالة، تليها مشروعات التنمية المحلية التي تهدف إلى تحقيق منافع عامة للمجتمع مثل إنشاء البنية الأساسية. ويتم تقديم الغذاء كمقابل عيني للفئات الأكثر فقراً المشاركة بالعمل في هذه المشروعات، أما مشروعات التنمية الزراعية فهى تقدم الغذاء للمقيمين والمزارعين في فترة انتظار حصاد المحصول أو عند تراجع الإنتاج الزراعى، وذلك بهدف مساندة عملية التنمية الزراعية والريفية. وتمثل المشروعات سابقة الذكر نسبة تتراوح ما بين ثلثي وثلاثة أرباع مشروعات المعونات الغذائية المقدمة من الدول المانحة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وتليها فى الأهمية مشروعات التنمية البشرية، والتى تضم نمطين، الأول هو مشروعات التغذية الموجهة للجماعات المتضررة، والثاني هو برامج التغذية في المدارس والمعاهد التدريبية، ولهذه المشروعات دور إيجابى في تحقيق الرفاهية، وتنمية الحالة الصحية والعقلية للأطفال، مع زيادة الوعي الصحي والتعليمي لدى الجماعات الأكثر فقرا.(١)

أولا: إنجازات مشروعات المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء:

من أكثر الدول انتفاعا بمشروعات المعونات الغذائية مقابل العمل في إقليم شرق أفريقيا تنزانيا وإثيوبيا وكينيا، وقد حققت هذه المشروعات قدرا من النجاح في تحقيق أهدافها التنموية، كما سيتبين من دراسة كل دولة على حدة. وتوضح خبرة تنزانيا في التعامل مع المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إمكانية استعمال هذه المعونات في تحقيق الاعتماد على الذات والنمو الاقتصادي مع تحقيق العدالة الاجتماعية. فمنذ عام ١٩٨٩ بدأ برنامج الغذاء العالمي فى تقديم المعونات الغذائية من الحبوب إلى تنزانيا، وتمثل المشروعات ٥٠% من المعونات الغذائية المقدمة إليها، في حين تشكل البرامج حوالي الخمس، أما معونات الطوارئ فتمثل النسبة الباقية من المعونات الغذائية. وقد حصلت تنزانيا على كميات مناسبة من الذرة من زيمبابوي، كما حصلت على القمح من الهند، وبذلك تعد تجربة تنزانيا

(١) FAO: **Food aid in Africa .. op. cit.,** pp. 13 , 14.

نموذجاً ناجحاً للحصول على حبوب المعونات الغذائية من خلال المعاملات الثلاثية. وقد تم ربط المعونات الغذائية بخطط التنمية المحلية من خلال تسليم النقد الناتج من بيع سلع المعونات الغذائية إلى ميزانية الدولة بهدف توجيهها إلى الأنشطة التنموية، وبخاصة تلك الموجهة إلى تنمية القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني، كما أسهم برنامج الغذاء العالمي في تنمية الصناعات القائمة على السيزل من خلال توفير السكن والغذاء للعمالة في هذه الصناعات، مع تقديم الغذاء المجاني إلى ١٧ ألف عامل مؤقت في هذه الصناعة. وتبعا للبيانات المحلية فقد شهدت صناعة السيزل تحسنا عاما مع وجود تقدم طفيف في مستوى الإنتاجية الزراعية.

كما قام برنامج الغذاء العالمي بمساندة صناعة الألبان وزراعة الأرز والمطاط في زنزبار من خلال إنشاء مشروع الغذاء مقابل العمل في مناطق زراعة المطاط، وقد أسهم هذا المشروع في زراعة ألف هكتار لإنتاج المطاط، كما تم تقديم برامج المعونات الغذائية من منتجات الألبان وبيعها بأسعار مدعمة فى السوق الحضرية من أجل توجيه حصيلة بيعها إلى تنمية صناعة منتجات الألبان بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الألبان، بالإضافة إلى إنشاء عدد من مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال زيادة إنتاج الأرز، وتوفير الغذاء لحوالي ١٠٠٠ عامل سنويا (٤٠% منهم من النساء).

وعن أهم الإنجازات في مجال تنمية القطاع الزراعي: تسوية ٦٣٠ هكتاراً، وإنشاء ١٥٠ متراً من حواجز المياه، و١٨٠ ألف متر من مصارف المياه، و١٠٥ كيلو مترات من قنوات الري، و٤٥ كيلو متراً من الطرق البرية، وحفر ٢٠ بئراً صغيراً و٣٤ عين مياه. وقد شاركت في هذه المشروعات ٣٥٠٠ أسرة معيشية حصلت على الغذاء مقابل مشاركتها بالعمل فى هذه المشروعات، مع تقديم برامج تدريب موسعة للعمالة الزراعية، وتوزيع الأراضي المستصلحة على صغار المزارعين للقيام بزراعتها.

وتشير الدلائل إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد في الريف نتيجة لتنفيذ المشروعات سابقة الذكر، حيث تم توفير المياه النظيفة الصالحة للشرب، مع إنشاء طرق جديدة لتسهيل وصول الخدمات الصحية والمرافق للمناطق المعزولة، وتحسين نظام الصرف في مناطق المستنقعات، والعمل على زيادة عنصر النتروجين في التربة، والحد من عمليات التآكل. وقد أدى نشاط برنامج الغذاء العالمي في مجال إغاثة اللاجئين المقيمين على الأراضي التنزانية إلى زيادة عرض مياه الشرب، وإنشاء الطرق والمدارس، كما تم توفير المدخلات الزراعية من بذور ومخصبات ومعدات وأدوات إنتاجية، مع البدء في برامج تدريب وتعليم الكبار عند استقرار اللاجئين مما أدى إلى إنشاء بنية أساسية جديدة ومتطورة في المناطق المعزولة بتنزانيا. ومنذ عام ١٩٩٢ اتجهت حكومة تنزانيا بمساعدة برنامج الغذاء العالمي إلى وضع

استراتيجية لإنشاء احتياطي الحبوب، ووصل هذا المخزون في أول عام له إلى ٩٠ ألف طن ذرة.(١)

وقد تلا هذه المرحلة ظهور اتجاه جديد في مشروعات الغذاء مقابل العمل في تنزانيا يهدف إلى توجيه الغذاء للفقراء وناقصي التغذية، وقد تم تحديد العائد العيني في هذه المشروعات بصورة منخفضة بحيث يصبح مشجعا لمشاركة الطبقات الفقيرة، وغير مجز للفئات الأعلى دخلا، وبخاصة تلك التي تمتلك المهارات الفنية والثروة الحيوانية. ويرجع السبب في تحديد العائد على هذا النحو إلى ضمان انضمام الفئات الأكثر فقرا والأكثر احتياجا وانعدام الحافز لمشاركة الفئات الأغنى التي تتمتع بمستوى معقول من الأمن الغذائي. ويتم اتخاذ قرار المشاركة في العمل في هذه المشروعات من خلال مجموعة من الخصائص الفردية مثل حجم الأسرة المعيشية، والتوزيع النوعي والعمري لأفراد هذه الأسرة، وملكيتها للثروة الحيوانية، وحاجتها إلى تحويل الدخل. وتزداد مشاركة هذه الأسر مع زيادة أعداد البالغين والقادرين على العمل فيها، في حين تتراجع المشاركة في حالة وجود أطفال. ومن أهم محددات المشاركة في هذه المشروعات العمر، والقوة الجسمانية، ومستوى التعليم، إذ إن هذه المشروعات تعتمد بالأساس على العمالة اليدوية والصحة البدنية والقدرة على العمل الشاق أكثر من المهارات الفنية والحرفية. وقد زادت مشاركة القرى الفقيرة في هذه المشروعات، ووصلت مشاركة الأسرة في الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى ٢٤% و٤٤% على التوالي.(٢)

وقد شملت خطة مشروعات الأعمال العامة في تنزانيا تحسين الطرق البرية وإنشاء الجديد منها، وإعادة تأهيل مشروعات الري، ومواجهة التصحر، وإنشاء المساكن الريفية. وتهدف هذه المشروعات بالإضافة إلى تحسين الأصول الإنتاجية والمعيشية في الريف، إلى توفير فرص العمل المناسبة للحد من البطالة الريفية، وتوفير دخل إضافي للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، مع العمل على زيادة مشاركة النساء بالعمل في هذه المشروعات.(٣)

ومن أهم المنافع التي حققها هذا المشروع هو توفير ٢,٩ مليون يوم عمل خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠، وقد ساهمت العمالة غير المدربة بنسبة ٤,٦% من العمالة في مشروعات الطرق البرية، كما شارك ٤٠% من هذه العمالة في مشروعات الري، و١٠,٥% منها في

---

(١) John Shaw and Edward Clay: **op.cit.,** pp. 131 – 139.

(٢) Tesfaye Teklu: **op.cit.,** pp. 163. 164.

انظر أيضا WFP Official Site: **WFP Around The World,** January 2005

(٣) Tesfaye Teklu: **op. cit.,** p. 157.

مشروعات الغابات، مع زيادة مساهمة العمالة في هذا المجال إلى ٢٥% عند البدء في العمل في المناطق الجديدة.(١)

وعن أهم نتائج هذه المشروعات أوضحت الإحصائيات ما يلي:

١- أدت هذه المشروعات إلى تحسين مستوى الدخل مع توفير بعض الوقت للقيام بأعمال أخرى. وبمقارنة دخول المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل بغيرهم من غير المشاركين فيها، والذين يعملون في نشاطات ذات أجور هامشية، اتضح أن المشاركين في هذه المشروعات قد حققوا مستوى دخل أفضل عن غيرهم.

٢- أوضحت الدراسات التي قامت بها الجهات الحكومية أن هذه المشروعات قد أدت إلى انتقال بعض الأسر المعيشية الفقيرة إلى مجموعات متوسطة الدخل، وهو ما اتضح أيضا من وصول معامل جيني إلى ٠,٦٨ خلال فترة عمل هذه المشروعات، مما يعني ضيق الفجوة في توزيع الدخل.

٣- أدت المشاركة في هذه المشروعات إلى تحسن أوضاع سوق الائتمان الريفي؛ ففي عام ٩١ / ١٩٩٢ قام ٦١% من المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل بالتقديم على الائتمان قصير الأجل، مقارنة بـ ٣٩,٣% من غير المشاركين في هذه المشروعات، وقد تم توجيه النصيب الأكبر من هذا الائتمان إلى الاستهلاك الغذائي.(٢)

وفي كينيا تم إنشاء العديد من مشروعات الغذاء مقابل العمل خلال ثمانينيات القرن العشرين، وهي فترة الجفاف التي اجتاحت كينيا، وقد أوضحت بعض الإحصائيات مشاركة ٤٥% من سكان المناطق المتضررة في وسط وشرق كينيا في هذه المشروعات، بالإضافة إلى تقديم الغذاء المجاني لـ ١,٤ مليون فرد (أي ٧% من إجمالي السكان آنذاك).(٣)

وبعد انتهاء مرحلة الجفاف والمجاعة تم إنشاء عدد من مشروعات الغذاء مقابل العمل تهدف إلى الحد من حالة الفقر مع العمل على استقرار سكان المناطق العشوائية في الحضر، وتوفير وسائل معيشية أفضل للفئات الأفقر، بالإضافة إلى برامج التغذية والبرامج التعليمية الموجهة إلى تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية لهؤلاء السكان.(٤)

---

(١) **Ibid.,** p. 159.

(٢) **Ibid.,** p.p 167 - 170.

(٣) Jean Dréze: "Famine Prevention in Africa: Some Experiences and Lessons", Jean Dréze et. al. (eds.): **op. cit.,** p. 570.

(٤) WFP Official Site: **WFP Around .. op. cit.,**

وقد تمت إقامة عدد من مشروعات المعونات الغذائية في ريف كينيا مما أدى إلى ظهور العديد من المنافع التنموية في مناطق إقامة هذه المشروعات. ولقياس هذه المنافع تم إجراء دراسة من خلال إحصائيات واستبيانات في مواقع عمل هذه المشروعات خلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ أوضحت ارتفاع العوائد الصافية للمزارعين المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل بنسبة ٥٢% عن مزارع غير المشاركين في هذه المشروعات، كما أدت المشاركة في هذه المشروعات إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي. وبتحليل الزيادة في العوائد التي حصل عليها المزارعون تبين أن ٤٤% من الزيادة في الدخل الصافي للمشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل قد نتجت بالأساس من المعونات الغذائية المقدمة في هذه المشروعات، أما الـ ٥٦% الأخرى فقد نتجت عن تراكم رأس المال من إنتاج القطاع الزراعي.

أما بالنسبة لأثر هذه المشروعات على التوظيف فقد حصل المشارك في هذه المشروعات على ١٦٠ ساعة عمل إضافية عن غير المشارك في أول عام، ثم ٤٣٨ ساعة عمل إضافية في ثاني عام، كما ارتفعت معدلات التوظيف بين المشاركين في هذه المشروعات بنسبة ١١%. وبصفة عامة، أسهمت العمالة في مشروعات الغذاء مقابل العمل بـ ٤٠٦٣ ساعة عمل في العام الأول، و٤١٣٨ ساعة في العام الثاني، في حين وصلت ساعات العمل لغير المشاركين إلى ٣٩٢٨ ساعة في كل من العامين الأول والثاني.

وقد تم إنتاج الذرة والشعير في مشروعات الغذاء مقابل العمل، بالإضافة إلى رعي الأغنام والماعز وإنتاج الألبان. أما الإنتاج الغذائي خارج إطار هذه المشروعات فيتركز في إنتاج نفس السلع الغذائية، إلا أن هناك زيادة فى إنتاج الذرة والشعير في هذه المشروعات عن غيرها من المزارع. ويقوم المشاركون في هذه المشروعات باستهلاك الذرة المنتجة بالإضافة إلى الزيوت والألبان المقدمة كعوائد عينية من هذه المشروعات، وبذلك يحصل المشاركون على حاجاتهم الكاملة من الغذاء الأساسي، كما يتم الحصول على النقد من خلال بيع الشعير والبقوليات والماعز. وقد حصل المشاركون على دخل يساوى ٥٢٤٥ عملة كينية في أول عام، و ٦٠٢٦ في ثاني عام مقارنة بـ ٤٢١٤ لكل عام لغير المشاركين. والخلاصة أن المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل قد أدت إلى زيادة إنتاج المزارع الخاصة المملوكة للمشاركين في هذه المشروعات، بالإضافة إلى زيادة مستويات الدخل والتوظيف في مناطق العجز الغذائي. وقد أدى تحول الإنتاج الغذائي من الذرة إلى الشعير إلى استعمال الذرة لمواجهة الحد الأدنى من احتياجات الغذاء مع بيع الشعير الأكثر ربحية.(١)

---

(١) Mesfin Bezuneh et. al: "Food Aid Impacts in Rural Kenya", **American Journal of Agricultural Economies,** Vol. 70, No. 1, 1988, pp. 189, 190.

ومع زيادة العوائد من مشروعات الغذاء مقابل العمل ارتفع مستوى الاستهلاك الغذائي سواء من الحبوب والبقوليات أو من اللحوم والأسماك والبيض والألبان، كما تزايد مستوى استهلاك المشاركين في المشروعات من السلع الغذائية التي تحوي قدراً أكبر من البروتينيات والفيتامينات بالمقارنة بغير المشاركين الذي تراجع إنفاقهم على السلع الغذائية مما يعكس زيادة الطلب على الغذاء من قبل المشاركين سواء كما أو نوعا، وأيضاً يعني وجود آثار إيجابية لهذه المشروعات على مستوى التغذية.(١)

كما قامت الحكومة الكينية ببيع المعونات الغذائية بأسعار مدعمة في السوق الحضرية وتقديمها مجانا في المناطق الأكثر تأثرا بالمجاعات، مع إنشاء مشروعات كثيفة العمل وتقديم الأجر النقدي، كما حصل ٧% من السكان على الغذاء بشكل مجاني. ويلاحظ أن مواجهة الجفاف قد اعتمدت بالأساس على خفض أسعار الغذاء وليس تقديم دخول تعويضية.(٢)

وتتلقى إثيوبيا النصيب الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تزايد الاتجاه نحو إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل بعد الانتهاء من مواجهة المجاعة خلال عام ١٩٨٥/٨٤، ويقدم برنامج الغذاء العالمي نسبة تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٣٠% من المعونات الغذائية المقدمة إلى إثيوبيا لمساندة هذه المشروعات. وقد بدأت تجربة إنشاء هذه المشروعات في عام ١٩٧٩، وتم تخطيطها لتستمر لفترة أربع سنوات، وبعد نجاح هذه التجارب بدأ البرنامج في التوسع مرة ثانية في عام ١٩٩٣ مما أدى إلى توفير ملايين أيام العمل في العام. وقد انصب نشاط مشروعات الغذاء مقابل العمل في فترة الجفاف على تحسين الحالة الصحية ومستوى التغذية، في حين لم تشهد برامج إعادة التأهيل طويلة المدى أي اهتمامات تذكر خلال فترة الأزمة. وفي عام ١٩٨٦ بدأ إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل ذات الأهداف التنموية طويلة المدى من خلال دراسة إنشاء ٦٥ مشروعاً تمت أقامتها بمساعدة المنظمات غير الحكومية، وبدأ العمل في ٣ منها فقط قبل عام ١٩٨٥.(٣)

وفي عام ١٩٨٦ قامت المنظمات غير الحكومية بإدارة ٦٠ مشروعاً للغذاء مقابل العمل معظمها في مجال أنشطة الإغاثة، وقد بدأ العمل في ٤% من هذه المشروعات في نفس العام. وفي عام ١٩٨٩ ارتفع عدد المشروعات ليصل إلى ٧٥ مشروعاً، وقد اعتمد معظمها على التشغيل الموسمي في سنوات تراجع الحصاد، أما المشروعات طويلة المدى فتم توجيهها إلى مجالات بناء الطرق وحماية التربة ومصادر المياه. وقد وصل إجمالي أيام المشاركة السنوية للفرد في مواقع أربعة مشروعات إلى ٨٣ يوماً في عام ٨٩ / ١٩٩٠، ووصلت هذه

(١) **Ibid.**, pp. 187.

(٢) Jean Dréze: **op. cit.**, p. 570.

(٣) Patrick Webb and Subh K. Kumar: **op. cit.**, p. 201.

المشاركة إلى ٨٠ و ٩٠ يوماً في مناطق أخرى من إثيوبيا. ويتمثل العائد العينى فى ٣ كجم من الحبوب، وبالتحديد القمح، و١٢ جراماً من الزيت يومياً، وقد تم تعديل هذه الكمية بالزيادة في نهاية تسعينيات القرن العشرين، وكان من المفترض أن تغطى هذه الكمية الاحتياجات اليومية لأسرة من ٦ أفراد بحيث يصبح نصيب الفرد ١٨٠٠ كيلو سعر يوميا. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك تبايناً في التحسن الحادث فى مستوى التغذية بسبب عدم توافر الكميات المناسبة من الغذاء بصورة منتظمة.(١)

ومنذ عام ١٩٩١ بدأ إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل في الحضر، ووصل عددها إلى ١٦٠٠ مشروع في ١٨٤ بلدة، وقد أدت هذه المشروعات إلى إنشاء ١٠ آلاف فرصة عمل دائمة و ١٠٠ ألف يوم عمل مؤقت بتكلفة ٣٥ مليون دولار. وقد ركزت هذه المشروعات على إنشاء منازل منخفضة التكاليف، وتوفير المياه النقية، وإنشاء وإصلاح الطرق. ويرجع اختيار مجالات العمل فى هذه المشروعات إلى انخفاض تكاليف العمل اليدوي عن مثيله في حالة استعمال المعدات والأدوات، وذلك بسبب طبيعة الأراضي في إثيوبيا، حيث تبلغ تكلفة الطرق بالاعتماد على العمالة إلى ١١٠٠ دولار للكيلو متر، في حين تبلغ تكلفة الكيلو متر باستعمال الآلات والمعدات ١٤ ألف دولار. والجدير بالذكر أن هناك تبايناً في متوسط أيام العمل باختلاف سنوات العمل بالمشروع والمواسم وكذا الفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٥ أثناء فترة الجفاف والمجاعة وصل متوسط عدد أيام العمل إلى ١٥٠ يوماً سنويا في الأسر المعيشية الأفضل حالا، كما وصل إلى ٢٠٠ يوم عمل في العام للنازحين. وقد شهد عدد أيام العمل في مشروعات التنمية تزايدا من ١٠٠ يوم في العام للأسرة المعيشية الواحدة بدلا من ٨٥ و ٩٠ يوم عمل في بداية فترة عمل وتشغيل هذه المشروعات. وفي المواسم المطيرة اتجهت العمالة إلى الأعمال في قطاع الزراعة والحصاد، ومن ثم تراجع حجم العمالة الموجهة إلى باقي المجالات، أما في فترة الحصاد فإن العمالة تتجه إلى الأنشطة الأخرى مثل البنية الأساسية والحفاظ على التربة وموارد المياه.(٢)

وقد حدد برنامج الغذاء العالمي ستة مجالات أساسية تستهدف ٥,٤ مليون منتفع لتقديم المعونات الغذائية في إثيوبيا وهي:

أ- المساعدات الغذائية في حالات الإغاثة للمزارعين الصغار والمناطق المتأثرة بالجفاف.

ب- إدارة الموارد البيئية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ج- تحسين العملية التعليمية من خلال برامج تغذية أطفال المدارس.

---

(١) Joachim Van Braun et. al.: **op. cit.**, p. 156.

انظر أيضا Anne Thomson and Manfred Metz: **op. cit.**, p. 234.

(٢) Patrick Webb and Shubh K. Kumar: **op. cit.**, pp. 203 – 207.

د- برنامج مواجهة فيروس نقص المناعة في المناطق الحضرية، وتقديم الخدمات الصحية للمصابين به.

هـ- مساعدات الإغاثة الغذائية للنازحين على الحدود الإثيوبية الإريترية.

و- المساعدات الغذائية للاجئين إلى إثيوبيا ومشروعات إعادة تأهيلهم.(١)

وقد أدى تقديم المعونات الغذائية إلى الأسر المعيشية في إثيوبيا إلى حصول ٥٢% من السكان على ٢١٠٠ سعر حراري يوميا، كما زاد المتاح من الغذاء إلى أكثر من ٣٠% عن المستوى السائد في أعوام الحصاد السيئة، كذلك تراجعت نسبة الأسر المعيشية التي لا تتمتع بمستوى مناسب من الأمن الغذائي إلى ٤٣,٢%.(٢)

وفي عام ١٩٩٢ تم البدء في إنشاء ٣٢ مشروعاً جديداً صغير الحجم ذا أهداف تنموية، وقد ساهم برنامج الغذاء العالمي بشحنات غذائية وصلت قيمتها إلى ٢٣٠ مليون دولار لتمويل المشروعات كثيفة العمل خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وتهدف هذه المشروعات إلى إعادة تأهيل المزارع والمراعى وإعداد الأراضي الزراعية عن طريق مواجهة تجريف التربة وتحسين حالتها، مع تحسين سبل إدارة المياه عن طريق وضع حواجز حجرية حول الطرقات، أما المرحلة التالية في البرنامج فتهدف إلى تحسين ٢,٦ مليون هكتار من الأراضي المجرفة عن طريق تقديم ٢٧ مليون يوم عمل سنويا.(٣)

أما إقليم غرب أفريقيا فقد حصل خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين على كميات يعتد بها من المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أهم الدول التي حصلت على قدر معقول من المعونات الغذائية خلال هذه الفترة: السنغال وليبيريا والرأس الأخضر. والجدير بالذكر أن كلاً من ساحل العاج ونيجيريا لم يحصلا سوى على قدر ضئيل من المعونات الغذائية. وقد حققت مشروعات المعونات الغذائية في إقليم غرب أفريقيا بعض الإيجابيات مثل الحد من المعاناة الإنسانية عن طريق توفير الغذاء في حالات العجز الغذائي، وإنشاء عدد من الهياكل المؤسسية للحفاظ على الاحتياطي من الحبوب وإقامة مخزون استراتيجي منها، بالإضافة إلى تقديم المساندة المالية للميزانية العامة من خلال توجيه إيرادات بيع سلع المعونات الغذائية إلى المشروعات التنموية، كما قدمت المعونات الغذائية المساندة لأسعار المنتج حيث تم شراء الفائض الغذائي المحلى باستعمال النقد الناتج عن بيع سلع المعونات الغذائية في أسواق الحضر، كذلك عملت مشروعات المعونات الغذائية على تثبيت

---

(١) WFP Official Site: **WFP Around .. op. cit.,**

(٢) Daniel C. Clay et. al.: **op. cit.,** p. 407.

(٣) Patrick Webb and Shubh K. Kumar: **op. cit.,** p. 202.

الأسعار للمستهلك من خلال عمليات بيع الغذاء التى قام بها المشاركون فى هذه المشـــروعات وبخاصة عند ارتفاع أسعار هذه السلع فى السوق المحلية. كما أدت عمليات البيع سابقة الذكـــر إلى تحسين أنظمة التسويق والنقل والتخزين والبنية الأساسية.(١)

ومن أمثلة مساندة الاستهلاك بالاعتماد على المعونات الغذائية، قـامت غينيـا بيسـاو بتقديم الدعم للعمال والموظفين المدنيين ذوي الدخول الثابتة، والذين تراجع دخلـــهم الحقيقـــي بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، خصوصاً مع تخفيض سعر العملة أثناء تطبيق برامـــج الإصـــلاح الاقتصادي، من خلال بيع سلع المعونات الغذائية في أسواق الحضر بأسعار مخفضة وتوجيـــه الإيرادات إلى بند الأجور في الميزانية العامة.(٢)

أما أكثر دول إقليم غرب أفريقيا تحقيقا للمنافع التنموية من المعونات الغذائية فهي بنين والنيجر وغانا وسيراليون والرأس الأخضر، وسنتم دراسة كل دولة على حدة فيما يلي:

١- بنين: بـدأ تقديـم المعونـات الغذائيـة إلى بنين منذ عام ١٩٨٧، وخـــلال الفـترة ٨٧-١٩٩١ حصلت على معونات غذائية مقدارها ١٤١٠٠ طن سنويا في المتوسط. وشـكلت الحبوب ٨٦% من هذه الكمية و١٤% من إجمالي واردات الحبوب. وقد تم تقديم ٢٣% مـــن المعونات الغذائية في صورة برامج خلال نفس الفترة، حيث تم بيـــع القمـــح فـــي المنـــاطق الحضرية مع استعمال النقد الناتج عن عمليات البيع في مجال التنمية الزراعية. وفـــي نفـس الفترة تم تقديم ٧٤% من المعونات الغذائية في صـــورة مشـــروعات، وتوجيـــه ٤٤% إلـــى نشاطات التنمية الريفية والزراعية، أما الـــ ٣٠% الأخرى فقد تم توجيهها إلى تحســين حالـــة التغذية لدى الأمهات والأطفال في سن ما قبل دخول المدارس. وقد قامت الحكومة بالتمييز مـــا بين استعمال المعونات الغذائية في حالات الطوارئ وما بين دورها كسياسات تعويضيـــة فـــي إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال إنشاء مراكـــز لتوفـير احتياجـــات الغذاء للجماعات المتضررة، وإدارتها بواسطة وزارة الشـــئون الاجتماعيـــة خـــلال حـــالات الطوارئ مع إنشاء بنية أساسية لخدمة المواطنين في عمليات الإغاثة. وعـــن دور المعونـــات الغذائية في عمليات الإصلاح الاقتصادي، فقد وضعت الحكومة أولوية توفير الغـــذاء لـــهؤلاء الذين تأثروا بالسلب من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق ثلاثة أهداف أساسـية هي: تحسين الحالة الصحية والغذائية للجماعات المتضررة، وتحقيق الأمن الغذائـــي المحلـــي، واستعمال الغذاء كمورد استثماري موجه للتنمية الاقتصادية. وعن دور المعونات الغذائية فـــي

---

(١) FAO Economic and Social Development Paper: **Food Security Policy Issues in West Africa: Past Lessons and Future Prospects, A Critical Review,** Paper No. 93, 1990, pp. 42 – 46.

(٢) P.J Dearden and P.J. Ackroyd: **op. cit.,** p. 231.

تحقيق الأمن الغذائي المحلي، فقد أنشأت الحكومة مكتباً خاصاً في عام ١٩٨٣ للتعامل مع آليات تحقيق الأمن الغذائي مثل: تثبيت أسعار السلع الغذائية والعمل على زيادة إنتاجيتها. وقد أسهمت المعونات الغذائية في توفير التمويل المتاح لهذا المكتب من خلال إنشاء المخازن، وتقديم تسهيلات النقل والبذور والمخصبات، مع العمل على تحسين التربة ومساندة عمليات التدريب والأبحاث وبخاصة في مجال خفض الهالك من السلع الغذائية في مرحلة ما قبل الحصاد. وقد أدت هذه المبادرات إلى زيادة مستوى الأمن الغذائي لعدد من الأسر المعيشية وبخاصة الذين شاركوا في مشروعات المعونات الغذائية. (١)

وبعد نجاح المعونات الغذائية في تحقيق الأهداف سابقة الذكر، تم توجيهها للنساء الريفيات والفتيات من خلال مشروعات التغذية الإضافية بهدف رفع مستوى مشاركتهن في مجالات التعليم والعمل، واتسع نطاق توجيه هذه المعونات ليضم الأطفال والرضع والأمهات بحيث يمكن خفض حالات سوء التغذية، وتحسين مستوى الأمن الغذائي والعملية التعليمية، والعمل على توفير الأسس الاجتماعية للتنمية من خلال مساندة الجماعات المتضررة الأكثر احتياجاً.(٢)

ويرجع النجاح في استعمال المعونات الغذائية كمورد استثماري إلى التوجهات الأساسية التي اعتمدت عليها الحكومة من تراجع الاعتماد على المعونات الغذائية الموجهة لحالات الطوارئ، وكذلك إنشاء مشروعات وقائية لحالات الكوارث الطبيعية كالسدود والقناطر، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية، ومواجهة حالات التصحر، والحد من اقتلاع الغابات. واقتصر التوزيع المباشر للغذاء على حالات الطوارئ واسعة النطاق فقط، في حين يتم الاعتماد على الغذاء كجزء من الأجور أو كحافز في مشروعات برنامج الغذاء العالمي، وقد تم استعمال أموال الصندوق من مبيعات برامج المعونات الغذائية كمورد نقدى لشراء مدخلات هذه المشروعات مع الاعتماد على العمالة الكثيفة.(٣)

٢- النيجر: وصل عدد مشروعات الغذاء مقابل العمل إلى ١٨٠ مشروعاً في عام ١٩٨٥، وهذه المشروعات تعمل تحت إدارة المنظمات غير الحكومية، ويتم تمويلها من قبل الجهات الدولية المانحة كبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي مع مشاركة الوزارات في تحديد أولويات العمل والتنفيذ. وفي عام ١٩٩٢ قدم ١٤ مانحاً على الأقل - بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية - المساندة لهذه المشروعات في أكثر من ١٠٠ موقع في النيجر. ويتركز معظم هذه

(١) John Shaw and Edward Clay (eds.): **op. cit.**, pp. 111, 112.

(٢) WFP Official Site: **WFP Around .. op. cit.,**

(٣) John Shaw and Edward Clay (eds.): **op. cit.**, p. 112.

المشروعات في الريف، حيث تمت إقامة تسعة مشروعات من عشرة في أكثر المناطق جفافا في النيجر، إلا أن ذلك لا يعني عدم الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في المناطق الحضرية. وقد تركزت المشروعات في المناطق الريفية في مجال حماية الموارد الطبيعية، في حين تركزت مشروعات الحضر فى عمليات بناء الطرق.

ومن أهم مجالات مشروعات الغذاء مقابل العمل في النيجر مجال المحافظة على البيئة، ويحتاج العمل في هذا المجال إلى العمل اليدوي الكثيف حيث لا يمكن أن تقوم به الآلات بمفردها. فالحفاظ على التربة والثروة المائية يحتاجان إلى جهد من ٥٠ إلى ٣٠٠ فرد يوميا للهكتار الواحد في الأراضي المستصلحة. وتتراوح مساهمة النساء في مثل هذه المشروعات في الريف ما بين ٦٠% إلى٨٠% من العمالة المشاركة، ويتفادى معظم هذه المشروعات المنافسة المباشرة مع العمليات الزراعية، لذا يتركز نشاطها خلال مواسم الجفاف وهى مواسم هجرة الذكور مما يعنى جاذبية مثل هذه المشروعات للنساء؛ إذ تقدم أجوراً ضئيلة وغذاء ومن ثم تتجه إليها الفئات الأفقر والأقل مهارة من القوى العاملة. أما في المناطق الحضرية فيلاحظ سيطرة العمالة من الذكور والتي وصلت إلى ٩٩% من العمالة المشاركة في المشروعات.

وفي عام ١٩٩١ تم تنفيذ ٦ مشروعات في العاصمة نيامي قدمت ٣٥٠٠ يوم عمل معظمها في مجال إنشاء الطرق وأعمال المحافظة على التربة، وبعد النجاح في تنفيذ الستة مشروعات السابقة الذكر تم اعتماد ٢٠٠ مشروع جديد، قدم ١٢ مشروعاً منها ٢٧ ألف يوم عمل خلال شهر واحد في عام ١٩٩٢. ومع مرور الوقت زاد الطلب على التشغيل طويل المدى في المناطق الحضرية من قبل الذكور. ويتم التوظيف في هذه المشروعات بناء على أولوية الطلب لفرصة العمل، لذا تراجعت فرصة مشاركة النساء في مثل هذه المشروعات بسبب زيادة عدد المتقدمين الذكور.(١)

ويهدف نشاط برنامج الغذاء العالمي في النيجر إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

أ- زيادة الإنتاجية الزراعية وحماية البيئة من خلال مشروعات التنمية الريفية المتعددة الأهداف.

ب- زيادة الالتزام بحضور المدارس الابتدائية وبخاصة الفتيات من خلال تنمية نشاط مقصف المدرسة.

---

(١) Patrick Webb: "Employment Programs for Food Security in Rural and Urban Africa: Experiences in Niger and Zimbabwe", in: Joachim Van Braun (ed.): **op. cit.**, pp. 176 – 179.

جـ- زيادة الرعاية الصحية للأمهات والأطفال من خلال برامج التغذية الإضافية المقدمة إلى الجماعات المتضررة.(١)

٣- الرأس الأخضر: تم تقديم الغذاء المجاني لمجموعات محددة من السكان باعتبارهم الفئات الأكثر احتياجاً وهم: النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين. وفي عام ١٩٨٣ استطاعت المعونات الغذائية المقدمة بصورة مباشرة تلبية احتياجات ١٤% من السكان، وقد نتج عن ذلك تراجع معدلات وفيات الأطفال مع التحسن في مستوى التغذية، وزيادة عرض الغذاء في السوق المحلية. كما تم بيع سلع المعونات الغذائية بأسعار الجملة في السوق المفتوح، وإيداع النقد الناتج عن عملية البيع في صندوق التنمية المحلية. الذى تم توجيه موارده إلى إقامة مشروعات عامة كثيفة العمالة ذات توجهات تنموية. وقد ضمت هذه المشروعات ٢٩,٢% من إجمالي القوى العاملة في الرأس الأخضر، وتشمل هذه المشروعات أنشطة حماية البيئة، والقيام بعمليات الزراعة وإنشاء الطرق،(٢) وفي المرحلة التالية بدأ الاهتمام ببرامج التغذية من خلال إنشاء مشروعات تغذية إضافية فى أكثر من ٥٠٠ مدرسة ابتدائية.(٣)

وقد اعتمدت الرأس الأخضر على ثلاثة عوامل في مواجهتها لحالات الجفاف هى:

أ- الاستعمال المنظم والمخطط للمعونات الغذائية بهدف زيادة المعروض من الغذاء حيث تم بيع هذه المعونات بأسعار الجملة في السوق المفتوحة وتوجيه النقد الناتج عن عملية البيع إلى صندوق التنمية المحلية.

ب- استعمال موارد هذا الصندوق في إقامة مشروعات عامة كثيفة العمالة ذات توجه تنموي، ففي عام ١٩٨٣ ضمت هذه المشروعات ٢٩,٢% من إجمالي القوى العاملة في الرأس الأخضر، وتشمل هذه المشروعات أنشطة حماية البيئة وإنشاء الطرق والقيام ببعض عمليات الزراعة.

جـ- تقديم الإغاثة غير المشروطة لمجموعة منتقاة من الجماعات السكانية وهي الجماعات المتضررة، حيث تمت تغطية احتياجات ١٤% من السكان في عام ١٩٨٣.

وقد نتج عن هذه السياسات انخفاض في معدلات وفيات الأطفال، وزيادة الغذاء المستهلك، والتحسن في حالة التغذية لدى الأطفال.(٤)

---

(١) WEF Official Site: **WFP Around .. op. cit.,**

(٢) Jean Dréze: **op. cit.,** p. 566.

(٣) WFP Official Site: **WFP Around .. op. cit.,**

(٤) Jean Dréze: **op. cit.,** p. 566.

٤- غانا: قامت المعونات الغذائية بدور مهم في مجال الإصلاح الاقتصادي في غانا، وبخاصة فى حالة بيع برامج المعونات الغذائية في السوق المحلية في الحضر واستعمال النقد الناتج عن هذه المبيعات كمورد عام للإنفاق على تنفيذ السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، إذ أسهمت المعونات الغذائية بثلث الموارد العامة الموجهة لهذا الصدد، كما أدت إلى تثبيت أسعار الغذاء في الريف والحضر مع توفير فرص التوظيف في المناطق الريفية.(١)

وقد تم إنشاء عدد من مشروعات الغذاء مقابل العمل بهدف توفير فرص عمل لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم بسبب نظام الخصخصة، كما أسهم المزارعون في عمليات إعادة تأهيل مزارع الكاكاو، وفي مجال زراعة الأشجار الخشبية، وتعدين الذهب، وتنمية البنية الأساسية.(٢)

وتقدم مشروعات التغذية الإضافية في الحضر التغذية اللازمة للجماعات المتضررة من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مثل العمال والموظفين الذين تم تسريحهم من أعمالهم نتيجة لعمليات الخصخصة، وكذلك الفئات التي ليس في مقدرتها تحمل الزيادة في أسعار السلع الغذائية الأساسية بسبب رفع الدعم عنها، وذلك من خلال وضع سياسات تعويضية لهؤلاء المتضررين بالاعتماد على مشروعات الغذاء مقابل العمل التى تم إنشاؤها في ٤ مدن حضرية، وقد استطاعت هذه المشروعات إنشاء ٢٠٠ منزل، وإعادة تأهيل البنية الأساسية ومن ضمنها الطرق والصرف الصحي، وكذلك تم تحسين حالة المدارس الثانوية مما أعطى الفرصة لـ ٨٠ ألف طالب لاستكمال عامهم الدراسي. ومن النتائج الإيجابية الأخرى لهذه المشروعات تثبيت تكاليف الغذاء لعدد كبير من الأسر الحضرية لمدة عامين، وما ترتب عليه من إزالة الآثار السلبية الناتجة عن رفع الدعم الحكومي عن السلع الغذائية.(٣)

وقد أسهمت المعونات الغذائية فى تحقيق بعض المنافع التنموية فى غانا خلال حقبة تسعينيات القرن العشرين مثل:

أ- تحسين الحالة الصحية للأطفال والأمهات مع مساندة الجهود الحكومية في توفير الرعاية الصحية.

ب- تنمية المهارات من خلال تشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم والمعاهد التدريبية.

جـ- الحفاظ على الثروة الغابية وخفض حالات التدهور البيئي وبخاصة في مناطق السفانا.

---

(١) Frances Stewart: "Adjustment with Human Face, The Role of Food Aid", **Food Policy**, Vol. 13, No. 1, 1988, p. 25.

(٢) P. J. Dearden and P. J. Ackroyd: **op. cit.,** p. 231.

(٣) John Shaw: **op. cit.,** p. 266.

د- زيادة الإنتاج الزراعي والدخول الريفية من خلال تحسين إنتاجية المزارعين، وإنشاء البنية الأساسية في الريف وبالتحديد الطرق البرية ومع التوسع في عمليات الري(١).

٥- سيراليون : قدم برنامج الغذاء العالمي نمطين من مشروعات الغذاء مقابل العمل إلى سيراليون، يهدف النمط الأول إلى التنمية الاقتصادية في الأودية حيث تم تقديم الغذاء كحافز للمزارعين مع تقديم المساعدات لتنمية العملية الزراعية، أما النمط الثاني فيعتمد على تقديم المساعدات الذاتية للعمالة في الريف فى مجالات إنشاء الطرق والكباري وحفر الآبار وبناء المدارس والعيادات. وبمساعدة الفاو وهيئة الأمم المتحدة للتنمية تم تقديم تمويل لمشروع تنمية الثروة السمكية. أما المعونات الثنائية التي تقدمها الدول المانحة، والمقدمة في صورة برامج، فقد تم بيعها فى السوق المحلية واستعمال إيرادات المبيعات في إنشاء البنية الأساسية الزراعية. (٢)

ومن أهم مجالات التنمية الممولة من قبل برنامج الغذاء العالمي: إطعام الجوعى في حالات الطوارئ، عمليات إعادة تأهيل وتسكين اللاجئين والنازحين، برامج التغذية الإضافية ومشروعات الغذاء مقابل العمل في قطاع الزراعة. وقد تم توفير البذور والأدوات اللازمة لعمليات الزراعة من خلال بيع جزء من السلع الغذائية المفترض تقديمها كأجر عيني في هذه المشروعات، كذلك يشرف برنامج الغذاء العالمى على تنفيذ وإدارة مشروعات الغذاء مقابل التدريب، وذلك لتشجيع الجماعات منخفضة الدخل على الالتحاق بفرص عمل ملائمة وبخاصة لصغار السن والنساء. وتهدف هذه البرامج إلى إكساب هذه الفئات المهارات الفنية والتعليمية وبالتحديد في المجالات الحرفية. أما مشروعات تغذية أطفال المدارس فقد أسهمت في تحسين مستوى التغذية لدى الأطفال وانتظام حضورهم إلى المدارس. (٣)

ثانيا : تقييم مشروعات المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء:

تبين مما سبق الدور التنموى لمشروعات الغذاء مقابل العمل وبخاصة في المناطق المتضررة والأكثر فقرا في أفريقيا جنوب الصحراء، ذلك على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لنمط المشروعات في إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى الدول الأفريقية. ويمكن إيجاز الآثار الإيجابية لهذه المشروعات فى إنشاء البنية الأساسية، والحفاظ على الأصول الإنتاجية مثل : الثروة الحيوانية والتربة والطرق البرية والجسور والخزانات ووسائل الري والمنازل والمخازن، وهي مجالات لم يستطع القطاع الخاص أو الحكومة المساهمة فى تنميتها

(١) WFP Official Site : **WFP Around .. op.cit.,**

(٢) Richard Longrust et. al., : "Sierraleone : Food Aid and The Currency Float", **Food Policy,** Vol. 13, No. 1, 1988, p. 110.

(٣) WFP Official Site : **WFP Around .. op. cit.,**

في الدول الأفريقية، بالإضافة إلى دور هذه المشروعات في زيادة معدلات التوظيف للعمالة الفقيرة. فعلى سبيل المثال تم توفير مليونى فرصة عمل في ريف إثيوبيا، كما أظهرت تقارير المسئولين في تشاد زيادة انتظام وحضور الطلاب إلى المدارس بعد إقامة مقاصف المدارس، وهو ما ذكر فى عدد من تقارير الدول الأفريقية الأخرى، كذلك عملت برامج التغذية بالمدارس على تحسين الحالة الصحية للأطفال وزيادة قدرتهم الذهنية وطاقتهم البدنية، كما أدى تقديم هذه الوجبات في المدارس إلى زيادة نسبة حضور الطلاب من الإناث مما كان له أثر إيجابى على تراجع معدلات التغيب. أما بالنسبة للمشروعات المساندة لبرامج تدريب العمالة، فعلى الرغم من أن نتائجها الإيجابية محدودة بالمقارنة بمشروعات التغذية إلا أنها استطاعت توفير فرص عمل أفضل لعدد من الحرفيين مع توفير الغذاء والنقد للمتدربين أثناء فترة التوظيف. (١)

وعلى الرغم من الإيجابيات سابقة الذكر فإن هناك تسجيلاً لبعض الآثار السلبية لهذه المشروعات أهمها:

١- وجود إحلال ما بين السلع الغذائية الموزعة كعائد عيني في هذه المشروعات مع غيرها من السلع الغذائية المنشأة محليا، والمثال على ذلك ما حدث في جنوب غانا؛ فعند اختبار العلاقة ما بين استهلاك الغذاء المحلي والغذاء المجانى المقدم في مشروعات التغذية الإضافية اتضح وجود تراجع في استهلاك الغذاء المحلي عند تقديم الغذاء كعائد عيني مقابل العمل في هذه المشروعات، وكذلك الحال في مشروعات الرعاية الصحية الخاصة بالأطفال ما قبل سن الدراسة، إذ تراجع استهلاك السمك المجفف وألبان الأبقار والمكسرات والحبوب المحمصة مع زيادة استهلاك سلع المعونات الغذائية من القمح ودقيقه، وقد تكرر هذا الوضع بين السيدات المترددات على العيادات الصحية عندما تراجع استهلاكهن للخضراوات مقابل الاعتماد على سلع المعونات الغذائية. (٢)

٢- أوضح أحد تقارير برنامج الغذاء العالمي، التى تناولت تقييما لمشروعات الغذاء مقابل العمل في الدول الأفريقية، تراجع إنتاج الثورجوم والذرة وإعطاء الأولوية لزراعة المكسرات باعتبارها سلعة نقدية، في حين تراجع الاهتمام بزراعة الحبوب التي يتم استهلاك مثيلها كمعونات. (٣)

---

(١) WFP : **Food Aid Review .. op. cit.,** p. 64.

انظر أيضا : FAO : **Food Aid in Africa .. op.cit.,** pp. 13, 14.

(٢) Tony Jackson and Deborah Eade : **op. cit.,** p. 85.

(٣) **Ibid.,** p. 88.

٣- زيادة الاعتماد على مشروعات المعونات الغذائية كمورد رزق وموقع للعمل، إذ يتم اعتبارها بمثابة مورد تمويل مستمر، وليست أداة مرحلية في تحقيق التنمية، وهو ما يؤثر على القوى العاملة بالسلب. ففي دولة مثل ليسوتو استمر العمل في هذه المشروعات لمدة عشرين عاما، وبعد الانتهاء من هذه المشروعات ظهرت عدة مشكلات بسبب وجود طاقات عاطلة اعتمدت في معيشتها لفترة طويلة على المشاركة في هذه المشروعات. (١)

٤- الآثار المثبطة للقطاع الزراعي :

وقد ظهرت هذه الآثار في كل من موريشيوس وليسوتو، وتمثلت في تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي نتيجة لغياب العمالة ومشاركتها في مشروعات الغذاء مقابل العمل وإهمالها العمل في القطاع الزراعي المحلي، كذلك أدت المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل إلى تراجع الاهتمام بالقطاعات الرعوية. وفي هذه الحالة فإن إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل على أساس موسمي يحقق العديد من المنافع مثلما حدث في إثيوبيا، وتعتمد هذه الاستراتيجية على توفير فرص العمل والتشغيل للفئات الأكثر احتياجاً والتي يعاني أفرادها من البطالة والجوع في مواسم محددة من العام، إذ يشارك هؤلاء الأفراد بالعمل في هذه المشروعات خلال مواسم الجفاف والكساد فقط، أما في حالات الانتعاش ومواسم الحصاد تتجه القوى العاملة إلى أعمالها الأساسية. وقد أدت مشاركة هؤلاء الأفراد في مشروعات الغذاء مقابل العمل والحصول على الغذاء كعائد عيني إلى توفير الدخل اللازم لشراء المدخلات الزراعية اللازمة لزيادة الإنتاجية في الأراضي المملوكة لهؤلاء المشاركين، كما أظهرت بعض الدراسات الميدانية أن استمرار مشاركة نفس الأسر المعيشية في مشروعات الغذاء مقابل العمل خلال فترات متلاحقة يؤدى إلى زيادة المخرجات الزراعية. (٢)

وبصفة عامة، يمكن تحديد أهم الصعوبات التي تواجه مشروعات الغذاء مقابل العمل في أفريقيا جنوب الصحراء في النقاط التالية:

١- مشكلات تخطيط وإدارة مشروعات الغذاء مقابل العمل، حيث لا تتوافر قاعدة بيانات كافية وملائمة لتحديد المجالات الأولى بإنشاء هذه المشروعات وتحديد حجمها ومواقعها، كذلك هناك المشكلات اللوجيستية والتي تعمل على زيادة النفقات، وطوال الفترة اللازمة لإنشاء هذه المشروعات، ومن أهم هذه المشكلات: صعوبة النقل الداخلي وما يترتب عليه من تأخر سداد الأجر العيني، بل وتراجع الكم المتفق عليه بسبب تلف جزء من السلع الغذائية المشحونة كنتيجة لطول فترة النقل، كما تشكل إقامة المخازن تكاليف إضافية على عملية تقديم المعونات الغذائية. وبصفة عامة تتسم هذه المشروعات بزيادة التكاليف النقدية بسبب تعدد مستويات

(١) Mark Thomas et. al.: **op. cit.**, pp. 29, 30.

(٢) Patrick Webb and Shubh K. Kumar : **op. cit.**, pp. 210 – 212.

الإدارة، وارتفاع أجور الكادر العامل. ففي غانا يعد عدم توافر التمويل النقدي أحد أسباب ضعف أداء هذه المشروعات، فعلى الرغم من إمكانية توفير شحنات الغذاء إلا أن العقبة الأساسية في تحقيق سرعة وكفاءة إنشاء هذه المشروعات هي غياب التمويل النقدي مع ارتفاع التكاليف المطلوبة لإقامة هذه المشروعات.

وقد اتجه برنامج الغذاء العالمي إلى مواجهة هذه المشكلات عن طريق إنشاء مشروعات متعددة، أي إنشاء عدد من المشروعات المتكاملة في نفس الموقع؛ وذلك للحد من التكاليف الإدارية وتكاليف الإنشاء، والأمثلة على ذلك الكاميرون ومالي وبوركينافاسو وأوغندا وبنين، مع الاتجاه إلى إنشاء "بنك الغذاء" وهو مشروع تخزين احتياطي الغذاء ويهدف إلى توفير الإمدادات الغذائية اللازمة لباقي مشروعات الغذاء مقابل العمل. (١)

٢- مشكلة تحديد العائد العيني لهذه المشروعات، حيث يؤدي التذبذب في الأجور السائدة في السوق المحلية إلى صعوبة تحديد أجر موحد يشجع انضمام الأفراد الأكثر فقرا إلى هذه المشروعات على مدار العام. فعلى سبيل المثال تم تحديد معدلات الأجر بمستوى لا يسمح للعمالة الزراعية بترك عملها الأساسي في كل من بتسوانا وجامبيا، أما في ليسوتو فقد تم تحديد أجور أعلى من مثيلتها في قطاع الزراعة مع توفير وقت أطول للتوظيف مما أدى إلى جذب العمالة بعيدا عن القطاع الزراعي. (٢)

والجدير بالذكر أنه عند تحديد المقابل العيني في بداية عمل مشروعات الغذاء مقابل العمل تم فرض أجور منخفضة لضمان جاذبيتها للفئات الأكثر فقرا والتأكد من امتناع الفئات الأخرى عن المشاركة، إلا أنه في هذه الحالة تراجع الدور التنموي للمعونات الغذائية؛ فقد بدأ تفضيل الاتجاه نحو التوزيع المجاني المباشر للغذاء على الفئات الأكثر فقرا والأقل إنتاجية، والاعتماد على مشاركة الفئات الأغنى والأعلى إنتاجية في هذه المشروعات، لذلك تم رفع الأجور في هذه المشروعات وبذلك أصبحت تنافس الأعمال القائمة بالفعل وليست إضافة لها. وقد سبق بيان وجود علاقة إيجابية ما بين زيادة العائد العيني في مشروعات الغذاء مقابل العمل وزيادة الرغبة في المشاركة فيها في عدد من مقاطعات إثيوبيا، كما أن العديد من الفقراء القادرين جسمانيا لا يجدون العائد العيني المنخفض حافزا للمشاركة في هذه المشروعات إذ يمكنهم العمل مقابل عوائد نقدية أفضل فى مجالات عمل أخرى. (٣)

---

(١) Mark Thomas et. al. : **op. cit.**, pp. 33,44

(٢) Berhanu Gebremedhin and Scott M. Swinton : **op. cit.**, p. 85.

(٣) Christopher B. Barrett and Daniel C. Clay : **op. cit.**, pp. 154, 163.

٣- ويعد غياب الآليات الخاصة بتحديد مجالات مشروعات الغذاء مقابل العمل، وكذا وسائل تقييم أداء هذه المشروعات بناء على معايير ثابتة ومحددة من أهم مشكلات هذه المشروعات بصفة عامة وليس في أفريقيا جنوب الصحراء فقط، إذ لا توجد أية معايير كمية أو قيمية للتعرف على تأثير هذه المشروعات على مستوى التنمية، [١] وبالتالى يمكن أن يستمر العمل فيها دون ظهور أي عائد منها أو حتى في حالات تحقيق خسائر، وكان يمكن تغيير مجال عمل هذه المشروعات أو إلغائها تماما مع إمكانية الاتجاه إلى مجال تنموي آخر تحقق فيه هذه المشروعات منافع أكثر في حالة وجود تقييم مستمر ومؤشرات تنموية واضحة يمكن الاعتماد عليها فى قياس نتائج هذه المشروعات.

والمثال على استمرار عمل مشروعات الغذاء مقابل العمل حتى فى حالة إضرارها بالتنمية هو ما حدث في شمال وجنوب منطقة جوندار بإثيوبيا، حيث تم إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل بهدف إنشاء المدارس والتجمعات السكانية والعيادات الطبية وكذلك شبكة تليفونات عامة وقمر صناعي مما أدى إلى تدمير البيئة المحيطة؛ إذ تم اختيار مجالات هذه المشروعات بناء على الاحتياجات السكانية دون مراعاة البعد البيئي والطبيعي للمنطقة. وقد ترتب على إقامة هذه المشروعات انهيار القاعدة الزراعية، وزيادة حدة حالة سوء التغذية، بينما كان من الأفضل التوجه إلى مشروعات الحفاظ على الثروة الحيوانية وتوفير الرعاية البيطرية لها، وإنشاء مراكز تربية وتجارة المواشي، وتنمية صناعة منتجات الألبان باعتبارها صناعة متكاملة مع قطاع الثروة الحيوانية[٢].

أما عن برامج التغذية الإضافية فإنه يمكن تقييمها بناء على دورها في تحسين مستويات التغذية والحد من حالة الجوع. وهناك اختلاف في طبيعة الاستفادة من هذه المشروعات، فمثلا مشروعات تغذية أطفال المدارس تعتمد على تقديم الغذاء واستهلاكه في المدارس، أما بالنسبة لمشروعات تغذية الأطفال والأمهات فيتم تقديم الغذاء إلى العائلات في مناطق إقامتهم أو قيام المتلقين بأخذ الغذاء إلى المسكن، وبالتالي يمكن استهلاكه من قبل أعداد أكبر من المستفيدين.

والنقد الأساسي الموجه لهذه البرامج هو اتساع نطاقها، ومن ثم تراجع عدالة عملية التوجيه، حيث يصعب الاقتصار في توجيه الغذاء على الجماعات الأكثر احتياجاً والمستهدفة من إنشاء هذه المشروعات، كما أن هذه المشروعات تهمل فئات أخرى كالأطفال الذين لا

---

(١) Mark Thomas et. al. : **op. cit.**, pp. 37 – 39.

(٢) United Nations, Emergencies Unit for Ethiopia : **Food Aid is not Development : Case Studies from North and South Gondar,** Assessment Mission, http://www.un.org, 24 May – 7 June 2002, pp. 6 – 9.

يذهبون إلى المدارس وهم عادة أبناء الأسر الأكثر فقرا. والهدف الأساسي من إنشاء هذه المشروعات هو تحسين مستويات التغذية والدخل والتعليم، وبالطبع فإنه يصعب تقسيم مخرجات هذه المشروعات ما بين هذه الأهداف الثلاثة، إلا أن الهدف الأكثر تحققا فى الدول الأفريقية هو تراجع مستويات الأمية وزيادة نسبة الحضور في المدارس وبالتحديد في ليسوتو وبنين وموريتانيا. (١)

وعن تقييم مشروعات الغذاء مقابل العمل في بعض الدول الأفريقية، تعد بنين نموذجا ناجحا فى الاستفادة من مشروعات الغذاء مقابل العمل، ويرجع ذلك بالأساس إلى تكامل هذه المشروعات مع خطة التنمية المحلية، حيث وضعت وزارة التخطيط والإحصاء تقديرا لتكاليف تنفيذ الخطة التنموية، مع تحديد دور هذه المعونات في برامج التنمية المحلية المحددة من قبل الوزارة، وهي الجهة الرسمية المنوط بها وضع الخطة الحكومية والإشراف عليها. وقد قامت وزارة التخطيط والإحصاء بإنشاء لجنة يرأسها عدد من موظفيها للعمل على تنسيق العملية التمويلية من قبل المانحين، وتضم هذه اللجنة ممثلين من الدول المانحة والجهات والهيئات الدولية، وتعقد اجتماعات دورية لتسهيل التفاوض وتحديد الأولويات في تنفيذ سياسات ومشروعات خطة التنمية، كما تنظم اجتماعات مع برنامج الغذاء العالمي والمنظمات الأخرى غير الحكومية للمشاركة في التنمية الريفية. (٢)

وكما سبقت الإشارة فإن فاعلية الدور التنموي للمعونات الغذائية في بنين يرجع بالأساس إلى قيام الإدارة الحكومية باستغلال هذه المعونات كمورد تنموي في إطار خطة التنمية المحلية، وتكليف إحدى الإدارات الحكومية بالإشراف على دور هذه المعونات فى الخطة المتفق عليها مع الجهات المانحة سواء تلك المقدمة للمعونات الغذائية أو غيرها من أنماط المساعدات التنموية الرسمية.

والجدير بالذكر أن المعونات الغذائية قد حققت دورا تنمويا مهما في إقليم غرب أفريقيا ككل وليست حالة بنين فقط خلال ثمانينيات القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى :

١- وجود تنسيق ما بين الهيئات والجهات المانحة من جهة وبين حكومات الدول المتلقية من جهة أخرى، بحيث تمت إدارة عملية تقديم المعونات الغذائية بصورة كفء لا تسمح بظهور أية تأثيرات سلبية على قطاع الزراعة.

٢- تعدد المانحين سواء الثنائيين أو المتعددين، مع تنظيم إدارة المساعدات والمنح المقدمة من خلال هيئة محلية واحدة هي المسئولة عن برنامج الأمن الغذائي المحلي، إذ يتضح من

---

(١) Mark Thomas et. al. : **op. cit.,** pp. 37-39

(٢) John Shaw and Edward Clay (eds.) : **op. cit.,** p. 113.

خبرة كل من موريتانيا والنيجر أن المانح الواحد مهما كبر حجم مساعداته لا يمكنـــه التـأثير على حالة الأمن الغذائي بشكل فعال، وعلى النقيض من ذلك فإن خبرة المانحين المتعددين فـي مالي والتنسيق فيما بينهم أدت إلى تحقيق الأمن الغذائي بشكل منسق وموجه.

إلا أن هناك بعض أوجه القصور التي أثرت بالسلب على أداء هذه المشروعات نذكـر منها:

١- الطموح في تحديد حجم ونطاق هذه المشروعات، في حين أن التمويـل المقـدم مـن الهيئات المانحة لا يتوافق مع هذا الطموح.

٢- التباين بين أهداف خطة التنمية المحلية وأهداف مشروعات المعونات الغذائيـة ممـا ترتب عليه صعوبة تنفيذ الجانب المؤسسي لهذه المشروعات.

٣- عدم توافر المساعدات الفنية والإدارية الملائمة لإدارة مشـروعات الأمـن الغذائـي باستثناء حالة مالي حيث تم توفير المستوى التقني المناسب لتنفيذ وإدارة هذه المشروعات ممـا أدى إلى ظهور نتائج إيجابية. أما عن حالة باقي المشروعات في باقي دول الإقليم، فإن هنـاك نقصاً وتدنياً في مستوى التوجيه والرقابة على العمليات التنفيذية لهذه المشـروعات، كمـا أن هناك نقصاً في المرونة اللازمة للتعامل مع الأوضاع المتغيرة.

ومن أهم مخرجات هذه المشروعات مواجهة حالة الفقر في الريف، ويمكن الاسـتدلال على ذلك من خلال زيادة مشاركة النساء الأكثر فقرا، وبخاصة بعد هجرة الرجال للعمل فـي الخارج. وقد أدى اصطحاب هؤلاء النساء لأبنائهن في هذه المشروعات إلى توفـير الرعايـة الصحية لهم، وتوفير التأهيل الحرفي والمهني خصوصاً للأطفال الأكبر سنا. (١)

وفي النيجر يقوم الفقراء بإنفاق حوالي ٧٠% من إجمالي الدخل على المشتريات مـن الغذاء، في حين تقوم الطبقات الأغنى بإنفاق ٤٣% من إجمالي الدخـل علـى الغـذاء، إذ إن الهدف الأساسي لـ ٩٠% من المشاركين في هذه المشروعات هو الحصـول علـى الغـذاء. وتوضح نتائج بعض القياسات التي أخذت لألف طفل في النيجر من سن ستة شهور إلى خمـس سنوات، أن أطفال الأسر المشاركة في هذه المشروعات حققوا معدلات نمو أفضل من أطفـال الأسر غير المشاركة، كما أن الحالة الغذائية للمشاركين في هذه المشروعات، سواء من النسـاء أو الرجال، أفضل من غير المشاركين، بالإضافة إلى تحسن مستوى التغذية لهؤلاء المشـاركين خلال فترة العمل في مشروعات الغذاء مقابل العمل. وتؤكد هذه النتائج على أهمية مشـروعات المعونات الغذائية في ريف النيجر وبخاصة للأطفال الذين يعانون من حالة سوء التغذية أكـثر من أقرانهم في الحضر.

---

(١) FAO Economic and Social Development Paper : **op. cit.**, pp. 45, 46.

وعلى الرغم من الأثر الإيجابي سابق الذكر إلا أن هناك بعض الإحصائيات التي أوضحت أن نسبة ٢٠% من أطفال الأسر المشاركة في مشروعات المعونات الغذائية مصابون بحالة سوء تغذية، وقد تبين أن السبب في ذلك هو تراجع اهتمام الأمهات العاملات في هذه المشروعات بأبنائهن إذ إن مجرد المشاركة بالعمل في هذه المشروعات لا تعني تحسين الحالة الصحية والغذائية، بل لابد من وجود اهتمام ووعي من قبل هؤلاء المشاركين بحيث يتم توجيه السلع الغذائية المقدمة كمعونات إلى الأفراد الأكثر احتياجا في الأسرة الواحدة.(١)

وترجع فاعلية مواجهة الفقر في النيجر إلى عدد من العوامل :

١- أدى انخفاض معدلات الأجور المقدمة في هذه المشروعات عن المعدلات السائدة في سوق العمل المحلية، بالإضافة إلى وجود التفاوت في الدخول والمستويات المعيشية داخل الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية، إلى غياب التنافس بين القوى العاملة في المشاركة في هذه المشروعات، واقتصار المشاركة بالعمل في هذه المشروعات على الفئات الأكثر استحقاقا.

٢- مشاركة العاملين في هذه المشروعات في الشئون الإدارية وعمليات الرقابة.

٣- تحديد الأولويات في تنفيذ الأعمال العامة طبقا لمستوى الأمن الغذائي والوضع البيئي في المناطق المتضررة.(٢)

ويمثل الدخل الناتج عن مشروعات الغذاء مقابل العمل في النيجر ٢٠% من إجمالي الدخول التي حصلت عليها الأسر المشاركة الأكثر فقرا، في حين أسهم الدخل الناتج من هذه المشروعات بنسبة ٤% فقط من إجمالي دخول الأسر الأغنى، وفى حالات الجفاف وصلت مساهمة الدخول الناتجة عن هذه المشروعات إلى ثلثي دخول الأسر الفقيرة.(٣)

وبالنسبة لتنزانيا فإن العقبة الأساسية أمام الاستفادة المثلى من الدور التنموي للمعونات الغذائية المقدمة لها هي عدم توافر النقد، وانخفاض قيمة العائد العينى وارتباط تقديمه بمدى زمنى معين مما أثر بالسلب على دور المشروعات في زيادة مستوى الاستهلاك الغذائي وإنشاء الأصول الإنتاجية في القطاع الزراعي؛ حيث لم تتجه هذه المشروعات نحو الاستثمارات طويلة المدى بل اقتصرت على المشروعات الصغيرة ذات المدى الزمني المحدود، وهى مشروعات تتسم بانخفاض عائدها النقدى والاقتصادى، كما أن ضعف المساهمات الفنية والتكنولوجية في معظم المقاطعات قد أدى إلى تدنى مستوى إنجازات هذه

---

(١) Patrick Webb : **op. cit.**, pp. 190 – 192.

(٢) **Ibid.**, p. 193.

(٣) Tesfaye Teklu : **op . cit.**, p. 157

المشروعات من الناحية التنموية، ويتضح ذلك من تراجع مستوى إنتاجية هذه المشروعات في حقبة التسعينيات عما كان سائدا في الثمانينيات من القرن العشرين. (١)

وقد أدت المشاركة في هذه المشروعات إلى إعادة توزيع العمل بين أفراد الأسرة الواحدة. وبعقد مقارنة بسيطة بين توزيع الأعمال على كل من المشاركين وغير المشاركين تبين أن غير المشاركين لديهم وقت أكثر لكسب الدخل من أعمال أخرى غير مشروعات الغذاء مقابل العمل مما أدى إلى كسب دخول تفوق تلك التي يحصل عليها المشاركون في هذه المشروعات خصوصا أنه تم تحديد الأجور في هذه المشروعات بحيث تقل عن مستوى الأجر السائد. والجدير بالذكر أن اختيار مجال النشاط في إقامة مشروعات الغذاء مقابل العمل يعد من محددات الرغبة في المشاركة بالعمل في هذه المشروعات؛ فكلما زادت ساعات العمل وانخفض الوقت المتاح للمشاركين بالعمل في أنشطة أخرى كلما تراجعت الرغبة في الانضمام لمثل هذه المشروعات. فعادة ما يرغب المشارك في هذه المشروعات في أن تتوافر لديه فرصة العمل في مجالات وأنشطة أخرى، حتى وإن كان عائدها أقل، للحصول على مقابل نقدي بالإضافة إلى المقابل العيني من الغذاء الذي يحصل عليه من مشروعات الغذاء مقابل العمل. (٢)

وبالنسبة لإثيوبيا، وهي أقدم دولة أفريقية أقيمت فيها مشروعات الغذاء مقابل العمل، فقد تم البدء في تصميم وتنفيذ هذه المشروعات في جو من العجلة بسبب حالة الطوارئ التي إجتاحت الدولة، كما ظهر التضارب ما بين تحقيق أهداف الإغاثة وتوفير فرص التوظيف من جهة، وتحقيق الأهداف التنموية وحماية الأصول الإنتاجية من جهة أخرى مما ترتب عليه ضعف مستوى التخطيط الفني والإداري لغالبية هذه المشروعات.

ففي إحدى الدراسات التي قامت بتقييم ٢٤ مشروعا، تبين غياب التنسيق والتخطيط في تنفيذ هذه المشروعات، وكذلك عدم وجود ثمة روابط ما بين المجتمعات المتلقية والهيئات المانحة، وقد أوضحت الاستبيانات أنه لم يؤخذ رأى ٩٥% من الأسر الإثيوبية حول مدى حاجتها لهذه المشروعات أو جدواها في مواجهة الأزمة الغذائية السائدة. وعلى مستوى الإدارة المحلية لم يتم عقد اجتماعات أو تقديم الاستشارات الفنية اللازمة لإنشاء مثل هذه المشروعات، كما أدى الفشل في توجيه المعونات الغذائية نحو الجماعات المستهدفة إلى نقص الحافز لدى العمالة بالالتزام طويل المدى بالعمل في هذه المشروعات مما ترتب عليه تدني إنتاجية

(١) Ibid., p. 150.

(٢) Ibid., p. 166.

مشروعات الغذاء مقابل العمل محل الدراسة وبخاصة مشروعات الحفاظ على الموارد الطبيعية والتي تراجعت صيانتها في المدى الطويل. (١)

أما عن أثر مشروعات الغذاء مقابل العمل على الاستهلاك الغذائي في إثيوبيا، فقد أوضحت الدراسات الميدانية أن هذا الأثر يتوقف بالأساس على كيفية استعمال العائد العيني المتحصل عليه من مشروعات الغذاء مقابل العمل. فعلى الرغم من تفاوت وتباين مستويات الدخول ما بين الجماعات السكانية في مواقع المشروعات، إلا أن هذه الدخول تشكل مساهمة معقولة في إجمالي دخل الأسر المعيشية الفقيرة. وتصل نسبة مساهمة الدخول العينية في إجمالي الدخل الصافي للأسر المعيشية الفقيرة إلى أربعة أمثال مساهمتها في الأسر الأغنى، كما تشكل الدخول العينية الجزء الأكبر من دخول الأسر الفقيرة، وترجع مشاركة الأسر الأغنى في هذه المشروعات إلى احتياجها إلى مزيد من الغذاء.

وقد وصل استهلاك المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل من الغذاء إلى ٩٥% من إجمالي الدخل العيني المتحصل عليه، في حين وصلت نسبة استهلاك الغذاء إلى ٨٢% في حالة الحصول على الدخل نقدا. وعلى الرغم مما سبق فإن الأسر المعيشية الأغنى حققت مستوى ثابتاً من الاستهلاك الغذائي طوال العام، في حين أن الأسر المعيشية الأكثر فقرا لا زالت تعاني من عجز ثابت في مستوى الاستهلاك الغذائي، بالإضافة إلى تذبذب هذا المستوى تبعاً لمواسم الحصاد.

والخلاصة، أن مشروعات الغذاء مقابل العمل في إثيوبيا حققت تقدماً يعتد به في الحد من تدني مستوى الاستهلاك الغذائي لدى الأسر المعيشية، حيث ارتفع الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي عند كافة هذه الأسر بالرغم من انخفاض هذا المستوى عن المستوى المستهدف، كذلك يلاحظ تحسن مستوى التغذية لدى أطفال الأسر المعيشية الفقيرة المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل بالمقارنة مع أقرانهم فى الأسر غير المشاركة في هذه المشروعات. (٢)

---

(١) Joachim Van Braun et. al. : **op. cit.**, p. 158.

(٢) Patrick Webb and Subh K. Kumar : **op. cit.**, pp. 210 – 212.

المبحث الثالث
التوزيع على الجماعات المتضررة

سبقت الإشارة إلى الآليات المختلفة التي يتم استعمالها في تحديد أكثر الجماعات والأفراد أحقية في الحصول على المعونات الغذائية، والجدير بالذكر أن هناك اتجاه يذهب إلى تحديد هذه الجماعات بغض النظر عن المستوى الغذائي السائد في الإقليم الجغرافي الذي تعيش فيه هذه الجماعات. ومن أهم المعايير المحددة لأكثر الأسر المعيشية احتياجا، فهي تلك الأسر ذات الدخل المنخفض نسبيا والتي لا تملك القدر الكافي من الأصول الإنتاجية وبالتحديد الأراضي الزراعية، وتلك الأسر ذات العدد الأكبر من الأطفال، وتلك التي تتراجع إنتاجية أرضها الزراعية بسبب تلف المحاصيل.

وتعد آلية التوجيه الذاتي أكثر الآليات نجاحا وفاعلية في إثيوبيا منذ عام ١٩٩٠، حيث لم تشترك الأسر المعيشية الأفضل حالا وبخاصة تلك التي تمتلك أصولا إنتاجية في مشروعات الغذاء مقابل العمل، واقتصرت المشاركة على الأسر ذات الأعداد الكبيرة من الأفراد الأقل عمرا عن ١٥ عاما، وحصل كل من الرجال والنساء على أجور متساوية، كما أن التوزيع المباشر للغذاء لم يختلف تبعاً لمستوى ثروة الأسر المعيشية. وتزداد فرصة الحصول على المعونات الغذائية لدى الأسر المعيشية ذات الأعداد الكبيرة من الأطفال، في حين تتراجع فرصة الأسر المعيشية كبيرة العدد من البالغين في الحصول على المعونات المقدمة بشكل مباشر ومجاني. وتعد حالة المناخ وصحة الثروة الحيوانية من أهم المؤثرات على التوزيع المباشر، كما يتم التوجيه بشكل جماعي للأسرة المعيشية وليس بشكل فردي.(١)

وبناء على هذه الآلية تم توزيع ٢٠% من المعونات الغذائية المقدمة إلى إقليم التيجراى على غير المشاركين في النشاطات التنموية، وقد أدى التمييز ما بين الأفراد الأكثر أحقية والأكثر قدرة على المشاركة في المشروعات إلى نجاح المعونات الغذائية في تحقيق هدفها التنموي، وحصول الطبقات الأكثر فقراً على قدر لا بأس به من الرفاهية.(٢)

والجدير بالذكر أن هناك آلية أخرى لتوزيع المعونات الغذائية تم تطبيقها في ريف إثيوبيا حيث تم تحديد الأحياء السكنية التي تضم أعداداً كبيرة من السكان الذين يعانون من العجز الغذائي على اعتبار أنهم الأكثر أحقية في الحصول على المعونات الغذائية، إلا أن الأمر الواقع يشير إلى عدم وجود أى اختلافات في نسبة المتلقين للمعونات الغذائية ما بين هذه

---

(١) IFPRI : **Nutrition and Food Aid Different Modalities, Different Impacts, lessons from Ethiopia,** http : // www. ifpri. org, 2003.

(٢) Berhanu Gebremedhin and Scott M. Swinton : **op.cit.,** pp. 91, 94.

الأحياء، حيث لم تظهر ثمة اختلافات ما بين الكميات الغذائية التي تتلقاها الأسر المعيشية في هذه الأحياء على الرغم من وجود تفاوت في مستويات الأمن الغذائي فيما بينها. (١)

كذلك تعد تنزانيا أكثر النماذج الأفريقية نجاحا في اختيار الفئات الأكثر أحقية في الحصول على المعونات الغذائية من خلال الاعتماد على آلية التوجيه بناء على المجتمع، وقد بدأ تطبيق هذا النمط من التوزيع منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وذلك عقب ظهور الجماعات الأكثر تضررا والأكثر احتياجا. ويرجع الاهتمام بهذا النمط الجديد من التوزيع – التوجيه بناء على المجتمع – إلى ظهور اتجاه جديد في الإدارة المحلية في تنزانيا يهدف إلى إعطاء المجتمع المحلي دورا في إدارة الأزمات وما يرتبط بها من نشاطات تحضيرية لمواجهتها، وتبعا لهذه الآلية تم الاعتماد على جهود المجتمع المدني في منطقة وسط تنزانيا في عام ٩٨ / ١٩٩٩ حيث تم اختيار رجل وامرأة من كل قرية في الإقليم المتلقي للمعونات الغذائية، وتشكيل لجنة من هؤلاء الرجال والنساء لمتابعة أعمال التوزيع وتحديد الجماعات الأكثر احتياجا، وذلك من خلال الإعلان عنهم في لائحة ووضعها في مكان بارز في القرية لإطلاع كافة الجماعات عليها، على أن يتم هذا الاختيار في اجتماعات عامة. وبالتالي فإن عملية الاختيار تتميز بالشفافية والعدالة، إلا أن ذلك يقتضي مرور فترة زمنية طويلة، وبمجرد تحديد الأفراد والجماعات المتلقية للمعونات الغذائية وكمياتها، تتم عملية التوزيع بسرعة وبكفاءة. ومن أهم أسباب نجاح هذه التجربة توافر المهارات الإدارية في اللجان الحكومية مما أدى إلى النجاح في استغلال الإدارة المحلية كعنصر أساسي في عملية التوزيع، مع وجود عامل الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يضمن العدالة والشفافية. (٢)

وقد تنوعت الدراسات الميدانية التي تتناول عدالة توزيع المعونات الغذائية على الجماعات المتضررة في إثيوبيا، ويلاحظ تباين نتائجها تبعاً لمنطقة وزمن الدراسة، وهو ما سيتضح جلياً من العرض التالي.

ففي إحدى الدراسات الميدانية التي أعدت للتعرف على عدالة توزيع المعونات الغذائية على الأسر المعيشية في ريف إثيوبيا من خلال تقسيمها إلى أربع مجموعات تبعا للمتاح من الغذاء تبين تركز توزيع المعونات الغذائية على الفئتين الأكثر تحيزاً للمتاح من الغذاء، كما يلاحظ حصول الأسر المعيشية التي يرأسها كبار السن والنساء على حجم أكبر من المعونات الغذائية حتى في حالة تمتعها بمستوى ملائم من الأمن الغذائي، كما اتضح أن ٥٦,٨% من سكان الأقاليم الإثيوبية الأكثر حصولا على المعونات الغذائية هم بالأساس من الفئات ذات

---

(١) Daniel C. Clay : **op.cit.,** p. 399.

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid.. op.cit.,** p. 146.

المستوى المرتفع من الأمن الغذائي، إذ يصل نصيب الفرد يوميا من الغذاء إلى ١٦٨٠ كيلو سعر، في حين أن باقي الأسر (٤٣,٢% من السكان) يعاني من حالات عجز غذائي. ويصل استهلاك الغذاء في الأسر المعيشية ذات المستوى المعقول من الأمن الغذائي إلى حوالي ٤ أمثال مستواه في الأسر الأقل تمتعا بالأمن الغذائي. وبحساب معامل جيني للمتاح من الغذاء في ريف إثيوبيا اوضحت الإحصائيات أن نسبته هي ٠,٤٤ مما يشير إلى وجود قدر من غياب عدالة التوزيع الغذائي. (١)

وعلى الرغم من تحسن مستوى معيشة بعض الأسر الأكثر فقرا التي شاركت بالعمل في مشروعات الغذاء مقابل العمل في ريف إثيوبيا إلا أن مشاركتها الفعلية ضئيلة إذا ما قورنت بمشاركة الأسر التي تمتلك أراضي زراعية، وهي الأسر الأقل أحقية في الحصول على الغذاء. وقد اتضح أيضا من دراسة العوامل المؤثرة على اختيار المشاركين بالعمل في هذه المشروعات غياب تأثير كل من مستوى الأمية ومستوى الدخل المتاح للإنفاق على عملية اختيار المشاركين في هذه المشروعات. (٢)

ويرجع السبب في حصول الأسر الأكثر أحقية على قدر أقل من المعونات الغذائية إلى وجود تدخل من قبل السلطات المحلية في اختيار المشاركين في هذه المشروعات؛ إذ تعد المحسوبية والوساطة من العوامل المحددة لاختيار المشاركين وليس مجرد الحاجة أو القدرة على العمل. وعلى الرغم من انخفاض العائد العيني لهذه المشروعات إلا أن الواقع يشير إلى مشاركة الطبقات المتوسطة والغنية في هذه المشروعات بشكل يفوق مشاركة الطبقات الأكثر فقرا. كما أن ارتفاع العائد العيني في هذه المشروعات يؤدي إلى زيادة مشاركة الأسر الغنية.(٣)

وقد أوضحت الاستبيانات حصول الأسر المعيشية التي ترأسها النساء على حجم معونات غذائية في حالة التوزيع المباشر المجاني يساوي أربعة أمثال ما حصلت عليه الأسر المعيشية التي يرأسها الرجال، ذلك على الرغم من أنه لا توجد أية اختلافات في المتاح من الغذاء لدى كل من هذه الأسر، كما أنه لا يوجد دليل مادي ملموس على تمتع الأسر المعيشية التي يرأسها الرجال بمستوى أعلى من الأمن الغذائي عن تلك التي ترأسها النساء، كذلك فإن المقدم من المعونات الغذائية للأسر التي يزيد عمر رؤسائها عن الستين عاما يزيد عن ذلك المقدم للأسر التي يرأسها الأفراد الأصغر سنا. (٤)

---

(١) Daniel C. Clay et. al., **op.cit.**, pp. 399 – 402.

(٢) Berhanu Gebremedhin and Scott M. Swinton : **op.cit.**, pp. 91, 94.

(٣) Patrick Webb and Shubh K. Kumar : **op.cit.**, p. 206.

(٤) Daniel C. Clay : **op.cit.**, pp. 398, 399.

ويمكن تحديد أهم مظاهر سوء توزيع المعونات الغذائية في إثيوبيا فيما يلي: تقديم المعونات الغذائية بشكل مباشر ومجاني إلى الأقاليم التي يتمتع فيها الأطفال بمعدلات أطوال وأوزان معقولة، وهو ما ينطبق أيضا على نصيب الفرد من الدخل، فكلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل كلما زاد احتمال حصوله على المعونات الغذائية – بشقيها المجاني أو كعائد عيني في مشروعات الغذاء مقابل العمل – وذلك سواء على مستوى الإقليم أو على مستوى الأسر المعيشية، أما امتلاك الأصول الإنتاجية كالأراضي والثروة الحيوانية والحالة المناخية وتدفق الأمطار فهي ليست عوامل مؤثرة في توزيع المعونات الغذائية.(١)

وقد سبقت الإشارة إلى تأثير النمط التاريخي على توزيع المعونات الغذائية على الأقاليم الجغرافية في إثيوبيا، وينطبق هذا التأثير أيضا على التوزيع على الأسر المعيشية، فقد اتضح من الإحصائيات أن الأسر المعيشية التي بدأت في الحصول على المعونات الغذائية في عام ٨٥ / ١٩٨٦ هي التي حصلت على كميات من المعونات الغذائية خلال حقبة التسعينيات، بل إن الكميات التي تحصل عليها هذه الأسر تزيد عن تلك التي تحصل عليها الأسر الأكثر احتياجا بهامش واسع. (٢)

وعن المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، يلاحظ أن سياسة فرض فائض عيني منخفض كمحفز لمشاركة الأسر مقابل العمل لم تؤد إلى مشاركة الأسر الأكثر احتياجا واستثناء الطبقات الأغنى والأكثر ثروة، حيث أوضحت معظم الدراسات الميدانية أنه لم تتم مشاركة النساء – وهن من الطبقات الأكثر فقرا – في هذه المشروعات، كما أن نسبة مشاركة الأسر المعيشية الأكثر فقرا لا تختلف عن مثيلتها فى حالة مشاركة الأسر الأغنى، كذلك فإن العائد العيني لم يختلف بناء على نوع المشارك، بل إن الاختلاف فى العائد يرجع إلى اختلاف طبيعة المشروع. وقد ظهر العديد من الشكاوى من أن اختيار العمالة المشاركة في هذه المشروعات لم يكن متكافئا أو عادلا، حيث إن ٢٤% فقط من المشاركين هم من أصحاب الدخول المنخفضة بالمقارنة بـ ٣٦% و ٤٠% في المناطق الأخرى، كما أن العمالة من الفئات الأكثر فقرا تشارك بعدد أيام أقل من مثيلتها الأفضل حالا مما يعني انخفاض إجمالي الغذاء الذى تتلقاه العمالة الأكثر فقرا، كما أن الأسر المعيشية التي تترأسها النساء لم تحقق المنافع المتوقعة من وراء مشاركتها بالعمل فى هذه المشروعات، حيث لم تحصل على عدد أيام عمل كافية بالمقارنة بتلك الأسر التي يترأسها الرجال، وبالتالي فإن الفئات الأكثر احتياجا والأسر المعيشية الأكثر فقرا هي الأقل استفادة وتحقيقا للمنافع من هذه المشروعات. (٣)

---

(١) Thomas S. Jayne et. al. : **op.cit.,** p. 285.

(٢) Daniel C. Clay : **op.cit.,** p. 402.

(٣) Joachim Van Braun et. al. : **op. cit.,** pp. 156, 157.

وعن أهم المؤشرات الديموجرافية لعملية توزيع المعونات الغذائية، تبين زيادة مشاركة الأسر كبيرة العدد، وكذلك تلك الأسر ذات الأعداد الكبيرة من النساء، وتحصل الأسر المعيشية التى تتسم بوجود ذكور أكبر من ٦٥ عاما وتلك التى تضم أطفالا تحت سن ١٥ عاما من الذكور والإناث على القدر الأكبر من العائد العينى لهذه المشروعات، فى حين تتراجع مشاركة الأسر التى تضم أطفالا إناثا أصغر من ١٥ عاما. وتعد هذه المؤشرات فى عملية التوزيع من المؤثرات السلبية على رفاهة الأسر المعيشية وبخاصة فى حالات الكوارث الطبيعية والبشرية، أما فى حالة التوزيع المباشر للغذاء، فيزداد احتمال حصول الأسر المعيشية ذات الأفراد الأصغر سنا سواء كانوا ذكورا أو إناثا على الغذاء المجاني، في حين ينخفض احتمال حصول الأسر المعيشية ذات الأعداد الكبيرة من البالغين على هذا الغذاء المجاني، وهو ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التوزيع المباشر للمعونات الغذائية أكثر عدالة في التوزيع عن مشروعات الغذاء مقابل العمل. (١)

ويذهب بعض الباحثين إلى إمكانية تراجع الاهتمام بكفاءة توزيع المعونات الغذائية في دولة مثل إثيوبيا؛ إذ إن كافة الأسر المعيشية في حاجة ماسة إلى الغذاء بسبب انتشار حالة الفقر بين السكان. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك رأيا آخر يؤكد على أهمية عدالة توزيع المعونات الغذائية حتى في حالة دولة فقيرة مثل إثيوبيا، إذ يوجد أفراد أكثر احتياجا من غيرهم. وتوضح الإحصائيات المتاحة عن عقد التسعينيات من القرن العشرين وجود تباين في مستوى الدخل وملكية الأصول بين الأسر المعيشية؛ فالأسر الأكثر فقرا والتي تمثل ٢٥% من الأسر المعيشية في ريف إثيوبيا يحصل الفرد منها على أقل من ١٩٠ برا شهريا، في حين أن هناك فئات أغنى وتمثل ٢٥% من الأسر المعيشية في ريف إثيوبيا ويحصل الفرد منها على ٥٩٥ برا شهريا، ومن ثم فإن الفئات الأكثر فقرا هي الفئات التي لا تتمتع بقدر مناسب من الأمن الغذائي وتزداد حاجتها إلى المعونات الغذائية أكثر من غيرها من الأسر الأفضل حالا نسبيا. (٢)

وعلى الرغم من انتشار حالة الفقر في إثيوبيا إلا أن تحديد مدى الفقر يعد أمرا مهما في تحديد أكثر الأسر تضررا من المجاعة، فطبقا لإحصائية حول المشروعات في مدينة (ولو) تبين أن ٣٠% من المشاركين والمتلقين للمعونات الغذائية هم من الفقراء، حيث تم إعطاء ميزة تفضيلية للفقراء والأكثر احتياجا للمشاركة في الانضمام إلى مشروعات الغذاء مقابل العمل، وبعد انتهاء المجاعة في عام ٩٠ / ١٩٩١ تم عمل إحصائية جديدة عن

---

(١) Agnes R. Quisumbing : "Food Aid and Child Nutrition in Rural Ethiopia", **World Development,** Vol. 31, No. 7, 2003, pp. 13 – 16.

(٢) T. S. Jayne et. al. : **op.cit.,** pp. 905, 906.

مشروعات الغذاء مقابل العمل في أربعة مواقع مختلفة، وقد أوضحت هذه الإحصائية أن الأسر المعيشية الأكثر فقرا هي الأكثر مشاركة، ذلك على الرغم من مشاركة كل من الأسر الأقل فقرا والأقل احتياجا في هذه المشروعات. (١)

وفي دراسة أخرى ضمت مشروعات الرقابة على تآكل التربة في ٢٥ قرية، والتى تم إنشاؤها بهدف مواجهة حالة الفقر السائد فى منطقة التيجراى بإثيوبيا خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٥، تبين من الإحصائيات التي شملت ٢٤٧ أسرة معيشية وجود مشاركة من قبل الأسر المعيشية التي تترأسها النساء، وكذلك مشاركة غير القادرين صحيا أو جسمانيا فى العمل في هذه المشروعات. (٢)

وقد بدأ القائمون على عملية توزيع المعونات الغذائية في إثيوبيا باتخاذ إجراءات من شأنها قصر المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل على الأفراد المؤهلين صحيا وجسمانيا حتى يمكن توجيه المعونات الغذائية المجانية لمن لا يستطيع القيام بهذه الأعمال، مع عدم تقديم أي غذاء مجاني لهؤلاء القادرين على العمل، كما تم تحديد العائد العيني لهذه المشروعات بحيث يضمن توفير حياة معيشية ملائمة من خلال رفع مستوى التغذية، وتوفير مقومات حماية الأصول المملوكة للأفراد بهدف تحقيق الاعتماد على الذات في المستقبل.(٣)

ومن أهم نماذج غياب عدالة توزيع المعونات الغذائية فى دول أفريقيا جنوب الصحراء حالة دارفور في عام ١٩٨٥، حيث قامت السلطات المحلية بتفضيل الجماعات الأغنى وهؤلاء ذوي الصلة بالحياة السياسية في الإقليم، وتقديم القدر الأكبر من هذه المعونات إليهم بغض النظر عن حاجتهم الفعلية للغذاء، كما تلقى الأفراد في المدن الكبرى كميات من المعونات الغذائية تزيد عن تلك المقدمة في المدن الصغرى، مع تزايد الكميات المتحصل عليها من قبل الأفراد الأكثر غنى عن تلك الكميات التي حصلت عليها الجماعات المتضررة في القرى والمناطق النائية، كما حصل الأفراد في المناطق الجغرافية الأغنى والأقل تضررا من المجاعة على نسب من المعونات الغذائية تفوق تلك التي حصل عليها الأفراد في القرى الأفقر والأشد احتياجا، كذلك حصل الأفراد المستقرون في مناطق سكناهم على كميات من المعونات الغذائية تفوق تلك التي حصل عليها البدو الرحل والنازحون، أى أن عمليات التوزيع لم تتوافق مع شدة احتياج الجماعات المتضررة. وقد ترتب على سوء توزيع المعونات الغذائية قيام العديد من الأفراد ببيع ممتلكاتهم سواء من ثروة حيوانية أو مخزون من البذور بأسعار زهيدة

---

(١) Patrick Webb and Subh K. Kumar : **op.cit.**, pp. 207 – 209.

(٢) Berhanu Gebermedhin and Scott M. Swinton : **op.cit.**, p. 88.

(٣) Daniel C. Clay : **op.cit.**, p. 394.

للحصول على حاجتهم من الغذاء، مما ترتب عليه خلل في توزيع الثروة وتراجع في قدرة الجماعات الفقيرة على تحقيق الاعتماد الذات في المستقبل.

ويرجع السبب في الاختلالات سابقة الذكر إلى انحياز الحكومة في توزيع الغذاء المجاني إلى طبقة النخبة والطبقة المتوسطة باعتبارهما المساندين لها سياسيا، كما أن توافر البنية الأساسية والتسهيلات اللوجيستية اللازمة للوصول إلى هذه الجماعات قد جعل عملية التوزيع أكثر سهولة وأقل تكلفة، يضاف إلى ما سبق أن الهيئات والجهات المانحة لم تهتم بمراقبة عملية عدالة توزيع هذه المعونات باعتبارها شأنا محليا خالصا. (١)

وأما عن التوزيع على الأفراد داخل الأسرة المعيشية الواحدة، نجد أنه أمر يتسم بالتعقيد ويتوقف على نمط توزيع المعونات الغذائية ونوع المتلقي والمستفيد، والدراسة الوحيدة المتاحة عن عملية التوزيع الفردي للمعونات الغذائية هي دراسة ميدانية تم إجراؤها في إثيوبيا في عام ٢٠٠٠، وقد تبين أن مشروعات الغذاء مقابل العمل لها دور مهم في تحسين مستوى التغذية لدى الأطفال من الذكور عن الإناث، في حين أنه في حالة التوزيع المباشر للمعونات الغذائية يتحسن مستوى التغذية لدى الأطفال الذكور في حالة أن يكون المتلقي لهذه المعونات من الإناث، أما في حالة الأسر الأغنى فإن المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل قد أدت إلى تحسن مستوى التغذية لدى الأطفال الذكور. وفي حالة التوزيع المباشر للغذاء فإن هناك اتجاها لصالح الأطفال الذكور، كما لم تظهر أية مؤثرات على حالة التغذية لكل من الأطفال الذكور والإناث تبعا لنوع المتلقي. (٢)

وتؤثر مشروعات الغذاء مقابل العمل تأثيرا إيجابيا على صحة الأطفال الصغار في الأسر المعيشية التي تملك قدرا محدودا من الأصول الإنتاجية، في حين أن التوزيع المباشر للمعونات يؤدى إلى نفس الأثر الإيجابي على الأطفال من سن خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة في الأسر المعيشية التي تملك أصولا إنتاجية. وبغض النظر عن ملكية الأصول الإنتاجية فإن الحالة الصحية والغذائية للطفل الذكر أفضل من الأنثى، إلا أن الأطفال الإناث أفضل حظا في حالة التوزيع المباشر المجاني عنه في حالة العائد العيني في المشروعات. أما في حالة مشاركة النساء في مشروعات الغذاء مقابل العمل فإن المنفعة تعود على الطفل الذكر. (٣)

---

(١) Johan Pottier : **op.cit.**, pp. 147, 148.

(٢) IFPRI : **op.cit.**,

(٣) Agnes R. Quishmbing : **op.cit.**, pp. 1320, 1321.

وقد أوضحت الدراسات التي تناولت آثار المعونات الغذائية علــى الحالــة الصحيــة والغذائية للأطفال في إثيوبيا، وبالتحديد تلك التى اعتمدت على بيانات أربعة مسوح أسرية مــن ريف إثيوبيا أجريت في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ وشملت ١٥٠٠ أسرة معيشية فــي ١٥ قرية من مختلف أنحاء إثيوبيا، أنه في حالة حصول النساء على المعونات الغذائية بشــكل مباشر أو في صورة عائد عيني من خلال مشروعات الغذاء مقابل العمل فإن ذلك يؤدي إلــى تحسن الحالة الصحية والغذائية للأطفال عامة، كما أن التوزيع المباشر المجاني للغذاء يــؤدي إلى زيادة مشاركة الفتيات في العمل الزراعي، حيث إن مشروعات الغذاء مقابل العمل لها أثــر سلبي على مستوى تغذية الفتيات، وكذا على إمكانية مشاركتهن بالعمل في هذه المشــروعات.(١) ويرجع هذا الخلل في التوزيع على أفراد الأسرة إلى دور الأسرة في تحقيق التوازن الغذائــي ما بين الأطفال، وليس إلى دور المعونات الغذائية أو نمط تقديمها، فــالبعض يفضــل تغذيــة الإناث وبخاصة في الأسر المعيشية الأفقر، كما أن انخفاض مستوى التغذية والحالة الصحيــة والغذائية لدى الأطفال الكبار يرجع إلى كثرة استغلالهم في العمل.

وفي هذا السياق لابد من ذكر الأثر السلبي لمشروعات الغذاء مقابل العمل على الحالــة الصحية والغذائية للمشاركين فيها، إذ لابد من تقديم عائد عيني من الغذاء يقابل المجهود البدني والعضلي المبذول أثناء العمل، بالإضافة إلى ظهور بعض الآثار السلبية نتيجة للمشاركة فــي هذه المشروعات بسبب إهمال الأعمال المعيشية الأخرى التي كان من المفترض أن يقوم بــها المشاركون في هذه المشروعات مثل رعاية الأسرة والأطفال وكبار الســن، وإنتــاج الســلع المعيشية، وحماية الأصول الإنتاجية من أراض وثروة حيوانية مملوكة لـــهؤلاء المشــاركين، وهو ما تم تناوله بشكل تفصيلى فى الجزء السابق.

---

(١) **Ibid.**, p. 1310.

الفصل الرابع
أثر المعونات الغذائية على تنمية القطاع الزراعى في أفريقيا

الفصل الرابع

أثر المعونات الغذائية على تنمية القطاع الزراعى فى أفريقيا

تبين من دراسة الدور التنموي للمعونات الغذائية أن هناك تعارضا ما بين دورها كعامل تغذية إضافي في الأجل القصير ودورها كمورد تنموي يحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الأجل الطويل، إذ يقتصر دورها في التغذية على تقديم الغذاء المجاني الموزع بشكل مباشر على الأفراد الأكثر احتياجا، في حين أن دورها التنموي يقتضي إقامة مشروعات يشارك فيها هؤلاء الأفراد بالعمل مقابل الحصول على أجر عيني – سواء كان كلياً أم جزئياً – من الغذاء، بالإضافة إلى إمكانية بيع السلع الغذائية المقدمة كمعونات في السوق المحلية بأسعار مدعمة، ثم تجميع الإيرادات للإنفاق على مشروعات التنمية. وترجع صعوبة التوفيق ما بين الهدفين إلى أن تحقيق هدف التغذية لابد له من تقديم المعونات الغذائية كإضافة إلى الواردات الغذائية دون إحلالها محل الواردات، وذلك لفترات زمنية طويلة حتى يتحسن مستوى التغذية، إلا أن هذه الإضافة قد تؤدي إلى ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي، ومن ثم تراجع الإنتاج الغذائي في المستقبل، وهو ما يعني عدم إمكانية تحقيق هدف الاعتماد على الذات والتنمية في المدى الطويل. وحتى يتسنى تحقيق هدف الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة لابد من العمل على رفع مستوى معيشة الفقراء وتحسين قدراتهم الإنتاجية، وهو ما لا تستطيع المعونات الغذائية بمفردها تحقيقه.

وقد أدى هذا التعارض فى الأهداف، بالإضافة إلى ظهور الحاجة إلى التمويل النقدي لإقامة مشروعات الغذاء مقابل العمل والإنفاق على مشروعات التغذية الإضافية، إلى تشجيع الاتجاه المعارض لتقديم المعونات الغذائية على تأييد تقديم المساعدات التنموية إلى مناطق العجز الغذائي في صورة نقد بالإضافة إلى تقديم المساعدات الزراعية، حيث يتم توزيع كافة المدخلات اللازمة لإتمام العملية الزراعية من بذور ومخصبات وآلات على صغار المزراعين مجاناً بالإضافة إلى توفير السيولة النقدية اللازمة لإعالة المزارعين حتى وقت الحصاد ولتمويل عمليات النقل والتسويق.

إلا أن الاتجاه المؤيد لتقديم المعونات الغذائية يذهب إلى أن دور المعونات الغذائية في مساندة مستوى التغذية في الدول المتلقية يتوقف على أسباب ضعف هذا المستوى؛ ففي حالة أن تراجع مستوى التغذية يرجع إلى عدم كفاية الغذاء المتاح والملائم للاستهلاك، فإن تقديم المعونات الغذائية فى هذه الحالة هو الحل المباشر لمشكلة تدني مستوى التغذية الناتج عن تراجع الإنتاج الغذائي، أما في حالة تراجع مستوى التغذية بسبب انتشار حالة الفقر وضعف القوى الشرائية، أو بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والبعد المكاني للأسواق، أي عدم توافر أسواق

غذائية كفء ومتكاملة، فلا يمكن أن تكون المعونات الغذائية بمفردهـا هـي الحـل المباشـر لتحقيق التحسن في مستوى التغذية، وفي هذه الحالة لابد من توفير الدخل اللازم للإنفاق علـى عمليات الرعاية الصحية والتعليمية، ورفع مستوى معيشة الأفراد الأكثر احتياجا مـن خـلال تنمية مهاراتهم العملية وتوفير فرص عمل مناسبة لهم. وفي هذا السـياق، فـإن مشـروعات الغذاء مقابل العمل هي الأداة المباشرة لمواجهة أسباب تدني مستوى التغذية، في حين يذهـب الرأى المعارض إلى إمكانية الاستغناء عن هذه المشروعات، إذ إن الحل المباشـر فـي هـذه الحالة هو تقديم التمويل النقدي لإقامة مشروعات تهدف إلى رفـع مسـتوى معيشـة الأفـراد المتضررين من حالة العجز الغذائي.(١)

وتتبنى الدراسات الحديثة الاتجاه التوفيقى ما بين الآراء السابقة، إذ تدعو إلـى تقديـم المعونات الغذائية ضمن حزمة مساعدات تنموية بحيث توفر هذه المعونات الغذاء اللازم لرفـع مستوى التغذية، وتأهيل الأفراد صحيا وجسمانيا للقيام بالوظائف والمـهام الخاصـة بحمايـة الأصول الإنتاجية والبيئية، على أن يتم تقديم التمويل النقدي لإقامة مشروعات المحافظة علـى البيئة الطبيعية من غابات وأنهار وتربة، وحماية الأصول الإنتاجية المتاحة لدى هؤلاء الأفـراد من ثروة حيوانية وأراضٍ زراعية. والمثال على ذلك شبكات الأمان التى تعمل علـى تعديـل ردود أفعال الجماعات المتضررة تجاه الكوارث البشرية والطبيعية، بحيث لا تؤثر هذه الأفعـال على إمكانات تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل ووقوع هؤلاء الأفراد في فخ الفقر. ومـن أهم المشروعات اللازم إنشاؤها تبعاً لمفهوم شبكات الأمان: مشروعات الحفاظ علـى الـثروة الغابية والمائية، وكذا عمليات الحفاظ على التربة، مع العمل على تحسين الطرق البرية والبنيـة الأساسية الزراعية. ويمكن أن يمتد دور المعونات الغذائية إلى عنصر التغذية للعـاملين فـي مشروعات إنشاء الأصول الزراعية والاجتماعية الجديدة، مثل مشروعات الرى وتنمية الـثروة الحيوانية وما يصاحبها من مشروعات صناعية مثل: إنشـاء مخـازن الحبـوب والمـدارس والعيادات والمنازل، مع التركيز على الصناعات الغذائيـة ومـن أهمـها منتجـات الألبـان، بالإضافة إلى توفير عمليات التدريب للمزارعين على التقنيات الحديثة في مجال الزراعة.(٢)

كما يذهب الاتجاه المؤيد لعملية تقديم المعونات الغذائية إلى إمكانية الاعتماد على النقـد الناتج من بيع المعونات الغذائية في السوق المحلية بحيث يقتصـر اسـتعماله علـى تمويـل المشروعات الموجهة إلى إزالة أسباب سوء التغذية. فالمعونات المالية لها تكاليف باهظة مثـل فرض المشروطيات من قبل الدول المانحة، وربطها بطرق السداد وسعر الفـائدة، واسـتيراد

(١) Frances Stewart: **Food Aid Pitfalls .. op. cit.**, p. 316.

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell: **Food Aid After .. op.cit.**, pp. 204, 205, 210.

سلع بعينها، في حين أن المعونات الغذائية لا تلقى على كاهل الدولة المتلقية بمثل هذه الأعباء، كذلك فإن توجيه المعونات المالية نحو خطة التنمية المحلية يتوقف بالأساس على اختيارات الدول المانحة، والتي تفضل توجيه معوناتها المالية نحو تمويل صناعات استراتيجية تحقق مصالحها السياسية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات، ولذلك فإن معظم توجهات استعمال المعونات المالية في العملية التنموية تقتصر على مجالات اقتصادية ذات عائد رأسمالي مرتفع ودورة رأسمال قصيرة الأجل، وبالطبع فإن تنمية القطاع الزراعي ليست من ضمن هذه المجالات. كما تقوم الدول المانحة بتحديد المعونات المالية بقيمة نقدية ثابتة غير قابلة للزيادة حتى مع حالة الاستغناء عن المعونات الغذائية، ومن ثم قد يتراجع حجم المساعدات التنموية الكلي الموجه إلى الدول المتلقية في حالة الاعتماد على المعونات المالية فقط، وبالتالي لن يكفي الكم المقدم من هذه المعونات كلا من الاحتياجات الغذائية الجارية والإنفاق على المشروعات التنموية طويلة الأجل. وعادة ما تفضل الدولة المانحة تقديم المعونات الغذائية كإضافة إلى باقي أنماط مساعداتها التنموية؛ وذلك لرغبتها في التخلص من الفائض الغذائي لتحقيق استقرار أسواق الغذاء المحلية بغض النظر عن قيمة معوناتها المالية المقدمة إلى دول العجز الغذائي.(١)

ويذهب عدد آخر من الاقتصاديين إلى إمكانية الاعتماد على المعونات المالية في شراء الغذاء اللازم لعمليات التغذية المباشرة وتقديم التمويل لمشروعات التنمية، بحيث يُتفادى ظهور أية آثار سلبية محتملة على الإنتاج الغذائي المحلي، على أن يتم استعمال المعونات الغذائية باعتبارها عنصر تمويل مساند في خطط التنمية المحلية.(٢)

وعلى الرغم من الجدل ما بين مؤيدي المعونات الغذائية ومعارضيها إلا أن هناك اتفاقاً حول اعتبارها مورداً تمويلياً مؤقتاً وليس طويل المدى. ففي حالة وجود تراجع في مستوى التغذية مع وجود أسواق غذائية كفء ومتكاملة فإنه يفضل تقديم التحويلات النقدية إلى الأفراد الأكثر احتياجا، إذ إن هناك وفرة في الغذاء لا تقابلها قوى شرائية كافية للحصول على هذا الغذاء من قبل هؤلاء الأفراد، أما في حالة غياب هذه الأسواق فيفضل الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية باعتبارها أقرب مورد متاح للغذاء، وفي حالة عدم توافر فائض غذائي في الدولة ذات العجز الغذائي أو الإقليم الذي تنتمي له جغرافيا فإنه تتم الاستعانة بشحنات المعونات الغذائية المقدمة من الدول المانحة.(٣)

---

(١) Carol Lancaster: "Aid Debates and Food Needs", in: Naomi Chazan and Timothy M. Shaw (eds.): **Coping with Africa's Food Crisis,** (Boulder : Lynne Rinner Publishers, 1988), pp. 49 – 51.

(٢) France Stewart: **Food Aid Pitfalls .. op.cit.,** p. 320.

(٣) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell: **Food Aid After .. op. cit.,** p. 202.

كما يمكن إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل بالاعتماد على الغذاء المحلـــي، وفـــي حالة عدم توافر المعروض من هذا الغذاء فلابد من الاعتماد على المعونات الغذائيـــة بحيـــث يقتصر دورها على تقديم الغذاء المجانى فى حالات الطوارئ فقط وفي الأجل القصـــير حتـــى بدء موعد الحصاد التالى، وعندها يتم توجيه هذه المعونات إلـــى مجـــال التنميـــة الزراعيـــة والمعيشية للوفاء بالحاجات الإنسانية الأخرى.(١)

وسيتناول هذا الفصل دور المعونات الغذائية في تنمية القطاع الزراعـــى مـــن خـــلال التعرف على أثر هذه المعونات على الاستهلاك الغذائي الكمي والنوعي، وكـــذا أثرهـــا علـــى الإنتاج الزراعى والسياسات الزراعية ودورها فى تثبيت أسعار السلع الغذائيـــة والمعـــروض منها فى السوق المحلى.

---

(١) Frances Stewart: **Food Aid Pitfalls .. op. cit.,** p 319.

المبحث الأول
الأثر على الاستهلاك الغذائي

يركز هذا المبحث على مفهوم كفاية المعونات الغذائية، أي مدى كفاية المعونات الغذائية لسد الاحتياجات الغذائية فى الدول المتلقية إذ إن عدم تقديم كميات السلع الغذائية بالقدر اللازم لتحسين مستوى التغذية في دول العجز الغذائي تعنى فشل المعونات الغذائية في أداء دورها الأساسي والمتمثل فى تحسين مستوى التغذية، وكذلك فإن غياب التوافق بين الهيكل السلعي للمعونات الغذائية والسلع الغذائية المحلية التي اعتاد مواطنو الدول المتلقية استهلاكها قد يؤدى إلى تغير أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة مما يعنى المزيد من استيراد الغذاء أو المزيد من الاعتماد على هذه المعونات في المستقبل.

المطلب الأول
الأثر الكمي

أوضحت الدراسات الميدانية أن مساهمة سلع المعونات الغذائية فى إجمالى الاستهلاك الغذائى محدودة فى العديد من الدول الأفريقية، باستثناء حالات الجفاف وعمليات الإغاثة، ذلك على الرغم من أن أعلى مساهمة لهذه المعونات في واردات أفريقيا جنوب الصحراء خلال ثمانينيات القرن العشرين قد وصلت إلى ٤١,٣% في عام ٧٨ / ١٩٨٨، وأقل نسبة مساهمة خلال نفس العقد هي ٢٦,٤% في عام ٨٣ / ١٩٨٤.(١)

إلا أن هناك العديد من الحالات التي توضح عدم وفاء المعونات الغذائية بالاحتياجات الغذائية فى مناطق العجز الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أهم الأمثلة على ذلك حالة إقليم القرن الأفريقي بعد انتهاء حالة الجفاف في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١. فمن خلال بيانات ربع سنوية في مناطق شمال كينيا وجنوب إثيوبيا ضمت ٣٣٠ أسرة معيشية من الرعاة تبين أن نصف هذه الأسر لم تتلق أية معونات غذائية خلال فترة الدراسة، ذلك على الرغم من وجود تغطية كاملة للاحتياجات الغذائية فى عدد من أقاليم كينيا استمرت لفترة ٢١ شهراً حصلت خلالها كل الأسر المعيشية التي تقطن هذه المناطق على إمدادات مستمرة من المعونات الغذائية طوال فترة الدراسة. وقد أسهمت المعونات الغذائية بنسبة ١١% من الاحتياجات الغذائية، أى أقل من الدخل المتحصل عليه لدى نصف الأسر المعيشية خلال أزمة الغذاء، كما شكلت هذه المعونات نصف الدخل أو أكثر لنسبة ١٧% و ٧% للأسر المعيشية محل الدراسة في كل من كينيا وإثيوبيا على التوالي، إلا أن الإحصائيات في مدينة (ولو) الإثيوبية أوضحت

---

(١) WFP: **Food Aid Review .. op. cit.,** p. 137.

أن عدم ثبات كميات وتوقيت تقديم المعونات الغذائية قد أدى إلى عدم الاعتماد عليها من قبل السكان.(١)

وفي حالة الجفاف الذي ساد منطقة شرق وغرب هرر بإثيوبيا في يوليو وأغسطس عام ٢٠٠٢ تأخر تقديم شحنات المعونات الغذائية، وعند وصولها لم تكف سوى ثلثي الاحتياجات فقط، وقد ترتب على ذلك بيع بعض الأفراد لأصولهم الرأسمالية وبخاصة الثروة الحيوانية، وهو ما يشكل إحدى آليات تعامل الفئات الأكثر احتياجاً مع الأزمة الغذائية. والجدير بالذكر أنه في حالة اتساع الأزمة الغذائية في عام ٢٠٠٣ لتضم أقاليم إثيوبية أخرى زادت شحنات المعونات الغذائية المقدمة عن الاحتياجات الغذائية للفئات المتضررة، ويرجع ذلك إلى سوء تقدير الاحتياجات الغذائية واعتماده على تقديرات العام السابق، وهذه الحالة متكررة في إثيوبيا، حيث يتم تقديم نفس القدر من المعونات الغذائية بغض النظر عن مدى الاحتياج، وبالتالي تحصل إثيوبيا على نفس القدر من المعونات الغذائية سواء في حالات الحصاد الجيد أو السيئ.(٢)

وهناك وجه آخر لمفهوم كفاية المعونات الغذائية، وهو تقديم المعونات الغذائية بكميات تزيد عن الحاجة الغذائية في الدول المتلقية، وهو ما حدث في تنزانيا في ثمانينيات القرن العشرين، حيث تلقت كميات متزايدة من الذرة المقدمة كمعونات غذائية، لذا تم تقييمها نقديا وبيعها في الأسواق الحضرية بأسعار مخفضة، بالإضافة إلى توزيعها من خلال مصادر غير رسمية، وهو ما أدى إلى المزيد من تراجع أسعار السلع الغذائية، ومن ثم تراجع حوافز المنتجين الزراعيين.(٣)

وبالإضافة إلى ضرورة كفاية كميات المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول المتلقية مع الاحتياجات الغذائية، فإن هناك بعداً آخر للوفاء بهذه الاحتياجات وهو وصول المعونات الغذائية في توقيتها المناسب، فقد تصل المعونات الغذائية بكميات مناسبة ولكن متأخرة عن التوقيت الأمثل وهو ما يترتب عليه زيادة حدة الأزمة الغذائية والإنسانية، وفى هذه الحالة فإن تراجع مستوى الأمن الغذائي يؤدى إلى ظهور التشوهات في العملية الإنتاجية في مناطق العجز الغذائي، حيث يصعب الحفاظ على الثروة الحيوانية والأصول الإنتاجية، إذ إن تقديم المعونات الغذائية في التوقيت المناسب هو صمام الأمان في حالة تراجع مستوى الأمن الغذائي في الدولة المتلقية.

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell: **Food Aid After .. op. cit.,** p. 179.

(٢) **Ibid.,** pp. 153 – 155.

(٣) Frances Stewart: **Food Aid Pitfalls .. op. cit.,** p. 321.

ويرجع ظهور الفجوة الزمنية ما بين اتخاذ قرار تقديم المعونات الغذائية في الدولة المانحة ووصولها بالفعل إلى الدولة المتلقية إلى الإجراءات البيروقراطية في الدولة المانحة والمشكلات اللوجستية في الدولة المتلقية، وكذلك الفترة الزمنية اللازمة لإتمام عمليات الشحن والتفريغ، كما أن عملية تقديم المعونات الغذائية تلي المشاركة في السوق التجارية العالمية، وبالتالي فإن الدول المانحة لا تبدأ في تحديد كميات السلع الغذائية المقدمة كمعونات إلا بعد استيفاء حاجة السوق العالمية من صادراتها السلعية، وهو ما يعني أن توقيت تقديم المعونات الغذائية لا يرتبط بتوقيت الحاجة إليها في الدولة المتلقية، إذ إن الكمية المقدمة تتحدد بناء على حوافز التصدير في السوق العالمية.(١)

وبصفة عامة، فإن هناك فترة من ستة شهور إلى عام يستغرقها وصول المعونات الغذائية من الدول المانحة إلى الدول المتلقية، إذ إن عملية تقديم المعونات الغذائية تبدأ بمرحلة التفاوض ما بين المنتجين والحكومات في الدول المانحة حول ما يتم تقديمه كمعونات غذائية، كما أن نمط تخطيط الميزانية العامة في كل من كندا والولايات المتحدة، وهما أكبر دولتين مانحتين، لا يسمح بسرعة توجيه هذه المعونات؛ إذ إن المخصص لمعونات الطوارئ نسبة ضئيلة بالأساس، كما أن الدول الأوروبية تتخذ القرارات الخاصة بتوجيه المعونات الغذائية في الفترة من يناير إلى يونيو في كل عام، ولا يتم البدء في التوزيع إلا بعد انتهاء هذه المفاوضات.

وهناك العديد من الأمثلة في الدول الأفريقية على ظهور سلبيات في أسواق الغذاء بسبب تأخر وصول شحنات المعونات الغذائية مثل حالة كينيا، حيث ارتفعت أسعار الذرة في الفترة من أكتوبر ١٩٨٠ حتى مايو ١٩٨١، أي منذ بداية الطلب على المعونات الغذائية حتى وصول أول شحنة إليها.(٢)

كما توضح حالة رواندا في عام ١٩٨٤ مثالا آخر على وصول شحنات المعونات الغذائية متأخرة عن موعد الحاجة إليها، فقد وصل القمح والأرز بعد مرور عام على بدء الأزمة الغذائية. وقد أدى عرض هذه السلع في السوق المحلية إلى تراجع أسعارها بشكل حاد وبخاصة بعد بدء توجه الجهود نحو تحسين الإنتاج الغذائي في الأقاليم التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذا الغذاء مما أدى إلى حدوث خسائر في أرباح القائمين بهذه الأعمال.

---

(١) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell; **Food Aid After.. op. cit.,** pp. 149 – 151.

(٢) Raymond F. Hopkins; **Food Aid: Solution .. op. cit.,** p. 205.

وقد واجهت الصومال نفس السيناريو بعد مجاعة عام ٩١ / ١٩٩٢ والبدء في تحسن الإنتاج الزراعي، فمع أول حصاد ناجح منذ موجة الجفاف السائدة وصلت شحنات من المعونات الغذائية في نفس التوقيت الذي كان لابد فيه من التراجع عن تقديم هذه المعونات للحفاظ عل حوافز القطاع الزراعي، أي أن هذه المعونات قد شكلت عائقا أمام عملية الإنتاج الزراعي وأمام الاعتماد على المشتريات المحلية في حالة العجز الغذائي في مناطق الجفاف. وبالإضافة إلى أهمية البعد الإنساني في عمليات الإغاثة، فإن هناك أهمية تنموية لوصول المعونات الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ في الموعد المناسب وتوزيعها بشكل سريع على الجماعات المتضررة في مناطق حدوث الأزمة الغذائية؛ إذ إن مرور فترة زمنية قبل وصول هذه الشحنات يؤدي إلى هجرة هذه الجماعات ونزوحها إلى مناطق جغرافية أخرى، وعند التأخر في توزيع المعونات الغذائية على هذه الجماعات المتضررة فإن ذلك قد يؤدى إلى وجود نازحين بصفة مستمرة بما يعنيه ذلك من تغير في نمط الحياة والتوزيع السكاني في الدول المتلقية. والمثال على ذلك إثيوبيا في نهاية سبعينيات القرن العشرين، فمع تأخر وصول المعونات الغذائية لمواجهة حالة الجفاف في أحد الأقاليم الإثيوبية حدثت حالة من هجرة سكان هذه الأقاليم إلى مناطق أخرى أقل إصابة وتأثرا بحالة الجفاف، وبالتالي أقامت هذه الجماعات مخيمات للنازحين داخل أراضي دولتهم.(١)

وقد واجهت إثيوبيا نفس المشكلة مرة أخرى في بداية الألفية الجديدة. ويرجع سبب تأخر وصول المعونات الغذائية إلى مستحقيها فى هذه الحالة إلى نقص وسائل النقل، وتردي حالة الطرق البرية بسبب الأمطار ووعورة التضاريس كذلك انتشار حرائق الغابات، ذلك بالإضافة إلى استغلال التجار المحليين للسلع الغذائية المقدمة كمعونات غذائية، والتي كان من المفترض توزيعها مجاناً على الجماعات المتضررة، في مجال التبادل التجاري بأسعار مغالى فيها مما أدى إلى حصول أعداد متزايدة من غير المستحقين للمعونات الغذائية على كميات متزايدة منها، كذلك أثر نقص مناطق التخزين الملائمة – أو انعدامها فى بعض المناطق – تأثيرا سلبيا على إمكانية سرعة تقديم المعونات الغذائية حين الحاجة إليها.

وقد ترتب على تأخر وصول المعونات الغذائية وعدم تقديمها إلى مستحقيها في الوقت المناسب فقدان العديد من الأسر المعيشية لثروتها الحيوانية، إذ قامت ببيع أصولها الإنتاجية للحصول على النقد اللازم لشراء الغذاء. وقد أدى تداول الأصول الزراعية في مثل هذا الموقف إلى تدني أسعارها، ومن ثم إلى مزيد من تدهور الحالة المعيشية لهذه الأسر، كذلك أدى التأخر فى تقديم المعونات الغذائية إلى تردي حالة الأصول الطبيعية كالغابات وعيون الماء والتربة والمراعي بسبب سوء استغلالها في حالات الجفاف والمجاعة. أما الأسر

(١) Johan Pottier: **op. cit.**, pp. 145, 146.

المعيشية التي لا تملك أصولا تمكنها من التكيف مع حالات العجز الغذائي المزمن فقد لجأت إلى الهجرة المؤقتة، أو الضغط على السلطات لسرعة تسليم المعونات الغذائية بل إنه في بعض الحالات لجأت هذه الأسر إلى استهلاك البذور كغذاء مما أثر على مستوى الحصاد في المستقبل، وما ترتب عليه من مزيد من تراجع في مستوى الأمن الغذائي. (١)

وعليه، فإن تقديم المعونات الغذائية بكميات تقل عن الاحتياجات الغذائية في الدول المتلقية يؤدى إلى مزيد من تراجع مستوى التغذية لدى الجماعات المتضررة بما يصاحبه من آثار سلبية على كل من المستوى الغذائي والصحي وعلى مقومات التنمية في المنطقة المتضررة من الجفاف، وأيضاً تتحقق نفس هذه النتائج السلبية عند تأخر وصول شحنات المعونات الغذائية.

المطلب الثاني
الأثر النوعي

سبق توضيح أن السلع المقدمة كمعونات غذائية هي فائض إنتاجي في الدول المانحة، أي أنها سلع منشأة في هذه الدول مما يعني إمكانية ظهور احتمالات عدم ملاءمتها لأنماط الاستهلاك الغذائي السائدة في الدول المتلقية، حيث إن الإنتاج الغذائي في الدول المتلقية يختلف عن مثيله المنتج في الدول المانحة بسبب اختلاف النطاق الجغرافي والظروف المناخية المحددة لنمو النباتات والمحاصيل.

وبالنسبة للدول الأفريقية فإن كلاً من الذرة والثورجوم هما من الحبوب الغذائية الأكثر استعمالا وشيوعا، إلا أن أكثر السلع الغذائية التي يتم تقديمها كمعونات هي القمح والأرز بالإضافة إلى الغذاء المركب / المخلط وهو نمط غذائي تم استحداثه وتقديمه في حالات الطوارئ لزيادة القيمة الغذائية التي يحصل عليها الفرد مما يدل على عدم ملاءمة السلع المقدمة كمعونات لنمط التغذية السائدة في الدول الأفريقية.

والجدير بالذكر أنه في حالة تغير أذواق المستهلكين عند الاعتياد على سلع المعونات الغذائية، نتيجة لتقديمها لفترات زمنية طويلة وإحلالها محل السلع الغذائية المنتجة محليا، يتراجع الطلب على السلع المنتجة محليا، ومن ثم يتراجع دخل المزارع في الدول المتلقية للمعونات الغذائية، بالإضافة إلى تزايد الإنفاق الحكومي على الاستيراد التجاري للغذاء، وهي تداعيات تؤثر بالسلب على مستقبل عملية التنمية في الدول المتلقية.

---

(١) United Nations, Emergencies Unit for Ethiopia: **op. cit.**, pp. 1, 2, 16.

وقد أوضحت بعض الدراسات أن التغير في الأذواق لا يحدث إلا في المناطق الحضرية فقط، حيث يتم تقديم أطعمة سهلة التحضير يمكن للأفراد ذوي الدخول المرتفعة شراؤها. وهو أمر لا يرجع إلى تقديم المعونات الغذائية، بل إلى ارتفاع معدلات التحضر ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك ارتفاع الدخول الفردية في المناطق الحضرية. ويذهب بعض الاقتصاديين إلى اعتبار أن هذه التحولات في أنماط الاستهلاك الغذائي مرتبطة بالأساس بالنظام الاقتصادي العالمي، وكانت ستحدث حتما سواء تم تقديم معونات غذائية أم لا.(١)

وبدراسة الواقع الأفريقي تبين أن هناك أمثلة على تغير العادات الغذائية والإضرار بتوازن السوق المحلية نتيجة لتقديم سلع غذائية لا تناسب أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة في الدول المتلقية منها:

١- حالة تقديم الذرة الصفراء إلى كينيا كمعونات غذائية من قبل الولايات المتحدة في عام ٨١ / ١٩٨٢. وقد أدى عدم ملاءمة هذه السلعة للاستهلاك المحلي إلى قيام الحكومة بتخزين تلك الحبوب لمدة عام من تاريخ وصولها بسبب عدم تفضيل السكان لاستهلاك هذا النوع من الذرة.

٢- تقديم المعونات الغذائية الأمريكية من الأرز إلى السنغال في ثمانينيات القرن العشرين.

٣- تقديم الغذاء المخلوط / المركب في مخيمات اللاجئين في عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء مما أدى إلى تغيير التفضيلات الغذائية لدى هؤلاء اللاجئين، وزيادة الطلب على هذا النمط المستحدث من الغذاء ذى القيمة الغذائية المرتفعة حتى بعد عودة هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الغذاء المقدم من الخارج. والجدير بالذكر أن هذا النمط الغذائي مرتفع في تكلفته، لذلك قامت بعض الدول الأفريقية بمحاولات إنتاجه على المستوى المحلى.(٢)

والجدير بالذكر أن التغير في العادات الغذائية في الحالات سابقة الذكر لا يرجع فقط إلى وجود سلع غذائية تختلف عن النمط الغذائي السائد، بل إن هناك عوامل أخرى أدت إلى ظهور مثل هذا التغير مثل زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي مما يعني تراجع مشاركتهن فى الإنتاج المعيشي للغذاء، كما أن بعض هذه السلع كان سيتم استيرادها على أية حال بسبب تزايد العجز الغذائي والحاجة إلى مزيد من الواردات لسد الفجوة الغذائية بها.

---

(١) Peter Unvin: **op. cit.**, pp. 171, 172.

(٢) Raymond F. Hopkins: **Food Aid: Solution .. op. cit.**, p. 203.

وهناك اتجاه مؤيد لمثل هذا التغير في النمط الاستهلاكي للغذاء من قبل الباحثين في علوم الأغذية، حيث إن النمط الجديد الذي تفرضه المعونات الغذائية أفضل من الناحية الصحية وأعلى قيمة غذائية.(١)

٤- تقديم المعونات الغذائية إلى زائير(٢) في عام ١٩٩٦. وقد تناولت إحدى الدراسات هذه الحالة بالشرح والتحليل وذلك بالاعتماد على لقاءات موسعة مع عدد من اللاجئين وعمال المخيمات والمزارعين الذين تم انتقاؤهم اللاجئين من مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة. وقد شمل هذا الإحصاء ١٠٠٥ أسر معيشية من سكان المخيمات بحيث تمثل العينة نسبة معقولة من السكان؛ وذلك للتعرف على أنماط بيع وشراء السلع الغذائية. وقد وصل عدد أفراد الأسرة المعيشية في هذا النموذج إلى خمسة، كما أن ١٩% من هذه الأسر لا تضم ذكوراً بالغين، و٥٢% منها تضم أفراداً تحت سن الـ ١٦، كذلك فإن ٩٠% من هؤلاء اللاجئين يعملون فى مجال الزراعة. ويرجع التنوع فى هذه الاختيارات إلى ضمان الحصول على نتائج محايدة.

ويرجع السبب وراء الاهتمام بالتفضيلات الغذائية في مخيمات اللاجئين في زائير إلى قيام المتلقين ببيع سلع المعونات الغذائية فى السوق المحلية، وما ترتب عليه من خفض للكميات المسلمة بالفعل إلى هؤلاء اللاجئين. فقد تبين من الإحصائيات حصول ٢٣% من الأسر المعيشية من هذه الجماعات على وجبات كافية وملائمة، أما الأسر الأكثر فقرا، أى حوالي ٢٠% من الأسر المعيشية، فقد استطاعت الحصول على الغذاء الكافي والملائم من خلال البيع والاستبدال للسلع الغذائية المقدمة كمعونات غذائية. وقد اعتبرت الجهات المانحة أن عمليات بيع سلع المعونات الغذائية تعني أن كم المعونات الغذائية المقدم يزيد عن الحاجة مما أدى إلى قيام برنامج الغذاء العالمي بخفض كميات الغذاء المقدمة لمعسكرات اللاجئين بنسبة ٢٠%.

ومع انخفاض الكم المقدم من المعونات قامت بعض المنظمات غير الحكومية بتقصي أسباب بيع سلع المعونات الغذائية، وقد اتضح أن عمليات البيع ترجع إلى عدد من المبررات مثل: غياب بعض المكونات المهمة من السلع الغذائية، ووجود تفضيلات استهلاكية لدى هؤلاء المتلقين لا تتوافق مع سلة الغذاء المقدمة كمعونات، بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهت الأفراد في عملية إعداد الطعام، وعدم التنوع في سلة الغذاء المقدمة كمعونات.

(١) John Shaw: **The Dimensions of.. op. cit.,** p. 192.

(٢) جمهورية الكونغو الديموقراطية الآن.

وضمت سلة الغذاء المقدمة كمعونات ٣٥٠ جـرام ذرة و ١٢٠ جـرام بقوليـات و ٢٠ جرام زيت و ٣٠ جرام خليط ذرة وصويا و ٥ جرامات ملح، وقد وصل نصيـب الفـرد مـن الغذاء يومياً إلى ١٩٣٦ سعراً، وذلك في فترة ما قبل خفض كميات المعونات الغذائية، وقد تـلا ذلك تخفيض الكميات المقدمة من الغذاء ليحصل كـل فـرد علـى ١٤٩١ — ١٥٩٤ سـعراً حرارياً، وضمت سلـة الغـذاء ٢٧٠ جـرام ذرة و ١٢٠ جرام بقوليات و ١٥ جـرام زيـت و ٣٠ جرام غذاء مركب، ولم يتم تقديم الملح. وقد تم استبدال الزيـت بالبقوليـات وبـالتحديد الفول، أما العدس والبسلة فيتم تقديمهما فيما ندر. وفي حالة عدم توافر خليط الـذرة والصويـا تتم زيادة الذرة المقدمة في صورة حبوب كاملة مجففة من الذرة الصفراء، أما الذرة البيضـاء والدقيق المصنع منها — وهي الأكثر استعمالا في زائير — فيتم توزيعها في حالات استثنائية.

وقد قام سكان المخيمات ببيع الذرة الصفراء والسلع الغذائية الأخرى للحصـول علـى النقد اللازم لشراء الملح والصابون. وترجع الزيادة في مبيعات الذرة الصفراء إلى أنها أكـثر السلع المرفوضة استهلاكيا من قبل اللاجئين، كذلك فقد اعتاد سكان هذه المناطق (ومن ضمنهم اللاجئون) على طهو الذرة مع حبوب أخرى وهو ما يعني زيادة طلبهم علـى الوقـود غـير المتوافر فى مخيمات اللاجئين مما أدى إلى تزايد إحساس الأفراد بالجوع؛ وذلك لعدم قدرتـهم على طهو الذرة المسلمة إليهم، كما قامت النساء بتقديم العديد من الشكاوى من أن الذرة سـببت للأطفال مشكلات في المعدة، وما يعنيه ذلك من تراجع قابلية الأطفال لتناول هـذه الأطعمـة، وبالتالي زادت حالة سوء التغذية. وقد قام السكان بشراء الفاكهة والدقيق والسكر والكسافا مـن إيرادات بيع سلع المعونات الغذائية، كما قاموا ببيع الزيوت النباتية للحصول على زيت النخيـل المفضل لديهم. وقد أوضحت الإحصائيات أن ٤٢% من الأسر المعيشية قـاموا ببيـع سـلع المعونات الغذائية و ٨٠% من هذه المبيعات من الذرة، في حين قـام ٥٤% منـهم باسـتبدال الزيت مرة واحدة على الأقل، كما أن هناك ٣٠% من هذه الأسر لم تقم ببيـع أو اسـتبدال أي سلع من تلك المقدمة كمعونات غذائية.

وفي استبيان للتعرف على أسباب بيع سلع المعونات الغذائية، تضمنت إجابـة الأسـر المعيشية ما يلي: تمت ٤٩% من حالات البيع للحصول على سلع بها عنصر الحديد لمواجهـة حالة الأنيميا السائدة لدى الأطفال، كما أن ٢٥% منها ترجع إلى رغبة الأسر في شراء القمـح، و ١٢% بهدف التخلص من بعض أنواع الغذاء كالذرة والزيوت، و ٩% للحصول علـى سـلع غير غذائية، كما تم توجيه ٥% من النقد الناتج عن بيع سلع المعونات الغذائية لشراء الأدويـة غير المتاحة في الخدمات الطبية.

والجدير بالذكر أنه تم تقديم سلع المعونات الغذائية فى هـــذه المخيمـــات بحيـــث يتـــم استهلاكها خلال فترة تتراوح ما بين يومين إلى عشرة أيام على حسب نـــوع السـلعة وحجـم الأسرة، حيث يتم توزيع الذرة خلال فترة من ٨ إلى ١٠ أيام، أما الزيوت والغـــذاء المخلـــوط من الصويا والذرة فيستمر تقديمها فى مدة تتراوح ما بين يوم وأربعة أيام، لذلك يمكن أن يمـــر يوم كامل دون حصول عدد من الأسر المعيشية على أية أطعمة بسبب عدم توافر الغذاء. وقـــد توصلت الدراسة السابقة إلى عدد من النتائج هي:

أ- أن الجماعات الأقل دخلا هي الأكثر بيعا واستبدالا للسلع المقدمة كمعونـــات غذائيـــة، وتمثل البنود غير الغذائية نسبة ١٨% من إجمالي حصيلة المبيعات في الجماعات الأقل دخـــلا، وهي نسبة تقل عن مثيلتها في الجماعات الأخرى الأعلى دخلا. ويلاحظ أن النسبة الموجهـــة من إيرادات البيع لشراء الاحتياجات غير الغذائية تقل عن مثيلتها الموجهة لشراء الاحتياجـــات الغذائية، حيث إن التركيز الأكبر لهذه الأسر هو على الحصول على احتياجات غذائيـــة أكـــثر مواءمة لنمط الغذاء السائد.

ب- لا تعني عملية بيع سلع المعونات الغذائية وجود قدر كاف من الغـــذاء، بـــل إن هـــذه المبيعات ترجع إلى رغبة هؤلاء اللاجئين في الحصول على محتوى غذائي أفضـــل وكذلـــك الحصول على احتياجات غير غذائية كالصابون، والدليل على ذلك هو استبدال ١,٥ كيلو جرام من الذرة لشراء نصف قطعة من الصابون.

جـ- كان يمكن تفادي ربع قيمة هذه المبيعات فى حالة تقديم الملح كمكون سلعي في إطـــار سلة المعونات الغذائية المسلمة. وعلى الرغم من أن غياب الملح لا يؤثر على محتوى الطاقـــة الغذائية المسلمة إلا أنه سلعة ضرورية للاستفادة من السلع الغذائية المقدمة كمعونات.

د- تم بيع جزء من سلع المعونات الغذائية للحصول على سلع غذائيـــة مكملـــة كالفاكهـــة والخضراوات، والتي لم يتم تقديمها داخل سلة المعونات الغذائية. وعلى الرغم من قيـــام ٦٠% من اللاجئين بزراعة هذه السلع إلا أن إنتاجها لم يكن كافيا خلال مواسم الجفاف والتي تزايـــد فيها حجم مبيعات سلع المعونات الغذائية.

هـ- يرجع بيع كميات متزايدة من الذرة إلى عدم قبولها كسلعة غذائية، أمـــا بيـــع الزيـــت والفول أو استبدالهما بالملح فيرجع إلى أهمية الملح عن الزيت والفول إذ إنـــها الســـلع الأقـــل تفضيلا في سلة الغذاء المقدمة كمعونات.

و- وصل سعر بيع الذرة في السوق المحلية إلى ٢٠% فقط من تكلفتها التي تحملها برنامج الغذاء العالمي، بل لقد وصل سعر كل من السكر والملح في سوق زائير إلى ثلاثة أمثال تكلفتهما بالنسبة لبرنامج الغذاء العالمي، كما تم استبدال الزيوت النباتية بزيت النخيل.

وعلى الرغم من علم برنامج الغذاء العالمي بعدم قبول الذرة كسلعة غذائية في هذه الأقاليم الجغرافية، إلا أنه استمر في تقديمها، بل وشرائها من دول أفريقية أخرى لتقديمها كمعونات غذائية إلى زائير، ويرجع ذلك إلى عدم وجود سلعة أخرى بنفس السعر والتكلفة المحدودة والطاقة الغذائية المرتفعة الممكن الحصول عليها فى حالة استهلاك الذرة. وقد كان من الممكن أن تكون الذرة سلعة غذائية مناسبة لأنماط الاستهلاك الغذائي السائدة لدى اللاجئين في حالة تقديمها مطحونة، إلا أن كلاً من برنامج الغذاء العالمي والمفوضية العليا للاجئين لم تستطع تدبر هذا الأمر. وقد أدى إهمال المانحين للعادات الغذائية والثقافية للجماعات المتلقية إلى تراجع السعرات الحرارية التي حصلت عليها هذه الجماعات، كما أن عدد الأفراد الذين حققوا استفادة حقيقية من هذه السلع لم يتجاوز الربع في أفضل التقديرات، وبالتالي فإن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر المعيشية لم تحصل على غذاء كاف وملائم، وقد كان من الأفضل للجهات والهيئات المانحة أن تتحرى الأسباب الحقيقية وراء بيع واستبدال هذه السلع بدلا من الاتجاه إلى تخفيض حجم المعونات الغذائية المقدم مما أدى إلى تعقيد الوضع وزيادته سوءا، إذ إن السبب الرئيسي وراء عمليات البيع هو عدم ملاءمة السلع الغذائية للنمط الاستهلاكى الغذائى السائد وليس زيادتها عن الحاجة.(١)

٥- وقد تكررت الحالة سابقة الذكر في إثيوبيا خلال تسعينيات القرن العشرين، حيث تم تقدير نسبة سلع المعونات الغذائية التي قامت الجماعات المتلقية ببيعها في السوق المحلية فى حالة الطوارئ ما بين ٢٥% إلى ٣٠%، وما بين ٣٠% إلى٥٠% في مشروعات الغذاء مقابل العمل، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

- حاجة المتلقين للنقد لسداد نفقات التعليم والعلاج وسداد الديون.
- رغبة المتلقين في شراء سلع غير غذائية كالملح والسكر والصابون والوقود.
- تفضيل استهلاك سلع غذائية أخرى غير تلك المقدمة كمعونات.
- البعد المكاني بين مناطق التوزيع ومناطق إقامة المتلقين، وما ترتب عليه من ضرورة بيع جزء من سلع المعونات الغذائية للحصول على النقد اللازم لسداد نفقات النقل، خصوصاً أن سلع المعونات الغذائية مرتفعة الثمن فى مقابل وجود بدائل محلية أرخص.(٢)

---

(١) Barbara A. Reed and Jean-Pierre Habichet: "Sales of Food Aid as Sign of Distress Not Exess", **Lancet**, Vol. 351, Issue 9096, (Philadelphia: The Lancet, 1998).

(٢) Anne Thomson and Manfred Metz: **op. cit.**, p. 234.

٦- السودان: وهي نموذج لأثر المعونات الغذائية على التغير في العادات الغذائية، فقد تزايد استهلاك القمح منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٧، إذ ارتفعت مساهمته في الكمية المستهلكة من الحبوب على المستوى المحلي من ١٠% إلى ٢٠% خلال الفترة سابقة الذكر، كذلك ارتفعت الواردات من الحبوب لتصل إلى أربعة أمثال الإنتاج المحلي، أي أن اعتماد الدولة على الواردات الغذائية قد وصل إلى ٨٠%، كما أسهمت المعونات الغذائية بنسبة ٨٥% من هذه الواردات، وهو ما يوضح أن الاعتماد المتزايد على سلع المعونات الغذائية قد أدى إلى التغير في نمط الاستهلاك المحلي، حيث تزايد الطلب على القمح المقدم كمعونات غذائية وبخاصة مع انخفاض سعره بالمقارنة بباقي المحاصيل والحبوب المنتجة على المستوى المحلي.

وقد اتجهت حكومة السودان إلى الرقابة على توزيع القمح ودقيقه وبيع الخبز بأسعار مدعمة، حيث وصلت قيمة هذا الدعم إلى ٧% من ميزانيتها في الثمانينيات من القرن العشرين مما أدى إلى قيام الحكومة بتوزيع القمح ودقيقه مجاناً بحيث يتراجع العبء الواقع على الميزانية العامة، وتحقيق بعض الوفر في الإنفاق الحكومي الذى وصلت قيمته إلى ٨٠ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٨٥. وقد أدى ذلك إلى تغير الأسعار النسبية للمحاصيل الأساسية في السودان، فبمقارنة سعر الخبز مع سعر الذورجوم اتضح انخفاض السعر الحقيقي للخبز بنسبة ٦٠% خلال عام ١٩٨٥، وفى هذه الحالة يمكن أن ترجع زيادة نصيب الفرد من الخبز إلى انخفاض السعر الحقيقي له. ومما سبق يتبين أن الاختلال في الأسعار النسبية والعادات الغذائية يرجع إلى استمرار تقديم شحنات من القمح كمعونات غذائية خلال فترة زمنية قاربت العشرين عاما.[١]

٧- دول إقليم غرب أفريقيا: حيث تحول الاستهلاك الغذائي من الحبوب الخشنة كالذورجوم والشعير إلى القمح والأرز، اللذين تم تقديمهما بكميات متزايدة أثناء أزمة الغذاء في سبعينيات القرن العشرين، وقد استمر تقديم هذه السلع بكميات تكفي الاحتياجات الغذائية لفترة زمنية طويلة، إذ استمرت هذه الأزمة حتى بداية ثمانينيات القرن العشرين.

٨- التحول فى استهلاك المناطق الرعوية في القرن الأفريقي من البروتينات وبالتحديد اللحوم إلى الحبوب وبالتحديد الذرة.[٢]

وأهم الانتقادات الموجهة إلى عملية تقديم المعونات الغذائية إلى الجماعات المتضررة في حالة الجفاف ووجود عجز غذائي هى عدم الاهتمام بتقديم السلع غير الغذائية، إذ تزداد

(١) Simon Maxwell: **op. cit.**, p. 85.

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell: **Food Aid After.. op. cit.**, p. 182.

حاجة هذه الجماعات إلى عدد من السلع غير الغذائية كالأدوية وأدوات الرعاية الطبية والتخييم، وكذا السلع والخدمات المعيشية وبخاصة في حالات الطوراىء. فعملية تقديم الغذاء بمفرده لا تكفى لتحسين الحالة الغذائية للجماعات المتضررة، بل لابد من توفير سلع أخرى غير غذائية تهدف إلى تقديم الرعاية الصحية والمعيشية.

كذلك يثار الجدل حول تقديم الغذاء كمادة خام أم مجهزة، إذ إنه من الأفضل توزيع دقيق القمح ودقيق الذرة بدلا من الحبوب الكاملة؛ فالحبوب الكاملة في حاجة إلى وقت وجهد ووقود في الإعداد مما يحد من فاعلية عملية تقديم المعونات الغذائية ودورها في التغذية، والمثال على ذلك كينيا في عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١، حيث تم استهلاك الوقود بالإضافة إلى ضياع وقت وجهد النساء فى إعداد الوجبات الغذائية، لذلك بدأ اتجاه برنامج الغذاء العالمي إلى تقديم سلع غذائية مجهزة تحوي قيمة غذائية مرتفعة بالإضافة إلى سهولة استهلاكها، وذلك من خلال إضافة فيتامين (أ) إلى الزيوت النباتية، وكذلك إضافة الفيتامينات والمعادن إلى الوجبات المطبوخة والمجهزة من الحبوب، وإضافة فيتامين (أ) إلى اللبن المجفف خالي الدسم.(١)

كما أنه من الضروري وجود قدر من المرونة في تنويع سلة الغذاء المقدم كمعونات غذائية بحيث يتم تغيير السلعة الغذائية المقدمة تبعا للاحتياجات الغذائية. ففي الجفاف الذي ساد النيجر في عام ٨٤ / ١٩٨٥ تم تقديم الحبوب كمعونات غذائية بسبب تراجع إنتاج[illegible]، وقد استمر تقديمها على الرغم من بدء تحسن إنتاجيتها على المستوى المحلي وزيادة [illegible]محلي على الألبان التى تراجع المتاح منها بسبب نفوق العديد من قطعان الماشية والما[illegible] حالة الجفاف، وكان من الأفضل في هذه الحالة أن يتم استبدال الحبوب بعد تحسن إنتاجيتها بمعونات غذائية من الألبان ومنتجاتها.(٢)

والجدير بالذكر أن هناك اتجاهاً بين بعض المانحين إلي تقديم سلع غذائية أكثر مواءمة لأنماط الاستهلاك السائدة في الدول الأفريقية من خلال الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، وهو الأمر الذي سبق توضيحه بالتفصيل في هذه الدراسة.

وخلال الألفية الجديدة ظهرت مشكلة جديدة أثارت الجدل في المفاوضات التجارية العالمية، وهي قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال السلع الغذائية المعدلة جينيا كمعونات غذائية، ويرجع قيام الولايات المتحدة بتقديم هذه السلع كمعونات غذائية إلى محاولتها تصريف فائض منتجاتها الغذائية المعدلة جينيا حيث لم تجد قبولا في التداول التجاري العالمي، وقد

---

(١) **Ibid.**, p. 148.

(٢) Raymond F. Hopkins: **Reform in The.. op. cit.**, p. 255.

خضع العديد من دول العجز الغذائي للضغط الأمريكي المستمر للحصول على هذه السلع كمعونات، مثل إجبار السودان على تلقي المعونات الغذائية من السلع المعدلة جينيا من خلال تهديد الولايات المتحدة بقطع معوناتها الغذائية عنها تماما في حالة رفضها قبول هذه الشحنات.(١)

وعلى الرغم من رفض دول الاتحاد الأوروبي تداول هذه السلع أو قبولها كمصدر للغذاء إلا أن الولايات المتحدة قد توسعت في إنتاجها وأصبح لديها فائض ضخم منها لا يمكن امتصاصه على المستوى المحلي أو حتى على المستوى التجاري العالمي، وبالتالي أصبح تقديم هذا الفائض كمعونات غذائية هو المنفذ الأخير للتخلص منه.(٢)

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تلجأ إلى تقديم المعونات الغذائية من السلع المعالجة جينيا بسبب عدم وجود فائض فى الإنتاج الغذائي من السلع التقليدية لديها، إذ إن هناك تراجعاً فى الصادرات الأمريكية من الذرة إلى الاتحاد الأوروبي منذ بدء الولايات المتحدة في إنتاج الذرة والصويا المعدلة جينيا من ٣٠٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٥ إلى مليونى دولار فقط في عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على السلع الغذائية كمعاملات ثلاثية من الدول الآسيوية والتي شهد إنتاجها من الحبوب طفرة منذ بداية القرن العشرين، لذا فإن إصرار الولايات المتحدة على تقديم المعونات الغذائية من سلع معدلة جينيا ما هو إلا وسيلة لتصريف فائض هذا النمط من الغذاء الذي لم يجد قبولاً في الأسواق المحلية أو العالمية بغض النظر عن مدى ملاءمة هذه السلع وصلاحيتها للاستهلاك الإنساني وبخاصة فى حالات الجفاف والمجاعة.(٣)

---

(١) Jennifer Clap: **op. cit.**, p. 1449.

(٢) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder: **op. cit.**, p. 22.

(٣) Noah Zerde: "Feeding The Famine? American Food Aid and The GMO Debate in Southern Africa", **Food Policy**, Vol. 29, Issue 6, 2004, pp. 606, 607.

المبحث الثاني
الأثر على القطاع الزراعي

تقدمت الإشارة إلى وجود جدل ما بين الباحثين حول تأثير تقديم المعونات الغذائية على القطاع الزراعي في الدول المتلقية، وقد ذهب بعضهم إلى أن تراجع إنتاج القطاع الزراعي هو أحد أهم أسباب الأزمة الغذائية، ومن ثم ظهور الحاجة إلى هذه المعونات، في حين يرى البعض الآخر أن تقديم هذه المعونات قد أسهم فى تحقيق المزيد من تراجع هذا القطاع؛ وذلك بسبب اتخاذ حكومات الدول المتلقية هذه المعونات كذريعة تسوغ لها إهمال إصلاح السياسات الزراعية، وعدم الاهتمام بعمليات إصلاح وتطوير القطاع الزراعي طالما أن هناك مورداً مجانياً لسد الفجوة الغذائية، كما أن هناك إمكانية تأثر حوافز الإنتاج الزراعى بالسلب بسبب اتجاه أسعار الغذاء المحلية إلى الانخفاض نتيجة لزيادة المعروض من الغذاء فى صورة معونات غذائية. وبالطبع فإن هذا الانخفاض فى الأسعار يؤدى إلى تراجع دخول صغار المزارعين، ومن ثم تراجع قدرتهم على الاستمرار فى العملية الإنتاجية. ويذهب معارضو تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء إلى أن هناك آثاراً سلبية على معدلات نمو القطاع الزراعي في الإقليم منذ بدء تقديم هذه المعونات، فخلال الفترة ٦٠ – ١٩٧٠ وصل متوسط معدلات نمو القطاع الزراعي إلى ٢,٨ %، وهى قريبة من النسبة السائدة فى معظم الدول النامية خلال نفس العقد (٣% خلال ستينيات القرن العشرين). وبعد أزمة الغذاء العالمية والبدء في تقديم المعونات الغذائية تراجع نمو القطاع الزراعى فى أفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى ١,٧% خلال الفترة ٧٠ – ١٩٨٥.[١]

وللتعرف على أثر المعونات الغذائية على القطاع الزراعي في الدول الأفريقية سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول هذا الأثر على كل من السياسة الزراعية وأسعار السلع الغذائية، في حين يناقش المطلب الثانى الأثر على الإنتاج الغذائي وثبات المعروض منه فى السوق المحلية.

المطلب الأول
الأثر على السياسة الزراعية وأسعار السلع الغذائية

اتجهت الدول الأفريقية بعد استقلالها إلى تطبيق سياسات زراعية تهدف إلى توفير الغذاء للمستهلك بأسعار مخفضة، وذلك من خلال فرض التسليم الجبري للسلع الغذائية الاستراتيجية، وتسعيرها بأسعار تقل عن قيمتها النقدية الحقيقية. ومع تقييم العملة المحلية

(١) Mark Thomas et. al.: **op. cit.** p. 12

بأعلى من قيمتها الحقيقية انخفضت أسعار الواردات الغذائية مقارنة بأسعار المنتج الغذائي المحلي. وقد أدى الخفض المصطنع لأسعار السلع الغذائية المحلية إلى خسارة في أرباح المزارعين، لذلك اتجه العديد منهم إلى عمليات التهريب والسوق الموازية لتصريف منتجاتهم، كذلك أدت الاحتكارات الحكومية في مجال شراء السلع الغذائية إلى انتشار تداول هذه السلع في الأسواق الموازية، إذ قامت دول الساحل بتقديم ١٠% من منتجاتها من الحبوب إلى السوق الرسمية خلال سبعينيات القرن العشرين.(١)

كما أدى تزايد اهتمام الحكومات بتنمية القطاع الصناعي إلى توجيه القدر الأكبر من الاستثمارات الحكومية إليه وتجاهل الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي. فخلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين وصل متوسط الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي في ١٥ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٧,٤% مقارنة بـ ٢٠% في عدد من الدول الآسيوية خلال نفس الفترة.(٢)

وحتى في حالة اهتمام الحكومات الأفريقية بالقطاع الزراعي فإنه ينصب على إنتاج السلع التصديرية النقدية، وهو القطاع المتطور الذي يعتمد على أحدث وسائل الإنتاج التكنولوجية، بالإضافة إلى توفير الائتمان المصرفي وعمليات التجهيز وأسواق تصدير هذه المنتجات. وتعد هذه الترتيبات ميراثاً استعمارياً وتم تدعيمه بعد استقلال الدول الأفريقية من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال تجهيز وتصدير السلع الزراعية النقدية إلى السوق العالمية. أما القطاع الزراعي المعيشي، والذي يعتمد على الجهود الفردية في الإنتاج وبخاصة في الفئات الأكثر فقراً في الريف، فقد اقتصرت المساندة المقدمة من قبل الحكومات الأفريقية إلى هذا القطاع على تقديم المخصبات والبذور مجاناً أو بأسعار مدعمة. وعادة ما يتم توجيه القدر الأكبر من الإعانات الحكومية المقدمة إلى المزارعين في مجال زراعة السلع التصديرية النقدية، وفى المقابل يحصل منتج السلع الغذائية على النصيب الأصغر من هذه الإعانات. ويتوقف حجم الإعانات المقدم من الحكومة إلى منتجي السلع الغذائية على ميزانية الدولة، وبالتالي فإنه يتم تحديده سنوياً تبعاً لأولويات الإنفاق العام.(٣)

إلا أنه بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تراجع الدور الحكومي في عمليتي إنتاج وتسويق السلع الغذائية، مع إزالة كافة أنماط الدعم والإعانات المفروضة على إنتاج وتداول السلع الغذائية، وعدم تدخل الحكومة كبائع أو كمشترى لهذه السلع. وقد أدت هذه السياسات إلى

(١) Mark Thomas et. al.: **op . cit.,** p.17.

(٢) **Ibid.,** p.14.

(٣) Carol Lancaster : **op. cit.,** pp. 49-51.

مزيد من تراجع الإنتاج الغذائي، حيث فقد هذا القطاع القدر اليسير من المساندة الحكومية المقدمة له.

والجدير بالذكر أن لمثل هذه السياسات – سواء قبل أو بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي – آثاراً سلبية على إنتاج القطاع الزراعي بصفة عامة وإنتاج الغذاء بصفة خاصة، فمعظم منتجي السلع الغذائية من الفقراء مما يعني ضآلة الفائض العيني النقدي المتاح لديهم للإنفاق على عمليات التسويق والتطوير الإنتاجي، وبالتالي فهم دائماً الأكثر تضرراً من هذه السياسات عن كبار المنتجين. فمع ارتفاع أسعار الأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى الناتج عن منع الإعانات وتحرير سعر الصرف، تعذر على هؤلاء المزارعين استخدام القدر اللازم من هذه المدخلات مما أدى إلى تراجع الإنتاجية في القطاع الزراعي، كذلك فإن تحرير الأسواق المالية وما ترتب عليه من ارتفاع تكاليف التمويل والائتمان الزراعي أدى إلى تراجع التمويل النقدي المتاح للمزارعين.(١)

وقد تم توجيه العديد من الانتقادات إلى المعونات الغذائية باعتبارها سبباً في عدم اهتمام حكومات الدول المتلقية بإجراء تعديلات على سياساتها الزراعية. فتقديم هذه المعونات يعمل على الحد من الضغط الواقع على الحكومات والمتمثل في ضرورة قيامها بتغييرات وإصلاحات جذرية في سياساتها الزراعية. والجدير بالذكر أن تقديم الأنماط الأخرى من المعونات والمساعدات التنموية له مشروطيات خاصة بإجراء إصلاحات في السياسات النقدية والمالية، في حين أن تقديم المعونات الغذائية لا يرتبط بمثل هذه المشروطيات، حيث يتم تقديم هذه المعونات دون اهتمام الدول المانحة بقيام الدول المتلقية بتطبيق سياسات طويلة المدى من شأنها مواجهة مشكلة العجز الغذائي وزيادة مستوى الأمن الغذائي، وبالتالي يمكن أن تعد المعونات الغذائية بمثابة قوة سلبية مضادة للتنمية. فالدول المانحة تقدم المعونات الغذائية للدول ذات العجز الغذائي حتى فى حالة عدم قيام حكوماتها بأي جهد لمواجهة حالات الجوع مثل: إثيوبيا والسودان وموزمبيق وأنجولا وزائير، كذلك يتم تقديم المعونات الغذائية للدول التي تبذل جهودا في رفع مستوى المعيشة للجماعات الأكثر فقرا كالهند وبنجلاديش وإندونيسيا. ويلاحظ أن عددا من الدول الأفريقية المقدم لها المعونات الغذائية تعد حكوماتها هي المسئول الأساسي عن تردي الأوضاع المعيشية سواء بسبب فساد السياسات الاقتصادية أو النزاعات السياسية.(٢)

وحتى فى حالة فرض مشروطيات لتقديم المعونات الغذائية فإن إصلاح السياسة الزراعية ليس ضمن هذه المشروطيات التي تفرضها الدول المانحة؛ فقد حصل كل من

---

(١) د/ هويدا عبد العظيم عبد الهادي : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٠٣ و ٣٠٤

(٢) Peter Unvin : **op. cit.**, pp. 164, 165.

السودان والصومال في ثمانينيات القرن العشرين على القدر الأكبر من المعونات الغذائية العالمية على الرغم من عدم وجود ثمة دليل حول تعديل سياستهما الزراعية أو اتجاههما نحو تحقيق التنمية الزراعية، هذا بالإضافة إلى وجود مؤشرات على تدني مخرجات عملية تقديم المعونات الغذائية من حيث غياب عدالة التوزيع وعدم كفاءتها في توفير الاحتياجات الغذائية لدى الجماعات الأكثر تضررا.(١)

وتجدر الإشارة أنه لم يتم تقديم المعونات الغذائية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء إلا بعد حدوث العجز الغذائي، بل وزيادة حدة حالة سوء التغذية لدرجة وصولها إلى مرحلة المجاعة في بعض الدول، وقد تبين سابقا أنه من أسباب ظهور العجز الغذائي في الدول الأفريقية أن هناك تشوهات واختلالات في السياسات الزراعية أدت إلى حدوث هذا العجز، أي أنه لا يمكن اعتبار المعونات الغذائية سببا في تردي الإنتاج الزراعي أو تشويه السياسات الزراعية في الدول الأفريقية، حيث تم تقديم المعونات الغذائية إلى الدول الأفريقية بحيث تعد بديلاً أو مكملاً للواردات الغذائية بعد أن أصبحت هذه الدول عاجزة عن توفير النقد الأجنبي لشراء احتياجاتها الغذائية من السوق العالمية. وفيما يتعلق بما ذهب إليه البعض من أن بيع سلع المعونات الغذائية بسعر مدعم يؤدي إلى آثار مثبطة للقطاع الزراعي، فإن ذلك أمر مردود عليه في ظل حقيقة أن العديد من الحكومات الأفريقية كانت تطبق سياسة دعم السلع الغذائية قبل تطبيقها برامج الإصلاح الاقتصادي، وكذلك قبل حصولها على برامج المعونات الغذائية. الأمر الذي يعني أن الخفض المتعمد لأسعار السلع الغذائية ـ وما يمكن أن ينتج عنه من آثار مثبطة للقطاع الزراعي - كان أمراً شائعاً في الدول الأفريقية ولم يرتبط بالمعونات الغذائية فحسب.(٢)

والجدير بالذكر أنه لا يمكن تحسين مستوى التغذية في المدى الطويل بمجرد استعمال المعونات الغذائية من قبل الأفراد الأقل دخلا، بل لابد من إجراء تغييرات في سياسات التغذية المطبقة في الدول الأفريقية، والاعتماد على مزيد من مشروعات التغذية الإضافية. وتوضح خبرة تقديم المعونات الغذائية إلى الدول الأفريقية أنه لم يتم استغلال المعونات الغذائية على هذا النحو، حيث اقتصرت نظرة حكومات الدول الأفريقية إلى هذه المعونات باعتبارها مجرد عنصر مساند للإيرادات العامة أو عاملاً مخففاً للإنفاق العام، وليس على أنها أداة يمكن توجيهها نحو زيادة مستوى الأمن الغذائي في المدى الطويل. وتعد مالي الدولة الأفريقية الوحيدة التي قامت بتطبيق سياسات زراعية من شأنها تحسين حالة الأمن الغذائي؛ إذ قامت حكوماتها بالتنسيق ما بين الجهات والدول المانحة لكافة أنماط المساعدات التنموية، وتوصلت

(١) Mark Thomas et. al.: **op. cit.**, p. 23.

(٢) Raymond F. Hopkins : **Food Aid : Solution .. op. cit.**, p. 201.

إلى اتفاق حول تطبيق سياسة أمن غذائي طويلة المدى، على أن تكون المعونات الغذائية أحد موارد تمويل هذه السياسة؛ حيث تم توجيه النقد الناتج عن بيع المعونات الغذائية إلى مشروعات تنمية الإنتاج الغذائي المحلي تبعاً لخطط متتابعة استمر كل منها خمس سنوات، في حين لا يوجد أي دليل على وجود مثل هذه الروابط ما بين المعونات الغذائية والسياسات الغذائية أو الزراعية في باقي الدول الأفريقية. (١)

وقد تناولت دراسة مقارنة قام بها البنك الدولي بالتطبيق على الدول الآسيوية (ممثلة بالهند وبنجلاديش) وبين الدول الأفريقية (ممثلة بإثيوبيا وزامبيا) في مجال استعمال المعونات الغذائية كعنصر تمويلي في خطط التنمية الزراعية، مع التركيز على المقارنة ما بين دور هذه المعونات في استراتيجيات الأمن الغذائي، وقد تبين نجاح الدول الآسيوية في تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل باستعمال المعونات الغذائية كمورد تنموي، في حين لم تستطع الدول الأفريقية تحقيق هذا الهدف، بل اقتصر دور المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول الأفريقية على تحقيق بعض المنافع التنموية قصيرة الأجل مثل: تحسين مستوى التغذية في الجماعات الأكثر فقرا في إثيوبيا وزامبيا، وإنشاء بنيه أساسية زراعية في ريف زامبيا، بالإضافة إلى تحقيق قدر من الثبات في أسعار وكميات السلع الغذائية المتاحة في السوق المحلية وبخاصة في فترت تقديم هذه المعونات. ويرجع السبب في تباين هذه النتائج إلى ما يلي:

١- اهتمام حكومات الدول الآسيوية بتطبيق سياسات تحقيق الأمن الغذائي، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بهدف تنمية هذا القطاع، وذلك من خلال إنشاء مشروعات الري والطرق البرية في المناطق الريفية، إذ ركز كل من الهند وبنجلاديش جهودهما في تحسين وسائل الري كبداية لمواجهة مشكلة العجز الغذائي، في حين تراجع اهتمام حكومات الدول الأفريقية بتمويل مثل هذه المشروعات على الرغم من أن احتياجها لمثل هذه المشروعات يفوق حاجة الدول الآسيوية.

٢- توجيه شحنات المعونات الغذائية من خلال نظام توزيع عام، مع توفير المخازن وإدارة عملية التوزيع بعد تحديد الكميات المناسبة لاحتياج كل فرد، والتوقيت المناسب لتقديم هذه الكمية بحيث لا تؤثر على حوافز قطاع الزراعة المحلية من خلال مراعاة موسمية الإنتاج الزراعي، إذ إن التذبذب في تقديم المعونات الغذائية، ووصول الشحنات الغذائية في أوقات متباعدة وغير ملائمة لموعد الحصاد يؤدى إلى تذبذب الأسعار بحيث تتراجع الأسعار في

---

(١) **Ibid.**, pp. 205, 206.

انظر أيضا: Mark Thomas et. al.: **op. cit.,** p. 21

حالة زيادة عرض الغذاء، وتزيد في حالة تراجع المعروض الغذائي، وتزداد حدة هذا التذبذب في حالة وصول المعونات الغذائية بعد مرور فترة طويلة من تراجع الحصاد، وكذلك في حالة بدء الحصاد، الجيد. وتعد إثيوبيا نموذجاً لتقديم الكم الأكبر من شحنات المعونات الغذائية عند بدء موسم الحصاد الجيد، وهو ما أثر بالسلب على حوافز قطاع الزراعة في عام ١٩٨٥/٨٤.

٣- أدى غياب الأسواق الغذائية المتكاملة والقريبة من مناطق العجز الغذائي في الدول الأفريقية إلى صعوبة تثبيت العرض الغذائي والأسعار، وذلك بسبب عدم توافر الأماكن المناسبة للتخزين مع ارتفاع أسعار النقل، كذلك فإن كبر حجم المعونات الغذائية المقدمة مقارنة بحجم الأسواق في المناطق الريفية، كما في حالة الدول الأفريقية، يؤدى إلى زيادة فرصة ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي المحلي. (١)

ويتضح من النقاط السابقة أن الدور الحكومي هو المؤثر الأساسي في نجاح الدول الآسيوية في استغلال المعونات الغذائية كمورد تمويلي موجه إلى مشروعات التنمية الزراعية بهدف تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل؛ فقد قامت حكومة الهند بفرض سعر موحد لبيع سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية، وكذلك وضعت قيودا على الكميات المسموح بتداولها مع تحديد المخزون المتاح لدى القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى تثبيت كميات الغذاء المتاحة فى الأسواق المحلية في المدى الطويل، في حين أن غياب مثل هذا التدخل الحكومي فى عمليات التسعير مع عدم الاهتمام بتكوين مخزون سلعي قد أدى إلى تذبذب المعروض من الغذاء وعدم ثبات الأسعار الغذائية في كل من زامبيا وإثيوبيا.(٢)

وهناك أمثلة على ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي في الدول الأفريقية المتلقية للمعونات الغذائية، نتيجة لغياب التدخل الحكومي في عمليات التسعير والتسويق، مثل حالتى إثيوبيا والصومال؛ ففي عام ١٩٩٩ تم تقديم كميات متزايدة من شحنات المعونات الغذائية إلى إثيوبيا مما أدى إلى انخفاض الأسعار بشكل حاد، وقد دفع هذا الانخفاض السعرى إلى قيام بعض التجار بتداول هذه السلع على المستوى الإقليمي من خلال التجارة الموازية ومما ترتب عليه انخفاض أسعار السلع الغذائية في الصومال التي حصلت على الكم الأكبر من التجارة الموازية من سلع هذه المعونات المقدمة إلى إثيوبيا. (٣)

---

(١) Carlo del Ninno et. al. : **Food Aid and Food Security in The Short and long Run: Country Experience from Asia and Sub-Saharan Africa,** Special Operation Discussion Paper No. 0538, http:// www. worldbank. org, November 2004, pp. 91,92.

(٢) **Idem.**

(٣) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.,** pp. 185 – 187.

ويرجع السبب في هذه التداعيات إلى عدم قيام حكومة إثيوبيا بالاتفاق على نظام ثـابت وموحد لتحديد كميات وأسعار المعونات الغذائية المطروحة للبيع فى السوق المحلية، كذلك لـم تشرف على عمليات البيع والتوزيع المجاني من خلال إحدى هيئاتـها الحكوميـة ممـا أثـر بالسلب على مستوى التغذية في كل من الريف والحضر على الرغم من وجود كميـات مـن المعونات الغذائية تفي بالاحتياجات الغذائية.(١)

وترجع الاختلالات سابقة الذكر إلى غياب الدور الحكومي وتزايـد الاعتمـاد علـى القطاع الخاص وصغار المزارعين والتجار في المناطق المتضررة في عملية تداول وتوزيـع سلع المعونات الغذائية، ذلك على الرغم من أن التدخل الحكومي في هـذه العمليـة يمكـن أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف عملية التداول، مع إمكانية التحكم في الكميات والأسعار مما يـؤدى إلى استقرار أسواق السلع الغذائية حيث يمكن للجهات الحكومية المختصـة أن تقـوم باتخـاذ القرارات المتعلقة بتسعير سلع المعونات الغذائية وتحديد كميات وتوقيت بيعـها بشـكل أكـثر حرصا وشفافية تفادياً لظهور آثار غير محفزة على تنمية القطاع الزراعي. وقد قـام بعـض الدول الأفريقية بإسناد مسئولية التوزيع والرقابة على عملية تداول المعونـات الغذائيـة إلـى وزارات ذات مسئولية محدودة مثل وزارة الزراعة أو وزارة التعليم، وكان من الأفضل أن يتم وضع عملية تداول المعونات الغذائية ضمن مسئولية وزارتى التخطيط والمالية حتـى يمكـن الاستفادة من هذه المعونات فى الخطة التنموية المحلية. ويتضح مما سبق وجود [illegible]ر فـي تحديد الهيئة أو الجهة المسئولة عن إدارة العملية التوزيعية.(٢)

ومن ثم يمكن القول بأن سياسات التسعير والتسويق المطبقـة فـي الـدول الأفريقيـة المتلقية للمعونات الغذائية، والتي كانت سبباً في ظهور الأزمة الغذائية، أثرت على فاعلية تقديم المعونات الغذائية؛ حيث تراجعت حوافز تنمية القطاع الزراعي بسبب انخفاض أسعار السـلع الغذائية، وغياب عدالة توزيع الغذاء، أي عدم وصول الغذاء المجاني إلى مستحقيه فى التوقيت المناسب. وقد أدى عدم توافر قدر من المرونة في السياسات السعرية والتسويقية بحيث يمكنـها المواءمة مع التغير في المعروض من الغذاء إلى مزيد من التراجع في العوامل المحفزة لتنميـة القطاع الزراعي. والجدير بالذكر أن غياب هذه المرونة يرجع بالأسـاس إلـى عـدم وجـود استراتيجية لتخزين الاحتياطي الغذائي، وغياب الخدمات الائتمانية وشبكات التوزيع السـلعي، والبنية الأساسية المتطورة، مع وجود احتكارات فى تسويق السلع، وعدم توافر قاعدة بيانـات

---

(١) United Nations, Emergencies for Ethiopia : **op. cit.**, p. 15.

(٢) Osei Owusu : "The Future of Food Aid in Sub-Saharan Africa", **Food Policy,** Vol. 14, No. 3, 1989, p. 215.

كفء يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وضعف المهارات الإدارية، بالإضافة إلى عدم توافر أنظمة ري متقدمة، وموسمية الإنتاج الزراعي في الدول الأفريقية.(١)

ففي إثيوبيا، تم توزيع القدر الأكبر من المعونات الغذائية في صورة توزيع مباشر مجاني، أما مشروعات الغذاء مقابل العمل فقد تأثرت مخرجاتها التنموية بالسلب بسبب التعقيدات الإدارية، وكذلك غياب المهارات الفنية اللازمة لإتمام العمل في مثل هذه المشروعات. وفي زامبيا، أدى منع كل من الإعانات المقدمة إلى منتجي السلع الغذائية والدعم المفروض على هذه السلع، في إطار تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، إلى عدم استقرار الأسواق الغذائية. والجدير بالذكر أنه حتى في حالة التدخل الحكومي في عملية توزيع المعونات الغذائية، كما في زامبيا، فإنه لم يتم توجيهها بفاعلية نحو مستحقيها مما أدى إلى زيادة تكاليف توزيع المعونات الغذائية، مع غياب تحقيقها لهدف تحسين مستوى الأمن الغذائي.

أما الدول الآسيوية فقد قامت بتطبيق برامج غذائية خاصة للأفراد الأكثر احتياجا عند تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، أي أثناء رفعها الدعم عن السلع الغذائية، والمثال على ذلك ما قامت به بنجلاديش من تطبيق مشروعات الغذاء مقابل العمل، ومشروعات التعليم مقابل العمل، ومشروعات التغذية الإضافية للفقراء في الريف، حيث تم توجيه هذه المشروعات إلى المناطق الأكثر فقرا والأقل في مستوى التنمية مما أدى إلى إنشاء البنية الأساسية ورفع مستوى المعيشة في هذه المناطق، وما ترتب عليه من تحسن في مستوى الأمن الغذائي في المدى الطويل. (٢)

وبصفة عامة فإن المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول الأفريقية قد حققت نتائج إيجابية في مجال تحسين مستوى التغذية في الأجل القصير حتى في حالة عدم تطبيقها لسياسات غذائية مناسبة. ففي إثيوبيا، قامت المعونات الغذائية بالدور الأساسي في توفير المتاح من الغذاء في سنوات الجفاف. وقد أوضحت بعض الدراسات الميدانية أن التوزيع المباشر للغذاء في المناطق المتضررة قد أدى إلى ثبات أسعار الغذاء أثناء فترة الجفاف، إلا أنه في المدى الطويل يصعب أن تقوم المعونات الغذائية بمفردها بتحقيق الأمن الغذائي وبخاصة في حالة غياب الأسواق الغذائية المتكاملة، والسياسات الحكومية الواضحة في مجال تحرير أسواق السلع الغذائية. وعندما قامت زامبيا بتحرير أسواق السلع الزراعية، وخفض الدعم والإعانات المقدمة لكل من المستهلك والمنتج في عام ٩٣ / ١٩٩٤، كان للمعونات الغذائية دور بارز في زيادة المتاح من الغذاء، وزيادة مستوى الدخول الحقيقية للفقراء خلال الأزمة الغذائية الناتجة

(١) Mark Thomas et . al.: **op. cit.,** pp. 14-23.

(٢) Carlo del Ninno et. al. : **op. cit.,** pp. 93 – 96.

عن تراجع الإنتاج الزراعي المحلي وبخاصة مع صعوبة الحصول على الواردات الغذائية بسبب استمرار زامبيا في تطبيق السياسات المقيدة على الاستيراد. [1]

ومن أهم الأمثلة على نجاح استغلال المعونات الغذائية في الدول الأفريقية، السنغال في الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٠. فقد شهد معدل نمو القطاع الزراعي تراجعا ليسجل ٠,٣% سنويا، بالإضافة إلى تراجع الاكتفاء الذاتي من الغذاء ليصل إلى ما يقل عن ٥٠% قبل البدء في تقديم المعونات الغذائية. وخلال عقد السبعينيات من القرن العشرين وصلت شحنات المعونات الغذائية المقدمة إلى ٥٠ ألف طن سنويا بحيث أصبحت تسهم بنسبة تتراوح ما بين ٢٠% إلى ٢٥% في الاستهلاك الغذائي. وقد وضعت حكومة السنغال هدفا لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتي من الحبوب بحيث يصل إلى ٧٥% بحلول عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال تطبيق سياسات سعرية للتمييز ما بين إنتاج السلع الغذائية التصديرية النقدية والسلع الغذائية، فمثلاً خضعت الذرة للتعامل الحر مع وضع حد أدنى لسعرها في السوق، أما بالنسبة للأرز فقد استمرت الحكومة في الرقابة على عمليات الاستيراد على الرغم من زيادة سعر التجزئة إلى الضعف. وفي عام ١٩٨٥ تم عرض الأرز للبيع بأسعار تفوق أسعار السوق العالمية مما أدى إلى تحقيق أرباح حكومية بنسبة ٢٠% إلى ٢٥%. وبالنسبة للقمح فقد زاد إحكام الرقابة على استيراده مع زيادة أسعار الدقيق بنسبة ٢٥% في أكتوبر ١٩٨٥ مما أدى إلى فرض دعم على سعر البيع في السوق المحلية وصلت نسبته إلى ١٠% تقريبا، وقد استطاعت حكومة السنغال توفير هذا الدعم من خلال فرض الضرائب على الأرباح بنفس النسبة تقريبا، كذلك تم رفع أسعار الحبوب المنتجة محلياً مع تقديم الحوافز لصغار المزارعين، وقد تزامن ذلك مع إنشاء بنوك للاحتياطي الغذائي في القرى بالاعتماد على شحنات المعونات الغذائية. [2]

وعلى الرغم من تزامن تقديم المعونات الغذائية مع تطبيق سياسة غذائية تعتمد بالأساس على الاستيراد، فإن اتجاه حكومة السنغال إلى تغيير هذه السياسة ترتب عليه فاعلية دور المعونات الغذائية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. والجدير بالذكر أن المعونات الغذائية قد أسهمت أيضاً في تمويل سياسة التغذية المطبقة أثناء فترة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال بيع سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية، وتقديم إيرادات عملية البيع لتمويل برامج التغذية الموجهة للجماعات المتضررة من جراء تطبيق هذه البرامج، كذلك تم توجيه جزء من هذه الإيرادات لمساندة العجز في ميزان المدفوعات. وبعد نجاح هذه المرحلة قامت السنغال بطلب المزيد من شحنات المعونات الغذائية، حيث تم بيع الأرز والقمح

(١) **Ibid.**, pp. 68, 71.

(٢) Mark Thomas et . al.: **op. cit.**, p. 22.

المقدمين كمعونات غذائية في السوق المحلية بسعر مدعم، وتقسيم الإيرادات على عمليتي دعم إنتاج المحاصيل الأساسية وتوفير السلع الغذائية للجماعات الأكثر فقرا. (١)

وعلى النقيض من ذلك فقد تلقت تنزانيا كميات من الذرة مقدمة كمعونات غذائية في عام ١٩٨٠، ومع بيعها بأسعار مخفضة في المناطق الحضرية تراجعت أسعار الذرة بصفة عامة، حتى المنتج المحلي منها، مما أدى إلى تراجع توجه المزارعين في الريف نحو إنتاج الذرة. وعلى الرغم من أن هذه التداعيات لم تنتج بسبب تقديم المعونات الغذائية، بل بسبب سعر البيع المخفض الذي حددته حكومة تنزانيا، إلا أن استمرار حصول تنزانيا على هذه المعونات قد أدى إلى تراخي الجهات السياسية عن اتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المستقبل.(٢)

وهناك تسجيل لحالات نجاح بعض الدول الأفريقية في استغلال المعونات الغذائية كأداة تعويضية للآثار السلبية الناتجة عن رفع الدعم عن أسعار الغذاء طبقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتحديد حالتى سيراليون وغانا. أما مدغشقر فلم تحقق مثل هذا النجاح بسبب اتساع نطاق مشروعات المعونات الغذائية؛ إذ تم تقديم هذه المعونات بهدف تحرير أسواق الأرز في عام ١٩٨٦ من خلال محاولة تثبيت السعر في السوق المحلية، ولذلك تم الاتجاه إلى إقامة سلسلة من المشروعات لتوفير المخزون الغذائي، وإنشاء مشروعات الرى والحفاظ على التربة من التآكل، وتحسين الطرق البرية بحيث تعمل هذه المشروعات مجتمعة على زيادة إنتاج الحبوب وتحسين آلية تسويقها، إلا أن عدم التركيز على مشروعات ومجالات تنموية بعينها أدى إلى إهدار المتاح من المعونات الغذائية، ويرجع ذلك بالأساس إلى غياب التخطيط الحكومي وعدم استغلال الموارد التمويلية المتاحة الاستغلال الأمثل.(٣)

كذلك تناولت إحدى الدراسات العلاقة ما بين الحصول على المعونات الغذائية ودور حكومة الدولة المتلقية في الإنفاق على الاستثمار الزراعي، وقد تبين من هذه الدراسة الميدانية التي تمت في ريف إثيوبيا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أن الحكومة لم يكن لها ثمة دور في تقديم الاستثمارات الزراعية لهذه المناطق. أما عن التأثير المباشر لهذه المعونات على قرارات الاستثمار من جهة الأسر المعيشية، فقد تبين أن الأسر المعيشية التي حصلت على المعونات الغذائية – بغض النظر عن ملكيتها للأصول والثروة الحيوانية – لم توجه أي قدر من الاستثمار إلى مجال الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية، كما أن حصول الأسر المعيشية على

---

(١) Simon Maxwell : **op. cit.**, pp. 82 – 84.

(٢) Frances Stewart : **Food Aid : Pitfalls .. op. cit.**, p. 321.

(٣) Mark Thomas et . al,: **op. cit.**, p. 22.

معونات غذائية قد أدى إلى تراجع الاهتمام بزراعة البن وهو السلعة التصديرية النقدية بنسبة تتراوح ما بين ١١% إلى ٢٠%.(١)

وتوضح نتائج هذه الدراسة أنه في غياب التدخل الحكومي وقيام الأفراد باتخاذ قرارات الاستثمارات يتراجع الأثر الإيجابي المتوقع للمعونات الغذائية على الاستثمار في مجال تنمية قطاع الزراعة، وذلك على الرغم من زيادة العائد على المستوى الفردي في الأجل القصير نتيجة لإقامة مشروعات الغذاء مقابل العمل.

ومما سبق يمكن القول بأن الدور الأساسي للمعونات الغذائية هو توفير الغذاء المجاني في حالات الطوارئ والعجز الغذائي الحاد الناتج عن تراجع الإنتاجية الزراعية، وذلك في الأجل القصير فقط، أما في الأجلين المتوسط والطويل فلابد من تحسين آلية عمل أسواق الغذاء والسياسات الغذائية لكي تكون أكثر كفاءة في توفير الغذاء وتقديمه للمستهلك، وفي هذه الحالة فإن دور المعونات الغذائية يقتصر على مساندة العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي، وكذا مساندة مشروعات تنمية البنية الأساسية في الريف، كما سبق البيان في الجزء الخاص بالدور التنموي للمعونات الغذائية، فالمعونات الغذائية ليست سببا في أزمة الغذاء في أفريقيا، كما أنها ليست حلا مباشرا لها أيضا، إلا أن الجدير بالذكر أنه بدون المعونات الغذائية ستزداد معاناة العديد من الأفراد بسبب نقص المعروض من الغذاء، وما يترتب عليه من سوء التغذية وحدوث المجاعات، لذا فهي عبارة عن حل قصير المدى، ويعد استمرار الاعتماد عليها بمثابة تراكم لمشكلة العجز الغذائي في الدول المتلقية إلا في حالة استغلالها في إصلاح السياسات الغذائية.

أما عن أثر المعونات الغذائية على أسعار السلع الغذائية فى سوق الدولة المتلقية، فقد سبق بيان أنه مع تقديم المعونات الغذائية يزداد المعروض من الغذاء في السوق المحلية بالاضافة إلى زيادة الطلب على الغذاء بسبب زيادة الدخل الحقيقي المتاح للأفراد الذين يحصلون على السلع الغذائية مجانا أو كعائد عيني. وفى حالة أن زيادة المعروض من الغذاء تفوق زيادة الطلب عليه تتجه أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية إلى الانخفاض كرد فعل لتدفقات المعونات الغذائية.

وتتسم أسعار السلع الغذائية في الدول الأفريقية بصفة عامة بالتذبذب، ويرجع ذلك إلى موسمية الإنتاج، وانعزال الأسواق، حيث يعتمد الإنتاج الغذائي على الحالة المناخية والتي تشهد تقلباً من فترة إلى أخرى خلال العام، كما أن غياب التكامل ما بين أسواق الغذاء يؤدى

---

(١) WFP Official Site : **Effects of Food Aid on Household Behaviour in Rural Ethiopia**, 2004.

إلى عدم وجود سعر موحد للسلع الغذائية على مستوى السوق الغذائية المحلية طــوال العــام. ومن أهم الأمثلة على حدوث تراجــع فى الأسعــار في أسواق الغذاء المحلية مـــالاوى فـــي عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، حيث انخفضت أسعار الغذاء في السوق المحلية نتيجة لتدفـــق ســلع المعونات الغذائية وإحلالها محل السلع الغذائية المنتجة محليا، ويرجع ذلك إلى تزايد رد فعــل المانحين تجاه أزمة الغذاء في مالاوى، وإرسال ٦٠٠ ألف طن من الغذاء كمعونات ممـــا أدى إلى زيادة الغذاء المعروض، وانخفاض أسعار الذرة من ٢٥٠ دولاراً للطن إلـــى ١٠٠ دولار في نفس العام، وتبعا لذلك تراجع الإنتاج المحلي من الذرة والكســـافا والأرز ممــا أدى إلــى خسائر للمزارعين والاقتصاد المحلي تم تقدير قيمتها بحوالي ١٥ مليون دولار. (١)

ويشير الأمر الواقع في إثيوبيا إلى ظهور الأثر السلبي للمعونات الغذائية على الأسـعار في الحقبة التالية لجفاف عام ٨٤ / ١٩٨٥، إذ كان من أكثر الأقاليم تضررا من هـــذه الآثـــار إقليم (ولو) الذى تلقى كميات من المعونات الغذائية وصلت إلى ١,٢ مليون طن من الحبـــوب المقدمة إلى إثيوبيا في حالة الطوارئ، وقد استمر حصول هذا الإقليم على المعونات الغذائيـــة لأغراض التنمية والإغاثة في العام التالي، وذلك على الرغــم مــن التحســن فــي الإنتاجيــة الزراعية مع زيادة حصاد المحاصيــل المحليــة من الحبــوب والبقوليات، والتى وصلت إلــى ٦ ملايين طن في عــام ٨٥ / ١٩٨٦ بعد أن كانت ٤,٣ مليون طن في عـــام ٨٤ / ١٩٨٥. وقد أدى تزامن الحصاد الجيد مع وصول كميات متزايدة من المعونات الغذائية إلـــى تراجــع أسعار السلع الغذائية المحلية، وبخاصة الثورجوم والذي شهد سعره انخفاضا خــلال الفــترتين ٨١ - ١٩٨٤ و ٨٤ - ١٩٨٦، كما شهد سعره تذبذباً موسمياً إذ وصل إلى أعلى سعر له فـــي الفترة من يوليو إلى سبتمبر أى قبل بدء الحصاد في أكتوبر، كما ارتفع أدنى ســـعر لـــه فـــى السوق الحرة مرتين عن السعر المحدد في الجمعيات التعاونيـــة مـــع انخفاضـــه عـــن ســـعر الاستيراد. وبمتابعة الإحصاءات على مستوى الأقاليم المتلقية للمعونات الغذائية في إثيوبيا تبيـن وجود ارتباط ما بين توزيع المعونات الغذائية بكميات كبيرة وانخفاض أسعار الســلع الغذائيـــة المحلية، إذ تنخفض الأسعار بشكل أكبر في المناطق التي يتم توزيع المعونات الغذائيـــة فيـــها بكميات أكبر. وعلى الرغم من ضرورة التوزيع المجاني للسلع الغذائية في مناطق الجفـــاف إلا أن هناك بعض الآراء ترجع ظهور هذه الآثار السلبية إلى الاعتماد على سلع غذائية مستوردة، وتقول بأنه كان من الأفضل الاعتماد على المشتريات المحلية في تقديـــم معونـــات الطـــوارئ لضمان الاستقرار في سوق الغذاء المحلية. (٢)

---

(١) Gawain Kriple and Sarah K. Lowder : **op. cit.**, p. 18.

انظر أيضا : Awudu Abdulai et. al. : **op. cit.**, p. 22.

(٢) Simon Maxwell : **op. cit.**, pp. 79 – 82.

والجدير بالذكر أن هناك نموذجاً آخر لمثل هذه التداعيات على أسعار السلع الغذائية في موزمبيق، إلا أنه سيتم تناوله بالتفصيل في الجزء الخاص بأثر المعونات الغذائية في التنمية في أفريقيا الجنوبية.

وبدراسة الواقع الأفريقي اتضح أن هناك تبايناً في ردود أفعال الدولة المتلقية تجاه تأثير المعونات الغذائية على القطاع الزراعي، حيث تزايد اعتماد الصومال على العائد النقدي لبيع سلع المعونات الغذائية خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٤، والذى أسهم بالقدر الأكبر في ميزانية الدولة. فعلى الرغم من كون الصومال في حالة اكتفاء ذاتي حتى بداية سبعينيات القرن العشرين إلا أن حالة الجفاف التي سادت البلاد جعلتها في حاجة إلى شحنات من المعونات الغذائية، وقد استمرت الدول المانحة في تقديم هذه الشحنات حتى مع بداية موسم الحصاد وانتهاء أزمة الجفاف مما أدى إلى تراجع أسعار السلع الغذائية المحلية. وقد تكرر نفس السيناريو في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦.

أما في كل من تنزانيا والنيجر وموريتانيا فقد أدت السياسات الزراعية المطبقة من قبل حكومات تلك الدول إلى تراجع نمو القطاع الزراعي ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣، حتى مع حصول هذه الدول على قدر معقول من المعونات الغذائية. ويرجع البعض هذا التراجع إلى تسليم المعونات الغذائية في أوقات غير مناسبة للدورة الزراعية في الدول المتلقية، كذلك تزايد التأثير السلبي على أسعار السلع الغذائية بسبب تقديم المعونات الغذائية بكميات كبيرة مع غياب التنسيق فى تداول سلع المعونات الغذائية بشكل منظم، إذ وصلت مساهمة المعونات الغذائية إلى ٧٠% من واردات الحبوب في تنزانيا خلال عقد السبعينيات، كذلك تزايد نصيب المعونات الغذائية في واردات الغذاء في الصومال من ٢٠,٣% إلى ٥١,٧% خلال السنوات ٧٥ - ١٩٨٤.(١)

المطلب الثاني
الأثر على الإنتاج والعرض الغذائي

تراجع نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل مستمر منذ بداية سبعينيات القرن العشرين حتى منتصف ثمانينيات نفس القرن. وعلى الرغم من وجود قدر من التحسن في العقد التالي إلا أن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي لا يزال أقل من المستوى السائد منذ عام ١٩٧٥ بنسبة ٢٠%. وقد أدى التزامن ما بين تراجع نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي وتقديم المعونات الغذائية إلى دعم الاعتقاد السائد بأن تقديم المعونات الغذائية له

(١) Mark Thomas et . al.: op. cit., pp. 19-22.

آثار ضارة على حوافز الإنتاج الغذائي في الدول المتلقية، ويرجع هذا الاعتقاد إلى أن تقديم شحنات متزايدة من المعونات الغذائية، أي زيادة العرض الغذائي بنسبة أكبر من قدرة الطلب على استيعاب هذه الزيادة – بسبب ضعف القدرة الشرائية لدى الجماعات والفئات المتلقية للمعونات الغذائية – يؤدي إلى خفض أسعار الغذاء بما يعنيه ذلك من تراجع للدخل المتحصل عليه من قبل المنتجين. وبالطبع فإن هذا التراجع في الدخل يعني تراجع الإنفاق على العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الغذائى فى المدى الطويل، كما أن تلقي المعونات الغذائية وتوزيعها بشكل مجاني ومباشر - أو حتى من خلال مشاركة العمالة في مشروعات الغذاء مقابل العمل – يمكن أن يؤدي إلى تراجع عرض العمل في القطاع الزراعي وبخاصة في حالة إقامة مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجالات أخرى بعيدة عن القطاع الزراعي. وبالتالي، فإن النتيجة المتوقعة من تزامن تراجع المشاركة بالعمل في قطاع الزراعة مع ضعف قدرة المنتجين والتجار على زيادة الإنتاجية الزراعية، هي المزيد من التناقص في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي المحلي، كما يمكن أن تؤدي عملية تقديم المعونات الغذائية إلى تراجع حكومة الدولة المتلقية عن تقديم الاستثمارات إلى القطاع الزراعي، وهو ما سبق بيانه في دراسة عن إثيوبيا خلال عام ٩٤ / ١٩٩٥. (١)

ويرجع بعض الباحثين السبب الأساسي في ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي في الدول الأفريقية المتلقية للمعونات الغذائية إلى غياب الدور الحكومي في تنمية القطاع الزراعي، ومن أهم الأدلة على ذلك هو أن نصيب الإنفاق الحكومي في تنمية القطاع الزراعي في القارة الآسيوية هو ١٥% و ١٠% خلال العامين ١٩٨٠ و ١٩٩٨، في حين سجل هذا النصيب في أفريقيا جنوب الصحراء ٦% و ٥% في نفس العامين، كما تعد الخصائص التي يتسم بها نمطا الإنتاج والتسويق في أفريقيا جنوب الصحراء من أهم العوامل غير المحفزة لنمو القطاع الزراعى، بغض النظر عن تقديم المعونات الغذائية من عدمه، مثل موسمية الإنتاج بسبب الظروف المناخية، ونمط الزراعة المعيشية الذي يؤدي إلى تراجع إنتاجية الفدان، إذ إن الإنتاج الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر تأثرا بالأحوال المناخية والمؤثرات الطقسية الأخرى مما يؤدي إلى التفاوت في كميات الحصاد. ومن الأسباب الأخرى المؤثرة على حجم الإنتاج الزراعي، غياب التكنولوجيا الحديثة في عمليات الزراعة والحصاد، مع غياب الآليات المساندة لعمليات الزراعة كالمدخلات والبنية الأساسية والتمويل.

---

(١) Awudu Abdulai et. al. : "Does Food Aid Really have Disincentive Effects ? New Evidence from Sub-Saharan Africa", **World Development,** Vol. 33, No. 10, 2005, p. 1689.

كما يقتصر تأثير المعونات الغذائية – سواء بالسلب أو الإيجاب – على مستوى المناطق المتضررة أو الجماعة المتلقية فقط بسبب غياب التكامل بين أسواق الغذاء في كل من الريف والحضر، وكذلك عزلة أسواق الريف، ووجود جماعات متنقلة ومجتمعات منعزلة مما يعنى صعوبة امتداد الآثار المثبطة للقطاع الزراعى المحلى، أي أن عدم تكامل الأسواق على المستوى المحلي بسبب المشكلات اللوجيستية والقيود الإدارية يعمل على عدم انتشار الآثار المثبطة على مستوى الدولة ككل بل تقتصر على نطاق ضيق، إذ يشير العديد من الدراسات إلى أن مثل هذه الآثار تظهر فى حالة صغار منتجي السلع الغذائية والزراعية في الريف، في حين أنها لا تؤثر على القرارات الحكومية أو قرار القطاع الخاص العامل فى مجال التنمية والتسويق الزراعى في الحضر.

الخلاصة هى أن هناك بعض العوامل التي تحد من تأثير انخفاض أسعار السلع الغذائية على حجم إنتاج القطاع الزراعي، وتتمثل هذه العوامل في بعض الخصائص في قطاعات الإنتاج والتسويق الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء، والتي تؤدي بدورها إلى تراجع رد فعل الإنتاج الزراعي نحو التغير في أسعار السلع الغذائية، إذ إن هناك عوامل أخرى غير سعر السلع الغذائية تؤثر على التغير في الإنتاج الزراعي – وهى أيضاً العوامل المؤثرة بالسلب على فاعلية الدور التنموى للمعونات الغذائية – مثل: ضعف مستوى التكنولوجيا، وعدم ملاءمة السياسات الحكومية لتحقيق تنمية القطاع الزراعى، ووجود حالة من عدم الاستقرار السياسي وغياب التنمية المؤسسية، بالإضافة إلى عدم تكامل الأسواق، وعدم كفاية وسائل النقل مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف العمليات اللوجيستية، إذ يحصل المزارع في كل من السودان وكينيا وتنزانيا ونيجيريا ومالاوى على نسبة تتراوح ما بين ٤٠% إلى ٥٠% من إجمالي سعر البيع مقارنة بـ ٧١% إلى ٨٧% في حالة الدول الآسيوية.(١)

ويذهب مؤيدو عملية تقديم المعونات الغذائية إلى أنها من الممكن أن تحقق دوراً ايجابياً فى تنمية القطاع الزراعي من خلال العمل على تحسين الحالة الصحية والغذائية للجماعات المتلقية للمعونات، ومن ثم يمكنها زيادة إنتاجية المزارع، وما يمكن أن ينتج عنها في المدى الطويل من الحفاظ على – بل وزيادة – الاستثمار البشرى والأصول المملوكة لهذه الأسر.(٢)

كذلك أوضح العديد من الدراسات النظرية أن تأثير المعونات الغذائية على حوافز قطاع الزراعة يتوقف بالأساس على موقف حكومات الدول المتلقية من المعونات الغذائية، ففي

(١) Mark Thomas et . al.: **op. cit.,** pp. 14-17.

(٢) Awudu Abdulai et. al. : **Food Aid and Food .. op. cit.,** pp. 13, 14.

حالة بيع هذه السلع في السوق المحلية وإعادة حصيلة بيعها إلى المستهلك في صورة تحويلات نقدية فإن ذلك يعمل على زيادة القوى الشرائية، ومن ثم زيادة الحافز نحو التوسع في الإنتاج المحلي للغذاء، كما أنه في حالة التأثير السلبي على القطاع الزراعي، وبالتحديد حالة انخفاض أسعار السلع الزراعية المحلية، فإنه يمكن للحكومة في الدول المتلقية أن تفرض سياسة مالية للحفاظ على حوافز تنمية القطاع الزراعي مثل تقديم الإعانات الإنتاجية لمنتجي الغذاء.[١]

ويمكن أن تسهم المعونات الغذائية المقدمة في صورة برامج في توازن ميزان المدفوعات، وكذلك مساندة الإيرادات العامة في الميزانية العامة في الدولة المتلقية. وفي حالة نجاح الدولة المتلقية في توجيه هذا المورد التمويلي الإضافي إلى تنمية القطاع الزراعي، من خلال استيراد المدخلات الزراعية، وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي والبنية الأساسية اللازمة لإتمام هذه العمليات، فإن ذلك يعد بمثابة توفير حوافز نمو للقطاع الزراعي.[٢]

كما أنه فى حالة تقديم المعونات الغذائية من سلع لا تعد البديل الأمثل للسلع المحلية، أو تعد مكملة لها، فإن التحول في الطلب على الغذاء يفوق أثر التحول في العرض، ومن ثم لا تشهد الأسعار المحلية أية تغيرات، وهو ما يجعل بعض الباحثين يعتقد في إمكانية زيادة الإنتاج المحلي بالاعتماد على نوعية سلع المعونات الغذائية، والمثال على ذلك حالة تقديم الذرة الصفراء كمعونات إلى كينيا، وهي تستهلك بالأساس الذرة البيضاء، إذ لم تؤثر الزيادة فى عرض الذرة الصفراء على إنتاج الذرة البيضاء، كما أدى الأثر الإيجابي على الدخل إلى زيادة الطلب على الذرة البيضاء، ومن ثم ارتفاع أسعارها أى زيادة حافز إنتاجها، وبذلك يمكن للهيكل السلعي المقدم كمعونات غذائية أن يعمل على الحد من الآثار السلبية للمعونات الغذائية على حوافز قطاع الزراعة، وذلك من خلال تكامل سلع المعونات الغذائية مع السلع الغذائية المنتجة محليا، وما يترتب عليه من زيادة الطلب على السلع الغذائية المحلية نتيجة لتقديم المعونات الغذائية. أما في المدى الطويل فإن زيادة الدخل الحقيقي الناتجة عن تقديم سلع المعونات الغذائية مجانا تؤدى إلى إحلال سلع الإنتاج المحلي المفضلة فى الاستهلاك لدى مواطني الدول المتلقية محل سلع المعونات الغذائية، حيث يقوم بعض المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل ببيع العائد العيني من سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية للحصول على النقد لشراء السلع الغذائية.[٣] كما أنه فى حالة تقديم القمح كمعونات غذائية

---

(١) Victor Lavy : **Does Food Aid Depress Food Production ? The Disincentive Dilemma in The African Context**, Working Paper No. 460, (Washington D. C.: The World Bank, July 1990), pp. 1, 3.

(٢) **Ibid.**, p. 25.

(٣) **Ibid.**, p. 24.

يتراجع الطلب على السلع البديلة كالذرة والأرز، ويتزايد على السلع المكملة كاللحوم والخضراوات، وفي هذه الحالة يمكن أن يحقق منتجو السلع الغذائية المكملة العديد من المنافع مع زيادة حافز إنتاج هذه السلع. (١)

وللحصول على هذه المنافع، يلزم ألا تقوم الدولة المتلقية بإحلال السلع التي تلقتها كمعونات غذائية محل السلع المنتجة محليا. وفي حالة الدول الأفريقية يشكل القمح والأرز النسبة الأكبر من سلع المعونات الغذائية، وهي سلع لم يعتد الأفارقة على استهلاكها في تغذيتهم المحلية، كما أن التقييم النقدى لبرامج المعونات الغذائية وتوجيه إيرادات عملية البيع نحو تحقيق التنمية الزراعية، وإقامة المشروعات المرتبطة بهذا القطاع كتنمية البنية الأساسية، واستيراد المخصبات والمدخلات الزراعية الأخرى، مع تطبيق برامج التغذية للجماعات المتضررة، وإنشاء مشروعات أعمال عامة كثيفة العمالة تعمل على توفير الطلب الإضافي في الغذاء المحلي، يمكن أن يؤدى إلى تنمية القطاع الزراعي في الأجل الطويل، إلا أن الواقع الأفريقي يشير إلى عدم استغلال المعونات الغذائية في مثل هذه الاتجاهات التنموية، وذلك بسبب سوء إدارة الإيرادات الناتجة عن عملية بيع سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية، بالإضافة إلى ضآلة قيمة هذه الإيرادات بالمقارنة بحجم المشروعات التنموية اللازم إنشاؤها.

وقد قامت إحدى الدراسات بتقدير العلاقة ما بين المعونات الغذائية والإنتاج الغذائي المحلي من خلال نموذج قياسي يعتمد على بيانات الإنتاج الغذائي والمعونات الغذائية منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٧ لعينة من ٣٣ دولة أفريقية، وتم وضع فرضية خاصة بتأثر الإنتاج الغذائي المحلي بالمعونات الغذائية المقدمة في فترات سابقة، مع افتراض أن المستويات السابقة للإنتاج الغذائي ستسهم في تحديد القيمة الحالية للمعونات الغذائية، أي أن هذا النموذج يقوم على افتراض وجود علاقة ديناميكية ما بين الإنتاج الغذائي والمعونات الغذائية في الدول الأفريقية. والمقصود بمستوى الإنتاج المحلي هو حجم الإنتاج السنوي من مجموعة من الحبوب، وبالمثل فإن بيانات المعونات الغذائية تعبر عن الحجم المقدم من نفس هذه الحبوب سنويا. والمتغير المستقل في هذا النموذج هو الإنتاج الغذائي، والمتغيرات التابعة هي فجوات الإنتاج الغذائي والمعونات الغذائية، ولا يضم الانحدار أية معلومات اقتصادية أخرى. وقد تم وضع متغير عشوائي ليعبر عن الاتجاهات العامة في كل دولة وكل عام على حدة مثل حدوث الجفاف. وقد اتضح من النموذج المستخدم أن المخرجات الزراعية في الفترات السابقة قد أثرت على حجم المعونات الغذائية في الفترات الحالية، كما اتضح وجود أثر إيجابي معنوي للمعونات الغذائية على نمو المخرجات الزراعية، ويتوقف هذا الأثر الإيجابي على نسبة

---

(١) Awudu Abdulai et. al. : **Food Aid and .. op. cit.,** p. 23.

المعونات الغذائية إلى الإنتاج المحلي، فكلما انخفضت هذه النسبة كلما زاد الأثر الإيجابي للمعونات الغذائية على الإنتاج الغذائي والعكس. (١)

كما تناولت الدراسة إعادة تقدير معدلات النموذج السابق على أن تكون المعونات الغذائية هي المتغير المستقل، ونسبة المعونات الغذائية إلى الإنتاج الغذائي هى المتغير التابع. وقد تبين عدم معنوية هذه العلاقة مما يعني أنه لا يوجد ما يساند الفرضية الخاصة بوجود أثر إيجابي على الإنتاج الغذائى المحلى فى حالة انخفاض نسبة المعونات الغذائية إلى الإنتاج المحلي.(٢)

وقد قامت دراسة أخرى بتطبيق نفس النموذج السابق ولكن على مستويين، المستوى الأول هو مستوى الأسر المعيشية في ريف إثيوبيا باعتبارها أكبر دولة متلقية للمعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء، والمستوى الآخر هو المستوى الكلي ويضم بيانات عن إنتاج الغذاء في عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد تم تضمين العديد من الخصائص المحددة لكفاءة تقديم المعونات الغذائية فى المستوى الأول مثل النوع والسن ومستوى التعليم وملكية الأراضي وعدد أفراد الأسرة والموقع السكني. وعلى الرغم من ظهور بعض الآثار السلبية للمعونات الغذائية على سلوك الأسر المعيشية الإثيوبية المتلقية لهذه المعونات مثل تراجع إسهامها فى العمل الزراعى، إلا أنه مع تضمين الخصائص سالفة الذكر، تراجعت هذه الآثار السلبية، بل إن هناك بعض التأثيرات الإيجابية للمعونات الغذائية على كل من عرض العمالة والدخل والنشاط المعيشي، حيث ظهر العديد من الدلالات حول غياب الآثار السلبية للمعونات الغذائية على حوافز القطاع الزراعي، بل إن هناك بعض النتائج الإيجابية لدور المعونات الغذائية فى زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي. وتضم العينة المستخدمة في هذا المستوى بيانات الدخل والاستهلاك والأصول المملوكة، وكذلك مستوى التعليم والصحة لـ ١٤٧٠ أسرة معيشية مقيمة في ١٥ قرية في ريف إثيوبيا خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وقد تم تجميع هذه البيانات ثلاث مرات خلال نفس الفترة الزمنية مع اختيار هذه الأسر بشكل عشوائي.

وقد أوضحت البيانات اختلاف الحاجة إلى المعونات الغذائية عبر فترة الدراسة ما بين هذه الأسر، ففي حين ظهرت الحاجة لمثل هذه المعونات بشكل مستمر في بعض القرى، فإن هناك قرى أخرى تتفاوت فيها الحاجة إلى المعونات الغذائية ارتفاعا وانخفاضا خلال نفس الفترة الزمنية، كما لم يحصل بعض الأسر المعيشية على أية معونات غذائية خلال هذه الفترة.

---

(١) Victor Lavy :**op. cit.**, pp. 10, 15, 17.

(٢) **Ibid.**, p. 22.

وباستعمال طرق التحليل القياسي تبين غياب الأثر السلبي للمعونات الغذائية على حوافز الإنتاج الزراعي المحلي، كذلك لم تظهر أية آثار سلبية لهذه المعونات على كل من عرض العمالة والاستثمار الزراعي في ريف إثيوبيا أو في أفريقيا جنوب الصحراء على حد سواء.

وبالنسبة للمستوى الآخر تم تطبيق نفس النموذج على عدد من دول أفريقيا جنوب الصحراء، وقد تبين أنه حتى في حالة ظهور آثار مثبطة للقطاع الزراعي وبخاصة الأثر على الحوافز الحكومية في مجال الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي، وكذلك الأثر على أسعار السلع الغذائية، فإن هناك آثاراً إيجابية على مستوى التغذية والأمن الغذائي والسيولة النقدية الموسمية المتوفرة لدى المزارعين، وهو ما يحد من الأثر السلبي الكلي على اقتصاديات الدول المتلقية.

والتفسير الوحيد لاختلاف هذه النتائج عن مثيلتها في الدراسات التي تناولت أقاليم أخرى متلقية للمعونات الغذائية هو دور المعونات الغذائية فى توفير السيولة النقدية؛ إذ لا تتوافر السيولة اللازمة للإنفاق على مدخلات العملية الزراعية في العديد من الدول الأفريقية، وبالتالي فإن قيام المعونات الغذائية بتوفير هذه المدخلات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أدى إلى امتصاص الأثر السلبي على حوافز الإنتاج الزراعي في الدول الأفريقية محل الدراسة. (١)

وقد توصل بعض الدراسات إلى أنه يمكن تفادي الأثر السلبي المتوقع للمعونات الغذائية على القطاع الزراعي من خلال تطبيق مجموعة أدوات سياسية مناسبة مثل التوسع في الطلب الفعال والمساندة السعرية للمنتجين، وتنظيم عمل الأسواق. والمثال على ذلك حالة كينيا، حيث أسهمت المعونات الغذائية في تنمية القطاع الزراعي من خلال الحفاظ على الثروة الحيوانية المملوكة للمشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل مع تزايد قدرة هؤلاء المشاركين على الحصول على المدخلات الزراعية كالمخصبات والبذور، ومع إنشاء وسائل الري والصرف المناسبة ومناطق التخزين وخدمات النقل. (٢)

وعن أثر المعونات الغذائية على ثبات المعروض من الغذاء على المستوى المحلى، تبين من دراسة مبررات تقديم المعونات الغذائية أن هناك مناطق عجز غذائي ومناطق فائض غذائي على المستوى العالمي، إذ إن مشكلة الغذاء الأساسية هي مشكلة توزيع وليست مشكلة توافر الكافي منه، لذلك تعد المعونات الغذائية هي أداة تحويل الفائض الغذائي إلى دول

---

(١) Awudu Abdulai et. al.: **Does Food Aid .. op. cit.,** pp. 1690 – 1704.

(٢) Christopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.,** pp. 187, 188.

العجز، إذ تعمل على توفير الغذاء في تلك الدول التي لا تستطيع إنتاج أو استيراد القدر اللازم من احتياجاتها الغذائية. ولبيان هذا الأثر قامت إحدى الدراسات بقياس دور المعونات الغذائية في تثبيت المعروض من الغذاء على المستوى المحلي في الدول المتلقية من خلال الاعتماد على البيانات المتاحة لكافة الدول المتلقية للمعونات الغذائية الأمريكية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٥، باستثناء اليابان ودول أوروبا الغربية، مع توفير بيانات الدول المستقلة التي تلقت معوناتها الغذائية بعد عام ١٩٦١. وبالنسبة للمعونات الغذائية فهي المعونات الغذائية الأمريكية المقدمة من سلع غذائية منشأة في الولايات المتحدة، أي تم استثناء المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية.

وقد أوضحت الدراسة أن الواردات التجارية الغذائية هي العنصر الأساسي المثبت لعرض الغذاء، حيث إن تجارة الحبوب هي المسئول الأساسي عن تثبيت المتاح من الغذاء في كل من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، وبذلك فإن ندرة النقد الأجنبي هو العائق أمام عملية تثبيت المعروض من الغذاء على المستوى المحلي، وعلى قدرة الدول الأكثر فقرا في الحصول على الغذاء الكافي، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى المعونات الغذائية. وخلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، وهي الفترة التي أظهرت فيها الولايات المتحدة كرما شديدا تجاه تقديم المعونات الغذائية إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، لم يتراجع عدد الأفراد الذين يعانون من حالات سوء التغذية، كما أنه لا يوجد ثمة دليل حول دور تدفقات المعونات الغذائية الأمريكية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في تثبيت عرض الغذاء المحلي.

وقد قامت الدراسة بإعادة تقدير علاقة الانحدار لتضم مجموعة دول أفريقية مختارة بحيث تتم إزالة أثر المعونات المقدمة في حالات الطوارئ، واقتصار التحليل على المعونات الغذائية المقدمة لأغراض التنمية، إلا أنه لا يوجد ثمة دليل حول وجود دور للمعونات الغذائية المقدمة بهدف التنمية في تثبيت المعروض من الغذاء على المستوى المحلي في الدول الأفريقية، أي أن المعونات الغذائية الأمريكية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء لم تؤد إلى تثبيت المعروض من الغذاء على كل من المستويين الإقليمي والمحلي في أفريقيا جنوب الصحراء ودولها بغض النظر عن نمط المعونات وكمية السلع الغذائية المقدمة.

وقد قدمت الدراسة سببا لعدم ثبات المعروض من الغذاء المحلي في إثيوبيا، فعلى الرغم من كونها أكثر الدول الأفريقية حصولا على المعونات الغذائية الأمريكية، إلا أن التأخر في توقيت التسليم، بالإضافة إلى ضآلة الكميات المقدمة منها بالمقارنة بالاحتياجات الغذائية قد أدى إلى عدم ثبات عرض الغذاء.

وقد شملت فترة الدراسة حقبة الحرب الباردة وما بعدها لدراسة الادعاءات بأن الدور الإنساني للمعونات الأمريكية هو الأكثر كفاءة في التأثير على عرض الغذاء في الدول المتلقية، خصوصاً بعد حقبة الحرب الباردة، إلا أن دراسة هذه الادعاءات باستخدام النموذج القياسي أوضحت عدم وجود أية اختلافات في كفاءة المعونات الغذائية الأمريكية وأثرها على العرض الغذائي خلال هاتين الفترتين، وهو ما يدعم الحقائق والأمر الواقع الذي يشير إلى أن الهدف من تقديم المعونات الغذائية الأمريكية هو تحقيق منافع سياسية واقتصادية معينة، وكذلك تحقيق مكاسب لبعض جماعات المصالح، وهو ما سبق بيانه في أجزاء متفرقة من هذه الدراسة. (١)

وفي دراسة أخرى للتعرف على دور الهيئات المانحة في تثبيت المعروض من الغذاء في الدول المتلقية تم استخدام النموذج السابق إلا أن المعونات الغذائية المستعملة كمتغير مستقل هي تلك المعونات التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي مع استبعاد المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية وقد تبين من تقديرات النموذج وجود أثر إيجابي للمعونات الغذائية المقدمة من البرنامج الغذاء العالمي على المتاح من الغذاء في الدول المتلقية.

ومع دراسة هذا الأثر الإيجابي تبعا للتوزيع الجغرافي على الأقاليم المتلقية تبين تحقق هذا الأثر في كل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول جنوب آسيا، إذ قام برنامج الغذاء العالمي بتقديم ١٠% من المعروض من الغذاء المحلي، وهي أكثر من نصف النسبة التي تم تقديمها من قبل المعونات الغذائية الأمريكية، أي أن برنامج الغذاء العالمي أكثر كفاءة من المعونات الغذائية الأمريكية في تحقيق ثبات المعروض من الغذاء على المستوى المحلي في الدول المتلقية، ويرجع ذلك إلى عدم ثبات كميات المعونات الغذائية المقدمة على أساس ثنائي والتي تعتمد بالأساس على الأوضاع السائدة في الدول المانحة. أما برنامج الغذاء العالمي فله قدرة أكبر على تجميع السلع الغذائية سواء من الدول المانحة أو السوق العالمية، ومن ثم يمكن للمعونات المقدمة من برنامج الغذاء العالمي أن تعمل على تثبيت المعروض من الغذاء في الدول المتلقية، كما تتسم عمليات توزيع المعونات على المستوى المحلي بالكفاءة والسرعة بسبب قدرته على مواجهة المشكلات اللوجيستية مما يمكنه من تقديم حجم أكبر من سلع المعونات الغذائية بتكاليف منخفضة نسبيا وفي أقصر وقت ممكن.

وقد أوضحت هذه الدراسة أن تدفقات المعونات الغذائية المقدمة من الجهات المانحة أكثر استجابة للتغيرات في الغذاء المتاح في الدولة المتلقية، سواء ذلك المتوافر من قبل الإنتاج المحلى أو الاستيراد التجاري للغذاء، عن استجابة تلك المعونات المقدمة على أساس ثنائي.

---

(١) Christopher B. Barrett : **Does Food Aid .. op. cit.** , pp. 335-346.

ومن أكثر النماذج الأفريقية نجاحا في تثبيت عرض الغذاء المحلي بالاعتماد علـــى المعونـــات الغذائية المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي حالة القرن الأفريقي خـــلال ثمانينيـــات القـــرن العشرين.(١)

وعلى الرغم من نجاح.برنامج الغذاء العالمي في تقديم كميات معونات غذائية تحد مـــن خسائر الأزمة الغذائية في المدى القصير إلا أنه لا توجد أية أدلة حول دور المعونات الغذائيـــة المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي في توفير التأمين اللازم من حدوث مثل هذه الأزمـــــات فى الأجل الطويل.

---

(١) C.B.Barrett and K.C.Heisey: **op . cit.,** pp. 477- 489.

الفصل الخامس
المعونات الغذائية والتنمية في أفريقيا الجنوبية

الفصل الخامس
المعونات الغذائية والتنمية في أفريقيا الجنوبية

تعرض إقليم أفريقيا الجنوبية للعديد من موجات الجفاف خلال القرن العشرين، وكـان أكثر هذه الموجات شدة هي تلك الموجة التي سادت الإقليم في عام ١٩٩٢، والتى تعـد أسـوأ موجة شهدها الإقليم خلال القرن العشرين، حيث امتدت لتشمل عدة دول هي: أنجولا وليسـوتو ومالاوى وموزمبيق وناميبيا وسوزاى‌لاند وزامبيا وزيمبابوى. وقد هددت المجاعة حيـاة ١٨ مليون فرد، وتم توفير ٤ ملايين طن من الحبوب بصفة مبدئية لمواجهة هذه الأزمة.(١)

وقد تمت مواجهة هذه الأزمة الغذائية في بدايتها بزيادة الاستيراد الغذائي، إلا أنه مـع تفاقم أزمة المديونية، وتراجع المتاح من النقد الأجنبي، وزيادة الطلب المحلى على الغذاء لـم يعد الاستيراد هو الحل الأمثل والمتاح لمواجهة تلك الأزمة، وبالتالي لم تستطع دول الإقليم سـد الفجوة الغذائية بالاعتماد على مواردها المحلية. وقد ذكر أحد التقارير الخاصة ببرنامج الغـذاء العالمي أنه خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين وصلت نسـبة المعونـات الغذائية المقدمة إلى الإقليم إلى نصف حجم الواردات الغذائية تقريباً.(٢)

ومنذ بداية الألفية الجديدة شهد إقليم أفريقيا الجنوبية بعض المشكلات المناخية تراوحت ما بين حالات الجفاف والأمطار والأعاصير مما أثر بالسلب على الإنتاج الزراعـي، حيـث أثرت الأمطار الغزيرة التي هطلت قبل موسم الحصاد علـى كـل مـن ليسـوتو ومـالاوى وموزمبيق وسوازى‌لاند وزامبيا وزيمبابوى على الإنتاج الغذائي المتاح للاستهلاك. كمـا أدى تدهور الأداء الاقتصادي لهذه الدول، وندرة النقد الأجنبي وغياب الإدارة الرشيدة، وعدم كفايـة المدخلات الزراعية إلى تراجع الإنتاج الزراعى بصفة عامة. وعلى الرغم من التحسن النسـبي في مستوى الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٣ إلا أنه لا يزال هناك ٦,٥ مليون فرد في حاجة إلـى معونات الإغاثة في الإقليم.(٣)

فمنذ عام ٢٠٠٢ يواجه حوالي ١٤ مليون فرد في إقليم أفريقيا الجنوبية حالـة عجـز غذائي حاد ، من بينهم ٦ ملايين فرد في كل من موزمبيق وزامبيا ومالاوى. ويرجع التحسـن النسبي في إنتاجية محصول الذرة في عام ٢٠٠٣ إلى التحسن في الحالة المناخيـة. وتختلـف

---

(١) D.John Shaw : **op. cit.,** pp. 160-162

(٢) H.W. Singer : **op.cit.,** pp. 196-197

(٣) WFP : **Protracted Relief and Recovery Operation, Southern Africa,** Agenda Item No. 8,9 September 2004, p.4

حدة أزمة الغذاء في كل دولة تبعا لأوضاعها السياسية والاقتصادية الداخليـــة، وفـــي بعـــض الحالات يتزامن العديد من العوامل للتأثير على الإنتاج الغذائي.(١)

وتوضح البيانات أن إقليم أفريقيا الجنوبية هو أكثر الأقاليم الأفريقية معاناة مـــن حالـــة سوء التغذية ونقص الغذاء، إذ إن نسبة نـــاقصى الغـــذاء إلى إجمالي السكان خلال الفـــترتين ٩٠ - ١٩٩٢ و ٩٧ - ١٩٩٩ هي ٤٢% و ٥١% على التوالى، وهى تزيد عن مثيلتـــها علـــى مستوى القارة الأفريقية وأفريقيا جنوب الصحراء خلال نفس الفترات الزمنية؛ إذ وصلت هـــذه النسب في القارة الأفريقية إلى ٢٩% و٢٨%، وفى أفريقيـــا جنـــوب الصحـــراء إلـــى ٣٥% و٣٤%، كما أن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية في هذا الإقليم تقل عـــن مثيلتها في القارة الأفريقية وفى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة الزمنية المذكورة ســـابقاً، إذ وصل هذا المتوسط في أفريقيا الجنوبية إلى ٢٠١٤ و١٩٠٢ سعر حـــراري مقارنـــة بـــ ٢٣٢٢ و٢٣٨٢ سعراً حرارياً للفرد في القارة الأفريقية و٢١٢٠ و٢١٩٠ سعراً حرارياً للفـــرد في أفريقيا جنوب الصحراء. (٢)

وخلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ وصلت نسبة ناقصى الغذاء من إجمالي الســـكان فـــي أفريقيا الجنوبية إلى ٤٠% مقارنة بـــ ٣٣% في أفريقيا جنـــوب الصحـــراء، وتعـــد النســـبة المتحققة في الإقليم هي الأسوأ على مستوى أقاليم أفريقيا جنوب الصحراء، كذلك يلاحظ وجـود تفاوت بين نسبة ناقصى الغذاء بين دول أفريقيا الجنوبية ، فموريشيوس وليسوتو هما الأقل فـــي هذه النسبة (٦% و١٢% خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢)، أما زامبيا فـــهي الأعلـــى (٤٩%) خلال نفس الفترة.(٣)

وتعد مدغشقـــر أعلـــى دول الإقليم في نسبة الأطفال ناقصى الـــوزن خـــلال الفـــترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ إذ وصلت هذه النسبة إلى ٣٣%، يليها كل من موزمبيق وناميبيا بنسبة ٢٦ ٪ لكل منهما، في حين أن سوزاىلاند هي أقل دول الإقليم في نسبة الأطفـــال نـــاقصى الـــوزن (١٠%).(٤)

ويتناول هذا الفصل دور المعونـــات الغذائيـــة في التنميـــة في إقليم أفريقيا الجنوبيـــة؛ إذ إنه أكثر الأقاليم الأفريقيـــة تعرضاً لحـــالات الجفـــاف والعجـــز الغـــذائي، كمـــا أن

---

(١) Aemlia Bookstien and Max Lawson: "Briefing : Famine in Southern Africa ", **Africa Affairs**, Vol. 101, No. 405, (Oxford: Oxford University Press , 2002) p. 635

(٢) الفاو : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠

(٣) ___ : حالة انعدام الأمن الغذائي ٢٠٠٤ ، ص ٣٥-٣٦.

(٤) د/ هويدا عبد العظيم عبد الهادى : مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٣.

الأسباب التي أدت إلى هذا المستوى المتدني من الأمن الغذائي متنوعة ومتشـــابكة، بالاضافــة إلى أن حاجة الإقليم إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ماسة وملحة.

وسيتم تناول دور المعونات الغذائية في تنمية إقليم أفريقيا الجنوبية فى مبحثين، يختص المبحث الأول بدراسة مبررات تقديم المعونات الغذائية إلى الإقليـــم، والتعــرف علـــى أهــم اتجاهات هذه المعونات، في حين يركز المبحث الثاني على تقييم آثار هـــذه المعونـــات علـــى التنمية في الإقليم.

المبحث الأول
المبررات والاتجاهات

يقصد بالمبررات الأسباب والدوافع التي أدت إلى تقديم المعونات الغذائية للإقليم، أي أسباب الأزمة الغذائية في الإقليم، أما الاتجاهات فيقصد بها تطور تقديم المعونات الغذائية للإقليم، وكذلك توزيعها النمطي والسلعي والجغرافي، وأهم تأثيرات الصيغ الحديثة في تقديم هذه المعونات على الإقليم. وسيتم توضيح كل منهما بالشرح والتفصيل في مطلب منفصل.

المطلب الأول
أسباب الأزمة الغذائية

تضاعف عدد الأفراد الذين يعانون من حالة سوء التغذية في أفريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٢، وهو العام الذى انتاب فيه الاقليم أسوأ موجة جفاف فى القرن العشرين، من ٢٢ مليون فرد إلى ٣٩ مليون فرد. وتعد الأزمة الغذائية التي يعانى منها الإقليم من أسوأ الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها أي إقليم أو أية دولة بسبب تزامن وجود العجز الغذائي مع انتشار حالات الفقر والمرض، حيث تراكمت حالات سوء الحصاد بسبب ضعف كميات الأمطار لعدة مواسم زراعية، مع معاناة دول الإقليم من تردى الأداء الاقتصادي بصفة عامة.(١)

وقد تراجع عرض الغذاء في الإقليم بسبب الانخفاض الحاد في حصاد المحاصيل وبخاصة الذرة منذ عام ٢٠٠١، إذ قدر إنتاجها في عام ٢٠٠٢ بـ ١٣,٤ مليون طن، أي أقل بنسبة الربع عن عام ٢٠٠٠، وأقل عن متوسط الخمس سنوات السابقة، لذلك اتجهت أسعار الذرة إلى الارتفاع مما يعد مؤشراً على زيادة الحاجة إلى الغذاء خصوصاً من قبل الطبقات الفقيرة في دول الإقليم. وقد تم تسجيل حالات بيع الأصول الإنتاجية - من الثروة الحيوانية ومعدات الزراعة - من قبل بعض الأسر المعيشية، مع وجود صفوف طويلة أمام مطاحن الذرة للحصول على عجين الذرة المرتفع الثمن. وعلى الرغم من استيراد كل من مالاوى وزامبيا الذرة من جمهورية جنوب أفريقيا إلا أن ارتفاع سعرها الناتج عن خفض سعر العملة الوطنية فى هاتين الدولتين، وارتفاع سعرها فى السوق المحلية، قد أدى إلى صعوبة الحصول على هذه السلع من قبل العديد من طبقات المجتمع الحضري والريفي.(٢)

---

(١) Scott Drimie and Simphiwe Mini: **Food Security and Sustainable Development in Southern Africa,** Occasional Paper No. 6, (South Africa: The Human Sciences Research Council Publishes, 2003), p.9.

(٢) GIEWS / FAO : **Special Alert No. 320 : Southern Africa,** http://www.fao.org, 19 February 2002.

ويرجع السبب في ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى محدودية المتاح من الغذاء وارتفاع تكاليف النقل. ففي إحدى مقاطعات جنوب زامبيا سجل سعر الذرة ارتفاعا في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٤٠٠% عن سعرها في نفس الموسم من العام السابق، كما ارتفعت الأسعار في مالاوي بنسبة ٣٥٠% حتى بعد نجاح الحصاد. ومع ثبات دخول المزارعين والعمالة بصفة عامة، تراجعت القدرة الشرائية لمواطني الريف، ومن ثم كانت هناك صعوبة في الحصول على الاحتياجات الغذائية.(١)

كذلك تراجع إنتاج الحبوب في ليسوتو بنسبة ٦٠% خلال العامين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢، وتأثرت حوالى ١٧٥ ألف إلى ٢٠٠ ألف أسرة في مالاوى بحالة الطقس السيئ، ووصل معدل نقص التغذية إلى ٤٩% من السكان خلال نفس الفترة الزمنية.(٢)

ويعد فشل السياسات الزراعية المطبقة أحد أسباب أزمة الغذاء في الإقليم؛ ففي حالة زيمبابوى أدى تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي، وفشل المؤسسات التمويلية في أداء دورها، بالإضافة إلى تناقص كميات الأمطار، إلى تفاقم مشكلة العجز الغذائي، كما تعد المتغيرات المناخية الحادة عاملاً مؤثراً ومحدداً للإنتاج الزراعي في عدد من دول الإقليم، حيث تعاني ليسوتو من أحوال مناخية متقلبة، في حين تعاني موزمبيق من جو جاف وأمطار استوائية. وعلى الرغم من وجود فائض غذائي في الأقاليم الشمالية في هاتين الدولتين، إلا أن ضعف مستوى البنية الأساسية، وغياب التكامل ما بين الأسواق، قد أدى إلى صعوبة نقل هذا الفائض إلى مناطق العجز في الجنوب. ومن المؤثرات السلبية الأخرى على إنتاج القطاع الزراعي في الإقليم عدم كفاية المدخلات الزراعية من مخصبات وبذور، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها وعدم جودتها.(٣)

ولذلك يذهب نفر من الباحثين إلى اعتبار أن أزمة الغذاء في أفريقيا الجنوبية ليست مجرد مشكلة طبيعية فقط، بل هي نتاج ضعف السياسات الاقتصادية وغياب الادارة الرشيدة، بالاضافة إلى تدنى مستوى المعيشة، وما ينتج عن ذلك من تراجع معدلات الأداء الاقتصادى، بالإضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة والأمراض الوبائية الأخرى. وقد زاد الأمر سوءاً تحرير إنتاج الغذاء في دول أفريقيا الجنوبية مما أدى إلى ظهور

---

(١) Amelia Bookstein and Max Lawson: **op. cit.**, p. 636.

(٢) WFP Official Site: **Southern Africa Region,** 1 July 2003 – 3 June 2004 , p. 2.

(٣) ———————— : **Southern Africa Crisis Response,** 1 July 2003 – 31 March 2003, pp. 3.4.

صعوبات في إنتاج السلع الغذائية، وكذلك القدرة على شـراتها، كمـا أن سياسـة الإصـلاح الزراعي التي تم تطبيقها في زيمبابوى قد أدت إلى تراجع الإنتاج الزراعي بشكل حاد.(١)

وعليه يمكن تحديد أسباب أزمة الغذاء في أفريقيا الجنوبية فيما يلي:

١- المناخ: إذ يعاني الإقليم من أوضاع مناخية غير ملائمـة مثـل الأمطـار الكثيفـة غـير المنتظمة، وأعاصير ونوبات الجفاف، فقد عانت زيمبابوى من أطول موجـة حـارة شـهدتها خلال العشرين عاما الماضية، وهذه الموجة أثرت على كافة دول الإقليم. وحتـى فـي حالـة تساقط الأمطار فهي تأتي في أوقات غير ملائمة للعملية الزراعية.

٢- انتشار فيروس نقص المناعة، وما ينتج عنه من تراجـع فـي القـوى العاملـة والقـدرة الإنتاجية، حيث تعرضت الأراضي الزراعية المملوكة لصغار المزارعين للإهمال بسبب عـدم قدرتهم على أداء العمل في حالة الإصابة بهذا الفيروس، بالإضافة إلى وفاة عدد كبير منـهم، وقد نتج عن ذلك تراجع في مستوى المعيشة، حيث إن هناك عدداً كبيراً من الأسـر لا عـائل لهم، وعدداً لا بأس من الأرامل اللاتي يعلن أسرهن بدخل محدود.

٣- مشكلات التحرير الاقتصادي، حيث قامت الدول بتطبيق سياسات التحرير الاقتصادي بمـا تتضمنه من تحرير أسعار السلع الزراعية والمدخلات، مع رفع كافة أنماط الإعانات والدعـم وتحرير سعر الصرف، وقد ترتب على هذه السياسات زيادة تكاليف العمليـة الإنتاجيـة فـى القطاع الزراعى، ومن ضمنها تكاليف إنتاج السلع الغذائية، نتيجة لارتفاع أسـعار المدخـلات الزراعية. وقد زاد من حدة معاناة الفقراء غياب تدخل الدولة لتخفيف الأعباء من خلال فـرض الدعم على السلع الغذائية الأساسية.(٢)

فخلال الخمسة عشر عاما الأخيرة تم تحرير القطاع الزراعي في كل مـن موزمبيـق وزامبيا ومالاوي مما أدى إلى رفع الإعانات الموجهة إلى منتجى السـلع الزراعيـة، وإلغـاء التقديم المجاني للمدخلات الزراعية، وإنهاء العمل بنظام الرقابة السعرية، بالإضافة إلى ارتفـاع أسعار المدخلات الزراعية بسبب تحرير سعر الصرف، والمثال على ذلك مالاوي منـذ عـام ١٩٩٤، حيث شهدت أسعار المخصبات ارتفاعا بنسبة تتراوح ما بين ٤٠% إلى ٤٥%، كمـا شهدت أسعار السلع الغذائية – والزراعية بصفة عامة – تذبذبا حادا خلال هذا العـام، حيـث انخفضت الأسعار بعد الحصاد مباشرة، في حين وصلت الأسعار إلى ذروتها قبـل الحصـاد التالي. وعادة ما تتدخل الحكومة للحد من هذا التذبذب، أما بعـد تطبيـق سياسـات التحريـر

---

(١) John Magrath et. al.: **Crisis in Southern Africa** , Oxfam Briefing Paper No. 23, June 2002 , P. 2

(٢) **Ibid.**, pp. 5 – 7.

الاقتصادي فإن عبء هذا التذبذب يقع بالكامل على الفقراء. وبالنسبة لمالاوى فقد اعتادت الحكومة فرض الرقابة على أسعار الذرة خصوصاً أثناء أزمة الغذاء في عام ١٩٩٢، كما قامت باستيرادها وبيعها بأسعار مدعمة لسد الفجوة الغذائية، أما بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي فقد شهدت أسعار الذرة تذبذباً حاداً إذ تزايد سعرها بنسبة ١٥٠% في أقل تقدير، في حين وصل أعلى نسبة تذبذب لها إلى ٤٠٠% وذلك ما بين أكتوبر ٢٠٠١ ومارس ٢٠٠٢. وقد قامت حكومة مالاوي باستيراد الذرة وبيعها بسعر التكلفة إلا أن الطبقات الفقيرة لم تستطع شراءها، كما أدى تحرير النظام المصرفي إلى تراجع تقديم الائتمان إلى المزارعين؛ فخلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين تراجع الائتمان الموجه إلى القطاع الزراعي من ١٧٥ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار في موزمبيق، وكذلك شهد كل من زامبيا ومالاوي تراجعا في الائتمان الموجه إلى القطاع الزراعي منذ عام ١٩٩٠.(١)

وفي زامبيا قامت الحكومة بإنشاء احتياطي غذائي قبل حقبة التحرير الاقتصادي، وأشرفت هيئة حكومية على شرائه وإدارته بحيث يمكن تثبيت المعروض منه طوال العام، وقد أدى ذلك إلى ثبات الأسعار وبخاصة مع اتجاه الحكومة إلى تجميع فائض الذرة وتوزيعه على المطاحن بأسعار تقل عن السعر السائد في السوق، إلا أنه مع تحرير التجارة وتطبيق سياسات التحرير الاقتصادى تراجعت الواردات من الذرة وارتفع سعرها في السوق المحلية بالإضافة إلى تراجع دور الحكومة في تقديم وجبات الذرة المدعمة إلى الطبقات الفقيرة.(٢)

وقد أدت سياسة التحرير الاقتصادى إلى تراجع دور الحكومة في تقديم الإعانات للمزارعين والدعم إلى المستهلكين، ومع إهمال تنمية القطاع الزراعي، سواء على مستوى البنية الأساسية أوعلى مستوى التوسع في الخدمات، تدهورت إنتاجية الفدان وتراجع الإنتاج الزراعي مما ترتب عليه تدني مستوى المعيشة في المناطق الريفية.(٣)

٤- الفساد الإداري، تعد مالاوي نموذجا لهذه المشكلة، حيث قامت حكومتها ببيع مخزونها الاستراتيجي من الحبوب والذى وصل إلى ١١٠ آلاف طن في عام ٢٠٠١ لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها على الرغم من وجود بعض الدلالات المؤكدة على تردي حالة الأمن الغذائي، وكانت النتيجة هي الحاجة إلى ٢١٦ ألف طن لتغطية الاحتياجات الغذائية، ذلك على الرغم من بيع ٦٠٠ ألف طن كصادرات في السوق العالمية في عام ٢٠٠٠، كما قامت طبقة

---

(١) Amelia Bookstein and Max Lawson: **op. cit.**, pp.

(٢) Carlo del Ninno et. al.: **op. cit.**, p. 76.

(٣) **Ibid.**, p. 96.

النخبة في مالاوي بشراء المخزون من الحبوب وبيعه مرة ثانية في السوق المحلية بنسبة ربح وصلت إلى ٥٠٠%.(١)

٥- الفقر، حيث يقوم المزارعون باستهلاك الإنتاج الزراعي المعيشي قبل بداية مرحلة الحصاد الجديدة بفترة لا تقل عن أربعة أو خمسة أشهر، ومع صعوبة الحصول على دخل إضافي لا تتوافر القدرة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء. وبصفة عامة تعاني دول الإقليم من انهيار في قدرة مواطنيها علي الحصول على سبل المعيشة.(٢)

فمع تراجع إنتاج الذرة في كل من سوزاي‌لاند ومالاوي، تراجع مستوى الدخل المتاح للإنفاق، وزاد عدد الأفراد الذين يعانون من حالات سوء التغذية، حيث يعيش ٧٠% من السكان في كل من مالاوي وموزمبيق وزامبيا على أقل من دولارين يوميا، كما أن ٦٦% من مواطني ليسوتو وسوزاي‌لاند يعيشون تحت خط الفقر، كذلك يعيش ٥٠% من مواطني خمس دول فى الإقليم في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة المطيرة، مما يعني أن أكثر الأسر المعيشية فقراً هي التي تعيش في مناطق الجفاف، وهي الأكثر عرضة لتذبذبات الإنتاج الزراعي.(٣)

وقد تزايدت أعداد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في دول الإقليم ما بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠١، فقد ارتفعت هذه النسبة من ٦٩% إلى ٨٦% فى زامبيا، في حين تراوحت ما بين ٦٠% إلى ٦٥% فى مالاوي. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي النسبي في موزمبيق إلا أنه لا يزال ٦٩% من السكان يعيشون تحت خط الفقر. وحتى في أحسن الأحوال المناخية والطبيعية فإن أقصى ما يحققه المزارعون هو توفير الاستهلاك الغذائي من الزراعة المعيشية لمدة ٦ شهور فقط، وقد استطاع هؤلاء المزارعين توفير وجبة واحدة يومياً من خلال الاعتماد على العمل فى مزارع الأثرياء فى باقى شهور السنة.(٤)

٦- الصراعات والحروب الأهلية، كما في حالة أنجولا، حيث استمرت الحرب الأهلية لمدة ثلاثة عقود مما ترتب عليه تدمير اقتصادي واجتماعي لكافة أوجه المعيشة من غياب للرعاية الصحية وللمرافق من صرف صحي ومياه وطرق، أى تدني مستويات المعيشة.(٥)

---

(١) Scott Drimie and Simphiwe Mini: **op. cit.**, p. 12.

(٢) John Magrath et. al.: **op. cit.**, p. 8.

(٣) WFP Official Site: **Protracted .. op. cit.**, p. 5.

(٤) Amelia Bookstein and Max Lawson: **op. cit.**, p. 637.

(٥) John Magrath et. al.: **op. cit.**, p. 8.

ومع وجود حالات عجز غذائي حاد في كل من زيمبابوي ومالاوي وزامبيا وموزمبيق وليسوتو وسوازيلاند، بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية في أنجولا شهدت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا حادا، مع تراجع المعروض منها. وقد تم تقدير الاحتياجات السنوية من المعونات الغذائية لدول الإقليم في عام ٢٠٠٠ بـ ٢٠٨ آلاف طن حبوب في مالاوي، و١٧٤ ألف طن في زامبيا، و١٠٧ آلاف طن في موزمبيق، و٨٤٩ ألف طن زيمبابوي.(١)

ومع تفشي حالة الفقر وفشل السياسات الزراعية في زيادة الإنتاجية، تزايدت حدة المجاعة والصراع للحصول على الغذاء اليومي، كما عملت سياسات التحرير الاقتصادي على زيادة حدة الفقر. ففي ريف زامبيا ارتفعت مستويات الفقر بنسبة ٣٠% ما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤، وقد زاد الأمر سوءاً غياب التدخل الحكومي في إنشاء شبكات الأمان لحماية المواطنين من تدني مستوى المعيشة خصوصاً في حالة التعرض للكوارث الطبيعية.(٢)

وعلى الرغم من وجود مخزون احتياطي من الحبوب، وبخاصة الذرة في كل من زامبيا ومالاوي وموزمبيق، إلا أن مشكلات النقل الداخلي والإقليمي والفساد الإداري وارتفاع تكاليف المحافظة على هذا المخزون قد أدت إلى صعوبة الاعتماد عى هذا المخزون وعدم فاعليته في سد العجز الغذائي وبخاصة مع تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي، وتوجيه هذه الاحتياجات لحالات الإغاثة والطوارئ فقط كما في حالة زامبيا ومالاوي، كذلك تم بيع هذا الاحتياطي في الأسواق للوفاء بالقروض المصرفية لصغار المزارعين بسبب غياب الإعانات الحكومية كما في مالاوي.(٣)

والخلاصة، هى أن حالة انعدام الأمن الغذائي التي تواجه الإقليم ترجع إلى التزامن ما بين مجموعة من العوامل مثل: تفشي حالة الفقر، وتدني مستوى التنمية، والأحوال الجوية غير المواتية للعملية الزراعية، كما تعاني بعض دول الإقليم من مشكلات محددة تعد المؤثر السلبي على حالة الأمن الغذائي مثل: الإصلاح الزراعى في زيمبابوى، والأعاصير في مدغشقر، والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للحرب الأهلية في أنجولا، مع انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة في عدد من دول الإقليم، حيث أوضحت الإحصائيات أن تسعة أفراد من عشرة مصابين بالفيروس على المستوى العالمي هم من مواطني إقليم أفريقيا الجنوبية، كما أن معدلات الإصابة بهذا الفيروس في كل من سوازيلاند وبتسوانا وزيمبابوى وصلت إلى ما يزيد عن ٣٠% من السكان. ومن بين ١٥ دولة على مستوى العالم شهدت تراجعا في

---

(١) Ibid., pp. 3, 9.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., p. 639.

الرقم القياسي للتنمية البشرية ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، تسع منهم من دول أفريقيا الجنوبية، وأكثر من سبع دول في معدلات التراجع هم من نفس الإقليم.(١)

وقد أدت كل العوامل السابقة إلى تراجع مستوى الأمن الغذائي إلى أدنى حد له منذ عام ١٩٩٢، حيث تعاني ١٠ دول من أزمة غذائية حادة منذ بداية الألفية الجديدة تأثر بها أكثر من ١٣ مليون فرد، وأكثر دول الإقليم تضررا هي زامبيا وزيمبابوى ومالاوي.(٢)

المطلب الثاني
الحجم والهيكل

يتناول هذا المطلب نصيب إقليم أفريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية العالمية، ومن المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، مع بيان نصيب كل دولة من دول الإقليم من هذه المعونات، وكذلك التوزيع النمطي والسلعي لهذه المعونات خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، كما سيتم بيان نصيب كل من المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، ودور هذه المعاملات والمعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي في عملية تقديم المعونات الغذائية إلى الإقليم ودوله.

أولا: نصيب أفريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية:

يوضح الجدول رقم (٧٣) نصيب الإقليم من المعونات الغذائية العالمية، ومن تلك المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال سنوات الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، وقد اتضح أن عام ١٩٩٣ هو العام الذي حصل فيه الإقليم على أعلى نسبة من هذه المعونات خلال سنوات الدراسة وهى ٤٥,٥٣% من المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، و١٢,٨% من المعونات الغذائية العالمية. وفي عام ١٩٩٢ حصل الإقليم على أعلى نسبة من المعونات العالمية ١٧,٣٩%. وعلى الرغم من تذبذب الكميات المقدمة إلى الإقليم ارتفاعا في بداية التسعينيات وانخفاضا فى عام ٢٠٠٠، إلا أن عام ٢٠٠٠ هو من الأعوام التي حصل فيها الإقليم على كمية تزيد قليلا عن نصف ما حصل عليه في عام ١٩٩١، ولذلك فإن نصيب الإقليم من المعونات العالمية في هذا العام، وهو ٥,١٥% يقل عن بداية الفترة (٨,٣٩% في عام ١٩٩١)، في حين أن نصيب الإقليم من المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء هو ١٤,٨٨% مقارنة بـ ٢٦,٤٥% في عام ١٩٩١، أي أن الاتجاه العام هو

(١) WFP Official Site: **Southern Africa Region.. op. cit.**, p. 1

(٢) WFP Official Site: **Southern Africa Crisis.. op. cit.**, p. 6.

تناقص الكميات المقدمة إلى الإقليم، وتبعا لذلك تراجع نصيبه من كل من المعونات الغذائية العالمية وتلك المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.(١)

وعن نصيب دول الإقليم من المعونات الغذائية العالمية، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٦٦) الخاص بنصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية خلال سنوات الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، تعد موزمبيق أكثر دول الإقليم حصولا على المعونات الغذائية العالمية خلال النصف الأول من التسعينيات (٦,٨٤% من الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٢)، ثم بدأ نصيبها في التراجع خلال النصف الثاني بحيث وصل إلى ٠,٩% في عام ١٩٩٩، في حين شهد نصيب أنجولا تزايدا من عام ١٩٩٤ حتى نهاية الفترة (باستثناء عام ١٩٩٩ الذي حصلت فيه على ٠,٨٩%)، كذلك حصلت مالاوي على نسب معقولة فى بداية الفترة، ثم شهد نصيبها تراجعا مستمرا منذ عام ١٩٩٦، كما حصلت زامبيا على نصيب يعتد به خلال العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣، وهما نفس العامين اللذين حصلت فيهما زيمبابوى على نسب معقولة أيضا. وفيما عدا ذلك فإن نصيب دول الإقليم ضئيل، وتعد موريشيوس أقل دول الإقليم حصولا على المعونات الغذائية العالمية، بل إن هناك سنوات لم تحصل فيها على أية معونات غذائية.

ويوضح الجدول رقم (٦٧) نفس الاتجاهات السابقة للنصيب النسبي لدول الإقليم من المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال سنوات الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، وقد وصل أعلى نصيب حصلت عليه أنجولا من المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ٩,٨٢% في عام ١٩٩٦، وبالنسبة لمالاوي فهو ١١,٠٨% في عام ١٩٩٣، وكذلك حصلت موزمبيق على ١٦,٨٨% من هذه المعونات في عام ١٩٩٢، في حين أن أعلى نسبة حصل عليها كل من زامبيا وزيمبابوى هي ٧,٥٤% في عام ١٩٩٢، و١٠,٩٥% في عام ١٩٩٣ على التوالى.

أما الجدول رقم (٧٤) فيوضح نصيب دول الإقليم من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم خلال نفس الفترة الزمنية، وقد حصلت موزمبيق على النصيب الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، والذى وصل إلى ٥٠,٨٧% في عام ١٩٩١، أما أقل نصيب فهو ٢٠,٥٩% في عام ١٩٩٣، وقد احتلت المرتبة الأولى في الحصول على الكم الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم فى النصف الأول من القرن العشرين، تليها زيمبابوى وزامبيا في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، ثم أنجولا. وفي النصف الثاني من التسعينيات جاءت

(١) WFP Official Site: **2000 Global.. op. cit.,** Table No. 15.

أنجولا في المرتبة الأولى، إذ وصل نصيبها إلى ٤٩،١٩% في عام ٢٠٠٠، تليها موزمبيق، كذلك حصلت مالاوي على نسبة يعتد بها من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، وإن كانت قد شهدت تراجعا خلال فترة الدراسة (٢١,٧٩% في عام ١٩٩١ و٦,٠١% في عام ٢٠٠٠)، كما حصل كل من ليسوتو ومدغشقر على نسب يعتد بها من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم. ويلاحظ إنه فى عام ٢٠٠٠ لم تحصل كل من بتسوانا وسوازىلاند على أية معونات غذائية، وبالتالى فلن تظهر فى مجموعة الجداول التفصيلية التى تضم التوزيع النمطى والسلعى للمعونات الغذائية فى عام ٢٠٠٠.

ثانيا: التوزيع النمطي للمعونات الغذائية في الإقليم:

يوضح الجدول رقم (٧٠) التوزيع النمطي للمعونات الغذائية المقدمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء - ومنها دول أفريقيا الجنوبية - خلال عام ٢٠٠٠، ومنه يمكن التعرف على الأهمية النسبية لأنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى دول أفريقيا الجنوبية. ويلاحظ أن ناميبيا حصلت على كل معوناتها الغذائية في صورة معونات طوارئ، في حين حصلت ليسوتو وزيمبابوى على كل معوناتهما الغذائية في صورة مشروعات، وجاءت أنجولا في المرتبة الثانية من حيث حصولها على القدر الأكبر من معوناتها الغذائية في صورة طوارئ (٨٩,٧٦%). كما تبين مساهمة المشروعات بالنصيب الأكبر في إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى كل من: مالاوي ومدغشقر وزامبيا وموزمبيق بنسب ٨٥,٥٦% و ٧٦,٨٣% و ٦٨,٣% و٦١,٨٣% على التوالي. أما عن معونات البرامج، فيلاحظ أن كلاً من موزمبيق وزامبيا لم تحصلا على أية معونات في صورة برامج، وأن أهميتها النسبية محدودة في إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى دول الإقليم، إذ إن أعلى مساهمة لها هي ١٤,٤٤% في مالاوي.

ويوضح الجدول رقم (٧٥) نصيب كل دولة من دول الإقليم من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة له خلال عام ٢٠٠٠ موزعة حسب النمط، وقد حصلت أنجولا على النصيب الأكبر من معونتي الطوارئ والبرامج (٧٦,٣٥% و ٧٠,٧٦% على التوالي)، في حين حصلت موزمبيق على النصيب الأكبر من معونات المشروعات المقدمة إلى الإقليم (٤٤,٠٢%)، وجاءت في المرتبة الثانية من حيث الحصول على معونة الطوارئ المقدمة إلى الإقليم (١٦,٩٥%)، في حين جاء كل من مدغشقر ومالاوي في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث الحصول على معونتي المشروعات والبرامج، إذ حصلت مدغشقر على ١٦,١٩% و١٥,٥٦% من معونات المشروعات والبرامج على التوالي، أما مالاوي فقد حصلت على ١٤,٢٣% و ١٤,١٩% من نمطي المعونات سابقة الذكر على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (٧٦) نصيب إقليم أفريقيا الجنوبية ودوله من أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠٠٠، فقد حصل الإقليم على ١١,٨٤% من معونات الطوارئ المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٤,١١% من معونات المشروعات، و١٧,٩٥% من معونات البرامج، أي أن الإقليم حصل على ربع معونات المشروعات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وقد جاءت أنجولا في المرتبة الأولى بين دول الإقليم من حيث الحصول على معونتي الطوارئ والبرامج المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، واحتلت موزمبيق المرتبة الأولى من حيث الحصول على معونات المشروعات والمرتبة الثانية من حيث الحصول على معونات الطوارئ. وقد حصلت أنجولا على ٩,٠٤% من معونات الطوارئ المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، و١٢,٧% من معونات البرامج المقدمة إليها، في حين حصلت موزمبيق على ١٠,٦% من معونات المشروعات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وتوضح باقي النسب أن دول الإقليم تحصل على نسب محدودة أو ضئيلة للغاية من أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

ويوضح الجدول رقم (٧٧) نصيب دول الإقليم من المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي في عام ٢٠٠٠ وفقا للأنماط الرئيسية الثلاثة، حيث حصل الإقليم على ٦,٠٢% من معونات الطوارئ العالمية، و٧,٦% من معونات المشروعات العالمية، و١,٢% من معونات البرامج العالمية، فى حين حصلت أنجولا على ٤,٥٩% من معونات الطوارئ، أما موزمبيق فحصلت على ٣,٣٤% من معونات المشروعات العالمية، وباقي النسب محدودة ولا يعتد بها.

ثالثا: التوزيع السلعي:

يوضح الجدول رقم (٣٧) توزيع المعونات الغذائية تبعا لنوع السلع على دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، وتعد الحبوب هي صاحبة النصيب الأكبر في المعونات المقدمة إلى دول الإقليم، إذ حصلت مالاوي على ٩٩,٥٢% من معوناتها في صورة حبوب، أما أقل مساهمة للحبوب فى الهيكل السلعى فحصلت عليها مدغشقر وهى ٥٠,٨٨%، فى حين حصلت ليسوتو على ٦٨,٦٧% من معوناتها الغذائية في صورة حبوب. وعن باقي دول الإقليم فتزيد مساهمة الحبوب في الهيكل السلعي للمعونات الغذائية عن ٨٠% كما فى أنجولا وناميبيا وزامبيا، وعن ٩٠% كما فى زيمبابوى وموزمبيق.

وعن الهيكل السلعي للمعونات الغذائية من الحبوب المسلمة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠، يتبين من الجدول رقم (٣٨) أن الحبوب الخشنة هي صاحبة النصيب الأكبر من إجمالي الحبوب المقدمة كمعونات غذائية إلى كل من ليسوتو ١٠٠%، وناميبيا ٦٦,٧٢%، وأنجولا ٦١,٩٤%، وزامبيا ٥٩،٢٣%، زيمبابوى ٥٠,٥٥%، في حين حصلت مدغشقر على

النصيب الأكبر لها من حبوب المعونات الغذائية في صورة أرز (٥١,٩٦%)، وحصل كل من مالاوي وموزمبيق على ٥٤% تقريبا من حبوب معوناتهما الغذائية في صورة قمح، وهو ما يدل على تنوع الهيكل السلعي للمعونات الغذائية المقدمة إلى دول أفريقيا الجنوبية.

ويوضح الجدول رقم (٣٩) الهيكل السلعي للمعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة إلى دول أفريقيا الجنوبية في عام ٢٠٠٠، ويلاحظ منه وجود تنوع في حصول دول الإقليم على السلع الغذائية من غير الحبوب كمعونات، فمثلا حصلت أنجولا على ٥٢% من معوناتها من غير الحبوب في صورة زيوت ومواد دهنية و ٤٠% في صورة بقوليات، في حين حصلت ليسوتو على الكم الأكبر من معوناتها من غير الحبوب في صورة بقوليات ٧٠,١٩% والباقي في صورة زيوت ومواد دهنية، أما مدغشقر فقد حصلت على الزيوت والمواد الدهنية بنسبة ٩٢,٥٤% من المعونات الغذائية من غير الحبوب، وبالنسبة لمالاوي فقد مثلت منتجات الألبان نسبة ٥٤,٠٤% من معوناتها الغذائية من غير الحبوب، وتعد موزمبيق الأكثر تنوعا في الحصول على سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب (البقوليات ٣٨,٤٤%، ثم الأصناف الأخرى ٣٢,٨%، ثم الزيوت والمواد الدهنية ٢٧,١٤%)، وبالنسبة لناميبيا فقد حصلت على ٦٣,٧١% من معوناتها الغذائية من غير الحبوب من البقوليات، كذلك حصلت زامبيا على نصف معوناتها الغذائية من أنواع غير محددة من المعونات الغذائية من غير الحبوب، أما زيمبابوى فهي الأقل تنوعا في هيكلها السلعي من غير الحبوب، إذ حصلت على ٩٥,٩٦% من هذه المعونات في صورة بقوليات. وعلى الرغم من وجود تنوع في التوزيع ما بين الدول إلا أن القدر الأكبر من نصيب كل دولة يتركز في نوع أو اثنين فقط من غير الحبوب، ويلاحظ عدم حصول أية دولة من دول الإقليم على اللحوم والأسماك باستثناء أنجولا بنسبة ضئيلة جدا، كذلك أتت منتجات الألبان في المرتبة الأخيرة من حيث نصيبها من إجمالي السلع من غير الحبوب المقدمة كمعونات غذائية باستثناء مالاوي.

ويوضح الجدول رقم (٧٨) نصيب دول الإقليم من أنواع حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم فى عام ٢٠٠٠، إذ حصلت أنجولا على القدر الأكبر من حبوب المعونات الغذائية ٤٩,١٢%، تليها موزمبيق ٢٧,٨٤%، كذلك حصلت زامبيا ومالاوي على نسب يعتد بها من معونات الحبوب المقدمة إلى الإقليم. ولأن أنجولا هي أكثر دولة فى الإقليم حصولاً على حبوب المعونات الغذائية فهي أكثر دولة حصولاً على القدر الأكبر من كافة أنواع حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم باستثناء القمح والدقيق اللذين تحصل موزمبيق على القدر الأكبر منهما (٤٧,٠٩%). كما حصلت مدغشقر على نسبة معقولة من الأرز والغذاء المركب/ المخلط، كذلك حصلت موزمبيق على نسبة معقولة من الحبوب الخشنة.

ويوضح الجدول رقم (٧٩) نصيب دول أفريقيا الجنوبية من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، فقد استحوذ إقليم أفريقيا الجنوبية على ١٤,٠٩% من إجمالي الحبوب المقدمة كمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى ٨,١٧% من القمح، و٢٥,٣٥% من الأرز، و٢٢,٣٧% من الحبوب الخشنة، و١٣,٦٦% من الغذاء المركب / المخلط، وحصلت أنجولا على ٦,٩٢% من إجمالي حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، تليها موزمبيق بنسبة ٣,٩٢%. وبالنسبة لمعونات الأرز والحبوب الخشنة، فقد حصلت أنجولا على حوالي ١٤% من هذه السلع المقدمة كمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء، أما مدغشقر فقد حصلت على ٥,٧٢% من الأرز المقدم كمعونات من الحبوب، وبالنسبة لموزمبيق فلم تحصل إلا على ٤,٨٤% من الحبوب الخشنة المقدمة كمعونات، أما باقي النسب فهي ضئيلة ولا يعتد بها.

ويوضح الجدول رقم (٨٠) نصيب الإقليم ودوله من إجمالي حبوب المعونات الغذائية المقدمة على المستوى العالمي خلال عام ٢٠٠٠، فقد حصل الإقليم على ٤,٩٦% من حبوب المعونات الغذائية العالمية، و١٢,٢٩% من الحبوب الخشنة، و٥,٦% من الغذاء المركب / المخلط، و٣,٨٦% من الأرز، و٢,٦٥% من القمح ودقيقه، وحصلت أنجولا على ٢,٤٤% من إجمالي حبوب المعونات الغذائية العالمية، و ٧,٣% من معونات الحبوب الخشنة، و٣,٨١% من الغذاء المركب / المخلط، وباستثناء حصول موزمبيق على ٢,٦٦% من معونات الحبوب الخشنة فإن باقي النسب ضئيلة.

وبالنسبة للتوزيع السلعي للمعونات الغذائية من غير الحبوب، يوضح الجدول رقم (٨١) نصيب دول الإقليم من السلع من غير الحبوب المقدمة كمعونات إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠. وقد جاءت أنجولا في المرتبة الأولى من حيث الحصول على السلع من غير الحبوب وكافة أنواعها إذ حصلت على ٥٠% من إجمالي غير الحبوب، و١٠٠% من اللحوم والأسماك، و٦١% من البقوليات، و٤١% من منتجات الألبان المقدمة كمعونات غذائية إلى الإقليم، تليها مدغشقر في المرتبة الثانية من حيث الحصول على إجمالي المعونات من غير الحبوب المقدمة إلى الإقليم، ثم موزمبيق، واحتلت زامبيا وموزمبيق المرتبتين الأولى والثانية من حيث الحصول على الأصناف الأخرى من غير الحبوب، كما احتلت موزمبيق المرتبة الثانية من حيث الحصول على منتجات الألبان.

ويوضح الجدول رقم (٨٢) نصيب الإقليم من المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠، حيث استحوذ الإقليم على ٢١,٠١% من إجمالي غير الحبوب المقدم إلى أفريقيا جنوب الصحراء، و٢٠,٤١% من منتجات الألبان،

و٢٢% من اللحوم والأسماك، و٢٦% من الزيوت والمواد الدهنية، و١٤% من البقوليات، و٢٨% من الأصناف الأخرى، وحصلت أنجولا على ١٠,٤٢% من إجمالي غير الحبوب المقدم إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى ٢٢% من اللحوم والأسماك المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وعن ترتيب حصول دول الإقليم على السلع من غير الحبوب المقدمة كمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء فهومماثل للترتيب السابق الذكر على مستوى الإقليم.

ويدعم الاتجاهات السابقة الجدول رقم (٨٣) الذي يوضح نصيب إقليم أفريقيا الجنوبية ودوله من السلع من غير الحبوب المقدمة كمعونات غذائية على المستوى العالمي، إذ حصل الإقليم على ٦,٣٨% من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة من غير الحبوب، و٢,٢٦% من منتجات الألبان، و٠,٩١ % من اللحوم والأسماك، و١٠,٣% من الزيوت والمواد الدهنية، و٣,٧٦% من البقوليات، و ١٢,٨٩% من الأصناف الأخرى، وحصلت أنجولا على ٣,١٧% من إجمالي غير الحبوب المقدم كمعونات غذائية على المستوى العالمي، ثم مدغشقر بنسبة ١,٤٨%، ويلاحظ أن باقي النسب ضئيل ولا يعتد به باستثناء حصول مدغشقر على ٤,١٥% من الزيوت والمواد الدهنية المقدمة كمعونات من غير الحبوب على المستوى العالمي، وكذلك حصول موزمبيق على ٤,٧٤% من الأصناف الأخرى، وحصول كل من أنجولا وزامبيا على ٢,٨٣% و٥,٤% على التوالى من الأصناف الأخرى.

وقد توافرت بيانات عن التوزيع السلعي للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا الجنوبية في صورة سلسلة زمنية متصلة لعقد ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما توضحه الجداول من (٨٤) إلى (٩١)، إذ تم حساب نصيب أفريقيا الجنوبية من سلع المعونات الغذائية المقدمة على كل من المستوى العالمي ومستوى أفريقيا جنوب الصحراء، فالجدول رقم (٨٤) يوضح نصيب الإقليم من حبوب المعونات الغذائية، والذى حصل على نسبة معقولة من الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء كمعونات. ففي عام ٨٥ / ١٩٨٦ حصل الإقليم على أدنى نسبة ١٤,٥٥%، أما أعلى نسبة فهي ٣٥,٠٥% في عام ٨٨ / ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن هذه النسبة في بداية فترة الدراسة كانت ١٧,٠٤% إلا أنها تضاعفت في آخر الفترة لتصل إلى ٣٤,١٥% في عام ٩١ / ١٩٩٢، وكذلك حصل الإقليم على نصيب لا بأس به من حبوب المعونات الغذائية العالمية وهو ٤,٥% في عام ٨٠ / ١٩٨١، ثم تضاعف ليصل إلى ١٠,٨٧% في عام ٩١ / ١٩٩٢.

وعن نصيب الإقليم من القمح يوضح الجدول رقم (٨٥) تناقص نصيب الإقليم من القمح المقدم كمعونات على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء وعلى المستوى العالمي. وعلى الرغم من زيادة هذه النسبة إلى ٢٣,١٩% من القمح المقدم إلى أفريقيا جنوب الصحراء في

عام ٨١ / ١٩٨٢، إلا أنها استمرت في التناقص لتصل إلى ٩,٠٣% في عـــام ٩١ / ١٩٩٢. وقد وصلت أدنى نسبة إلى ٨,٨% في عام ٩٠ / ١٩٩١. أما عن نصيب الإقليم من معونـــات القمـــح العالميـــة فلم تتعد ٥٤,٠٤% في عام ١٩٨٥/٨٤ و١٩٨٩/٨٨، بـــل إنـــه فـــي عـــام ١٩٩١/٩٠ وصل إلى أدنى قيمة له وهو ١,٩٥%.

ويوضح الجدول رقم (٨٦) نصيب الإقليم من الأرز المقدم كمعونات غذائيـــة عالميـــة وكذلك المقدم إلى أفريقيا جنوب الصحراء، فقد حصل الإقليم على ٣٥,٥٩% من الأرز المقـــدم كمعونات غذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٨٦ / ١٩٨٧، وعلى الرغم من تزايـــد هذه النسبة منذ بداية فترة الدراسة إلا أنها شهـــدت تناقصـــا لتصل إلى ١٢,٠١% فـــي عـــام ٩١ / ١٩٩٢، وقد حصل الإقليم على نسب متفاوتة من الأرز المقدم كمعونات غذائيـــة علـــى المستوى العالمي، إذ حصل وصلت هذه النسبة في أعلى قيمة لها إلى ١٩% فـــي عـــام ٨٦ / ١٩٨٧، في حين أنها في بداية فترة الدراسة كانت ٣,٧% في عام ٨٠ / ١٩٨١، ثم تناقصت لتصل في نهاية فترة الدراسة إلى ٦,٦%.

أما بالنسبة للحبوب الخشنة فيوضح الجدول رقم (٨٧) حصول الإقليـــم علـــى نســـب متزايدة من تلك الحبوب المقدمة كمعونات إلى أفريقيا جنـــوب الصحـــراء، وكذلـــك المقدمـــة كمعونات على المستوى العالمي، فقد شهد نصيب الإقليم تزايدا من الحبوب الخشـــنة المقدمـــة إلى أفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى ٧٦,٣٦% في عام ٩١ / ١٩٩٢، والـــذى بـــدأ مـــن ١٩,١٣% في عام ١٩٨١/٨٠، وبالمثل بالنسبة لنصيب الإقليم من الحبوب الخشـــنة المقدمـــة كمعونات غذائية عالمية، فقد تزايدت مـــن ١٠,٤٣% فـــي عـــام ٨٠ / ١٩٨١ لتصـــل إلـــى ٣٢,٠٥% في عام ١٩٩٢/٩١.

وعن السلع الأخرى من غير الحبوب التي يتم تقديمها كمعونات غذائية، فقـــد حصـــل الإقليم على نسبة من اللبن المجفف المقدم كمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء تراوحت بيـــن ١٢,٣٢% في عام ١٩٨٦ و٢٣,٥٦% في عام ١٩٨٢. وعلى الرغم من تذبذب هـــذه النســـبة خلال سنوات الدراسة (١٩٨٢ - ١٩٩١)، إلا أنه في عام ١٩٩١ وصلت هـــذه النســـبة إلـــى ٢٠,٨٨%. وقد شهد نصيب الإقليم من اللبن المجفف المقدم كمعونات غذائية عالمية تناقصـــا إلى النصف خلال سنوات الدراسة من ٦,٥٤% في عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٣,٩% فـــي عـــام ١٩٩١، وأعلى نسبة حصل عليها الإقليم من اللبن المجفف المقدم كمعونات غذائية عالمية هـــي ٧,٠١% في عام ١٩٨٤ كما يتضح من الجدول رقم (٨٨).

وبالنسبة لمنتجات الألبان الموضحة في الجدول رقم (٨٩) فقد ارتفع نصيب الإقليم مـــن هذه السلعة المقدمة كمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء من ٣١,٢% في عام ١٩٨٢ ليصـــل

إلى ٧٢,٩٢% في عام ١٩٩١، في حين وصلت أعلى نسبة في عام ١٩٨٧ إلـــى ٨١,٣٧%. وبالنسبة لنصيب الإقليم من المعونات العالمية من منتجات الألبان فقد شهد نفس الاتجـــاه مـــن حيث التزايد من ٤,٩٩% في عام ١٩٨٢ إلى ٨,٠٨% في عام ١٩٩١، كما أن أعلـــى نســـبة هي ١٩,٢٣% فى عام ١٩٨٧.

وبالنسبة للزيوت النباتية، فإن أعلى نسبة حصل عليها الإقليم سواء من تلـــك المقدمـــة إلى أفريقيا جنوب الصحراء أو على المستوى العالمي كانت في عام ١٩٨٧ وهـــي ٥٢,٧٩% و ٧,٧٧% على التوالي. وعلى الرغم من ثبات نصيب الإقليم من الزيوت النباتية المقدمة إلـــى أفريقيا جنوب الصحراء في نهاية فترة الدراسة مقارنة بأولـــها (١٧,٦٨% فـــي عـــام ١٩٨٢ و١٨,٨٩% في عام ١٩٩١)، إلا أن نصيب الإقليم من الزيوت النباتية كمعونات عالميـــة قـــد شهد تزايداً من أول سنوات الدراسة من ٢،٧٧% فى عام ١٩٨٢ ليصل إلى ٦,١٣% في عـــام ١٩٩١، وهو الموضح في الجدول رقم (٩٠).

ويوضح الجدول رقم (٩١) نصيب إقليم أفريقيا الجنوبية من المسلي المقدم كمعونـــات غذائية على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء والمستوى العالمي، حيث شـــهد نصيـــب الإقليـــم تذبذبا خلال سنوات الدراسة، إذ وصلت أعلى نسبة حصل عليها الإقليم مـــن المســـلي المقـــدم كمعونات إلى أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٤٧,٠٣% في عام ١٩٨٧، في حين أن اقل نســـبة مساهمة هي ٥,٣٨% في عام ١٩٩٠، وبالمثل بالنسبة لنصيب الإقليم مـــن المســـلي المقـــدم كمعونات غذائية عالمية والذى تراوحت النسبة المتحصل عليها منه ما بين ٦,٠٦% في عـــام ١٩٨٧ و ٠,٧٣% في عام ١٩٩٠.

ويلاحظ مما سبق أن هناك تماثلاً في اتجاه الارتفاع والانخفاض في نصيب الإقليم مـــن سلع المعونات الغذائية المقدمة سواء على المستوى الأفريقي أو على المستوى العالمي.

وعن نصيب دول أفريقيا الجنوبية من سلع المعونات الغذائية خلال ثمانينيـــات القـــرن العشرين أوضحت الإحصائيات أن موزمبيق وزامبيا ومدغشقر هي الأكـــثر حصـــولا علـــى الحبوب وعلى معونات القمح والأرز تليهم موريشيوس وأنجولا، في حين حصلـــت مـــالاوي على القدر الأكبر من الحبوب الخشنة، أما أنجولا فهي أكثر دول الإقليم حصولا على معونـــات اللبن المجفف، في حين حصل كل من مالاوي وموريشيوس على النصيب الأكبر من منتجـــات الألبان. وتعد زامبيا هي أكثر دول الإقليم حصولا على الزيوت النباتية تليها موزمبيـــق، أمـــا بالنسبة للمسلي فقد حصل كل من أنجولا وموزمبيق وزيمبابوى ومالاوي على النصيب الأكـــبر المقدم كمعونات غذائية. ويلاحظ تطابق هذه النتائج بالنسبة لنصيب دول أفريقيا الجنوبية مـــن

المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، أو نصيبها من المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك نصيبها على المستوى العالمي.(١)

رابعا: الصيغ الحديثة في تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا الجنوبية:

أ- المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية:

يعد إقليم أفريقيا الجنوبية أكثر الأقاليم الأفريقية عرضا وتلقيا للمعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، وترجع جذور هذا الاتجاه إلى عام ١٩٨٠، حيث شهدت زيمبابوى طفرة في إنتاج الذرة خلال عامي ٨٠ / ١٩٨١ و ٨١ / ١٩٨٢ مع وجود شبكة نقل جيدة بموزمبيق. وقد قام المانحون بشراء الذرة من زيمبابوى مقابل تقديم القمح لها وتقديم الذرة كمعونات غذائية إلى موزمبيق. وفى إطار هذه العملية قدم ٢٠ مانحاً الخبرة الفنية وأدوات النقل والخدمات اللوجيستية اللازمة لإتمام عملية المعاملات الثلاثية. وبنهاية عام ١٩٨٣ قدمت زيمبابوى أكثر من ٤٠٠ ألف طن من الذرة إلى ١٨ دولة أفريقية لاستهلاكها كمعونات سواء في حالات الإغاثة أو كعائد عيني في مشروعات التنمية، كما قام الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٤ بشراء ١٠ آلاف طن ذرة من مالاوي وتقديمها لبعض دول الإقليم، إلا أن مالاوي لم تستمر كدولة موردة لسلع المعونات الغذائية بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بها.(٢)

وفي عام ١٩٨٤، حقق كل من زيمبابوى ومالاوي فائضاً غذائياً في الذرة، في حين حقق كل من بتسوانا وزامبيا وموزمبيق عجزاً حاداً في الإنتاج الغذائي وبخاصة الذرة مع وجود فائض معقول من القمح، إلا أن اتجاه التبادل ما بين هذه الدول كان محدودا للغاية بسبب عدم كفاية كميات القمح المعروضة للمبادلة مع الذرة المنتجة، كما أن هناك اختلافات في أنماط الاستهلاك الغذائي السائدة ما بين دول الإقليم، لذلك لم يتم توجيه هذه السلع إلى المعاملات الثلاثية أو حتى إلى التجارة الإقليمية، ولم تتم الاستفادة من هذا الوضع إلا مع تدخل الدول والهيئات المانحة، حيث قامت الولايات المتحدة بتقديم ثلث احتياجات الغذاء في موزمبيق بالاعتماد على المعاملات الثلاثية، وبناء عليه قامت الولايات المتحدة بتقديم القمح إلى كل من زيمبابوى ومالاوي مقابل الذرة الذي قدمته إلى موزمبيق، وتلا ذلك شراء الحبوب الخشنة من مالاوي وزيمبابوى وكينيا وتقديمها كمعونات غذائية إلى دول العجز الغذائي في الإقليم وهى أنجولا وبتسوانا وليسوتو وموزمبيق وزامبيا.(٣)

---

(١) FAO: **Food Aid in Figures.. op. cit.,** pp. 52 – 82.

(٢) Edward Clay and Charlotte Benson: **Aid for Food.. op. cit.,** pp. 30 – 35.

(٣) Mudziviri T. Nziramasanger: "Food Aid, Trade and Economic Development in SADCC", in: Coralie Bryant (ed.): **Poverty, Policy and Food Security in Southern Africa,** (Boulder: Lynne Rinner Publishers, 1985), pp. 225 – 228.

وفي عام ١٩٨٦ تم تبادل ٧ آلاف طن من الذرة في زيمبابوى مقابل ٩٦٠٠ طن من قمح الولايات المتحدة مع إرسال الذرة إلى موزمبيق، كما تم استبدال ٣٠٠٠ طن من الذرة من مالاوي مقابل ١٤٠٠ طن من القمح لإرسالها إلى موزمبيق أيضا.(١)

كذلك قام كل من كندا وأستراليا بتقديم القمح كمعونات غذائية إلى زيمبابوى ومبادلته بفائض الذرة الذي تم تقديمه كمعونات إلى دول أخرى في الإقليم. ومن أهم نماذج المشتريات المحلية في أفريقيا الجنوبية تقديم الحبوب كمعونات غذائية في حضر زامبيا وتوزيعها على المطاحن لتصنيع الوجبات التي يتم تقديمها في مناطق العجز الغذائي.(٢)

تعد عملية "قطار الذرة" التى بدأت فى عام ١٩٨١ من أهم وأكبر عمليات المعاملات الثلاثية سواء على مستوى إقليم أفريقيا الجنوبية أو حتى على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء، حيث اعتمدت الدول المانحة على تقديم الذرة المنتجة فى زيمبابوى كمعونات غذائية إلى دول الجوار التى تعانى من حالة العجز الغذائى. وقد قدم برنامج الغذاء العالمي المساعدات في عمليات نقل وتخزين وتجهيز الذرة لتقديمها إلى دول إقليم أفريقيا الجنوبية، ثم ما لبثت وأن امتدت إلى دول أفريقية أخرى خارج الإقليم.(٣)

وقد أدى نجاح هذه العمليات إلى توسع المانحين في الاعتماد على هذه الآلية لتقديم المعونات الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن إقليم أفريقيا الجنوبية لا يزال هو أكثر الأقاليم الأفريقية حصولا على المعونات الغذائية بالاعتماد على هذه الآلية. وتبعاً لإحدى إحصائيات الفاو، حصل الإقليم على نسب متزايدة من المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية التي تمت في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ٨٧ / ١٩٨٨ حتى ٩١ / ١٩٩٢، وقد تراوحت هذه النسب ما بين ٥٦% في عام ٨٧ / ١٩٨٨، ثم ما لبثت أن تزايدت لتصل إلى ٧٢% في عام ٩١ / ١٩٩٢، كذلك شكلت هذه المعاملات في إقليم أفريقيا الجنوبية نسبة يعتد بها من إجمالي المعاملات على المستوى العالمي خلال نفس الفترة؛ ففي عام ٩١ / ١٩٩٢ سجلت هذه المعاملات في الإقليم نسبة ٢٣% من الإجمالي العالمي، فى حين سجلت نسبة ٣٥% في العام السابق مباشرة (١٩٩١/٩٠)، وهى أعلى نسبة خلال فترة الدراسة. (٤)

وخلال الأزمة الغذائية في عام ٢٠٠٠ تم الحصول على سلع المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا الجنوبية من عدد من الدول الأفريقية هي: جمهورية جنوب أفريقيا

(١) **Ibid** ., p. 229.

(٢) Mark Thomas et. al.: **op. cit., p.** 58.

(٣) **Ibid.**, p. 64.

(٤) FAO: **Food Aid in Figures .. op. cit.**, pp. 50, 51.

وموزمبيق وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا، مع تحديد الكميات والأسعار المتداولة فى السوق المحلية، بحيث لا يؤدي دور برنامج الغذاء العالمي كمشتري للسلع الغذائية إلى زيادة أسعار هذه السلع في الأسواق التجارية المحلية والإقليمية. ومن المتوقع أن يحصل برنامج الغذاء العالمي على ٥٠ ألف طن من الحبوب من إقليم أفريقيا الجنوبية، وكذلك كميات تتراوح ما بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف طن من إقليم البحيرات العظمى.(١)

وقد قدم كل من موزمبيق وتنزانيا وكينيا وأوغندا جزءاً من فوائض الإنتاج الغذائي بها إلى دول إقليم أفريقيا الجنوبية التي تعاني من حالات العجز الغذائي، وقد استطاعت هذه الدول توفير ٢٢٠ ألف طن من الحبوب منها ١٠٠ ألف طن مقدمة من موزمبيق إلى مالاوي.(٢)

وقد توافرت بيانات متسقة عن هذه المعاملات في إقليم أفريقيا الجنوبية لعام ٢٠٠٠ بحيث أمكن الحصول على بعض المؤشرات والاتجاهات لهذه الآلية الجديدة في تقديم المعونات الغذائية، إذ يوضح الجدول رقم (٤٩) التوزيع السلعي لكل من الواردات والمشتريات المحلية المقدمة إلى دول إقليم أفريقيا الجنوبية في عام ٢٠٠٠، ويتضح منه أن الحبوب هي صاحبة النصيب الأكبر من المعونات الغذائية سواء تلك المقدمة كواردات أو كمشتريات محلية باستثناء مدغشقر التى تسهم الحبوب بنسبة ٤٧,٣٢% من وارداتها من المعونات الغذائية، وكذلك أنجولا التي تشكل مشترياتها المحلية من غير الحبوب نسبة ٧٥,١٦% من إجمالي معوناتها الغذائية.

ويوضح الجدول رقم (٩٢) مساهمة كل من الواردات والمشتريات المحلية من سلع المعونات الغذائية المقدمة إلى دول إقليم أفريقيا الجنوبية مقسمة إلى حبوب وغير حبوب وإجمالي في عام ٢٠٠٠، فقد شكلت الواردات الكم الأكبر من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم (٨٩,٢٢%)، وكذلك تعد الواردات هي صاحبة النصيب الأكبر من الحبوب المقدمة كمعونات إلى دول الإقليم، وتعد أنجولا أعلى دول الإقليم حصولا على معوناتها الغذائية في صورة واردات ٩٩,٦٣%، تليها زيمبابوى بنسبة ٩٦,٣٣%، ثم مدغشقر بنسبة ٨٢,٧١%، أما أقل نسبة مساهمة للواردات من الحبوب فهي ٥٢,٥١% في زامبيا. أما عن مساهمة الواردات والمشتريات المحلية في سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب فقد تبين مساهمة الواردات من غير الحبوب في إجمالي المعونات الغذائية من غير الحبوب بنسبة ٩١,٨٥% في الإقليم، فى حين حصل كل من ليسوتو ومالاوي وناميبيا على كل معوناتهم الغذائية من غير الحبوب في صورة واردات، تليهم مدغشقر بنسبة ٩٥,٤%، وأقل نسبة مساهمة للواردات هي

(١) WFP Official Site: **Southern Africa Crisis.. op. cit.**, p. 23.

(٢) John Magrath et. al.: **op. cit.**, p. 9.

زامبيا بنسبة ٧٥,٦٨%. وعن نصيب الإقليم ودوله من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة في صورة واردات ومشتريات محلية في عام ٢٠٠٠، فقد شكلت الواردات نسبة ٩٤,٦٤% من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم، وبالنسبة لأنجولا أسهمت الواردات بنسبة ٩٨,٧٦%، تليها زيمبابوى بنسبة ٩٥,٣٥%، وأقل نسبة مساهمة هي ٥٦,٧٦% في زامبيا.

ويوضح الجدول رقم (٩٣) نصيب دول إقليم أفريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠ موزعة حسب مصدر العرض، واحتلت أنجولا المرتبة الأولى فى الحصول على المعونات الغذائية من الحبوب المقدمة إلى الإقليم، وكذا النسبة الأكبر من واردات الحبوب (٤٩,١١% و ٥٤,٨٥% على التوالي)، في حين أتت موزمبيق في المرتبة الثانية من حيث إجمالي واردات الحبوب (٢٧,٨٤% و ٢٧,١١%)، واحتلت زامبيا المرتبة الأولى فى المشتريات المحلية من الحبوب (٣٥,٩%)، تليها موزمبيق بنسبة ٣٤%، ثم مالاوي بنسبة ١٨,٢٧%، كذلك احتلت موزمبيق المرتبة الثانية من حيث حصولها على واردات الحبوب ٢٧,١١%.

أما عن الواردات والمشتريات المحلية من غير الحبوب، فقد احتلت أنجولا المرتبة الأولى من حيث الحصول على الإجمالي وعلى كل من الواردات والمشتريات المحلية (٤٩,٦% و ٥٠,٩% و ٣٤,٩%) على التوالي، ثم مدغشقر في المرتبة الثانية لكل من نسبة الإجمالي ونسبة الواردات (٢٣,١٩% و ٢٤,٠٩%) على التوالي، في حين أتت موزمبيق في المرتبة الثالثة من حيث حصولها على المشتريات المحلية من غير الحبوب ٢٠,٨٦%، وكذلك المرتبة الثالثة في الإجمالي (١٤,٣٧%)، واحتلت زامبيا المرتبة الثانية من حيث الحصول على المشتريات المحلية من غير الحبوب (٢٨,٥١%)، والمرتبة الرابعة في الحصول على الإجمالي من غير الحبوب (٩,٥٦%). وعن إجمالي المعونات الغذائية، أتت أنجولا في المرتبة الأولى لكل من الواردات والإجمالي، في حين أتت زامبيا في المرتبة الأولى من حيث حصولها على المشتريات المحلية الكلية، تليها موزمبيق والتي احتلت المرتبة الثانية أيضا من حيث الحصول على إجمالي الواردات وإجمالي المعونات الغذائية.

ويوضح الجدول رقم (٩٤) نصيب الإقليم ودوله من المعونات الغذائية من الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في صورة واردات ومشتريات محلية، فقد حصل الإقليم على ١٣,٧٦% من واردات الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى ١٧,٦% من المشتريات المحلية من الحبوب، وعلى ١٤,٠٩% من إجمالي الحبوب، في حين حصلت أنجولا على ٧,٥٥% من واردات المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، تليها موزمبيق بنسبة ٣,٧٣%، وأقل نسبة متحققة في الإقليم هي ٠,٠٥% في ناميبيا. أما عن

المشتريات المحلية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، فقد حصلت زامبيا على ٦,٣٢%، ثم موزمبيق على ٥,٩٨%، ومالاوي على ٣,٢٢%، وأقل نسبة هي ٠,١% في ناميبيا. وعن إجمالي المعونات الغذائية من الحبوب، حصلت أنجولا على ٦,٩٢%، تليها موزمبيق بنسبة ٣,٩٢%، وأقل نسبة هي ٠,٠٥% في ناميبيا. وعن نفس المؤشرات السابقة لغير الحبوب، أتت أنجولا في المقدمة سواء من حيث نصيبها من الواردات أوالمشتريات المحلية أوالإجمالي، تليها مدغشقر وإن جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الحصول على المشتريات المحلية من غير الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بعد زامبيا وموزمبيق، في حين حصل الإقليم على ١٢,٢٦% من واردات المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى ١٨,٥٦% و ٢١,٠١% من كل من المشتريات المحلية وإجمالي المعونات الغذائية. أما عن المؤشرات السابقة للإجمالي من الواردات والمشتريات المحلية، فقد حصل الإقليم على ١٤,٦١% من إجمالي واردات المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى ١٧,٧٢% من المشتريات المحلية، وعلى ١٤,٨٨% من الإجمالي الكلي، وقد جاءت أنجولا في المرتبة الأولى من حيث واردات المعونات الغذائية ومن الإجمالي، في حين احتلت المرتبة الرابعة من حيث المشتريات المحلية بعد زامبيا وموزمبيق ومالاوي.

ويوضح الجدول رقم (٩٥) نفس التوزيع المذكور في الجدولين (٩٣) و (٩٤) ولكن بالنسبة للمعونات العالمية، حيث حصل إقليم أفريقيا الجنوبية على ٤,٦٦% من واردات الحبوب العالمية، وعلى ١٠,٦٩% و ٤,٩٦% من المشتريات المحلية وإجمالي الحبوب العالمي، واحتلت أنجولا المرتبة الأولى بين دول الإقليم من حيث الحصول على المعونات الغذائية العالمية من غير الحبوب، إذ حصلت على ٣,١١% و ٤,٣٧% و٣,١٧% لكل من الواردات والمشتريات المحلية والإجمالي على التوالي، كذلك جاءت في المرتبة الأولى من حيث الحصول على واردات وإجمالي الحبوب المقدم كمعونات غذائية عالمية. أما عن نصيب باقي دول الإقليم من المشتريات المحلية من الحبوب العالمية، فقد حصلت زامبيا على النصيب الأكبر من هذه المشتريات. وبالنسبة لنصيب الإقليم ودوله من المعونات الغذائية العالمية من غير الحبوب المقدمة في صورة واردات ومشتريات محلية، فقد حصل الإقليم على ٦,١٢% من واردات غير الحبوب، وعلى ١٢,٥١% من المشتريات المحلية، وعلى ٦,٣٨% من الإجمالي، وجاءت أنجولا في المرتبة الأولى بين دول الإقليم من حيث الحصول على المعونات الغذائية العالمية من غير الحبوب، إذ حصلت على ٣,١١% و ٤,٣٧% و ٣,١٧% لكل من الواردات والمشتريات المحلية والإجمالي على التوالي. أما عن نصيب الإقليم ودوله من إجمالي المعونات الغذائية العالمية (حبوب وغير حبوب) المقدم في صورة واردات ومشتريات محلية، فقد حصل الإقليم على ٤,٨٥% من الواردات العالمية، وعلى ١٠,٨٩% و ٥,١٥% من كل من المشتريات المحلية وإجمالي المعونات الغذائية، وأتت أنجولا في المرتبة

الأولى من حيث حصولها على الواردات والإجمالي العالمي من المعونات الغذائية، في حين احتلت زامبيا المرتبة الأولى من حيث الحصول على المشتريات المحلية العالمية. وبصفة عامة تعد زامبيا أكثر دول الإقليم حصولا على معوناتهما الغذائية (حبوب وغير حبوب) في صورة مشتريات محلية، تليها موزمبيق، أما أنجولا فهي أكثر دول الإقليم حصولا على معوناتها الغذائية من غير الحبوب في صورة مشتريات محلية، وبالنسبة لمالاوي فقد احتلت المرتبة الثالثة بين دول الإقليم في الحصول على حبوب المعونات الغذائية في صورة مشتريات محلية، وأقل دول الإقليم حصولا على معوناتها الغذائية من الحبوب وغير الحبوب في صورة مشتريات محلية هي ناميبيا.

ب- دور برنامج الغذاء العالمي في تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا الجنوبية:

تعددت المشروعات التي أنشأها برنامج الغذاء العالمي في أفريقيا الجنوبية، وشملت العديد من القطاعات التنموية ومجالات الاستثمار البشري منذ عام ١٩٩١. فبالنسبة لمشروعات تغذية أطفال المدارس الابتدائية تم توفير وجبات من الذرة لـ ٢٩ ألف طالب في المناطق الأكثر فقرا في ناميبيا؛ وذلك للمساعدة في إزالة آثار سوء التغذية السائدة بعد الاستقلال، وبعد نجاح هذا المشروع تمت إقامة مشروع آخر لتقديم الوجبات إلى ٨٠ ألف طفل في المدارس الابتدائية بهدف مساعدة الحكومة في إزالة حالة عدم التكافؤ في النظام التعليمي، والتي نتجت عن ممارسة سياسة التمييز العنصري، كذلك تم البدء في مشروع مقصف المدرسة في بتسوانا، وامتدت هذه المشروعات لتشمل المدارس الابتدائية في الريف والحضر.(١)

أما عن مجال التنمية الريفية، فقد تم إنشاء عدد من حدائق الخضراوات في مناطق الرعي في ناميبيا، وكان الهدف الأساسي من هذه المشروعات هو التنوع في النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار لدى الأسر الفقيرة.(٢)

كذلك قدم برنامج الغذاء العالمي المساعدة للأفراد المتضررين من الأزمة الاقتصادية في مدغشقر، وذلك من خلال برنامج تحسين مستوى التغذية وزيادة الدخول لـ ٧٠ ألفاً من الأسر الحضرية الأكثر فقرا، بالإضافة إلى دور هذه المشروعات في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من حالة سوء التغذية من خلال تقديم أجور عينية للعاملين في مشروعات إعادة إعمار المناطق السكنية الأكثر تضررا في الحضر، وتقديم الأجور العينية للعاملين في مشروعات إعادة التأهيل والتسكين، كذلك تم تقديم الغذاء لـ ٩٢ ألف طفل مع مساعدة

(١) WFP: **Food Aid Review.. op. cit.,** pp. 91, 64.

(٢) **Ibid.,** p. 63.

المنظمات المحلية غير الحكومية في توفير الوجبات الغذائية وتقديمها للأطفال والشباب المشارك في مشروعات التدريب.(١)

ومن أجل مواجهة حالة الفقر في مدغشقر، تمت إقامة مشروع يهدف إلى إعادة تأهيل القوى العاملة، وتقديم برامج التغذية المجانية، وتوفير فرص معيشية أفضل لسكان الحضر وبالتحديد المجموعات الأكثر فقرا. وفي إطار هذا المشروع تم تقديم الغذاء مقابل العمل إلى ١٧٠ مواطناً في العاصمة بحيث يتلقى كل مواطن ٢كجم من الأرز مقابل يوم العمل في مشروعات إعادة تأهيل العاملين الأكثر فقرا في العاصمة. وطبقا لبرنامج التغذية يقدم برنامج الغذاء مقابل العمل نظاماً غذائياً إضافياً يضم بنوداً غذائية مثل الحبوب واللحوم والأسماك والخضراوات، وكذلك الفول والزيت يتم تقديمه للأطفال من سن ستة شهور إلى خمس سنوات، كما قدم برنامج الغذاء العالمي غذاء إضافيا يوميا للبالغين والشباب والأطفال في المراكز الاجتماعية التي تتم إدارتها من قبل الهيئات المانحة الأخرى. وقد تم تسكين ٥٠٠ عائلة مع توفير العمل المناسب لعائل هذه العائلات، وتدريب المزارعين على العمليات الزراعية.(٢)

وفي موزمبيق تم تقديم الغذاء كأجر عيني كامل وجزئي لعدد من العاملين المتضررين من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وبالتحديد العمالة المؤقتة في الحضر، ووصل عدد المنتفعين من هذا البرنامج إلى ٢٧٠٠ فرد من العاملين في مجال النقد الصحي ورصف الطرق، كذلك تم تقديم الغذاء لـ ٧٠٠ طفل يتيم بعد إيداعهم المؤسسات التعليمية، ولـ ٢٠٠٠ سيدة في برامج التدريب، و ٤٠٠٠ طفل في سن ما قبل دخول المدارس. وبعد وضع هذا البرنامج تحت الاختبار والتأكد من نجاحه تم التوسع فيه ليضم المزيد من المناطق المتضررة، كذلك تم تقديم المعونات الغذائية للعاملين في مجال رصف الطرق بحيث يحصل العامل في هذا المجال على السلع الغذائية بأسعار مدعمة، مع استعمال النقد الناتج عن بيع سلع المعونات الغذائية في إنشاء المدارس وتقديم التسهيلات الصحية والتأمينات والمعاشات لصالح هؤلاء العمال، وقد تم التنسيق ما بين هذا المشروع والبرنامج الحكومي الخاص بإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي.

أما في زامبيا فقد تم تقديم المعونات الغذائية لـ ٦٠٠٠ فرد من أكثر الجماعات تضررا في المناطق الريفية، وبخاصة العمالة المؤقتة، والتي شهد وضعها المعيشي تدهورا نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. ويشكل هذا البرنامج جزءاً من خطة الحكومة

---

(١) **Ibid.**, p. 93.

(٢) **Ibid.**, p. 62.

المحلية للتنمية الاجتماعية والتي يدعمها البنك الدولي باعتبارهـــا سياســـة تعويــض الفئـــات الاجتماعية المتضررة من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. وقد تلقى هذا البرنامج دعما من عدد من المانحين من خلال إنشاء مراكز رعاية صحية ووضع برنامج أمن غذائي. وقـــد تـــم استخدام المعونات الغذائية كحافز للعاملين في مجال رصف الطرق والنقد الصحي من خـــلال تقديم الغذاء المجاني في صورة وجبات جاهزة للعمال في مواقع العمل. ويعمل هذا المشـــروع على تحسين الأوضاع الصحية المتدهورة في مراكز الخدمات الصحية من خلال تقديم الرعايـة الصحية والغذائية لـــ ١١٠ آلاف طفل يعانون من حالة سوء التغذية.(١)

وقد أسهم برنامج الغذاء العالمي في العديد من المشروعات الخاصـــة بإعـــادة تـــأهيل وتسكين اللاجئين في كل من موزمبيق وزامبيا وزيمبابوى، وقد سبقت ذلك عمليات الإغاثة في كل من: بتسوانا وليسوتو ومالاوي وناميبيا وسوزاىلاند وزامبيا وزيمبابوى خلال تســـعينيات القرن العشرين، وكذلك المشروعات الموجهة لمساعدة ضحايا الجفاف والجنود المسرحين بعـد نهاية الحرب الأهلية في موزمبيق.(٢)

وعن دور برنامج الغذاء العالمي في مرحلة ما بعد الإغاثة والاتجاه إلى تنمية المنـاطق المضارة من الجفاف والحروب الأهلية، قام البرنامج بوضع عدة مشـــروعات محـل التنفيـذ تهدف إلى تأهيل المناطق المتضررة في عدد من دول الإقليم كما يلي:

١- موزمبيق: قام برنامج الغذاء العالمي بتوفير الغذاء لمائة ألف فرد يعملون في إنشاء السـكك الحديدية، وبناء المستشفيات والمؤسسات الحيوية الأخرى، كما تم تقديم الغـــذاء لمشـــروعات التدريب المهني للفقراء في العاصمة بهدف توفير فرص العمل لهم، وقـــد شـــارك فـــي هـــذا المشروع ثلاثة آلاف فرد يتلقى كل منهم الأجر مدفوعا فى صورة نقدية وعينية بحيث يكفـــي أسرة مكونة من خمسة أفراد. وفي مجال الاهتمام بالعملية التعليمية، تمت إعادة بناء المـــدارس وإصلاح الموجود منها مع توفير الغذاء المجاني لعشرين مركزاً تعليمياً، وكذلك تم تقديم الغذاء المجاني للسيدات المعيلات والأطفال في سن ما قبـــل دخـــول المـــدارس وللمتدربـــات فـــي المشروعات المنشأة للدخل، كما قدم البرنامج الأسماك مجانا لبيعها في السوق المحلية بأســـعار مدعمة، واستعمال إيرادات المبيعات في شراء البذور بهدف المساعدة في تحســـين الإنتاجيـــة الزراعية، كذلك قام بتقديم المساندة للأفراد المبعدين من خلال إعادة تسكينهم في مناطق مؤقتـة منذ عام ١٩٨٧.(٣)

---

(١) **Ibid.**, pp. 94, 95.

(٢) **Ibid.**, p. 96.

(٣) John Shaw: **Future Directions.. op. cit.**, p. 265.

٢- أنجولا: أسهم برنامج الغذاء العالمي في استقرار اللاجئين بعد عودتهم من زائير وزامبيا من خلال تقديم الغذاء ومستلزمات الزراعة لهم بحيث يمكنهم إعادة تعمير المناطق الريفية.(١)

٣- مالاوي: تمت إقامة عدد من المشروعات لامتصاص الطاقة الإنتاجية للاجئين من موزمبيق ومشاركتهم في مشروعات الغذاء مقابل العمل الموجهة إلى مجال الحفاظ على البنية الأساسية، وإنشاء المزيد منها، وكذلك إنتاج المحاصيل الغذائية.

٤- ليسوتو: استغلال الطاقة العاملة من النساء في مشروعات إنشاء الطرق في الريف، وكذلك مشروعات إنتاج غذاء الأطفال والتى تم إنشاؤها فى مالاوي أيضاً.(٢)

وقد تم نقل وتسليم المعونات الغذائية بشكل مثالي أثناء الأزمة الغذائية التي نتجت عن حالة الجفاف السائدة في عام ١٩٩٢ من خلال قيام الفاو بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي في توفير الاحتياجات الغذائية، إذ تم توزيع ١,٧٨ مليون طن من الغذاء مجانا أعقبه توزيع ٢,٥٤ مليون طن. وقد قام العديد من المانحين بتقديم المساعدات لتمويل العمليات اللوجيستية، وبناء عليه تم إنشاء مركز استشاري لوجيستي ما بين منظمة السادك وبرنامج الغذاء العالمي في هراري، كما قام برنامج الغذاء العالمي بشراء غذاء من مناطق الفائض في الإقليم نفسه، كما سبق البيان في الجزء الخاص بالمعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية، مع تنظيم العمل فى الموانئ الإقليمية وتأهيلها من أجل استقبال هذه الشحنات ووضع خطة لتسليم المعونات الغذائية إلى الدول الحبيسة في الإقليم.(٣)

ولم تكن أزمة الجفاف الحادة التي تعرض لها الإقليم في عام ١٩٩٢ هي آخر الأزمات؛ ففي بداية الألفية الجديدة واجه الإقليم حالة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي بسبب عدد من الأسباب الطبيعية والاقتصادية التي تزامن حدوثها في نفس الوقت، كما سبق البيان في الجزء الخاص بأسباب الأزمة الغذائية، وبناء عليه تم إنشاء المكتب الخاص ببرنامج الغذاء العالمي في جوهانسبرج في يونيو ٢٠٠٢، وذلك للتنسيق ما بين العمليات المختلفة للبرنامج في الإقليم. وبمساندة حكومة دولة جنوب أفريقيا أصبح للمكتب مقر دائم في الإقليم بحلول أكتوبر ٢٠٠٢، وهو الآن مسئول عن تقديم المعونات الغذائية إلى تسع دول في الإقليم هى أنجولا وليسوتو ومدغشقر ومالاوي وموزمبيق وناميبيا وسوازىلاند وزامبيا وزيمبابوى. وتقع مسئولية نقل وتخزين سلع المساعدات الغذائية على برنامج الغذاء العالمي، والذي يقوم بتوفير

---

(١) WFP: **Food Aid Review.. op. cit.,** p. 60.

(٢) John Shaw: **Future Directions.. op. cit.,** p. 263.

(٣) WFP: **Food Aid Review.. op. cit.,** pp. 56, 57.

وسائل وطرق النقل والتخزين المختلفة، وكذلك إنشاء عدد من مشروعات البنية الأساسية لتسهيل عمليات النقل البري، كإنشاء الطرق والكباري في أنجولا، وإصلاح خط السكة الحديدية الذي يربط ناكالا في موزمبيق بمالاوي، كما يدير برنامج الغذاء العالمي عمليتين جويتين في أنجولا لنقل المساعدات الإنسانية والمسافرين عبر الدولة، وكذلك توفير السلع الغذائية المقدمة كمعونات غذائية من خلال المشتريات المحلية من السلع الغذائية المنتجة في مناطق الفائض في دول الإقليم؛ ففي عام ٢٠٠٣ قام البرنامج بشراء ٤٩٤ ألف طن حبوب من الإقليم، منها ٣٠٩ آلاف طن من دولة جنوب أفريقيا، و٦٣ ألف طن من زامبيا، و٢٦ ألف طن من مالاوي، بتكلفة إجمالية ٨٧ مليون دولار أمريكي، وقد أسهمت هذه المشتريات المحلية في تقديم سلع تتناسب مع الاحتياجات الاستهلاكية في الدول المتلقية، إذ تتشابه السلع المقدمة كمعونات مع مثيلتها المتاحة في السوق المحلية والتي اعتاد المواطنون على تناولها كغذاء. وقد أدى تقديم المعونات الغذائية من خلال المشتريات المحلية إلى تنمية شبكة النقل الإقليمية، والإسهام في تحسين عمليات الإعداد الخاصة بالسلع الغذائية.(١)

ويصل إجمالي المنتفعين من عمليات برنامج الغذاء العالمي في الإقليم إلى حوالي ١٠ ملايين فرد من خلال عدد من أنشطة المعونات الغذائية سواء في صورة توزيع مجاني مباشر للغذاء أو في صورة مشروعات الغذاء مقابل العمل، وذلك للأفراد المقيمين في المناطق الريفية – حيث تنتشر حالات سوء التغذية والفقر والبطالة – وكذلك للأفراد المقيمين في الحضر مثل أطفال المدارس والأطفال الرضع والأمهات. وقد جرى التعاون ما بين برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف لحماية الأمهات والأطفال الرضع وبخاصة في ليسوتو ومالاوي. ولضمان عدالة توزيع المعونات الغذائية تم البدء في التوزيع على الجماعات الأكثر فقرا والأكثر تضررا كالأطفال والنساء وكبار السن والمصابين بفيروس نقص المناعة، كما تمت زيادة السعرات الحرارية التي يحصل عليها الأفراد المصابون بفيروس نقص المناعة من ٢١٠٠ سعر حراري يوميا إلى ٢٢٠٠ سعر، كذلك تمت زيادة السعرات الحرارية للمعونات الغذائية المقدمة إلى ليسوتو بسبب انخفاض درجات الحرارة في الشتاء إلى خمس وعشر درجات مئوية.(٢)

ومع ظهور الحاجة إلى تنويع سلة الغذاء المقدمة كمعونات غذائية بسبب إصابة عدد من المنتفعين بمرض البلاجرا نتيجة للاعتماد الغذائي المتزايد على الذرة، تم الاتجاه إلى التنويع في سلة الغذاء المقدمة كمعونات غذائية من خلال زيادة كميات البقوليات والغذاء المركب / المخلط المقدم إلى الأطفال والأمهات وكبار السن والمرضى؛ نظرا لسهولة إعداده

---

(١) WFP Official Site: **Southern Africa Region.. op. cit.**, p. 2.

(٢) **Ibid.**, pp. 8, 12.

واحتوائه على العديد من الفيتامينات والمصادر الغذائية مما يجعله وجبة غذائية كاملة. ويتم تصنيع هذه الوجبات في ليسوتو وتوزيعها مجانا بشكل مباشر على المنتفعين في كل من زامبيا وزيمبابوى مع تقديم بعضها في موزمبيق بأسعار مدعمة.(١)

ومن أمثلة تنويع سلة الغذاء المقدمة كمعونات غذائية، تم تقديم البقوليات والزيوت بالإضافة إلى الحبوب في ليسوتو، وفي زامبيا تم تقديم الفول السوداني ومنتجات الألبان والأسماك والخضراوات والفاكهة. وتعد البقوليات هي البديل البروتيني في العديد من الهياكل السلعية الغذائية المقدمة كمعونات للجماعات الأكثر احتياجا، كما هو الحال في مالاوي، حيث تعد البقوليات مصدر الطاقة المطلوبة وتسهم بـ ٧٥% منها. وتوضح عمليات التوزيع حصول كل أسرة شهريا على ٥٠ كجم من الحبوب، و١٠ كجم من البقوليات، و١٢,٥كجم من الغذاء المركب، على أن يكون متوسط حجم الأسرة هو ٥,٥ فرد. وتتنوع آلية التوزيع في كل دولة من دول الإقليم، حيث اعتمد كل من مالاوي وليسوتو على برامج تغذية أطفال المدارس، وفى هذه الحالة يستعين برنامج الغذاء العالمي في عملياته بخبرة اليونيسيف في مجال الصحة والتعليم، في حين تم توزيع الغذاء في موزمبيق بالاعتماد على مشروعات الغذاء مقابل العمل، وذلك بمعاونة وزارة الزراعة والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في إطار برنامج التنمية والأمن الغذائي، كذلك يتعاون برنامج الغذاء العالمي مع العديد من الهيئات والمؤسسات المسئولة عن رعاية وتربية الأيتام ورعاية المصابين بفيروس نقص المناعة.(٢)

ويتم تقديم الغذاء مضافا إليه فيتامين (أ) مع فرض برامج توعية صحية وغذائية على المواطنين، بالإضافة إلى عمل إصلاحات في مجال النقد الصحي، ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع اليونيسيف. في حين يقتصر تقديم المعونات الغذائية في زامبيا على كل من برامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب، وذلك لتحسين الحالة الصحية والمعيشية للأسر التي تعمل في مجال الزراعة. وأهم مجالات التدريب والعمل في زامبيا هى تنمية البنية الأساسية والتدريب على إدارة الحقول، وزراعة الأشجار، والحفاظ على الموارد المائية والنباتية وبخاصة تلك التي تتأثر بالجفاف مثل الكسافا والبطاطا. وقد حققت النساء القدر الأكبر من الاستفادة من هذه الأنشطة، إذ استطعن أن يجدن فرصة عمل في ظل ظروف مواتية وبعائد عيني مجز بعد الانتهاء من هذه التدريبات.(٣)

---

(١) **Ibid.,** p. 13.

(٢) **Ibid.,** p.p 18, 19.

(٣) WFP Official Site : **Target Relief to Vulnerable Household in Southern Africa,** 1 July 2003-30 June 2004, pp. 8, 9.

وبالإضافة إلى جهود برنامج الغذاء العالمي في احتواء أزمة الغذاء الحادة التي واجهت الإقليم في بداية الألفية الجديدة، تم إنشاء شبكة أمان في الإقليم للحماية من تفشي حالة الفقر الناتجة عن الصدمات المناخية والكوارث البشرية والطبيعية التي تصيب الإقليم، وتمول هذا المشروع ثلاث منظمات غير حكومية، وتمت تسميته (C - SAFE)، ويقوم بإدارته في كل دولة أحد أعضاء هذه المنظمات تبعا لتوجيهات الإدارة في جوهانسبرج، والهدف الأساسي من هذا البرنامج هو الحفاظ على مستوى الأمن الغذائي في دول الإقليم؛ إذ تبين للجهات المانحة أن نوبات الجفاف التي تواجه الإقليم ليست حالات طارئة، بل إن هناك بعض العوامل الكامنة التي تؤدي إلى تكرار مثل هذه الأزمات، لذا يقوم هذا البرنامج على تحسين وحماية الحالة الصحية ومستوى التغذية مع المحافظة على الأصول الإنتاجية المملوكة للأسر المعيشية، بل والعمل على رفع إنتاجيتها مما يعني حماية هذه الأسر من حالات المجاعة ومن تردي مستوى المعيشة، لذلك تم تقديم الغذاء مقترناً بالرعاية الصحية مع العمل على تحسين العمليات الزراعية بهدف التنوع في إنتاج المحاصيل والحبوب، كذلك يتم إنشاء مشروعات في المناطق الريفية تهدف إلى حماية التربة ومصادر الري وموارد المياه، مع توجيه مشروعات الغذاء مقابل العمل إلى مجال التنمية الريفية وبخاصة إنشاء مشروعات البنية الأساسية، وبنوك الحبوب والبذور، وتنمية عمليات التمويل. ويمتد نشاط هذه المشروعات في ثلاث دول في الإقليم هي زيمبابوى ومالاوى وزامبيا. ولتنفيذ هذه المشروعات تم توفير ١٦٠ ألف طن متري من المعونات الغذائية سنويا، بالإضافة إلى الموارد النقدية، وقد تم الانتهاء من إنشاء المشروعات المحددة في هذه الدول، حيث أسهمت فى تنوع القاعدة الإنتاجية من المحاصيل بحيث يمكن الوفاء بالاحتياجات الغذائية والمساعدة في التغلب على الأسباب الحقيقية للأزمة الغذائية. (١)

وعن أهم الإحصائيات عن عمليات برنامج الغذاء العالمي في إقليم أفريقيا الجنوبية، يوضح الجدول رقم (٩٦) التوزيع النمطي لمعونات برنامج الغذاء العالمي المقدمة إلى أفريقيا الجنوبية خلال الأعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠١، وبصفة عامة تشكل معونات الإغاثة النسبة الأكبر من هذه المعونات إذ تراوحت ما بين ٥٨% تقريبا في عام ١٩٩٨ (كأقل نسبة مساهمة في إجمالي المعونات) و ٨٣% تقريبا في عام ١٩٩٩ (كأعلى نسبة مساهمة في إجمالي المعونات)، تليها معونات التنمية بفارق كبير (٧% في عام ٢٠٠٠ و١٥% في عام ٢٠٠١)، ثم العمليات الخاصة. ويتضح وجود تراجع في مساهمة الصناديق الخاصة والتي سجلت قيمة سلبية في عام ١٩٩٧ مما يدل على وجود سحب مستمر من هذه الصناديق لتمويل عمليات الطوارئ.

---

(١) Chirstopher B. Barrett and Daniel G. Maxwell : **Food Aid After .. op. cit.,** pp. 125, 126.

وعن التوزيع النمطي لمعونات برنامج الغذاء العالمي في دول إقليم أفريقيا الجنوبية خلال نفس الفترة، توضح الإحصائيات أن أكثر دول الإقليم حصولا على معونات التنمية هي بتسوانا وليسوتو، في حين تعد أنجولا أكثر دول الإقليم حصولا على معونات الطوارئ في صورة معونات الإغاثة والميزانية الإضافية، وبصفة عامة فإن معونات الإغاثة هي الأهم في التوزيع النمطي لمعونات برنامج الغذاء العالمي المقدمة إلى دول الإقليم، والاستثناء هو موريشيوس في عام ١٩٩٦، والتي حصلت على كل معوناتها من برنامج الغذاء العالمي في صورة معونات تنمية، في حين أنه في نفس العام حصلت سوازيلاند على معوناتها في صورة معونات الإغاثة فقط. (١)

ويوضح الجدول رقم (٩٧) نصيب الإقليم من نفقات برنامج الغذاء العالمي موزعة حسب النمط خلال الأعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠١، وقد حصل الإقليم على نسبة من هذه النفقات الموجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء وصلت إلى ٢٠,٢١% في عام ١٩٩٥ (كأعلى نسبة)، أما أقل نسبة فهى ١٠,٥٢% في عام ١٩٩٨، وقد تراجع نصيب الإقليم خلال الأعوام ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨، ثم ما لبث أن شهد ارتفاعا في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ لينخفض مرة أخرى في عام ٢٠٠١ ويسجل نسبة ١٦,١%.

ويلاحظ أن نفس هذا الاتجاه هو اتجاه نصيب الإقليم من الإجمالي العالمي، فأعلى نصيب هو ١١,٣١% في عام ١٩٩٥، وأقل نصيب هو ٥,٥١% في عام ١٩٩٨، وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أنه حقق نسبة ٨% في عام ٢٠٠١، كما أن النصيب الأكبر الذي يحصل عليه الإقليم من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على المستوى العالمي ومستوى أفريقيا جنوب الصحراء يتمثل في نمطي العمليات الخاصة والإغاثة؛ ففي عام ١٩٩٥ لم يكن ثمة نصيب من العمليات الخاصة، في حين أنه في عام ١٩٩٧ تم سحب احتياطي من الميزانية الإضافية لتمويل هذه العمليات، وقد وصل أقل نصيب حصل عليه الإقليم من العمليات الخاصة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٣٤,٩% في عام ١٩٩٩، في حين سجل أعلى نصيب نسبة ١١٨,٠٣% بسبب السحب من الصناديق الخاصة في عام ١٩٩٧. أما عن النصيب من الإغاثة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء فقد تراوح ما بين ٧,٤٣% في عام ١٩٩٨ و١٩,٦٩% في عام ١٩٩٩. وعن نصيب الإقليم من معونات التنمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء فهو ١٠,٤٨% في عام ١٩٩٧ (كأقل نسبة) و ٢٢,٣٦% في عام ٢٠٠١ (أعلى نسبة).

---

(١) WFP : **WFP Annual Report,** Various Issues.

وتتماثل اتجاهات الانخفاض والارتفاع في نصيب الإقليم من إجمالي انفـــاق برنـامج الغذاء العالمي على أنماط المعونات الغذائية على المستوى العالمي مع نصيبه من المقدم إلـــى أفريقيا جنوب الصحراء، فقد حصل الإقليم على ٤٣,٩% من العمليات الخاصة المقدمة علـــى المستوى العالمي في عام ٢٠٠٠، كما تراوحت هذه النسبة حول الثلث تقريبا في كل ســـنوات الدراسة، في حين شهد نصيب الإقليم من الإنفاق على عمليات الإغاثة على المستوى العـــالمي تذبذبا حادا خلال فترة الدراسة، إذ تراوح هذا النصيب ما بيـــن ٤,٣٧% فـــي عـــام ١٩٩٨ و ١٣,١٧% كأعلى نسبة في عام ١٩٩٥، وبالمثل نصيب الإقليم من معونات التنميـــة العالميـــة والذى تراوح ما بين ٣,٠٥% في عام ١٩٩٧ و ٩,٦١% في عام ٢٠٠١، وهو النمط الوحيـــد الذي شهد زيادة في آخر سنوات الدراسة عن بدايتها.

وعن نصيب دول أفريقيا الجنوبية من إجمالي نفقات برنامج الغذاء العالمي الموجه إلى الإقليم في عام ١٩٩٥ – ٢٠٠١، يوضح الجدول رقم (٩٨) حصول أنجـــولا علـــى المرتبـــة الأولى طوال سنوات الدراسة؛ إذ حصلت في عام ١٩٩٧ على ٨٠% من إجمـــالي معونـــات برنامج الغذاء العالمي الموجهة إلى إقليم أفريقيا الجنوبية، في حين أن أقل نسبة حصلت عليـــها هي ٣٤,١٦% في عام ١٩٩٥، تليها مالاوى وموزمبيق بالتبـــادل خـــلال ســـنوات الدراســـة ويلاحظ وجود تفاوت حاد في نصيب كل منهما من معونات برنامج الغـــذاء العـــالمي خـــلال سنوات الدراسة؛ فمثلا تراوح نصيب مالاوى ما بين ١,٧٣% فـــي عـــام ٢٠٠٠ و ٢١,٧٢% في عام ١٩٩٥، أما موزمبيق فقد تراوح نصيبها ما بين ٣,٠١% في عام ١٩٩٩ و ٢١,٥٤% في عام ٢٠٠٠. وقد حصلت زامبيا على ١٢,٤٧% من المعونات المقدمة من قبـــل البرنـــامج إلى الإقليم في عام ١٩٩٨، وهي من أكثر الدول التي شهد نصيبها تذبذبا خلال فترة الدراســـة إذ وصل نصيبها في عام ١٩٩٧ إلى ٢,٦٤%. وتعد بتسوانا من أقل دول الإقليم حصولا علـــى المعونات من برنامج الغذاء العالمي، فعلى الرغم من حصولها على نسب محدودة في عـــامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، إلا أنها لم تحصل سوى على قيم متناهية في الصغر خلال سنوات الدراســـة، وفي عام ٢٠٠١ لم تحصل على أية معونات من برنامج الغذاء العالمي، كذلـــك موريشـــيوس التى شهد نصيبها الضئيل تراجعا ولم تحصل على أية معونات من برنامج الغذاء العالمي فـــي عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، كذلك تراجع نصيب ليسوتو من معونات برنامج الغذاء العالمي. وتعـــد مدغشقر هي الأكثر ثباتا في الحصول على هذه المعونات (باستثناء الانخفـــاض فـــي عـــامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩)، أما زيمبابوى فهى أقل دول الإقليم حصولا على معوناتـــها الغذائيـــة مـــن برنامج الغذاء العالمى.

ويعد كل من أنجولا وموزمبيق أكثر دولتين في إقليم أفريقيا الجنوبية حصـــولا علـــى المعونات الغذائية المقدمة من قبل برنامج الغذاء العالمي سواء على مستوى أفريقيـــا جنـــوب

الصحراء أوعلى المستوى العالمي، وتأتي أنجولا في المرتبة الرابعة بعـــد كـــل مـــن إثيوبيـــا ورواندا وليبيريا خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠١ تليها موزمبيق. والجدير بـــالذكر أن الزيـــادة النسبية فى حجم المعونات الغذائية الموجهة إلى هذه الدول ترجع إلى ارتفاع قيمـــة معونـــات الإغاثة والعمليات الخاصة.(١)

(١) WFP : **WFP Annual Report**, Various Issues

المبحث الثاني
تقييم أثر المعونات الغذائية على التنمية فى أفريقيا الجنوبية

يتناول هذا المبحث الدور التنموي للمعونات الغذائية في أفريقيا الجنوبية من خلال التعرف على إنجازات مشروعات المعونات الغذائية، وكذا المشكلات المؤثرة على أداء هذه المشروعات، مع تحديد أهم محددات ظهور المنافع التنموية لهذه المشروعات، وختاما يتم عرض أهم قضايا ومشكلات المعونات الغذائية في الإقليم.

المطلب الأول
الدور التنموي

أسهمت مشروعات وبرامج المعونات الغذائية في عدد من المجالات التنموية في دول إقليم أفريقيا الجنوبية، وسيتم تناول إنجازات هذه المشروعات والبرامج في بعض دول الإقليم التي توافرت عنها معلومات مثل ليسوتو وبتسوانا وزيمبابوى وناميبيا وزامبيا وموزمبيق تباعا.

تعد ليسوتو نموذجاً لنجاح أداء مشروعات المعونات الغذائية، حيث تم تنظيم دور هذه المشروعات في عمليات التنمية من خلال توجيهها إلى تحسين البنية الأساسية في الريف، وتنمية القطاع الزراعي، ورفع مستوى التنمية البشرية. وقد بدأ تقديم المساعدات الغذائية إلى ليسوتو من قبل برنامج الغذاء العالمي في عام ١٩٦٦، ومنذ ذلك الحين تقوم حكومة ليسوتو بتوجيه هذه المساعدات الغذائية إلى الخطط الخمسية التنموية، وقد تم التركيز على أربعة مجالات أساسية في هذه الخطط هى:

١- زيادة الإنتاجية الزراعية خصوصاً في المشروعات الزراعية واسعة النطاق.

٢- إعادة هيكلة نظم التعليم، والعمل على اتساع نطاق العملية التعليمية.

٣- إنشاء بنية أساسية - وبالتحديد الطرق البرية - لتحقيق المنفعة الاقتصادية.

٤- تنمية البنية الأساسية الاجتماعية وبخاصة الخدمات الصحية، وتوفير مياه صالحة للشرب بهدف تحسين مستوى التغذية.

وقد أسهمت المعونات الغذائية في تنفيذ خطط التنمية المحلية من خلال اعتبارها مورداً مالياً لتمويل تنفيذ المشروعات المحددة من قبل هذه الخطط. ويلاحظ على مشروعات المعونات الغذائية في ليسوتو أنها استمرت لفترات زمنية طويلة، فمثلا بدأ مشروع تغذية أطفال المدارس منذ عام ١٩٦٥، واستمر حتى تسعينيات القرن العشرين، مع توجيه نشاطه إلى تحقيق الاعتماد على الموارد الغذائية المحلية في المستقبل، وكذلك استمرت مشروعات

تحسين التربة، وعمليات الري، وإنشاء الطرق البرية منذ عام ١٩٦٦. وبالمثل امتدت عمليات الإغاثة في حالات الجفاف عبر عدد من السنوات ١٩٦٨و١٩٧٠و١٩٨٣و١٩٨٦و١٩٩٢ وحتى ما بعد عام ٢٠٠٠، كما تطور برنامج تحسين مستويات التغذية والذي بدأ منذ عام ١٩٧٠ إلى مشروع إنشاء احتياطي استراتيجي من القمح والذرة منذ عام ١٩٨٩، كما بدأت الدول الأوروبية في تقديم برامج المعونات الغذائية إلى ليسوتو منذ عام ١٩٧٨، وتم استخدام النقد الناتج عن بيع السلع الغذائية في السوق المحلية في مشروعات تنموية أشرفت على تنفيذها الدول المانحة، مع توجيه جزء من إيرادات البيع إلى بناء مخازن الغذاء.(١)

وقد حدد برنامج الغذاء العالمي أولويات العمل في ليسوتو بحيث تم البدء في إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل، التي تهدف إلى تشغيل العمالة من الطبقات الأكثر فقرا، وتلا ذلك تنمية شبكات الطرق البرية. ثم قام البرنامج بتوفير الغذاء ومستلزمات العمل للأسر المعيشية في الريف خصوصاً تلك التي لا تملك أراضٍ، وتلك التي تزداد أعداد المعاقين وكبار السن فيها. وقد تركز نشاط التوظيف في عدد من مشروعات تنمية القطاع الزراعي، وإنشاء المباني الخشبية، ورصف الطرق البرية، وتحسين وسائل الري. وقد حققت هذه المشروعات عدداً من الإنجازات المهمة مثل:

١- زيادة إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية.

٢- المحافظة على خصوبة التربة.

٣- زراعة حوالي ٩٠٠ هكتار من الأشجار التي أسهمت في توفير خشب الوقود والأخشاب الموجهة إلى عمليات التصنيع.

٤- المساعدات الغذائية للجماعات المتضررة، وبخاصة أطفال المدارس الابتدائية، مع تقديم الرعاية الصحية والغذائية للأمهات والأطفال.(٢)

وفي إطار برنامج تغذية أطفال المدارس، تم إنشاء المطابخ وتقديم أدوات الطهي، مع تحسين وسائل تقديم مياه الشرب، وإنشاء الحدائق والمخازن في المدارس. وقد شمل هذا البرنامج ٨٧% من المدارس الابتدائية في الدولة، وحوالي ثلثي فصول محو الأمية، وبحلول عام ١٩٩٤ أصبحت كل مدارس وزارة التربية والتعليم تخضع لهذا البرنامج. ومع نجاح هذه البرامج في زيادة مستويات التغذية، بدأ ارتفاع معدلات انتظام الأطفال في المدارس، وقد قام برنامج الغذاء العالمي بتوفير المستلزمات والكفاءات من مدرسين ومدربين وفصول وأدوات تعليمية مختلفة، بالإضافة إلى تنظيم الجهود المؤسسية داخل وزارة التربية والتعليم في ليسوتو من أجل تحقيق الاعتماد على الذات في المستقبل.(٣)

---

(١) John Shaw and Edward Clay (eds.) : **op. cit.**, pp. 121, 122.

(٢) **Ibid.**, pp. 123, 124.

(٣) **Ibid.**, p. 125.

ومن أهم المنافع التنموية التي حققتها ليسوتو من المعونات الغذائية: تحسين مستوى الصحة والتغذية لدى المواطنين مما أدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية، وارتفاع مستوى المعيشة، كما قامت مشروعات الغذاء مقابل العمل بتوفير فرص للعمالة - وبالتحديد تلك التي كانت تعمل سابقا في جمهورية جنوب أفريقيا - في مشروعات إنشاء السدود والطرق البرية والحفاظ على خصوبة التربة، وقد قام برنامج الغذاء العالمي بإمداد مشروعات الغذاء مقابل العمل بالتمويل العيني والنقدي، وبالتحديد فى مجال المشروعات العاملة في مجال رصف الطرق البرية. فعند استقلال ليسوتو لم يكن هناك سوى ميل واحد مرصوف، بالإضافة إلى المدقات المؤدية إلى الجبال. وتأتي أهمية تحسين الطرق البرية من دورها في توفير البنية الأساسية اللازمة لنقل وتسليم المعونات الغذائية للجماعات الأكثر احتياجا المقيمة في المناطق الجبلية. وبالإضافة إلى دور برنامج الغذاء العالمي فى إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل، هناك بعض الجهات الإدارية المحلية العاملة في مجال تسليم المعونات الغذائية إلى الجماعات المتضررة، والتى تشرف على العمليات الإدارية من تخزين وتوزيع ومراقبة العمليات الإنتاجية في مشروعات الغذاء مقابل العمل.(١)

ومنذ عام ٢٠٠٠ اقتصر تقديم المعونات الغذائية في ليسوتو على حالات الطوارئ، مع تقديم الغذاء المجاني للجماعات الأكثر احتياجا ككبار السن والأطفال والأمهات والمصابين بفيروس نقص المناعة. (٢)

وفي بتسوانا اتجهت جهود الدول والهيئات المانحة إلى إنشاء برامج توظيف كثيفة العمل بهدف توفير فرص التشغيل للعمالة من الريف، وبالتحديد فى مناطق الجفاف، وقد تركزت هذه المشروعات في مجالات البنية الأساسية وبالتحديد فى إصلاح نظام الري ووسائل عرض المياه وإصلاح التربة وتحسين الثروة الحيوانية، كما تم تقديم نمط تغذية إضافي يهدف إلى تحسين تغذية أطفال المدارس والأطفال الأقل من خمس سنوات فى المناطق الريفية، وكذلك الأطفال في المناطق الحضرية الذين يعانون من سوء التغذية، بالإضافة إلى المصابين بفيروس نقص المناعة لتصل أعداد المستفيدين من هذه البرامج في عام ٨٥ / ١٩٨٦ إلى ٦٢% من سكان بتسوانا. وقد شكلت المعونات الغذائية الجزء الأكبر من المعروض من الغذاء في عام ١٩٨٢، إذ وصلت أعلى مساهمة لها في عام ١٩٨٥ إلى ٤٠%، كما أسهمت المعونات الغذائية خلال الفترة ٨٢ - ١٩٨٥ بما يوازي ٤٤% من الواردات التجارية. (٣)

---

(١) **Ibid.,** pp. 123, 126.

(٢) WFP Official Site : **WFP Around.. op. cit.,**

(٣) Frances Stewart : **Adjustment with .. op. cit.,** pp. 24, 25.

وقد تم إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل لتقديم ٣ ملايين يوم عمل إلـى ٧٤ ألـف فرد من الأسر الأكثر فقرا في عام ٨٥ / ١٩٨٦، حيث استطاعت هذه المشروعات توفير ثلث الدخول الريفية التى شهدت تراجعاً بسبب سوء الحصاد في الفترة من ١٩٨٣ حتى ١٩٨٥، أما عملية التوزيع المجاني للغذاء فقد شملت كلا من المعدمين، والأطفال ما قبل سـن المدرسـة، وأطفال المدارس الابتدائية.(١)

وقد تم التوسع في مشروعات الغذاء مقابل العمل خلال حالة الجفاف التي بـدأت فـي عام ١٩٩٢، بل واعتبرت هذه البرامج بمثابة الأداة الأساسية لتحويل الدخل للأسر الأكثر فقـراً فى الريف. وقد تم تنفيذ المشروعات المحددة من قبل خطط التنمية في مجال إصلاح القطـاع الزراعي، والعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية، كما تهدف هذه المشروعات إلى توفير فرص التوظيف وتوجيهها إلى الفئات الأكثر فقراً. وطبقا لهذه المشروعات فإن عملية التوظيف متاحـة لأي راشد ذى صحة جيدة، ويبحث عن العمل مقابل الأجر. وخلال سـنوات الفـترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ تم توفير ١٦ ألف وظيفة من خلال مشروعات التنمية الريفية، وقد بلغـت عـدد أيـام العمل ٧٦ يوماً لكل عامل، وانخفضت إلى ٤٥ يوماً خلال عام ٨٥ / ١٩٨٦، أما فـي عـام ١٩٩٣/٩٢ فقد تم توفير حوالى ٩٠ ألف إلى ١٠٠ ألف فرصة عمل فى مشـروعات التنميـة الريفية، وقد تم اختيار الأسر المعيشية الأكثر فقرا خصوصاً تلك التي ترأسها النسـاء والتـي تضم أعداداً كبيرة من الأفراد وبخاصة فى حالة عدم امتلاكهم لأية أصول إنتاجية كـالأراضى أو الثروة الحيوانية. (٢)

ومن أهم مؤشرات فاعلية هذه المشروعات والبرامج، نجاحها فى عملية التوجيه إلـى الجماعات الأكثر احتياجاً، حيث ارتفعت مشاركة كل من الفقراء والنساء فـي أنمـاط العمـل المختلفة بحيث وصلت نسبة هذه المشاركة إلى ٦٠% و ٧٠% خلال عـامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. كما أوضحت التقارير الخاصة بالمحليات أنه قبل البدء في إنشاء هذه المشروعات عانى العديـد من سكان المقاطعات القريبة من المناطق الحضرية الأساسية من النقص الحـاد فـي فـرص التوظيف مما أدى إلى هجرة العمالة للخارج، وبالتالى أسهمت هذه المشـروعات فـى توفـير فرص العمل، ورفع مستوى معيشة الأسر الأكثر فقراً، بالإضافة إلى دورها الإيجابى فى تنميـة البنية الأساسية فى الريف. وبمقارنة الحالة الصحية لأطفال الأسر المعيشية المشاركة في هـذه المشروعات بغيرهم من أطفال الأسر غير المشاركة، تبين انخفاض وزن وقصر قامة أطفـال الأسر غير المشاركة، في حين يتمتع أطفال الأسر المشاركة بصحة جيدة ووزن وطول مثـالي،

(١) Jean Dréze : **op. cit.**, p. 585.

(٢) Tesfaye Teklu: **op. cit.**, pp. 149, 150.

مع ملاحظة أنه قبل مشاركة هذه الأسر في مشروعات الغذاء مقابل العمل لم تكن حالة هؤلاء الأطفال على ما هي عليه بعد المشاركة. (١)

ومن أهم مشروعات الغذاء مقابل العمل، مشروع تمهيد الطرق البرية في ريف بتسوانا، ويعتمد تنفيذ هذا البرنامج على العمالة الكثيفة مع انخفاض تكلفته النقدية، وقد بدأ العمل فيه منذ عام ١٩٨٠، وبعد نجاحه تم التوسع في تنفيذه بحلول عام ١٩٨٦ في كافة مقاطعات بتسوانا. وقد تم فتح مجال التشغيل والتوظيف لكل من هو قادر جسمانيا، مع تحديد عدد المشاركين في كل أسرة معيشية، وتفضيل الأسر الأكثر فقرا، وقد تم اختيار هؤلاء المشاركين فى العمل بالاعتماد على مجالس القرى التي حددت معايير وشروط التشغيل، والعائد الذي سيحصل عليه كل مشارك. (٢)

وفي نهاية فترة تنفيذ هذا البرنامج تم استكمال إنشاء ٩٩٨ كيلو متراً من الطرق البرية الممهدة، كما وصل متوسط الكيلو مترات الممهدة خلال العام الواحد إلى ١٠٦ كيلو مترات. وبالنسبة للعمالة، فقد قدم هذا المشروع فرص التشغيل لثلاثة آلاف عامل مؤقت في مجال أعمال إنشاء وإصلاح الطرق والمباني. وخلال سنوات عمل البرنامج شهدت معدلات التوظيف نموا إيجابيا وبخاصة في مجال أعمال إصلاح الطرق، كما زادت مشاركة النساء في أعمال إنشاء الطرق والمباني خصوصاً في المناطق القريبة من المدن والقرى الأساسية، وفي نهاية فترة عمل البرنامج وصلت نسبة النساء المشاركين في الأعمال إلى ٤٠%، كذلك وصل إجمالي أيام العمل المقدمة للمشاركين إلى ٣٤٣ ألف يوم عمل في العام، كذلك زادت أعداد العمالة المشاركة في أعمال الإصلاح ما بين ٢٢٦ عاملاً فى عام ١٩٨٧/٨٦ و١٠٨٧ عاملاً في عام ١٩٩٠/٨٩. وقد تزايدت أيام العمل من ٥٠ ألف يوم إلى ٢٣٨٧٠٠ يوم ما بين العامين سابقى الذكر، كما بلغت مساهمة النساء في العمل فى أعمال الإصلاح ٣٥% من إجمالي العمالة. (٣)

وقد اعتمدت بتسوانا على ثلاثة محاور لمواجهة الجفاف هي: التركيز على عدالة توزيع المعونات الغذائية، مع توفير فرص التوظيف مقابل النقد، واقتصار التوزيع المباشر على الجماعات المتضررة. وقد تلقت بتسوانا كميات متزايدة من الغذاء كمعونات خلال فترات الجفاف، أما التمويل النقدى لمشروعات توظيف العمالة فقد تم توفيره من قبل الميزانية الحكومية. وقد ترتب على هذا التنسيق توفير حوالي ٣ ملايين يوم عمل لـ ٧٤ ألف فرد في

---

(١) Joachim Van Braun et. al. : **op. cit.**, pp. 146, 147.

(٢) Tesfaye Teklue : **op. cit.**, p. 152.

(٣) **Ibid.**, p. 159.

المشروعات كثيفة العمالة في عام ٨٥ / ١٩٨٦، وعلى الرغم من أن الطلب على التوظيف يفوق الفرص المتاحة إلا أنه قد تم توزيع هذه الفرص على الأفراد الأكثر تضررا مما أدى إلى تقديم ثلث الدخول الريفية في فترة ما قبل الحصاد ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥. وعلى الرغم من حدوث تدهور وكساد في المناطق الريفية بسبب موجة الجفاف التي سادت البلاد ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ إلا أن الجدير بالذكر أنه لم توجد أية أدلة على وجود وفيات بسبب التضور جوعا أو حالات الهجرة من المناطق المتضررة أو عمليات اللجوء إلى المخيمات. وبالإضافة إلى نجاح المعونات الغذائية في بتسوانا في تفادي المعاناة البشرية الناتجة عن الحالة الجفاف، فإنها قد نجحت أيضا في الحفاظ على مقومات الإنتاج في الاقتصاد الريفي. وقد استمرت بتسوانا في تطبيق برنامج الإغاثة باعتباره جزءاً ثابتاً ومتكاملاً مع برامج الأمن الاجتماعي، ومن أهم إنجازات هذا البرنامج: توزيع الغذاء المجاني على عدد من الجماعات الأكثر احتياجا والمتضررة من حالات العجز الغذائي، بالإضافة إلى الاهتمام بالحالة الصحية والغذائية للأطفال الذين يعانون من حالة سوء التغذية. (١)

وفي زيمبابوى، أدت مشروعات الغذاء مقابل العمل دورا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير فرص العمل قصيرة الأجل للأفراد الأكثر احتياجاً في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى دورها في تنمية البنية الأساسية في المدى الطويل، وقد بدأت هذه المشروعات بالأساس من أجل التوزيع المباشر للغذاء مجانا على ٦ ملايين نسمة خلال الفترة ٨٢ - ١٩٨٤، ومنذ عام ١٩٨٩ بدأت إقامة مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال إنشاء وإصلاح الطرق والسدود، وتجميع الصمغ، وإزالة الشجيرات، وتحسين أنماط الرعي، وإنشاء الفصول الدراسية والعيادات الطبية. (٢)

وفي عام ١٩٨٢ حصل ٣ ملايين فرد في المناطق الريفية على الغذاء المجاني، وقد كان تعداد سكان الريف آنذاك هو ٥,٧ مليون نسمة. وفي إحدى الإحصائيات التي شملت أربع مناطق سكنية منتقاة تبين أن ٥٠% من الأسر المعيشية قد تلقت الذرة مجانا خلال سنوات الفترة ٨٢ - ١٩٨٤، وفي دراسة أخرى شملت أربع قرى في الأقاليم الأكثر تضرراً تبين أن نسبة السكان الذين حصلوا على الغذاء المجاني قد تراوحت ما بين ٥٤% إلى ٨٦%، وقد حددت الجهات المانحة تقديم ٢٠ كجم من الذرة شهريا للفرد الواحد. ويلاحظ كبر الكمية المحددة للتسليم إلى الأفراد الأكثر احتياجاً، بالإضافة إلى اتساع نطاق التوزيع بحيث شمل أعداداً كبيرة من المواطنين، وقد ترتب على ذلك تراجع معدلات سوء التغذية ومعدلات وفيات الأطفال، كما أن هناك بعض المؤشرات على عدم حدوث تراجع في مستوى التغذية لدى

(١) Jean Dréze : **op. cit.**, p. 585.

(٢) Joachim Van Braun et. al., : **op. cit.**, p. 148.

سكان زيمبابوى أثناء فترة الجفاف، وهو ما يعد مؤشراً جيداً نظرا لصعوبة الوضع وشدة حالة الجفاف والمجاعة.(١)

كما كان لبرنامج المعونات الغذائية الذى بدأ فى عام ١٩٨٢ دور مسهم في تنمية صناعة الألبان في زيمبابوى، إذ أدت زيادة الطلب على الألبان والزيوت في هذا العام - بسبب ارتفاع الدخل الحقيقي المقترن بوجود إعانات سعرية للمستهلك – إلى اتجاه صانعي السياسة إلى زيادة عرض هذه السلع عن طريق الاعتماد على المعونات الغذائية. وتبعا لذلك تم تقديم ٤٠٠ طن لبن مجفف و ١٠٠ طن زيوت لمواجهة الزيادة فى الطلب، وقد تم بيع هذه السلع بأسعار مدعمة في السوق المحلية، واستعمال النقد الناتج عن عملية البيع في تقديم الإعانات إلى منتجي الألبان في المناطق الريفية. ويلاحظ أن هذه العملية من التقييم النقدي قد تمت بنجاح دون فرض أية ضغوط إضافية على الميزانية العامة، مع الحفاظ على مستوى الأسعار في السوق المحلية، بالإضافة إلى زيادة عرض الألبان في المستقبل. ومع نجاح هذا البرنامج قامت السوق الأوروبية المشتركة (آنذاك) بتوجيه برامج المعونات الغذائية إلى تنمية صناعة الألبان في الحضر، وإنشاء خزانات لنقل الألبان على نطاق تجاري واسع. وقد تم وضع آلية تسعير لبيع سلع المعونات الغذائية بحيث تصبح معروضة للبيع بسعر يعكس تكلفة الفرصة البديلة، وذلك لضمان عدم ظهور أية آثار سلبية على أسعار السلع الغذائية المحلية وبالتحديد منتجات الألبان واللحوم.(٢)

وقد قررت الحكومة وقف تقديم الغذاء مجانا بسبب رغبتها في الحفاظ على الموارد الغذائية، واستغلالها الاستغلال الأمثل خصوصاً مع ظهور صعوبات فى تحقيق عدالة التوزيع ما بين الجماعات المتضررة في الأقاليم المختلفة. كما أدى تزايد اعتماد المتلقين على الغذاء المجاني إلى تراجع مشاركتهم فى العملية الإنتاجية حتى بعد تحسن حالتهم الصحية والغذائية، لذلك بدأ الاتجاه نحو محاربة الجفاف، وتقديم الإغاثة بالاعتماد على توفير فرص العمل في مشروعات الغذاء مقابل العمل بدلا من تقديم الغذاء المجاني. (٣)

وقد تم تحديد الأجور بعشرة كيلو جرامات من الذرة للفرد شهريا، مع إمكانية إضافة الفول واللحوم والأسماك المجففة. وقبل عام ١٩٩٢ تم إجبار الأسر المعيشية التي لا تملك ثروة حيوانية على المشاركة بالعمل في مشروعات الغذاء مقابل العمل، إلا أنه تم إلغاء هذا

---

(١) Jean Dréze : **op. cit.**, p. 578.

(٢) Mudzivri T. Nziramasangar : **op. cit.**, p. 220.

(٣) Development Education Exchange Papers : **Food Security, A Domestic Approach,** November 1996, p. 20.

القرار في نهاية عام ١٩٩٢ عندما بدأت الأسر المعيشية في بيع ثروتها الحيوانية بأية أسعار من أجل المشاركة في هذه المشروعات. وبذلك نجحت هذه المشروعات في تحقيق مستوى أفضل للأمن الغذائي للمشاركين فيها، مع الحد من تفشي حالة العجز الغذائي حتى لا تصل إلى حد المجاعة في المناطق الحضرية. (١)

ومن أهم مشروعات الغذاء مقابل العمل في زيمبابوى، برنامج الأعمال العامة الذي بدأ العمل به عند حدوث جفاف عام ٩١ / ١٩٩٢ بسبب تركيز خطة العمل السياسي على عمليات الإغاثة وتحسين المستوى الغذائي.(٢) وقد تم تحديد أولويات هذا البرنامج في إنشاء الطرق والكباري، وكذلك إنشاء السدود للمحافظة على المياه، مع إعادة تأهيل أنظمة الري، والعمل على الحفاظ على الغابات. أما مشروعات الاستثمار البشري فتضم عدداً من مشروعات التغذية الإضافية للأطفال والأمهات وكبار السن. وقد تركز نشاط برنامج مواجهة حالات الجفاف فى عمليات توزيع البذور والمخصبات، وتوفير الخدمات الميكانيكية في عمليات الزراعة، وكذلك برنامج تنمية الثروة الحيوانية، وقد استمر العمل في هذه المشروعات مع تكثيف نشاط برامج التغذية الإضافية بحلول عام ٩٤ / ١٩٩٥. (٣)

وما حدث في عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٢ تكرر بنجاح في فبراير عام ٢٠٠٢، حيث تم توزيع الغذاء على خمسة ملايين طفل في ثماني مقاطعات، وكذلك تم توجيه المساعدات الغذائية لكبار السن والنساء والأطفال خصوصاً هؤلاء الذين ليس لهم عائل. وفي أبريل عام ٢٠٠٤ قدم برنامج الغذاء العالمي المساعدات الغذائية إلى ٤,٥ مليون فرد، مع العمل على مساعدة ٦٥٠ ألف فرد شهريا. (٤)

وفي ناميبيا تركز نشاط برنامج الغذاء العالمي في اتجاهين أساسيين هما: إغاثة اللاجئين وتحقيق الأمن الغذائي، ويعمل البرنامج على تقديم سبل الإعاشة للاجئين من أنجولا والمقيمين في المخيمات الواقعة على أراضي ناميبيا، وقد أدت مشروعات البرنامج دوراً مهماً في حماية هؤلاء اللاجئين من الجوع من خلال مواجهة حالات سوء التغذية، كما قام البرنامج بتقديم مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال إنشاء البنية الأساسية لتسهيل عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم، وهو ما أدى إلى تحسين الطرق الإقليمية في ناميبيا. أما عن تحقيق

---

(١) Patrick Webb : **op. cit.**, p. 180.

(٢) **Ibid.**, p. 182.

(٣) FAO Development Education Exchange Papers : **op. cit.**, p. 21.

(٤) WFP Official Site : **WFP Around .. op. cit.**,

الأمن الغذائي، فقد اشترك كل من برنامج الغذاء العالمي واليونيسيف في تقديم المساعدات الغذائية إلى ٦٠٠ ألف فرد منهم ١١١ ألف طفل بدون عائل.(١)

ومن أكثر المشروعات نجاحا في ناميبيا مشروعات التغذية الإضافية التى تهدف إلى تقديم الوجبات إلى أطفال المدارس، وقد قام برنامج الغذاء العالمي في ناميبيا بالتعاون مع إحدى المنظمات المحلية غير الحكومية باختراع موقد موفر للوقود بدلاً من استعمال أخشاب الأشجار كوقود، إذ أدى الاعتماد على أخشاب الأشجار إلى تردى حالة الثروة الغابية بما يعنيه ذلك من تأثيرات بيئية سلبية، ومع استعمال هذا الموقد في المدارس تم توفير الوقت والجهد اللازم لتجميع الأخشاب، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة الغابية. (٢)

وفي زامبيا وضع برنامج الغذاء العالمي خطة متكاملة لمواجهة حالة الفقر في حضر وريف زامبيا منذ عام ١٩٦٧، وتشمل هذه الخطة مشروعات تغذية أطفال المدارس، والتغذية الإضافية للأفراد الأكثر احتياجاً، مع مساندة الأسر المعيشية التي أصيب أفرادها بفيروس نقص المناعة، والعمل على تحسين قدرة هؤلاء الأفراد على مواجهة الصدمات الاقتصادية، وتبعا لما سبق قدم برنامج الغذاء العالمي التغذية لـ ٢٢٧٥ طفلاً من أطفال المدارس في ٦١ مدرسة في خمس مقاطعات في الجنوب والشرق. (٣)

وقد أدى توزيع الغذاء من خلال قنوات التسويق الرسمية إلى الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تراجع إنتاجية القطاع الزراعي منذ عام ٩١ / ١٩٩٢، إذ تم توزيع الغذاء المجاني بحيث يحصل الفرد على ١٠,٥ كيلو جرام من الغذاء شهريا، وذلك من ٤ إلى ٦ مرات خلال العام، كما تم إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل، ومشروعات النقد مقابل العمل في مجال الحفاظ على الأصول الإنتاجية المملوكة لصغار المزارعين، وكذلك مجال الحفاظ على البنية الأساسية. وقد حقق التزامن في التوزيع المجاني للغذاء مع إقامة مشروعات التغذية الإضافية وتغذية أطفال المدارس والمشروعات التنموية الأخرى العديد من المنافع مثل: توفير فرص التوظيف، وتقديم الدخل للفقراء، بالإضافة إلى تثبيت أسعار الغذاء وبخاصة عند تقديم النقد مع الغذاء كعائد المشاركة في المشروعات التنموية، إلا أنه بعد انتهاء إنشاء هذه المشروعات عانى الإقليم من كساد اقتصادي حاد، ويرجع ذلك إلى ارتباط المنافع المتحققة باستمرار عمل

---

(١) Mudzivri T. Nziramasanger : **op. cit.**, p. 220.

(٢) WFP : **Food Aid Review .. op. cit.**, p. 65.

(٣) WFP Official Site : **WFP Around .. op. cit.**,

هذه المشروعات، ووجود التوزيع المجاني للغذاء،كما أنه لم يتم الاتجاه نحو مواجهة المشكلات الأساسية التى تسببت في حدوث العجز الغذائي. (١)

ولذلك تم تقديم المساعدات الغذائية والصحية إلى ٣٠٢٥٠٥ منتفعين من الأطفال تحت سن الخامسة وأصحاب الأمراض المتوطنة، وقد تلا ذلك توفير ٦ آلاف طن مترى من الغذاء لحوالي ٥٩٥ ألف منتفع منذ عام ٢٠٠٤، وسيستمر تقديم هذه الكميات سنويا لمدة خمس سنوات مع تطبيق مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال إصلاح القطاع الزراعي. (٢)

وقد اعتمدت حكومة زامبيا على كل من الاستيراد الغذائي والمعونات الغذائية من أجل توفير الغذاء في فترات العجز الغذائي، كذلك قامت بتقييد تصدير السلع الغذائية وتشجيع القطاع الخاص على الاستيراد الغذائي، مع توفير المدخلات الزراعية بأسعار مدعمة من أجل تشجيع الإنتاجية الزراعية لدى صغار المزارعين، مع العمل على توفير الائتمان من أجل إعادة تأهيل مناطق الجفاف. (٣)

ومن أهم مشروعات المعونات الغذائية في زامبيا مشروع المساعدة في تحقيق التنمية الذاتية في حضر زامبيا. فمع زيادة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على بعض الفئات كالعمال وسكان المناطق العشوائية في العاصمة تم الاتفاق ما بين الهيئات المانحة للمعونات الغذائية على إنشاء مشروع المساعدات الغذائية الحضرية، ويتلقى هذا المشروع السلع الغذائية من برنامج الغذاء العالمي، أما المساعدات الفنية والنقدية فيحصل عليها من عدد من المنظمات غير الحكومية ومن حكومات دول مثل أستراليا وكندا وسويسرا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا والنرويج، بالإضافة إلى منظمة العمل الدولية. وقد تم تصميم هذا المشروع من أجل مساندة حكومة زامبيا فى تحسين حالة البنية الأساسية من تحسين الطرق والصرف الصحي وشبكات المياه في المناطق العشوائية، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية لسكان هذه المناطق من خلال تقديم فرص عمل لهم، وإنشاء مشروعات تدريب مهني لسكان المناطق العشوائية والمهمشة، وقد قام ١٢ خبيراً وخمسة مهندسين بتقديم الإرشادات حول عمليات الإنشاء والصرف الصحي، وسيستمر العمل في هذا المشروع طالما توافرت الأيدي العاملة والمهارات اللازمة للقيام بالوظائف المحددة لها. (٤)

---

(١) Carlo del Ninno et. al. : **op. cit.**, p. 82.

(٢) WFP : **WFP Around .. op. cit.**,

(٣) Carlo del Ninno et. al. : **op. cit.**, pp. 83, 84.

(٤) WFP : **Food Aid Review .. op. cit.**, p. 67.

وعن باقي دول أفريقيا الجنوبية والدور التنموي للمعونات الغذائية، تعد موزمبيق أكثر الدول اعتمادا على المعونات الغذائية الأجنبية منذ عام ١٩٨٠، وعلى الرغم من أن الذرة البيضاء هي المحصول الأساسي في الدولة إلا أنها تحصل على معوناتها في صورة ذرة صفراء، وأصبحت الذرة الصفراء تشكل المكون الأساسي من إجمالي الحبوب المتاحة للاستهلاك منذ ٨٩/١٩٩٠ حتى ٩٥/١٩٩٦، وقد تراوحت مساهمتها في إجمالي الحبوب المتاحة ما بين ٢٠% إلى ٣٠%، وأعلى نسبة مساهمة هي ٦٠% في جفاف عام ١٩٩٢. وقد أدى التقييم النقدي لكل من الذرة الصفراء والوجبات المعدة منها في السوق المحلية إلى مواجهة حالة العجز الغذائي الناتجة عن مشكلة الجفاف الحادة في عام ١٩٩٢. ومنذ منتصف عام ١٩٩١ حتى مارس ١٩٩٣ تم بيع حوالي ٣٥٠ ألف طن مترى من الذرة الصفراء في الأسواق المحلية مما أدى إلى الحفاظ على القوى الشرائية للفقراء، وتوفير مستوى معقول من الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والضواحي التابعة لها، مع توفير ٢٥% من دخول الأسر المعيشية التي اعتادت استهلاك الذرة الصفراء والوجبات المعدة منها، وقد أدى العمل بهذه الآلية إلى ازدهار كل من القطاع التجاري الداخلي وقطاع المطاحن والجمعيات التعاونية. (١)

كذلك تم استعمال النقد الناتج عن بيع الزيوت النباتية في تحسين أداء مصانع تكرير الزيوت وبخاصة زيوت عباد الشمس والسمسم، وبالطبع فإن تقديم الزيت الخام لهذه المصانع لا يمكن أن يؤدي إلى إقامة صناعة متكاملة، إلا أنه يعد عاملاً مساعداً في تنمية هذه الصناعة، حيث شهدت صناعة تكرير الزيوت تنافسا في الحصول على الموارد المتاحة على المستوى المحلي مع الصناعات الغذائية الأخرى. (٢)

وبالإضافة إلى برامج المعونات الغذائية هناك التركيز على تعليم الفتيات، وتقديم المساعدات الغذائية والصحية للمصابين بفيروس نقص المناعة. وقد قدم برنامج الغذاء العالمي الغذاء إلى أكثر من ١٢٢ ألف طفل من أطفال المدارس، وفي عام ٢٠٠٣ تم التخطيط للتوسع في هذا الاتجاه ليشمل ١٠٠ ألف طفل آخرين، كذلك تم إنشاء "صندوق التنمية من أجل الغذاء"، والذي يعمل على مواجهة آثار الكوارث الطبيعية والحد منها في المستقبل عن طريق توفير الأصول المعيشية للأفراد الأكثر فقرا، والذين يصل عددهم إلى ٤٠ ألف فرد في المناطق الريفية، مع العمل على تحسين أداء القطاع الزراعي كآلية لمواجهة الجفاف. (٣)

---

(١) David Tschirley and Julie Howard : **op. cit.**, pp. 19, 20.

(٢) **Ibid.**, pp. 24, 25.

(٣) WFP Official Site : **WFP Around .. op. cit.**,

ومن أهم منافع تقديم المعونات الغذائية إلى موزمبيق الحد من تفشى الفقر سواء في الحضر أو في الريف خصوصاً أثناء حقبة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بعد نهاية الحرب الأهلية، حيث أدى بيع سلع المعونات الغذائية في الحضر وتوجيهها إلى الجماعات الأكثر احتياجا والأكثر تضررا من تطبيق هذه البرامج إلى تزايد كل من الدخل الحقيقي ومستوى التغذية لدى الطبقات الأكثر فقرا، وهو ما ظهر جلياً في بيانات الإحصائيات القومية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على تقدير معلمات نموذج قياسي يضم بيانات عن الإنفاق الاستهلاكي والإنتاج والتجارة والأسعار لثماني سلع غذائية هي: الذرة الصفراء والذرة البيضاء والأرز والقمح والخبز وصادرات المحاصيل، سواء في العاصمة أو في مقاطعات الجنوب، خلال عام ٩١ / ١٩٩٢، مع وضع عدد من السيناريوهات مثل خفض المعونات الغذائية، وتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في المناطق الريفية بعد الحرب، ومنها أمكن تقدير أثر تحرير السوق، والتغير في التدفقات من المعونات الغذائية على حالة الفقر. وقد تبين من معلمات هذا النموذج إيجابية العلاقة ما بين تقديم المعونات الغذائية وتحسين مستوى الفقر.(١)

أما عن مدغشقر فقد تم تقديم المعونات الغذائية بهدف تحسين الحالة الصحية والغذائية لدى الأمهات والأطفال، بالإضافة إلى توجيه برامج التغذية الإضافية إلى مدارس التعليم الأساسي، وبخاصة للفتيات، مع إنشاء مشروعات الغذاء مقابل العمل في مجال تنمية البنية الأساسية في المناطق الزراعية، وذلك من أجل تحسين مستوى الأمن الغذائي لدى الأسر المعيشية في المناطق الريفية.(٢)

وفي مالاوى حقق برنامج الغذاء العالمي المنافع لـ ١٩٥ ألف منتفع من خلال مشروعات الغذاء مقابل العمل، ومشروعات الغذاء مقابل التدريب، ذلك بالإضافة إلى مشروعات تغذية أطفال المدارس، وتوفير المساعدات الغذائية والصحية لمراكز الأمومة والطفولة، كذلك تم توجيه المساعدات الغذائية والصحية إلى المتضررين من الحرب الأهلية في أنجولا، وإلى الجماعات الأكثر فقرا والأفراد الأكثر احتياجا كالنساء والأطفال والمصابين بفيروس نقص المناعة. وفى سوازىلاند تعد مشروعات التغذية الإضافية وتقديم الغذاء المجاني للمصابين بفيروس نقص المناعة من أهم مشروعات برنامج الغذاء العالمي الموجهة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد الأكثر احتياجاً.(٣)

(١) Paul Dorosh et. al. : "Market Liberlization and The Role of Food Aid in Mozambique", in : David E. Shan (ed.) : **Economic Reform and The Poor in Africa,** (Oxford : Clarendon Press, 1996), pp. 339 – 365.

(٢) WFP Official Site ; **WFP Around .. op. cit.,**

(٣) **Idem.**

المطلب الثاني
تحليل أداء مشروعات المعونات الغذائية

تتناول بعض الدراسات تقييما لمشروعات المعونات الغذائية في بعض دول إقليم أفريقيا الجنوبية، موضحاً أهم الإيجابيات والسلبيات التي اتسمت بها هذه المشروعات. ومن أهم دول الإقليم التي تم تقييم مشروعات المعونات الغذائية بها ليسوتو وبتسوانا وزيمبابوى، وسيتم تناول هذا التقييم تباعا فيما يلي:

فعلى الرغم من مساهمة المعونات الغذائية بنسبة يعتد بها من إجمالي عرض الغذاء في ليسوتو إلا أن الجانب السلبى لهذه المعونات يتمثل فى تراجع القدرة على تحقيق الاعتماد على الذات في مجال توفير الغذاء على المدى الطويل، إذ أسهمت سلع المعونات الغذائية المقدمة بنسبة مرتفعة في النظام الغذائي للفقراء، كما تزايدت أعداد أطفال المدارس المستفيدين من نظام تغذية أطفال المدارس. أما عن المشاركين في مشروعات برنامج الغذاء العالمي فهم من الأسر التى لا تمتلك الأراضي أو الثروة الحيوانية، أو من تلك الأسر التي تترأسها الأرامل أو كبار السن، حيث أوضحت الإحصائيات أن ثلث الأسر المعيشية لا تملك النقد أو الدخل الكافي لشراء الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية، وبالتالي أصبحت المعونات الغذائية هي مصدر التغذية والدخل للفئات الأكثر فقرا في ليسوتو. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة لم تسهم بدور يعتد به في مشروعات تغذية أطفال المدارس، بل اقتصر دورها على الجانب الاستشاري دون تقديم أية مساعدات أو مساهمات في مجال التنفيذ والإدارة، لذا قام برنامج الغذاء العالمي بالانفراد بإدارة كافة أنشطة مشروعات المعونات الغذائية بما فيها تحليل بيانات التغذية، وتنسيق برامج المعونات الغذائية ما بين الوزارات المختلفة، وهو ما يعني إلقاء المزيد من الأعباء على الكادر العامل في مشروعات برنامج الغذاء العالمي، والذى تحمل مسئوليات الإدارة والتنفيذ بالإضافة إلى تقديم وتوزيع الغذاء.(١)

وعلى الرغم مما سبق فقد وجه برنامج الغذاء العالمي جهوده نحو تحسين عملية إدارة المشروعات، وزيادة مستويات الإنتاجية من خلال توفير الأدوات والمعدات اللازمة لأداء العمليات الإنتاجية بكفاءة، كما تم توفير التمويل اللازم من خلال التقييم النقدي لبعض كميات سلع المعونات الغذائية، وتوجيه النقد للمساعدة في عمليات الحصاد والتسويق وزيادة الحوافز النقدية المدفوعة للعمالة، بالإضافة إلى زيادة معدلات الغذاء المقدمة إلى عمال هذه المشروعات. وقد تم تنظيم العمل في هذه المشروعات بشكل مرن تبعا للمسئوليات الملقاة على عاتق العاملين بها، والأوضاع المعيشية السائدة في المجتمع الريفي. وقد ترتب على ذلك

---

(١) John Shaw and Edward Clay (eds.): **op. cit.**, pp. 123, 125.

تضاعف الإنتاجية في هذه المشروعات خصوصاً عندما تم ربط مستوى الدخـــل بالإنتاجيـــة، وليس على أساس ساعات العمل.

وهناك العديد من المشكلات الأخرى التي واجهت مشروعات برنامج الغذاء العـــالمي في ليسوتو، وأثرت على كفاءة إتمام هذه المشروعات، مثل مشكلة نـــدرة منـــاطق التخزيـــن، وعدم توافر المعلومات اللازمة حول مستوى المخزون والاحتياجات الغذائية، كما شهدت تكلفة تقديم المعونات الغذائية ارتفاعاً بسبب وعورة الطرق الجبلية، ونقص الطرق الممهدة ممـــا أدى إلى اعتماد الكادر العامل في برنامج الغذاء العالمي على الدواب أو حمل السلع الغذائية فـــوق الرؤوس أثناء نقلها وتقديمها إلى المناطق المتضررة. (١)

وتوضح تجربة ليسوتو أن هناك تنافساً ما بين المشاركة بالعمل فى مشروعات الغـــذاء مقابل العمل والعمل في مجال الزراعة التقليدية، حيث اتجه العديد من المزارعين فيـــها إلـــى المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل بدلا من زراعة أراضيهم، إذ يمكن للمزارع فـــي مشروعات الغذاء مقابل العمل أن يحصل خلال خمسة أشهر على نفس الدخل المتحصل عليـــه من العمل في الأراضي الزراعية لمدة عام كامل. وتوضح الإحصائيات أن هناك تراجعاً فـــي نسبة سكان الريف العاملين في الأراضي الزراعية مقارنة بالعمالة في مشروعات الغذاء مقـــابل العمل. (٢)

وقد ترتب على ذلك تراجع الإنتاج الزراعي المحلي، وظهور الآثار المثبطة للقطـــاع الزراعى نتيجة لتراجع مستوى العمالة، ومشاركتها في مشـــروعات الغـــذاء مقـــابل العمـــل، وإهمالها للقطاع الزراعي، وهو ما حدث في موريشيوس أيضا. (٣)

أما بتسوانا فهي تعد من النماذج الناجحة في استخدام المعونات الغذائيـــة فـــي مجـــال التشغيل والتوظيف، بالإضافة إلى استغلال هذه المعونات في مجال تحسين مســـتوى التغذيـــة، كما لم تظهر أية تأثيرات سلبية لهذه المعونات على الإنتاج الغذائى المحلي، إذ إن بتسوانا مـــن الدول المستوردة للغذاء، وكانت تعتمد على الواردات الغذائية بالأساس في سد حالـــة العجـــز الغذائي، وقد تمكنت من مواجهة الآثار الســـلبية لـــبرامج الإصـــلاح الاقتصـــادي باســـتعمال المعونات الغذائية من خلال توفير فرص العمل والغذاء للفئات المتضررة مـــن تطبيـــق هـــذه البرامج. (٤)

---

(١) **Ibid.**, pp. 122, 124.

(٢) Tony Jackson and Deborah Eade : op. cit., p. 85.

(٣) Mark Thomas et. al.: **op. cit.**, p. 32.

(٤) Frances Stewart : **Adjustment .. op. cit.**, p. 25.

وعلى الرغم من حصول الفئات الأكثر فقرا والأكثر احتياجا على العمل في هذه المشروعات إلا أن نقص العمالة المدربة قد أدى إلى تراجع الإنتاجية فى هذه المشروعات. ويرجع السبب في نقص مشاركة العمالة الفنية المدربة في هذه المشروعات إلى بعض الأسباب مثل:

١- انخفاض الأجور المقدمة وعدم ملاءمتها أو كفايتها لهؤلاء ذوي المهارات.

٢- تعتمد طبيعة العمل في هذه المشروعات على كثافة عنصر العمل والجهد البدني دون استعمال أدوات فنية حديثة مما أدى إلى تراجع مشاركة الأسر المالكة للأصول الإنتاجية والثروة الحيوانية، إذ يمكنها تحقيق عائد أعلى بالاعتماد على ثروتها دون اللجوء إلى المشاركة بالعمل فى هذه المشروعات.

٣- أدت قصر فترة التوظيف في هذه المشروعات إلى جذب العاملين من صغار السن، وهم في العادة لا يملكون مهارات فنية محددة.

٤- تقييد مشاركة الأسر المعيشية تبعا لمناطق سكنها، ومدى قربها من مواقع هذه المشروعات. (١)

إلا أن النجاح المتحقق في إتمام مشروعات الغذاء مقابل العمل في بتسوانا يرجع بالأساس إلى التنسيق ما بين هذه المشروعات وبين المؤسسات الحكومية المعنية أثناء تخطيط وتنفيذ استراتيجية التنمية المحلية. ويلاحظ أن بداية تقديم المعونات الغذائية ترجع إلى عام ٧٨ / ١٩٧٩، وقد بدأ التوسع في مشروعات الغذاء مقابل العمل مع إجراء عمليات تقييم مستمرة لهذا التوسع خلال سنوات الجفاف ٨٢ - ١٩٨٧، ومع نجاح هذه المشروعات في تحقيق أهدافها تم وضع خطة عمل بحيث يتم تضمين هذه المشروعات في إطار عمليات التنمية المحلية، وترتب على هذا التوجه وجود خطة إغاثة يمكن تطبيقها في حالات الجفاف، وبالفعل تم الاعتماد على هذه الخطة في عام ١٩٩٣/٩٢، وأثبتت فاعليتها في مواجهة آثار الجفاف.(٢)

أما عن آثار مشروعات الغذاء مقابل العمل على حالة الأمن الغذائي ومستوى الفقر، فقد أوضحت الإحصائيات زيادة مشاركة الأفراد من الأسر المعيشية الأكثر فقرا، وعلى الرغم من تسجيل حالات مشاركة من قبل الأسر المعيشية الأغنى إلا أنها محدودة وتمت على نطاق ضيق، حيث شارك عدد قليل من هذه الأسر فى مشروعات الغذاء مقابل العمل لفترة زمنية محدودة، فى حين تمت مشاركة الأسر الأكثر احتياجا بنسبة مرتفعة ولفترة زمنية طويلة مما يعني نجاح تصميم هذه المشروعات في عملية توجيه المعونات الغذائية. كما أوضحت

---

(١) Tesfaye Teklu : **op. cit.,** pp. 164 – 168.

(٢) Joachim Van Braun et. al. : **op. cit.,** p. 146.

الاستبيانات زيادة الدخل المكتسب من مشروعات الغذاء مقابل العمل مع زيادة حجم الأسر المعيشية، وبالأخص مع زيادة عدد البالغين فى هذه الأسر، كذلك يزداد هذا الدخل مع زيادة ملكية الأسر المعيشية لبعض الأصول الإنتاجية وبالتحديد الثروة الحيوانية، مع ملاحظة أن هناك تناسباً طردياً بين الدخل ومستوى التعليم السائد في هذه الأسر، كما يؤثر القرب المكاني لمناطق سكن العمالة من مناطق إقامة مشروعات الغذاء مقابل العمل إلى زيادة الدخل المكتسب من هذه المشروعات. (١)

أما عن أثر مشروعات الغذاء مقابل العمل على مستوى التغذية الفردي، فقد أوضح بعض الدراسات وجود تراجع فى مستويات التغذية لدى المشاركين في هذه المشروعات على الرغم من حصولهم على عائد عيني من الغذاء، إذ يستلزم العمل في هذه المشروعات جهداً بدنياً بسبب طبيعة العمل اليدوى، وبالتالى كان يفضل زيادة السعرات الحرارية المقدمة لهم بحيث يمكن أن تترك أثراً إيجابياً على مستوى التغذية الفردي. وعلى الرغم من الأثر السلبي على مستوى التغذية الفردي فقد أدت مشاركة الأسر الفقيرة في هذه المشروعات إلى زيادة الدخول سواء العينية أو النقدية، بل ارتفع العائد الإجمالي الفردي المتحصل عليه من هذه المشروعات إلى ما يزيد عن الدخل المتحصل عليه في الأسر المعيشية الأغنى غير المشاركة في هذه المشروعات. وقد أسهمت هذه العوائد العينية والنقدية، على الرغم من ضآلتها وعدم انتظامها، فى حصول الأسر المعيشية الفقيرة على الغذاء في حالة العجز الغذائي وفي حالة استنزاف الاحتياطي الغذائي لديها. كما أوضحت الدراسات الميدانية أن المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل قد بدأوا العمل وهم أفقر مما هم عليه بعد تحسن مستوى الدخل الحقيقي نتيجة لمشاركتهم في الأعمال العامة، إذ أدت هذه المشروعات إلى انتقال بعض الأسر من الفئات منخفضة الدخل إلى الفئات متوسطة الدخل.(٢)

وفى زيمبابوى حققت مشروعات المعونات الغذائية منافع تفوق تلك المتحققة في حالة التوزيع الحر للغذاء، كما استطاعت هذه المشروعات مساعدة عدد كبير من الجماعات الأكثر فقراً، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك ثلاثة أوجه قصور أساسية تواجه أداء هذه المشروعات في زيمبابوى هى:

١- لم تتم تغطية سوى ثلثي الاحتياجات الغذائية، أي أن شحنات الغذاء المقدمة لم تكف لسد الفجوة الغذائية.

٢- يرجع التحسن في مستوى إنتاجية هذه المشروعات إلى تحسن الإدارة وليس إلى ارتفاع مستوى المهارات الفنية المشاركة بالعمل أو المساندة المحلية لهذه المشروعات.

---

(١) Tesfaye Teklu: **op. cit.**, p. 164.

(٢) **Ibid.**, p. 156.

٣- أثر نقص التمويل بالسلب على مستويات التنفيذ في مشروعات الغذاء مقـابل العمـل، حيث لم يتم توفير النقد اللازم للوفاء بأجور الكادر الإداري، وكـذا تكـاليف النقـل وتقديـم المعدات.

وقد تأثرت عمليات التخطيط والتنفيذ بالجفاف في عام ٩١ / ١٩٩٢، فمع زيادة أعـداد الأفراد المتقدمين للعمل في هذه المشروعات من ٨٠٠ ألف شهريا في عام ١٩٩١ إلى حوالـي ٣ ملايين شهريا في عام ١٩٩٢، كان لابد من التوسع في نطاق عمل هذه المشروعات بمقـدار خمسة أمثال ما كانت عليه في مرحلة ما قبل الجفاف، إلا أن ذلك أمر يصعب تنفيـذه واقعيـا، حيث لا يمكن أن يتحول مشروع الغذاء مقابل العمل إلى برنامج إغاثة فـي غضـون فـترة وجيزة دون وجود أية موارد تمويلية إضافية. (١)

والجدير بالذكر أن مشروعات الغذاء مقابل العمل قد استمرت في أداء وظائفها حتـى مع وجود حالة الجفاف التي سادت فى فترة تسعينيات القرن الماضي، وقد تركـزت جـهودها في مجالات تحسين مستوى الأمن الغذائي، وإنشاء البنية الأساسية، خصوصاً مع تركيز خطـة العمل الحكومية على عمليات الإغاثة وإهمالها لعملية التشـغيل والتوظيـف. وقـد واجـهت مشروعات الغذاء مقابل العمل خلال هذه الفترة عدداً من المشكلات مثل:

١- ضعف التمويل النقدي والذي أثر بالسلب على توفير المدخلات غير الغذائية، كما أنـه لم تتوافر إمكانية الانتشار الجغرافي لهذه المشروعات.

٢- أثر الانتشار الجغرافي للسكان بالسلب على سرعة وكفاءة إقامـة هـذه المشـروعات بالإضافة إلى زيادة تكاليفها.

٣- أثرت المشكلات اللوجيستية على سرعة وكفاءة التنفيذ بسبب غياب طرق النقل الـبري الملائمة، وعدم توافر وسائل النقل المتطورة بالكم المطلوب، وقد زاد الوضع سـوءاً الطبيعـة المتنقلة للسكان وانتشارهم عبر مساحات واسعة.

٤- أثر تدني مستوى العمالة المشاركة في هذه المشروعات على مستوى الإنتاجية، إذ تـم انتداب مشرفين ومراقبين محليين من قبل الإدارة الحكومية للإشراف على العمليات الإداريـة والتنفيذية، وقد تبين وجود أهداف وتفضيلات خاصـة بـهؤلاء المشـرفين حيـث انتشـرت المحسوبية والواسطة عند اختيار المشاركين بالعمل في هذه المشروعات مـن خـلال توجيـه منافع هذه المشروعات إلى الأسر الأغنى ذات الصلة الوطيدة بالعـاملين فـي هـذا الكـادر، بالإضافة إلى وجود قدر من الفساد الإداري، وما ترتب عليه من إهـدار المـوارد التمويليـة الموجهة إلى هذه المشروعات.

(١) Patrick Webb : **op. cit.**, pp. 181, 182.

٥- غياب التخطيط المسبق لمواقع إقامة هذه المشروعات مما أدى إلى بعدها عن مراكز توزيع الغذاء، كما لم يتم توفير وسائل النقل بالقدر الكافي عند اتخاذ قرار زيادة الأجر النوعي للفرد من ١٠ كجم إلى ١٥ كجم من الذرة بالإضافة إلى اللحوم المجففة أو الأسماك مما ترتب عليه ضرورة زيادة عدد مرات النقل للوفاء بتقديم الكم المحدد من شحنات الغذاء.

٦- عدم الوفاء باحتياجات الكادر الإداري في هذه المشروعات من سلع غذائية واستشارات فنية وأصول إنشائية، كما أدى نقص توجيه وتسجيل العمليات التنفيذية إلى صعوبة التنسيق ما بين كل من الوزارات الحكومية والإدارة المحلية والمنظمات الأخرى العاملة في مجال تقديم المعونات الغذائية والتي يمكنها المساعدة فى تنفيذ هذه المشروعات. (١)

والجدير بالذكر أن هذه المشروعات قد أسهمت بنسبة ٣٣% من إجمالي دخل الأسر المعيشية الأكثر فقراً، أما الأسر الأغنى فلم تحصل إلا على قدر ضئيل من الدخل الناتج من هذه المشروعات بسبب تراجع مشاركتها بالعمل فيها. وقد أوضحت الاستبيانات أنه تم إنفاق الجزء الأكبر من الدخل المتحصل عليه من هذه المشروعات على الغذاء، كما تم استعمال ٩٥% من الغذاء المقدم في مشروعات الغذاء مقابل العمل كاستهلاك معيشي للأفراد المشاركين في هذه المشروعات، بالإضافة إلى توجيه ٣٥% من النقد المتحصل عليه من قبل المشاركين في مشروعات الأعمال العامة إلى الاستهلاك الغذائي، كذلك تم توجيه جزء من دخول المشاركين بالعمل في مشروعات المعونات الغذائية إلى تنمية الأراضي الزراعية، وبخاصة في حالة صغار المزارعين. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية السابقة إلا أن هناك تسجيلاً لحالات عدم كفاية السعرات الحرارية، وعدم ملاءمة نوعية الغذاء المقدم لتحقيق هدف تحسين المستوى المتدني للغذاء في الجماعات الأكثر احتياجاً. (٢)

وقد حققت مشروعات الغذاء مقابل العمل في زيمبابوى نجاحاً يعتد به في التخفيف من حدة حالة الفقر، ويرجع ذلك إلى الاهتمام بعملية التوجيه حيث تم قصر المشاركة فى العمل على الأفراد الأكثر فقراً، مع محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لدى هذه الفئات في المستقبل. وعلى الرغم من تحقيق مشروعات الغذاء مقابل العمل زيادة في معدلات التوظيف إلا أن هناك تراجعاً في مستويات التغذية بسبب كثرة الجهد المبذول في العمل، كما أثر غياب عدالة توزيع الغذاء داخل نفس الأسرة - بسبب بعض العادات الاجتماعية - على مستوى التغذية السائد. ومن أهم دلالات هذا المستوى المتدني من التغذية انخفاض الرقم القياسي لهيكل الجسم عند النساء المشاركات في هذه المشروعات عن أقرانهن في الأسر غير المشاركة، كما

---

(١) Joachim Van Braun et. al. : **op. cit.**, pp. 150, 151.

(٢) Patrick Webb : **op. cit.**, p. 190.

أن هناك تراجعاً في مستوى تغذية الأفراد الأصغر سناً داخل الأسر المشاركة بالعمل في هـــذه المشروعات.

أي أن التأثير الإيجابي لمشروعات المعونات الغذائية علـــى مســتوى التغذيـــة فـــي زيمبابوى قصير الأجل وضيق النطاق، وكان يمكن أن يستمر هذا الأثر الإيجابي فـــي المـــدى الطويل في حالة توفير أصول إنتاجية وفن إنتاجي أكثر تطوراً، مع تكامل هـــذه المشـــروعات في الخطة التنموية المحلية، فالأسر المشاركة بالعمل في هذه المشروعات هي الأفقر والأقـــل قدراً من التعليم والأقل تنوعاً في مصادر الدخل، ومن ثم لا يمكنها الحصول علـــى وظـــائف بأجور مناسبة، كما أن الدخل الناتج من هذه الأعمال - على الرغم مـــن تواضعـــه - يمثـــل النصيب الأكبر من إجمالي الدخل المكتسب، لذلك فإن تحقيق مستوى غذائي ومعيشي أفضـــل يتوقف على ربط تقديم المعونات الغذائية بمساعدات تقنية وإدارية بحيث يمكـــن تطويـــر أداء مشروعات الغذاء مقابل العمل حتى يتسنى تحقيق الزيادة فى كل مـــن مخرجاتـــها الإنتاجيـــة والتنموية.[1]

المطلب الثالث
تقييم الدور التنموي للمعونات الغذائية

تقدمت الإشارة إلى أن الكم الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم يتوجه إلـــى حالات الطوارئ والإغاثة، ذلك باستثناء ليسوتو وبتسوانا حيث أسهمت معونات التنمية بـــالجزء الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة لهاتين الدولتين، فى حيـــن حصـــل كـــل مـــن أنجـــولا وموزمبيق على القدر الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم - وبـــالتحديد معونـــات الطوارئ - بسبب استمرار الحروب الأهلية لعقود زمنية طويلة، وما ترتب عليها من خســـائر بشرية واقتصادية أدت إلى تزايد اهتمام المجتمع الدولي بالوضع الإنساني المتدني في هـــاتين الدولتين.

وتتعرض عملية تقديم وتوزيع المعونات الغذائية فى إقليم أفريقيـــا الجنوبيـــة لبعـــض المشكلات، والتى سبق بيان الإطار النظرى لها فى أجزاء سابقة من هـــذه الدراســـة. وســـيتم التركيز فى هذا المطلب على الدراسات التطبيقية التى تناولت أهم هـــذه المشـــكلات فـــي دول الإقليم، ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات قد ركز على دراسة عملية تقديم المعونـــات الغذائيـــة إلى موزمبيق، إذ إنها أكثر دول الإقليم حصولا على المعونـــات الغذائيـــة بشـــقيها التنمـــوى والطوارئ.

---

(١) Ibid., pp. 193 – 195.

أولاً : بالنسبة لمفهوم كفاية المعونات الغذائية لسد الاحتياجات الغذائية، وهو ما يعنى عادة عدم كفاية كميات المعونات الغذائية المقدمة لسد الاحتياجات الغذائية في الدولة المتلقية، فقد اختبرت موزمبيق الوجه المعاكس لهذه المشكلة. ففي عام ١٩٩٣ تم تقديم كميات متزايدة من المعونات الغذائية إلى موزمبيق مما أدى إلى ظهور مشكلات في عمليات التخزين والنقل، بالإضافة إلى انخفاض أسعار هذه السلع فى الأسواق الغذائية المحلية، فخلال عام ١٩٩٣ وصلت الأسعار الحقيقية للذرة الصفراء بسعر التجزئة في العاصمة إلى نصف مستواها السائد في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، أما في الإقليم الأوسط فإن أسعار التجزئة السائدة انخفضت عن نصف الأسعار السائدة في موبوتو، وقد أدى العرض الزائد عن الحد وانخفاض أسعار الذرة الصفراء إلى زيادة نفقات مستودعات بيع سلع المعونات الغذائية، والتي تقوم ببيعها بأسعار مدعمة في حضر موزمبيق مما ترتب عليه بيع هذه السلع بالخسارة، لذلك رفضت بعض هذه المستودعات قبول حصصها الكاملة من سلع المعونات الغذائية مما أدى إلى عطب وفساد شحنات المعونات الغذائية في مناطق التخزين بالموانئ. (١)

ثانياً : من أكثر المشكلات التي أثارت الجدل حول تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا الجنوبية هو قيام الولايات المتحدة بتقديم ٥٠٠ ألف طن من الذرة المعالجة جينيا إلى دول الإقليم المتضررة من الجفاف في صيف عام ٢٠٠٢، وقد رفضت دول الإقليم قبول هذه السلع لما يمكن أن تحدثه من آثار صحية ضارة على الأفراد المتلقين كالإصابة بالتسمم والسرطان، كذلك لإمكانية الإضرار بالإنتاج الزراعي في المستقبل في حالة استعمال هذه الحبوب كبذور في الأراضي الزراعية، كما يمكن أن يؤدي قبولها لمثل هذه السلع إلى الإضرار بسوق صادراتها الغذائية في المستقبل، إذ إن تداول هذه السلع غير مقبول في الأسواق العالمية، وبالتالي يمكن أن تواجه الصادرات الغذائية المقدمة من أفريقيا الجنوبية الرفض في السوق العالمية بسبب خشية المستورد من أن تكون زراعة هذه السلع قد تمت بالاعتماد على تلك البذور المعالجة جينيا، وقد رفض كل من زيمبابوى وزامبيا شحنات المعونات الغذائية المقدمة لها، أما موزمبيق وسوازىلاند وليسوتو فقد وافقت على قبول هذه السلع بشرط أن تكون مطحونة حتى لا يمكن استعمالها كبذور، بل يقتصر تداولها على إشباع الجوعى، وقد تراجعت زيمبابوى عن موقفها ووافقت على الحصول على الذرة المعالجة جينيا في حالة طحنها، في حين وافقت مالاوى على الحصول على هذه السلع مع فرض بعض الإجراءات التقييدية للتأكد من عدم زراعة الحبوب المقدمة في الأراضي الزراعية المحلية، أما زامبيا فهي الدولة الوحيدة التي ظلت على موقفها الرافض حتى وإن تم طحن الذرة قبل تقديمها، وبالتالي قام

---

(١) David Tshirley et. al. : "Food Aid and Food Markets : lessons from Mozambique", **Food Policy**, Vol. 21, No. 2, 1996, pp. 194, 195.

برنامج الغذاء العالمي بتقديم شحنات من المعونات الغذائية لإغاثة المناطق المتضررة، إلا أنها لم تف بالاحتياجات الغذائية حيث إنه تم توفيرها ونقلها على عجل.(١)

وعلى الرغم من التصريحات الأمريكية بأن تناول هذه الأغذية المعالجة جينيا أمر صحي ولا توجد أضرار نتيجة له، إلا أن معارضة دول أفريقيا الجنوبية قد استندت إلى أن استهلاك هذه الذرة في الولايات المتحدة محدود بالمقارنة بأنها الغذاء الوحيد الذى سيتم استهلاكه من قبل المتضررين من حالة الجفاف المنتشرة في الإقليم، كما أن تناولها من قبل أفراد أصحاء يختلف عن تناولها من قبل أفراد في ظروف الجفاف والمجاعة، إذ إن هناك اختلافاً بيّناً في المستوى الصحي والغذائي للأفراد في كلتا الحالتين. وقد رفضت الولايات المتحدة تقديم الذرة المعالجة جينيا مطحونة بسبب ارتفاع تكلفتها، وزيادة احتمال حدوث فساد وعطب في هذا الطحين، إذ تقلل عملية الطحن من مدة الصلاحية للاستهلاك. وترجع رغبة الولايات المتحدة في تقديم هذه المعونات إلى أفريقيا الجنوبية إلى إمكانية قيامها بزراعة مثل هذه السلع في المستقبل في الأراضي الأفريقية، ويعد ذلك أهم سبب لرفض عدد من دول الإقليم قبول هذه المعونات. والجدير بالذكر أن اهتمام الولايات المتحدة بتطوير زراعة مثل هذه السلع يرجع إلى رغبتها في أن يكون لها دور الريادة في مجال الزراعة الحيوية. (٢)

ثالثاً : تعد موزمبيق نموذجاً ناجحاً في الاستفادة من عملية التقييم النقدي، والتي بدأت قبل عام ١٩٩١، حيث تم بيع الذرة الصفراء إلى المطاحن القائمة بإعداد وجبات الذرة مع إحكام الرقابة على أسعار البيع، وتلا ذلك إنشاء مجمعات استهلاكية في موانئ الاستيراد لبيع الذرة الصفراء بأسعار مدعمة وثابتة، وقام المانحون بتقديم ٣٧٤ ألف طن متري من الذرة الصفراء خلال عام ٩٢ / ١٩٩٣ إلى حكومة موزمبيق، والتي قامت بتوزيعها على تجار الجملة وتقييمها نقديا، بالإضافة إلى توزيع معونات الطوارئ مجانا على السكان النازحين من المناطق الريفية مما أدى إلى الحد من الآثار السلبية للمجاعة السائدة في تلك الفترة، وكذلك قدمت هيئة المعونة الأمريكية حوالي ١٦٩ ألف طن متري من الذرة الصفراء في صورة سبع شحنات بحيث يتم تقييمها نقديا في أسواق العاصمة. وقد قامت وزارة التجارة بإنشاء العديد من المستودعات للمساهمة في عمليات التخزين والنقل إلى تجارة الجملة بشكل مباشر، وتم تقييم سعر البيع في السوق المحلية بما يساوي ثلث سعر الاستيراد بحيث يقل عن مستوى السعر العالمي. وأصبحت المستودعات هي المقر الرئيسي لبيع سلع المعونات الغذائية بالأسعار المحددة، وكانت تتركز بالأساس في العاصمة والميناء الرئيسي، ومنها يتم توزيع السلع إلى أسواق أقاليم الوسط والجنوب من خلال قنوات التسويق. (٣)

---

(١) Jennifer Clapp : **op. cit.**, pp. 1446 – 1449.

(٢) Noah Zerbe : **op. cit.**, pp. 602, 607.

(٣) David Tschirley et. al.: **op. cit.**, pp. 191, 194.

ونتيجة للتقييم النقدي للذرة الصفراء والوجبات المعدة منها حصل الفقراء في الحضر على مستوى أفضل للتغذية، بالإضافة إلى ارتفاع دخلهم الحقيقي، خصوصاً مع انخفاض أسعار الوجبات الغذائية بنسبة ٨٠% عما كان سائدا من قبل، وقد ترتب على ما سبق تحقيق مستوى معقول من الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والضواحي، مع توفير ٢٥% من دخول الأسر المعيشية التي اعتادت على استهلاك الذرة الصفراء والوجبات المعدة منها بالمقارنة بغيرها من الأسر المعيشية التي لا تستهلك هذه السلع، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الوجبات المعدة من الذرة الصفراء بنسبة ٢٠% عن مثيلتها المحلية، كما أدى توافر هذه السلع والوجبات في السوق المحلية إلى تنمية قطاع التجارة الداخلية وقطاع المطاحن صغيرة النطاق، وما ترتب عليه من الربط ما بين المناطق الحضرية والريفية وتنمية قطاع التسويق الغذائي في موزمبيق. (١)

وقد أثارت عملية التقييم النقدي للمعونات الغذائية في موزمبيق، ودورها الإيجابي في زيادة مستوى التغذية والتجارة الداخلية، التساؤل حول أفضل طرق توزيع المعونات الغذائية من خلال المقارنة ما بين أثر كل من التقديم المجاني والتقييم النقدي على مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسر المعيشية. وقد قامت إحدى الدراسات باستعمال نموذج التوازن العام في موزمبيق، واعتبار المعونات الغذائية عامل عرض إضافي؛ وذلك للتعرف على أفضل طرق توزيع المعونات الغذائية، وقد تم تحديد ثلاثة سيناريوهات يتم على أساسها حساب معاملات النموذج:

السيناريو الأول : حالة الجفاف دون تقديم معونات غذائية.

السيناريو الثاني : حالة الجفاف مع التقييم النقدي للمعونات الغذائية.

السيناريو الثالث : حالة الجفاف مع توزيع المعونات الغذائية مجاناً وبصورة مباشرة على الأسر المعيشية.

وتبعا للسيناريو الأول، تزايد معدل التبادل التجاري للسلع الزراعية مما يدل على تراجع الإنتاج الزراعي مع تراجع رفاهية الأسر المعيشية سواء في الريف أو في الحضر بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، كما تزايدت الواردات بنسبة ٥٠%، وهو ما شكل عبئاً على ميزان المدفوعات، كذلك تراجعت عوائد عناصر الإنتاج، وبالتحديد عوائد العمالة الزراعية، والتى انخفضت عوائدها بنسبة أكبر عن غيرها من عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وبالتحديد العمالة غير الزراعية.

أما في السيناريو الثاني، فقد تراجع معدل التبادل التجاري للسلع الزراعية، وازدادت أسعار الحبوب، وبالتالي زادت رفاهة الأسر المعيشية الأغنى مع تراجع مستوى الرفاهة في

(١) David Tschirley and Julie Howard : **op. cit.**, pp. 19, 20.

الأسر الأفقر في الريف، إذ إن هناك تراجعاً في عوائد عنصري العمالة الزراعية وغير الزراعية مع زيادة عائد عنصر رأس المال.

وفي السيناريو الثالث حدثت زيادة فعلية في معدلات التبادل التجاري للسلع الزراعية، إذ أنفقت الأسر المعيشية الريفية والحضرية نسبة ٦٤% و ٨٨% من الدخل الحقيقي الإضافي على كل من الاستهلاك الزراعي الأولى والغذاء المصنع، في حين أنه في السيناريو الثاني قامت الحكومة بتوجيه ٥% من إنفاقها على السلع الاستهلاكية إلى السلع الزراعية الأولية والغذاء المصنع.

وعلى هذا فإن الأثر الأولى للتقييم النقدي للمعونات الغذائية هو زيادة الإنفاق على السلع غير الغذائية، في حين حدث العكس في حالة تسليم المعونات الغذائية بشكل مباشر للأسر المعيشية، حيث قامت هذه الأسر بتوجيه الزيادة فى الدخل التى نتجت بسبب الوفر فى الإنفاق على الغذاء الذى تم الحصول عليه مجاناً من خلال التوزيع المباشر للمعونات الغذائية، إلى استهلاك السلع الزراعية مما أثر على الأسعار النسبية للسلع الاستهلاكية، ومع زيادة معامل الدخل / الرفاهية للأسر المعيشية ارتفع الطلب على الواردات بنسبة ٥٠% عن السيناريو الأول، وتأتي هذه الزيادة بسبب تأثير المعونات الغذائية على زيادة الدخل الحقيقي ومن ثم زيادة القدرة الشرائية في المستقبل.(١)

ومن الدراسة السابقة يمكن تحديد منافع التوزيع المباشر للغذاء على الأسر المعيشية في الريف من خلال:

١- تحقق الأثر الإيجابى المباشر لتحويل سلع المعونات الغذائية وتقديمها بصورة مجانية إلى المتلقين.

٢- أدت الزيادة الحقيقية في دخل هذه الأسر إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية والغذائية، إذ توجه هذه الأسر الحجم الأكبر من أية إضافة في الدخل إلى الغذاء وشراء السلع الزراعية. وبناء عليه تزداد أسعار هذه السلع بما يعينه ذلك من زيادة حوافز قطاع الزراعة، وهو ما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأسر المعيشية وتنمية القطاع الزراعي في المستقبل.

والجدير بالذكر، أنه في حالة التقييم النقدي لم تقم حكومة موزمبيق بتوجيه الدخل والإيراد الإضافي في ميزانيتها إلى الأفراد المتضررين في الريف، ومن ثم لم تحصل هذه الفئات على أية زيادة في مستوى الرفاهة الاقتصادية. لذا فإنه يمكن استنتاج أن التوزيع

---

(١) Channing Arndt and Finn Tarp : "Food Aid", in Finn Tarp et. al. (eds.) : **Facing The Development Challenge in Mozambique : An Economy Wide Prespective,** Research Report No. 126, (Baltimore : IFPRI, 2002), pp. 119 – 125.

المباشر للغذاء هو الاختيار الأكثر تفضيلا في حالة وجود الجفاف، أما عملية التقييم النقدي فهي الأفضل في الحضر على أن يتم تحديد سعر البيع بحيث يقل عن السعر العالمي. (١)

رابعاً : على الرغم من أن بداية الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء هي عملية قطار الذرة في زيمبابوى، إلا أن الأمر الواقع يوضح صعوبة الاعتماد على هذه الآلية كمورد ثابت، ويرجع ذلك إلى تذبذب الإنتاج الغذائي في دول الإقليم؛ ففي حالة زيمبابوى تراجعت الكميات المقدمة من الذرة في عام ١٩٨٣، كما بدأت في طلب الذرة من السوق العالمية في عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٨٧ أصيبت زيمبابوى بأسوأ حالة جفاف فى القرن العشرين مما جعلها تدخل في عداد الدول المتلقية للمعونات الغذائية، ذلك على الرغم من أنها كانت مصدر عرض لسلع المعونات الغذائية في الإقليم منذ عدة سنوات سبقت حدوث الجفاف، كذلك كانت مالاوى من أكثر الدول العارضة لسلع المعونات الغذائية في إطار المعاملات الثلاثية لدول إقليم أفريقيا الجنوبية، إلا أنه مع تزايد أعداد اللاجئين من موزمبيق في أراضيها أصبحت من الدول المتلقية للمعونات الغذائية. (٢)

خامساً: تذهب بعض الدراسات إلى أهمية التقديم النقدي للمعونات الغذائية في أفريقيا الجنوبية، إذ تصل تكلفة عملية تقديم الغذاء إلى ٣٨% من إجمالي تكلفة تقديم المعونات الغذائية، والجدير بالذكر أن هذه النسبة كانت تمثل ٤٢% قبل البدء في مساهمة المنظمات غير الحكومية في عمليتي التقديم والتوزيع، ويرجع ارتفاع نسبة التكاليف المرتبطة بعمليتي التقديم والتوزيع إلى الطبيعة الجغرافية للإقليم، ووجود العديد من الجماعات المتنقلة مما يعني المزيد من التكاليف في عمليتي النقل والتوزيع، ذلك بالإضافة إلى الإنفاق على العمليات الإدارية والإحصائية المختلفة. (٣)

سادساً: تعد موزمبيق نموذجاً واضحاً للتعرف على أثر المعونات الغذائية على أسعار السلع الغذائية في الدول المتلقية؛ فبمقارنة فترتين (١٣ شهراً لكل منهما) من يوليو ١٩٩٠ حتى يوليو ١٩٩١ ومن يوليو ١٩٩١ حتى يوليو ١٩٩٢، تبين وجود أدلة على قوة العلاقة ما بين وصول شحنات المعونات الغذائية وأسعار كل من الذرة الصفراء (سلعة المعونات الغذائية) والذرة البيضاء (السلعة المنتجة محليا)، حيث اختلفت أسعار الذرة الصفراء تبعا لتوقيت

---

(١) Channing Arndt and Finn Tarp : "Who Gets The Goods, A General Equilibruim Prespective and Food Aid in Mozambique", **Food Policy,** Vol. 26, No. 2, 2001, pp. 107 – 118.

(٢) Mark Thomas et. al. : **op. cit.** p. 65.

(٣) WFP Official Site : **Southern Africa Crisis .. op. cit.,** p. 26.

وصول شحنات المعونات الغذائية، باستثناء حالة التقييم النقدى وتثبيت سعر البيع، إذ أدى عدم انتظام وصول المعونات الغذائية من يناير حتى أبريل ١٩٩٢ إلى زيادة الأسعار بنسبة ١٢٦%، كما أدى وصول ٣٠ ألف طن في مايو ١٩٩٢ إلى توقف الزيادة في الأسعار. وعلى الرغم من عدم تقديم أية معونات غذائية خلال عام ١٩٩٣ إلا أن أسعار الذرة الصفراء اتجهت إلى الانخفاض، ويرجع ذلك إلى وصول كميات كبيرة من المعونات الغذائية سواء تلك المقدمة كبرامج أو للإغاثة في مناطق الجفاف في نهاية عام ١٩٩٢ وبداية عام ١٩٩٣، وقد تزامن وصول هذه المعونات من السلع الغذائية مع وجود مخزون كبير من السلع الغذائية، وتسرب الحبوب المقدمة كمعونات طوارئ إلى عملية التقييم النقدي مما أدى إلى تراجع أسعار السوق.(١)

وقد تم تقديم الذرة الصفراء سواء كحبوب أو كوجبات في مناطق الجنوب والوسط بدءا من يناير ١٩٩٣، وقد أدى هذا التدفق إلى تنمية قطاع التسويق في هذه المناطق. وبشكل عام، توقفت الآثار السعرية والإنتاجية على الحبوب في المناطق البعيدة عن العاصمة على حجم السوق في الريف، ومدى تكامل الأسواق. وتشير الدلائل إلى ضعف تكامل الأسواق ما بين الريف والحضر فى موزمبيق مما أدى إلى عدم تأثر الأسعار والإنتاج في هذه المناطق تبعا لحالة الأسواق الحضرية.(٢)

وقد أوضحت الدراسة التي قامت على تتبع بيانات أسعار كل من الذرة البيضاء والذرة الصفراء في العاصمة وأقاليم الوسط والجنوب منذ أبريل ١٩٩١ عدداً من المؤشرات المهمة هى:

١- أن كمية المعونات الغذائية المقدمة هي المحددة للأسعار في السوق المحلية؛ ففي حالة عدم ثبات المشحون منها مع زيادة الطلب على السلع الغذائية فإن ذلك يؤدى إلى عدم استقرار أسعار كل من الذرة الصفراء أو البيضاء.

٢- أدى تسعير سلع المعونات الغذائية من قبل الإدارة الحكومية إلى استقرار أسعار السلع الغذائية المحلية.

٣- تحقق الثبات فى أسعار سلع المعونات الغذائية في السوق المحلية عند ثبات الكميات المعروضة من المعونات الغذائية.

٤- توقف تأثير تقديم الذرة الصفراء كمعونات غذائية على أسعار الذرة البيضاء (المنتج الغذائى المحلي) في كل من المناطق الريفية والحضرية لعدد من الأسباب هى:

- مدى قابلية الإحلال ما بين الذرة الصفراء والذرة البيضاء.

---

(١) David Tschirley et. al. : **op. cit.**, pp. 194 – 199.

(٢) **Ibid.**, p. 202.

- مرونة عرض الواردات من الذرة البيضاء، ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
- مرونة العرض المحلي من الذرة البيضاء.
- حجم السوق في الريف مقارنة بسوق الحضر، ومدى التكامل فيما بينهما.

ففي حالة نظرة المستهلكين إلى السلعتين باعتبارهما من بدائل الاستهلاك فإن وصول المعونات الغذائية من الذرة الصفراء ليس له أي تأثير مباشر على الذرة البيضاء، أما في حالة النظر إلى السلعتين باعتبارهما متنافستين فإن وصول المعونات الغذائية من الذرة الصفراء سيؤدي إلى تراجع سعر الذرة البيضاء، حيث يمكن أن يتجه المستهلكون إلى إحلال سلع المعونات الغذائية محل السلعة الغذائية المحلية. وكلما تناقصت مرونة عرض الواردات ومرونة العرض المحلي زاد انعكاس آثار التغيرات السعرية على الإنتاج المحلي، ومع زيادة الطلب على الغذاء في الحضر عن قدرة الإنتاج والتسويق المحلى، تزداد الآثار السلبية لتقديم المعونات الغذائية من الذرة الصفراء على أسعار المنتج الغذائي المحلي. (١)

ويرجع عدم كفاية المعروض المحلى من الذرة البيضاء إلى موسمية إنتاجها في إقليم أفريقيا الجنوبية، وكذلك تراجع إنتاجها في موزمبيق بسبب الجفاف والحرب الأهلية. وقد اعتادت موزمبيق على استيراد الذرة البيضاء من جمهورية جنوب أفريقيا وسوازيلاند وهما من الدول المصدرة لها، إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليهما كمصدر أساسي للذرة البيضاء بسبب تأثر الإقليم ككل بنوبات الجفاف مما يؤدى إلى عدم قدرة الإنتاج الغذائي المحلي في سوازيلاند على توفير شحنات الذرة اللازمة لسد الاحتياجات الغذائية في موزمبيق، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الذرة المستوردة من جنوب أفريقيا نتيجة لتحرير العملة المحلية.(٢)

ومن خلال دراسة عشوائية لـ ٤٠ أسرة معيشية في موزمبيق تبين أن ٩٦% من المستهلكين يفضلون الذرة البيضاء لو أن لها نفس سعر الذرة الصفراء، كما أن ربع هذه الأسر يمكنها التحول للاستهلاك من الذرة الصفراء إلى الذرة البيضاء لو تم تخفيض سعرها بنسبة ١٤%، وعلى الرغم من ذلك فإن ٩٠% من هذه العينة قاموا بشراء الذرة الصفراء والوجبات المصنوعة منها خلال عام ١٩٩٣، كما أن ٥٠% من هذه العينة قاموا بشراء الذرة الصفراء ووجباتها خلال عام ١٩٩٢ وإن كان بكميات أقل من مثيلتها في عام ١٩٩٣، أي أن هناك طلباً على الذرة البيضاء يكفي لبقاء الأسعار مرتفعة على الرغم من تزايد عرض الذرة الصفراء وانخفاض سعرها. (٣)

---

(١) **Ibid.**, p. 197.

(٢) **Ibid.**, p.204.

(٣) **Ibid.**, pp. 200, 201.

وقد اتضح من سلوك المستهلك أن كلاً من الذرة البيضاء والصفراء تعد من بدائل الاستهلاك الغذائي لكافة مستويات الدخل، إلا أن اتجاه الإحلال أكثر وضوحا ما بين الأسر المعيشية منخفضة الدخل. وقد أكد التجار على وجود درجة من الإحلال ما بين نوعي الذرة، إذ أوضحت مجموعة من اللقاءات مع ستة من أكبر تجار الجملة في العاصمة خلال نوفمبر ١٩٩٣ إلى وجود طلب على الذرة البيضاء حتى مع وجود الذرة الصفراء المقدمة كمعونات، وقد أشار خمسة منهم إلى تعاملهم مع الذرة البيضاء لوجود طلب عليها حتى ما قبل عام ١٩٩٣، هذا على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار الذرة الصفراء، ووجود نشاط تجاري موازٍ في تداول هذا النوع من الغذاء. ويرجع الطلب على الذرة البيضاء إلى عدم الثقة في وصول شحنات المعونات الغذائية من الذرة الصفراء. وعلى الرغم مما سبق فإن زيادة الكميات المقدمة من الذرة الصفراء منخفضة السعر أدت إلى اعتماد السوق الحضرية على سلع المعونات الغذائية، وتراجع الطلب على المنتج الغذائي المحلي مما أثر بالسلب على حوافز الإنتاج الزراعي. (١)

(١) Ibid., pp. 202, 203.

خاتمة

خاتمـــة

في ضوء الدراسة السابقة، يمكن القول بأن المعونات الغذائية المقدمـــة إلـى أفريقيـا جنوب الصحراء قد حققت نجاحا في الحد من الآثار السلبية الناتجة عن تدهور حالــة الأمـن الغذائي في الدول الأفريقية، لكنها لم تحقق نجاحاً ممـــاثلاً علـى صعيـد عمليـات التنميـة الاقتصادية، فباستطاعة المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول الأفريقية - في حالة توجيهها إلـى الأفراد الأكثر احتياجا بالكميات المناسبة والنوعية الملائمة لأنماط الاستهلاك الغذائـي السـائد وفي التوقيت المناسب - أن توفر المستوى الغذائي والصحي لهؤلاء الأفراد، مع إتاحة فـرص عمل ملائمة للحد من تفشي حالة الفقر السائدة في المناطق المتضررة، مما يؤدى إلى تحسـن مستوى المعيشة.

والجدير بالذكر أن هذه المنافع المتحققة قد اقتصرت على المدى القصير وفي منـاطق محدودة من الدول الأفريقية، إذ إنه لابد من توافر مجموعة من العوامـل مجتمعـة - كعدالـة التوزيع، والملاءمة الكمية والسلعية، والتوقيت المناسب في تقديم المعونـات - حتـى تتحقـق فاعلية تقديم المعونات الغذائية، وواقعيا يصعب تحقيق هذه العوامـل مجتمعـة، إذ أوضحـت الحالات التطبيقية المذكورة في الدراسة أن غياب أحد هذه العوامل - أو بعضها - يؤدي إلـى تراجع فاعلية المعونات الغذائية، كما أن المعونات الغذائية لا يمكنها أن تحقق تنمية اقتصاديـة واجتماعية واسعة النطاق في الأجل الطويل، بل لابد من تقديمـها ضمـن حزمـة سياسـات اقتصادية في الدول المتلقية، مع التنسيق بينها وبين أنماط المعونـات والمسـاعدات التنمويـة الأجنبية الأخرى لتكون بمثابة أحد موارد تمويل عمليات التنمية المستهدفة في الدول المتلقية.

وقد تناولت الدراسة دور المعونات الغذائية في التنمية الأفريقية من خلال عدة محاور:

أولاً : فيما يتعلق بأهداف المانحين من وراء تقديم هذه المعونات، تبين أن المصالح الاقتصاديـة والجيوسياسية هي الدافع الأساسي وراء قيام الدول المانحة بتقديم المعونات الغذائية، ليس هـذا فحسب بل إن الحافز الأساسي وراء تقديم هذه المعونات هو وجود فوائض غذائية فـي هـذه الدول تؤثر سلباً على استقرار أسواق الغذاء المحلية والعالمية، وتعد جماعات المصالح - مـن منتجي السلع الغذائية والقائمين على تجهيزها، وكذلك شركات الشحن والنقـل - فـي الـدول المانحة هي المحرك الأساسي للاستمرار في عملية تقديم المعونات الغذائية. بعبارة أخرى، لـم تكن الاحتياجات الغذائية للدول المتلقية هي الدافع نحو تقديم هذه المعونات، وقد ترتـب علـى هذا العديد من الاختلالات منها أن أكثر الأقاليم تلقيا للمعونات الغذائيـة ليسـت هـي الأكـثر احتياجا، بل هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف الدول المانحة - وبالتحديد الأهداف السياسـية - كما أن المقدم من سلع المعونات الغذائية لا يتلاءم مع كل من الكميات الغذائية اللازمة لسـد

الفجوة الغذائية في الدول المتلقية ولا مع أنماط الاستهلاك الغذائي المعتادة، مع وجـود تـأخير في توقيت تسليم هذه المعونات، وهو ما أدى إلى تصاعد الآثار السلبية الناتجـة عـن وجـود الأزمة الغذائية، وترجع هذه الاختلالات إلى أن قرارات الدول المانحة بتقديم المعونات الغذائية تأتي بعد الوفاء بمستلزمات السوق المحلية وأسواق التصدير.

ثانياً : تتنوع أسباب أزمة الغذاء في الدول الأفريقية، إذ إنهـا لا تقتصر فقـط علـى وجـود ظروف بيئية ومناخية غير مواتية كالتصحر وإزالة الغابات وموجات الجفاف والأعاصير، بـل إن هناك مؤثرات أخرى هي السبب وراء ظهور هذه الأزمة مثل : عدم ملاءمـة السياسـات الاقتصادية المطبقة، وأهم هذه السياسات تلك المؤثرة على الإنتاج الزراعي، والتي أدت إلـى تراجع الاهتمام بتنمية زراعة السلع الغذائية، واقتصار الاستثمارات الموجهـة إلـى القطـاع الزراعي على قطاع إنتاج السلع الزراعية النقدية التصديرية، كذلك هناك السياسـات المطبقـة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مثل إلغاء الدعم المقدم إلى صغار المزارعيـن، وإلغـاء الدعم الممنوح على السلع الغذائية. كما أدى تحرير سعر العملة الوطنية إلى ارتفـاع أسـعار مدخلات العملية الزراعية مما يعني تراجع الحافز نحو تنمية القطاع الزراعي.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تدني مستوى المعيشة الناتج عن ارتفـاع مسـتوى الفقـر وتفشي الأمراض الوبائية يؤثر بالسلب على قدرة بعض الجماعات في الحصول على مسـتوى مناسب من الغذاء، حتى في حالة توافره في السوق المحلية، كما أن غياب الأسـواق الغذائيـة المتكاملة والقريبة من المناطق السكنية يؤثر أيضا بالسلب على قدرة الأفراد في الحصول علـى الغذاء، ففي كثير من الحالات لا تحدث المجاعة بسبب وجود نقص حقيقي في الغذاء بل بسـبب التراجع الحاد في القوى الشرائية وتدهور الحالة الصحية، وقد ترتـب علـى ذلـك تصميـم مشروعات المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول الأفريقية بحيث تعمل علـى توفـير دخـول للأفراد في المناطق المتضررة، وبالتحديد في الريف، إذ توفر هذه المشـروعات الاحتياجـات الغذائية في شهور ما قبل الحصاد وفي فترات الحصاد السيئ.

ثالثاً : تعد أفريقيا جنوب الصحراء من أكثر الأقاليم الجغرافية تلقيا للمعونات الغذائيـة علـى المستوى العالمي، وتعد معونات الطوارئ هي الأكثر أهمية وثقلا بين أنماط المعونات الغذائيـة الموجهة إلى الدول الأفريقية، لذلك فإن إثيوبيا وأنجـولا وموزمبيـق والصومـال والسـودان ورواندا وليبيريا وسيراليون هم أكثر الدول الأفريقية حصولا على المعونات الغذائية المقدمـة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تتعرض هذه الدول للعديد من الكوارث الطبيعية والبشرية ممـا يجعلها في أمس الحاجة لمعونات الإغاثة وتسكين وتأهيل اللاجئين والنازحين.

وتعد الحبوب وبالتحديد – القمح والحبوب الخشنة – من أكثر السلع تقديما في السلة الغذائية المقدمة إلى الدول الأفريقية. وقد شهدت فترة الدراسة تزايدا في نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية مع التوسع في نشاط برنامج الغذاء العالمي، ويرجع ذلك إلى أن هذه الصيغ الحديثة في تقديم المعونات هي الأكثر ملاءمة للأزمات الغذائية التي تتعرض لها أفريقيا جنوب الصحراء، إذ تعمل هذه الصيغ على توفير الغذاء المناسب وفي التوقيت المناسب، مع توافر قدرة هذه الصيغ على سد الفجوة الغذائية في حالة الانتشار الجغرافي للأزمة الغذائية، مع إمكانية استغلالها كآلية للحد من تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل.

وقد تبين من الدراسة فاعلية المعونات الغذائية المقدمة على أساس متعدد في تحقيق أهداف التنمية عن مثيلتها المقدمة على أساس ثنائي، إذ لا تؤثر الأهداف السياسية والاقتصادية على قرارات تقديم وتوزيع المعونات المتعددة، بل تكون الاحتياجات الغذائية في الدول المتلقية هي المحدد الأساسي لهذه القرارات، كما أن الجهات المانحة لديها القدرة على توفير كميات كبيرة من الغذاء والوصول إلى المناطق المتضررة والجماعات الأكثر احتياجا بسرعة وكفاءة تفوق مثيلتها المقدمة من قبل الدول المانحة.

رابعاً : غياب عدالة توزيع المعونات الغذائية سواء على مستوى الدول الأفريقية، أو على مستوى المقاطعات والأقاليم المتضررة داخل هذه الدول، إذ يتم التوزيع بناء على أكثر الدول تحقيقا لأهداف الدول المانحة، وبناء على مناطق التوزيع التاريخي مما يعني تركز تقديم المعونات في نفس مناطق العجز الغذائي السابقة بغض النظر عن تطور حاجتها إلى الغذاء وظهور مناطق أخرى أكثر احتياجاً.

وعلى الرغم من تنوع آليات توزيع المعونات الغذائية على الجماعات والأفراد الأكثر احتياجا، إلا أن الواقع الأفريقي أوضح أوجه القصور في بعضها بسبب تفشي الفساد والمحسوبية، وغياب البيانات الممكن الاعتماد عليها في تحديد الفئات الأكثر استحقاقا. والجدير بالذكر أن هناك تسجيلا لبعض حالات النجاح في توجيه المعونات الغذائية إلى مستحقيها مثل حالة تنزانيا، ويرجع ذلك بالأساس إلى تدخل المجتمع المدني في عملية التوجيه حيث قام بتحديد الفئات الأكثر استحقاقا، بالإضافة إلى إشرافه على عملية التوزيع. والجدل الأساسي في هذا السياق هو تحديد الأحق بالحصول على الغذاء المجاني، والأكثر قدرة على المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، إذ يشترط المشاركة في هذه المشروعات أن يكون الأفراد ذوي قدرات صحية وبدنية ومهارات فنية تتناسب مع طبيعة العمل، إلا أن هؤلاء الأفراد هم الأكثر غنى والأقل احتياجا للمعونات الغذائية. والجدير بالذكر أن مستوى التغذية الفردي

يتوقف على عدالة توزيع الغذاء بين أفراد الأسرة الواحدة، وهو أمر يتوقف بالأساس على العادات الاجتماعية والأعراف السائدة، وليس كفاءة توجيه المعونات الغذائية.

خامساً : تركزت إنجازات مشروعات المعونات الغذائية علي تحسين الأوضاع المعيشية في المناطق المتضررة - سواء في الريف أو في الحضر - وذلك من خلال تطبيق برامج التغذية الإضافية وتغذية أطفال المدارس، وهى البرامج التي توجه نشاطها إلى الأفراد الأكثر احتياجا كالنساء والأمهات والأطفال وكبار السن والمرضى، كما تقدم الغذاء مصحوباً بتقديم خدمات الرعاية الصحية في العيادات والمدارس. وقد جاءت مشروعات إنشاء البنية الأساسية في المرتبة الثانية، مع ضآلة المشروعات الموجهة إلى تنمية القطاع الزراعي من خلال المحافظة على التربة وتوفير موارد مياه الري.

ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه المشروعات:

١- وجود إحلال ما بين السلع الغذائية الموزعة كعائد عيني في هذه المشروعات مع غيرها من السلع الغذائية المنتجة محلياً بعد تحسن مستوى الحصاد.

٢- زيادة الاعتماد على هذه المشروعات كمورد رزق على الرغم من تحديد فترة عملها بمدى زمني قصير أو متوسط مما أدى إلى ظهور طاقات عاطلة في المدى الطويل.

٣- ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي بسبب زيادة الطلب على الغذاء المستورد، مع تسرب العمالة الزراعية من نشاطها الأساسي إلى المشاركة في مشروعات الغذاء مقابل العمل، والتي يتم إنشاؤها في مجالات متنوعة لا يشترط أن تكون تنمية القطاع الزراعي من بينها.

٤- أدى إنشاء هذه المشروعات واستمرارها في العمل لعدد من السنوات إلى ظهور المنافسة فيما بينها وبين الأنشطة الإنتاجية القائمة بالفعل في الحصول على المدخلات الإنتاجية والموارد الطبيعية المتاحة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية، وسيطرة مشروعات الغذاء مقابل العمل على هذه المدخلات والموارد، وتراجع قدرة باقي المشروعات المحلية في الحصول عليها والاستمرار في تأدية وظائفها.

أما عن أهم الصعوبات التي واجهت هذه المشروعات وأثرت بالسلب على كفاءة دورها التنموي:

١- مشكلات تخطيط وإدارة مشروعات الغذاء مقابل العمل.

٢- مشكلة تحديد العائد العيني لهذه المشروعات.

٣- غياب الآليات المحددة لاختيار مجالات عمل هذه المشروعات، مع تعدد الأهداف المزمع تحقيقها من وراء إنشاء كل مشروع، بل وتضاربها في بعض الحالات.

٤- غياب وسائل التقييم المناسبة للتعرف على مدى فاعلية هذه المشروعات في تحقيق هدفها التنموي.

سادساً : أوضحت الدراسة أن التقديم النقدي للمعونات الغذائية يؤدي إلى الحد من التكاليف اللوجيستية مع توفير السلع الغذائية الملائمة لأنماط الاستهلاك السائدة، وعلى الرغم من ذلك فإن التقديم العيني هو المسيطر على آلية تقديم المعونات الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ لابد من تقديم الغذاء بشكل مباشر إلى الأفراد الأكثر احتياجا في حالات سوء التغذية الناتجة عن تراجع الإنتاج الغذائي. والجدير بالذكر أن التوزيع العيني للمعونات الغذائية غير ملائم لتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل، ولذلك يفضل استعمال هذه الآلية في حالات العجز الغذائي المفاجئ، وفي فترة التحول ما بين مرحلة الإغاثة ومرحلة إعادة التأهيل حيث تظهر أهمية التوزيع المجاني المباشر للسلع الغذائية في عملية إنقاذ الأرواح وحماية الجماعات المتضررة.

سابعا: أوضحت الدراسة عدم ملائمة كميات المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول الأفريقية (سواء بالنقص أو بالزيادة) مما أدى إلى مزيد من التدني في مستوى التغذية في حالة تقديم كميات أقل من الاحتياجات الغذائية، وهو ما أدى إلى نزوح العديد من الجماعات المتضررة أو بيع أصولها الإنتاجية مما أثر على إمكانية تنمية المناطق المتأثرة بالجفاف والمتضررة من تراجع مستوى الأمن الغذائي، كذلك ظهر بعض الآثار المثبطة للقطاع الزراعي عند تقديم المعونات الغذائية بكميات تفوق الاحتياجات الغذائية أو في توقيت غير مناسب للعملية الزراعية مثل حالة موزمبيق والصومال وإثيوبيا.

وكذلك تبين ظهور بعض الآثار السلبية في حالة عدم ملائمة الهيكل السلعي للمعونات الغذائية لأنماط الاستهلاك الغذائي السائدة، مثل رفض استهلاك هذه السلع وبيعها في السوق المحلية لشراء السلع الغذائية المحلية الأكثر تفضيلا (حالة زائير)، وهو ما يعني تراجع فاعلية المعونات الغذائية في أداء دورها الأساسي في تحسين مستوى التغذية.

ثامناً : يرجع ظهور الآثار المثبطة للقطاع الزراعي في بعض الدول الأفريقية المتلقية للمعونات الغذائية إلى عدد من العوامل مثل: غياب التدخل الحكومي في عمليات التسعير والتسويق، عدم توجيه المعونات الغذائية إلى الأقاليم والجماعات الأكثر استحقاقاً، كذلك تقديمها بكميات تفوق الاحتياجات الغذائية، كما أن تقديم هذه المعونات قبل بدء تحسن الحصاد أدى إلى تراجع حوافز الإنتاج الزراعي.

وبصفة عامة تتسم هذه الآثار بضآلة الحجم وضيق النطاق، حيث اقتصر ظهورها في العديد من الحالات على صغار المنتجين والمزارعين ولم تمتد لتصل إلى مستوى القرارات الحكومية في الدول المتلقية. كما لوحظ عدم ظهور هذه الآثار في عدد من الدول الأفريقية المتلقية للمعونات الغذائية ويرجع ذلك إلى عدم كفاية الحجم المقدم كمعونات لسد الفجوة الغذائية، بالإضافة إلى عدم استمرار التقديم لفترات زمنية طويلة، كما أن السلع الغذائية المقدمة كمعونات لا تصلح كبديل للإنتاج المحلي في المناطق المتضررة.

وعلاوة على النتائج التفصيلية سالفة البيان انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العامة يمكن إجمالها فيما يلي :-

١- عدم ملاءمة المعونات الغذائية المقدمة من الفائض الغذائي في الدول المانحة لتحقيق أهداف التنمية في الدول الأفريقية؛ إذ إنها لا تعتبر مورداً تنموياً ثابتاً ومستقراً، فهي تمثل تحويلاً عينياً قصير المدى يشهد تذبذبا مستمرا تبعا للتغير في أهداف الدول المانحة.

٢- صعوبة الاعتماد على المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية كمصدر للمعونات الغذائية بسبب تعرض الدول النامية للتذبذب والموسمية في إنتاجها الغذائي، بالإضافة إلى تماثل المشكلات اللوجيستية (النقل والتخزين) التي تواجه عملية تقديم المعونات الغذائية بغض النظر عن مصدر عرض سلع هذه المعونات.

٣- على الرغم من ضآلة الآثار المثبطة للقطاع الزراعي، والتى ظهرت فى بعض الدول الأفريقية المتلقية للمعونات الغذائية، إلا أنه لا توجد أدلة على ظهور أية آثار محفزة لهذا القطاع كنتيجة لتقديم المعونات الغذائية؛ ويرجع ذلك إلى أن المعونات الغذائية بمفردها لا يمكنها تحقيق التنمية المرجوة، بل لابد من توفير التمويل النقدي اللازم لشراء المدخلات الإنتاجية من بذور ومخصبات ومعدات ثقيلة، وكذلك إقامة المشروعات المرتبطة بتنمية القطاع الزراعي كمشروعات الري والصرف الصحي، وإقامة مخازن الحبوب وبنوك البذور وإنشاء الاحتياطي الغذائي، مع تقديم التقنية الإنتاجية والمساعدات الزراعية، وفي هذه الحالة سوف يقتصر دور المعونات الغذائية على توفير التغذية، وتحسين مستوى الأمن الغذائي في الجماعات المتضررة بحيث تستطيع المشاركة كقوة عاملة في مشروعات تنمية قطاع الزراعة.

٤- لم توجد أدلة تشير إلى تأثير المعونات الغذائية بالسلب على السياسة الزراعية المطبقة في الدول الأفريقية، إذ إن هذه السياسات الزراعية كانت أحد أسباب تراجع الإنتاج الغذائي المحلي، وتزايد الطلب على المعونات الغذائية، كما أن تقديم هذه المعونات لم يكن سببا في تجاهل حكومات الدول الأفريقية اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والتي من شأنها تحسين الإنتاج الغذائي، حيث تلتزم هذه الدول بتنفيذ حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، بالإضافة إلى خضوعها لأحكام اتفاقية تجارة السلع الزراعية في إطار الجات، إلا أن

النقد الأساسي الموجه إلى الدول الأفريقية في هذا السياق هو فشلها في استغلال هذه المعونات كمورد تمويل في خطط التنمية المحلية.

٥- في حالة حدوث تغير في العادات الغذائية السائدة في بعض الدول الأفريقية المتلقية للمعونات الغذائية مثل حالة دول إقليم غرب أفريقيا، فهي ترجع بالأساس إلى زيادة نسبة التحضر، ارتفاع الدخول في الحضر بشكل نسبي، بالإضافة إلى نشاط الشركات متعددة الجنسيات، حتى وإن تزامن حدوث هذا التغير مع تقديم المعونات الغذائية. وقد ذهب بعض الدراسات إلى أهمية حدوث مثل هذا التغير إذ يؤدي إلى زيادة القيمة الغذائية والسعرات الحرارية المتحصل عليها.

٦- حققت المعونات الغذائية نجاحا في دورها في مساندة برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول الأفريقية من خلال توفيرها الاحتياجات الصحية والغذائية للجماعات المتضررة، وتقديم الخدمات الاجتماعية من فرص عمل وتدريب للجماعات الأكثر فقرا والمتعطلين عن العمل سواء في الريف أو في الحضر.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن للمعونات الغذائية أن تحقق تقدما في دورها التنموي من خلال:-

١- الاستمرار في تقديمها لفترات زمنية طويلة إلى نفس المنطقة الجغرافية حتى يتم الانتهاء من تنفيذ الهدف المزمع من إنشائها، وهو الهدف الذى لابد من تحديده بصورة دقيقة وعلى نحو مسبق، على أن يسبق تنفيذ هذه المشروعات إجراء دراسات جدوى تقوم على معلومات بيئية واجتماعية وإحصائيات سكانية ومعيشية عن مناطق إقامة هذه المشروعات حتى يمكن تحديد مجال عمل هذه المشروعات بما يتناسب مع الأوضاع البيئية والحالة المعيشية السائدة، على أن يحقق كل مشروع هدفاً واحداً بشكل مباشر بدلا من الاعتماد على المشروعات التي تعمل على تحقيق أهداف متباينة، ولا تراعي المقومات الطبيعية في المنطقة المتضررة.

٢- العمل على إقامة سلسلة مترابطة من المشروعات في نفس المنطقة المتضررة، وذلك للحد من التكاليف، والعمل على الانتفاع باقتصاديات الحجم، على أن يكون هناك تكامل فيما بين هذه المشروعات - مثل مشروعات تنمية الثروة الحيوانية، وإقامة صناعة منتجات الألبان، وتجهيز وتعبئة اللحوم - وكذلك عند إنشاء مشروعات تهدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل وتوفير احتياطى استراتيجى من الغذاء لابد أن يسبقها أو يتزامن معها إنشاء المخازن وبنوك البذور.

٣- ضرورة التوسع في عمليات التقييم النقدي للمعونات الغذائية في المناطق الحضرية فى الدول الأفريقية، أي زيادة ما يقدم من برامج المعونات الغذائية.(فهى النمط الأقل تقديما على مستوى أفريقيا جنوب الصحراء)، ومن ثم يمكن توفير الغذاء المدعم للمجموعات السكانية

الأكثر احتياجاً والأكثر تضرراً من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، مع الاهتمام بإنشاء صناديق خاصة لتجميع إيرادات البيع وتوجيهها نحو تنمية القطاع الزراعي لتكون بمثابة التمويل النقدي الذي تفتقر إليه مشروعات الغذاء مقابل العمل. فبرامج المعونات الغذائية تؤدي إلى زيادة المتاح من الغذاء مع توفير النقد الأجنبي ومساندة ميزان المدفوعات، ومع توجيه إيرادات البيع إلى مشروعات تنمية القطاع الزراعي تتراجع الآثار السعرية غير المحفزة لتنمية هذا القطاع والتي عادة ما تحدث بسبب زيادة المعروض من الغذاء.

٤- ضرورة التوسع فى إنشاء شبكات الأمان وآلية الإنذار المبكر في الدول الأفريقية، مع تطبيق استراتيجيات وقائية للحد من الآثار السلبية الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل إنشاء احتياطي غذائي في المناطق الأكثر عرضة لهذه الكوارث.

وفي ضوء ما سبق فإن تدعيم الدور التنموي للمعونات الغذائية في أفريقيا يتطلب مجموعة من الإجراءات والتدابير التي لابد من اتخاذها مثل:

١- تحديد سلة الغذاء المقدمة كمعونات غذائية تبعا للنمط الاستهلاكي السائد والقيمة الغذائية اللازمة لتحسين مستوى التغذية لدى الفئات المتلقية، مع تحديد النمط المقدم من المعونات الغذائية الأكثر ملاءمة لطبيعة مشكلة الغذاء في الدول المتلقية، إذ تقتصر المواثيق والمعاهدات المحددة لعملية تقديم المعونات الغذائية على الكم فقط دون النظر إلى فاعلية عملية التقديم.

٢- أن يقتصر تقديم المعونات الغذائية على حالة سوء التغذية الناتجة عن تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي، أما حالات سوء التغذية الناتجة عن أسباب أخرى مثل صعوبة حصول الأفراد على الغذاء المتوافر في السوق المحلية، فيفضل أن تتم مواجهتها من خلال تعديل السياسات الاقتصادية المحلية مثل سياسات التسويق والتسعير، وسياسات مواجهة الفقر، وليس من خلال زيادة المعروض من الغذاء، على أن تتم الاستعانة بالمعونات الغذائية كعنصر تغذية خلال فترة التعديل والإصلاح فقط.

٣- التوسع في دور الدول والجهات المانحة ليشمل تحقيق عدالة توزيع المعونات الغذائية على الأفراد الأكثر احتياجاً، وعدم قصر دورها على تسليم المعونات الغذائية إلى الدول المتلقية فحسب.

٤- التوسع في تقديم المعونات الغذائية على أساس متعدد، أي زيادة دور الجهات المانحة، وبالتحديد في مشروعات إنشاء شبكات الأمان وإعادة البناء والإعمار في المناطق المتضررة.

٥- ضرورة التنسيق فيما بين الجهات المانحة لكافة أنماط المعونات والمساعدات التنموية من جهة، والسياسات الاقتصادية والإدارة المحلية في الدول المتلقية من جهة أخرى بحيث يتم الاتفاق على استراتيجية تنموية تقوم على مراحل متعددة لكل منها مواردها التمويلية، مع بيان كيفية توفير هذا التمويل والفترة الزمنية اللازمة للانتهاء من كل مرحلة، وتحديد دور

المعونات الغذائية في كل مرحلة، والكميات المطلوبة منها خلال هذه الفترات الزمنية، مع قيام الجهة الإدارية المختصة أو الوزارة المعنية بالإشراف على تسلم المعونات الغذائية وتوجيهها بما يتلاءم مع الخطة الموضوعة، ويفضل توجيه المعونات الغذائية إلى مجالات محددة مثل تنمية رأس المال البشري، وتطوير السياسات الغذائية وأبحاث التنمية الزراعية.

٦- الربط ما بين المعونات الغذائية والسياسة الغذائية المحلية المطبقة في الدول المتلقية، وهو ما يترتب عليه تحقيق استقرار عرض الغذاء على المستوى المحلي، ومن ثم إمكانية تحقيق مستوى أفضل من الأمن الغذائي في المدى الطويل.

كما يمكن اتخاذ عدد من الاجراءات والتدابير التى من شأنها تفادى الثغرات الموجودة فى عملية تقديم المعونات الغذائية على المستوى العالمى مثل:

١- ضرورة مشاركة الدول المتلقية في المفاوضات والاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتقديم المعونات الغذائية؛ وذلك لتحقيق قدر من الفاعلية والعدالة والشفافية.

٢- التوسع في التزامات الدول المانحة بحيث لا تقتصر فقط على الالتزام بتقديم كميات محددة من السلع الغذائية كمعونات، بل لابد أن تتسع لتشمل الالتزام بتحقيق فاعلية خدمات الشحن وعمليات تجهيز وتحضير الغذاء المقدم كمعونات.

٣- عدم ربط تقديم المعونات الغذائية بالفائض الغذائي المحلي والأسعار العالمية للغذاء، ويتم تحقيق ذلك بالابتعاد عن تحديد القيمة النقدية لهذه المعونات في ميزانيات الدول المانحة، بل لابد من تحديدها كمياً من جانب هذه الدول مثلما هو الحال في عملية تحديدها في إطار الاتفاقيات والمواثيق العالمية وطبقاً لما يرد في الإحصائيات الدولية، وبذلك يمكن تفادي أثر التغير في الأسعار العالمية على الكميات المقدمة من المعونات الغذائية، مع وضع هامش للزيادة في كميات المعونات الغذائية لتوجيهها في حالة حدوث كوارث مفاجئة.

٤- ضرورة تحويل الفائض الغذائي العالمي من الإنتاج الغذائي إلى احتياطي غذائي يمكن الاعتماد عليه في حالات الطوارئ، كما أنه لابد من إنشاء مخزون استراتيجي من الغذاء في الدول المتلقية، وبالتحديد في الدول الحبيسة والدول التي تعاني من حالات عجز غذائي مستمر ومزمن، وكذلك الدول الأكثر عرضة للكوارث البشرية والطبيعية، على أن يتم استعمال "النقد مقابل الغذاء" في حالة وجود عجز غذائي ناتج عن تراجع القوى الشرائية لدى الأفراد الأكثر فقرا، أو وجود أية مشكلات أخرى تحد أو تمنع من قدرة الأفراد على الوصول إلى الغذاء، مع التمييز ما بين حالة تقديم الغذاء مجانا للدول التي تعاني كوارث بشرية أو طبيعية، وبين تقديم المعونات الغذائية على أساس القروض الميسرة المقدمة إلى الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي بهدف تحقيق التنمية.

٥- وضع معايير موحدة وسهلة التطبيق عند تحديد الدول الأولى والأحق بالمعونات الغذائية، مع إلزام الدول المانحة بتطبيق هذه المعايير عند اختيارها للدول المتلقية حتى يمكن التأكد من تحقيق عدالة توزيع تلك المعونات، وبذلك يمكن تفادي الآثار السلبية الناتجة عن تقديم هذه المعونات سواء على مستوى التغذية أو على مستوى حوافز قطاع الزراعة في الدول المتلقية، والتي تزداد حدتها في حالة غياب عدالة توزيع المعونات الغذائية.

٦- تجميع المعونات الغذائية المقدمة من الدول المانحة في هيئة دولية واحدة، وتتولى سكرتارية هذه الهيئة توزيعها طبقا للأولويات، وبالتالي يمكن تفادي الأثر السلبي الناتج عن عملية ربط تقديم المعونات الغذائية بأهداف الدول المانحة.

٧- ضرورة تقديم المعونات الغذائية على أساس حاجة الدول المتلقية فقط دون الأخذ في الاعتبار أية اعتبارات جيوسياسية أو اقتصادية، كما لا يتم استعمالها كسلاح في الحروب أو لخدمة أية أهداف سياسية أخرى (إقامة تكتلات دولية - التصويت في الأمم المتحدة - إنشاء قواعد عسكرية - إلخ) مع توزيعها على المتلقين بغض النظر عن الاختلافات العنصرية الأخرى كالنوع أو الدين أو العرق أو الانتماء السياسي.

٨- العمل على تقييم الأثر التنموي والإنساني للمعونات الغذائية بصفة مستمرة، وذلك من خلال إجراء تحليلات دورية لأثر هذه المعونات على كل من حوافز الإنتاج الزراعي، والأسواق الغذائية والأسعار، وكذلك أثرها على حالة الأمن الغذائي في الدول المتلقية.

٩- ضرورة الالتزام بتقديم المساعدات الصحية والمعيشية الأخرى جنبا إلى جنب مع المعونات الغذائية، مع تكليف المنظمات الدولية بتوزيع هذه المعونات على المقاطعات والأفراد الأكثر احتياجا في الدولة المتلقية، وبناء عليه لابد من وضع خطة محكمة لتسليم هذه المعونات، مع وجود تحديد مسبق للأفراد الأكثر أحقية فى الحصول عليها، ومناطق سكنهم، والكمية اللازمة لسد احتياجاتهم.

١٠- العمل على إعداد قاعدة بيانات حديثة ومتكاملة تعتمد على كل من تاريخ تقديم المعونات الغذائية إلى المناطق المتضررة، وتبنى على أساس الإحصائيات الحديثة التي تضم مؤشرات التنمية، وتعداد السكان، ومستوى المعيشة السائد؛ وذلك لتحديد أنماط المعونات والمساعدات الأخرى اللازم تقديمها مثل المساعدات الإنسانية والزراعية والتمويل النقدي.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١) : توزيع المعونات الغذائية العالمية وفقا للمانحين خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
استراليا	٢,٢٤	١,٨٠	٠,٨٥	٢,٣٥	١,٧٩	١,٦٣	٤,٧٥	٣,٤٠	١,٢٧	٣,٤٧
النمسا	٠,٣٠	٠,١٦	٠,٠٨	٠,١٥	٠,١٢	٠,٢١	٠,١٥	٠,١٣	٠,٠٧	٠,٠٥
بلجيكا	٠,٣٥	٠,٢٧	٠,٠٧	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٧٥	٠,٤٤	٠,٥٩	٠,٣٢	٠,٣٢
كندا	٧,٣٠	٦,٨٥	٣,٦٠	٧,١١	٤,٩٠	٥,٣٠	٧,٢٠	٤,٨٤	٣,٠٠	٢,٧٥
الصين	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠١	صفر	١,٤١	٢,٠٣	١,٥٤	١,٥٤	١,٩٣
الدانمارك	٠,٢١	٠,٠٢	٠,٣٥	٠,٥٩	١,٠٠	٠,٩٤	١,٤٦	١,٠٢	٠,٩٩	١,٠٠
الاتحاد الأوروبي	١٤,٦٩	٢٤,٨٣	١٧,٧٠	١٧,٨٤	٢٧,٩٢	٢٠,٤٣	١٥,٧١	١١,١٢	١٦,٦٠	٦,٩٩
فنلندا	٠,٤٨	٠,٣٥	٠,١٧	٠,٢٧	٠,٠٦	٠,١٣	٠,١٢	٠,١٤	٠,٠٨	٠,١٨
فرنسا	٢,١٦	١,٢٣	٠,٤٩	١,٨٢	٢,١٣	٣,١٦	٢,٥١	٢,٣٩	١,٠٥	١,٨١
ألمانيا	١,٧٠	٢,٢٢	١,٤٩	٢,٥٣	٢,٤٤	٤,٠٩	٣,٨٨	٢,٧٠	١,٥٤	١,٦٧
اليونان	صفر	ق.م.ص.	٠,١٤	٠,٠٨	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٦

تابع جدول رقم (١)

نسبة مئوية

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الهند	٠,٢٠	ق.م.ص.	ق.م.ص.	ق.م.ص.	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,١١	٠,٣٥	٠,٠٦	صفر
ايرلندا	٠,١٦	٠,٠٣	ق.م.ص.	٠,٠٦	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١١	٠,٠٦	٠,١٦
ايطاليا	١,٨٢	١,٦١	١,١٠	١,٣٢	١,١٤	١,٣٦	١,٣٨	١,٢٨	١,١١	١,٣٧
اليابان	٣,٢٥	٢,٩٤	٢,٤٠	٢,٤١	٨,٦٤	٦,٣٥	٤,٣٦	١٣,٩٣	٢,٦٧	٥,٧٤
كوريا الجنوبية	٠,٠٢	ق.م.ص.	ق.م.ص.	صفر	١,٤٧	٠,٠٥	٠,٨٤	٠,٦٤	٠,٠٨	٢,٢٩
ليبيا	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٤	صفر	صفر	٠,٠٧	ق.م.ص.	٠,٠٤	صفر	صفر
لوكسمبرج	٠,٠١	ق.م.ص.	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٢	٠,٠٥
هولندا	١,٢٦	١,٣٦	١,٠٧	١,٤٨	١,٤٦	٢,٠٩	١,٧٣	٠,٨٩	٠,٧٧	١,٣١
نيوزلندا	صفر	ق.م.ص.	ق.م.ص.	صفر	صفر	ق.م.ص.	٠,٠٢	٠,٠١	ق.م.ص.	٠,٠١
النرويج	٠,٧٥	٠,٣٨	٠,٢٨	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٤٩	٠,٧٦	٠,٧٠	٠,٦٠	٠,٦٩
باكستان	٠,٢٢	٠,١٢	صفر	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٠٤	٠,٣٧	صفر	٠,٠١

تابع جدول رقم (١)

نسبة مئوية

الدولة / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
البرتغال	ق.م.ص.	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٠٣	صفر	٠,٠١	٠,٠٢
المملكة العربية السعودية	٠,٨	٠,٠٤	ق.م.ص.	ق.م.ص.	٠,٠٢	٠,٠٩	٠,٠٤	صفر	٠,٠٤	٠,٠٢
أسبانيا	٠,٢٨	٠,٢٩	٠,٠٥	٠,١٣	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٣٧	٠,١٧
السويد	٠,٧١	١,٥١	٠,٩١	١,٠٨	٠,٩٨	١,١٩	٠,٩٤	١,٦٦	٠,٥٥	٠,٦١
سويسرا	٠,٧٣	٠,٤٩	٠,٤٢	٠,٦١	٠,٥١	٠,٦٢	٠,٩٣	٠,٤٧	٠,٣٣	٠,٣٩
تايوان	ق.م.ص.	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,١٢	صفر	٠,٠١	٠,٠٣	صفر	٠,٠١	صفر
تايلاند	٠,٠٤	ق.م.ص.	ق.م.ص.	صفر	صفر	ق.م.ص.	ق.م.ص.	٠,١٢	صفر	صفر
تركيا	٠,٢٩	٠,١٥	٠.١٠	٠,٧٠	٠,١٢	صفر	صفر	صفر	صفر	ق.م.ص.
المملكة المتحدة	١,٥٣	١,٤٥	١,٠٨	١,٧٠	١,٩٠	١,٣١	١,٧١	١,٢٥	١,٤٦	١,١٥
الولايات المتحدة	٥٧,٧٧	٤٩,٣٣	٦٣,١٤	٥٥,٥٩	٤١,٣٠	٤٣,٦٥	٤٣,٤٩	٤٧,٤٢	٦٣,٧٢	٦٤,٣٦
آخرون	١,٢٧	٢,٠٥	٤,٣٢	١,٠٩	٠,٨٦	٤,٠٦	٤,٨١	٢,٦٣	١,٥٩	٢,٣٢

ق. م. ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : WFP Official Site : **2000 Global Food Aid in Figures**, 2004,http://www.wfp.org, Table No. 16

الجدول رقم (٢) : مساهمة الدول المانحة في إجمالي المعونات الغذائية المسلمة في عام ٢٠٠٠ موزعة على الأقاليم المتلقيه

نسبة مئوية

الإقليم المتلقي / الدول المانحة	الإجمالي المتلقي	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
استراليا	٣,٤٧	٠,٧٩	٦,٩٢	صفر	٣,٠٦	٠,١٦
كندا	٢,٧٥	٣,٠١	٣,٥١	٠,٢٤	١,٤٥	٦,٢٩
الصين	١,٩٣	٠,٠٦	٦,٦٦	صفر	صفر	صفر
دانمارك	١,٠٠	٠,٦٢	١,٢٣	٠,٠٤	٣,٨٣	٠,٨٣
الاتحاد الأوروبي	٦,٩٩	١٦,٣٣	٣,٠٧	١,٦٥	٠,٧٢	٠,٨٧
فرنسا	١,٨١	١,٢٨	٢,١٠	٠,٦١	٦,٦٣	٠,٣٣
ألمانيا	١,٦٧	٣,٠٣	١,٢٢	٠,٩٥	٠,٢٥	٠,٨٥
إيطاليا	١,٣٧	٢,٢٩	٠,٣٢	٠,٤١	١,٠١	٣,٨٠
اليابان	٥,٧٤	٤,٨٦	١١,٦٥	١,٦٥	١,٧٨	٢,٩٤
كوريا الجنوبية	٢,٢٩	صفر	٨,٠١	صفر	صفر	صفر
هولندا	١,٣١	٢,٢٣	٠,٧٧	٠,١٤	٠,٤٨	٠,٠٢
النرويج	٠,٦٩	١,٤٥	٠,٢٧	٠,٣٧	٠,٠٩	٠,٣٥
السويد	٠,٦١	٠,٨٤	٠,٣٨	٠,٧٤	٠,٦١	٠,١١
المملكة المتحدة	١,١٥	٢,١٧	٠,٢٣	١,٤٢	٠,٦٧	صفر
الولايات المتحدة	٦٤,٣٦	٥٣,٣٢	٥١,٨٤	٨٩,٧٦	٧٦,٥١	٨١,٢٨
آخرون	٢,٣٢	٧,٧٢	١,٨١	٠,٧٣	٢,٩٢	٢,١٩

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٣) : التوزيع الجغرافى للمعونات الغذائية العالمية خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٣١,٧٢	٢٠,٤٥	٧,٨٦	٢٤,٢٠	١٥,٧٧
١٩٩٢	٤٠,٥٢	١٧,٤١	٢٠,٠٤	٩,٩٧	١٢,٠٦
١٩٩٣	٢٨,١٨	١٢,٦٢	٤١,٥٦	٥,٥٢	١٢,١٢
١٩٩٤	٣٤,٩١	١٩,٤٨	٢٨,٦٧	٦,٧٢	١٠,٢١
١٩٩٥	٣٢,٣٢	٢٣,٤٠	٢٨,٩٥	٦,١٣	٩,٢٠
١٩٩٦	٣٥,٤٠	٢٧,٩٠	١٨,٢٠	٧,٨٧	١٠,٦٤
١٩٩٧	٣٣,٧٨	٣٨,١١	١٤,٣٤	٥,٠٣	٨,٧٦
١٩٩٨	٣٢,٨٥	٤٠,٧٨	١٠,٣٨	٤,٢٢	١١,٧٧
١٩٩٩	١٨,٧٦	٣٤,٣٧	٣٥,٦٦	٣,١٤	٨,٠٧
٢٠٠٠	٣٤,٥٨	٢٨,٦٤	١٩,١٦	٩,٣٥	٨,٢٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجداول (٩ ـ ١٤).

الجدول رقم (٤) : التوزيع الجغرافي لمعونات الطوارئ العالمية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
١٩٩١	٧١,١٢	١٥,١٥	١,١٤	١١,٧١	٠,٨٨
١٩٩٢	٧٣,٥٤	١٢,٠٦	٩,١٦	٤,٩٩	٠,٢٥
١٩٩٣	٦٩,٩٦	١٢,١٠	١٢,٣٠	٤,٨٧	٠,٧٨
١٩٩٤	٦٧,٣٧	٨,٥٢	١٩,٢١	٤,٣٠	٠,٦١
١٩٩٥	٥٦,٢٧	١٥,٦٥	٢١,٤٠	٥,٦٣	١,٠٥
١٩٩٦	٥٩,٨٠	١١,٦٨	٢١,٤٥	٦,٦٢	٠,٤٥
١٩٩٧	٤١,٠٨	٣٣,٥٦	٢٠,٤٩	٤,٣٩	٠,٤٨
١٩٩٨	٥٠,٥٨	٣١,٤٠	١٣,٨٦	٢,٨٨	١,٢٧
١٩٩٩	٣٣,٠٩	٤٥,٢٦	١٥,٥٢	١,٦١	٤,٥٢
٢٠٠٠	٥٠,٨٢	٣٢,٤٨	١٣,٥٥	١,٥٣	١,٦٢

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٥) : التوزيع الجغرافي لمعونات المشروعات العالمية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
١٩٩١	٢٤,٣٦	٤٥,١٦	صفر	١٠,٨٢	٢١,٣١
١٩٩٢	٢٣,٢٥	٤١,٧٣	صفر	٧,٣٣	٢٧,٦٨
١٩٩٣	٢٦,٩٩	٣٦,٠٣	ق.م.ص.	٧,٦٤	٢٩,٣٤
١٩٩٤	٢٧,٠٧	٤٧,٣٠	٠,٢٢	٥,٤٧	١٩,٩٥
١٩٩٥	٢٤,٩٦	٤٥,٧٧	٠.١٧	٤,٨٠	٢٤,٢٨
١٩٩٦	٢٦,٠٦	٤٦,٨١	٠,١٤	٤,٤٩	٢٢,٥٠
١٩٩٧	٢٧,٧٠	٤٩,٧٠	٠,٠٢	٥,٩٠	١٦,٦٧
١٩٩٨	٢٦,٧٥	٤٨,٠١	٠,١٤	٣,٧١	٢١,٣٩
١٩٩٩	٣٨,١٦	٣١,٦٩	١,٥١	٤,٣٧	٢٤,٢٧
٢٠٠٠	٣١,٥١	٣٠,٠٩	١٥,٥٣	٣,٨٩	١٨,٩٨

ق. م. ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٦) : التوزيع الجغرافي لمعونات البرامج العالمية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى
١٩٩١	١٤,٧٤	١٣,٠١	١٤,٤٩	٣٦,٧٠	٢١,٠٦
١٩٩٢	٢٤,٧٢	١٢,٦٤	٣٤,٠١	١٤,١٣	١٤,٥٠
١٩٩٣	١١,٦١	٧,٢٤	٦٣,٢٩	٥,٢٧	١٢,٥٩
١٩٩٤	١٢,٢٨	١٤,٣٠	٥٠,٩٣	٩,٣٥	١٣,١٤
١٩٩٥	١٦,٦٠	١٧,٥٥	٥٠,٩٣	٧,٢٦	٧,٦٧
١٩٩٦	١٨,٣٣	٣١,٤٦	٢٦,٢١	١١,١١	١٢,٨٩
١٩٩٧	٢٧,٨٦	٣١,٥٦	٢١,٣٨	٥,٠٨	١٤,١٢
١٩٩٨	١٩,٩٨	٤٤,١٢	١٥,٧٠	٦,٠٤	١٤,١٧
١٩٩٩	٤,٠٣	٢٨,٧٥	٥٨,٥٤	٣,٦٦	٥,٠٢
٢٠٠٠	٦,٧٠	٢٠,٠١	٣٣,٢٠	٢٩,٢٦	١٠,٨٢

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٧) : التوزيع الجغرافي لمعونات الحبوب العالمية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٣١,٤١	٢٠,٩٥	٦,٦٧	٢٥,٤٠	١٥,٥٩
١٩٩٢	٤٢,١٦	١٧,٦٤	١٨,٣٣	١٠,٢٣	١١,٦٥
١٩٩٣	٢٧,٩٦	١٢,٢٣	٤١,٩٥	٥,٥٩	١٢,٢٦
١٩٩٤	٣٥,٧٥	٢٠,٥٠	٢٦,٠٠	٧,٠٠	١٠,٧٥
١٩٩٥	٣١,٨٢	٢٥,٦٨	٢٧,١٥	٦,٣٨	٨,٩٧
١٩٩٦	٣٤,٣٠	٢٩,٨٣	١٧,٦٥	٨,٣٠	٩,٩٢
١٩٩٧	٣٢,٦٢	٤١,٣٢	١٣,٨٥	٤,٨٣	٧,٣٨
١٩٩٨	٣٣,٤٤	٤٢,٧٣	٩,٣٢	٤,٢٨	١٠,٢٣
١٩٩٩	١٨,٦٧	٣٧,٠٧	٣٣,٢٧	٣,٢١	٧,٧٩
٢٠٠٠	٣٥,٢١	٣٠,٤٧	١٧,٥١	١٠,٢٥	٦,٥٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٨) : التوزيع الجغرافي للمعونات الغذائية من غير الحبوب خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٣٤,٧٨	١٥,٤٩	١٩,٦٨	١٢,٤٢	١٧,٦٤
١٩٩٢	٢٨,٥٧	١٥,٧٥	٣٢,٥٥	٨,٠٧	١٥,٠٥
١٩٩٣	٢٩,٩٢	١٥,٧٣	٣٨,٤٢	٤,٩١	١١,٠٢
١٩٩٤	٢٩,٨٩	١٣,٢٩	٤٤,٨٢	٥,٠٥	٦,٩٥
١٩٩٥	٣٥,٦٠	٨,٢٨	٤٠,٨٨	٤,٤٥	١٠,٧٨
١٩٩٦	٤٢,٦٢	١٥,١٦	٢١,٧٧	٥,٠٨	١٥,٣٨
١٩٩٧	٤٢,٠٠	١٥,٣٥	١٧,٧٧	٦,٤٠	١٨,٤٧
١٩٩٨	٢٨,٤٩	٢٦,٢٤	١٨,٢٤	٣,٧٨	٢٣,٢٥
١٩٩٩	١٩,٤٦	١٢,٧٢	٥٤,٨٧	٢,٦٢	١٠,٣٣
٢٠٠٠	٣٠,٣٧	١٦,٤١	٣٠,٢٤	٣,٢٨	١٩,٧٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٩) : التوزيع الجغرافي للقمح ودقيق القمح المقدم كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٢٥,٤٦	٢٧,٦٧	٣,١٨	٢٧,٢٢	١٦,٤٧
١٩٩٢	٢٧,٨٧	٢٤,٣٤	٢٠,٤٢	١٥,٥٤	١١,٨٢
١٩٩٣	١٤,٦٥	١٨,٥٩	٤٠,٧١	٩,٧١	١٦,٣٤
١٩٩٤	٢١,١٤	٢٦,٥٧	٢٩,٥٩	١٠,٥٩	١٢,١١
١٩٩٥	١٨,١٤	٢٤,٣٨	٣٩,٨٤	٩,٣٣	٨,٣١
١٩٩٦	١٨,٥٠	٢٩,٣٢	٢٧,٠٥	١٣,٠٠	١٢,١٢
١٩٩٧	٢٢,٣٩	٣٩,١٠	٢٢,٦١	٧,١١	٨,٧٨
١٩٩٨	٢٨,٥٤	٣٣,١٦	١٦,٨٢	٦,٩١	١٤,٥٦
١٩٩٩	١٢,٧٢	٤٠,٧١	٣٥,٣٤	٤,٣١	٦,٩١
٢٠٠٠	٣٢,٥٠	٢٣,٤٩	٢٠,٢١	١٦,٣٩	٧,٤١

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٠) : التوزيع الجغرافي للأرز المقدم كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٥٢,٣٨	٢٢,٨٠	٣,٥٢	٩,٤٣	١١,٨٧
١٩٩٢	٥٦,٥٤	٢٦,٤٢	٣,١١	٥,٤١	٨,٥١
١٩٩٣	٥٠,٨١	٢٠,٩٨	١٢,٦١	٣,٣٣	١٢,٢٧
١٩٩٤	٥٥,٤٥	١٩,٩٢	٧,٢١	٣,٠١	١٤,٤١
١٩٩٥	٢١,٧٧	٦٤,٥٤	٣,٧٧	١,١٩	٨,٧٣
١٩٩٦	٣١,٣٢	٥١,٤٥	٣,٠٥	٣,٥٤	١٠,٦٥
١٩٩٧	٢٨,١٨	٥٣,٥٦	٢,٧٧	٦,٠١	٩,٤٧
١٩٩٨	١٢,٨٣	٧٩,٩٣	١,٢٠	٢,٦٦	٣,٣٧
١٩٩٩	١٨,١٤	٥٠,٩٧	١٤,٦٩	١,٩٣	١٤,٢٧
٢٠٠٠	١٥,٢١	٧٣,٢١	١,٤١	٢,٢٠	٧,٩٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١١) : التوزيع الجغرافي للحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٣٩,٦٧	٠,٠١	١٧,٦٣	٢٨,٦٩	١٤,٠٠
١٩٩٢	٦٦,٩٦	٠,٠٢	١٩,٨٥	٢,٤٠	١٠,٧٧
١٩٩٣	٤١,٢٢	٠,٠١	٥١,٣٢	١,٠٤	٦,٤٠
١٩٩٤	٦٨,٦٠	٠,٠٣	٢٦,٥٠	صفر	٤,٨٨
١٩٩٥	٧٧,٣٠	٠,٠٣	١٢,١٩	٢,٧٧	٧,٧٠
١٩٩٦	٨١,٥٥	١١,٧٨	٤,٥١	٠,١٠	٢,٠٧
١٩٩٧	٥٧,٦٢	٣٧,٩٥	١,٤٩	٠,٠٦	٢,٩١
١٩٩٨	٦٩,٠١	٢٦,١٧	٠,٠١	٠,٠٣	٤,٧٨
١٩٩٩	٣٩,٥٤	١٢,٠١	٤٠,٥٥	٠,٠٦	٧,٨٥
٢٠٠٠	٥٤,٩٤	١٧,٣٧	٢٤,٤٣	صفر	٣,٢٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٢) : التوزيع الجغرافي للغذاء المخلط / المركب المقدم كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
١٩٩١	٣١,٩٨	٤٤,٤٩	صفر	٣٠,٦	٢٠,٤٨
١٩٩٢	٢٥,٥٨	٤٧,٢٣	١,٠٦	٠,٣٠	٢٥,٨٣
١٩٩٣	٢٨,٧٤	٤٩,٩	٠,١٦	صفر	٢١,٢٠
١٩٩٤	٣٤,٠٣	٤٧,٦٨	٠,٠٩	ق. م. ص.	١٨,٢٠
١٩٩٥	٢٨,٧٤	٤٨,٨٢	٠,٢٠	صفر	٢٢,٣٢
١٩٩٦	٢٤,٩١	٥٨,٨٨	٠,٣٨	٠,٤٤	١٥,٤٦
١٩٩٧	٤٠,٦٥	٥١,٦٤	٠,١٨	٠,٠٥	٧,٤٧
١٩٩٨	٢٨,٥٤	٥٩,١٢	٠,١٢	٠,١٩	١٢,٠٢
١٩٩٩	٣٠,٤٤	٥٩,٣٠	٠,٣٨	٠,٥٢	٩,٣٦
٢٠٠٠	٤٠,٩٩	٥١,٩٠	٠,٥٢	٠,٥٠	٦,٠٩

ق. م. ص. = قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٣) : التوزيع الجغرافي لمنتجات الألبان المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
١٩٩١	١٩,٢٣	٩,٧٨	٣٨,٣٩	١٣,٦٦	١٨,٩٤
١٩٩٢	٨,٤	١٤,٤٣	٥٧,٢٦	٧,٠٤	١٢,٨٧
١٩٩٣	١٤,٧٨	٩,٣٠	٥٣,٦٠	٧,٣٩	١٤,٩٤
١٩٩٤	٩,٨٠	٤,١٨	٦٤,٨٦	١٠,٧٩	١٠,١٩
١٩٩٥	٢٥,٥٨	١,٢٧	٤٤,٤٤	٩,٧٩	١٨,٩٢
١٩٩٦	٢٤,١٢	٢,٩٠	٣٤,٩١	٩,٧٢	٢٨,٣٥
١٩٩٧	٣١,٠٨	٦,٥٢	٢٢,٨٦	١٨,٦٢	٢٠,٩١
١٩٩٨	٢٠,٦٩	١,٠٦	٣٣,٦٢	١٧,٧١	٢٦,٩٢
١٩٩٩	١١,٠٤	١٩,٦٧	٥٢,٣٩	٥,٦٦	١١,٢٤
٢٠٠٠	١١,٠٦	٣٥,٩٧	٣٦,١١	١٠,٤٩	٦,٣٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٤) : التوزيع الجغرافي للحوم والأسماك المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
١٩٩١	٢٣,٣٢	٥,٦٧	٥٣,٧٢	٥,٦٨	١١,٦٠
١٩٩٢	١١,٤١	٧,٥٠	٧٥,٠٦	٢,٣٢	٣,٧١
١٩٩٣	١٦,٣٤	٨,٣٣	٦٢,٨١	٤,٢٤	٨,٢٨
١٩٩٤	١٥,٥٠	٤,٨٦	٥٩,٣٠	٩,٣١	١١,٠٣
١٩٩٥	٣٧,٥٠	٤,١١	٢٩,٠٧	١٢,٦١	١٦,٧٢
١٩٩٦	٥٠,٧٨	٦,١١	١٩,٠٣	١١,١١	١٢,٩٨
١٩٩٧	٣١,٤١	٢١,٤٤	١٧,٠٠	٨,٣٤	٢١,٨١
١٩٩٨	٢٦,٨٠	٣٩,٣٩	٨,١٧	٩,١٥	١٦,٥٠
١٩٩٩	٠,٧٢	١,٣٢	٩٤,٤٠	٠,٧٧	٢,٧٩
٢٠٠٠	٤,١٤	٧,٤١	٨٠,٥٠	١,٦٠	٦,٣٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٥) : التوزيع الجغرافي للزيوت والدهون المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
١٩٩١	٣٢,٢٥	١٥,٥٥	٩,٠٤	٢١,٧٢	٢١,٤٣
١٩٩٢	٣٢,٣٣	١٨,٣٤	١١,٦١	١٦,٠٨	٢١,٦٥
١٩٩٣	٣٦,٢٣	٣٢,٠٣	٥,٢٤	٨,٨٦	١٧,٦٤
١٩٩٤	٣٨,١٧	٢٤,٥٠	١٦,٣٨	٩,٢١	١١,٧٥
١٩٩٥	٤٠.١٧	١٨,٣٠	١٦,٥١	٤,٠٩	٢٠,٩٣
١٩٩٦	٤١,٦٦	١٩,٦٠	١١,٨٠	٣,٢١	٢٣,٧٢
١٩٩٧	٢٨,٨٣	١٧,٤١	١٦,٩٢	٥,٩٨	٣٠,٨٦
١٩٩٨	٣٠،٨٨	١٤,٩١	١٥,١٥	٢,٩١	٣٦,١٥
١٩٩٩	٣١,٩٤	٢٣,٢٤	١٦,٣٠	٤,٢٧	٢٤,٢٥
٢٠٠٠	٣٩,٣٩	١٤,٢٧	١٧,٧٣	٢,٥٠	٢٦,١١

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٦) : التوزيع الجغرافي للبقوليات المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٤٨,٤٧	٢٥,٢٣	٠,٠٦	٥,٨٧	٢١,٠٩
١٩٩٢	٣٨,٧٠	١٩,٨٩	١٩,٧٥	٣,٦٩	١٩,٣٢
١٩٩٣	٣٠,٣٢	١١,٢٩	٤٨,٢٩	١,٥٩	٨,٧٧
١٩٩٤	٢٩,٨٠	١٠,٠٠	٥٣,٠٤	١,٩٦	٥,٠٠
١٩٩٥	٣٣,٥٧	٥,٦٣	٥٢,٣٣	١,٧٥	٨,٥١
١٩٩٦	٤٤,٣٠	١٣,٨٧	٢٦,٤١	٣,٩٩	١٤,٤٩
١٩٩٧	٥٨,٤٨	٦,٦٠	١٧,٩٤	٣,٤١	٢٢,٤٠
١٩٩٨	٢٦,٤٧	٣٥,٤٧	١٩,٩٧	٢,٠٦	٢٣,٩١
١٩٩٩	١٨,٦٨	١٢,١٩	٦٠,٢٠	١,٢٢	٧,٩٨
٢٠٠٠	٢٥,٥٣	١٦,٧٤	٣٦,٦١	٢,٦٧	١٥,٦٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٧) : التوزيع الجغرافي للبنود الأخرى من غير الحبوب المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبى
١٩٩١	٣٧,١٩	٤,٤٩	٤٨,٩٦	٧,٥٦	١,٨٠
١٩٩٢	٣٣,١٧	٥,٢١	٥٤,٣٢	٦,٠٣	١,٢٨
١٩٩٣	٣٥,٦٣	٤,٧٢	٤٧,٨٩	١٠,٤٠	١,٣٦
١٩٩٤	٢٩,٤٢	١٤,٢٤	٤٧,٩١	٧,٠٠	١,٤٤
١٩٩٥	٤٢,٥٥	٤,٠٩	٣١,٦٨	١٨,٢٨	٣,٤٠
١٩٩٦	٤٠,٩٤	١٥,٧٨	٢٥,٥٨	١٣,٤٣	٤,٢٧
١٩٩٧	١٩,٦٨	٤٢,٧٦	١٨,٨١	١٦,٦١	٢,١٤
١٩٩٨	٣٨,٠٤	١٦,٤٣	١٦,٧٧	١٩,٥٠	٩,٢٥
١٩٩٩	٤٠,١٠	٥,١٢	٢٩,٠٤	١٧,٠٩	٧,٩٥
٢٠٠٠	٤٤,٩٢	١٩,٠٤	١٧,٤٨	٩,٩١	٨,٦٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٨) : التوزيع الجغرافي للمعونات الغذائية المسلمة في عام ٢٠٠٠ مقسمة وفقا لنوع السلعة والاقليم المتلقى

نسبة مئوية

الإقليم / السلع	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
القمح ودقيق القمح	٣٢,٥٠	٢٣,٤٩	٢٠,٢١	١٦,٣٩	٧,٤١
الأرز	١٥,٢١	٧٣,٢١	١,٤١	٢,٢٠	٧,٩٦
الحبوب الخشنة	٥٤,٩٤	١٧,٣٧	٢٤,٤٣	صفر	٣,٢٦
الغذاء المخلط / المركب	٤٠,٩٩	٥١,٩٠	٠,٥٢	٠,٥٠	٦,٠٩
إجمالي الحبوب	٣٥,٢١	٣٠,٤٧	١٧,٥١	١٠,٢٥	٦,٥٦
منتجات الألبان	١١,٠٦	٣٥,٩٧	٣٦,٢٥	١٠,٤٩	٦,٣٦
اللحوم والأسماك	٤,١٤	٧,٤١	٨٠,٥٠	١,٦٠	٦,٣٥
الزيوت والمواد الدهنية	٣٩,٣٩	١٤,٢٧	١٧,٧٣	٢,٥٠	٢٦,١١
البقوليات	٢٥,٥٣	١٦,٧٤	٣٦,٦١	٢,٦٧	١٨,٤٥
أصناف أخرى	٤٤,٩١	١,٩٩	١٧,٤٨	٩,٩١	٨,٦٥
إجمالي غير الحبوب	٣٠,٣٧	١٦,٤١	٣٠,٢٤	٣,٢٨	١٩,٧٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (١٩) : التوزيع الجغرافي للمعونات الغذائية المسلمة في عام ٢٠٠٠ مقسمة وفقا للدول المانحة والأقاليم المتلقية

نسبة مئوية

الإقليم المتلقي / الدول المانحة	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
استراليا	١٠,٧١	٧٧,٦١	صفر	١١,١٨	٠,٥١
كندا	٣٧,٩٠	٣٦,٦٦	١,٦٥	٤,٩٣	١٨,٩٤
الصين	١,٠١	٩٨,٩٩	صفر	صفر	صفر
الدانمارك	٢١,٤٨	٣٥,١٦	٠,٨٣	٣٥,٦٨	٦,٨٤
الاتحاد الأوروبي	٨٠,٨٦	١٢,٦٠	٤,٥٤	٠,٩٧	١,٠٢
فرنسا	٢٤,٥٠	٤٨,٤٠	٦,٤٦	٣٤,٢٩	١,٥١
ألمانيا	٦٢,٦٥	٢٠,٨٥	١٠,٩١	١,٣٧	٤,٢٢
إيطاليا	٥٧,٨١	٦,٦٨	٥,٧٦	٦,٨٧	٢٢,٨٨
اليابان	٢٩,٢٥	٥٨,١٢	٥,٥١	٢,٩	٤,٢٣
كوريا	صفر	١٠٠	صفر	صفر	صفر
هولندا	٥٨,٦٦	١٦,٩٠	٢٠,٨٩	٣,٤٥	٠,١١
النرويج	٧٣,١٨	١١,١٠	١٠,٢٩	١,٢٤	٤,١٨
السويد	٤٧,٨٠	١٧,٩٠	٢٣,٤٤	٩,٣٦	١,٥٠
المملكة المتحدة	٦٥,٢١	٥,٧١	٢٣,٦٧	٥,٤٣	صفر
الولايات المتحدة	٢٨,٦٥	٢٣,٠٧	٢٦,٧٣	١١,١١	١٠,٤٤
آخرون	٧٠,٦٣	١٣,٦٩	٣,٦٩	٧,٢١	٤,٧٨
إجمالي المانحين	٣٤,٥٨	٢٨,٦٤	١٩,١٦	٩,٣٥	٨,٢٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٢٠) : التوزيع الجغرافي لحبوب المعونات الغذائية المسلمة في عام ١٩٩٢ مقسمة وفقا للأقاليم المتلقية والدول المانحة

نسبة مئوية

الإقليم المتلقى / الدول المانحة	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا ودول الباسيفيك	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	أوروبا الشرقية
استراليا	٣٠,٠٠	٣٨,٣٠	صفر	٣١,٦٣	صفر
كندا	٣٩,٩٥	٤٤,٧٨	٤,٠٥	١١,٢٠	صفر
الاتحاد الأوروبي	٣٢,٠٨	٧,٥٩	٣,٧٤	٥,١١	٥١,٤٨
فرنسا	٤٣,٨٤	٢٦,٥٢	١٠,١٤	١٩,٥٠	٠,٠٨
ألمانيا	٧٨,٣٩	٩,٦١	٤,٩٣	٥,٧١	١,٣٢
إيطاليا	٥٤,٨٤	١٢,٣٨	١١,١٣	١٦,٣٤	٥,٢٠
اليابان	٤٤,٨١	٥٥,١٩	صفر	صفر	صفر
هولندا	٩١,٦٠	٨,٤٠	صفر	صفر	صفر
المملكة المتحدة	٩٨,٥٩	١,٤١	صفر	صفر	صفر
الولايات المتحدة	٣١,٨٨	١٥,٢٦	٢١,٨٤	١٤,٢٤	١٦,٧٨
برنامج الغذاء العالمي	٥٣,٨٨	٢٧,٦٠	٥,١٨	١٢,٩٣	٠,٤٠
منظمات غير حكومية	٩٧,٦٢	١,٤	٠,٨٤	صفر	٠,١٤
آخرون	٦٨,٢٤	٢٦,٤٢	٢,٧١	١,٢٤	١,٤٠
إجمالي المانحين	٤٠,٨٤	١٩,٠٤	١١,٦٣	١١,٣٥	١٧,١٤

المصدر : حسبت من : WFP : **Food Aid Review 1993,** (Rome : WFP, 1993), p. 133.

الجدول رقم (٢١) : إجمالي المشحون من حبوب المعونات الغذائية موزعاً على الاقاليم المتلقيه خلال الأعوام ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١

نسبة مئوية

الإقليم / العام	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا ودول الباسيفيك	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	شمال أفريقيا والشرق الأوسط	أوروبا الشرقية	غير محددة
١٩٨٣/٨٢	٢٧,٥٤	٢٩,٥٣	١٣,٦٩	٢٥,٦٥	٠,٩٠	٢,٦٨
١٩٨٤/٨٣	٢٧,٩٢	٣٢,٠٢	١٣,١٦	٢٦,١٢	٠,٤٣	٠,٣٥
١٩٨٥/٨٤	٣٩,٩٦	٢٥,٢٩	١٠,٨٢	٢٢,٨٤	٠,٥٤	٠,٦٤
١٩٨٦/٨٥	٣٥,٤٣	٢٧,٤٤	١٤,٦٢	٢١,٩٨	٠,٠٥	٠,٤٩
١٩٨٧/٨٦	٢٦,٦٢	٣٩,٣٤	١٩,٣٨	٢٢,٦٢	٠,٠١	صفر
١٩٨٨/٨٧	٢٤,٥٥	٣٦,٢٨	١٧,٢٠	٢٠,٣٩	صفر	صفر
١٩٨٩/٨٨	٢٥,٨٨	٣٢,٦٠	١٧,٦٨	٢٣,٨٤	صفر	صفر
١٩٩٠/٨٩	٢٥,٣٨	٢٢,٩١	١٥,٩٦	٢٢,٠٧	١٣,٦٧	صفر
١٩٩١/٩٠	٢٦,٣٧	٢١,١٥	١٥,٣٥	٢٦,٤٢	١٠,٧١	صفر
١٩٩٢/٩١	٣١,٣١	٢٢,٢٦	١٣,٤٣	١٨,١٧	١٤,٨١	صفر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٠).

الجدول رقم (٢٢) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من الحبوب المقدمة كمعونات غذائية عالمية خلال الأعوام ١٩٨١/٨٠ ـ ٩١ / ١٩٩٢ موزعة وفقا لنوع السلعة

نسبة مئوية

السلعة / العام	إجمالي الحبوب	القمح	الأرز	الحبوب الخشنة
١٩٨١/٨٠	٢٦,٣٩	١٩,٢٥	٢٢,١٢	٥٤,٥٢
١٩٨٢/٨١	٢٥,٨٠	١٧,٠٩	٤٧,٢٠	٥٣,٩٥
١٩٨٣/٨٢	٢٧,٣٣	٢٠,٧٤	٤٩,٠٣	٤٢,٥٣
١٩٨٤/٨٣	٢٦,٩٢	١٩,٢٨	٤٢,٢٣	٥٧,٦٤
١٩٨٥/٨٤	٣٨,٧٧	٢٨,٥٠	٥٤,٤٤	٧١,٣٩
١٩٨٦/٨٥	٣٥,٣٧	٢٢,٢١	٥٧,٢٦	٧٩,٣٢
١٩٨٧/٨٦	٢٦,٠٢	١٩,٥١	٥٣,٣٧	٤٩,٢٩
١٩٨٨/٨٧	٢٧,٥٧	٢١,٧٠	٤٦,٥٠	٤٦,٩٣
١٩٨٩/٨٨	٢٦,٤٩	١٨,٨٤	٤٥,٣٦	٤٥,٧٣
١٩٩٠/٨٩	٢٤,٤٦	١٧,٢٢	٤٩,٥٢	٣١.٠٨
١٩٩١/٩٠	٢٦,٢٦	٢٢,١٦	٥١,١٨	٢٧,٢٢
١٩٩٢/٩١	٣١,٨٣	٢٣,٨٦	٥٤,٣٩	٣٨,٣٦

المصدر : حسبت من : FAO : **Food Aid in Figures 1992**, Vol.10, (Rome : FAO,1992), pp. 52-66.

الجدول رقم (٢٣) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من سلع المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة عالميا خلال الأعوام ١٩٨٢ ـ ١٩٩١ موزعة وفقا لنوع السلعة

نسبة مئوية

السلعة / العام	اللبن المجفف	منتجات الألبان	الزيوت النباتية	المسلى
١٩٨٢	٢٧,٣٧	١٦,٠١	١٥,٦٨	٢٠,٧٨
١٩٨٣	٢٥,٦٨	١٠,٦٠	١٧,٣٢	٢٣,٣٧
١٩٨٤	٣٠,٩٢	١٨,٩٩	٢٤,٠٩	١٦,٧٦
١٩٨٥	٣٢,٧٥	٢٩,٥٨	٣٧,٥١	٣٩,٢٠
١٩٨٦	٢٨,٤٧	١٨,٣٢	٢٠,٤٥	١٩,٧٤
١٩٨٧	١٨,١٧	٢٣,٦٤	١٤,٧١	١٢,٨٩
١٩٨٨	١٦,٦٩	٢٧,٢١	١٨,٨٣	٣,٨٩
١٩٨٩	١٣,٧٩	٣٨,٤٧	٢٤,٣١	١٠,٥٦
١٩٩٠	٣٦,٥٥	١٠,٤٠	٢٤,١٠	١٣,٦٥
١٩٩١	١٨,٦٩	١١,٠٩	٣٢,٤٧	١٥,٢٣

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ص ٦٨ – ٨٢.

الجدول رقم (٢٤) : نصيب القارة الأفريقية من حبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

الإقليم / العام	إجمالي الدول النامية (ألف طن)	القارة الأفريقية (ألف طن)	نصيب القارة الأفريقية (نسبة مئوية)	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (ألف طن)	أفريقيا جنوب الصحراء (ألف طن)	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء (نسبة مئوية)
١٩٨١/٨٠	٨٦٧٢.٦	٤٥١١,٩	٥٢,٠٢	٧٤٦٦,٨	٢٣٥٩,٥	٣١,٦٠
١٩٨٢/٨١	٨٧١٤,١	٤٩٣٧,٦	٥٦,٦٦	٧٧٦٤,٧	٢٣٥٨,٣	٣٠,٣٧
١٩٨٣/٨٢	٩١٥٤,٨	٤٦٥٨,٣	٥٠,٨٨	٨٢١٢,٨	٢٥٢٥,١	٣٠,٧٥
١٩٨٤/٨٣	٩٨٠٦,٧	٥١٣٣,٢	٥٢,٣٤	٩٣٣٦,٤	٢٦٥٠,٨	٢٨,٣٩
١٩٨٥/٨٤	١٢٤٣٤,٧	٧٦٥٤,٥	٦١,٥٦	١١٥٥٧,٧	٤٨٥٠,٦	٤١,٩٧
١٩٨٦/٨٥	١٠٩٣٥,٦	٥٩٠٣.٧	٥٣,٩٩	١٠٢٦٢,٣	٣٨٧٢,٩	٣٧,٧٤
١٩٨٧/٨٦	١٢٥٩٩,٠٠	٦٣١٩,٩	٥٠,١٦	١١٤٠٥,١	٣٢٧٧,٩	٢٨,٧٤
١٩٨٨/٨٧	١٣٥٠٠,١	٦١٧٢,٨	٤٥,٧٢	١١٩٩٥,٩	٣٧٢٢,٢	٣١,٠٣
١٩٨٩/٨٨	١٠٠٤٠,١	٤٧٠٣,٧	٤٦,٨٥	٨٧٠٤,٨	٢٧١٤,٥	٣١,١٨
١٩٩٠/٨٩	٩٧٣٣,٥	٤٥٩٥,٥	٤٧,٢١	٨١٦٢,٣	٢٦٥٤,١	٣٢,٥٢
١٩٩١/٩٠	١١٠١٢,٧	٥٧٤٦,٥	٥٢,١٨	٩٦٩٠,٠٠	٣٢٩١,٩	٣٣,٩٧
١٩٩٢/٩١	١١٨٩٣,٧	٦٣٤٦,٧	٥٣,٣٦	١٠٨٢٢,٨	٤٣٠٤,٤	٣٩,٧٧

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٥٥.

الجدول رقم (٢٥) : نصيب القارة الأفريقية من القمح المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

الإقليم / العام	إجمالي الدول النامية (ألف طن)	القارة الأفريقية (ألف طن)	نصيب القارة الأفريقية (نسبة مئوية)	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (ألف طن)	أفريقيا جنوب الصحراء (ألف طن)	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء (نسبة مئوية)
١٩٨١/٨٠	٥٦٧٣,٢	٣٠٧٠,٩	٥٤,١٣	٥١٩٦,٧	١١٠٤,٠٠	٢١,٢٤
١٩٨٢/٨١	٦٧٩٧,٨	٣٧٠٧,١	٥٤,٥٣	٦١٨٧,٤	١١٦٥,٤	١٨,٨٤
١٩٨٣/٨٢	٦٧٦٧,٩	٣٥٣٧,٨	٥٢,٢٧	٦١٩٣,١	١٤١٥,٧	٢٢,٨٦
١٩٨٤/٨٣	٧٤٠٦,٦	٣٨٤٧,٩	٥١,٩٥	٧١٠٣,٩	١٤٣٣,٣	٢٠,١٨
١٩٨٥/٨٤	٩٠٥٦,٤	٥٢٢٠,١	٥٧,٦٤	٨٥٦١,٨	٢٦٠٠,١	٣٠,٣٧
١٩٨٦/٨٥	٧٩٤٦,٢	٣٧١٤,٢	٤٦,٧٤	٧٥٦٥,٢	١٧٦٠,٩	٢٣,٢٨
١٩٨٧/٨٦	١٠١٧١.٠٠	٤٧٧٥,١	٤٦,٩٥	٩٤٠٩,٣	١٩٨٤,٨	٢١,٠٩
١٩٨٨/٨٧	١٠٧٠٥,٨	٤٦٧٧,٦	٤٣,٦٩	٩٦٢٧,٢	٢٣٢٣,٤	٢٤,١٣
١٩٨٩/٨٨	٧٥٥٧,٧	٣٤٠٣,٩	٤٥,٠٤	٦٦٢٦,٦	١٤٢٤,٧	٢١,٥٠
١٩٩٠/٨٩	٦٥٥٢,٠٠	٣٠١٣,٤	٤٥,٩٩	٥٨٣٣,٥	١٣٤٥,٠٠	٢٣,٠٦
١٩٩١/٩٠	٧٧٢١,٤٠	٤٠٥٠,٩	٥٢,٤٦	٧١١١,١	١٧٨١,٤	٢٥,٠٥
١٩٩٢/٩١	٧٦٣٠,٦	٣٤٢٧,٣	٤٤,٩٢	٧٠٤٨,٦	١٩٧٨,٥	٢٨,٠٧

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٥٩.

الجدول رقم (٢٦) : نصيب القارة الأفريقية من معونة الأرز المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

الإقليم / العام	إجمالي الدول النامية	القارة الأفريقية	نصيب القارة الأفريقية	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي	أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء
	(ألف طن)		(نسبة مئوية)	(ألف طن)		(نسبة مئوية)
١٩٨١/٨٠	١٥٢٣,٧	٣٤٦,٤	٢٢,٧٣	٩١٣,٦	٣٣٧,١	٣٦,٩٠
١٩٨٢/٨١	٨٤٥,٨	٤٣٣,٨	٥١,٢٩	٥٦٢,٥	٤١٠,٠٠	٧٢,٨٩
١٩٨٣/٨٢	١٢٦٧,١	٦٢٩,٠٠	٤٩,٦٤	١١٠٣,٢	٦٢٤,٦	٥٦,٦٢
١٩٨٤/٨٣	١١٢١,٨	٤٩٣,٧	٤٤,٠١	١٠٦١,٩	٤٧٩,١	٤٥,١٢
١٩٨٥/٨٤	٩٨٧,٣	٥٥٩,٨	٥٦,٧٠	٨٥٥,٣	٥٤١,٦	٦٣,٣٢
١٩٨٦/٨٥	١١٧٤,٧	٦٩٦,٤	٥٩,٢٨	١٠٠٨,٦	٦٧٢,٦	٦٦,٦٩
١٩٨٧/٨٦	١٠٧٢,٨	٥٨٦,٠٠	٥٤,٦٢	٩٦٢,٣	٥٧٢,٦	٥٩,٥٠
١٩٨٨/٨٧	١١١٦,٩	٤٥٤,٨	٤٠,٧٢	٩٦٧,٢	٥١٩,٧	٥٣,٧٣
١٩٨٩/٨٨	٩٠٥,٩	٤٢٦,٧	٤٧,١٠	٧١٣,٨	٤١٠,٩	٥٧,٥٧
١٩٩٠/٨٩	٦٩٣,٦	٣٥٦,٦	٥١,٤١	٥٤٣,٥	٣٤٩,٩	٦٤,٣٨
١٩٩١/٩٠	٨١٢,٥	٤٣٠,٨	٥٣,٠٢	٦٤١,٢	٤٢٦,٤	٦٦,٥٠
١٩٩٢/٩١	٩٩٣,٧	٥٦٣,٣	٥٦,٦٩	٨١٥,٣	٥٥٨,٠٠	٦٨,٤٤

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٦٣.

الجدول رقم (٢٧) : نصيب القارة الأفريقية من الحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

الإقليم / العام	إجمالي الدول النامية	القارة الأفريقية	نصيب القارة الأفريقية	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي	أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء
	(ألف طن)		(نسبة مئوية)	(ألف طن)		(نسبة مئوية)
١٩٨١/٨٠	١٤٧٥,٧	١٠٩٤,٦	٧٤,١٧	١٣٣٦,٥	٩١٨,٣	٦٨,٧١
١٩٨٢/٨١	١٠٧٠,٤	٧٩٦,٧	٧٤,٤٣	١٠١٤,٨	٧٨٢,٩	٧٧,١٥
١٩٨٣/٨٢	١١١٩,٨	٤٩١,٥	٤٣,٨٩	٩١٦,٥	٤٨٤,٧	٥٢,٨٩
١٩٨٤/٨٣	١٢٧٨,٣	٧٩١,٦	٦١,٩٣	١١٧٠,٥	٧٣٨,٣	٦٣,٠٨
١٩٨٥/٨٤	٢٣٩١,٠٠	١٨٧٤,٥	٧٨,٤٠	٢١٤٠,٥	١٧٠٨,٩	٧٩,٨٤
١٩٨٦/٨٥	١٨١٤,٦	١٤٩٣,١	٨٢,٢٨	١٦٨٨,٤	١٤٣٩,٤	٨٥,٢٥
١٩٨٧/٨٦	١٣٥٥,٢	٩٥٨,٨	٧٠,٧٥	١٠٣٣,٥	٧٢٠,٥	٦٩,٧١
١٩٨٨/٨٧	١٦٧٧,٣	٩٤٩,٤	٥٦,٦٠	١٤٢٦,٤	٨٧٩,١	٦١,٦٣
١٩٨٩/٨٨	١٧٨٢,٨	٩٠٣,٢	٥٠,٦٦	١٣٦٤,٥	٨٧٧,٨	٦٤,٣٣
١٩٩٠/٨٩	٢٤٨٧,٩	١٢٢٥,٤	٤٩,٢٥	١٧٨٥,٢	٩٥٩,١	٥٣,٧٣
١٩٩١/٩٠	٢٤٧٨,٥	١٢٦٤,٨	٥١,٠٣	١٩٣٧,٧	١٠٨٤,١	٥٥,٩٥
١٩٩٢/٩١	٣٢٧٠,٧	٢٣٥٦,٢	٧٢,٠٤	٢٩٥٨,٩	١٧٦٧,٨	٥٩,٧٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٦٦.

الجدول رقم (٢٨) : نصيب القارة الأفريقية من اللبن المجفف المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

العام / الإقليم	إجمالي الدول النامية	القارة الأفريقية	نصيب القارة الأفريقية	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي	أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء
	(طن)		(نسبة مئوية)	(طن)		(نسبة مئوية)
١٩٨٢	٢٦٣٧٧٥	١٠٩٦٨١	٤١,٥٨	٢٠٥١٢٥	٧٣٤٥٩	٣٥,٨١
١٩٨٣	٢٣٩٣٦٥	١٠٨٥٢١	٤٥,٣٤	١٩٤٧٦٤	٦٥٤٧٥	٣٣,٥٢
١٩٨٤	٣٦٤٣٣٩	١٧٠٤٤٦	٤٦,٧٨	٣٠٤٥٢٥	١١٣٣٣٦	٣٧,٢٢
١٩٨٥	٣١٥٧٢٦	١٣٩٤٤٠	٤٤,١٦	٢٢٠١٠٨	١٠٥٠٢٨	٤٧,٧٢
١٩٨٦	٣٤٠٣٠٣	١٢٣٠٣٧	٣٦,١٦	٢١٠٥٤٤	٩٧٦٦٦	٤٦,٣٩
١٩٨٧	٢٩٧٨١٢	٦٦٧٥١	٢٢,٤١	١٨٦٠١٣	٥٤١٢٨	٢٩,١٠
١٩٨٨	٢٤٦٧٩١	٤٩٥٣٤	٢٠,٠٧	١٦٠٢٦٣	٤١٨٦١	٢٦,١٢
١٩٨٩	٢٠٨٦٨٤	٤٢٢٣١	٢٠,٢٤	١٣٢٧٦٣	٢٩٤٧٣	٢٢,٢٠
١٩٩٠	٩٤٣١١	٤٨٥١٤	٥١,٤٤	٧٢٩٦٢	٣٤٦٣٨	٤٧,٤٧
١٩٩١	١٠٤٩٦٢	٤٣٣١٤	٤١,٢٧	٧٠١٣١	٣١٧١١	٤٥,٤٢

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٧١.

الجدول رقم (٢٩) : نصيب القارة الأفريقية من منتجات الألبان المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

العام / الإقليم	إجمالي الدول النامية	القارة الأفريقية	نصيب القارة الأفريقية	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي	أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء
	(طن)		(نسبة مئوية)	(طن)		(نسبة مئوية)
١٩٨٢	٢١٠٦٩	٦١٥٩	٢٩,٢٣	١٦٨٢٨	٤٠١٣	٢٣,٨٥
١٩٨٣	٢٩٧١٢	٧٨٤٩	٢٦,٤٢	٢٧٧٤٦	٥٢٧٠	١٨,٩٩
١٩٨٤	٣٨١٢٠	١٠٤٩٥	٢٧,٥٣	٣٢١٩٦	٧٨٢٣	٢٤,٣٠
١٩٨٥	٤٧٠٩٨	٢١٢٢٩	٤٥,٠٧	٣٨٠٥٣	١٨٢٣٦	٤٧,٩٢
١٩٨٦	٤٠٨٨٠	١٠٨٦٣	٢٦,٥٧	٢٦٦٨٤	٩٢٣٠	٣٤,٥٩
١٩٨٧	٤٦٠٠٧	١١٨٨٦	٢٥,٨٤	٣٢٥٩١	١٠٩٣٩	٣٣,٥٦
١٩٨٨	٣٨٥٥٦	١١٣٩٥	٢٩,٥٥	٣٠٤٣٤	١٠٥٠٥	٣٤,٥٢
١٩٨٩	٣٣٢٦٨	١٣٥٣٦	٤٠,٦٩	٣٢٠٩٠	١٢٧٩٧	٣٩,٨٨
١٩٩٠	٧٤٢٨	٢٠٥٦	٢٧,٦٨	٥٠٥٩	٩١٨	١٨,١٥
١٩٩١	٧٧٢١	٣٨٦٠	٤٩,٩٩	٥٣٣٤	٨٦٤	١٦,٢٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٧٥.

الجدول رقم (٣٠) : نصيب القارة الأفريقية من الزيوت النباتية المقدمة كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

الإقليم / العام	إجمالي الدول النامية (طن)	القارة الأفريقية (طن)	نصيب القارة الأفريقية (نسبة مئوية)	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (طن)	أفريقيا جنوب الصحراء (طن)	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء (نسبة مئوية)
١٩٨٢	٣٣٥٩٥١	٦٦٨٨٩	١٩,٩١	٨٢٦٠٨٩	٥٤٣١١	٦,٥٧
١٩٨٣	٣٣٥٣٢٠	٨٢٥٣٥	٢٤,٦١	٣١٧٤٥٢	٥٩٦٠٩	١٨,٧٨
١٩٨٤	٣٣١٢٤٨	٩٨٩٢٧	٢٩,٨٦	٣٢٠٩٩٧	٨٢٥٤٤	٢٥,٧١
١٩٨٥	٣٧٩٦٠٧	١٥٤٨١٩	٤٠,٧٨	٣٦٦١٢٤	١٤٣٩٥٥	٣٩,٣٢
١٩٨٦	٥٢٠٩٧١	١١٤١٠٠	٢١,٩٠	٥١٠٦٠٨	١٠٧٣٧٩	٢١,٠٣
١٩٨٧	٦٣٢٧٠٧	١٨٣١٠٣	٢٨,٩٤	٦١٥٢٧٩	٩٣٥٠٤	١٥,٢٠
١٩٨٨	٦٢٨٥٣٤	٢٤٣٢١٨	٣٨,٧٠	٥٨٣٦٧٣	١١٨٣٦٢	٢٠,٢٨
١٩٨٩	٥٥٣٤٨٧	٢٣٤٠٨٠	٤٢,٢٩	٥٢٣٧٠٦	١٣٤٥٧٣	٢٥,٧٠
١٩٩٠	٥٢٠٣٧٠	١٨٢٧٤٣	٣٥,١٢	٤٨١٨٠٥	١٢٦٧٩٨	٢٦,٣٢
١٩٩١	٣١٧٧١٩	١٦٩٩٧	٥,٣٥	٢٨٩٧٤٦	١١٠١٣٧	٣٨,٠١

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٧٩.

الجدول رقم (٣١) : نصيب القارة الأفريقية من المسلى المقدم كمعونات غذائية إلى الدول النامية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

الإقليم / العام	إجمالي الدول النامية (طن)	القارة الأفريقية (طن)	نصيب القارة الأفريقية (نسبة مئوية)	الدول منخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (طن)	أفريقيا جنوب الصحراء (طن)	نصيب أفريقيا جنوب الصحراء (نسبة مئوية)
١٩٨٢	٣٨٠٧٥	١٢٥٦٢	٣٢,٩٩	٢٩٣٦٠	٨٤٢٥	٢٨,٧٠
١٩٨٣	٢١٦٦٢	٦٩٦١	٣٢,١٣	١٨٠٦٨	٥٠٨٦	٢٨,١٥
١٩٨٤	٥٦١٤٦	١٦٦٩١	٢٩,٧٣	٤٩١٥٣	٩٤١١	١٩,١٥
١٩٨٥	٤٨٥٣٥	٢١٩٣٣	٤٥,١٩	٣٢٨٢٨	١٩٣٨٣	٥٩,٠٤
١٩٨٦	٤٦٤٨٤	١٤٥١٨	٣١,٢٣	٢١٤٠٣	٩٣٤٣	٤٣,٦٥
١٩٨٧	٣٣٩٨٠	٤٣٨٤	١٢,٩٠	١٢٦٣٠	٤٣٨٤	٣٤,٧١
١٩٨٨	٥٠٦٢٧	٤٤٦٨	٨,٨٣	٢٧٣٥٨	١٩٦٨	٧,١٩
١٩٨٩	١٧٤٩٢	٢٦٩٨	١٥,٤٢	٧٨٧٥	١٨٤٨	٢٣,٤٧
١٩٩٠	١٤٠٩٠	٣٨٦٧	٢٧,٤٤	١١٠٧٣	٣٦٢٦	٣٢,٧٥
١٩٩١	٢٥٩٨٣	١٢٨٣٥	٤٩,٤٠	٢١٧٠٥	٦٥١٠	٢٩,٩٩

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٨٢.

الجدول رقم (٣٢) : التوزيع السلعي للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / العام	مساهمة الحبوب في المعونات الغذائية	مساهمة غير الحبوب في المعونات الغذائية
١٩٩١	٨٩,٩٤	١٠,٠٦
١٩٩٢	٩١,٥١	٨,٤٩
١٩٩٣	٨٨,٢٣	١١,٧٧
١٩٩٤	٨٧,٨٣	١٢,١٧
١٩٩٥	٨٥,٥٦	١٤,٤٤
١٩٩٦	٨٤,١١	١٥,٨٩
١٩٩٧	٨٤,٦١	١٥,٣٩
١٩٩٨	٨٩,٧٧	١٠,٢٣
١٩٩٩	٨٨,٥١	١١,٤٩
٢٠٠٠	٨٨,٦٠	١١,٤٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (٣٣) : التوزيع السلعى لحبوب المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / العام	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط
١٩٩١	٥٢,٠٥	١٤,٠٧	٣١,٠١	٢,٨٧
١٩٩٢	٣٨,٥٣	١٠,٤٢	٤٩,٢٦	١,٧٩
١٩٩٣	٢٦,٧٥	١٢,١٥	٥٨,٣٤	٢,٧٥
١٩٩٤	٣٧,٩٢	١٠,٧٢	٤٧,٢١	٤,١٦
١٩٩٥	٣٤,٣٩	٨,٩٣	٥١,٩٨	٤,٧١
١٩٩٦	٣٢,٤٣	١١,١٧	٥٢,٣٠	٤,٠٩
١٩٩٧	٤٠,٠٠	٩,٧١	٤١,٧٠	٨,٥٨
١٩٩٨	٤٦,٠٥	٧,٦٤	٤٠,٩٢	٥,٤٠
١٩٩٩	٤٧,٥٩	٨,٢١	٣٨,٢٧	٥,٩٣
٢٠٠٠	٥٥,٨٨	٥,٨٩	٣٢,٢٦	٥,٩٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (٣٤) : نصيب أنواع الحبوب من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / العام	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط
١٩٩١	٤٦,٨١	١٢,٦٥	٢٧,٨٩	٢,٥٩
١٩٩٢	٣٥,٢٦	٩,٥٤	٤٥,٠٨	١,٦٤
١٩٩٣	٢٣,٦٠	١٠,٧٢	٥١,٤٩	٢,٤٢
١٩٩٤	٣٣,٣٠	٩,٤٢	٤١,٤٦	٣,٦٦
١٩٩٥	٢٩,٤٢	٧,٦٤	٤٤,٤٧	٤,٠٣
١٩٩٦	٢٧,٢٨	٩,٤٠	٤٣,٩٩	٣,٤٤
١٩٩٧	٣٣,٨٥	٨,٢٢	٣٥,٢٨	٧,٢٦
١٩٩٨	٤١,٣٤	٦,٨٦	٣٦,٧٣	٤,٨٤
١٩٩٩	٤٢,١٢	٧,٢٦	٣٣,٨٨	٥,٢٥
٢٠٠٠	٤٩,٥١	٥,٢٢	٢٨,٥٨	٥,٢٨

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (٣٥) : التوزيع السلعى للمعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / العام	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والدهون	البقوليات	أصناف أخرى
١٩٩١	١٠,٤٧	٤,٩٥	٢٨,٦٠	٤٣,٦٧	١٢,٣١
١٩٩٢	٥,٠٧	٣,٥٢	٣٣,٤٨	٤٤,٩١	١٣,٠٢
١٩٩٣	٥,٧٧	١,٩٨	٣٠,٩٠	٥٢,٠١	٩,٣٤
١٩٩٤	٢,٢٨	١,٧٨	٣٠,٥٣	٥٥,٩٨	٩,٤٣
١٩٩٥	٣,٨٧	٢,٧٦	٢٧,٢١	٥٥,٨٩	١٠,٢٧
١٩٩٦	٢,١٧	٤,٢٩	٣٠,٩٤	٥٣,٨٦	٨,٧٢
١٩٩٧	١,٤٣	١,٨٤	٢٣,٩١	٦٦,٨٥	٥,٩٨
١٩٩٨	١,٩٤	١,٥٩	٣٩,٠٩	٥٠,٦٧	٦,٧١
١٩٩٩	١,٧٨	٠,٥٣	٣١,٧١	٥٦,٤١	٩,٥٧
٢٠٠٠	١,٠٨	٠,٣٤	٤٢,٧٩	٤٦,٤١	٩,٣٨

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (٣٦) : نصيب السلع من غير الحبوب من إجمالي المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / العام	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد والدهون	البقوليات	أصناف أخرى
١٩٩١	١,٠٥	٠,٥٠	٢,٨٨	٢,٩١	١,٢٤
١٩٩٢	٠,٤٣	٠,٣٠	٢,٨٤	٣,٨١	١,١١
١٩٩٣	٠,٦٨	٠,٢٣	٣,٦٤	٦,١٢	١,١٠
١٩٩٤	٠,٢٨	٠,٢٢	٣,٧٢	٦,٨١	١,١٥
١٩٩٥	٠,٥٦	٠,٤٠	٣,٩٣	٨,٠٧	١,٤٨
١٩٩٦	٠,٣٥	٠,٦٨	٤,٩٢	٨,٥٦	١,٣٩
١٩٩٧	٠,٢٢	٠,٢٨	٣,٦٨	١٠,٢٩	٠,٩٢
١٩٩٨	٠,٢٠	٠,١٦	٤,٠٠	٥,١٨	٠,٦٩
١٩٩٩	٠,٢٠	٠,٠٦	٣,٦٤	٦,٤٨	١,١٠
٢٠٠٠	٠,١٢	٠,٠٤	٤,٨٨	٥,٢٩	١,٠٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٠).

الجدول رقم (٣٧) : التوزيع السلعي للمعونات الغذائية المسلمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / الدولة	نصيب الحبوب	نصيب غير الحبوب
انجولا	٨٣,٧٧	١٦,٢٣
بنين	٦٦,٠٤	٣٣,٩٦
بوركينا فاسو	٨٥,٦٠	١٤,٤٠
بوروندي	٧٧,٨٣	٢٢,١٧
الكاميرون	٨٩,٨٤	١٠,١٦
الرأس الأخضر	٩٩,٥١	٠,٤٩
ج. أفريقيا الوسطى	٧٨,٠٢	٢١,٩٨
تشاد	٩٢,٦٩	٧,٣١
الكونغو	٦٨,٤٤	٣١,٥٦
ج. الكونغو الديمقراطية	٨٤,٩٠	١٥,١٠
ساحل العاج	٩٨,٤٠	١,٦٠
جيبوتي	٩١,٢١	٨,٧٩
غينيا الاستوائية	٥٤,٨٢	٤٥,١٨
اريتريا	٨٩,٠٩	١٠,٩١
اثيوبيا	٩٥,٠٤	٤,٩٦
الجابون	٨٨,٤٠	١١,٦٠
جامبيا	٧٢,٤٩	٢٧,٥١
غانا	٩٥,٥٣	٤,٤٧
غينيا بيساو	٩٧,٣٠	٢,٧٠
غينيا	٢٥,٢٨	٧٤,٧٢
كينيا	٨٢,٠٧	١٧,٩٣

تابع الجدول رقم (٣٧)

نسبة مئوية

السلع / الدولة	نصيب الحبوب	نصيب غير الحبوب
ليسوتو	٦٨,٦٧	٣١,٣٣
ليبيريا	٨٧,٩٧	١٢,٠٣
مدغشقر	٥٠,٨٨	٤٩,١٢
مالاوى	٩٩,٥٢	٠,٤٨
مالي	٩٥,١٨	٤,٨٢
موريتانيا	٩١,٦٦	٨,٣٤
موزمبيق	٩٠,٩٩	٩,٠١
ناميبيا	٨١,٤٤	١٨,٥٦
النيجر	٨٩,٨٥	١٠,١٥
نيجيريا	صفر	١٠٠
روندا	٧٥,٠٤	٢٤,٩٦
ساوتومى وبرنسيب	٨٩,٦٠	١٠,٤٠
السنغال	٨٥,٢٨	١٤,٧٢
سيراليون	٨٠,٤٦	١٩,٣٦
الصومال	٨٨,٩٠	١١,١٠
ج. جنوب أفريقيا	صفر	١٠٠
السودان	٨١,٨٢	١٨,١٨
تنزانيا	٩٧,٥٥	٢,٤٥
توجو	٩٩,٧٠	٠,٣٠
أوغندا	٨٢,٣٠	١٧,٧٠
زامبيا	٨١,٦٣	١٨,٣٧
زيمبابوي	٩٣,٣٥	٦,٦٥
افريقيا جنوب الصحراء	٨٧,٠٠	١٣,٠٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣٨) : الهيكل السلعي للمعونات الغذائية من الحبوب المسلمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / الدولة	نصيب القمح من إجمالي الحبوب	نصيب الأرز من إجمالي الحبوب	نصيب الحبوب الخشنة من إجمالي الحبوب	نصيب الغذاء المركب / المخلط من إجمالي الحبوب
انجولا	١٨,٨٦	١١,٨٣	٦١,٩٤	٨,٠١
بنين	صفر	٤٦,٩٠	٤٢,٨٨	١٠,٢١
بوركينا فاسو	صفر	٥١,٠٥	١٣,٤٣	٣٥,٥٣
بوروندي	صفر	صفر	٨٠,٨٩	١٩,١١
الكاميرون	صفر	١٠٠	صفر	صفر
الرأس الأخضر	٣٣,٥٣	٢٥,٦٩	٤٠,٢٣	٠,٥٥
ج. أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	٧٦,٥٥	٢٣,٤٩
تشاد	٣٨,٤٦	١,٢٢	٢٨,٢١	٣٢,١١
الكونغو	١٣,٦٧	٧٥,٩٤	صفر	١٠,٣٨
ج. الكونغو الديمقراطية	صفر	٠,٢٩	٩٤,٨٨	٤,٨٣
ساحل العاج	صفر	٥٤,٨٧	٤٥,١٣	صفر
جيبوتي	٠,٥٥	٩٠,١٠	صفر	٩,٣٥
غينيا الاستوائية	٣٠,١١	٦٩,٨٩	صفر	صفر
اريتريا	٩٤,٥٢	صفر	١,٢٦	٤,٢٢
اثيوبيا	٨٦,٦٩	٠,٠٧	٨,٣٤	٤,٩٠
الجابون	صفر	٨٦,٩٢	صفر	١٣,٠٨
جامبيا	صفر	٣٣,٨٨	٧,١٩	٥٨,٩٣
غانا	٧٠,١٢	٧,٣٠	٢٠,٤٣	٢,١٥
غينيا بيساو	٨٥,٠٨	٩,٦٨	صفر	٥,٢٥
غينيا	صفر	١٠٠	صفر	صفر
كينيا	٧,٢٤	٠,١٧	٨٣,٨٦	٨,٧٣
ليسوتو	صفر	صفر	١٠٠	صفر
ليبيريا	٦٦,٢٥	٠,٢٣	٢١,٩٧	١١,٥٤

تابع الجدول رقم (٣٨)

نسبة مئوية

السلع / الدولة	نصيب القمح من إجمالي الحبوب	نصيب الأرز من إجمالي الحبوب	نصيب الحبوب الخشنة من إجمالي الحبوب	نصيب الغذاء المركب / المخلط من إجمالي الحبوب
مدغشقر	صفر	٥١,٩٦	١٥,٦٢	٣٢,٤٣
مالاوى	٥٤,٥٨	١٤,٥١	٢٩,٨٠	١,١٢
مالي	٣٥,٤٣	٦,٤٩	٥٨,٠٩	صفر
موريتانيا	٢٦,٢٥	٥٨,٣٣	صفر	١٥,٤٢
موزمبيق	٥٤,٧٧	٤,٩٢	٣٩,٧٧	٠,٥٥
ناميبيا	صفر	صفر	٦٦,٧٢	٣٣,٢٨
النيجر	صفر	٢٨,٢٤	٦٨,٥٨	٣,١٩
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	صفر
رواندا	صفر	٠,٣٤	٩٢,٢٥	٧,٤١
ساوتومي وبرنسيب	صفر	٨٩,٠٧	١٠,٩٣	صفر
السنغال	٦٧,٦٩	٢٩,٨٢	٢,٤٩	صفر
سيراليون	٧٨,٥٤	١٦,٣٢	٠,٨٨	٤,٢٦
الصومال	١٤,٣٨	٢,٢١	٨١,٥٠	١,٩١
ج. جنوب أفريقيا	صفر	صفر	صفر	صفر
السودان	٢١,٧٣	١,٧٧	٧٠,٦٢	٥,٨٨
تنزانيا	٣٥,٤٣	٤٨,٦٣	١٣,٧٣	٢,٢٠
توجو	صفر	١٠٠	صفر	صفر
أوغندا	٢٨,٢٤	٢,٩٦	٦٦,٨٢	١,٩٨
زامبيا	٤٠,٧٧	صفر	٥٩,٢٣	صفر
زيمبابوى	٤٩,٤٥	صفر	٥٠,٥٥	صفر
أفريقيا جنوب الصحراء	٥٥,٨٨	٥,٨٩	٣٢,٢٦	٥,٩٦
الإجمالي العالمي	٦٠,٥٥	١٣,٦٥	٢٠,٦٨	٥,١٢

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول (٣).

الجدول رقم (٣٩) : الهيكل السلعي للمعونات الغذائية من غير الحبوب المسلمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠

نسبة مئوية

السلع / الدولة	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	الأصناف الأخرى
انجولا	٠,٨٧	٠,٧١	٥٢,١٩	٤٠,٥٦	٥,٦٧
بنين	٢,٥٥	٨,٣٧	٧٧,٨١	٩,٦٥	١,٦٣
بوركينا فاسو	٠,٩٩	صفر	٤٣,٤٤	٥٥,٢١	٠,٣٧
بوروندي	٣,٢١	صفر	١٩,٥٥	٧٢,٩٦	٤,٣٣
الكاميرون	٠,٣١	صفر	٢٨,٨٤	٧٠,٨٥	صفر
الرأس الأخضر	١١,٥٨	٢٠,٨٥	٢٣,٥٥	٣٣,٢٠	١٠,٨١
جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	٤٩,١٦	٢٣,٣٢	٢٧,٥١
تشاد	١,٧٤	صفر	٥٨,٨٧	١٥,٣٨	٢٤,٠١
الكونغو	٠,٤٦	صفر	٥١,٣٢	٤٤,٠٩	٤,١٥
ج. الكونغو الديمقراطية	٠,٤٣	صفر	٢٩,٧٩	٦٢,٨٣	٦,٩٥
ساحل العاج	٨,٨٦	٧٧,٤٩	١٣,٦٥	صفر	صفر
جيبوتي	صفر	صفر	٦٢,٢٢	٦,١٤	٣١,٦٤
غينيا الاستوائية	صفر	صفر	٨١,٣٣	١٨,٦٧	صفر
اريتريا	٢,٨٣	صفر	٢٢,١٩	ق.م.ص.	٣٤,٦٨
اثيوبيا	٠,٠٨	صفر	٤٩,٩٧	٣٩,١٦	١٠,٧٩
الجابون	صفر	صفر	٤١,٢٢	٣٣,٥٩	٢٥,١٩
جامبيا	صفر	٩,٧٧	٧٥,٢٤	٨,٢٧	٦,٧٦
غانا	٠,٤٥	صفر	٨٤,٣٧	٨,٩٩	٦,٢٢
غينيا بيساو	٣,٦٤	صفر	٣٢,٤٥	٤٢,٧٢	٢١,٥٢
غينيا	٠,٤٩	صفر	٩٣,٠٣	٣,٨٩	٢,٥٩
كينيا	صفر	صفر	٥٣,٢٥	٤٤,٤٧	٢,٢٨
ليسوتو	صفر	صفر	٢٩,٧٦	٧٠,١٩	صفر
ليبيريا	٠,٠٩	صفر	٣٨,١٥	٥٥,٩٦	٥,٨٠
مدغشقر	٠,٥١	صفر	٩٢,٥٤	٦,١٧	٠,٧٨

تابع الجدول رقم (٣٩)

نسبة مئوية

السلع / الدولة	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	الأصناف الأخرى
مالاوى	٥٤,٠٤	صفر	٤٥,٩٦	صفر	صفر
مالي	٠,٢٧	صفر	٨٢,٢٣	صفر	١٧,٥١
موريتانيا	١,٣٨	صفر	٥٥,٣٢	٢٩,٦٩	١٣,٦١
موزمبيق	١,٦٢	صفر	٢٧,١٤	٣٨,٤٤	٣٢,٨٠
ناميبيا	صفر	صفر	١٥,٩٩	٦٣,٧١	٢٠,٣٠
النيجر	٢٩,٧١	١,٢٩	٥٩,١٤	صفر	٩,٨٦
نيجيريا	١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر
رواندا	صفر	صفر	١٤,٩٦	٨٠,٥٧	٤,٤٧
ساوتومي وبرنسيب	صفر	١٧,٦٤	٢٨,٨٦	٤٦,٤٩	٧,٠١
السنغال	٠,٧٧	٣,٤٢	٨٠,٠١	١٠,٦٧	٥,١٤
سيراليون	صفر	صفر	٣٠,١٢	٦٩,٨٨	صفر
الصومال	صفر	صفر	٢٣,١٩	٧٦,٧٩	صفر
ج. جنوب أفريقيا	١,٤٨	صفر	٩٨,٥٢	صفر	صفر
السودان	٢,٣٩	صفر	٢٥,٩٢	٦٢,٦٨	٨,٩٢
تنزانيا	٧,١٠	صفر	٢٨,٦٩	٤٢,٤٩	٢١,٧٩
توجو	١٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر
أوغندا	صفر	صفر	٤٧,٨٥	٤٨,٢٤	٣,٩١
زامبيا	١,٥٢	صفر	١٣,٢٤	٣٢,٨٢	٥٢,٤٢
زيمبابوى	٤,٠٤	صفر	صفر	٩٥,٩٦	صفر
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٠٨	٠,٣٤	٤٢,٧٩	٤٦,٤١	٩,٣٨
الإجمالي العالمي	٢,٩٨	٢,٤٧	٣٢,٩٩	٥٥,٢١	٦,٣٤

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤٠) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء(*) من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى الإقليم من الحبوب في عام ٢٠٠٠

موزعة وفقا لنوع السلعة

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	إجمالي الحبوب	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط
بنين	٠,٢٣	صفر	١,٨١	٠,٣٠	٠,٣٩
بوركينا فاسو	٠,٩٧	صفر	٨,٣٨	٠,٤٠	٥,٧٦
بوروندي	٠,٢٦	صفر	صفر	٠,٦٥	٠,٨٤
الكاميرون	٠,٠٨	صفر	١,٤٢	صفر	صفر
الرأس الأخضر	١,٥٦	٠,٩٤	٦,٨٠	١.٩٥	٠,١٥
ج. أفريقيا الوسطى	٠,٠٨	صفر	صفر	٠,١٨	٠,٣٠
تشاد	٠,٦١	٠,٤٢	٠,١٣	٠,٥٣	٣,٢٨
الكونغو	٠,٣٢	٠,٠٨	٤,١٩	صفر	٠,٥٧
ج. الكونغو الديمقراطية	١,٧٦	صفر	٠,٠٩	٥,١٨	١,٤٣
ساحل العاج	٠,٤٩	صفر	٤,٦٠	٠,٦٩	صفر
جيبوتي	٠,٣٢	ق.م.ص.	٤,٩٢	صفر	٠,٥١
غينيا الاستوائية	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٣٢	صفر	صفر
اريتريا	٦,٥٢	١١,٠٣	صفر	٠,٢٥	٤,٦٢
اثيوبيا	٤٠,٩٧	٦٣,٥٦	٠,٤٨	١٠,٥٩	٣٣,٦٩
الجابون	٠,٠٣	صفر	٠,٤٤	صفر	٠,٠٦
جامبيا	٠,٠٢	صفر	١,١١	٠,٠٤	١,٩٠
غانا	٢,٨٥	٣,٥٨	٣,٥٣	١,٨١	١,٠٣
غينيا بيساو	٠,٣٢	٠,٤٩	٠,٥٣	صفر	٠,٢٨
غينيا	٠,٠٤	صفر	٠,٦٦	صفر	صفر
كينيا	٧,٢٠	٠,٩٣	٠,٢١	١٨,٧٣	١٠,٥٥
ليبيريا	٣,٥٣	٤,١٨	٠,١٤	٢,٤٠	٦,٨٣

تابع الجدول رقم (٤٠)

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	إجمالي الحبوب	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط
مالي	٠,٢٢	٠,١٤	٠,٢٤	٠,٤٠	صفر
موريتانيا	٠,٤٥	٠,٢١	٤,٤٧	صفر	١,١٧
النيجر	٠,٣٧	صفر	١,٧٧	٠,٧٨	٠,٢٠
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رواندا	٥,٢٣	صفر	٠,٣٠	١٤,٩٤	٦,٤٩
ساوتومي وبرنسيب	٠,١٣	صفر	١,٩٣	٠,٠٤	صفر
السنغال	١,٠٠	١,٢١	٥,٠٧	٠,٠٨	صفر
سيراليون	٠,٦٨	٠,٩٦	١,٨٩	٠,٠٢	٠,٤٩
الصومال	١,٥٨	٠,٤١	٠,٥٩	٣,٩٨	٠,٥٠
ج. جنوب أفريقيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
السودان	٤,٠٦	١,٥٨	١,٢٢	٨,٩٠	٤,٠١
تنزانيا	١,٧٥	١,١١	١٤,٤٣	٠,٧٤	٠,٦٥
توجو	٠,١٢	صفر	٢,٠٢	صفر	صفر
أوغندا	١,٩٥	٠,٩٨	٠,٩٨	٤,٠٣	٠,٦٥

(*) باستثناء دول إقليم افريقيا الجنوبيه

ق.م.ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤١) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء(*) من حبوب المعونات الغذائية العالمية المسلمة في عام ٢٠٠٠ موزعة وفقا لنوع السلعة

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	إجمالي الحبوب	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط
بنين	٠,٠٨	صفر	٠,٢٨	٠,١٧	٠,١٦
بوركينا فاسو	٠,٣٤	صفر	١,٢٧	٠,٢٢	٢,٣٦
بوروندي	٠,٠٩	صفر	صفر	٠,٣٦	٠,٣٤
الكاميرون	٠,٠٣	صفر	٠,٢٢	صفر	صفر
الرأس الأخضر	٠,٥٥	٠,٣٠	١,٠٣	١,٠٧	٠,٠٦
ج. أفريقيا الوسطى	٠,٠٣	صفر	صفر	٠,١٠	٠,١٢
تشاد	٠,٢١	٠,١٤	٠,٠٢	٠,٢٩	١,٣٤
الكونغو	٠,١١	٠,٠٣	٠,٦٤	صفر	٠,٢٣
ج. الكونغو الديمقراطية	٠,٦٢	صفر	٠,٠١	٢,٨٤	٠,٥٨
ساحل العاج	٠,١٧	صفر	٠,٧٠	٠,٣٨	صفر
جيبوتي	٠,١١	ق.م.ص.	٠,٧٥	صفر	٠,٢١
غينيا الاستوائية	٠,٠١	ق.م.ص.	٠,٠٥	صفر	صفر
اريتريا	٢,٣٠	٣,٩٥	صفر	٠,١٤	١,٨٩
أثيوبيا	١٤,٤٢	٢٠,٦٥	٠,٠٧	٥,٨٢	١٣,٨١
الجابون	٠,٠١	صفر	٠,٠٧	صفر	٠,٠٣
جامبيا	٠,٠٧	صفر	٠,١٧	٠,٠٢	٠,٧٨
غانا	١,٠	١,١٦	٠,٥٤	٠,٩٩	٠,٤٢
غينيا بيساو	٠,١١	٠,١٦	٠,٠٨	صفر	٠,١٢
غينيا	٠,٠١	صفر	٠,١٠	صفر	صفر
كينيا	٢,٥٤	٠,٣٠	٠,٠٣	١٠,٢٩	٤,٣٢
ليبيريا	١,٢٤	١,٣٦	٠,٠٢	١,٣٢	٢,٨٠

تابع الجدول رقم (٤١)

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	إجمالي الحبوب	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط
مالي	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٢٢	صفر
موريتانيا	٠,١٦	٠,٠٧	٠,٦٨	صفر	٠,٤٨
النيجر	٠,١٣	صفر	٠,٢٧	٠,٤٣	٠,٠٨
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
رواندا	١,٨٤	صفر	٠,٠٥	٨,٢١	٢,٦٦
ساوتومي وبرنسيب	٠,٠٥	صفر	٠,٢٩	٠,٠٢	صفر
السنغال	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٧٧	٠,٠٤	صفر
سيراليون	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٠١	٠,٢٠
الصومال	٠,٥٦	٠,١٣	٠,٠٩	٢,١٩	٠,٢١
ج. جنوب افريقيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
السودان	١,٤٣	٠,٥١	٠,١٩	٤,٨٩	١,٦٤
تنزانيا	٠,٦٢	٠,٣٦	٢,٢٠	٠,٤١	٠,٢٦
توجو	٠,٠٤	صفر	٠,٣١	صفر	صفر
أوغندا	٠,٦٩	٠,٣٢	٠,١٥	٢,٢١	٠,٢٧
افريقيا جنوب الصحراء	٣٥,٢١	٥٨,١٥	١٥,٢١	٥٤,٩٤	٤٠,٩٩

(*) باستثناء دول إقليم افريقيا الجنوبيه

ق.م.ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤٢) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء(*) من إجمالي المعونات الغذائية من غير الحبوب المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ موزعة وفقا لنوع السلعة

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
بنين	٢,١٣	٢٢,٥٥	١,٦٥	٠,١٩	٠,١٦	٠,٩١
بوركينا فاسو	١,١٥	صفر	١,٢٨	١,٥٠	٠,٠٥	١,٢٦
بوروندي	١,٧٠	صفر	٠,٢٦	٠,٩١	٠,٢٧	٠,٥٨
الكاميرون	٠,٠٢	صفر	٠,٠٥	٠,١١	صفر	٠,٠٧
الرأس الأخضر	٠,٦٤	٣,٧٠	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٠٦
ج. أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	٠,١٩	٠,٠٨	٠,٤٩	٠,١٧
تشاد	٠,٦٠	صفر	٠,٥١	٠,١٢	٠,٩٥	٠,٣٧
الكونغو	٠,٤٩	صفر	١,٤٠	١,١١	٠,٥٢	١,١٦
ج. الكونغو الديمقراطية	٠,٩٦	صفر	١,٦٩	٣,٣٠	١,٨٠	٢,٤٣
ساحل العاج	٠,٥١	١٤,٣٩	٠,٠٢	صفر	صفر	٠,٠٦
جيبوتي	صفر	صفر	٠,٣٥	٠,٠٣	٠,٨١	٠,٢٤
غينيا الاستوائية	صفر	صفر	٠,٣٣	٠,٠٧	صفر	٠,١٧
اريتريا	١٦,١٧	صفر	٣,٢٢	٥,٣٥	٢٣,١٦	٦,٢١
اثيوبيا	١,٢٤	صفر	١٩,٤٢	١٤,٠٣	١٩,١٢	١٦,٦٣
الجابون	صفر	صفر	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,٠٣
جامبيا	صفر	١٦,٤٥	١,٠٠	٠,١٠	٠,٤١	٠,٥٧
غانا	٠,٤٣	صفر	٢,٠٤	٠,٢٠	٠,٦٩	١,٠٤
غينيا بيساو	٠,٢٣	صفر	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,١٦	٠,٠٧
غينيا	٠,٤٠	صفر	١,٩٤	٠,٠٧	٠,٢٥	٠,٨٩
كينيا	صفر	صفر	١٥,٢٢	١١,٧٢	٢,٩٧	١٢,٢٣

تابع الجدول رقم (٤٢)

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
ليبيريا	٠,٣٢	صفر	٣,٣٤	٤,٥٢	٢,٣٢	٣,٧٥
مالي	٠,٠٢	صفر	٠,١٧	صفر	٠,١٦	٠,٠٩
موريتانيا	٠,٤٠	صفر	٠,٤١	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,٣٢
النيجر	٨,٨٦	١,٢٣	٠,٤٥	صفر	٠,٣٤	٠,٣٢
نيجيريا	٢٣,٤٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٢٥
رواندا	صفر	صفر	٤,٧٢	٢٣,٤٥	٦,٤٤	١٣,٥١
ساوتومي وبرنسيب	صفر	٦,٠٣	٠,٠٨	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٢
السنغال	٠,٩٦	١٣,٦٤	٢,٥٢	٠,٣١	٠,٧٤	١,٣٥
سيراليون	صفر	صفر	٠,٩٠	١,٩٢	صفر	١,٢٧
الصومال .	صفر	صفر	٠,٨٣	٢,٥٣	صفر	١,٥٣
ج. جنوب أفريقيا	٠,٩٦	صفر	١,٦٢	صفر	صفر	٠,٧٠
السودان	١٥,٤٥	صفر	٤,٢٦	٩,٤٩	٦,٦٨	٧,٠٢
تنزانيا	٢,٢٤	صفر	٠,٢٣	٠,٣١	٠,٧٩	٠,٣٤
توجو	٠,٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر	ق.م.ص.
أوغندا	صفر	صفر	٣,٦٤	٣,٣٨	١,٣٦	٣,٢٥

(*) باستثناء دول إقليم افريقيا الجنوبية

ق.م.ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤٣) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء(*) من إجمالي المعونات الغذائية العالمية من غير الحبوب المسلمة في عام ٢٠٠٠ موزعة وفقا لنوع السلعة

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
بنين	٠,٢٤	٠,٩٣	٠,٦٥	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٢٨
بوركينا فاسو	٠,١٣	صفر	٠,٥١	٠,٣٨	٠,٠٢	٠,٣٨
بوروندي	٠,١٩	صفر	٠,١٠	٠,٢٣	٠,١٢	٠,١٨
الكاميرون	ق.م.ص.	صفر	٠,٠٢	٠,٠٣	صفر	٠,٠٢
الرأس الأخضر	٠,٠٧	٠,١٥	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢
ج. أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٢٢	٠,٠٥
تشاد	٠,٠٧	صفر	٠,٢٠	٠,٠٣	٠,٤٣	٠,١١
الكونغو	٠,٠٥	صفر	٠,٥٥	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٣٥
ج. الكونغو الديمقراطية	٠,١١	صفر	٠,٦٧	٠,٨٤	٠,٨١	٠.٧٤
ساحل العاج	٠,٠٦	٠,٦٠	٠,٠١	صفر	صفر	٠,٠٢
جيبوتي	صفر	صفر	٠,١٤	٠,٠١	٠,٣٧	٠,٠٧
غينيا الاستوائية	صفر	صفر	٠,١٣	٠,٠٢	صفر	٠,٠٥
اريتريا	١,٧٩	صفر	١,٢٧	١,٣٧	١٠,٤٠	١,٨٩
أثيوبيا	٠,١٤	صفر	٧,٦٥	٣,٥٨	٨,٥٩	٥,٠٥
الجابون	صفر	صفر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١
جامبيا	صفر	٠,٦٨	٠,٣٩	٠,٠٣	٠,١٨	٠,١٧
غانا	٠,٠٥	صفر	٠,٨١	٠,٠٥	٠,٣١	٠,٣١
غينيا بيساو	٠,٠٣	صفر	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٠٢
غينيا	٠,٠٤	صفر	٠,٧٦	٠,٠٢	٠,١١	٠,٢٧
كينيا	صفر	صفر	٦,٠٠	٢,٩٩	١,٣٣	٣,٧١
ليبيريا	٠,٠٤	صفر	١,٣٢	١,١٥	١,٠٤	١,١٤

تابع الجدول رقم (٤٣)

نسبة مئوية

نوع السلعة / الدولة	منتجات الألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
مالي	ق.م.ص.	صفر	٠,٠٧	صفر	٠,٠٧	٠,٠٣
موريتانيا	٠,٠٤	صفر	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٢١	٠,١٠
النيجر	٠,٩٨	٠,٠٥	٠,١٨	صفر	٠,١٥	٠,١٠
نيجيريا	٢,٥٩	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٠٨
رواندا	صفر	صفر	١,٨٦	٥,٩٩	٢,٨٩	٤,١٠
ساوتومي وبرنسيب	صفر	٠,٢٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤
السنغال	٠,١١	٠,٥٦	٠,٩٩	٠,٠٨	٠,٣٣	٠,٤١
سيراليون	صفر	صفر	٠,٣٥	٠,٤٩	صفر	٠,٣٩
الصومال	صفر	صفر	٠,٣٣	٠,٦٥	صفر	٠,٤٧
ج. جنوب أفريقيا	٠,١١	صفر	٠,٦٤	صفر	صفر	٠,٢١
السودان	١,٧١	صفر	١,٦٨	٢,٤٢	٣,٠٠	٢,١٣
تنزانيا	٠,٢٥	صفر	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٣٦	٠,١٠
توجو	٠,٠٣	صفر	صفر	صفر	صفر	ق.م.ص.
أوغندا	صفر	صفر	١,٤٣	٠,٨٦	٠,٦١	٠,٩٩
أفريقيا جنوب الصحراء	١١,٠٦	٤,١٤	٣٩,٣٩	٢٥,٥٣	٤٤,٩١	٣٠,٣٧

(*) باستثناء دول إقليم افريقيا الجنوبية

ق.م.ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٤٤) : مساهمة المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية من الحبوب في المعونات الغذائية من الحبوب المقدمة فى عام ٢٠٠٠ موزعة على الاقاليم المتلقية

نسبة مئوية

مصدر العرض / الإقليم المتلقي	نصيب الإقليم من المشتريات المحلية	نصيب الإقليم من المعاملات الثلاثية
أفريقيا جنوب الصحراء	٧٠,٩	٣٤,٣
آسيا	٢٦,٢	٥٤,٨
أوروبا الشرقية	٠,٤	٠,١
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠,٤	٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,١	٢,٩

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٨ - أ).

الجدول رقم (٤٥) : مساهمة كل من المشتريات المحلية والمعاملات الثلاثية من غير الحبوب في المعونات الغذائية من غير الحبوب المقدمة فى عام ٢٠٠٠ موزعة على الاقاليم المتلقية

نسبة مئوية

مصدر العرض / الإقليم المتلقي	نصيب الإقليم من المشتريات المحلية	نصيب الإقليم من المعاملات الثلاثية
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٤,٨	٢٩,٧
آسيا	٢٠,٣	٣٤,٨
أوروبا الشرقية	٢	صفر
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,١	٣٥,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤١,٨	صفر

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٨ - ب).

الجدول رقم (٤٦) : مساهمة الحبوب المقدمة كمعاملات ثلاثية ومشتريات محلية فى إجمالي المعونات الغذائية العالمية موزعة وفقا للدول المانحة والأقاليم المتلقية في عام ٢٠٠٠

(أ) المشتريات المحلية — نسبة مئوية

الإقليم المتلقي / الدولة المانحة	إجمالي المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
استراليا	١٧,٨	١٥,٨	٧٨,٩	صفر	صفر	٥,٣
النمسا	٣٢,٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بلجيكا	٦٠,٦	٩٣,٧	صفر	صفر	٦,٣	صفر
كندا	٢,٩	٨٨,٩	صفر	صفر	صفر	١١,١
الدانمارك	١١,٣	٨٤,٤	١,٥	صفر	١٤,١	صفر
الاتحاد الأوروبي	٢١,٢	٩٢,٨	٦,٣	٠,٢	صفر	٠,٦
فنلندا	٧١,١	٩٨,٨	١,٢	صفر	صفر	صفر
فرنسا	٩,٦	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر
ألمانيا	٧٠,٥	٦١,٨	٣٤,٨	صفر	صفر	٣,٤
ايرلندا	٦٦,٦	٨٨,٦	صفر	صفر	صفر	١١,٤
إيطاليا	٨,٥	٢٦,٣	٥٣,٩	صفر	صفر	١٩,٨
اليابان	٢٧,٠	٥٣,٨	٤٦,٢	صفر	صفر	صفر
كوريا	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
لوكسمبورج	٣٨,٢	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر
نيبال	١٠٠,٠	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر
هولندا	٤٩,٢	٣٩,١	٦٠,٤	صفر	صفر	٠,٦
النرويج	٤٨,٨	٧١,٨	٢٨,٢	صفر	صفر	صفر
أسبانيا	١٧,٣	٨٤,٠	١٦,٠	صفر	صفر	صفر
السويد	٤٦,٥	٨١,٥	١٨,٥	صفر	صفر	صفر
سويسرا	٥٥,٩	٥٨,٨	٣١,١	صفر	صفر	١٠,٠
المملكة المتحدة	٥٨,٥	٨٦,٩	١٣,١	صفر	صفر	صفر
الولايات المتحدة	٠,٣	٦٥,٨	٢٠,١	١٤,٠	صفر	صفر
آخرون	١٨,٤	٧٢,٤	٢٢,٤	٠,٨	٠,٦	٣,٨

تابع الجدول رقم (٤٦)

ب- المعاملات الثلاثية

نسبة مئوية

الإقليم المتلقي / الدولة المانحة	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
استراليا	٢٩,٠	٧١,٠	صفر	صفر	صفر
النمسا	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر
بلجيكا	٧٤,٢	صفر	صفر	صفر	صفر
كندا	٧٧,٤	٢٢,٦	صفر	صفر	٢٥,٨
الدانمارك	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر
الاتحاد الأوروبي	٨٦,٤	٤,٦	١,٧	صفر	٩,٠
فنلندا	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر
فرنسا	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر
ألمانيا	٧١,٧	٤,٦	صفر	٧,٧	١٤,٣
ايرلندا	٩٤,٥	٥,٥	صفر	صفر	صفر
إيطاليا	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر
اليابان	٢٤,٢	٥٧,٨	صفر	١٤,٤	٣,٦
كوريا	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر
لوكسمبرج	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر
نيبال	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
هولندا	٦٦,٠	٨,٥	صفر	٢٥,٥	صفر
النرويج	٦٦,٥	٣٣,٥	صفر	صفر	صفر
أسبانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
السويد	٦٦,٦	٩,٤	صفر	٢٤,٠	صفر
سويسرا	٢٢,١	٤٨,٠	صفر	٣٠,٠	صفر
المملكة المتحدة	٧٥,٣	١,٧	صفر	٢٢,٩	صفر
الولايات المتحدة	٥٠,٩	١,٩	صفر	٤٧,٢	صفر
آخرون	٤٠,٩	٣٩,١	صفر	١٩,٣	٠,٧

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٨ - أ).

الجدول رقم (٤٧) : نسبة كل من المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية من غير الحبوب إلى إجمالي المعونات الغذائية العالمية موزعة وفقا للدول المانحة والأقاليم المتلقية في عام ٢٠٠٠

مصدر العرض والإقليم المتلقي / الدولة المانحة	المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية	مشتريات محلية (نسبة مئوية)					معاملات ثلاثية (نسبة مئوية)		
		أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
استراليا	٩١,٥	٥٢,١	صفر	صفر	صفر	٤٧,٩	صفر	١٠٠	صفر
بلجيكا	١٠٠	٦٩,٠	صفر	صفر	٢١,٦	٩,٤	٢٦,٦	٤,١	٦٩,٣
كندا	٦,٧	٨٤,٠	صفر	صفر	صفر	١٦,٠	٤٧,٨	٥٢,٢	صفر
الدانمارك	٥,٧	٤٥,١	٥٤,٩	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥,١	٨٤,٩
الاتحاد الأوروبي	٢٠,٣	٥٣,٦	١٠,٥	٣,٠	صفر	٣٢,٩	٤,٨	٣٠,٠	٦٥,٢
فنلندا	٢٢,٩	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٧,٦	٩٢,٤	صفر
فرنسا	٧٠,٢	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر
ألمانيا	٤٤,٦	٤٦,٣	١٤,٧	صفر	صفر	٣٨,٩	٥٨,١	٢٥,٠	١٦,٩
ايرلندا	٦٩,٢	٢٣,٩	صفر	صفر	صفر	٧٦,١	٦٧,٤	٣٢,٦	صفر
إيطاليا	٢٩,٦	٢٠,٧	صفر	صفر	صفر	٧٩,٣	١٠٠,٠	صفر	صفر

تابع الجدول رقم (٤٧)

مصدر العرض والإقليم المتلقي / الدولة المانحة	المعاملات الثلاثية والمشتريات المحلية	مشتريات محلية (نسبة مئوية)					معاملات ثلاثية (نسبة مئوية)		
		أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
اليابان	٤٧,١	٥٧,٦	٤٢,٤	صفر	صفر	صفر	٢٣,٠	١٠,٤	٦٦,٦
كوريا	١٠٠,٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠	صفر
هولندا	٦٢,١	٦,٦	٢٥,٤	١,٢	٠,٤	٦٦,٤	٢٩,١	٦٦,٠	٤,٩
النرويج	٣٠,٩	٦٠,٠	صفر	صفر	صفر	٤٠,٠	٣١,٤	٣٨,١	٣٠,٥
السويد	٢١,٥	٥٠,٥	صفر	صفر	٧,٠	٤٢,٤	٦٩,٢	٣٠,٨	صفر
سويسرا	١٨,٣	٤١,٨	٤٥,٠	صفر	صفر	١٣,٢	١٨,٦	صفر	٨١,٤
المملكة المتحدة	٥٢,٠	٤٠,١	صفر	صفر	صفر	٥٩,٩	٢١,٩	٣٧,٧	٤٠,٥
الولايات المتحدة	٠,٣	٣٠,٤	٤٨,٤	٢١,١	صفر	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر
آخرون	٣٥,٤	٣٥,٤	٢٩,٨	٣,٧	٠,٥	٣٠,٦	١٦,٨	٧٧,٦	٥,٦

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٨ – ب).

الجدول رقم (٤٨) : التوزيع الجغرافى للمعونات الغذائية المسلمة في عام ٢٠٠٠ وفقا لمصدر العرض والتقسيم السلعي

نسبة مئوية

الإقليم / مصدر العرض	أفريقيا جنوب الصحراء	آسيا	أوروبا الشرقية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي
واردات حبوب	٣٣,٨٧	٣٠,٩٠	١٧,٦٥	١٠,٧٨	٦,٨١
مشتريات محلية حبوب	٦٠,٧٢	٢٢,٣٢	١٤,٨٤	٠,٣٢	١,٧٩
إجمالي حبوب	٣٥,٢١	٣٠,٤٧	١٧,٥١	١٠,٢٥	٦,٥٦
واردات (غير حبوب)	٢٨,٧٦	١٦,٢٥	٣١,٣٣	٣,٣٧	٢٠,٢٨
مشتريات محلية (غير حبوب)	٦٧,٣٨	٢٠,٠٧	٥,٢٧	١,١٠	٦,١٩
إجمالي (غير حبوب)	٣٠,٣٧	١٦,٤١	٣٠,٢٤	٣,٢٨	١٩,٧٠
إجمالي واردات	٣٣,٢٠	٢٨,٩٨	١٩,٤٤	٩,٨١	٨,٥٧
إجمالي مشتريات محلية	٦١,٤٥	٢٢,٠٧	١٣,٧٩	٠,٤١	٢,٢٨
إجمالي المعونات الغذائية	٣٤,٥٨	٢٨,٦٤	١٩,١٦	٩,٣٥	٨,٢٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٤٩) : توزيع المعونات الغذائية المسلمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ وفقا لمصدر العرض ونوع السلعة

نسبة مئوية

الدولة / مصدر العرض ونوع السلعة	نسبة واردات الحبوب	نسبة واردات غير الحبوب	نسبة المشتريات المحلية من الحبوب	نسبة المشتريات المحلية من غير الحبوب
انجولا	٨٤,٥١	١٥,٤٩	٢٤,٨٤	٧٥,١٦
بنين	٦٠,٧٢	٣٩,٢٨	١٠٠	صفر
بوركينا فاسو	٨٣,٩٥	١٦,٠٥	٩٨,٠٢	١,٩٨
بوروندي	٧٧,٨٣	٢٢,١٧	صفر	صفر
الكاميرون	٨٩,٨٤	١٠,١٦	صفر	صفر
الرأس الأخضر	٩٩,٥١	٠,٤٩	صفر	صفر
ج. أفريقيا الوسطى	٧٨,١٠	٢١,٨٧	صفر	١٠٠
تشاد	٩٠,٦٢	٩,٣٨	١٠٠	صفر
الكونغو	٦٨,٤٤	٣١,٥٦	صفر	صفر
ج. الكونغو الديمقراطية	٨١,١٧	١٨,٨٣	٩٣,٢٥	٦,٧٥
ساحل العاج	٩٨,٤٠	١,٦٠	صفر	صفر
جيبوتي	٩١,١٦	٨,٨٤	٩١,٧٦	٨,٢٤
غينيا الاستوائية	٥٤,٨٢	٤٥,١٨	صفر	صفر
اريتريا	٩٠,٠٧	٩,٩٣	٣٥,٠٦	٦٤,٩٤
اثيوبيا	٩٥,٨٩	٤,١١	٨٧,٣٧	١٢,٦٣
الجابون	٩٣,٦١	٦,٣٩	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣
جامبيا	٧٢,٦١	٢٧,٣٩	صفر	١٠٠
غانا	٩٥,٥٤	٤,٤٦	٩٤,٦٩	٥,٣١
غينيا بيساو	٩٧,٣٠	٢,٧٠	صفر	صفر
غينيا	٢٥,٢٨	٧٤,٧٢	صفر	صفر
كينيا	٨٢,٢٠	١٧,٨٠	٨٠,٢٩	١٩,٧٠
ليسوتو	٦٣,٥٨	٣٦,٤٢	١٠٠	صفر

تابع الجدول رقم (٤٩)

نسبة مئوية

مصدر العرض ونوع السلعة / الدولة	نسبة واردات الحبوب	نسبة واردات غير الحبوب	نسبة المشتريات المحلية من الحبوب	نسبة المشتريات المحلية من غير الحبوب
ليبيريا	٨٧,٩٧	١٢,٠٣	صفر	صفر
مدغشقر	٤٧,٣٢	٥٢,٦٨	٧٩,٥٩	٢٠,٤١
مالاوى	٩٩,٣٤	٠,٦٦	١٠٠	صفر
مالي	٩٠,٨١	٩,٢١	٩٩,٨٤	٠,١٦
موريتانيا	٩٢,٤٤	٧,٥٦	٨٣,١٠	١٦,٩٠
موزمبيق	٩٠,٨٦	٩,١٤	٩١,٨١	٨,١٩
ناميبيا	٨١,٦٦	١٨,٣٤	٨٠,٣٧	١٩,٦٣
النيجر	٧٣,٥٦	٢٦,٤٤	١٠٠	صفر
نيجيريا	صفر	١٠٠	صفر	صفر
روندا	٧٥,١٤	٢٤,٨٦	٦٩,٩٩	٣٠,٠١
ساوتومي وبرنسيب	٨٩,٦٠	١٠,٤٠	صفر	صفر
السنغال	٨٥,١٢	١٤,٨٨	٩١,٤٨	٨,٥٢
سيراليون	٧٨,٨٩	٢١,١١	١٠٠	صفر
الصومال	٩٠,٣١	٩,٦٩	٧٥,٩٦	٢٤,٠٤
ج. جنوب أفريقيا	صفر	١٠٠	صفر	صفر
السودان	٧٩,٧٦	٢٠,٢٤	٩٥,٣١	٤,٦٩
تنزانيا	٣٩,٧٠	٢,٨٣	١٠٠	صفر
توجو	٩٩,٧٠	٠,٣٠	صفر	صفر
أوغندا	٨١,٩٢	١٨,٠٨	٨٤,٤٦	١٥,٥٤
زامبيا	٧٥,٥١	٢٤,٤٩	٨٩,٦٧	١٠,٣٣
زيمبابوي	٩٤,٣٠	٥,٧٠	٧٣,٦٦	٢٦,٣٤

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٥٠) : التوزيع الجغرافي للمعونات الغذائية التنموية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي خلال الأعوام ١٩٦٣ – ١٩٩٣

الإقليم / العام	برنامج الغذاء العالمي	أمريكا اللاتينية		شمال أفريقيا والشرق الأوسط		أفريقيا جنوب الصحراء		أوروبا الشرقية		آسيا ودول الباسيفيك	
	(مليون دولار)	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
٦٣-١٩٧٢	١١٩٤١	١٦٥	١٤	٥٠٥	٤٢	١٩٠	١٦	١٧	١	٣١٨	٢٧
١٩٧٣	١٢٩	٦	٥	٤٤	٣٤	٢٢	١٧	صفر	صفر	٥٧	٤٤
١٩٧٤	١٠٦	١٦	١٥	٢٧	٢٦	٤٤	٤١	١	١	١٨	١٧
١٩٧٥	٣٩٣	٥٨	١٥	٨٩	٢٣	٦٧	١٧	٢	صفر	١٧٧	٤٥
١٩٧٦	٦٤٢	٣٠	٥	٢١١	٣٣	١٥٧	٢٤	١٨	٣	٢٢٦	٣٥
١٩٧٧	٣٦٧	٥١	١٤	١٠٦	٢٩	٦٠	١٦	صفر	صفر	١٥٠	٤١
١٩٧٨	٣٩٢	٤٤	١١	٩٩	٢٥	١٢٠	٣١	صفر	صفر	١٢٩	٣٣
١٩٧٩	٤٩٢	٥	١	٥٨	١٢	١٩٣	٣٩	٢	ق.م.ص.	٢٣٤	٤٨
١٩٨٠	٤٧٩	٨٥	١٨	١٢٩	٢٧	١٥٢	٣٢	صفر	صفر	١١٣	٢٣
١٩٨١	٥٤٣	٣٦	٧	١٠٩	٢٠	٢٣٩	٤٤	٣	ق.م.ص.	١٥٦	٢٩
١٩٨٢	٦١٣	٣٤	٦	١٥١	٢٥	٢٤٦	٤٠	٣	ق.م.ص.	١٧٩	٢٩
١٩٨٣	٦٩٦	١١٢	١٦	١٢٤	١٨	١٦٨	٢٤	صفر	صفر	٢٩١	٤٢

تابع الجدول رقم (٥٠)

الإقليم / العام	برنامج الغذاء العالمي (مليون دولار)	أمريكا اللاتينية		شمال أفريقيا والشرق الأوسط		أفريقيا جنوب الصحراء		أوروبا الشرقية		آسيا ودول الباسيفيك	
		مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
١٩٨٤	٩٢٥	١٣٧	١٥	١٢١	١٣	٣٢٥	٣٥	٤	ق.م.ص.	٣٣٩	٣٧
١٩٨٥	٦٤٢	٦٢	١٠	١٥١	٢٣	١٩٢	٣٠	صفر	صفر	٢٣٨	٣٧
١٩٨٦	٦٢٩	١١٠	١٧	١١٦	١٨	٢٤١	٣٨	صفر	صفر	١٦٣	٢٦
١٩٨٧	٦٢١	١١٠	١٨	٧٩	١٣	٢٢٧	٣٧	صفر	صفر	٢٠٥	٣٣
١٩٨٨	٧٧٩	١٢١	١٦	١١٠	١٤	٢٦٦	٣٤	صفر	صفر	٢٨٢	٣٦
١٩٨٩	٥٧٥	١٠٦	١٨	١٤٤	٢٥	١٤١	٢٥	صفر	صفر	١٨٤	٣٢
١٩٩٠	٤٨٠	١١٣	٢٤	٦٠	١٢	١٤٣	٣٠	صفر	صفر	١٦٤	٣٤
١٩٩١	٤٤٨	٨٩	٢٠	٦١	١٣	١٦٥	٣٧	صفر	صفر	١٣٣	٣٠
١٩٩٢	٤٢١	٧٤	١٨	٤٣	١٠	١٦٨	٤٠	صفر	صفر	١٣٦	٣٢
١٩٩٣	٢٥٣	٤٩	١٩	٣٠	١٢	١١٥	٤٦	صفر	صفر	٥٩	٢٣

ق. م. ص. = قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ١٠٤.

بيانات عام ١٩٩٣ من :

FAO : **Food Aid in Figures 1993,** Vol. 11, p. 131

الجدول رقم (٥١) : التوزيع الجغرافي لمعونات الطوارئ المقدمة من برنامج الغذاء العالمي خلال الأعوام ١٩٦٣ - ١٩٩٣

الإقليم / العام	برنامج الغذاء العالمي	أمريكا اللاتينية		شمال أفريقيا والشرق الأوسط		أفريقيا جنوب الصحراء		أوروبا الشرقية		آسيا ودول الباسيفيك	
	(مليون دولار)	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
٦٣-١٩٧٢	١٢١,٨	١٠,٤	٨,٥	٢٩,٢	٢٤	٢٨,٦	٢٣,٥	٣,٩	٣,٢	٤٩,٢	٤٠,٤
١٩٧٣	١٤,٩	٠,٥	٣,٤	٣,٦	٢٤,٢	٩,٠	٦٠,٤	صفر	صفر	١,٨	١٢,١
١٩٧٤	١٤,٣	٠,١	٠,٧	٣,٣	٢٣,١	٤,١	٢٨,٧	صفر	صفر	٦,٨	٤٧,٦
١٩٧٥	٥٨,١	١,٧	٢,٩	٨,٥	١٤,٦	١٥,٦	٢٦,٩	٥,٦	٩,٦	٢٦,٧	٤٦,٠
١٩٧٦	٤٧,٧	٠,٤	٠,٨	١٦,٥	٣٤,٦	١٥,٤	٣٢,٣	٣,٨	٨,٠	١١,٦	٢٤,٣
١٩٧٧	٨٥,٥	١,٨	٢,١	١٥,٥	١٨,١	٢٧,٠	٣١,٦	٣,١	٣,٦	٣٨,١	٤٤,٦
١٩٧٨	٩٠,٧	٢,٤	٢,٧	٨,٣	٩,٢	٣٧,٥	٤١,٣	صفر	صفر	٤٢,٥	٤٦,٩
١٩٧٩	١٢٢,٥	٩,٥	٧,٨	١٤,٠	١١,٤	٣١,٢	٢٥,٥	٠,٣	٠,٢	٦٧,٥	٥٥,١
١٩٨٠	١٩١,٥	١,٥	٠,٨	١١,١	٥,٨	٦٩,٦	٣٦,٣	صفر	صفر	١٠٩,٣	٥٧,١
١٩٨١	١٧٨,٢	٣,٨	٢,١	١١,٤	٦,٤	٦٢,٨	٣٥,٢	صفر	صفر	١٠٠,٣	٥٦,٣
١٩٨٢	١٩٣,٢	١٠,٢	٥,٣	٢٤,٧	١٢,٨	٤٧,٥	٢٤,٦	صفر	صفر	١١٠,٨	٥٧,٣
١٩٨٣	٢٠٠,٣	٢١,٧	١٠,٨	٤,٨	٢,٤	١١٧,٦	٥٨,٧	صفر	صفر	٥٦,٢	٢٨,١

تابع الجدول رقم (٥١)

العام / الإقليم	برنامج الغذاء العالمي (مليون دولار)	أمريكا اللاتينية		شمال أفريقيا والشرق الأوسط		أفريقيا جنوب الصحراء		أوروبا الشرقية		آسيا ودول الباسيفيك	
		مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
١٩٨٤	٢٣٣,٨	٢٠,٨	٨,٩	٥,٢	٢,٢	١٢٥,٠	٥٣,٥	صفر	صفر	٨٢,٨	٣٥,٤
١٩٨٥	٢٣٠,٤	١٠,١	٤,٤	٨,١	٣,٥	١٢٩,٤	٥٦,٢	صفر	صفر	٨٢,٨	٣٥,٩
١٩٨٦	١٨٢,٦	١٤,٢	٧,٨	٨,٧	٤,٨	٨٣,٦	٤٥,٨	صفر	صفر	٧٦,١	٤١,٧
١٩٨٧	٢٧١,٣	٢٠,٩	٧,٧	١٧,٣	٦,٤	١٦١,١	٥٩,٤	صفر	صفر	٧١,٩	٢٦,٥
١٩٨٨	٢٥٤,٠	١٦,٢	٦,٤	٧,٢	٢,٨	١٦٤,١	٦٤,٦	صفر	صفر	٦٦,٤	٢٦,٢
١٩٨٩	٩٣,١	٢,٢	٢,٤	٩,٩	١٠,٦	٧٣,٦	٧٩,١	٣,٠	٣,٢	٧,٤	٧,٩
١٩٩٠	١٣١,٦	٢,٨	٢,١	١٤,١	١٠,٧	١١٢.٢	٨٥,٣	صفر	صفر	٢,٥	١,٩
١٩٩١	٣٩٠,٨	صفر	صفر	١٠٤,٠	٢٦,٦	٢٧٧,٦	٧١,٠	صفر	صفر	٩,٢	٢,٤
١٩٩٢	٨٩٦,٨	٤,٨	٠,٥	٢٥,٦	٢,٨	٦٨٨,٧	٧٦,٨	١٤٤,٦	١٦,١	٣٣,٥	٣,٧
١٩٩٣	٧٣٧,٥	٤,٧	٠,٦	٥٥	٧,٥	٢٦٢,٣	٣٥,٦	٣٨٧,٩	٥٢,٦	٢٧,٦	٣,٧

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ١٠٦.

بيانات عام ١٩٩٣ : نفس مصدر الجدول رقم (٥٠)، ص ١٣٢.

الجدول رقم (٥٢) : التوزيع الجغرافي للمعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي لإعادة تسكين وتأهيل اللاجئين والنازحين خلال الأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣

الإقليم / العام	برنامج الغذاء العالمي (مليون دولار)	أمريكا اللاتينية		شمال أفريقيا والشرق الأوسط		أفريقيا جنوب الصحراء		أوروبا الشرقية		آسيا ودول الباسيفيك	
		مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية	مليون دولار	نسبة مئوية
١٩٨٩	٢٦٦,٤	٢,٥	٠,٩٠	٢٠,١	٧,٥	١٢١,٠	٤٥,٤	صفر	صفر	١٢٢,٨	٤٦,١
١٩٩٠	٣٣٥,٦	٣,٧	١,١	١٨,٠	٥,٤	١٨٩,٨	٥٦,٦	صفر	صفر	١٢٤,١	٣٧,٠
١٩٩١	٥٥٧,٧	٢,٧	٠,٥	٢٠,٠	٣,٦	٤٢٥,٠	٧٦,٢	صفر	صفر	١١٠,٠	١٩,٧
١٩٩٢	٥١٠,٢	٠,٥	٠,١	٣٢,٧	٦,٤	٣٢٣,٩	٦٣,٥	صفر	صفر	١٥٢,٩	٣٠,٠
١٩٩٣	٤٨٢,١	١,٥	٠,٣	٢٢,٠	٤,٦	٣٢٨,٣	٦٨,١	صفر	صفر	١٣٠,٣	٢٧,٠

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ١٠٧.

بيانات عام ١٩٩٣ : نفس مصدر الجدول رقم (٥٠)، ص ١٣٣.

الجدول رقم (٥٣) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على مشروعات التنمية وعمليات الإغاثة خلال الأعوام ٩٦ - ١٩٩٩

العام / الإنفاق	إجمالي النفقات	النسبة المئوية	نصيب الفرد (بالدولار)
١٩٩٦	٥٣٨١٩٤	٥٢,٠	١,٣٤
١٩٩٧	٥٠٦٠٦٧	٤٧,٩	١,١٤
١٩٩٨	٦٣٨٦٨٧	٥٣,١	١,٤١
١٩٩٩	٦٠٤٧٩٧	٤٤,١	١،٣٥

المصدر : WFP : **WFP Annual Report 1999,** p. 45.

الجدول رقم (٥٤) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على مشروعات التنمية فقط خلال الأعوام ٩٦ - ١٩٩٩

العام / الإنفاق	إجمالي النفقات	النسبة المئوية	نصيب الفرد (بالدولار)
١٩٩٦	٩٠١٤٨	٣٢,٣	٠,٢٨
١٩٩٧	٩٦٩١٢	٢٩,١	٠,٢٧
١٩٩٨	٨١٠٣٥	٣١,٩	٠,١٩
١٩٩٩	٨٣٦٥٨	٣٣,٩	٠,١٩

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥٣)، ص ٤٦.

الجدول رقم (٥٥) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على عمليات الإغاثة خلال الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠١

العام / الإنفاق	النفقات	النسبة المئوية	نصيب الفرد (بالدولار)
١٩٩٨	٦٣٨٦٦٠	٥٣	١,٤٢
١٩٩٩	٦٠٤٧٤٧	٤٤,١	١,٣٢
٢٠٠٠	٦٢٦٤٠٤	٥٥,٤	١,٢٩
٢٠٠١	٨٣٩٤٤٤	٥١,٧	١,٧٤

المصدر : WFP : **WFP Annual Report 2001,** p. 44.

الجدول رقم (٥٦) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على مشروعات التنمية خلال الأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠١

العام / الإنفاق	النفقات	النسبة المئوية	نصيب الفرد (بالدولار)
١٩٩٨	٨١٠٣٥	٣١,٩	٠,١٩
١٩٩٩	٨٣٦٥٨	٣٣,٩	٠,١٩
٢٠٠٠	٥٥٢٨٦	٢٩,٩	٠,١٢
٢٠٠١	٩٥٢٣٥	٤٢,٣	٠,٢١

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥٥)، ص ٤٥.

الجدول رقم (٥٧) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على كل عمليات التنمية والإغاثة خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣

العام / الإنفاق	إجمالي النفقات	نسبة مئوية
٢٠٠٠	٦١٣٣٦٢	٥٥,٥
٢٠٠١	٨٦١٢٣٤	٥٢,١
٢٠٠٢	٨٨٣٣٣٢	٥٩,٨
٢٠٠٣	١٤٨٤٣٨٤	٤٨,٨

المصدر : WFP : **WFP Annual Report 2003,** p. 48.

الجدول رقم (٥٨) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على عمليات التنمية خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣

العام / الإنفاق	إجمالي النفقات	نسبة مئوية
٢٠٠٠	٥٥٢٨٦	٢٩,٩
٢٠٠١	٩٩٢٧٩	٤٣,٠
٢٠٠٢	٨٩٠٧٦	٤٥,٨
٢٠٠٣	١٢٥٣٩١	٥٤,٨

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥٧)، ص ٤٩.

الجدول رقم (٥٩) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي نفقات برنامج الغذاء العالمي على أنماط المعونات الغذائية خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠١

نسبة مئوية

النمط / العام	التنمية	الإغاثة	عمليات خاصة	صناديق خاصة	الإجمالي
١٩٩٥	٣٤,٦٩	٦٨,٨٧	صفر	٥٣,٠٦	٥٦,٢٠
١٩٩٦	٣٢,٣٠	٥٨,٩١	٧٣,٠٢	٤٨,٦١	٥١,٨٩
١٩٩٧	٢٩,١٣	٥٧,٤٣	٢٥,١٦	(٣٩,٥٠)	٤٦,٩٨
١٩٩٨	٢٨,٧٢	٥٨,٨٣	٥٦,٠٠	٣٢,٩١	٥٢,٣٣
١٩٩٩	٣٤,٧٦	٤٦,٧٧	٣٤,١١	٥١,٨٥	٤٤,٣١
٢٠٠٠	٢٩,٨٩	٦٠,٦٤	٥٠,٤٤	٥٦,١٠	٥٥,٠٣
٢٠٠١	٤٢,٩٧	٥٣,٦١	٥٧,٢٩	١٣,٠٥	٤٩,٨٦

ما بين القوسين : قيمة سالبة

المصدر : WFP : **WFP Annual Report,** Various Issues.

جدول رقم (٦٠) : التوزيع النمطى للمعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩

النسبة مئوية

البند	النمط / العام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٠١	التنمية	١٦,٢٩	١٩,٣٢	١٢,٥٣	١٣,٢٢
٠١٠١	الزراعة والتنمية الريفية	٤,٥٣	٩,٠٧	٦,٣٩	٧,٣٥
٠١٠١٠١	الإنتاج الزراعي	٣,٦١	٧,٣٠	٤,٣٠	٥,٢٣
٠٢٠١٠١	احتياطي الغذاء	٠,١٥	(٠,٠٣)	ق.م.ص.	صفر
٠٣٠١٠١	البنية الأساسية الريفية	٠,٧٦	١,٧٥	٢,٠٣	١,٦٦
٠٤٠١٠١	الاستقرار	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٤٦
٠٢٠١	تنمية الموارد البشرية	١١,٧٦	١٠,٢٤	٦,١٤	٥,٨٦
٠١٠٢٠١	تغذية الأمهات وأطفال المدارس	١٠,٥٩	٩,٠٣	٥,٢٥	٥,٤٤
٠٢٠٢٠١	محو الأمية وأنماط التعليم الأخرى	١,١٧	١,٢١	٠,٨٩	٠,٤٢
٠٢	الإغاثة	٧٨,٥٤	٨٠,٥٢	٨٣,٢٥	٨٠,٤٩
٠١٠٢	الطوارئ	٤٦,٣٧	٥١,١٧	٥٧,٣٦	٥٠,١٠
٠١٠١,٢	الجفاف / سوء الحصاد	٣,٦٥	١٢,٨٠	٨,٧٤	٨,٠٩
٠٢٠١٠٢	الكوارث البشرية	٤٢,٧٢	٣٧,٤٧	٤٥,١٥	٤١,٦٥
٠٣٠١٠٢	الكوارث الطبيعية المفاجئة	صفر	٠,٩١	٣,٤٧	٠,٣٥
٠٢٠٢	حماية اللاجئين والنازحين	٣٢,١٧	٢٩,٣٥	٢٥,٨٩	٣٠,٣٩
٠١٠٢٠٢	عمليات النازحين	١٩,٣٢	١٢,٧٧	١٣,٨٧	٢٤,١٥
٠٢٠٢٠٢	عمليات اللاجئين	١٢,٨٥	١٦,٥٨	١٢,٠٢	٦,٢٤
٠٣	العمليات الخاصة	٢,٤٤	١,٠٤	٢,٩٥	١,٨٤
٠٤	الصناديق الخاصة	٢,٧٣	(٠,٨٧)	١,٢٧	٤,٤٦

ما بين القوسين قيمة سالبة

ق. م. ص. : قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٥٣)، ص ص ٣٦ و ٣٧.

الجدول رقم (٦١) : الإنفاق على عمليات برنامج الغذاء العالمي مقسمة وفقا للنمط خلال الأعوام ١٩٩٨ – ٢٠٠٣

العام / النمط	١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣	
	النفقات	نسبة مئوية	النفقات	نسبة مئوية	النفقات	نسبة مئوية	النفقات	نسبة مئوية	النفقات	نسبة مئوية	النفقات	نسبة مئوية
أفريقيا جنوب الصحراء	٦٤٧٤٤١	١٠٠	٦٣٣٥٤٦	١٠٠	٦٣٧٥٤٩	١٠٠	٨٨٥٦٤٤	١٠٠	٨٩٩٣٧٤	١٠٠	١٥١٤٠٠٠	١٠٠
نصيبها من الإجمالي		٥٢		٤٤		٥٥		٥٠		٥٦		٤٦
١. التنمية	٨١٠٣٥	١٣	٨٣٦٥٨	١٣	٥٥٢٨٦	٩	٩٩٢٧٩	١١	٨٩٠٧٥	١٠	١٢٥٣٩١	٨
٢. الإغاثة	٥٣٨٥٢٤	٨٣	٥٠٩٤٤٢	٨٠	٥٥٨٠٧٧	٨٨	٧٦١٩٥٥	٨٦	٧٩٤٢٥٧	٨٨	١٣٥٨٩٩٣	٩٠
الطوارئ	٣٧١٠٦٧	٥٧,٣	٣١٧٠٩٧	٥٠,١	٣٤٨٥١٢	٥٤,٦٦	٤٥٩٤٥٥	٥١,٨٨	٤٧٦٦٣٠	٥٣	٨٠٣٥٩٨	٥٣,١
الإحلال(*)	١٦٧٤٥٧	٢٥,٩	١٩٢٣٤٥	٣٠,٤	٢٠٩٥٦٥	٣٢,٨٧	٣٠٢٥٠٠	٣٤,١٦	٣١٧٦٢٧	٣٥,٣	٥٥٥٣٩٤	٣٦,٧
٣. العمليات الخاصة	١٩١٠١	٣	١١٦٤٦	٢	١٣٠٤٢	٢	١٨٤٣٧	٢	١٤١٧٨	٢	٢٠٩٩٢	١
٤. الصناديق الخاصة	٨٧٨١	١	٢٨٧٠٩	٥	١١٠٥٥	٢	٥٩٧٢	١	١٨٦٤	ق. م. ص.	٨٦٢٥	١

(*) يقصد بها إحلال اللاجئين والنازحين أي إعادة التسكين والتأهيل.

ق. م. ص. : قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : بيانات السنوات ١٩٩٨ و ١٩٩٩ من : WFP : **WFP Annual Report 2001,** p. 37.

بيانات السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣ من : WFP : **WFP Annual Report 2003,** p. 41.

جدول رقم (٦٢) : نصيب أنماط المعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على هذه الأنماط خلال الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩

النسبة مئوية

البند	النمط / العام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٠١	التنمية	٣٢,٣٠	٢٩,١٣	٣١,٨٦	٣٣,٩٢
٠١٠١	الزراعة والتنمية الريفية	١٨,٦٧	٢٤,٥٦	٣٠,٨٨	٣٣,٢٨
٠١٠١٠١	الإنتاج الزراعي	١٧,٢٠	٢٢,٩٧	٢٧,٩٠	٣٠,٣٨
٠٢٠١٠١	احتياطي الغذاء	١٠٠	(١٠٠)	١٠٠	صفر
٠٣٠١٠١	البنية الأساسية الريفية	٢٦,١٨	٤٤,٥٢	٤٤,٥٥	٤٣,١٥
٠٤٠١٠١	الاستقرار	٦,١٨	٤,١٤	٧,٩٤	٤٥,٠٦
٠٢٠١	تنمية الموارد البشرية	٤٤,٩٤	٣٤,٨٨	٣٢,٩٦	٣٤,٨١
٠١٠٢٠١	تغذية الأمهات وأطفال المدارس	٤٧,٧٥	٤٢,١٧	٣٤,٦٩	٣٩,٥٨
٠٢٠٢٠١	محو الأمية وأنماط التعليم الأخرى	٢٩,٣٥	١٥,٢٣	٢٥,٤٥	١٣,٥٩
٠٢	الإغاثة	٥٨,٩١	٥٧,٤٣	٥٨,٨٣	٤٦,٧٧
٠١٠٢	الطوارئ	٥٢,٤٩	٥٤,٧٣	٥٣,٢٤	٣٩,٧٧
٠١٠١٠٢	الجفاف / سوء الحصاد	٩٩,٨٨	٩٧,٥٣	٢٤,٠٣	٢٨,٠٣
٠٢٠١٠٢	الكوارث البشرية	٥٣,٤٤	٦٥,٩١	٨١,٣١	٥٣,٩٦
٠٣٠١٠٢	الكوارث الطبيعية المفاجئة	صفر	٣,٨٦	٢١,٩٠	١,٧٧
٠٢٠٢	حماية اللاجئين والنازحين	٧١,٥٢	٦٢,٨٣	٧٦,٦٥	٦٥,٨٩
٠١٠٢٠٢	عمليات النازحين	٦٧,٨٦	٤٨,١٨	٧٣,٣١	٦٧,٥٧
٠٢٠٢٠٢	عمليات اللاجئين	٧٧,٨٤	٨٢,٠٦	٨٠,٩٠	٦٠,١٠
٠٣	العمليات الخاصة	٧٣,٠٢	٢٥,١٦	٥٦,٠٠	٣٤,١١
٠٤	الصناديق الخاصة	٤٨,٦١	٣٩,٥١	٣,٥٤	٥٢,٣٠
	اجمالي افريقيا جنوب الصحراء	٥١,٣٦	٤٦,٤٠	٥٢,٢٧	٤٤,٢٥

ما بين الأقواس قيم سالبة

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٥٣)، ص ص ٣٦ و ٣٧.

جدول رقم (٦٣) : نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من إجمالي إنفاق برنامج الغذاء العالمي على المعونات الغذائية موزعاً وفقاً للنمط خلال الأعوام ١٩٩٦ - ١٩٩٩

النسبة مئوية

البند	النمط / العام	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
١.	التنمية	٨,٣٧	٨,٩٦	٦,٥٥	٥,٨٥
١٠١.	الزراعة والتنمية الريفية	٢,٣٣	٤,٢١	٣,٣٤	٣,٢٥
١٠١٠١.	الإنتاج الزراعي	١,٨٥	٣,٣٩	٢,٢٥	٢,٣٢
٢٠١٠١.	احتياطي الغذاء	٠,٠٨	(٠,٠١)	ق.م.ص.	صفر
٣٠١٠١.	البنية الأساسية الريفية	٠,٣٩	٠,٨١	١,٠٦	٠,٧٣
٤٠١٠١.	الاستقرار	ق.م.ص.	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٢١
٢٠١.	تنمية الموارد البشرية	٦,٠٤	٤,٧٥	٣,٢١	٢,٥٩
١٠٢٠١.	تغذية الأمهات وأطفال المدارس	٥,٤٤	٤,١٩	٢,٧٤	٢,٤١
٢٠٢٠١.	محو الأمية وأنماط التعليم الأخرى	٠,٦٠	٠,٥٦	٠,٤٧	٠,١٩
٢.	الإغاثة	٤٠,٣٤	٣٧,٣٦	٤٣,٥٢	٣٥,٦٢
١٠٢.	الطوارئ	٢٣,٨٢	٢٣,٧٤	٢٩,٩٨	٢٢,١٧
١٠١,٢.	الجفاف / سوء الحصاد	١,٨٨	٥,٩٤	٤,٥٧	٣,٥٨
٢٠١٠٢.	الكوارث البشرية	٢١,٩٤	١٧,٣٩	٢٣,٦٠	١٨,٤٣
٣٠١٠٢.	الكوارث الطبيعية المفاجئة	صفر	٠,٤٢	١,٨١	٠,١٦
٢٠٢.	حماية اللاجئين والنازحين	١٦,٥٢	١٣,٦٢	١٣,٥٣	١٣,٤٥
١٠٢٠٢.	عمليات النازحين	٩,٩٣	٥,٩٣	٧,٢٥	١٠,٦٨
٢٠٢٠٢.	عمليات اللاجئين	٦,٦٠	٧,٦٩	٦,٢٩	٢,٧٦
٣.	العمليات الخاصة	١,٢٥	٠,٤٨	١,٥٤	٠,٨١
٤.	الصناديق الخاصة	١,٤٠	(٠,٤٠)	٠,٦٧	١,٩٧

ما بين القوسين قيم سالبة

ق. م. ص. : قيمة متناهية الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٥٣)، ص ص ٣٦ و ٣٧.

الجدول رقم (٦٤) : التوزيع النمطى لمشروعات التنمية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى افريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩٦ – ١٩٩٩

نسبة مئوية

النمط / العام	التنمية	الزراعة والتنمية الريفية	الإنتاج الزراعي	الاحتياطي الغذائي	البنية الأساسية الريفية	الاستقرار	تنمية الموارد البشرية	تغذية الأمهات وأطفال الابتدائي	محو الأمية والتعليم
١٩٩٦	%١٠٠	٢٧,٨	٢٢,١	٠,٩١	٤,٧	٠,٠٩	٧٢,٢	٦٥,٠	٧,٢
١٩٩٧	%١٠٠	٤٧,٠	٣٧,٨	(٠,١٥)	٩,١	٠,٢٧	٥٣,٠	٤٦,٧	٦,٣
١٩٩٨	%١٠٠	٥١,٠	٣٤,٤	ق. م. ص.	١٦,٢	٠,٤٥	٤٩,٠	٤١,٩	٧,١
١٩٩٩	%١٠٠	٥٥,٧	٣٩,٦	صفر	١٢,٥	٣,٥	٤٤,٣	٤١,٢	٣,٢

نسبة مئوية

النمط / العام	الزراعة والتنمية الريفية	الإنتاج الزراعي	الاحتياطي الغذائي	البنية الأساسية الريفية	الاستقرار
١٩٩٦	%١٠٠	٧٩,٦	٣,٣	١٦,٨	٠,٣
١٩٩٧	%١٠٠	٨٠,٥	(٠,٣)	١٩,٣	٠,٦
١٩٩٨	%١٠٠	٦٧,٣	ق. م. ص.	٣١,٨	٠,٩
١٩٩٩	%١٠٠	٧١,١	صفر	٢٢,٥	٦,٣

نسبة مئوية

النمط / العام	تنمية الموارد البشرية	تغذية الأمهات وأطفال المدارس	محو الأمية والتعليم
١٩٩٦	%١٠٠	٩٠,٠	١٠,٠
١٩٩٧	%١٠٠	٨٨,٢	١١,٨
١٩٩٨	%١٠٠	٨٥,٥	١٤,٥
١٩٩٩	%١٠٠	٩٢,٨	٧,٢

ما بين القوسين قيم سالبة

ق. م. ص. = قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٥٣)، ص ص ٣٦ و ٣٧.

الجدول رقم (٦٥) : التوزيع النمطى لمعونات الطوارئ المقدمة من برنامج الغذاء العالمي إلى افريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩٦ – ١٩٩٩

نسبة مئوية

النمط / العام	الإغاثة	الطوارئ	الجفاف/ سوء الحصاد	الكوارث البشرية	الكوارث الطبيعية المفاجئة	إحلال النازحين واللاجئين	إحلال النازحين	إحلال اللاجئين
١٩٩٦	%١٠٠	٥٩,٠	٤,٦	٥٤,٤	صفر	٤١,٠	٢٤,٦	١٦,٤
١٩٩٧	%١٠٠	٦٣,٦	١٥,٩	٤٦,٥	١,١	٣٦,٤	١٥,٩	٢٠,٦
١٩٩٨	%١٠٠	٦٩,٠	١٠,٥	٥٤,٢	٤,٢	٣١,١	١٦,٧	١٤,٤
١٩٩٩	%١٠٠	٦٢,٢	١٠,١	٥١,٨	٠,٤	٣٧,٨	٣٠,٠	٧,٨

نسبة مئوية

النمط / العام	الطوارئ	حالة الجفاف / سوء الحصاد	الكوارث البشرية	حالة الكوارث الطبيعية المفاجئة
١٩٩٦	%١٠٠	٧,٩	٩٢,١	صفر
١٩٩٧	%١٠٠	٢٥,٠	٧٣,٢	١,٨
١٩٩٨	%١٠٠	١٥,٢	٧٨,٧	٦,٠
١٩٩٩	%١٠٠	١٦,٢	٨٣,٠	٠,٧

نسبة مئوية

النمط / العام	إحلال اللاجئين والنازحين	إحلال النازحين	إحلال اللاجئين
١٩٩٦	%١٠٠	٦٠,٠	٤٠,٠
١٩٩٧	%١٠٠	٤٣,٥	٥٦,٥
١٩٩٨	%١٠٠	٥٣,٦	٤٦,٤
١٩٩٩	%١٠٠	٧٩,٥	٢٠,٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٥٣)، ص ص ٣٦ و ٣٧.

جدول رقم (٦٦) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية العالمية خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الدول / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
انجولا	١,٠٧	٠,٧٤	١,٠٠	٢,٦٦	٢,١٥	٣,٤٨	٢,٤٥	٢,٤١	٠,٨٩	٢,٥٣
بنين	٠,٠٧	٠.٠٨	٠,١٩	٠,١٢	٠,٢٠	٠,١٤	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٠٨	٠,١١
بتسوانا	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠١	صفر	صفر	صفر
بوركينا فاسو	٠,٧٢	٠,٣٨	٠,٢١	٠,٣٨	٠,٤١	٠,٣٧	٠,٥٤	٠,٣٣	٠,٣٩	٠,٣٥
بوروندي	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٦١	١,٠١	٠,١١	ق.م.ص.	٠,٠١	٠,٠٥	٠,١٠
الكاميرون	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٣٣	٠,٠٢	٠,١٢	٠,٠٥	٠,٠٣
الرأس الأخضر	٠,٥٠	٠,٣٩	٠,١٦	٠,٥٧	٠,٧٢	٠,٦٢	٠,٨٨	٠,٧١	٠,٣٨	٠,٤٨
ج. أفريقيا الوسطى	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,١٤	٠,٠١	٠,٠٣
تشاد	٠,٦١	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢٧	٠,٧١	٠,٢٢	٠,١٠	٠,٢٠
الكاميرون	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,١١	ق.م.ص.	صفر
الكونغو	٠,٠٨	٠,١١	٠,٠١	٠,١٣	٠,١٢	٠,٢٥	ق.م.ص.	٠,١٧	٠,١٠	٠,١٥
ج. الكونغو الديمقراطية	٠,٧٨	٠,٢٣	٠,١٣	٠,٦٤	١,٠٧	٠,٤٥	٠,٤٠	٠,١٣	٠,١٣	٠,٦٤
ساحل العاج	٠,٣١	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٤٤	٠,٢٣	٠,٧٦	٠,١٥	٠,٣١	٠,٢٥	٠,١٥
جيبوتي	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,١٥	٠,١٠	٠,٢٠	٠.١٥	٠,١٩	٠,١٣	٠,٠٧	٠,١١
غينيا الاستوائية	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	صفر	٠,٠٢
اريتريا	صفر	٠,٢٨	٠,٦٨	٢,٥٧	١,٠٢	٠,٥٦	٠,٧٢	١,٣١	٠,٢٣	٢,٢٤
اثيوبيا	٧,٤٢	٧,٩١	٣,٠٨	٧,٣٤	٦,٢٣	٦,٣٤	٥,٨٩	٧,٠٥	٥,٩٣	١٣,٢١

تابع جدول رقم (٦٦)

نسبة مئوية

الدول / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الجابون	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	ق.م.ص.	٠,٠١
جامبيا	٠,١٣	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠٨
غانا	١,٣٣	٠,٩٣	٠,٧١	٠,٧٠	٠,٩٥	٠,٤٧	١,١٧	٠,٦٩	٠,١٨	٠,٩٢
غينيا بيساو	٠,١٣	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,١٠
غينيا	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٢٥	٠,٣١	٠,٠٧	٠,١٨	٠,١٣	٠,٠٢	٠,٢٣	٠,٠٥
كينيا	٠,٥٨	١,٧٩	٢,٠٤	١,٧٨	٠,٧٨	٠,٤٤	١,٥٨	١,٦٩	٠,٤٨	٢,٦٩
ليسوتو	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٣١	٠,٢٧	٠,٣٣	٠,٥٦	٠,١٢	٠,١٩	٠,٠٤	٠,٠٥
ليبيريا	١,٣٥	١,١٠	١,٠٢	١,٣٩	١,٥٨	٢,٣٥	١,٥٨	١,٠٢	٠,٦٣	١,٤٣
مدغشقر	٠,٢٤	٠,٤٥	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٤٩	٠,٣٦	٠,٢١	٠,٣٩
مالاوى	١,٨٣	٢,٤٢	٣,١٢	١,٢٩	٢,٣١	١,٧٠	٠,٦٩	٠,٧١	٠,٥٢	٠,٣١
مالي	٠,٣٧	٠,٢٥	٠,١٦	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٢٦	٠,٣٠	٠,٣٣	٠,١٤	٠,٠٧
موريتانيا	٠,٧١	٠,٢٠	٠,٤٨	٠,٢٠	٠,٤٤	٠,٢٤	٠,٥٩	٠,١٦	٠,٢١	٠,١٥
موريشيوس	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠١	صفر	٠,٠١	ق.م.ص.	صفر	صفر	صفر	صفر
موزمبيق	٤,٢٧	٦,٨٤	٢,٦٤	٣,١٠	٣,٧٨	٢,١٠	٢,٣٧	٢,٣٩	٠,٩٠	١,٣٢
ناميبيا	٠,٠٧	٠,١٣	٠,١٤	ق.م.ص.	٠,٠٣	٠,١٤	٠,٠١	صفر	٠,٠١	٠,٠٢
النيجر	٠,٧٢	٠,٣٠	٠,١٥	٠,٣٦	٠,٢٤	٠,٤٥	٠,٨٤	٠,٥٤	٠,٣٥	٠,١٣

تابع جدول رقم (٦٦)

نسبة مئوية

العام / الدول	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
نيجيريا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٠١	صفر	صفر	٠,٠١
رواندا	٠,١٦	٠,١٦	٠,٩١	٢,١١	٢,٦٩	٦,٧٨	٦,٥٧	٣,٥٦	١,٧٨	٢,١٣
ساوتومي وبرنسيب	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٤
السنغال	٠,٣٣	٠,٥٣	٠,٣٠	٠,٢٠	٠,٢١	٠,١٢	٠,١٨	٠,٠٨	٠,٢٢	٠,٣٦
سيشيل	ق.م.ص.	ق.م.ص.	ق.م.ص.	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سيراليون	٠,٤٨	٠,٣٠	٠,١٧	٠,٢٦	٠,٣٣	٠,٧٦	١,١٩	٠,٩٦	٠,٢١	٠,٢٦
الصومال	٠,٦٥	١,٨٠	١,٢٢	١,١٥	٠,٥٢	٠,٤٤	٠,٠٧	٠,٨١	٠,٢٥	٠,٥٤
ج. جنوب افريقيا	٠,٠٧	٠,٠٣	ق.م.ص.	٠,١١	ق.م.ص.	صفر	صفر	٠,٢١	٠,٠٦	٠,٠٣
السودان	٤,٣٣	٤,٧٦	٢,٠٣	٣,٤٠	٠,٨١	١,٥٠	١,٥٥	٢,٣٨	٢,١٣	١,٥٢
سوزاى لاند	٠,٠٤	٠,١١	٠,١٨	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,١٣	صفر	٠,٠٦	٠,٠٣	صفر
تنزانيا	٠,١٧	٠,١٥	٠,٢٣	٠,٦٦	١,٤٢	٠,٤١	٠,٥٧	٠,٩٦	٠,٢٣	٠,٥٥
توجو	٠,١٦	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٠٣	٠,٠٤
أوغندا	٠,٥١	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٦٣	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٩٨	١,٠١	٠,٦٩	٠,٧٢
زامبيا	٠,٥٠	٣,٠٦	٢,٠٥	٠,١٥	٠,٢٦	١,٠٢	٠,١٥	٠,٢٧	٠,٢٥	٠,٤٣
زيمبابوي	٠,١٤	٣,٣٥	٣,٠٨	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٧	ق.م.ص.	٠,٦٧	٠,١٩	٠,٠٩

ق. م. ص = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (٦٧) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء من المعونات الغذائية المسلمة إلى الإقليم خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

العام / الدول	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
انجولا	٣,٣٦	١,٨٣	٣,٥٥	٧,٦٢	٦,٦٦	٩,٨٢	٧,٢٤	٧,٣٣	٤,٧٤	٧,٣٢
بنين	٠,٢١	٠,٢٠	٠,٦٩	٠,٣٣	٠,٦٢	٠,٤٠	٠,٨٧	٠,٩٢	٠,٤٣	٠,٣١
بتسوانا	٠,٠٧	٠,١٤	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٣١	٠,١٥	٠,٠٢	صفر	صفر	صفر
بوركينا فاسو	٢,٢٦	٠,٩٥	٠,٧٥	١,٠٩	١,٢٦	١,٠٥	١,٥٩	١,٠٠	٢,٠٧	١,٠٠
بوروندي	٠,١٥	٠,٠٤	٠,١٦	١,٧٥	٣,١٣	٠,٣١	٠,١٢	٠,٠٣	٠,٢٤	٠,٣٠
الكاميرون	٠,٢٦	٠,١٢	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٢٢	٠,٩٤	٠,٠٦	٠,٣٧	٠,٢٧	٠,٠٨
الرأس الأخضر	١,٥٩	٠,٩٥	٠,٥٧	١,٦٣	٢,٢٣	١,٧٤	٢,٦١	٢,١٦	٢,٠٤	١,٣٩
ج. أفريقيا الوسطى	٠,١٠	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,١١	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٤٢	٠,٠٥	٠,٠٩
تشاد	١,٩٢	٠,١٣	٠,٠٩	٠,٥٠	٠,٦٤	٠,٧٧	٢,١٠	٠,٦٦	٠,٥٢	٠,٥٨
الكاميرون	٠,١٤	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٨	٠,٠٢	٠,٠٤	٣,٢٢	٠,٠١	صفر
الكونغو	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٠٤	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٠١	٠,٠١	٠,٥١	٠,٥١	٠,٤٢
ج. الكونغو الديمقراطية	٢,٤٦	٠,٥٨	٠,٤٧	١,٨٢	٣,٣٢	١,٢٧	١,١٨	٠,٤٠	٠,٦٧	١,٨[illegible]
ساحل العاج	٠,٩٩	٠,٦٤	١,٠٨	١,٢٥	٠,٧٢	٢,١٥	٠,٤٦	٠,٩٥	١,٣٢	٠,٤٥
جيبوتي	٠,٢٦	٠,١٦	٠,٥٤	٠,٢٨	٠,٦١	٠,٤٢	٠,٥٥	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,٣١
غينيا الاستوائية	٠,٠٩	٠,٠٦	٠,١١	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٧	صفر	٠,٠٤
اريتريا	صفر	٠,٦٩	٢,٤٠	٧,٣٥	٣,١٦	١,٥٨	٢,١٤	٣,٩٨	١,٢٤	٦,٤٩
اثيوبيا	٢٣,٤٠	١٩,٥١	١٠,٩٢	٢١,٠٢	١٩,٢٧	١٧,٩١	١٧,٤٢	٢١,٤٧	٣١,٦٤	٣٨,٢٠

تابع جدول رقم (٦٧)

نسبة مئوية

الدول / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
الجابون	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	ق.م.ص.	٠,٠٣
جامبيا	٠,٤٠	٠,١٧	٠,١٧	٠,٢١	٠,١٢	٠,١٧	٠,٣٧	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٢٣
غانا	٤,١٩	٢,٣٠	٢,٥٣	٢,٠١	٢,٩٤	١,٣٢	٣,٤٥	٢,١١	٠,٩٥	٢,٦٥
غينيا بيساو	٠,٣٩	٠,١٢	٠,٢٢	٠,١٠	٠,١٠	٠,٣١	٠,٢٤	٠,١٣	٠,٤٣	٠,٣٠
غينيا	٠,٧١	٠,٤٨	٠,٨٨	٠,٨٩	٠,٢٣	٠,٥١	٠,٣٩	٠,٠٦	١,٢٤	٠,١٤
كينيا	١,٨٣	٤,٤٢	٧,٢٣	٥,١٠	٢,٤١	١,٢٥	٤,٦٧	٥,١٦	٢,٥٦	٧,٧٨
ليسوتو	٠,٦٨	٠,٥٧	١,١١	٠,٧٦	١,٠٢	١,٥٨	٠,٣٦	٠,٥٧	٠,٢١	٠,١٥
ليبيريا	٤,٢٦	٢,٧٣	٣,٦١	٣,٩٧	٤,٨٧	٦,٦٤	٤,٦٩	٣,١١	٣,٣٣	٣,٥٥
مدغشقر	٠,٧٥	١,١٢	٠,٧٧	٠,٥٨	١,١٦	٠,٨٧	١,٤٦	١,١٠	١,١٢	١,١٣
مالاوى	٥,٧٦	٥,٩٦	١١,٠٨	٣,٧٠	٧,١٥	٤,٨٢	٢,٠٤	٢,١٥	٢,٧٥	٠,٨٩
مالي	١,١٧	٠,٦٢	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٨٩	١,٠٠	٠,٧٥	٠,٢١
موريتانيا	٢,٢٣	٠,٤٨	١,٦٩	٠,٥٧	١,٣٦	٠,٦٨	١,٧٦	٠,٥٠	١,١١	٠,٤٤
موريشيوس	٠,١٦	٠,٢٣	٠,٠٥	صفر	٠,٠٢	ق.م.ص.	صفر	صفر	صفر	صفر
موزمبيق	١٣,٤٥	١٦,٨٨	٩,٣٧	٨,٨٧	١١,٦٩	٥,٩٣	٧,٠١	٧,٢٨	٤,٨٠	٣,٨٢
ناميبيا	٠,٢٤	٠,٣٣	٠,٥٠	٠,٠١	٠,٠٨	٠,٤١	٠,٠٢	صفر	٠,٠٧	٠,٠٦
النيجر	٢,٢٨	٠,٧٥	٠,٥٤	١,٠٤	٠,٧٥	١,٢٧	٢,٤٨	١,٦٥	١,٨٨	٠,٣٦

تابع جدول رقم (٦٧)

نسبة مئوية

العام / الدول	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
نيجيريا	صفر	٠,٠١	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٠٤	صفر	صفر	٠,٠٣
رواندا	٠,٥٠	٠,٤٠	٣,٢١	٦,٠٥	٨,٣٢	١٩,١٦	١٩,٤٦	١٠,٨٥	٩,٥٢	٦,١٧
ساوتومى وبرنسيب	٠,٢٤	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٨	٠,٢٤	٠,١٩	٠,١٦	٠,١٣	٠,٠٤	٠,١٣
السنغال	١.٠٥	١,٣٠	١,٠٧	٠,٥٧	٠,٦٥	٠,٣٤	٠,٥٢	٠,٢٣	١,١٦	١,٠٤
سيشيل	ق.م.ص.	ق.م.ص.	ق.م.ص.	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سيراليون	١,٥٢	٠,٧٥	٠,٥٩	٠,٧٤	١,٠٢	٢,١٦	٣,٥٣	٢,٩٢	١,١١	٠,٧٥
الصومال	٢,٠٤	٤,٤٤	٤,٣٣	٣,٣٠	١,٦٠	١,٢٤	٠,٢٠	٢,٤٧	١,٣٣	١,٥٧
ج. جنوب افريقيا	٠,٢٣	٠,٠٨	ق.م.ص.	٠,٣٢	ق.م.ص.	صفر	صفر	٠,٦٥	٠,٣١	٠,٠٨
السودان	١٣,٦٤	١١,٧٥	٧,٢٠	٩,٧٣	٢,٥٠	٤,٢٤	٤,٦٠	٧,٢٤	١١,٣٨	٤,٤٠
سوزاى لاند	٠,١٢	٠,٢٧	٠,٦٥	٠,٢٥	٠,٢٠	٠,٣٧	صفر	٠,١٨	٠,١٨	صفر
تنزانيا	٠,٥٤	٠,٣٧	٠,٨١	١,٨٨	٤,٣٨	١,١٧	١,٦٩	٢,٩٣	١,٢١	١,٥٩
توجو	٠,٥٠	٠,٢٣	٠,١٩	٠,٢١	٠,١٨	٠,٢٠	٠,١٢	٠,٣٦	٠,١٤	٠,١١
أوغندا	١,٦٢	٠,٧٨	١,٤١	١,٨١	٢,٣٣	١,٦٧	٢,٩٠	٣,٠٨	٣,٧١	٢,١٠
زامبيا	١,٥٧	٧,٥٤	٧,٢٨	٠,٤٤	٠,٧٩	٢,٨٩	٠,٤٦	٠,٨١	١,٣٥	١,٢٥
زيمبابوي	٠,٤٤	٨,٢٨	١٠,٩٥	٠,٥٠	٠,٣٩	٠,٤٨	ق.م.ص.	٢,٠٥	١,٠٠	٠,٢٧

ق. م. ص = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (٦٨) : التوزيع الجغرافي والنمطي للمعونات الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٠

نسبة مئوية

أنماط المعونات الغذائية / الإقليم	النسبة الكلية إلى الإجمالي العالمي	نسبة معونات الطوارئ إلى الإجمالي العالمي من الطوارئ	نسبة معونات المشروعات إلى الإجمالي العالمي من المشروعات	نسبة معونات البرامج إلى الإجمالي العالمي من البرامج
أفريقيا جنوب الصحراء	٣٤,٥٨	٥٠,٨٢	٣١,٥١	٦,٧٠
آسيا	٢٨,٦٤	٣٢,٤٨	٣٠,٠٩	٢٠,٠١
أوروبا الشرقية	١٩,١٦	١٣,٥٥	١٥,٥٣	٣٣,٢٠
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	٩,٣٥	١,٥٣	٣,٨٩	٢٨,٩٢
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	٨,٢٦	١,٦٢	١٨,٩٨	١٠,٨٢

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجداول (٩ - ١٤).

جدول رقم (٦٩) : التوزيع النمطي للمعونات الغذائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

النمط / العام	نسبة معونات الطوارئ إلى الإجمالي	نسبة معونات المشروعات إلى الإجمالي	نسبة معونات البرامج إلى الإجمالي
١٩٩١	٥٩,٣٤	١٦,٤١	٢٤,٢٥
١٩٩٢	٥٩,٦٧	٩,٧٨	٣٠,٥٥
١٩٩٣	٦٠,٩٧	١١,٨٩	٢٥,٠٩
١٩٩٤	٦٧,٩٥	١٦,٩٥	١٥,١٠
١٩٩٥	٦٠,٥١	١٧,٨٣	٢١,٦٦
١٩٩٦	٦١,٩٦	١٧,٧٠	٢٠,٣٤
١٩٩٧	٥٤,٩٠	٢٥,٥٠	١٩,٦٠
١٩٩٨	٥٤,٥٤	٢٤,٤٥	٢١,٠١
١٩٩٩	٥٤,٨٤	٣٣,٩٣	١١,٢٣
٢٠٠٠	٧٢,٦٨	٢٢,٢٦	٥,٠٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٧٠) : مساهمة أنماط المعونات الغذائية فى الاجمالى المسلم إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠.

نسبة مئوية

النمط / الدولة	نسبة الطوارئ إلى إجمالي المعونات	نسبة المشروعات إلى إجمالي المعونات	نسبة البرامج إلى إجمالي المعونات
انجولا	٨٩,٧٦	١,٤٦	٨,٧٨
بنين	صفر	٦٩,٠٣	٣٠,٩٧
بوركينا فاسو	٠,٦٧	٧٠,٧٥	٢٨,٥٨
بوروندي	٨٠,٨١	١٩,١٩	صفر
الكاميرون	صفر	١٠٠	صفر
الرأس الأخضر	صفر	٤٥,٣١	٥٤,٦٩
ج. أفريقيا الوسطى	٨,٧٨	٩١,١٩	صفر
تشاد	٥,٢٨	٧٦,٥٨	١٨,١٣
الكونغو	٥٠,٩٢	٤٩,٠٨	صفر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٠,٠٠	٢٠,٠٠	صفر
ساحل العاج	صفر	١٠٠	صفر
جيبوتي	٧٦,٦٥	١,٠٢	٣١,٣٣
غينيا الاستوائية	صفر	١٠٠	صفر
اريتريا	٨٥,٣٤	١٤,٦٦	صفر
اثيوبيا	٨١,٨٨	١٥,٤١	٢,٧١
الجابون	١٠٠	صفر	صفر
جامبيا	صفر	٨٣,٨٥	١٦,١٤
غانا	٠,٠٥	٧٩,٩٩	١٩,٩٦
غينيا بيساو	٩٩,٩٠	٠٠,١٠	صفر
غينيا	١,٩٤	٩٨,٠٦	صفر
كينيا	٨٨,٦٣	١١,٣٦	ق.م.ص.
ليسوتو	صفر	١٠٠	صفر
ليبيريا	٩٨,٠٩	١,٩١	صفر
مدغشقر	١١,٠٨	٧٦,٨٣	١٢,٠٩

تابع الجدول رقم (٧٠)

نسبة مئوية

النمط / الدولة	نسبة الطوارئ إلى إجمالي المعونات	نسبة المشروعات إلى إجمالي المعونات	نسبة البرامج إلى إجمالي المعونات
مالاوى	صفر	٨٥,٥٦	١٤,٤٤
مالي	٤٠,٢٥	٥٩,٧٥	صفر
موريتانيا	٢٠,٦٨	٣٤,٥٧	٤٤,٧٥
موزمبيق	٣٨,١٧	٦١,٨٣	صفر
ناميبيا	١٠٠	صفر	صفر
النيجر	صفر	٩٢,٧٥	٧,٢٥
نيجيريا	صفر	١٠٠	صفر
رواندا	٩١,٤٤	٨,٥٦	صفر
ساوتومى وبرنسيب	صفر	٣٧,٢٨	٦٢,٧٢
السنغال	٥٩,٣٣	٢١,٣٣	١٩,٣٤
سيراليون	١٠٠	صفر	صفر
الصومال	٨٩,٤٥	١٠,٥٥	صفر
ج. جنوب أفريقيا	صفر	١٠٠	صفر
السودان	٩٧,٤٤	٢,٥٦	صفر
تنزانيا	١١,١٧	٤٤,٥٨	٤٤,٢٥
توجو	صفر	١٠٠	صفر
أوغندا	٦٣,٣٤	٣٦,٦٦	صفر
زامبيا	٣١,٧٠	٦٨,٣٠	صفر
زيمبابوي	صفر	١٠٠	صفر
أفريقيا جنوب الصحراء	٧٢,٦٨	٢٢,٢٦	٥,٠٦
إقليم افريقيا الجنوبيه	٥٧,٨٣	٣٦,٠٦	٦,١١
الإجمالي العالمي	٤٩,٤٦	٢٤,٤٣	٢٦,١١

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٧١) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء(*) من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا للنمط

نسبة مئوية

النمط / الدولة	نسبة إجمالي المعونات الغذائية	نسبة معونات الطوارئ	نسب معونات المشروعات	نسبة معونات البرامج
بنين	٠,٣٠	صفر	٠,٩٥	١,٨٧
بوركينا فاسو	١,٠٠	٠,٠١	٣,١٨	٥,٦٦
بوروندي	٠,٣٠	٠,٣٣	٠,٢٦	صفر
الكاميرون	٠,٠٨	صفر	٠,٣٧	صفر
الرأس الأخضر	١,٣٩	صفر	٢,٨٣	١٥,٠١
ج. أفريقيا الوسطى	٠,٠٩	٠,٠١	٠,٣٥	صفر
تشاد	٠,٥٨	٠,٠٤	٢,٠٠	٢,٠٨
الكونغو	٠,٤٢	٠,٢٩	٠,٩٣	صفر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١,٨٤	٢,٠٢	١,٦٥	صفر
ساحل العاج	٠,٤٥	صفر	٢,٠٠	صفر
جيبوتي	٠,٣١	٠,٢٩	٠,٠١	١,٩٤
غينيا الاستوائية	٠,٠٤	صفر	٠,٢٠	صفر
اريتريا	٦,٤٩	٧,٦٢	٤,٢٧	صفر
اثيوبيا	٣٨,٢٠	٤٣,٠٣	٢٦,٤٥	٢٠,٤٧
الجابون	٠,٠٣	٠,٠٤	صفر	صفر
جامبيا	٠,٢٤	صفر	٠,٨٩	٠,٧٥
غانا	٢,٦٥	ق.م.ص.	٩,٥١	١٠,٤٤
غينيا بيساو	٠,٢٩	٠,٤١	ق.م.ص.	صفر
غينيا	٠,١٤	ق.م.ص.	٠,٦٠	صفر
كينيا	٧,٧٨	٩,٤٨	٣,٩٧	ق.م.ص.
ليبيريا	٣,٥٥	٤,٧٩	٠,٣٠	صفر

تابع جدول رقم (٧١)

نسبة مئوية

النمط / الدولة	نسبة إجمالي المعونات الغذائية	نسبة معونات الطوارئ	نسب معونات المشروعات	نسبة معونات البرامج
مالي	٠,٢١	٠,١١	٠,٥٥	صفر
موريتانيا	٠,٤٤	٠,١٢	٠,٦٨	٣,٨٦
النيجر	٠,٣٦	صفر	١,٥٢	٠,٥٢
نيجيريا	٠,٠٣	صفر	٠,١٣	صفر
رواندا	٦,١٧	٧,٧٦	٢,٣٧	صفر
ساوتومي وبرنسيب	٠,١٣	صفر	٠,٢١	١,٥٧
السنغال	١,٠٤	٠,٨٥	١,٠٠	٣,٩٨
سيراليون	٠,٧٥	١,٠٣	صفر	صفر
الصومال	١,٥٧	١,٩٣	٠,٧٥	صفر
ج. جنوب أفريقيا	٠,٠٨	صفر	٠,٣٦	صفر
السودان	٤,٤٠	٥,٩٠	٠,٥١	صفر
تنزانيا	١,٥٩	٠,٢٤	٣,١٨	١٣,٨٩
توجو	٠,١١	صفر	٠,٤٨	صفر
أوغندا	٢,٠٩	١,٨٣	٣,٤٥	صفر

(*) بدون دول إقليم أفريقيا الجنوبية

ق. م. ص. = قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٧٢) : نصيب دول أفريقيا جنوب الصحراء(*) من إجمالي المعونات الغذائية العالمية في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا للنمط

نسبة مئوية

الدولة / النمط	نسبة إجمالي المعونات الغذائية	نسبة معونات الطوارئ	نسب معونات المشروعات	نسبة معونات البرامج
بنين	٠,١١	صفر	٠,٣٠	٠,١٣
بوركينا فاسو	٠,٣٥	ق.م.ص.	١,٠٠	٠,٣٨
بوروندي	٠,١٠	٠,١٧	٠,٠٨	صفر
الكاميرون	٠,٠٣	صفر	٠,١٢	صفر
الرأس الأخضر	٠,٤٨	صفر	٠,٨٩	١,٠١
ج. أفريقيا الوسطى	٠,٠٣	٠,٠١	٠,١١	صفر
تشاد	٠,٢٠	٠,٠٢	٠,٦٣	٠,١٤
الكونغو	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢٩	صفر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٠,٦٤	١,٠٣	٠,٥٢	صفر
ساحل العاج	٠,١٥	صفر	٠,٦٣	صفر
جيبوتي	٠,١١	٠,١٥	ق.م.ص.	٠,١٣
غينيا الاستوائية	٠,٠٢	صفر	٠,٠٦	صفر
اريتريا	٢,٢٤	٣,٨٧	١,٣٥	صفر
اثيوبيا	١٣,٢١	٢١,٨٧	٨,٣٣	١,٣٧
الجابون	٠,٠١	٠,٠٢	صفر	صفر
جامبيا	٠,٠٨	صفر	٠,٢٨	٠,٠٥
غانا	٠,٩١	ق.م.ص.	٣,٠٠	٠,٧٠
غينيا بيساو	٠,١٠	٠,٢١	ق.م.ص.	صفر
غينيا	٠,٠٥	ق.م.ص.	٠,١٩	صفر
كينيا	٢,٦٩	٤,٨٢	١,٢٥	ق.م.ص.
ليبيريا	١,٢٣	٢,٤٤	٠,١٠	صفر

تابع جدول رقم (٧٢)

نسبة مئوية

الدولة / النمط	نسبة إجمالي المعونات الغذائية	نسبة معونات الطوارئ	نسب معونات المشروعات	نسبة معونات البرامج
مالي	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,١٧	صفر
موريتانيا	٠,١٥	٠,٠٦	٠,٢١	٠,٢٦
النيجر	٠,١٣	صفر	٠,٤٨	٠,٠٣
نيجيريا	٠,٠١	صفر	٠,٠٤	صفر
رواندا	٢,١٣	٣,٩٤	٠,٧٥	صفر
ساوتومى وبرنسيب	٠,٠٤	صفر	٠,٠٧	٠,١١
السنغال	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٣١	٠,٢٧
سيراليون	٠,٢٦	٠,٥٢	صفر	صفر
الصومال	٠,٥٤	٠,٩٨	٠,٢٣	صفر
ج. جنوب أفريقيا	٠,٠٣	صفر	٠,١١	صفر
السودان	١,٥٢	٣,٠٠	٠,١٦	صفر
تنزانيا	٠,٥٥	٠,١٢	١,٠٠	٠,٩٣
توجو	٠,٠٤	صفر	٠,١٥	صفر
أوغندا	٠,٧٢	٠,٩٣	١,٠٩	صفر

(*) بدون دول إقليم أفريقيا الجنوبية

ق. م. ص. = قيمة متناهية فى الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٧٣) : نصيب افريقيا الجنوبيه من المعونات الغذائية العالمية ومن المعونات الغذائية المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	المعونات الغذائية المسلمة إلى إقليم افريقيا الجنوبيه	المعونات الغذائية المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء	المعونات الغذائية العالمية	نسبة المعونات الغذائية المسلمة إلى أفريقيا الجنوبيه من تلك المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء	نسبة المعونات الغذائية المسلمة إلى افريقيا الجنوبيه من إجمالي المعونات الغذائية العالمية
١٩٩١	١٠٦٦,٨	٤٠٣٣,٩	١٢٧١٨,٩	٢٦,٤٥	٨,٣٩
١٩٩٢	٢٦٦١,٢	٦٢٠٠,٢	١٥٣٠١,٤	٤٢,٩٢	١٧,٣٩
١٩٩٣	٢٢٢٤,٢	٤٨٨٤,٨	١٧٣٣٤,٣	٤٥,٥٣	١٢,٨٣
١٩٩٤	١٠٣٤,٩	٤٥١٣,١	١٢٩٢٦,٥	٢٢,٩٣	٨,٠١
١٩٩٥	٩٧١,٩	٣٢٩٨,٨	١٠٢٠٧,٥	٢٩,٤٦	٩,٥٢
١٩٩٦	٦٩٦,٧	٢٥٥١,٦	٧٢٠٨,٣	٢٧,٣٠	٩,٦٧
١٩٩٧	٤٦٥,٨	٢٥٠٤,١	٧٤١٣,٦	١٨,٦٠	٦,٢٨
١٩٩٨	٥٩٤,٢	٢٧٦٧,٧	٨٤٢٤,٣	٢١,٤٧	٧,٠٥
١٩٩٩	٤٥٨,٩	٢٨٢٨,٥	١٥٠٨١,٣	١٦,٢٢	٣,٠٤
٢٠٠٠	٥٦٤,٥	٣٧٩٤,٣	١٠٩٧١,٢	١٤,٨٨	٥,١٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٥).

الجدول رقم (٧٤) : نصيب دول افريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية المقدمة إلى الاقليم خلال الأعوام ١٩٩١ - ٢٠٠٠

نسبة مئوية

الدول / العام	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
انجولا	١٢,٧١	٤,٢٧	٧,٨٠	٣٣,٢٤	٢٢,٦١	٣٥,٩٧	٣٨,٩٤	٣٤,١٣	٢٩,٢٢	٤٩,١٩
بتسوانا	٠,٢٧	٠,٣٣	٠,٦٠	٠,٨٨	١,٠٦	٠,٥٣	٠,٠٩	صفر	صفر	صفر
ليسوتو	٢,٥٩	١,٣٢	٢,٤٤	٣,٣٣	٣,٤٧	٥,٧٧	١,٩١	٢,٦٦	١,٢٦	٠,٩٩
مدغشقر	٢,٨٣	٢,٦١	١,٦٨	٢,٥٣	٣,٩٣	٣,١٧	٧,٨٤	٥,١٣	٦,٩٣	٧,٦٠
مالاوى	٢١,٧٩	١٣,٨٩	٢٤,٣٢	١٦,١٣	٢٤,٢٧	١٧,٦٤	١٠,٩٩	١٠,٠٣	١٦,٩٥	٦,٠١
موزمبيق	٥٠,٨٧	٣٩,٣٤	٢٠,٥٩	٣٨,٦٧	٣٩,٦٩	٢١,٧٢	٣٧,٦٨	٣٣,٨٩	٢٩,٥٩	٢٥,٦٧
ناميبيا	٠,٨٩	٠,٧٧	١,١١	٠,٠٦	٠,٢٨	١,٤٩	٠,٠٩	صفر	٠,٤٤	٠,٣٧
سوازى لاند	٠,٤٦	٠,٦٢	١,٤٣	١,٠٩	٠,٦٨	١,٣٦	صفر	٠,٨٤	١,٠٩	صفر
زامبيا	٥,٩٣	١٧,٥٧	١٥,٩٩	١,٩٠	٢,٦٩	١٠,٥٩	٢,٤٥	٣,٧٧	٨,٣٥	٨,٣٨
زيمبابوي	١,٦٥	١٩,٢٨	٢٤,٠٤	٢,١٦	١,٣٤	١,٧٥	٠,٠٢	٩,٥٤	٦,١٧	١,٧٩

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (٧٥) : نصيب دول افريقيا الجنوبيه من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى الاقليم في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا للنمط.

نسبة مئوية

النمط / الدولة	إجمالي المعونات الغذائية	معونات الطوارئ	معونات المشروعات	معونات البرامج
أنجولا	٤٩,١٩	٧٦,٣٥	١,٩٩	٧٠,٧٦
ليسوتو	١,٠٠	صفر	٢,٧٦	صفر
مدغشقر	٧,٦٠	١,٤٦	١٦,١٩	١٥,٠٦
مالاوى	٦,٠٠	صفر	١٤,٢٣	١٤,١٩
موزمبيق	٢٥,٦٨	١٦,٩٥	٤٤,٠٢	صفر
ناميبيا	٠,٣٨	٠,٦٥	صفر	صفر
زامبيا	٨,٣٨	٤,٥٩	١٥,٨٧	صفر
زيمبابوي	١,٧٨	صفر	٤,٩٤	صفر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٧٦) : نصيب افريقيا الجنوبيه من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى إقليم جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا للنمط.

نسبة مئوية

النمط / الدولة	إجمالي المعونات الغذائية	معونات الطوارئ	معونات المشروعات	معونات البرامج
انجولا	٧,٣٢	٩,٠٤	٠,٤٨	١٢,٧
ليسوتو	٠,١٥	صفر	٠,٦٧	صفر
مدغشقر	١,١٣	٠,١٧	٣,٩٠	٢,٧
مالاوى	٠,٨٩	صفر	٤,٤٣	٢,٥٥
موزمبيق	٣,٨٢	٢,٠٠	١٠,٦	صفر
ناميبيا	٠,٠٦	٠,٠٨	صفر	صفر
زامبيا	١,٢٥	٠,٥٤	٣,٨٣	صفر
زيمبابوي	٠,٢٦	صفر	١,١٩	صفر
أفريقيا الجنوبية	١٤,٨٨	١١,٨٤	٢٤,١١	١٧,٩٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٧٧) : نصيب افريقيا الجنوبيه من المعونات الغذائية العالمية المقدمة فى عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا للنمط.

نسبة مئوية

النمط / الدولة	إجمالي المعونات الغذائية	معونات الطوارئ	معونات المشروعات	معونات البرامج
انجولا	٢,٥٣	٤,٥٩	٠,١٥	٠,٨٥
ليسوتو	٠,٠٥	صفر	٠,٢١	صفر
مدغشقر	٠,٣٩	٠,٠٩	١,٢٣	٠,١٨
مالاوى	٠,٣١	صفر	١,٠٨	٠,١٧
موزمبيق	١,٣٢	١,٠٢	٣,٣٤	صفر
ناميبيا	٠,٠٢	٠,٠٤	صفر	صفر
زامبيا	٠,٤٣	٠,٢٨	١,٢١	صفر
زيمبابوي	٠,٠٩	صفر	٠,٣٨	صفر
أفريقيا الجنوبية	٥,١٥	٦,٠٢	٧,٦	١,٢

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٧٨) : نصيب دول افريقيا الجنوبيه من حبوب المعونات الغذائية المسلمة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

السلع / الدولة	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط	إجمالي الحبوب
أنجولا	٢٧,٦٣	٥٤,٧٨	٥٩,٣٩	٦٨,٠٤	٤٩,١٢
ليسوتو	صفر	صفر	١٠,٥٩	صفر	٠,٨٢
مدغشقر	صفر	٢٢,٥٨	١,٤١	٢٥,٨٦	٤,٦١
مالاوى	١١,٩٩	٩,٧٣	٤,١٤	١,٣٧	٧,١٢
موزمبيق	٤٧,٠٩	١٢,٩١	٢١,٦٢	٢,٦٣	٢٧,٨٤
ناميبيا	صفر	صفر	٠,٤٨	٢,١٠	٠,٣٦
زامبيا	١٠,٢٦	صفر	٩,٤٢	صفر	٨,١٥
زيمبابوي	٣,٠٢	صفر	١,٩٦	صفر	١,٩٨

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٧٩) : نصيب افريقيا الجنوبيه من حبوب المعونات الغذائية المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

السلع / الدولة	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط	إجمالي الحبوب
أنجولا	٢,٢٦	١٣,٨٨	١٣,٢٩	٩,٣٠	٦,٩٢
ليسوتو	صفر	صفر	٠,٣٦	صفر	٠,١١
مدغشقر	صفر	٥,٧٢	٠,٣١	٣,٥٣	٠,٦٥
مالاوى	٠,٩٨	٢,٤٧	٠,٩٣	٠,١٩	١,٠٠
موزمبيق	٣,٨٤	٣,٢٧	٤,٨٤	٠,٣٦	٣,٩٢
ناميبيا	صفر	صفر	٠,١١	٠,٢٩	٠,٠٥
زامبيا	٠,٨٤	صفر	٢,١١	صفر	١,١٥
زيمبابوي	٠,٢٥	صفر	٠,٤٤	صفر	٠,٢٨
افريقيا الجنوبية	٨,١٧	٢٥,٣٥	٢٢,٣٧	١٣,٦٦	١٤,٠٩

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٨٠) : نصيب افريقيا الجنوبيه من إجمالي حبوب المعونات الغذائية العالمية المقدمة في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

السلع / الدولة	القمح ودقيق القمح	الأرز	الحبوب الخشنة	الغذاء المركب / المخلط	إجمالي الحبوب
أنجولا	٠,٧٣	٢,١١	٧,٣	٣,٨١	٢,٤٤
ليسوتو	صفر	صفر	٠,٢	صفر	٠,٠٤
مدغشقر	صفر	٠,٨٧	٠,١٧	١,٤٥	٠,٢٣
مالاوى	٠,٣٢	٠,٣٨	٠,٥١	٠,٠٨	٠,٣٥
موزمبيق	١,٢٥	٠,٥٠	٢,٦٦	٠,١٥	١,٣٨
ناميبيا	صفر	صفر	٠,٠٦	٠,١٢	٠,٠٢
زامبيا	٠,٢٧	صفر	١,١٦	صفر	٠,٤٠
زيمبابوي	٠,٠٨	صفر	٠,٢٤	صفر	٠,١٠
افريقيا الجنوبية	٢,٦٥	٣,٦٨	١٢,٢٩	٥,٦	٤,٩٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٨١) : نصيب دول افريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية من غير الحبوب المسلمة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

السلع / الدولة	منتجات ألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
أنجولا	٤١,٠٢	١٠٠	٤٨,٦٢	٦١,٧٩	٢١,٩٥	٤٩,٥٩
ليسوتو	صفر	صفر	١,٠٨	٤,١٨	صفر	١,٩٤
مدغشقر	١١,١٧	صفر	٤٠,٣١	٤,٤٠	١,٤١	٢٣,١٩
مالاوى	٩,٠٨	صفر	٠,١٥	صفر	صفر	٠,١٨
موزمبيق	٢٢,١٣	صفر	٧,٤٤	١٦,٩٧	٣٦,٨٢	١٤,٣٧
ناميبيا	صفر	صفر	٠,١٣	٠,٨٥	٠,٦٩	٠,٤٣
زامبيا	١٣,٧٨	صفر	٢,٣٨	٩,٦٤	٣٩,١٤	٩,٥٦
زيمبابوي	٢,٨٢	صفر	صفر	٢,١٧	صفر	٠,٧٤

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٨٢) : نصيب افريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية من غير الحبوب المسلمة إلى افريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

السلع / الدولة	منتجات ألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
أنجولا	٨,٣٧	٢٢,٠٧	١٢,٧١	٩,١١	٦,٣٠	١٠,٤٢
ليسوتو	صفر	صفر	٠,٢٨	٠,٦٢	صفر	٠,٤١
مدغشقر	٢,٢٨	صفر	١٠,٥٤	٠,٦٥	٠,٤٠	٤,٨٧
مالاوى	١,٨٥	صفر	٠,٠٤	صفر	صفر	٠,٠٤
موزمبيق	٤,٥٢	صفر	١,٩٢	٢,٥٠	١٠,٥٦	٣,٠٢
ناميبيا	صفر	صفر	٠,٠٣	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٠٩
زامبيا	٢,٨١	صفر	٠,٦٢	١,٤٢	١١,٢٣	٢,٠١
زيمبابوي	٠,٥٨	صفر	صفر	٠,٣٢	صفر	٠,١٥
افريقيا الجنوبيه	٢٠,٤١	٢٢,٠٧	٢٦,١٧	١٤,٧٤	٢٨,٦٩	٢١,٠١

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٨٣) : نصيب افريقيا الجنوبيه من المعونات الغذائية العالمية من غير الحبوب المقدمة في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

السلع / الدولة	منتجات ألبان	اللحوم والأسماك	الزيوت والمواد الدهنية	البقوليات	أصناف أخرى	إجمالي غير الحبوب
أنجولا	٠,٩٣	٠,٩١	٥,٠١	٢,٣٢	٢,٨٣	٣,١٧
ليسوتو	صفر	صفر	٠,١١	٠,١٦	صفر	٠,١٢
مدغشقر	٠,٢٥	صفر	٤,١٥	٠,١٧	٠,١٨	١,٤٨
مالاوى	٠,٢١	صفر	٠,٠٢	صفر	صفر	٠,٠١
موزمبيق	٠,٥٠	صفر	٠,٧٥	٠,٦٤	٤,٧٤	٠,٩٢
ناميبيا	صفر	صفر	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٩	٠,٠٣
زامبيا	٠,٣١	صفر	٠,٢٤	٠,٣٦	٥,٠٤	٠,٦١
زيمبابوي	٠,٠٦	صفر	صفر	٠,٠٨	صفر	٠,٠٥
افريقيا الجنوبيه	٢,٢٦	٠,٩١	١٠,٣٠	٣,٧٦	١٢,٨٩	٦,٣٨

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٨٤) : نصيب افريقيا الجنوبيه من حبوب المعونات الغذائية خلال الأعوام ٨٠ / ١٩٨١ - ٩١ / ١٩٩٢

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨١/٨٠	٤٠٢,١	٢٣٥٩,٥	٨٩٤٢,٢	١٧,٠٤	٤,٥٠
١٩٨٢/٨١	٤٩٦,٣	٢٣٥٨,٣	٩١٤٠,٢	٢١,٠٤	٥,٤٣
١٩٨٣/٨٢	٥٢٦,١	٢٥٢٥,١	٩٢٣٨,٠٠	٢٠,٨٣	٥,٦٩
١٩٨٤/٨٣	٧١٩,١	٢٦٥٠,٨	٩٨٤٨,٧	٢٧,١٣	٧,٣٠
١٩٨٥/٨٤	٩٣٢,٦	٤٨٥٠,٦	١٢٥١٠,٧	١٩,٢٣	٧,٤٥
١٩٨٦/٨٥	٥٦٣,٤	٣٨٧٢,٩	١٠٩٤٩,٢	١٤,٥٥	٥,١٥
١٩٨٧/٨٦	٧٧٨,٥	٣٢٧٧,٩	١٢٥٩٩,٠	٢٣,٧٥	٦,١٨
١٩٨٨/٨٧	٩٧٨,٢	٣٧٢٢,٢	١٣٥٠٢,٧	٢٦,٢٨	٧,٢٤
١٩٨٩/٨٨	٩٥١,٣	٢٧١٤,٥	١٠٢٤٩,١	٣٥,٠٥	٩,٢٨
١٩٩٠/٨٩	٧٨٠,٩	٢٦٥٤,١	١١٣١٥,٤	٢٩,٤٢	٦,٩٠
١٩٩١/٩٠	٧٦٣,١	٣٢٩١,١	١٢٣٥,٦	٢٣,١٩	٦,١٨
١٩٩٢/٩١	١٤٧٠,١	٤٣٠٤,٤	١٣٥٢١,٨	٣٤,١٥	١٠,٨٧

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٥٥.

الجدول رقم (٨٥) : نصيب أفريقيا الجنوبية من قمح المعونات الغذائية خلال الأعوام ٨٠ / ١٩٨١ - ٩١ / ١٩٩٢

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨١/٨٠	١٧٠,١	١١٠٤,٠٠	٥٧٣٤,٢	١٥,٤١	٢,٩٧
١٩٨٢/٨١	٢٧٠,٣	١١٦٥,٤	٦٨٢٠,٤	٢٣,١٩	٣,٩٦
١٩٨٣/٨٢	٢٢٤,٢	١٤١٥,٧	٦٨٢٤,٤	١٥,٨٤	٣,٢٩
١٩٨٤/٨٣	٢٥١,٥	١٤٣٣,٣	٧٤٣٢,٨	١٧,٥٥	٣,٣٨
١٩٨٥/٨٤	٣٦٨,٣	٢٦٠٠,١	٩١٢٢,٢	١٤,١٦	٤,٠٤
١٩٨٦/٨٥	١٨٦,٢	١٧٦٠,٩	٧٩٥٩,٩	١٠,٥٧	٢,٣٤
١٩٨٧/٨٦	٣٣٦,٥	١٩٨٤,٨	١٠١٧١,٠	١٦,٩٥	٣,٣١
١٩٨٨/٨٧	٣٧٧,٣	٢٣٢٣,٤	١٠٧٠٧,٩	١٦,٢٤	٣,٥٢
١٩٨٩/٨٨	٣٠٥,٧	١٤٢٤,٧	٧٥٦٠,٤	٢١,٤٦	٤,٠٤
١٩٩٠/٨٩	١٩٠,٨	١٣٤٥,٠٠	٧٨٠٩,٤	١٤,١٩	٢,٤٤
١٩٩١/٩٠	١٥٦,٨	١٧٨١,٤	٨٠٣٨,٠	٨,٨٠	١,٩٥
١٩٩٢/٩١	١٧٨,٧	١٩٧٨,٥	٨٢٩٣,٨	٩,٠٣	٢,١٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٥٩.

الجدول رقم (٨٦) : نصيب افريقيا الجنوبيه من الأرز المقدم كمعونات غذائية خلال الأعوام ٨٠ / ١٩٨١ - ٩١ / ١٩٩٢

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨١/٨٠	٥٦,٤	٣٣٧,١	١٥٢٣,٧	١٦,٧٣	٣,٧٠
١٩٨٢/٨١	٩٨,٣	٤١٠,٠	٨٦٨,٧	٢٣,٩٨	١١,٣٢
١٩٨٣/٨٢	١٨١,٥	٦٢٤,٦	١٢٧٣,٨	٢٩,٠٦	١٤,٢٥
١٩٨٤/٨٣	١٢٥,٦	٤٧٩,١	١١٣٤,٤	٢٦,٢٢	١١,٠٧
١٩٨٥/٨٤	١٦٥,٠	٥٤١,٦	٩٩٤,٩	٣٠,٤٧	١٦,٥٨
١٩٨٦/٨٥	٩٥,٤	٦٧٢,٦	١١٧٤,٧	١٤,١٨	٨,١٢
١٩٨٧/٨٦	٢٠٣,٨	٥٧٢,٦	١٠٧٢,٨	٣٥,٥٩	١٩,٠٠
١٩٨٨/٨٧	١٥٦,٧	٥١٩,٧	١١١٧,٦	٣٠,١٥	١٤,٠٢
١٩٨٩/٨٨	١٢٧,٠	٤١٠,٩	٩٠٥,٩	٣٠,٩١	١٤,٠٢
١٩٩٠/٨٩	٨١,٥	٣٤٩,٩	٧٠٦,٦	٢٣,٢٩	١١,٥٣
١٩٩١/٩٠	٦٣,٢	٤٢٦,٤	٨٣٣,٢	١٤,٨٢	٧,٥٩
١٩٩٢/٩١	٦٧,٠	٥٥٨,٠	١٠١٥,٨	١٢,٠١	٦,٦٠

المصدر : حسبت من : مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ص ٦٢ و ٦٣.

الجدول رقم (٨٧) : نصيب أفريقيا الجنوبية من الحبوب الخشنة المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ٨٠ / ١٩٨١ ـ ٩١ / ١٩٩٢

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨١/٨٠	١٧٥,٧	٩١٨,٣	١٦٨٤,٤	١٩,٣١	١٠,٤٣
١٩٨٢/٨١	١٢٧,٧	٧٨٢,٩	١٤٥١,١	١٦,٣١	٨,٨٠
١٩٨٣/٨٢	١٢٠,٤	٤٨٤,٧	١١٣٩,٨	٢٤,٨٤	١٠,٥٦
١٩٨٤/٨٣	٣٤٢,٣	٧٣٨,٣	١٢٨١,٥	٤٦,٣٦	٢٦,٧١
١٩٨٥/٨٤	٣٩٩,٢	١٧٠٨,٩	٢٣٩٣,٦	٢٣,٣٦	١٦,٦٨
١٩٨٦/٨٥	٢٨١,٨	١٤٣٩,٤	١٨١٤,٦	١٩,٥٨	١٥,٥٣
١٩٨٧/٨٦	٣٣,٧	٧٢٠,٥	١٣٥٥,٢	٤٢,١٥	٢٢,٤١
١٩٨٨/٨٧	٥٤٨,١	٨٧٩,١	١٦٧٧,٣	٦٢,٣٥	٣٢,٦٨
١٩٨٩/٨٨	٥٠٦,٢	٨٧٧,٨	١٧٨٢,٨	٥٧,٦٧	٢٨,٣٩
١٩٩٠/٨٩	٦١٠,٣	٩٥٩,١	٢٧٩٩,٤	٦٣,٦٣	٢١,٨٠
١٩٩١/٩٠	٦١١,٦	١٠٨٤,١	٣٤٨٥,٥	٥٦,٤٢	١٧,٥٥
١٩٩٢/٩١	١٣٤٩,٩	١٧٦٧,٨	٤٢١٢,٢	٧٦,٣٦	٣٢,٠٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٦٦.

الجدول رقم (٨٨) : نصيب أفريقيا الجنوبية من اللبن المجفف المقدم كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٨٢ – ١٩٩١

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨٢	١٧٣٠٥	٧٣٤٥٩	٢٦٨٣٧٩	٢٣,٥٦	٦,٤٥
١٩٨٣	١٣٠٨٠	٦٥٤٧٥	٢٥٥٠٠٣	١٩,٩٨	٥,١٣
١٩٨٤	٢٥٦٩٤	١١٣٣٣٦	٣٦٦٥٤١	٢٢,٦٧	٧,٠١
١٩٨٥	١٣٧٠٥	١٠٥٠٢٨	٣٢٠٦٤٨	١٣,٠٥	٤.٢٧
١٩٨٦	١٢٠٣٦	٩٧٦٦٦	٣٤٣٠٧٦	١٢,٣٢	٣,٥١
١٩٨٧	١٣٢٧٦	٥٤١٢٨	٢٩٧٨٧٠	٢٤,٥٣	٤,٤٦
١٩٨٨	٨٧٤١	٤١٨٦١	٢٤٦٨١١	٢٠,٨٨	٣,٥٤
١٩٨٩	٥٧٦٦	٢٩٤٧٣	٢١٣٦٩٥	١٩,٥٦	٢,٧٠
١٩٩٠	٥٥٨٥	٣٤٦٣٨	٩٤٧٦٥	١٦,١٢	٥,٨٩
١٩٩١	٦٦٢١	٣١٧١١	١٦٩٦٣٦	٢٠,٨٨	٣,٩٠

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٧١.

الجدول رقم (٨٩) : نصيب أفريقيا الجنوبية من منتجات الألبان المقدمة كمعونات الغذائية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨٢	١٢٥٢	٤٠١٣	٢٥٠٧٢	٣١,٢٠	٤,٩٩
١٩٨٣	٢٤١٦	٥٢٧٠	٤٩٧١٥	٤٥,٨٤	٤,٨٦
١٩٨٤	٤٠١٨	٧٨٢٣	٤١٢٠٢	٥١,٣٦	٩,٧٥
١٩٨٥	٥٥٤٠	١٨٢٣٦	٦١٦٤٤	٣٠,٣٨	٨,٩٩
١٩٨٦	٢٩٢٣	٩٢٣٠	٥٠٣٨٨	٣١,٦٧	٥,٨٠
١٩٨٧	٨٩٠١	١٠٩٣٩	٤٦٢٨١	٨١,٣٧	١٩,٢٣
١٩٨٨	٥٥٩٥	١٠٥٠٥	٣٨٦٠٣	٥٣,٢٦	١٤,٤٩
١٩٨٩	٥٧٦٤	١٢٧٩٧	٣٣٢٦٨	٤٥,٠٤	١٧,٣٣
١٩٩٠	٥١٧	٩١٨	٨٨٢٣	٥٦,٣٢	٥,٨٦
١٩٩١	٦٣٠	٨٦٤	٧٧٩٣	٧٢,٩٢	٨,٠٨

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ص ٧٤ و ٧٥.

الجدول رقم (٩٠) : نصيب أفريقيا الجنوبية من الزيوت النباتية المقدمة كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨٢	٩٦٠١	٥٤٣١١	٣٤٦٣٨٦	١٧,٦٨	٢,٧٧
١٩٨٣	٢٥٣١٤	٥٩٦٠٩	٣٤٤١٨١	٤٢,٤٧	٧,٣٥
١٩٨٤	٢٤٥٥٦	٨٢٥٤٤	٣٤٢٦٤٤	٢٩,٧٥	٧,١٧
١٩٨٥	٢١٠٨١	١٤٣٩٥٥	٣٨٣٧٣٦	١٤,٦٤	٥,٤٩
١٩٨٦	٣٩٨٩	١٠٧٣٧٩	٥٢٥٠٣١	٢٨,٨٦	٥,٩٠
١٩٨٧	٤٩٣٦٥	٩٣٥٠٤	٦٣٥٤٣٧	٥٢,٧٩	٧,٧٧
١٩٨٨	٣٩٨٨٧	١١٨٣٦٢	٦٢٨٥٣٤	٣٣,٧٠	٦,٣٥
١٩٨٩	٤١٦٤٧	١٣٤٥٧٣	٥٥٣٤٨٧	٣٠,٩٥	٧,٥٢
١٩٩٠	٥٢٣٣٩	١٢٦٧٩٨	٥٢٦٠٣٠	٤١,٢٨	٩,٩٥
١٩٩١	٢٠٨٠٣	١١٠١٣٧	٣٣٩١٦٣	١٨,٨٩	٦,١٣

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٧٩.

الجدول رقم (٩١) : نصيب أفريقيا الجنوبية من المسلى المقدم كمعونات غذائية خلال الأعوام ١٩٨٢ - ١٩٩١

الإقليم / العام	ألف طن			نسبة مئوية	
	أفريقيا الجنوبية	أفريقيا جنوب الصحراء	الإجمالي العالمي	نصيب أفريقيا الجنوبية من أفريقيا جنوب الصحراء	نصيب أفريقيا الجنوبية من الإجمالي العالمي
١٩٨٢	٢١٧٠	٨٤٢٥	٤٠٥٣٥	٢٥,٧٦	٥,٣٥
١٩٨٣	١٠٠٨	٥٠٨٦	٢١٧٦٢	١٩,٨٢	٤,٦٣
١٩٨٤	١٤١٨	٩٤١١	٥٦١٤٦	١٥,٠٧	٢,٥٣
١٩٨٥	١٩٥٢	١٩٣٨٣	٤٩٤٥٢	١٠,٠٧	٣,٩٥
١٩٨٦	٨٠٠	٩٣٤٣	٤٧٣٣٥	٨,٥٦	١,٦٩
١٩٨٧	٢٠٦٢	٤٣٨٤	٣٤٠١٣	٤٧,٠٣	٦,٠٦
١٩٨٨	٢٥٠	١٩٦٨	٥٠٦٢٧	١٢,٧٠	٠,٤٩
١٩٨٩	١٥١	١٨٤٨	١٧٤٩٢	٨,١٧	٠,٨٦
١٩٩٠	١٩٥	٣٦٢٦	٢٦٥٧٢	٥,٣٨	٠,٧٣
١٩٩١	٤٥٠	٦٥١٠	٤٢٧٣٣	٦,٩١	١,٠٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٢٢)، ص ٨٢.

الجدول رقم (٩٢) : مساهمة الواردات والمشتريات المحلية في إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى افريقيا الجنوبية في عام ٢٠٠٠ موزعة وفقا لنوع السلعة.

نسبة مئوية

مصدر العرض ونوع السلع / الدولة	أ – الحبوب		ب– غير الحبوب		جـ – الاجمالى (حبوب + غير حبوب)	
	الواردات	المشتريات المحلية	الواردات	المشتريات المحلية	الواردات	المشتريات المحلية
انجولا	٩٩,٦٣	٠,٣٧	٩٤,٢٦	٥,٧٤	٩٨,٧٦	١,٢٤
ليسوتو	٧٩,٦٢	٢٠,٣٨	١٠٠	صفر	٨٦	١٤
مدغشقر	٨٢,٧١	١٧,٢٩	٩٥,٤٠	٤,٦٠	٨٨,٩٥	١١,٠٥
مالاوى	٧٢,٣١	٢٧,٦٩	١٠٠	صفر	٧٢,٤٤	٢٧,٥٦
موزمبيق	٨٦,٨٥	١٣,١٥	٨٨.١٧	١١,٨٣	٨٦,٩٧	١٣,٠٣
ناميبيا	٨٢,٤٢	١٧,٥٢	١٠٠	صفر	٨٢,٢٠	١٧,٧٦
زامبيا	٥٢,٥١	٤٧,٤٩	٧٥,٦٨	٢٤,٣٢	٥٦,٧٦	٤٣,٢٣
زيمبابوي	٩٦,٣٣	٣,٦٧	٨١,٦١	١٨,٣٩	٩٥,٣٥	٤,٦٥
افريقيا الجنوبية	٨٩,٢٢	١٠,٧٨	٩١,٨٥	٨,١٥	٩٤,٦٤	١٠,٣٦

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٩٣) : نصيب دول أفريقيا الجنوبية من المعونات الغذائية المقدمة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لمصدر العرض ونوع السلعة.

نسبة مئوية

مصدر العرض ونوع السلع / الدولة	أ ـ الحبوب			ب– غير الحبوب			ج – الإجمالي (حبوب + غير حبوب)		
	الواردات	المشتريات المحلية	الإجمالي	الواردات	المشتريات المحلية	الإجمالي	الواردات الكلية	المشتريات المحلية الكلية	الإجمالي
انجولا	٥٤,٨٥	١,٦٧	٤٩,١١	٥٠,٩٠	٣٤,٩	٤٩,٦	٥٤,٢	٥,٨٩	٤٩,١٩
ليسوتو	٠,٧٣	١,٥٤	٠,٨٢	٢,١١	صفر	١,٩٤	٠,٩٦	١,٣٥	١,٠٠
مدغشقر	٤,٢٧	٧,٣٩	٤,٦٠	٢٤,٠٩	١٣,٠٧	٢٣,١٩	٧,٥٤	٨,١١	٧,٦
مالاوى	٥,٧٧	١٨,٢٧	٧,١٢	٠,١٩	صفر	٠,١٨	٤,٨٥	١٥,٩٦	٦,٠٠
موزمبيق	٢٧,١١	٣٤,٠٠	٢٧,٨٤	١٣,٨٠	٢٠,٨٦	١٤,٣٧	٢٤,٩١	٣٢,٢٩	٢٥,٦٨
ناميبيا	٠,٣٤	٠,٦	٠,٣٧	٠,٣٨	١,٠٠	٠,٤٣	٠,٣٤	٠,٦٤	٠,٣٨
زامبيا	٤,٨٠	٣٥,٩	٨,١٥	٧,٨٨	٢٨,٥١	٩,٥٦	٥,٣١	٣٤,٩٦	٨,٣٨
زيمبابوي	٢,١٤	٠,٦٧	١,٩٨	٠,٦٥	١,٦٦	٠,٧٤	١,٨٩	٠,٨٠	١,٧٨

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٩٤) : نصيب افريقيا الجنوبيه من إجمالي المعونات الغذائية المسلمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء في عام ٢٠٠٠ موزعا وفقا لمصدر العرض ونوع السلعة

نسبة مئوية

مصدر العرض ونوع السلع / الدولة	أ – الحبوب			ب– غير الحبوب			جـ – الاجمالي (حبوب + غير حبوب)		
	واردات	المشتريات المحلية	إجمالي	واردات	المشتريات المحلية	إجمالي	واردات	المشتريات المحلية	إجمالي
انجولا	٧,٥٥	٠,٢٩	٦,٩٢	١٠,٨٢	٦,٤٨	١٠,٤٢	٧,٩٢	١,٠٤	٧,٣٢
ليسوتو	٠,١٠	٠,٢٧	٠,١١	٠,٤٥	صفر	٠,٤١	٠,١٤	٠,٢٤	٠,١٥
مدغشقر	٠,٥٩	١,٣٠	٠,٦٥	٥,١٢	٢,٤٣	٤,٨٧	١,١٠	١,٤٤	١,١٣
مالاوى	٠,٧٩	٣,٢٢	١,٠٠	٠,٠٤	صفر	٠,٠٤	٠,٧١	٢,٨٣	٠,٨٩
موزمبيق	٣,٧٣	٥,٩٨	٣,٩٢	٢,٩٣	٣,٨٧	٣,٠٢	٣,٦٤	٥,٧٢	٣,٨٢
ناميبيا	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١٩	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,١١	٠.٠٦
زامبيا	٠,٦٦	٦,٣٢	١,١٥	١,٦٧	٥,٢٩	٢,٠١	٠,٧٧	٦,٢٠	١,٢٥
زيمبابوي	٠,٢٩	٠,١٢	٠,٢٨	٠,١٤	٠,٣١	٠,١٥	٠,٢٨	٠,١٤	٠,٢٦
افريقيا الجنوبية	١٣,٧٦	١٧,٦٠	١٤,٠٩	٢١,٢٦	١٨,٥٦	٢١,٠١	١٤,٦١	١٧,٧٢	١٤,٨٨

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٩٥) : نصيب افريقيا الجنوبيه من المعونات الغذائية العالمية المسلمة في عام ٢٠٠٠ موزعاً وفقا لمصدر العرض ونوع السلعة.

نسبة مئوية

مصدر العرض ونوع السلع / الدولة	أ – الحبوب			ب– غير الحبوب			جـ – الاجمالي (حبوب + غير حبوب)		
	الواردات	المشتريات المحلية	الإجمالي	الواردات	المشتريات المحلية	الإجمالي	الواردات	المشتريات المحلية	الإجمالي
انجولا	٢,٥٦	٠,١٨	٢,٤٤	٣,١١	٤,٣٧	٣,١٧	٢,٦٣	٠,٦٤	٢,٥٣
ليسوتو	٠,٠٣	٠,١٦	٠,٠٤	٠,١٣	صفر	٠,١٢	٠,٠٥	٠,١٥	٠,٠٥
مدغشقر	٠,٢٠	٠,٧٩	٠,٢٣	١,٤٧	١,٦٤	١,٤٨	٠,٣٧	٠,٨٨	٠,٣٩
مالاوى	٠,٢٧	١,٩٥	٠,٣٥	٠,٠١	صفر	٠,١	٠.٢٤	١,٧٤	٠,٣١
موزمبيق	١,٢٦	٣,٦٣	١,٣٨	٠,٨٤	٢,٦١	٠,٩٢	١,٢١	٣,٥٢	٠,٣٢
ناميبيا	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,١٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٠٢
زامبيا	٠,٢٢	٣,٨٤	٠,٤٠	٠,٤٨	٣,٥٧	٠,٦١	٠,٢٦	٣,٨١	٠,٤٣
زيمبابوي	٠,١٠	٠,٠٧	٠,١٠	٠,٠٤	٠,٢١	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩
افريقيا الجنوبية	٤,٦٦	١٠,٦٩	٤,٩٦	٦,١٢	١٢,٥١	٦,٣٨	٤,٨٥	١٠,٨٩	٥,١٥

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (١)، الجدول رقم (١).

الجدول رقم (٩٦) : التوزيع النمطي لمعونات برنامج الغذاء العالمي المقدمة إلى أفريقيا الجنوبية خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١

نسبة مئوية

النمط / الدولة	التنمية	الإغاثة	العمليات الخاصة	الصناديق الخاصة
١٩٩٥	١٥,١٧	٦٥,٢٥	صفر	١٧,٢٥
١٩٩٦	١٤,٧٥	٧٧,٧٦	٥,٧٤	١,٢٤
١٩٩٧	١٣,٧٢	٨٠,٧٥	٨,٢٩	(٢,٧٦)
١٩٩٨	٢٤,٠٣	٥٨,٧٢	١٣,٧٥	٣,٥٠
١٩٩٩	١٢,٦٦	٨٣,٩٤	٣,٤٠	ق. م. ص.
٢٠٠٠	٧,٠٩	٨١,١٢	٩,٦٧	٢,١٤
٢٠٠١	١٥,٥٧	٧٦,٧٢	٧,٣٤	٠,٣٧

ق.م.ص. = قيمة متناهية في الصغر

ما بين القوسين قيم سالبة

المصدر : WFP : **WFP Annual Report,** Various Issues

الجدول رقم (٩٧) : نصيب أفريقيا الجنوبية من نفقات برنامج الغذاء العالمي موزعاً حسب النمط في الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠١

نسبة مئوية

العام والإقليم / النمط	١٩٩٥		١٩٩٦		١٩٩٧		١٩٩٨		١٩٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠١	
	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي	النصيب من أفريقيا جنوب الصحراء	النصيب من الإجمالي العالمي
التنمية	١٥,٩١	٥,٥٢	١٧,٢٨	٥,٥٨	١٠,٤٨	٣,٠٥	١٩,٧٢	٦,٤٤	١٧,٦٦	٦,١٤	١٥,٠٥	٤,٥٠	٢٢,٣٦	٩,٦١
الإغاثة	١٩,١٣	١٣,١٧	١٨,٩٠	١١,١٤	١٤,٧٩	٨,٥٠	٧,٤٣	٤,٣٧	١٩,٦٩	٩,٢١	١٧,٠٦	١٠,٣٥	١٤,٣٥	٧,٦٩
العمليات الخاصة	صفر	صفر	٤٤,٩٩	٣٢,٨٥	١١٨,٠٣	٢٩,٧	٤٩,٠٣	٢٧,٤٦	٣٤,٩٠	١١,٩٠	٨٧,٠٣	٤٣,٩٠	٥٦,٧٨	٣٢,٥٦
الميزانية الإضافية	٢٨,٦٤	١٥,١٠	٨,٦٣	٤,١٩	(٤٦,٧)	(١٩,٤٤)	٢٧,١٦	٨,٩٤	٠,٠١	٠,٠١	٢٢,٦٨	١٢,٧٢	٨,٧٦	١,١٤
الإجمالي	٢٠,٢١	١١,٣١	١٩,٠٩	٩,٩١	١٤,٧٥	٦,٩٣	١٠,٥٢	٥,٥١	١٨,٨٦	٨,٣٦	١٨,٤٢	١٠,١٤	١٦,١٠	٨,٠٢

ما بين القوسين قيم سالبة

المصدر : حسبت من :

WFP : **WFP Annual Report,** Various Issues.

الجدول رقم (٩٨) : نصيب دول أفريقيا الجنوبية من نفقات برنامج الغذاء العالمي المقدمة إلى الإقليم خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠١

نسبة مئوية

العام / الدولة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
أنجولا	٣٤,١٦	٦٣,٢٤	٨٠,٦٧	٥٦,٥١	٧٨,٨٣	٦٧,٥٣	٦٦,٦٢
بتسوانا	٣,٨٤	٢,٨٠	(ق.م.ص.)	ق.م.ص.	ق.م.ص.	ق.م.ص.	صفر
ليسوتو	٥,٩٠	٦,٤٣	٤,٦٣	٤,٢٥	١,٤٧	٠,٦٢	٠,٧٣
مدغشقر	٣,٩١	١,٥٥	٣,٨٠	٤,٣٠	١,١١	٤,٣٧	٣,٦٣
مالاوى	٢١,٧٢	٧,٤٧	١,٢٩	٥,٥٧	٩,٢٨	١,٧٣	٥,٠٤
موريشيوس	١,٨٨	٠,٠٩	٠,٠٢	ق.م.ص.	٠,٠٥	صفر	صفر
موزمبيق	١٢,٩٠	١٢,٣٠	٦,٨٢	١٦,٦٩	٣,٠١	٢١,٥٤	١٢,٩٢
ناميبيا	١,١٦	٠,٦٩	(ق.م.ص.)	صفر	٠,٤٢	٠,٤٥	٠,٧٧
سوازيلاند	١,٢١	١,٨٠	٠,١٥	(٠,٠٣)	٠,٠١	صفر	صفر
زامبيا	١٢,١٤	٣,٦٩	٢,٦٤	١٢,٤٧	٥,٨٠	٤,٠٦	٧,٤٣
زيمبابوى	١,١٦	(٠,٠٥)	صفر	٠,٢٣	صفر	صفر	٠,٨٧

ما بين القوسين قيم سالبة

ق.م.ص. = قيمة متناهية في الصغر

المصدر : حسبت من : نفس مصدر الجدول رقم (٩٧).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا – المراجع العربية

أ- كتب

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) : الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، (روما : الفاو، مايو ٢٠٠٢).

ب- بحوث وتقارير

١- الفاو: حالة انعدام الأمن الغذائى ٢٠٠٤، (روما: الفاو، ٢٠٠٤)

٢- د/ هويدا عبد العظيم عبد الهادي : "الأمن الغذائي والسياسات الزراعية في منطقة الجنوب الأفريقي"، بحث مقدم إلى: مؤتمر مستقبل الأمن الغذائي الأفريقي، (جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٤ – ٢٥ يونيو ٢٠٠٣).

ثانيا – المراجع الأجنبية

A. BOOKS

1. Barrett, Christopher B. and Daniel G. Mawell: **Food Aid After Fifty Years, Recasting Its Role,** (New York: Routledge, 2005).
2. Belshaw, Deryke and Ian Livingston (eds.): **Renewing Development in Sub-Saharan Africa,** (London: Routledge, 2002),
3. Braun, Joachim Van (ed.): **Employment for Poverty Reduction and Food Security,** (USA: International Food Policy Research Institute, IFPRI, 1995).
4. Braun, Joachim Van et. al. : **Famine in Africa : Causes, Responses and Prevention,** (Baltimore: The John Hopkins University Press, 1999).
5. Bryant, Coralie (ed.): **Poverty, Policy and Food Security in Southern Africa,** (Boulder: Lynne Rinner Publishers, 1985).

6- Chazan, Naomi and Timothy M. Shaw (eds.): **Coping with African Food Crisis,** (Boulder: Lynne Rinner Publishers, 1988).

7- Clay, Edward and John Shaw (eds.): **Poverty, Development and Food,** (London: Macmillan Press, 1987).

8. Clay, Edward and Olav Stokke (eds.): **Food Aid Reconsidered, Assessing The Impact on Third World Countries,** (London: Frank Cass, 1991).
9. Commins, Stephen K. et. al. (eds.): **Africa's Agrarian Crisis, The Roots of Famine,** (Boulder: Lynne Rinner, 1986).

10. Devereux, Stephen and Simon Maxwell (eds.): **Food Security in Sub-Saharan Africa,** (London: Institute of Development Studies, 2001).
11. Dréze, Jean et. al. (eds.): **The Political Economy of Hunger, Selected Essays,** (Oxford: Clarendon Press, 1995).
12. Fletcher, Lehman B. (ed.): **World Food in The 1990's: Production Trade and Aid,** (Boulder: Westview Press, 1992).
13. Gittinger, J. Price et. al. (eds.) : **Food Policy, Integrating Supply Distribution and Consumption,** (Baltimore : The John Hopkins University Press, 1987).
14. Huss-Ashmore, Rebecca and Solomon H. Katz (eds.): **African Food System Crisis, Part one : Microperspectives,** (New York: Gordon and Breach Science Publishers, 1989).
15. Jackson, Tony and Deborah Eade: **Against The Grain: The Dilemma of Project Food Aid,** (Oxford: Oxfam, 1982).
16. Pottier, Johan: **Anthropology of Food, the Social Dynamics of Food Security,** (USA: Blackwell Publishers Inc., 1999).
17. Raffer, Kunibert and H.W. Singer (eds.): **The Foreign Aid Business, Economic Assistance and Development Cooperation,** (United Kingdom: Edward Elgar, 1996).
18. Shan, David E. (ed.): **Economic Reform and The Poor in Africa,** (Oxford: Clarendon Press, 1996).
19. Shaw, D. John: **The UN World Food Programme and The Development of Food Aid,** (New York: Palgrave, 2001).
20. Shaw, John and Edward Clay (eds.): **World Food Aid, Experience of The Recipients and Donors,** (Rome: World Food Programme, WFP, 1994).
21. Tarp, Finn and Peter Hjertholm (eds.): **Foreign Aid and Development, Lessons Learnt and Directions for The Future,** (London: Routledge, 2000).
22. Thomson, Anne and Manfred Metz: **Implications of Economic Policy and Food Security,** (Rome: Food and Agriculture Organization, FAO, 1997).
23. Unvin, Peter : **The International Organization of Hunger,** (London: Kegan Paul International, 1994).

B. ARTICLES:

1. Abdulai, Awudu et. al.: "Does Food Aid Really Have Disincentive Effects? New Evidence from Sub-Saharan Africa", **World Development**, Vol. 33, No.10, (Oxford: Pergamon Press, 2005).
2. Arndt, Channing and Finn Tarp: "Who Gets The Goods, A General Equilibrium Perspective and Food Aid in Mozambique", **Food Policy**, Vol. 26, No. 2, (Oxford: Elsevier Science Ltd, 2001).
3. Ball, Richard and Christopher Johnson: "Political, Economic and Humanitarian Motivations for PL480 Food Aid: Evidence from Africa", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 44, No. 3, (Chicago: University of Chicago Press, 1996).
4. Barrett, C.B. and K.C. Heisey: "How Effectively Does Multilateral Food Aid Respond to Fluctuating Needs?", **Food Policy,** Vol. 27, No. 5-6, 2002.
5. Barrett, Christopher B. : "Food Aid: Is It Development Assistance, Trade Promotion, Both or Neither", **American Journal of Agricultural Economies**, Vol. 80, No.2, (Iowa: American Agricultural Economics Association, 1998).
6. Barrett, Christopher B. et. al. : "The Dynamic Effects of U.S. Food Aid", **Economic Inquiry**, Vol. 37, No. 4, (Long Beach, California: Western Economic Association, 1999)
7. Barrett, Christoper B.: "Does Food Aid Stabilize Food Availability?", **Economic Development and Cultural Change,** Vol. 49, No. 2, 2001.
8. Barrett, Christopher B. and Daniel C. Clay: "How Accurate is Food for Work Self Targeting in The Presence of Imperfect Factor Market, Evidence from Ethiopia", **The Journal of Development Studies**, Vol. 39, No. 5, (London: Frank Cass, 2003).
9. Barrett, Christopher B. and Daniel G. Mawell: "Towards a Global Food Aid Compact", **Food Policy,** Vol. 31, Issue 2, 2006.
10. Bezuneh, Mesfin et. al. : "Food Aid Impacts in Rural Kenya", **American Journal of Agricultural Economies,** Vol. 70, No. 1, 1988.

11. Bookstein, Amelia and Max Lawson: "Briefing : Famine in Southern Africa", **African Affairs**, Vol. 101, No. 405, (Oxford: Oxford University Press, 2002).
12. Clapp, Jennifer: "WTO Agricultural Trade Battles and Food Aid", **Third World Quarterly,** Vol.25, No.8, (London: Third World Foundation for Social and Economic Studies, 2004).
13. Clay, Daniel C. et. al.: "Food Aid Targeting in Elthiopia, A Study of Who Needs and Who Gets It", **Food Policy**, Vol. 24, No. 4, 1999.
14. Clay, Edward and Charlotte Benson: "Aid for Food, Acquisition of Commodities in Developing Countries for Food Aid in The 1980s", **Food Policy**, Vol. 15, No.1, 1990.
15. Dearden, P.J. and P.J. Ackroyd: "Reassissing The Role of Food Aid", **Food Policy**, Vol. 14, No. 3, 1989.
16. Diven, Dolly J.: "The Domestic Determinants of U.S. Food Aid Policy", **Food Policy**, Vol.26, No.5, 2001.
17. Fitzpatrick, Jim and Andy Storey: "Food Aid and Agricultural Disincentives", **Food Policy**, Vol. 14, No. 3, 1989.
18. Gebremedhin, Berhanu and Scott M. Swinton: "Reconciling Food for Work Project Feasibility with Food Aid Targeting in Tigray, Ethiopia", **Food Policy**, Vol. 26, No.1, 2001.
19. Hopkins, Raymond F.: "Reform in the International Food Aid Regime: The Role of Consensual Knowledge", **International Organization**, Vol. 46, No. 1, (Cambridge: MIT Press, 1992).
20. Jayne, Thomas S. et. al.: "Targeting Food Aid in Rural Ethiopia: Chronic Need or Interia", **Journal of Development Economics**, Vol. 68, No. 2, (Amsterdam: North Holland Publication Company, 2002).
21. Jayne, T.S. et. al.: "Giving The Poor? Targeting of Food Aid in Rural Ethiopia", **World Development,** Vol. 29, No. 5, 2001.
22. Longrust, Rishard, et. al.: "Sierraleone: Food Aid and The Currency Float", **Food Policy**, Vol. 13, No. 1, 1988.
23. Maxwell, Simon and Guy Templer: "The Monetization of Project and Emergency Food Aid: Project Level Efficiency First", **Food Policy,** Vol. 19, No. 1, 1994.

24. Neumayer, Eric: "Is The Allocation of Food Aid Free from Donors Interest Bias ? ", **The Journal of Development Studies**, Vol. 41, No. 3, 2005.
25. Owusu, Osei: "The Future of Food Aid in Sub-Saharan Africa", **Food Policy**, Vol. 14, No. 3, 1989.
26. Quisumbing, Agens R.: "Food Aid and Child Nutrition in Rural Ethiopia", **World Development**, Vol. 31, No. 7, 2003.
27. Reed, Barabara A. and Habichet Jean Pierre: "Sales of Food Aid as a Sign of Distress, Not Exess", **Lancet,** Vol. 351, Issue 9096, (Philadelphia: The Lancet, 1998).
28. Reultinger, Shalomo: "From Food Aid to Aid for Food, Into The 21st Century", **Food Policy,** Vol. 24, No.1, 1999.
29. Shaw, D.J. and H.W. Singer: "A Future Food Aid Regime: Implications of the Final Act of The Uruguay Round", **Food Policy,** Vol. 21, No. 4/5, 1996.
30. Singer, H.W.: "The African Food Crisis and the Role of Food Aid", **Food Policy,** Vol. 14, No. 3, 1989.
31. Stewart Frances: "Food Aid: Pitfalls and Potential", **Food Policy,** Vol. 11, No. 4, November 1986.
32. ______: "Adjustment with a Human Face, The Role of Food Aid", **Food Policy,** Vol. 13, No. 1, 1988.
33. Tibaijuka, Anne Kajumulo: "Food Security in Africa, Trade and The Environment", **New Economy,** Vol. 11 Issue 3, (U.K: Blackwell Publishing Limited, 2004).
34. Tschirley, David et. al.: "Food Aid and Food Markets: Lessons from Mozambique", **Food Policy,** Vol. 21, No. 2, 1996.
35. Vangroff, Richard: "Food and Development: PL 480 Aid to Black Africa", **The Journal of Modern African Studies,** Vol. 20, No. 1, (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).
36. Zerbe, Noah: "Feeding The Famine? American Food Aid and The GMO Debate in Southern Africa", **Food Policy,** Vol. 29, Issue 6, 2004.

C- PAPERS

1. Abdulai, Awudu et. al. : **Food Aid and Food Market Development in Sub-Saharan Africa,** Development Strategy and Governance Division (DSGD) Discussion Paper No. 5, (Washington D.C.: IFPRI, 2004).

2. Drimie, Scott and Simphiwe Mini : **Food Security and Sustainable Development in Southern Africa**, Occasional paper No. 6, (South Africa : The Human Sciences Research Council Publishers, 2003).
3. FAO Development Education Exchange Papers: **Food Security, A Domestic Approach,** (Rome: FAO, November 1996).
4. FAO Economic and Social Development Paper: **Food Security Policy Issues in West Africa: Past Lessons and Future Prospect, A Critical Review,** Paper No. 93, 1990.
5. Kriple, Gawain and Sarah K. Lowder: **Food Aid or Hidden Dumping? Seperating Wheat from Chaff,** Oxfam Briefing Paper No. 71, 24 March 2005.
6. Lavy, Victor : **Does Food Aid Depress Food Production? The Disincentive Dilemma in The African Context**, World Bank Working Paper No. 460, (Washington D.C.: The World Bank, July 1990).
7. Magrath, John et. al. : **Crisis in Southern Africa,** Oxfam Briefing Paper No. 23, June 2002.
8. Tarp, Finn et. al. (eds.): **Facing The Development Challenge in Mozambique: An Economy Wide Perspective,** Research Report No. 126, (Baltimore: IFPRI, 2002).
9. Thomas, Mark et. al.: **Food Aid to Sub-Saharan Africa: A Review of The Literature,** WFP Occasional Paper No. 31, (Rome: WFP, February 1989).
10. Tschirley, David and Julie Howard: **Title II Food Aid And Agricultural Development in Sub-Saharan Africa: Towards A Principle Argument for When and When Not to Monetize,** Mishigane State University (MSU) International Development Working Paper No. 81, (Mishgiane: Mishigane State University, 2003).
11. Verheye, Willy H.: **Food Production or Food Aid: An African Challenge,** World Bank Findings Paper No. 190, November 2001.

D- INTERNATIONAL PUBLICATIONS, REPORTS AND STATISTICS SOURCES:

1. FAO: **Food Aid in Africa, An Agenda for The 1990's,** (Rome: FAO, May 1991).

2. FAO : **Food Aid in Figures 1992,** Vol. 10.

3- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD): **Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Recipients, Disbursements, Commitments, Country Indicators, 1993 – 1997,** (Paris: OECD, 1999)

4. WFP : **Report of The Committee on Food Aid Policies and Programmes of The World Food Programme,** (Rome: WFP, December 1991, 1992).

5. —— : **Food Aid Review 1993,** (Rome: WFP, 1993).

6. —— : **Policies on The Use of WFP Food Aid on Relief and Development Activities, Monetization,** Policy Issue, Agenda Item 5a, 22 April 1997.

7. ——: **Protrocted Relief and Recovery Operation, Southern Africa,** Agenda Item 8, 9 September 2004.

8. —— : **WFP Annual Report,** Various Issues.

E- INTERNET SOURCES:

1.GIEWS/FAO: **Special Alert No. 320 : Southern Africa,** http://www.fao.org, 19 February 2002.

2. IFPRI Official Site: **Nutrition and Food Aid, Different Modalities, Different Impacts, Lessons from Ethiopia,** http://www.ifpri.org, 2003.

3. Lowder, Sarah and Terri Rany : **Food Aid : A Primer,** ESA Working Paper No. 05.05, http://www. fao. org / es / esa, June 2005.

4. Ninno, Carlo del et. al. : **Food Aid and Food Security in The Short and Long Run : Country Experience from Asia and Sub–Saharan Africa,** Special Operation Discussion Paper No. 0538, http://www. worldbank. org, November 2004.

5. Overseas Development Institute Official Site: **Reforming Food Aid: Time To Grasp The Nettle,** Briefing Paper, http://www.odi.org, 1 January 2000.

6. United Nations, Emergency Unit for Ethiopia : **Food Aid is Not Development : Case Studies from North and South Gondar,** Assessment Mission, http://www.un.org, 2 May – 7 June 2002.

7. WFP Official Site : **Southern Africa Crisis Respone,** http://www.wfp.org, 1 July 2002 - 31 March 2003.

8. _____ : **Southern Africa Region,** 1 July 2003 – 30 June 2004.

9. _____ : **Target Relief to Vulnerable Household in Southern Africa,** 1 July 2003 – 30 June 2004.

10. WFP Official Site : **Examining The Incentive Effects of Food Aid on Household Behaviour in Rural Ethiopia,** 2004.
11.——— : **2000 Global Food Aid In Figures,** 2004.
12.——— : **WFP Around The World,** January 2005.

Abstract

The aims of this study are : Identifying the history of food aid in Africa since 1980 including changes in the quantity and the quality of food aid deliveries and the geographical distribution of recipients and donors, analyzing views advocating using food aid and those against it as well as its cost effectiveness as a development instrument, and proposing a new food aid regime for the future which depends on future food aid needs and factors influcing future supplies.

To achieve the aims of this study, The researcher used the evaluation of the effectiveness of food aid on the production and price of food commodities, food security, the status of nutrition and poverty.

The thesis is divided into five chapters:

- First charter : Food aid : concepts and theortical basis.
- Second chapter : The development of food aid provided to Africa.
- Third chapter : The politics of food aid provided to Africa.
- Fourth chapter : The role of food aid in agricultural development in Africa.
- Fifth chapter : Food aid and development in Southern Africa.

The thesis finds out that food aid plays a vital role in feeding the poor, saving lives in emergencies, enabling some regions and households in some African countries to achieve better standered of living and great social equity, limiting the negative impacts of the economic adjustment programmes and providing the underprivileged with their needs.

Cairo University

Institute of African Research and Studies

Department of Politics and Economics

Food Aid and Its Impact on African Development With Special Reference to Southern Africa Since 1980.

Prepared by

Daisy Raouf Ragy

Supervised by

Prof. Dr. / Farag Abdel Fattah Farag

Institute of African Research and Studies

Cairo University

Dr./ Eraki Abdel Aziz El Sherbini

Institute of African Research and Studies

Cairo University

2007